AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
OF BEIRUT

657
H33muA
V.1

المعهد العالى للعلوم المالية والتجارية

المحاسبة الراقية
ومسك الدفاتر

الجزء الأول

فى الناحية العامة

تأليف

محمد كامل الحارونى

شهادة جمعية المحاسبين القانونيين بانجلترا

أستاذ المحاسبة والمراجعة بالمعهد العالى للعلوم المالية والتجارية

68724

مكتبة العرب
لصاحبها
الشيخ يوسف توما البستاني
بشارع الفجالة
بمصر

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٤٥

فهرس الجزء الأول

صفحة

مقدمة ... ... ز

الفصل الأول — التاجر ودفاتره القانونية ١
الأعمال التجارية — التاجر — الدفاتر القانونية ... ١
دفتر اليومية — شروطه القانونية — اليومية المستوفاة للشروط ٢
اليومية غير المستوفاة للشروط — تمارين ٣

الفصل الثانى — طريقة القيد الثنائى ٤
مقدمة ٤
أخذ وأعطى — المدين والدائن — اثبات العمليات ٥
"منه" و "له" ٦
دفتر الأستاذ ٧
أمثلة على طريقة القيد الثنائى تتناول أهم عمليات التاجر ٩
تمارين ١٥

الفصل الثالث — التقييد فى دفتر اليومية ١٧
أركان القيد ١٧
تسطير صفحات اليومية ١٩
مثال محلول ٢١
متى يتم التقييد فى اليومية ٢١
تمارين ٢٥

الفصل الرابع — الدفتر الأستاذ ٢٧
مقدمة ٢٧
رسم الأستاذ ٢٩
أقسام الحسابات ٣١
مثال محلول ٣١
الرصيد ٣٥
متى ترصد الحسابات — اقفالها — مثال عام ... ٣٧

صفحة

ميزان المراجعة — الميزان بطريقة المجاميع ٤٣
ميزان الأرصدة ٤٤
المركز القانون للأستاذ ٤٦
قيود اليومية لحساب ما فى الأستاذ ٤٦
تمارين ٤٨

الفصل الخامس — عمليات التاجر مع البنك ٥٣
مقدمة — الحساب الجارى ٥٣
السحب على المكشوف ٥٤
الفائدة — الشيكات الواردة — التظهير ٥٥
قبض الشيك — إرساله إلى البنك للتحصيل ٥٦
رفض دفع الشيك ٥٧
مصروفات البنك ٥٨
مثال محلول ٥٨
حساب الإيداع ٦٤
حساب الاعتماد ٦٦
تمارين ٦٧

الفصل السادس — الخصم ٧٠
مقدمة — أنواع الخصم — الخصم التجارى ... ٧٠
الخصم النقدى ٧١
الخصم المسموح به — القيد المركب ٧٢
الخصم المكتسب ٧٤
خصم الكمية ٧٥
المسموحات — تمارين ٧٦

الفصل السابع — الديون المعدومة ٧٩
مقدمة — نتائج عدم الدفع ٧٩
تحصيل الديون المعدومة ٨٣
تمارين ٨٤

صفحة

الفصل الثامن — الكمبيالة والسند الإذنى ٨٦
مقدمة — السند الإذنى ٧٦
الكمبيالة ٨٧
أوراق القبض والدفع ٨٨
اثبات أوراق القبض فى الدفاتر ٨٨
اثبات أوراق الدفع فى الدفاتر ٩٠
سد قيمة ورقة الدفع ٩١
قبض قيمة الورقة عند الاستحقاق (القبض من المدين مباشرة — القبض بواسطة البنك) ٩٢
تظهير الورقة ٩٣
خصم الورقة فى البنك ٩٤
الورقة كضمان لفتح اعتماد ٩٦
رفض دفع ورقة القبض (البرتستو — الرجوع — القيود الدفترية) ٩٧
استبدال الأوراق ٩٩
مثال عام محلول ١٠٠
تمارين ١٠٤

الفصل التاسع — الأخطاء وتصحيحها ١١٠
مقدمة — أنواع الاخطاء ١١٠
أثر أخطاء اليومية فى حسابات الأستاذ ١١١
كيف تكتشف الأخطاء ١١٢
تصحيح أخطاء اليومية (طريقتان) ١١٢
مفاضلة بين طريقتى التصحيح ١١٧
تصحيح أخطاء الترحيل إلى الأستاذ ١١٧
أمثلة على أخطاء الترحيل — طرق التصحيح ١١٨
تمارين ١٢٠

الفصل العاشر — ميزان المراجعة والأخطاء ١٢٢
مقدمة — الأخطاء التى تسبب عدم تعادل الميزان ... ١٢٢
مثال لتصحيح ميزان غير متعادل ١٢٤
الحساب المعلق ١٢٦
الأخطاء التى لا تؤثر فى التعادل ١٢٩

صفحة

قيمة الميزان ١٣١
مثال لتصحيح ميزان متعادل مع وجود أخطاء ... ١٣١
تمارين ١٣٧

الفصل الحادى عشر — نتيجة المتاجرة لمنشأ صغيرة ... ١٤٠
مقدمة — مصدر الربح ١٤٠
مجمل الربح وصافى الربح ١٤٣
حسابا المتاجرة والأرباح والخسائر ١٤٤
حساب المتاجرة ١٤٥
حساب الأرباح والخسائر ١٤٧
مجمل الخسارة وصافى الخسارة ١٤٩
التمهيد للحسابات الختامية ١٤٩
مثال محلول ١٤٩
قائمة الأرصدة بعد الحسابات الختامية ١٦٠
المركز المالى لصاحب المنشأة ١٦٠
المركز المالى للمنشأة ١٦٢
تمارين ١٦٤

الفصل الثانى عشر — الدفاتر الفرعية ١٦٨
مقدمة — اليوميات الفرعية ١٦٨
العمليات النقدية — العمليات الآجلة — اليومية العامة المركز القانونى لليوميات الفرعية — الدفاتر الفرعية للأستاذ ١٦٩
تسطير اليوميات الفرعية — (دفتر الصندوق) ... ١٧٠
دفتر الصندوق البسيط — مثال محلول ١٧٢
دفتر الصندوق والبنك ١٧٣
الخانات الاضافية فى دفتر الصندوق (خانتا المبيعات والمشتريات) ١٧٥
خانتا الخصم النقدى — دفتر صندوق المصروفات النثرية ١٨١
(طريقة المبلغ المقدم — تسطيره — الترحيل إلى الأستاذ — مثال محلول) ١٨٣
يوميات العمليات الآجلة — المبيعات ١٨٨

	صفحة
حالات خاصة بعمليات البيع	١٩٧
تجربة يومية المبيعات	١٩٨
يومية المردودات الداخلة	٢٠٢
« أوراق القبض	٢٠٥
« المشتريات	٢١١
« المردودات الخارجة	٢١٥
« أوراق الدفع	٢١٨
فوائد الدفاتر الفرعية	٢٢١
الحسابات الإجمالية — الحساب الإجمالى للمدينين ..	٢٢١
الحساب الإجمالى للدائنين	٢٢٥
كيفية الانتفاع بالحسابات الإجمالية	٢٢٧
مثال عام على الحسابات الإجمالية	٢٢٨
على هامش اليوميات المختلفة (مناقشة لمقتضيات القانون المصرى ومخالفته)	٢٣٢
تمارين	٢٣٥
الفصل الثالث عشر — الجرد (عود إلى الحسابات الختامية)	٢٦٣
مقدمة — معنى الجرد	٢٦٣
ميعاد الجرد — مبادئه الهامة	٢٦٤
دفتر الجرد	٢٦٥
جرد البضاعة (سعر التكلفة وسعر السوق — سبب التقدير بالسعر الأقل — كيف يتم الجرد — قائمة الجرد — المقصود بالبضاعة الباقية)	٢٦٦
جرد الحسابات الاسمية (الخسائر — الأرباح — قائمة الجرد)	٢٦٩
مثال عام محلول	٢٧٦
الاستهلاك — (طرقه — قائمة جرد الموجودات الثابتة)	٢٨٣
جرد الحسابات الشخصية المدينة — (الديون المشكوك فيها — قائمة جرد — المعالجة الدفترية لنتيجة القائمة — تكوين احتياطى الديون المشكوك فيها واحتياطى الخصم — علاقة الاحتياطات بالسنة التالية — تسوية الديون المعدومة مع احتياطها — تسوية الخصم مع احتياطيه)	٢٩٦
جرد أوراق القبض — (قائمة الجرد — احتياطى مصاريف القطع)	٣١٧
جرد أوراق الدفع (قائمة الجرد	٣٢٠
جرد الحسابات الشخصية الدائنة (قائمة الدائنين — احتياطى الخصم المكتسب)	٣٢٠
جرد الصندوق — (قائمة الجرد — العجز — الزيادة — الحساب المعلق)	٣٢٤
جرد حساب البنك — (مذكرة التسوية — التسويات الدفترية)	٣٢٦
جرد الأوراق المالية — (قائمة جرد — أساس التقدير)	٣٢٩
فائدة المسحوبات	٣٣١
فائدة رأس المال	٣٣٢
عود إلى الميزانية — (الموجودات والمطلوبات — أقسام الموجودات وترتيبها — أقسام المطلوبات وترتيبها — تنسيق الميزانية)	٣٣٣
قيد اقفال الدفاتر	٣٣٦
قيد فتح الدفاتر	٣٣٩
تمارين الفصل الثالث عشر	٣٤٠
امتحانات مختلفة	٣٧٢
المعهد العالى للتجارة	٣٧٢
المعهد العالى للعلوم المالية	٣٨٠
كلية التجارة — جامعة فاروق	٣٨٥
كلية التجارة — جامعة فؤاد	٤٠٩

مقـــدّمة

هـذا الكتاب "المحاسبة الراقية ومسك الدفاتر" جزءان ، أولهما يبحث فى الناحية العـامة من الموضوع ، فيتضمن الدفاتر المـالية على اختلاف أشكالها وعمليات المنشأة التجارية على تباين أنواعها ، ثم يفصـل المرحلة النهائية للسنة المـالية فيتتبع عملية الجرد ثم يبين طريقة استخراج نتيجة المتاجرة وعمل الميزانية . أما الجزء الثانى فخاص بحسابات الشركات ، سواء منها شركات الأشخاص (التضامن والتوصية البسيطة) أو شركات الأموال (المساهمة والتوصية بالأسهم) أو شركات المحاصة .

ولقد سبق هذا الكتاب كتب أخرى كثيرة ، إلا أن موضوعنا — المحاسبة — مرن لا يستقر ، ولقـد كونت من أجله هيئات فنية عالمية — كما فى انجلترا وأمريكا — لتنهض به وترفع من شأنه ، وتحتوى مجلاتها على آراء متجددة ، ومن جهة أخرى فقد أتيح لى أثناء بعثتى فى انجلترا أن أدرس عمليا نظم المحاسبة فى كثير من أمهات الشركات هناك بجانب دراستى النظرية ، فصح العزم على أن أخرج هـذا الكتاب متضمنا خلاصة مادرست وما شاهدت .

ولقد سبق أن تقدمت بعدة فصول من هذا الكتاب فى مسابقة نظمتها وزارة المعارف ، فوضعته لجنة الفحص فى المرتبة الأولى وقرظته بقولها " إنه يمتاز بروحه العملية ومعلوماته الفنية الدقيقة ولكنه فى رأيها أعلى من المستوى المطلوب " . وقد تفضل رئيس تلك اللجنة الأستاذ الكبير زكى حسن بك عميد كلية التجارة بجامعة فاروق فأطلعنى على ما لاحظه أثناء فحص الكتاب مما كان له أحسن الأثر فى تنسيقه عند تنقيحه . وإنى لأنتهز هذه الفرصة فأتقدم لأستاذى الكبير بالشكر الجزيل .

فلما تكون المعهد العالى للعلوم المـالية والتجارية ومن أهم أهدافه السموّ بالمحاسبة ومسك الدفاتر ، وخطا بعض ذوى الشأن خطوات واسعة فى إيجاد جمعية للمحاسبين القانونيين بمصر ، واهتمت النواحى الحكومية الفنية كمصلحة الضرائب برفع مستوى موظفيها فى المحاسبة . . . أحسست أن الوقت قد أزف لاخراج كتب راقية فى الموضوعات الفنية . . . فبدأت من جهتى برفع مستوى ماسبق أن كتبت فى المحاسبة من فصول وأتممت الموضوع بكتابة فصول أخرى .

ولم أكتب هـذا الكتاب للمبتدئين وحدهم ولا للفنيين وحدهم ، ولكنى حرصت على أن أكتبه للفريقين بحيث يجد فيه المبتدئ مأربه والفنى مطلبه . وإنى لأرجو أن يجد فيه القارئ ما يؤيد هذا الزعم .

والكتاب . . . كما هو ظاهر من عنوانه ، يبحث فى المحاسبة ومسك الدفاتر ، وهما فى الواقع موضـوعان مختلفان ولو أن كلا منهما يتم الآخر . فالمحاسبة هى طائفة من الأوضاع المتفق عليهـا تتسق مع القانون ، أما مسك الدفاتر فهو ترجمة تلك الأوضاع بشكل ما فى دفاتر المنشأة . خذ مثلا بند المصروفات . . . فالمنشأة تصرف بعض أموالها فى شراء مايلزمها لتتجر به ، فتشترى أثاثا يساعدها على التنظيم ، وعقارا يغنيها عن الاستئجار ، وآلات تستخدمها فى انتاج مصنوعاتها . وتصرف أيضا أموالا فى مختلف شؤونها ، فتدفع إيجارا ، ومهايا للموظفين ،

وأجرا للاعلان عن وجودها ومنتجاتها ونحو ذلك . إن كلا النوعين يعتبر " مصروفا " ، ولكن " المحاسبة " تفرّق بينهما ... فتعتبر النوع الأول " مصروفا رأسماليا " Capital Expenditure لانخسر المنشأة من قيمته سنويا إلا مايساوى ما أصاب الأشياء المشتراة من بلى بالاستعمال ، أما النوع الثانى فتعتبره " مصروفا ايراديا " Revenue Expenditure يعتبر كله — مع بعض التحفظات — بالنسبة للمنشأة خسارة يجب أن تستقطع من صافى الايراد الناتج من البيع . هذا وقد يتصل المبلغ المنصرف بالموجودات سالفة الذكر... فقد تصرف المنشأة ثمن بناء طابق جديد على عقارها ، كما قد تصرف أجر تصليح العقار أو طلاء واجهته . . . فهنا تفرق المحاسبة مرة أخرى بين هذين النوعين ، فتعتبر ثمن بناء الطابق الجديد " مصروفا رأسماليا " لأنه يزيد فى القوة الانتاجية للعقار الأصلى ويرفع من قيمته . . . أما أجر التصليح أو بناء الواجهة فتعتبره " مصروفا إيراديا " لأنه لم يزد فى القوة الانتاجية للعقار الأصلى بل إن كل أثره هو إعادة العقار إلى ما كان عليه .

ذلك مثل من أمثلة "المحاسبة" ، فموضوعه أمر متفق عليه . أما "مسك الدفاتر" فيبحث فى كيفية إثبات ذلك المصروف — وقس على ذلك باقى العمليات — فى ضوء ما استقر عليه الأمر فى المحاسبة ، فهو الذى يعنى باختيار الدفاتر اللازمة وتنسيقها كما يتفق مع حاجة العمل ، وهو الذى يستنبط الطريقة التى تثبت بها العملية بحيث يمكن للمنشأة أن تعرف نتيجة عملها فى الوقت المناسب ، إلى غير ذلك مما يرى مفصلا فى مختلف الأبواب .

ولقد جمعت فى هذا الكتاب بين المحاسبة ومسك الدفاتر تماما للفائدة ، وحرصت فيما يتعلق " بمسك الدفاتر " ، على أن أبرز من الطرق مايتفق مع التشريع المصرى . ذلك لأن فى مصر كثيرا من المنشآت الأجنبية ، وقد جرت منذ القدم على أن تتبع من طرق مسك الدفاتر ما يتفق مع تشريعات بلادها ، وليس مما يحتاج إلى تدليل أن تشريعنا هو الذى يجب أن يسود . خذ مثلا " يومية المنشأة " ، فالقانون المصرى ينص على وجوب استخدام دفتر يومية تتوفر فيه شروط خاصة لتثبت فيه العمليات يوما فيوما ، فإذا أثبتت منشأة نوعا من عملياتها اليومية فى دفتر لا تتوفر فيه تلك الشروط واكتفت بإثبات مجموعها الأسبوعى أو الشهرى فى دفتر اليومية القانونية ، فان هذا إن أجازته تشريعات بعض البلاد فالتشريع المصرى لايجيزه . ولقد بحثت هذه النقطة بإسهاب فى فصل الدفاتر الفرعية وسأعود اليها مرة أخرى فى كتاب " المحاسبة الراقية الخاصة " .

وسيلمس القارئ فى كل مناسبة متانة العلاقة بين المحاسبة والقانون ، فلا يكفى أن تثبت العملية بقيد ما ، بل يجب أن يتمشى القيد مع القانون معنى وروحا . ولقد كان مرجعى القانونى فى معظم الحالات مؤلفات الأستاذ الكبير الدكتور على الزينى بك عميد كلية التجارة بجامعة فؤاد الأول ، فله منى خالص الشكر . غير أنه قد حدث والكتاب ماثل للطبع أن انتهت وزارة التجارة والصناعة من إعداد مشروع قانون للشركات ألغت به المواد الخاصة بالشركات فى قانون التجارة وضمنته كثيرا من الأحكام الحديثة التى طالما أشرنا إلى مسيس الحاجة إليها . وهذا المشروع وإن لم يعرض بعد على البرلمان ولم يصبح قانونا نافذا ، إلا أننى آثرت أن أشير إلى أحكامه كهوامش فى مختلف المناسبات ، فعلى القارئ أن يترقب إصدار هذا القانون .

أما عن الناحية الفنية ، فلقد رجعت فيها إلى كثير من المؤلفات الانجليزية والأمريكية فضلا عن الآراء الخاصة لأساتذة " الكلية البريطانية للمحاسبة " The British College of Accountancy بانجلترا ، وقد جاهدت فى جميع الحالات أن أنحو نحوا عمليا مسترشدا بما جمعته فى دراساتى العملية فى شركات لندن واسكتلندا .

هذا ولم أقصر هذا الكتاب على أن يكون مرجعا فنيا فحسب، بل عملت على أن يكون كتابا دراسيا فى نفس الوقت ، ففى آخر كل فصل عدد كاف من الأسئلة النظرية والعملية ، وفى آخر كل جزء مجموعة فريدة من الامتحانات العامة وامتحانات النقل فى المعهد العالى للعلوم المالية وكليتى التجارة .

وبعد ، فهذا كتاب جديد فى سلسلة " مراجع المحاسب " التى بدأت إصدارها ، ولقد سبقه أشقاؤه : " مراجعة الحسابات " ، و " ضريبة الإيرادات " ، و " ضريبة الأرباح الاستثنائية " ، و " طرق التجارة والسكرتارية " بجزئيه . وإنى لأرجو أن تكون هذه المجموعة قد سدت بعض النقص فى محيطنا الاقتصادى ؛

أغسطس سنة ١٩٤٥

محمد كامل الحارونى

الفصل الأول

التاجر ودفاتره القانونية

ينص القانون على أن كل من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخذها حرفة معتادة له فهو تاجر .
وسنتكلم بإيجاز عن " الأعمال التجارية " التى يعنيها القانون .

الأعمال التجارية :

نص القانون على ما يعتبر من الأعمال التجارية ، ويعنينا منها ما يأتى :

١ — كل شراء غلال أو غيره من أنواع المأكولات أو البضائع لأجل بيعها بعينها أو بعد تهيئتها بهيئة أخرى كتغيير شكلها بالصناعة أو لأجل تأجيرها للاستعمال .

٢ — كل مقاولة أو عمل متعلق بالمصنوعات أو التجارة بالعمولة أو النقل برا أو بحرا أو التعهد بتوريد أشياء .

٣ — كل عمل متعلق بالكمبيالات أو السندات الإذنية .

٤ — جميع عمليات المصارف والسماسرة .

٥ — جميع المقاولات المتعلقة بانشاء مبان متى كان المقاول متعهدا بتوريد الأدوات والأشياء اللازمة لذلك .

التاجر :

وليس كل طرف فى احدى هذه العمليات التجارية تاجرا لأن القانون قد اشترط أن يتخذها الشخص حرفة معتادة له ليكون تاجرا .

الدفاتر القانونية

أوجب القانون على كل تاجر أن يحفظ على الأقل الدفاتر الآتية :

١ — دفتر الكوبيا — وتؤخذ فيه صور ما يرسله التاجر من الفواتير والخطابات المتعلقة بأعماله .

٢ — دفتر الجرد — وسنتكلم عنه بالتفصيل فى فصل قادم .

٣ — دفتر اليومية — وهو الذى يعنينا فى هذا الفصل .

دفتر اليومية The Journal

نص القانون على أن يشتمل هذا الدفتر يوما فيوما على ما يأتى :

(ا) بيان ما للتاجر وما عليه من الديون .

(ب) بيان أعماله التجارية .

(ج) بيان ما اشتراه وما باعه .

(د) بيان ما قبله أو أحاله من الأوراق التجارية .

(هـ) جميع ما قبضه وما دفعه .

وأن يدون به شهرا فشهرا المبالغ المنصرفة على منزله بغير بيان لمفرداتها .

ويلاحظ من هذا النص :

(١) أن المعاملات التجارية للتاجر يجب إثباتها فى هذا الدفتر .

(٢) أن إثبات هذه العمليات — وفيما عدا ما يصرفه التاجر على منزله — يجب أن يكون يوما فيوما :

الشروط القانونية التى يجب أن تتوفر فى دفتر اليومية :

يعلق القانون أهمية خاصة على هذا الدفتر ، لذلك كان طبيعيا أن يحيطه بطائفة من الشروط التى تمنع التلاعب فيه . وأهم هذه الشروط :

(١) أن يكون خاليا من أى فراغ أو بياض حتى لا تترك فرصة لإثبات عمليات صورية لغرض ما .

(٢) أن يكون خاليا من أية كتابة فى الحواشى .

(٣) أن تنمر كل صحيفة من الدفتر بنمرة مسلسلة .

(٤) أن يسجل هذا الدفتر فى المحكمة ، ويتم التسجيل بوضع خاتم المحكمة على الصفحة الأولى وبوضع علامة مأمور المحكمة على كل ورقة ، ويجب أن يتم هذا التسجيل قبل البدء فى إثبات العمليات فى الدفتر ، كما أنه إذا ما انتهى الدفتر أو إذا أريد أن يستبدل به غيره ، وجب قبل تسجيل الدفتر الجديد أن يقدم الدفتر القديم إلى المحكمة للتأشير عليه بما يفيد الانتهاء منه . هذا ولو أن القانون لم ينص صراحة على عدم جواز الشطب أو الكشط فى هذا الدفتر ، غير أنه من المتفق عليه أنه إذا حصل سهو أو خطأ فى الدفتر وجب تصحيح ذلك فى تاريخ اكتشافه بطريقة خاصة كما سيأتى فى فصل مقبل .

قيمة الدفاتر المستوفاة للشروط القانونية :

لا يعتبر دفتر اليومية قانونيا إلا إذا استوفى الشروط سالفة الذكر ، فعندئذ يصبح ذا فوائد عظيمة للتاجر أهمها :

(١) يعتبر الدفتر قرينة أمام المحاكم ، إذ يجوز للقضاة قبوله للاثبات فى الدعاوى المتعلقة بمعاملات تجارية ، فتأمر المحكمة بالاطلاع عليها لاستخلاص الحقيقة . فاذا حصل خلاف بين تاجرين وكانت دفاتر أحدهما مستوفاة للشروط والأخرى غير مستوفاة لها مال القاضى إلى الأخذ بما جاء فى الدفاتر الأولى ، هذا مع العلم بأن القاضى ليس ملزما بالأخذ بها .

(٢) اذا أفلس تاجر سيء الحظ ، فقد تثبت هذه الدفاتر حسن نيته وسوء حظه ، وقد يكون ذلك من الأسباب التى تخفف عنه الاثار القانونية للافلاس .

(٣) تساعد الدفاتر القانونية على ربط ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على أساس سليم .

الدفاتر غير المستوفاة لشروط القانون أو حالة عدم وجود دفاتر بالمرة :

إن المشرع عندما أوجب استخدام دفاتر قانونية لم ينص على جزاء عاجل لمن يستخدمها ، فترتب على هذا إهمال الكثيرين من التجار فى استخدام هذه الدفاتر بالشروط القانونية الموضوعة ، غير أن هناك بعض جزاءات آجلة لمثل هؤلاء المخالفين وهى :

(١) عدم الانتفاع بها فى المنازعات القضائية ضد الغير ، بل يصح أن تتخذ حجة على صاحبها .

(٢) اذا أفلس التاجر فيعتبر متفالسا بالتقصير [١] اذا لم تكن دفاتره قانونية كما يعتبر متفالسا بالتدليس [٢] اذا لم يكن لديه دفاتر بالمرة .

(٣) قد لاتأخذ بها مصلحة الضرائب عند ربط ضريبة الأرباح التجارية والصناعية فتلجأ الى ربط الضريبة بطريق التقدير وقد يكون فى ذلك غبن على التاجر .

تمارين

(١) تحدث باختصار عن تطور مادة امساك الدفاتر .

(٢) ما الذى فهمته من لفظى " امساك الدفاتر " و " المحاسبة " ؟

(٣) اضرب بعض الأمثلة لما يعتبره القانون من الأعمال التجارية .

(٤) من هو التاجر ؟

(٥) عدّد الدفاتر التى ألزم القانون التجار باستخدامها .

(٦) ماهى الفوائد التى يجنيها التاجر من استعمال الدفاتر القانونية ؟

(٧) هل يجنى التاجر أية فوائد من استعماله دفاتر غير قانونية ؟

(٨) عرّف دفتر اليومية وعدّد أهم العمليات التى تثبت به ثم أشر الى سبب تسميته بهذا الاسم .

(٩) ماهى الشروط التى اشترطها القانون فى دفتر اليومية ؟

---

(١) الافلاس بالتقصير يعتبر جنحة عقابها السجن لمدة لاتجاوز سنتين .

(٢) « بالتدليس » جريمة عقابها السجن من ثلاث الى خمس سنوات .

الفصل الثانى

طريقة القيد الثنائى

مقدّمة :

سبق الاشارة فى الفصل السابق الى الدفاتر التى أوجب القانون على كل تاجر استخدامها .

وسواء استخدم التاجر دفاتر قانونية أو غيرها ، فلا بد له من أن يتبع نظاما معينا لاثبات عملياته التجارية بالطريقة التى تمكنه من الحصول على بيانات دقيقة بأقل مجهود ممكن .

وتتوقف دقة البيانات وسهولة استخراجها على الطريقة التى تتبع لاثبات مئات العمليات المتشعبة النواحى التى تتكرر كل يوم .

ويمكن اثبات العمليات التجارية فى الدفاتر بإحدى طريقتين :

١ — القيد المفرد وهى طريقة ناقصة غير فنيه لا يمكن الاعتماد عليها ، ولكنها للأسف شائعة الاستعمال بين صغار التجار ، وهذه الطريقة موضوع بحث مستقل سنعالجه فى كتاب " المحاسبة الراقية الخاصة "

٢ — طريقه القيد الثنائى (Double Entry System) هذه هى الطريقة المفضلة والتى سنجعلها أساسا لدراستنا ، وليس معنى هذه الطريقة كما قد يتبادر الى الذهن لأول وهلة هو تقييد العملية مرتين ، ولكن معناها كما سيتضح فيما بعد أن كل عملية تتضمن عنصرين . وكثيرا ما يطلق على هذه الطريقة " طريقة القيد المزدوج " إلا أن كلمة " الثنائى " أكثر دلالة على طبيعة الطريقة من كلمة "المزدوج"

ففى العمليات الآتية مثلا :

(١) اشترى تاجر بضاعة بمبلغ ٥٠ جنيها ودفع ثمنها نقدا .

(٢) باع « « « ٢٠ « وقبض « « .

(٣) اشترى « « « ٦٥٠ « من شركة مصر على الحساب .

(٤) دفع التاجر مبلغ ٣٠٠ « لشركة مصر من أصل المطلوب منه .

(٥) دفع « ايجار محله « ١٠ جنيهات نقدا .

نقول بلغتنا :

(١) فى العملية الأولى إن التاجر قد استلم أو أخذ بضاعة مقابل أنه دفع أو أعطى نقودا .

(٢) « الثانية « « « نقودا « « أعطى بضاعة .

(٣) « الثالثة « « « بضاعة أعطتها له الشركة على الحساب .

(٤) « الرابعة « قد انقص ماعليه لشركة مصر وأخذ ايصالا مقابل أنه اعطى لها نقودا .

(٥) « الخامسه « قد استخدم المحل (فكأنه أخذ هذه الخدمة لنفسه) مقابل انه أعطى نقودا .

أخذ وأعطى :

يتضح لنا من هذه العمليات أن التاجر فى كل عملية " يأخذ " فى مقابل ما " يعطى " .

وقد يبدو ذلك بعيدا عن الصدق بالنسبة للعملية الثالثة ، لأن التاجر قد أخذ البضاعة من الشركة ولم يعطها شيئا ظاهرا ، ولكنه فى الواقع قد أعطاها وعدا بالدفع فى المستقبل. والوعد بالدفع شيء له قيمة بين رجال الأعمال مادام مبنيا على الثقة المتبادلة . وهكذا تظل الشركة دائنة للتاجر حتى يسدد ما عليه .

ونقول بلغة امساك الدفاتر :

ذلك ما نقول بلغتنا العادية ، أما فى امساك الدفاتر فاننا نحوّر القول كما يلى :

(١) فى العملية الأولى : إن " البضاعة " قد أخذت وأعطت " الخزينة " الثمن .

(٢) « « الثانية : إن " الخزينة " قد أخذت نقودا وأعطت " البضاعة " مقابل هذه النقود .

(٣) « « الثالثة : إن " البضاعة " قد أخذت ما أعطته لها " شركة مصر " .

(٤) « « الرابعة : إن " شركة مصر " قد أخذت ما أعطته لها " الخزينة " .

(٥) « « الخامسة : إن " الانتفاع بالعقار المستأجر " قد أخذ ما أعطته " الخزينة " للمالك مقابل ذلك الانتفاع .

من هذا يتضح أننا قد أسقطنا من كلامنا — عند استخدام لغة امساك الدفاتر — شخص التاجر ، واستعضنا به فى كل عملية عنصرين جديدين أحدهما " يأخذ " والآخر " يعطى " . وهذا هو المقصود بطريقة القيد الثنائى

المدين والدائن :

المعروف أنه إذا أخذ شخص من آخر مبلغا كقرض اعتبر الشخص الأول (الآخذ) مدينا والثانى (المعطى) دائنا .

هذا المبدأ البسيط المفهوم هو ما سنطبقه فى امساك الدفاتر بالنسبة لسائر العمليات .

فلقد شرحنا كيف أنه فى كل عملية لابد من وجود عنصرين ، أحدهما يأخذ والآخر يعطى ، فنزيد الآن :

(١) أن العنصر الذى يأخذ يعتبر مدينا . Debtor

(٢) أن العنصر الذى يعطى يعتبر دائنا . Creditor

اثبات العمليات فى اليومية :

بعد معرفة عنصرى كل عملية (الآخذ والمعطى) ، تثبت العملية فى اليومية بشكل اصطلح عليه المحاسبون . ويطبق فى جميع العمليات بلا استثناء وهذا الشكل هو .

منه	له
جنيه	جنيه
—	من العنصر المدين
—	الى العنصر الدائن

وتطبيقا لهذا تثبت العمليات السابقة كما يلى :

منه		له		بيان
مليم	جنيه	مليم	جنيه	
—	٥٠			من البضاعة
		—	٥٠	الى الخزينة
—	٢٠٠			من الخزينة
		—	٢٠٠	لى البضاعة
—	٦٥٠			من البضاعة
		—	٦٥٠	الى شركة مصر
—	٣٠٠			من شركة مصر
		—	٣٠٠	الى لخزينة
—	١٠			من الانتفاع بالعقار
		—	١٠	الى الخزينة

"منه" و "له" :

رأينا عند اثبات العمليات فى اليومية أن المحاسبين قد اصطلحوا على استخدام حرفى الجر "من" و "الى" ابرازا لطبيعة كل من عنصرى العملية بالنسبة للعنصر الآخر .

ففى العملية الأولى مثلا :

منه		له		
جنيه		جنيه		
٥٠				من البضاعة
		٥٠		إلى الخزينة

معنى ذلك :

(١) أن البضاعة مدينة الى الخزينة ، لأن البضاعة قد أخذت كمية جديدة زادت بها ، بينما أعطت الخزينة مبلغا مقابل هذه البضاعة للبائع .

(٢) أن الخزينة دائنة . . . أى أن لها مبلغا مطلوبا "من" بضاعة ، لأن الخزينة قد أعطت نقودا فقل بذلك مافيها من نقود ، مقابل ما أخذته البضاعة من كميات جديدة .

وقس على هذا باقى العمليات .

ومن هنا كان استعمال الكلمتين " منه " و " له " .

فكلمة " منه " تشير الى العنصر المدين فى العملية .

وكلمة " له " تشير الى العنصر الدائن فى العملية .

تكرار العمليات :

تتكرر عمليات التاجر يوميا فيقيدها على النحو سالف الذكر ولكن بالتفصيل الذى سنشرحه فيما بعد .

ويترتب على هذا أن تثبت عملية شراء ، وقد تليها عملية بيع ، ثم عملية دفع مصاريف ، ثم عملية قبض دين ، ثم عملية بيع ، وهكذا وهكذا ... ذلك لأن العمليات انما تثبت تبعا لتاريخ حدوثها لا تبعا لترتيب طبيعتها .

نتائج أنواع العمليات :

فما دامت العمليات تثبت على النحو سالف الذكر ، فلا بد لمعرفة نتيجة أى نوع منها من الرجوع الى دفتر اليومية ، واستعراض عملياته جميعا ، وإعادة اثبات مايتعلق منها بالنوع موضع البحث فى ورقة مستقلة .

فاذا أريد معرفة نتيجة عمليات الخزينة مثلا ، فاننا نجد عملياتها مثبتة بين مختلف العمليات فى صفحات الدفتر "اليومية" فلا بد إذا من استخراج العمليات النقدية من كل صفحة ، ثم جميع المقبوضات على حدة والمدفوعات على حدة ، ويكون الفرق هو نتيجة العمليات النقدية المطلوبة .

دفتر الأستاذ Ledger :

يتضح إذا أن الإثبات فى دفتر اليومية على النحو السابق الذكر لايكفل الوصول إلى نتيجة العمليات إلا بعد عمل ملخصات تجمع بها مفردات كل نوع على حدة . ولتسهيل هـذا العمل جرى المحاسبون على إيجاد دفتر آخر بجانب دفتر اليومية السابق الذكر ، لفرز العمليات المدونة فى دفتر اليومية أولا فأولا ، ويسمى هذا الدفتر "بدفتر الأستاذ" .

ولا نريد فى هـذا المكان أن نتناول دفتر الأستاذ بالتفصيل فمكان ذلك فصل آت مستقل . ولكنه باختصار عبارة عن دفتر تخصص به صفحتان متقابلتان لكل نوع من العمليات يطلق عليها "حساب [1]" هذا النوع بالذات.

ففى المثل السابق تخصص صفحتان للعمليات الخاصة بحركة الخزينة ويطلق عليهما "حساب الخزينة" .

وتخصص صفحتان للعمليات الخاصة بحركة البضاعة ويطلق عليهما "حساب البضاعة" .

« « « « « المعاملات مع شركة مصر ويطلق عليهما حساب "شركة مصر" .

وهكذا وهكذا

وتمر كل صفحتين متقابلتين بنمرة واحدة أى ١ ، ١ ثم ٢ ، ٢ وهكذا .

ويطلق على الجانب الأيمن (الصفحة اليمنى) من الحساب :

الجانب المدين Debit Side .

أو جانب "منه" Dr. .

ويقيد بهذا الجانب (المدين) المبالغ المطلوبة من الحساب أى (المبالغ المدين بها هـذا الحساب) .

ويطلق على الجانب الأيسر (الصفحة اليسرى) من الحساب :

الجانب الدائن Credit Side .

أو جانب "لـه" Cr. .

ويقيد بهذا الجانب المبالغ المطلوبة إلى الحساب أى (المبالغ الدائن بها هذا الحساب) .

---

(١) قد يخصص لكل حساب صفحة واحدة تقسم إلى قسمين .

ولنطبق الآن ما قلناه سابقا بالنسبة للعملية الأولى سابقة الذكر فنقيدها أولا فى دفتر اليومية ثم نفرزها ، أى "نرحلها Post بلغة المحاسبة" إلى دفتر الأستاذ .

عملية (١) اشترى تاجر بضاعة بمبلغ ٥٠ جنيها ودفع ثمنها نقدا .

والمطلوب قيد العملية المذكورة فى دفتر اليومية ثم ترحيلها لدفتر الأستاذ .

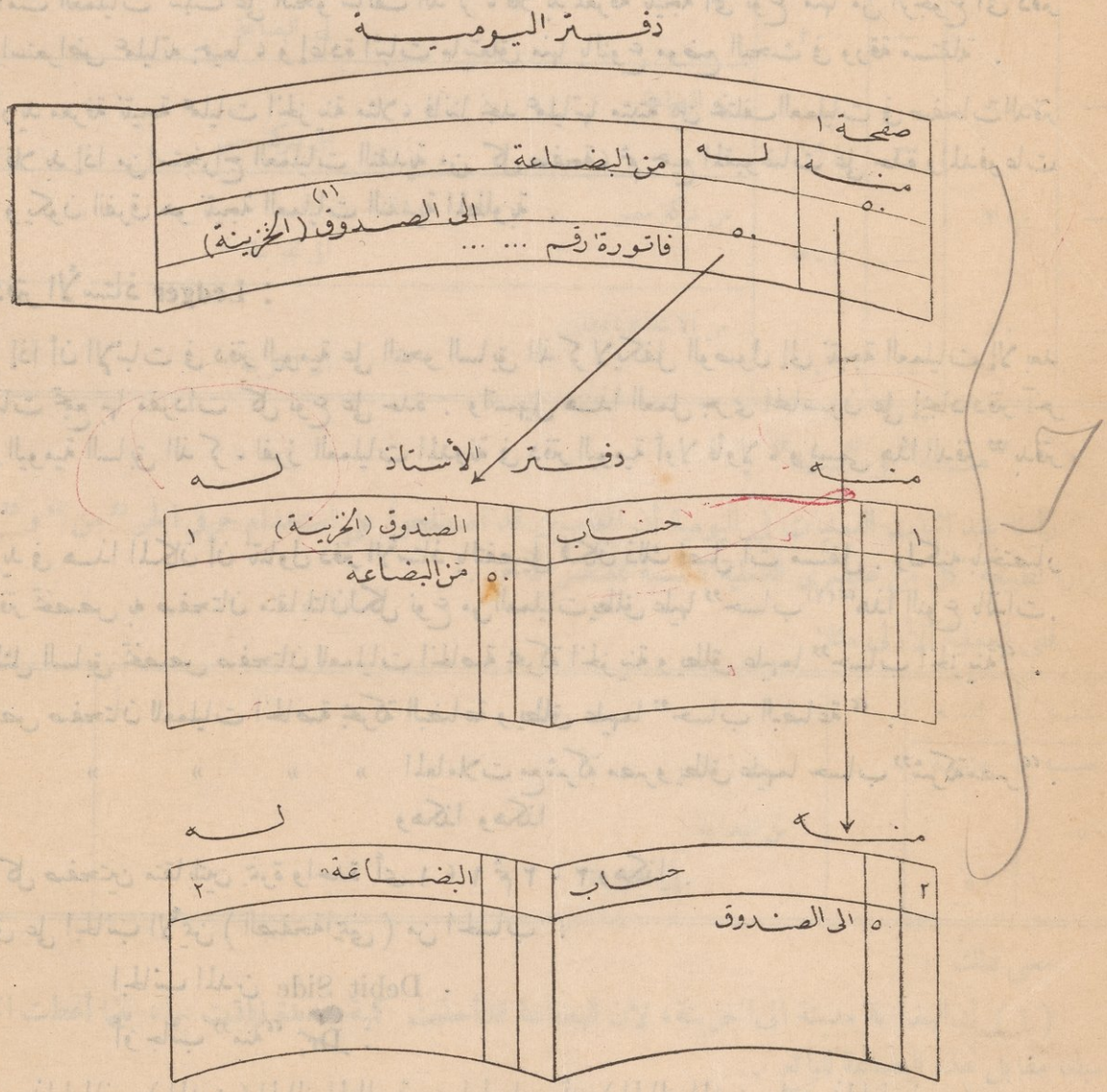

---

(١)

أمثلة تفصيلية على طريقة القيد الثنائى

أما وقد انتهينا من شرح أساس طريقة القيد الثنائى ولخصناها فى أن لكل عملية عنصرين، أو بمعنى آخر طرفين :

الطرف الأول مدين .

والطرف الثانى دائن .

ثم خطونا خطوة أخرى فاسمينا الطرف المدين (بالحساب المدين) والطرف الدائن (بالحساب لدائن) ، فعلى هذا يكون قيد اليومية بالنسبة لكل عملية :

من (الحساب المدين)

إلى (الحساب الدائن)

ملخص عمليات التاجر :

فإذا استعرضنا عمليات التاجر نراها تتلخص غالبا فيما يلى :

(١) شخص يريد أن يحترف الاتجار فى نوع ما بجزء من مال يملكه أو بكل ماله .

(٢) يستأجر محلا و يؤثثه و يعده لاستقبال العملاء .

(٣) يشترى بضاعته من تجار الجملة أو من المنتجين رأسا ، ويدفع ثمن ما يشتريه نقدا أو يؤجل الدفع إلى أجل معين بالاتفاق مع البائع .

(٤) يبيع البضاعة للزبن و يقبض ثمنها نقدا ، أو يتفق معهم على تأجيل الدفع إلى حين .

(٥) يدفع التاجر مصاريف لابد منها لمباشرة أعماله التجارية، كايجار المحل ومهايا الموظفين، وثمن استهلاك النور واشتراك التليفون ، ومصاريف الاعلان عن بضاعته ، وغير ذلك من المصاريف الأخرى .

هذه هى عمليات التاجر التى تتكرر عشرات المرات كل يوم و يراد اثباتها فى دفتر اليومية .

ولنفرض الآن أن شخصا يدعى عمرو له ضياع قيمتها عشرة آلاف جنيه ، وعقارات أخرى قيمتها خمسة آلاف جنيه ونقود تبلغ خمسة آلاف أخرى، يريد أن يفتح محلا للاتجار فى سلعة ما، وخصص لهذا الغرض ألفين من الجنيهات ، ونريد أن نثبت عملياته فى دفتر اليومية طبقا لطريقة القيد المزدوج .

من المهم بادئ ذى بدء أن نلاحظ أن مهمتنا تنحصر فى اثبات العمليات المتعلقة باستثمار جزء من ثروته فقط، وهو الألفا جنيه، فلا يعنينا إذا أية عملية متعلقة بغير هذا المبلغ من ثروته الكبيرة .

فأول عملية يراد اثباتها إذا بلغة إمساك الدفاتر هى أن عمروا يريد أن يباشر تجارته برأس مال قدره ألفان من الجنيهات :

١ — رأس المال Capital : يودع عمرو هذا المبلغ فى خزينة المحل — ويسمى حسابها بلغة إمساك الدفاتر " الصندوق " Cash — فيكون القيد كما قدمنا :

من حساب الصندوق .

إلى حساب عمرو (رأس المال) .

وبما أنه فى مثلنا هـذا ليس لأحد غير عمرو رأس مال ، فيمكن الاستغناء عن اسم عمرو ويكتفى بعبارة " حساب رأس المـال " ويكون القيد هكذا :

منـه	لـه		
جنيـه	جنيـه		
٢٠٠٠		من حساب الصندوق	
	٢٠٠٠	إلى حساب رأس المال	

٢ — الأثاث Forniture: إن أول شيء يتجه اليه نظر عمرو هو أن يؤثث محله فيشترى ما تحتاج اليه تجارته من مكاتب وكراسى ودواليب الخ . ولنفرض أنه اشـترى كل هذا من أحد تجار الأثاث بمبلغ ١٠٠ جنيه دفعها له من خزينة المحل فيكون القيد :

لـه	لـه		
جنيـه	جنيـه		
١٠٠		من حساب الأثاث	
	١٠٠	إلى حساب الصندوق	

٣ — البضاعة المشتراة Purchases : بعد أن يتم عمرو تأثيث محله يبدأ فى شراء البضائع التى يريد أن يتجر فيها . ولقد سبق القول إن عملية الشراء تتم إما بدفع الثمن فورا وإما بتأجيـل الدفع إلى حين : ففى الحالة الأولى يطلق على العملية " عملية شراء نقدا " ويطلق عليها فى الحالة الثانية " عملية شراء آجل " أو على الحساب On Credit .

فاذا فرض أن عمروا اشترى كميتين من البضاعة الأولى بمبلغ ٣٠٠ جنيـه دفعها نقدا والثانية من شركة بيع المصنوعات المصرية بمبلغ ٥٠٠ جنيه على الحساب لأنه قد اتفق معها على دفع المبلغ بعد مدة .

فيكون القيد بالنسبة للعملية الأولى (النقدية) .

منـه	لـه		
جنيـه	جنيـه		
٢٠٠		من حساب البضاعة	
	٢٠٠	إلى حساب الصندوق	

ويكون القيد بالنسبة للعملية الثانية (الآجلة) .

منـه	لـه		
جنيـه	جنيـه		
٥٠٠		من حساب البضاعة	
	٥٠٠	إلى حساب شركة بيع المصنوعات المصرية	

٤ — مردودات المشتريات (المردودات الخارجية) Returns Outwards : قد يجد عمرو فى جزء من البضاعة التى اشتراها عيبا ما ، كأن تكون من غير الصنف المتفق عليه ، أو بها تلف مثلا ، ففى هذه الحالة يرد هذا الجزء إلى البائع ويحاسبه بالطبع على الثمن .

فاذا فرض أن هناك جزءا من البضاعة التى اشتراها نقدا يجب رده وأن قيمة هذا الجزء بلغت ٢٠ جنيها ، وأن البائع رد المبلغ إلى عمرو فيكون القيد فى يومية عمرو لاثبات هذه العملية هو عكس قيد الشراء ، لأن عملية الرد عكس عملية الشراء تماما ويكون :

منه	له		
جنيه	جنيه		
٢٠		من حساب الصندوق	
	٢٠	إلى حساب البضاعة	

ذلك لأن الصندوق قد أخذ والبضاعة قد أعطت .

واذا فرض أيضا أن جزءا من البضاعة التى اشتراها عمرو من شركة بيع المصنوعات على الحساب يستحق الرد ، وأن قيمة هذا الجزء بلغت ٥٠ جنيها ، وأن البضاعة ردت فعلا ، وأن قيمتها ستقيد على حساب شركة بيع المصنوعات يكون القيد فى يومية عمرو هو أيضا عكس قيد عملية الشراء ويكون :

منه	له		
جنيه	جنيه		
٥٠		من حساب شركة بيع المصنوعات المصرية	
	٥٠	إلى حساب البضاعة	

ذلك لأن الشركة قد أخذت والبضاعة قد أعطت .

٥ — البضاعة المبيعة (المبيعات) Sales : يتولى عمرو تسعير البضاعة التى اشتراها وذلك بأن يضيف على سعر الشراء مبلغا يغطى المصاريف والربح المعقول .

وكما قلنا فى حالة الشراء ، يكون البيع إما نقدا باستلام الثمن عند تسليم البضاعة ، وإما على الحساب أى بتسلم البضاعة للمشترى على أن يكون دفع الثمن بعد مدة يتفق عليها . ففى الحالة الأولى يطلق على العملية "عملية بيع نقدا" ويطلق عليها فى الحالة الثانية "عملية بيع آجل أو على الحساب" .

فاذا فرض أن عمروا باع كميتين من البضاعة الأولى بمبلغ ١٠٠ جنيه قبضها نقدا ، والثانية باعها لمصطفى بمبلغ ١٥٠ جنيها على الحساب ، واتفق أن يكون الدفع بعد مدة معينة .

فيكون القيد بالنسبة للعملية الأولى (النقدية) :

منه	له		
جنيه	جنيه		
١٠٠		من حساب الصندوق	
	١٠٠	إلى حساب البضاعة	

ويكون القيد بالنسبة للعملية الثانية (الآجلة) .

منه		له	
جنيه		جنيه	
١٥٠	من حساب مصطفى		
	إلى حساب البضاعة	١٥٠	

ملاحظة :

فى الحياة العملية لايخطئ كاتب المنشأة عادة فى معرفة ما اذا كانت عملية البيع أو الشراء عملية نقدية أم آجلة .

أما فى المسائل والامتحانات ، فقد تكون كلمات السؤال غير واضحة وحاسمة ، لذلك فاننا نساعد القارئ بما يأتى :

(ا) لاحاجة لذكر اسم المشترى أو البائع اذا كانت العملية نقدية .

(ب) اذا كانت عملية الشراء نقدية وذكر اسم البائع ، فذكر اسم البائع لايغير طبيعة العملية . كما لو ذكر أن شريف قد اشترى من عمرو بضاعة بمبلغ ١٠٠ جنيه نقدا ، فذكر اسم البائع عمرو لايجعل العملية آجلة لأن شريف قد دفع الثمن فهى عملية نقدية ، وبالمثل بالنسبة للمبيعات النقدية .

(ج) اذا ذكر اسم البائع فى عملية الشراء ولم يضف اليه مايفيد أن العملية نقدية اعتبرت العملية آجلة .

وبالمثل بالنسبة للمبيعات .

Returned Sales

٦ — مردودات المبيعات (المردودات الداخلة) Returns Inwards : قد يحدث أن يرد المشترون فى المثال (٥) جزءا مما اشتروه لوجود بعض التلف به أو لمخالفته للصنف المتفق عليه .

فاذا ردوا جزءا مما باعه عمرو نقدا وبلغت قيمته ١٠ جنيهات ، أو رد مصطفى جزءا من البضاعة التى اشتراها على الحساب ولنفرض أن قيمته ١٥ جنيها ، فتكون قيود رد البضاعة فى هذه الحالة عكس قيود بيع البضاعة ، لأن عملية رد البضاعة المبيعة عكس عملية البيع .

By Purch

ويكون القيد بالنسبة للعملية الأولى (النقدية) :

منه		له	
جنيه		جنيه	
١٠	من حساب البضاعة		
	الى حساب الصندوق	١٠	

ذلك لأن البضاعة قد أخذت والصندوق قد أعطى .

ويكون بالنسبة للعملية الثانية (الآجلة) .

منه		له	
جنيه		جنيه	
١٥	من حساب البضاعة		
	الى حساب مصطفى	١٥	

ذلك لأن البضاعة قد أخذت ومصطفى قد أعطى .

ملاحظات على الأمثلة الأربعة الأخيرة :

(١) رأينا أن كل مايتعلق بالبضاعة من شراء و بيع وردّ قد أثبت فى حساب واحد أطلقنا عليه حساب البضاعة ، وهذا قد يكون شائعا فى كثير من المحال الصغيرة .

يترتب على هذا أن حساب البضاعة يجعل مدينا بالمشتريات والمردودات الداخلة ، كما يجعل دائنا بالمبيعات والمردودات الخارجة ، غير أنه من المستحسن لأسباب ستتبين فيما بعد أن يخصص لكل نوع من هذه العمليات حساب مستقل ، فيستبدل بحساب البضاعة الحسابات الآتية :

(ا) حساب المشتريات :

ويجعل مدينا دائما بما يشترى من البضاعة سواء نقدا أو لأجل

(ب) حساب المبيعات :

ويجعل دائنا دائما بما يباع من البضاعة « « «

(ج) حساب المردودات الداخلة :

ويجعل مدينا دائما بما يرد للمحل من البضاعة « « «

(د) حساب المردودات الخارجة :

ويجعل دائنا دائما بما يرده المحل من البضاعة « « «

٧ — المصروفات التجارية : قد لايتحمل البائع المتجول شيئا من المصاريف فى بيع بضاعته ، أما التاجر صاحب المنشأة فلا بد له من إنفاق مصاريف مختلفة حتى يتمكن من مباشرة عمله و بيع بضاعته. وهذه المصاريف تزداد وتتنوع كلما كبرت المنشأة التجارية .

ومن أمثلة هذه المصاريف مايدفع إيجارا للمحل، أو مهايا للموظفين، أو ثمنا لاستهلاك النور والمياه، أو أجرا للاعلان عن المحل أو ثمنا للمطبوعات إلى غير ذلك .

فإذا مادفع نوع من هذه المصاريف كالإيجار وجب البحث عن طرفى العملية لإثباتها .

إن الطرف الدائن فى مثل هذه العمليات ظاهر وهو "الصندوق" لأنه هوالذى أعطى المبلغ ومكن المنشأة من أن تستفيد بخدمة معينة هى الانتفاع بالعقار .

أما الطرف المدين فيكون بداهه "الاستفادة" من تلك الخدمة وليس المالك الذى أخذ قيمة الإيجار ، لأن التاجر لايستطيع مطالبته برد المبلغ فيما بعد .

يبدو لأول وهلة أن الذى استفاد من هذه الخدمة هو صاحب المنشأة لأنه هو المنتفع بالعقار . ولكن سبق أن أشرنا أننا نمسك دفاتر المنشأة لادفاتر صاحبها .

فالمستفيد إذا هو المنشأة فيما يتعلق بالعقار المستأجر، ولقد اصطلح على أن يكون الحساب الخاص بذلك هو موضوع الخدمة نفسها، وهو فى مثالنا هذا "حساب الإيجار" Rent Account :

وعلى هذا يكون القيد :

من حساب الإيجار إلى حساب الصندوق

وقس على هذا أى نوع آخر من المصاريف .

فالمستفيد عند دفع مهايا الموظفين هو "حساب المهايا" ويكون القيد عند دفعها :

من حساب مهايا الموظفين إلى حساب الصندوق

والمستفيد عند دفع استهلاك النور والمياه هو حساب " النور والمياه " .

« عند دفع ثمن الإعلان عن المحل هو "حساب الإعلان" .

« « دفع ثمن مطبوعات للمحل هو " حساب المطبوعات " .

وهكذا وهكذا ... ...

٨ — سد ما على التاجر من ديون : سبق أن أشرنا الى أن التاجر قد يشترى بضاعة على الحساب، أى أنه لا يدفع ثمنها فورا عند استلامها بل فى تاريخ آجل قد يتفق عليه .

فإذا ما تم الدفع كان "حساب الصندوق" هو الطرف الدائن فى العملية لأنه هو الحساب الذى يعطى، أما الطرف المدين فهو "حساب التاجر" الذى يقبض .

وقد يبدو غريبا أن يعتبر التاجر الذى يقبض مدينا بما يقبضه، لأنه فى الواقع انما يقبض ثمن بضاعته التى سبق أن أعطاها بلا مقابل، ولكن يجب أن يذكر فى هذا الصدد أن حسابه سبق أن جعل دائنا بقيمة البضاعة عند استلامها .

وعلى هذا ، إذا فرض أن ما على عمرو لشركة بيع المصنوعات المصرية ٤٥٠ جنيها، وأنه قد دفع المبلغ للشركة فورا يكون القيد :

منه		له	
جنيه		جنيه	
٤٥٠			من حساب شركة بيع المصنوعات المصرية
		٤٥٠	الى حساب الصندوق

٩ — قبض ما للتاجر من ديون : هذه الحالة هى عكس الحالة السابقة تماما . فقد يبيع التاجر على الحساب مؤجلا القبض إلى أجل معين .

فإذا ما دفع المدين ما عليه كان الطرف المدين فى العملية هو "حساب الصندوق" لأن الخزينة ستأخذ المبلغ المقبوض ، أما الطرف الدائن فهو " حساب المشترى " الذى يقوم بالدفع .

وعلى هذا إذا فرض أن مصطفى مدين لعمرو بمبلغ ١٣٥ جنيها ، وأن مصطفى قد دفع المبلغ فيكون القيد :

منه	له		
جنيه	جنيه		
١٣٥		من حساب الصندوق	
	١٣٥	إلى حساب مصطفى	

١٠ — المصاريف الشخصية (المسحوبات) Drawings: قلنا إن التاجر يفتتح منشأته لاستثمار رأس مال معين لتحقيق ربح ينفق منه على شؤونه الخصوصية دون أن يمس رأس ماله .

ولو أن نتيجة المتاجرة لا تظهر غاليا وعادة الا فى نهاية السنة التجارية ، كما سيجىء فيما بعد ، إلا أن التاجر يسحب عادة أثناء السنة ما يحتاج اليه .

فإذا ما سحب التاجر مبلغا أثبتت العملية على ضوء ما شرحنا فى بند المصاريف التجارية ، فالطرف الدائن فى العملية هو "حساب الصندوق" لأن الخزينة هى التى تمكن التاجر من الاستفادة بما يريد وتعطيه المبلغ ، أما الطرف المدين فهو "حساب المصاريف الشخصية" أو "حساب المسحوبات" كما اصطلح المحاسبون على تسميته لأنه الحساب المستفيد بالدفع فعلا .

وعلى هذا إذا سحب عمرو مبلغ ١٠ جنيهات لمصاريفه الشخصية يكون القيد :

منه	له		
جنيه	جنيه		
١٠		من حساب المسحوبات	
	١٠	إلى حساب الصندوق	

تمارين

(١) تحدث بإيجاز عن طريقة القيد الثنائى . لم سميت بهذا الاسم ؟

(٢) عدد بضع حسابات تكون دائما مدينة وأخرى تكون دائما دائنة .

(٣) ما المقصود بالبضاعة ؟ هل يعتبر الأثاث الذى يشترى لتأثيث المحل أو الأدوات الكتابية بضاعة مشتراة ؟

(٤) تقسم العمليات الخاصة بالبضاعة إلى عدة حسابات . ما هى هذه الحسابات وما فائدة هذا التقسيم ؟

(٥) بفرض أنك افتتحت محلا تجاريا أتممت فيه العمليات الآتية ، فاذكر الحساب المدين والحساب الدائن فى كل عملية مع التعليل ثم اذكر قيود العمليات :

فى ٥ أكتوبر — ابتدأت عملك التجارى برأس مال قدره ٥٠٠٠ جنيه أودعته خزينة المحل .

فى ١٦ منه — دفعت ثمن أثاث اشتريته من محل الجندى بمبلغ ٣٠٠ جنيه .

فى ١٧ منه — دفعت المبالغ الآتية :

١٥ جنيها ثمن أخشاب لعمل دواليب بالمحل .

١٠ « أجرة تركيب وزخرفة .

٢٥ « ثمن أدوات كهربائية وأجرة تركيبها .

فى ١٨ منه — اشتريت بضاعة بمبلغ ١٠٠ جنيه نقدا من لطفى .

فى ١٩ منه — اشتريت من أمين بضاعة على الحساب بمبلغ ١٥٠ جنيها .

« تاريخه — اشتريت من ادريس بضاعة بمبلغ ٨٠ جنيها على أن يكون الدفع بعد شهر .

« ٢٠ — بعت بضاعة بمبلغ ٦٠ جنيها نقدا .

« تاريخه — بعت لحمدى بضاعة بمبلغ ٥٠ جنيها على الحساب .

« ٢١ منه — بعت لحنا بضاعة بمبلغ ٧٠ جنيها على أن يكون الدفع بعد ٢٠ يوما .

« تاريخه — دفعت إيجار المحل عن شهر أكتوبر كله ، مبلغ ١٠ جنيهات .

« ٢٢ منه — رديت إلى أمين بضاعة قيمتها ١٠ جنيهات .

« تاريخه — « « ادريس « « ٢٠ جنيها .

« « — « بضاعة إلى لطفى قيمتها ٥ جنيهات وقبضت قيمتها .

« « — دفعت ثمن أدوات كتابية ١٠ جنيهات .

« « — سحبت لمصاريفك الشخصية ٥ جنيهات .

« ٢٣ — سددت ماعليك لأمين (استنتج المبلغ من عمليتى يوم ١٩ ويوم ٢٢) .

« تاريخه — رد اليك حمدى بضاعة بمبلغ ٥ جنيهات .

« « — « « حنا « « ١٠ «

« ٢٥ — دفع لك حمدى ما عليه (استنتج المبلغ من عمليتى يوم ٢٠ ويوم ٢٣) .

(٦) أذكر مع التعليل المدين والدائن فى دفاتر كل تاجر من التجار الذين يشتركون فى العمليات الآتية مع ذكر القيد لكل عملية لدى كل منهم :

فى ١٥ أكتوبر — أشترى محمد من أحمد بضاعة بمبلغ ٥٠ جنيها على الحساب .

فى ١٦ « — باع حسن لمصطفى بضاعة بمبلغ ١٠ جنيهات نقدا .

فى ١٧ « — دفع عيسى لموسى مبلغ ٢٠ جنيها مما عليه .

فى ١٨ « — قبض ابراهيم من عاصم مبلغ ٣٠ جنيها من المستحق له .

فى ١٩ « — رد فوزى لرائف بضاعة قيمتها ٥ جنيهات من الكمية التى سبق أن اشتراها .

فى ٢٠ « — وصل الى خليل بضاعة مردودة من بهجت قيمتها ١٠ جنيهات من الكمية التى باعها له .

فى ٢١ « — سحب حسنى مبلغ ١٠ جنيهات لمصاريفه الشخصية .

فى ٢٢ « — أرسل يوسف الى صديق بضاعة بمبلغ ٨٠ جنيها على الحساب بناء على طلبه .

فى ٢٣ « — سدد كامل لفائق ما عليه وقدره ٧٠ جنيها .

فى ٢٤ « — تم التعاقد على أن يشترى وصفى من صفوت بضاعة بمبلغ ٨٠ جنيها .

الفصل الثالث

التقييد فى دفتر اليومية

وصلنا حتى الآن إلى معرفة :

١ — أن القانون يحتم على كل تاجر استخدام دفتر يومية لإثبات عملياته .

٢ — أن التاجر يتبع فى إثبات العمليات طريقة القيد الثنائى .

وسنبحث فى هذا الفصل كيفية تطبيق هذين المبدأين .

القيد Entry :

القيد هو إثبات العملية التجارية بتاريخ حدوثها فى يومية التاجر بطريقة إمساك الدفاتر التى يختارها .

وطبقا لطريقة القيد الثنائى التى اصطلحنا على أن تكون أساس بحثنا ، يتم إثبات أية عملية بقيد كما يلى :

من الحساب المدين

إلى الحساب الدائن

أركان القيد طبقا لطريقة القيد الثنائى :

إن لكل قيد أركانا يمكن استنتاج معظمها من الفصول السابقة ونرى اثباتها فى هذا المكان ، وهى :

١ — تاريخ اتمام العملية : لأن القانون يتطلب اثبات العمليات فى هذا الدفتر يوما فيوما كما ذكرنا آنفا

٢ — طرفا القيد : أى الحساب المدين والحساب الدائن .

٣ — المبلغ الخاص بالعملية : ويلاحظ أنه لا يتغير بالنسبة لطرفى القيد . فاذا كان مبلغ الحساب المدين فى القيد ١٠٠ جنيه وجب أن يكون مبلغ الحساب الدائن فى نفس القيد ١٠٠ جنيه أيضا .

٤ — رقم صفحة الأستاذ المخصصة لكل حساب .

٥ — رقم القيد : فكثيرا ما ترقم القيود بأرقام مسلسلة لتصعيب اقحام قيود مفتعلة بينها .

٦ — شرح القيد Narration : وذلك بأن يعقب القيد بعبارة موجزة تشرح طبيعة العملية ، وتشير الى ما يتعلق بها من مستندات أو بيانات أخرى . أما ما يكون مفهوما ضمنا من مجرد ذكر الحسابين الدائن والمدين فى العملية ، فمن العبث ذكره .

ولما كان شرح القيد طبقا لهذه الشروط من الأهمية بمكان فاننا نناقش فيما بعد شرح بعض العمليات للسير على منواله فيما بعد :

(١) إذا بدأ تاجر عملا برأس مال معين يكون القيد كما قدمنا : من حساب الصندوق إلى حساب رأس المال. أما الشرح الذى نقترحه فهو (المبلغ المخصص للتاجرة) .

(ب) إذا اشترى تاجر بضاعة من آخر فما يجب إثباته كشرح للقيد هو :

(١) تاريخ ورقم الفاتورة .

(٢) أصناف البضاعة المشتراة .

(٣) الكمية .

(٤) السعر .

(٥) شروط الدفع .

(٦) أى بيانات أخرى قد تكون ضرورية .

وهذه البيانات تظهر عادة فى الفاتورة التى يرسلها البائع إلى المشترى عند إرسال البضاعة .

ولما كانت الفاتورة من المستندات التى تحفظها المنشآت عادة للرجوع إليها عند الحاجة، فيصح أن يستغنى عن ذكر البيانات السابقة بالتفصيل فى شرح القيد وأن يكتفى بالإشارة إلى رقم وتاريخ الفاتورة وإليك صورة الفاتورة :

فاتورة رقم ١٠٥

السيد الصادق

تاجر صابون بالقاهرة

التاريخ ... ...

بيان البضاعة المبيعة لحضرة شريف ... ...

بيان	الكمية	السعر	المبلغ الجزئى		المبلغ الكلى	
		جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
الصنف (أ)	١٠٠	١	—	١٠٠		
« (ب)	٢٠٠	١½	—	٣٠٠		
« (ج)	٥٠	٢		١٠٠		
					—	٥٠٠

وهكذا يكون شرح القيد (فاتورة رقم ١٠٥) .

وينطبق الكلام السابق فى جميع عمليات بيع البضاعة . فإما أن يذكر بيان البضاعة المبيعة بالتفصيل وإما أن يكتفى بالإشارة إلى الفاتورة التى يحتفظ المحل بنسخة منها عادة .

(ج) اذا سد تاجر كل ما عليه أو جزءا منه لآخر فقد جرى العرف عند السداد بأن يعطى الدائن لمدينه ايصالا بالاستلام هذه صورته :

(بفرض أن نمرته المسلسلة ٦٧)

النمرة المسلسلة ٦٧

التاريخ .....

وصلنا من حضرة عمرو ... ...

مبلغ قدره أربعمائة وخمسون جنيها

وذلك سدا لما عليه من قيمة فاتورتنا رقم ———

٥ مليم
دمغة

	مليم	جنيه
المبلغ بالأرقام	—	٤٥٠

امضاء المستلم
عن شركة بيع المصنوعات
سيد

فيكون شرح القيد . (ايصال رقم ٦٧ تسديدا لما علينا) .

(د) اذا دفع التاجر ايجار منشأته ، فالمعروف أن المالك يعطى للمستأجر عادة ايصالا عن ايجار كل شهر يدفعه ، وأن المستأجر يحفظ هذا الايصال للرجوع اليه عند الحاجة فيكون شرح القيد (ايجار شهر أكتوبر) أو " ايصال رقم . . . ".

تسطير صفحات اليومية :

لم يشترط القانون شكلا معينا أو تسطيرا بالذات لدفتر اليومية ، كما أنه لم يحدد أية طريقة خاصة لاثبات العمليات فى هذا الدفتر .

أمر كل هذا قد تركه القانون لفن امساك الدفاتر ، يأخذ منه التاجر ما يلائم تجارته وأعماله . ويعنينا الآن أن نعرف كيف تسطر صفحات دفتر اليومية لتقييد العمليات طبقا لطريقة القيد المزدوج .

إن التسطير يجب أن يتمشى مع منطوق العملية ، وأن يراعى فيه تخصيص خانة لكل ركن من أركان القيد التى ذكرناها سابقا .

ولنأخذ مثلا عملية منطوقها أنه فى تاريخ معين ، لنفرض أنه ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، ابتدأ عمرو تجارة برأس مال قدره ٢٠٠٠ جنيه أعدها لهذا الغرض .

إن القيد الخاص بهذه العملية هو (من حساب الصندوق الى حساب رأس المال) ، وشرح هذا القيد هو : (المبلغ المخصص للمتاجرة) .

فتسطير صفحة اليومية تبعا لترتيب منطوق العملية يجب أن يكون كما يلى :

التاريخ	رقم القيد	البيان	رقم صفحة الأستاذ	منه		له	
				مليم	جنيه	مليم	جنيه
١٩٤٤							
١٥ أكتوبر		من حساب الصندوق		—	٢٠٠٠		
		إلى حساب رأس المال				—	٢٠٠٠
		المبلغ المخصص للتاجرة					

وظاهر بالطبع أن الأجانب عندما يسطرون يوميتهم، لابد لهم من قلب هذا الوضع لأنهم يكتبون من اليسار الى اليمين فيكون التسطير لديهم :

منه		له		رقم صفحة الأستاذ	البيان	رقم القيد	التاريخ
مليم	جنيه	مليم	جنيه				
							١٩٤٤
—	٢٠٠٠				من حساب الصندوق		١٥ أكتوبر
		—	٢٠٠٠		إلى حساب رأس المال		
					المبلغ المخصص للتاجرة		

ظاهر أن التسطير الأول يلائم طبيعة لغتنا لأننا نكتب العربية من اليمين إلى اليسار، ولأن هذا فى نفس الوقت يتمشى مع منطوق العملية. ولكن الناقلين الأول لفن إمساك الدفاتر من الكتب الأوربية قد نقلوا رسم اليومية كما هو لديهم، غير ملتفتين إلى طبيعة اللغة، ومنذ ذلك الحين قد جرى العرف فى مصر بأن يكون التسطير كما فى الرسم الثانى، فالى أن يصحح هذا الخطأ ويعم تصحيحه لا بد لنا من مجاراة العرف بتسطير اليومية كما فى الرسم الثانى .

شرح الرسم :

١ — هناك خانتان للمبالغ : إحداهما وهى الخانة الأولى للحساب المدين ، وتعنون بكلمة (منه) ، والأخرى للحساب الدائن وتعنون بكلمة (له) ويلاحظ أن المبلغين متساويان كما سبق شرحه .

٢ — تخصص خانة البيان لاثبات القيد نفسه. ويلاحظ وضع اسم الحساب المدين على سطر واسم الحساب الدائن على سطر آخر متوخين النظام الموضح فى النموذج . أما سبب تخصيص سطر لكل من الحسابين فيتعلق بخانة صفحة الأستاذ وسنعود الى هذا فى فصل قادم .

٣ — خانة صفحة الأستاذ يجب أن نثبتها من الآن فى كل أعمالنا .

٤ — خانة رقم القيد لاثبات الرقم المسلسل لكل قيد .

٥ — خانة التاريخ ويثبت فيها تاريخ حدوث العملية لا تاريخ اثباتها فى اليومية، اذ قد يتأخر الاثبات الى يوم لاحق كما سيظهر فيما بعد .

هذا فيما يتعلق بالتسطير ، وأما عن حجم الصفحات وبالتالى حجم الدفتر فذلك يخضع لأهمية المنشأة وكثرة عملياتها .

مثال محلول :

نركز الآن ماشرحناه فى الفصول السابقة بأن نجعل من العمليات التى أتمها عمرو و بحثناها فى صفحة ٩ وما بعدها تمرينا كاملا نثبته فى يوميته طبقا لطريقة القيد المزدوج .

أعد عمرو مبلغا وقدره ٢٠٠٠ جنيه من ثروته للتاجرة فى سلعة ما ابتداء من يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٤ وقد أودع هذا المبلغ فى خزينته لهذا الغرض .

فى ١٦ منه — كان الأتربى تاجر الموبليات قد أتم ما سبق أن أوصاه عليه عمرو من دواليب وموائد ومكاتب الخ... مما يلزم لتأثيث المنشأة الجديدة ولقد قدم الأتربى فاتورته محتوية على كل التفاصيل و بلغ مجموعها ١٠٠ جنيه دفعها عمرو بعد أن أثبت الأتربى على الفاتورة ما يفيد استلام المبلغ .

فى تاريخه — اشترى من عمر بضاعة بمبلغ ٣٠٠ جنيه نقدا موضحة بفاتورة رقم ٣٠١ أعطاها عمرو الرقم المسلسل ١ ولقد أثبت عمر عليها المخالصة بعد استلام المبلغ .

فى ١٧ منه — اشترى من سيد بضاعة على الحساب مبينة بالفاتورة رقم ١٠٥ التى أعطاها عمرو رقم ٢ وقيمتها ٥٠٠ جنيه .

فى ١٨ منه — اكتشف عمرو تلفا فى جزء من البضاعة التى اشتراها من عمر قدر على أساس سعر الشراء بمبلغ ٢٠ جنيها . ولقد وافق عمر على قبول البضاعة ورد ثمنها فى الحال، أما تفصيلات هذه البضاعة فمبين فى إشعار خاص رقمه المسلسل ١

فى ١٩ منه — اكتشف عمرو أن جزءا من البضاعة التى اشتراها من سيد وقيمته ٥٠ جنيها ، يخالف الصنف المتفق عليه فرده إليه وقبل السيد الرد . أما البضاعة المردودة فمبينة فى الإشعار رقم ٢

فى تاريخه — باع عمرو لعزت نقدا بضاعة بلغ مجموع فاتورتها ورقمها المسلسل ١ مبلغ ١٠٠ جنيه . ولقد أشر عمرو على الفاتورة بما يفيد قبض الثمن واحتفظ بنسخة منها .

فى ٢٠ منه — باع للبيب بضاعة مبينة بالفاتورة رقم ٢ وقيمتها ١٥٠ جنيها .

فى تاريخه — رد عزت جزءا من البضاعة التى اشتراها وقيمتها على أساس السعر الأصلى ١٠ جنيهات لمخالفتها للصنف المتفق عليه ، ولقد وافق عمرو على ذلك ودفع القيمة لعزت و بيان البضاعة فى الإشعار رقم ١

فى ٢١ منه — وصل عمرو كمية من البضاعة ردها لبيب بحجة وجود تلف بها وقيمتها ١٥ جنيها و بيانها فى الإشعار رقم ٢

فى تاريخه — سحب عمرو مبلغ ١٠ جنيهات لمصاريفه الشخصية وأمضى للصراف إيصالا رقم ١ بالمبلغ .

فى تاريخه — دفع عمرو للمالك مبلغ خمسة جنيهات إيجارا عن نصف شهر أكتوبر، كما دفع أيضا ٢٥ جنيها ثمن أدوات وأجرة عمال قاموا بتبليط المحل وتبييضه وتركيب الأسلاك الكهربائية فيه، وتفصيل كل هذا مبين فى كشف رقم ١ حفظ بين مستندات المحل .

فى ٢٢ منه — سدد عمرو لسيد الباقى عليه وقدره ٤٥٠ جنيها وأخذ منه إيصالا أعطاه رقم مسلسل ١

فى ٢٥ منه — دفع لبيب لعمرو الباقى عليه وقدره ١٣٥ جنيها وقد أعطاه عمرو إيصالا رقم ١

يقيد عمرو هذه العمليات فى يوميته بعد أن يكون قد سجلها فى المحكمة . كما يلى :

علامة المأمور
الذى تنتدبه المحكمة

(ص ١) **يوميـــة عمرو**

منـــه		لـــه		رقم الأستاذ	بيـان	رقم القيد	التاريخ
مليم	جنيه	مليم	جنيه				١٩٤٤
—	٢٠٠٠				من حساب الصندوق	١	١٥ أكتوبر
		—	٢٠٠٠		الى حساب رأس المال		
					المبلغ المخصص للتاجرة		
—	١٠٠				من حساب الأثاث	٢	» ١٦
		—	١٠٠		الى حساب الصندوق		
					أثاثات مبينة بفاتورة الأتربى رقم ...		
—	٣٠٠				من حساب المشتريات	٣	» ١٦
		—	٣٠٠		الى حساب الصندوق		
					فاتورة عمر رقم ١		
—	٥٠٠				من حساب المشتريات	٤	» ٢٧
		—	٥٠٠		الى حساب سيد		
					فاتورة رقم ٢		
—	٢٠				من حساب الصندوق	٥	» ١٨
		—	٢٠		الى حساب المردودات الخارجة		
					اشعار رقم ١		
—	٥٠				من حساب سيد	٦	» ١٩
		—	٥٠		الى حساب المردودات الخارجة		
					اشعار رقم ٢		
—	١٠٠				من حساب الصندوق	٧	» ١٩
		—	١٠٠		الى حساب المبيعات		
					فاتورتنا رقم ١		
—	١٥٠				من حساب لبيب	٨	» ٢٠
		—	١٥٠		الى حساب المبيعات		
					فاتورتنا رقم ٢		
—	٣٢٢٠	—	٣٢٢٠		نقل بعده		

(ص ٢) علامة المأمور

منه		له		رقم الأستاذ	بيان	رقم القيد	التاريخ
مليم	جنيه	مليم	جنيه				سنة ١٩٤٤
—	٣٢٢٠	—	٣٢٢٠		ما قبله		
—	١٠				من حساب المردودات الداخلة	٩	٢٠ أكتوبر
		—	١٠		الى حساب الصندوق		
					اشعارنا رقم ١		
—	١٥				من حساب المردودات الداخلة	١٠	٢١ »
		—	١٥		الى حساب لبيب		
					اشعارنا رقم ٢		
—	١٠				من حساب المسحوبات		
		—	١٠		الى حساب الصندوق	١١	»
					ايصال رقم ...		
—	٥				من حساب الايجار		
		—	٥		الى حساب الصندوق	١٢	»
					ايجار نصف شهر أكتوبر بموجب ايصال رقم ...		
—	٢٥				من حساب مصاريف التأسيس	١٣	»
		—	٢٥		الى حساب الصندوق		
					كشف محفوظ رقم ...		
—	٤٥٠				من حساب سيد	١٤	٢٢ »
		—	٤٥٠		الى حساب الصندوق		
					ايصال رقم ...		
—	١٣٥				من حساب الصندوق	١٥	٢٥ »
		—	١٣٥		الى حساب لبيب		
					ايصال رقم ١		
—	٣٨٧٠	—	٣٨٧٠		نقل المجموع الى الصفحة التالية		

ملاحظات على الحل :

(١) تتكرر كلمة "حساب" فللتسهيل يمكن اختصارها بالحرف "ح/" فبدلا من كتابة "حساب رأس المال" مثلا يكتب "ح/ رأس المال" .

(٢) "بعد أن انتهت الصفحة الأولى، ولم يعد فيها ما يكفى لإثبات عملية أخرى، جمعت المبالغ فى الخانتين ونقل المجموع إلى الصفحة التالية". وبما أن مبلغ الحساب المدين هو نفسه مبلغ الحساب الدائن فلا بد من تساوى المجموعين دائما ، فاذا وجد خلاف فيهما فى أى صفحة من الصفحات ، كان هذا دليلا على وجود خطأ فى كتابة أرقام احدى العمليات فى خانة المبالغ فيسارع الكاتب إلى تصحيحه . ونكرر هنا ما سبق ذكره من أن تصحيح الخطأ فى اليومية لا يكون بالمسح والكشط ، لأن هذا يشكك فى قيمتها كمستند ، بل يجب أن يتم بقيود خاصة .

ومجموع الصفحات لايدل على شىء معين، ولا يمكن أن يستنتج منه شىء بالذات، فلا يتعدى معناه أنه مجموع مبالغ العمليات التى أتمها التاجر على اختلاف أنواعها وتباين أغراضها . وجمع الصفحات فوق ما يظهره من الأخطاء فى حالة اختلاف الجانبين ، يمنع حشر أية عملية بين سطور صفحة سابقة ، لأن مبالغ هذه العملية لابد وأن تغير المجموع القديم وبهذا يصعب التزوير فى الدفاتر .

(٣) إن الغرض من اختصار شرح القيود بالاشارة إلى المستندات المتعلقة بالعمليات ، هو أن صاحب المنشأة يحتفظ بها بانتظام للرجوع اليها عند الحاجة ، ومعنى هذا أنه إذا لم يحتفظ بها فلا تصلح الاشارة اليها شرحا كافيا للقيد بل يجب ذكر ملخص محتوياتها". هذا وقد يستعاض عن ذلك بالاشارة الى رقم المستند كما هو وارد من العميل فى حالة حفظ مستندات كل عميل فى ملف خاص".

(٤) أرجأنا ملء خانة دفتر الأستاذ حتى نفهم الغرض منها فى الفصل الرابع .

متى يتم التقييد فى اليومية :

فى المثال الذى بين أيدينا فرضنا أن عمروا كان يتم عملية واحدة أو عمليتين على الأكثر كل يوم ، وهذا بالطبع ليس ما يحصل فى الحياة العملية، لأن المنشأة الناجحة قد تتم يوميا عشرات بل مئات من العمليات ، فهل من الواجب اثبات هذه العمليات أولا فأولا فى اليومية ؟

إن الجواب على هذا السؤال يتوقف كثيرا على حجم المنشأة . فقد يكون صاحبها هو ممسك الدفتر، وقد يكون له موظف خاص لهذا الغرض يجلس قريبا من التاجر ومساعديه الذين يتولون البيع، وأخيرا نرى فى المنشآت الكبيرة أن لموظفى قسم الحسابات إدارة مستقلة بعيدة عن عمليات البيع والشراء .

"ولما كان التقييد فى اليومية يحتاج إلى الكثير من العناية والدقة لتلافى الوقوع فى الأخطاء، فقد جرى العرف فى المحال الصغيرة بتقييد جميع العمليات التى تتم أثناء اليوم فى مسودة خاصة تسمى "باليومية الزفرة". كما سبق أن ذكرنا وفى آخر النهار يقوم الكاتب بتبييضها فى دفتر اليومية ."

أما فى المتاجر الكبيرة فتجمع المستندات الخاصة بعمليات يوم ما ، ليثبتها الموظفون فى الدفاتر فى آخر اليوم أو فى اليوم التالى وذلك لكثرتها كما قدمنا . ويراعى بالطبع أن التاريخ الذى تثبت به هذه العمليات ليس تاريخ يوم اثباتها بل تاريخ اليوم الذى تمت فيه. أى أن عمليات يوم ١٥ أكتوبر مثلا قد تقيد يوم ١٦ ولكن بتاريخ ١٥ .

ونص القانون على إثبات العمليات فى الدفتر يوما فيوما ليس معناه ضرورة تقييد كل عملية على حدة، فاذا تم أثناء اليوم بضع عمليات وكان طرفا القيد فيها (أى الحساب المدين والدائن) غير متغيرين كما هو الحال مثلا بالنسبة للمشتريات النقدية حيث تثبت كل عملية بالقيد (من حساب المشتريات الى حساب الصندوق)، أو المبيعات النقدية حيث تثبت كل عملية بالقيد من (حساب الصندوق الى حساب المبيعات) فلا بأس من جمع مبالغ مثل هذه العمليات ذات الطبيعة المتحدة وإثباتها بقيد واحد .

" فمثلا اذا تم أثناء اليوم ١٠ عمليات بيع نقدى بعشر فواتير مختلفة نمرها المسلسلة من ٣٠١ الى ٣١٠ ، وكان مجموع المبالغ ١٥٠ جنيها مثلا، أمكن إثبات هذه العمليات فى آخر اليوم بقيد واحد هو : "

منه	له			
جنيه	جنيه			
١٥٠		من حساب الصندوق		
	١٥٠	الى حساب المبيعات		
		✓ فواتير من ٣٠١ إلى ٣١٠		

" وغنى عن البيان أن مثل هذا الحل لا يصلح اذا اختلف أحد طرفى القيد كما هو الحال بالنسبة للمبيعات الآجلة مثلا حيث يتغير شخص المشترى . "

تمارين

(١) ما هو القيد وما هى أركانه طبقا لطريقة القيد الثنائى ؟

(٢) هل نص القانون على رسم معين لليومية أو طريقة بالذات لإثبات العمليات فيها ؟

(٣) ما الذى تفهمه من نص القانون على إثبات العمليات فى اليومية يوما فيوما ؟

(٤) اثبت فى يوميتك عمليات المسألة نمرة ٦ ص ١٥ على أن تشير من عندك الى المستند اللازم لكل منهما .

(٥) افتتح محمد ناصف محلا تجاريا فى أول أكتوبر سنة ١٩٤٤ برأس مال قدره ٥٠٠ جنيه موجودة فى خزينته لهذا الغرض .

فى تاريخه — دفع للمالك مبلغا قدره ١٠ جنيهات إيجارا لشهر أكتوبر .

فى ٢ منه — دفع للبارودى المقاول المعمارى ١٥ جنيها ثمنا لتبليط وتبييض المحل، كما دفع للدرس مقاول الأشغال الكهربائية ٥ جنيهات ثمنا لأسلاك كهربائية فى أنحاء المحل، وكانت فاتورة كل منهما مسددة.

فى ٣ منه — أتم مؤمن مقاول النجارة تركيب وتسليم الأرفف والترابيزات المتفق عليها كأثاث للمحل واستلم الثمن فى مقابل إيصال بالمبلغ المتفق عليه وقدره ٥٠ جنيها .

فى ٤ منه — اشترى من عبود بضاعة مبينة بالفاتورة رقم ٦٠٣ قيمتها ٥٥ جنيها ولقد أعطى الفاتورة رقما مسلسلا .

فى تاريخه — باع لمشرفة التاجر بمصر بضاعة بمبلغ ١٠ جنيهات نقدا مبينة بفاتورة رقم ١

فى ٥ منه — اشترى من القطان نقدا بضاعة بمبلغ ١٢٠ جنيها مبينة بفاتورة رقم ٣٠٩ وأعطاها رقما مسلسلا ٢

فى تاريخه — باع لعيسى بضاعة بمبلغ ٤٠ جنيها مبينة بالفاتورة رقم ٢

فى ٦ منه — دفع لمطبعة صلاح الدين ١٠ جنيهات ثمنا للفواتير والخطابات التى طبعتها والدفاتر التى سبق أن قدمتها ، ولقد تأشر على الفاتورة بما يفيد استلام المبلغ .

فى تاريخه — دفع لعبود ١٥ جنيها تحت الحساب مقابل إيصال .

فى ٧ منه — استلم من عيسى مبلغا قدره ١٠ جنيهات تحت الحساب وأعطاه إيصالا .

والمطلوب إثبات تلك العمليات فى يومية ناصف .

(٦) اثبت العمليات التى أتمها ناصف فى المسألة السابقة (٥) فى يوميات التجار الذين تعاملوا معه .

(٧) اثبت العمليات الآتيـــة فى يوميتك جامعا ما يمكن جمعه منها فى قيـد واحد :

فى أول نوفمبر أتممت صفقات الشراء الآتية :

اشـتريت من رشدى بضاعة بمبـلغ ١٥٠ جنيها بفاتورة رقم ٢٠٠ أعطيتها رقما مسلسلا ١٣٠

و « « حامد « ٢١٠ « ١٠٠١ « ١٣١

و « « صفوت « ٦٥ نقدا ٩٠٢ « ١٣٢

و « « وصفى « ٣٦ « ٨٠٦ « ١٣٣

و « « طاهر « ٤٠ « ٩٩٩ « ١٣٤

و « « الجندى حجرة مكتب لمحلك بمبلغ ٣٠ جنيها نقدا .

وأتممت صفقات البيع الآتية :

بعت لحسنى بضاعة بمبلغ ٨٨ جنيها بفاتورة رقم ١٣٩

« لاسماعيل « ٦٦ « ١٤٠

« لمصطفى « ٦٥ نقدا ١٤١

« لعوض « ٣٩ « ١٤٢

« لمتولى « ٣٥ « ١٤٣

« لشركة الأثاث حجرة مكتب قديمة بمبلغ ١٠ جنيهات نقدا .

ودفعت المصاريف الآتية :

١٥ جنيها للمالك إيجار شهر نوفمبر .

٥٠ « مهايا موظفيك .

٥ « استهلاك النور والمياه عن شهر أكتوبر .

٥ « تأمين اشتراك التليفون .

٤ « قسط اشتراك التليفون .

٥ « لمتعهد النقل الذى ينقل لك مشترياتك إلى مخازنك .

١٠ « أجور عمال عن الأسبوع المنتهى فى أول نوفمبر .

١٥ « للاعلان فى جريدة الأهرام .

٢ « ثمن مطبوعات وأدوات كتابية .

الفصل الرابع

الدفتر الأستاذ

مقـــدمة :

إن تقييد العمليات التجارية فى دفتر اليومية ، ولوأنه غاية بالنسبة لنص القانون اذ أوجبه على التاجر ، إلا أنه فى فن امساك الدفاتر ليس الا وسيلة تمكن التاجر من الوصول الى نتائج تفيده .

فالتاجر مثلا قد يريد أن يعرف فى تاريخ ما مجموع ثمن ما اشتراه أو ما باعه ، أو التأكد من أن المبلغ الموجود فى صندوق المنشأة مضبوط القدر بعد احتساب جميع العمليات النقدية التى تأثر بها . بل ولا يقل أهمية عن هذا أنه يريد معرفة ما عليه لكل عميل وما له قبل كل عميل ، الى غير ذلك من النتائج التى تهمه كما سبق أن نوهنا قبلا .

فهل يستطيع التاجر أن يصل بسهولة الى أى نتيجة من هذه من دفتر اليومية فقط ؟

١ — فنفرض مثلا أن "عمروا" فى المثال المحلول فى صفحة ٢١ وما بعدها أراد أن يعرف حقيقة المبلغ الذى يجب أن يكون فى صندوق المحل فى يوم ٢٥ أكتوبر ، فكيف يصل إلى ذلك من دفتر اليومية فقط ؟

لابد له من أن يستعرض كل عملياته من يوم بداية المتاجرة إلى يوم ٢٥ منه ، جامعا المقبوضات بعضها على بعض والمصروفات بعضها على بعض أيضا ، و باقى طرح المجموع الثانى من المجموع الأول يمثل المبلغ الموجود .

المقبوضات هى :

جنيه						
٢٠٠٠	إلى حساب رأس المال	فى صفحة ١	عملية يوم	١٥	أكتوبر .	
٢٠	« « المردودات الخارجة	«	«	١	«	١٨ «
١٠٠	« « المبيعات	«	«	١	«	١٩ «
١٣٥	« « لبيب	«	«	١	«	٢٥ «
٢٢٥٥	مجموع المقبوض لغاية يوم ٢٥ أكتوبر .					

والمدفوعات هى :

جنيه						
١٠٠	من حساب الأثاث	فى صفحة ١	عملية يوم	١٦	أكتوبر .	
٣٠٠	« « المشتريات	«	«	١	«	١٦ «
١٠	« « المردودات الداخلة	«	«	٢	«	٢٠ «
١٠	« « المسحوبات	«	«	٢	«	٢١ «
٥	من حساب الإيجار	«	«	٢	«	٢١ «
٢٥	« « مصاريف التأسيس	«	«	٢	«	٢١ «
٤٥٠	« « سيد	«	«	٢	«	٢٢ «
٩٠٠	مجموع المدفوعات لغاية يوم ٢٥ أكتوبر .					

∴ مايجب أن يكون فى الصندوق يوم ٢٥ أكتوبر = ٢٢٥٥ — ٩٠٠ = ١٣٥٥ جنيها .

٢ — كذلك إذا أراد عمرو أن يعرف مجموع قيم البضاعة التى باعها لغاية يوم ٢٥ أكتوبر وجب عليه أن يستعرض جميع العمليات ليأخذ منها ماهو خاص بالبيع هكذا :

جنيه	
١٠٠	من حساب الصندوق فى صفحة ١ عملية يوم ١٩ أكتوبر .
١٥٠	« « لبيب « ١ « ٢٠ «
٢٥٠	مجموع المبيعات لغاية يوم ٢٥ أكتوبر .

هذا هو السبيل الوحيد أمام عمرو إذا أراد أن يستخرج البيانات اللازمة فيما إذا كان الدفتر الوحيد لديه هو اليومية. وإننا لنقدر مايضيع فى هذا العمل من وقت وما فيه من خطر نسيان عملية أو أكثر، خصوصا إذا كان الطلب بعد مدة طويلة من بدء السنة التجارية ، يكون قد تم فيها مئات العمليات وامتلأت أثناءها عشرات الصفحات بل مئاتها .

كان من الطبيعى إذا أن يبحث فن إمساك الدفاتر فى إيجاد مخرج لمثل هذه الصعوبات ، وكان الحل سهلا ومبنيا على مايأتى :

١ — مادامت كل عملية تقيد فى اليومية طبقا لطريقة القيد الثنائى تؤثر فى حسابين أحدهما مدين والآخر دائن .

٢ — وما دام اسم كثير من هذه الحسابات يتكرر يوميا طول مدة المتاجرة .

٣ — ومادام كثير من هذه الحسابات يكون مدينا أحيانا ودائنا أحيانا أخرى .

٤ — لذلك يمكن منذ البداية استعمال دفتر آخر، يخصص فيه كل صفحة من صفحاته أو كل صفحتين متقابلتين فيه لحساب معين على النمط سالف الذكر، فيكون هناك خانتان للمبالغ إحداهما توضع فيها المبالغ المدينة المتعلقة بهذا الحساب والأخرى المبالغ الدائنة .

٥ — وإذا نقلنا إلى كل حساب المبالغ المتعلقة به أولا فأولا ، أمكننا الحصول على نتيجة العمليات المتعلقة به فى أى تاريخ ، بمجرد جمع المبالغ فى الخانتين وإيجاد الفرق بينهما .

الدفتر الأستاذ :

قد اصطلح على تسمية هذا الدفتر المشار إليه فيما تقدم بالدفتر الأستاذ . ومعناه كما يظهر من التسمية : الدفتر الرئيسى أو الأهم . ويسمى بالفرنسية Le Grand livre أى الدفتر العظيم ، وتسميته بالإنجليزية بكلمة Ledger يحمل هذا المعنى أيضا .

وظاهر أنه قد خلعت على هذا الدفتر صفة "الأستذة" و"العظم" لأنه الوسيلة لمعرفة نتيجة كل حساب كما قدمنا . والنتائج هى أهم ما يرمى اليه فن امساك الدفاتر كما سبق أن أشرنا وكما سيظهر بوضوح أكثر فى الفصول القادمة .

الترحيل Posting :

الترحيل اصطلاح فنى يقصد به النقل من دفتر اليومية إلى الحسابات الخاصة بالقيد فى دفتر الأستاذ .

ولنأخذ مثلا العملية الخاصة باثبات رأس مال عمرو فقد أثبت فى يوميته بالقيد:

منه		له	
جنيه		جنيه	
٢٠٠٠	من حساب الصندوق		
	إلى حساب رأس المال	٢٠٠٠	

لدينا إذا حسابان: أولهما "حساب الصندوق" والآخر "حساب رأس المال" فتخصص لكل منهما صفحة فى الدفتر الأستاذ تعنون الأولى باسم "حساب الصندوق" ويرحل اليها فى الخانة الخاصة بالمبالغ الدائنة مبلغ قدره ٢٠٠٠ جنيه ، وتعنون الثانية باسم " حساب رأس المال " ويرحل اليها فى الخانة الخاصة بالمبالغ الدائنة مبلغ قدره ٢٠٠٠ جنيه أيضا .

رسم الدفتر الأستاذ :

يختلف حجم هذا الدفتر ، فتختار كل منشأة الحجم الذى يناسب أعمالها ، وقد يكبر حجمه إلى درجة أنه يصعب على الانسان أن يحمله . ولكن مهما اختلف حجمه فتسطير صفحاته يكون غالبا على نمط واحد من حيث المبدأ .

ولاشك أن الذى يقرر هذا الرسم هو البيانات التى يلزم ترحيلها من اليومية إلى الحساب الخاص فى الأستاذ. ولقد رأينا كيف أن الحساب الواحد يكون أحيانا مدينا وأحيانا دائنا ، فحساب الصندوق مثلا يكون مدينا إذا قبض ودائنا إذا دفع ، فلا بد إذا من تقسيم صفحة الأستاذ إلى قسمين رئيسيين متشابهين يخصص أحدهما للمبالغ المدينة والآخر للدائنة ؛ أما كل قسم فيجب أن يحتوى على خانات كما يأتى :

١ — خانة للمبالغ : ولا حاجة بنا لشرح أهميتها فالمبالغ هى كل ما يهم التاجر .

٢ — خانة للبيان : حتى يكتب أمام كل مبلغ اسم الطرف الآخر للعملية .

فاذا كان القيد هو :

منه		له	
جنيه		جنيه	
٢٠٠٠	من حساب الصندوق		
	إلى حساب رأس المال	٢٠٠٠	

فان حساب الصندوق يجعل مدينا بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ويكون الشرح الذى يكتب فى خانة البيان هو النصف الآخر للقيد أى " الى حساب رأس المال " .

وكذلك يجعل حساب رأس المال دائنا بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ويكون الشرح الذى يكتب فى خانة البيان هو النصف الاخر من القيد اى " من حساب الصندوق " .

٣ — خانة رقم صفحة اليومية : إذ المعروف أن كل عملية تقيد أولا فى اليومية مذيلة بشرحها الكافى ، ثم ترحل الى الحسابات فى الأستاذ . فاذا كان أحد الحسابات محل فحص ، وأريد معرفة البيانات الخاصة بمبلغ معين ، فلا بد

من الرجوع الى أصل العملية فى اليومية . ففى أى صفحة نجدها ؟ لا بد حفظا للوقت إذا من كتابة رقم صفحة اليوميـة التى قيدت فيها العملية المرحلة أصلا .

٤ — خانه للتاريخ : وليس المقصود هنا هو تاريخ الترحيل من اليوميـة ولكن المقصود هو التاريخ الذى أثبتت به العملية فى اليومية . وقد يتساءل البعض عن ضرورة هذه الخانة بجانب رقم صفحة اليومية التى بواسطتها يمكن الرجوع بسهولة الى أصـل العملية فى اليومية عند الحاجة . والرد على ذلك هو أن الحساب سيكون أساس العمل والمحاسبة بين التجار، وتواريخ حدوث العمليات لازمة لهذا الغرض، وليس من المعقول أن نضيع الوقت فى الرجوع إلى دفتر اليومية لمعرفة تاريخ كل عملية ، وسنرى فى الفصول القادمة أهمية هذ ا القول .

وعلى هذا يكون رسم الصفحات كما يلى :

(صفحة رقم)

منـــه الحساب لـــه

المبلغ		صفحة اليومية	بيان	التاريخ	المبلغ		صفحة اليومية	بيان	التاريخ
مليم	جنيـه				مليم	جنيـه			

ففى هذا الرسم :

(١) خصص الجزء الأيمن من الحساب للعمليات المدينة المتعلقة به، وعنون بكلمة "منه"، والجزء الأيسر للعمليات الدائنة وعنون بكلمة " لـه " .

(٢) يلاحظ وجود خانة لكل من البيانات الضرورية التى ذكرناها سابقا .

وعلى هذا يكون حساب الصندوق الذى ذكرنا بياناته فى ص ٢٧ كما يلى :

(صفحة رقم)

حساب الصندوق[1]

منـــه (المقبوضات) (المدفوعات) لـــه

المبلغ		بيان	صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ		بيان	صفحة اليومية	التاريخ
مليم	جنيـه			سنة ١٩٤٤	مليم	جنيـه			سنة ١٩٤٤
—	٢٠٠٠	الى حساب رأس المال	١	١٥ أكتوبر	—	١٠٠	من حساب الأثاث	١	١٦ أكتوبر
—	٢٠	« المردودات الخارجة	١	١٨ «	—	٣٠٠	« المشتريات الداخلة	١	١٦ «
—	١٠٠	« المبيعات	١	١٩ «	—	١٠	« المردودات	٢	٢٠ «
—	١٣٥	« ليبب	٢	٢٥ «	—	١٠	« المسحوبات	٢	٢١ «
					—	٥	« الايجار	٢	٢١ «
					—	٢٥	« مصاريف التأسيس	٢	٢١ «
					—	٤٥٠	« سيد	٢	٢٢ «

(١) إن مكان خانة صفحة اليومية إما أن يكون بجانب المبلغ أو بجانب التاريخ .

عود إلى "الحساب" Account :

سبق أن ذكرنا تحت عنوان "الحساب" الاكتفاء باستخدام هذا اللفظ فى التقييد فى اليومية مرجئين تفهم معنى هذه الكلمة بالضبط إلى هذا الفصل حيث يبحث الدفتر الأستاذ .

وقد رأينا كيف أن طريقة القيد المزدوج مبنية على تبويب أعمال التاجر إلى حسابات ، وأن كل عملية تؤثر فى حسابين .

ثم رأينا فى هـذا الفصل كيف أن كل العمليات المتعلقة بحساب معين ترحل إلى صفحة خاصة به فى الدفتر الأستاذ على النحو المبين .

" فالحساب " إذا فى أوسع معناه هو سجل فى دفتر الأستاذ تثبت فيه العمليات المتحدة الطبيعية ، مرحلة من دفتر اليومية ، بحيث يمكن استخلاص نتيجتها بسهولة فى أى وقت .

أقسام الحسابات :

اصطلح المحاسبون على تقسيم الحسابات إلى قسمين رئيسين :

١ — حسابات شخصية Personal a/cs. وتمثل حسابات الأشخاص ، سواء أكانوا أفرادا مثل محمد على وابراهيم ، أو أشخاصا معنوية كشركة " مصطفى وشريكه " أو " شركة مصر للغزل والنسج " وكمثل "حساب رأس المال" و "حساب المسحوبات" لأنهما الحسابان الممثلان لصاحب المنشأة فى دفاتر المنشأة .

٢ — حسابات غير شخصية Impersonal a/cs وهى كل ما عدا القسم الأول من الحسابات . وهذه تنقسم بدورها إلى قسمين :

(ا) حسابات حسية (حقيقية) Real وتشمل كل حساب يمثل شيئا محسوسا وملموسا تتاجر به أو فيه المنشأة مثل "حساب الأثاث" و "حساب الصندوق" . فالأثاث يتاجر به المحل أو بعبارة أخرى يساعده على سير العمل ، وهو كما هو ظاهر شيء مملوك وحسى يمكن رؤيته والشعور بوجوده . وحساب الصندوق يمثل النقدية التى تحت يد التاجر ليشترى بها بضائعه ويدفع ديونه .

(ب) حسابات اسمية (أو غير حسية) Nominal وتشمل كل حساب يمثل مصاريف تنفقها المنشأة ، أو ربحا تحصل عليه أو خسارة تتحملها . ومن أمثلة النوع الأول " حساب الإيجار " و " حساب المهايا " الخ . ومن أمثلة النوع الثانى " الخصم " الذى يسمح به الدائنون . ومن أمثلة النوع الثالث "الديون المعدومة" التى يعجز المدينون عن تسديدها . والمثالان الأخيران سيأتى الكلام عليهما فى الفصول القادمة . وقد يتردد البعض فى تعيين نوع حسابات المشتريات والمبيعات والمردودات ، أهى حسابات حسية لأنها تتعلق ببضاعة اشتريت أو بيعت ، والبضاعة شيء ملموس ؟ أم هى حسابات غير حسية لأن البيع والشراء هما السبب الرئيسى فى انتاج الربح أو الخسارة للمنشأة ؟ اننا نميل إلى الرأى الأخير :

مثال محلول :

نأتى فيما يلى ببعض عمليات نقيدها فى اليومية ثم نرحلها إلى الأستاذ مطبقين كل ما قلناه حتى الآن .

فى أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ استقر رأى ناصف على المتاجرة وأعد لهذا الغرض ١٠٠٠ جنيه فى صندوقه .

فى تاريخه اشترى بضاعة من عز الدين بمبلغ ٢٠٠ جنيه بفاتورة رقم ٣٠٥ أعطاها هو رقما مسلسلا (١ وحفظها لديه .

فى ٢ منه — اشترى بضاعة من على بمبلغ ٥٠ جنيها نقدا بفاتورة رقم ٦٠٤ أعطاها هو رقما مسلسلا (٢) وحفظها لديه.

وفى ٣ منه — رد لعز الدين جزءا من البضاعة قيمته ٢٠ جنيها لتلفه وبيانه فى اشعار رقم ١

وفى ٤ منه — باع لعبد الهادى بضاعة مبينة بفاتورة رقم ١ وقيمتها ٦٠ جنيها .

والمطلوب :

(١) اثبات هذه العمليات فى يومية ناصف .

(٢) ترحيل العمليات إلى الدفاتر الأستاذ .

ملاحظة : نذكر أن ضمن خانات دفتر اليومية خانة "لرقم دفتر الأستاذ" لم نستعملها فى المثال المحلول فى ص ٢٤ و ٢٥ لأننا لم نعرف وقتئذ شيئا عن هذا الدفتر .

أما الآن فظاهر أنه ما دام كل قيد فى اليومية رحل إلى الحسابات الخاصة به فى الدفتر الأستاذ فلا بد من الإشارة أمام كل طرف من طرفى القيد فى اليومية إلى رقم صفحة الأستاذ الموجود فيها الحساب الذى رحل إليه.

ويعتبر هذا السبب الرئيسى الذى من أجله يثبت القيد فى اليومية على سطرين لكل من طرفيه سطر حتى يمكن كتابة صفحة الأستاذ الخاصة بكل طرف .

دفتر اليومية

علامة مأمور المحكمة

(ص ١)

منه		له		رقم الاستاذ	بيان	رقم القيد	التاريخ
مليم	جنيه	مليم	جنيه				
							سنة ١٩٤٤
—	١٠٠٠			١	من حساب الصندوق	١	١ نوفمبر
		—	١٠٠٠	٢	إلى حساب رأس المال		
					المبلغ المخصص للتجارة		
—	٢٠٠			٣	من حساب المشتريات	٢	»
		—	٢٠٠	٤	إلى حساب عز الدين		
					فاتورة رقم ١		
—	٥٠			٣	من حساب المشتريات	٣	٢ »
		—	٥٠	١	إلى حساب الصندوق		
					فاتورة على رقم ٢		
—	١٢٥٠	—	١٢٥٠		رحل المجموع إلى الصفحة التالية		

علامة التسجيل

(ص ٢)

منه		له		رقم الأستاذ	بيان	رقم القيد	التاريخ
مليم	جنيه	مليم	جنيه				
							سنة ١٩٤٥
—	١٢٥٠	—	١٢٥٠		ما قبله		
—	٢٠			٤	من حساب عز الدين	٤	٣ نوفمبر
		—	٢٠	٥	إلى حساب المردودات الخارجة		
					إشعار رقم ١		
—	٦٠			٦	من حساب عبد الهادى	٥	٤ »
		—	٦٠	٧	إلى حساب المبيعات		
					فاتورة رقم ١		

الدفتر الأستاذ

حسابات الصندوق (ص ١)

منه — له

المبلغ جنيه	المبلغ مليم	البيان	صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ جنيه	المبلغ مليم	صفحة اليومية	التاريخ
١٠٠٠	—	الى حساب رأس المال	١	١ نوفمبر	من حساب المشتريات	٥٠	—	١	٢ نوفمبر

حساب رأس المال (ص ٢)

منه — له

المبلغ جنيه	المبلغ مليم	البيان	صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ جنيه	المبلغ مليم	صفحة اليومية	التاريخ
					من حساب الصندوق	١٠٠٠	—	١	١ نوفمبر

حساب المشتريات (ص ٣)

منه — له

المبلغ جنيه	المبلغ مليم	البيان	صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ جنيه	المبلغ مليم	صفحة اليومية	التاريخ
٢٠٠	—	الى حساب عز الدين	١	١ نوفمبر					
٥٠	—	الى حساب الصندوق	١	٢ نوفمبر					

حساب عز الدين (ص ٤)

منه — له

المبلغ جنيه	المبلغ مليم	البيان	صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ جنيه	المبلغ مليم	صفحة اليومية	التاريخ
٢٠	—	الى حساب المردودات الخارجة	٢	٣ نوفمبر	من حساب المشتريات	٢٠٠	—	١	١ نوفمبر

منـــه (ص ٥) حساب المردودات الخارجة لـــه

المبلغ		البيان	صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ		البيان	صفحة اليومية	التاريخ
مليم	جنيه				مليم	جنيه			
					—	٢٠	من حساب عز الدين	٢	٣ نوفمبر

منـــه (ص ٦) حساب عبد الهادى لـــه

المبلغ		البيان	صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ		بيان	صفحة اليومية	التاريخ
مليم	جنيه				مليم	جنيه			
٦٠		الى حساب المبيعات	٢	٤ نوفمبر					

منـــه (ص ٧) حساب المبيعات لـــه

المبلغ		بيان	صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ		بيان	صفحة اليومية	التاريخ
مليم	جنيه				مليم	جنيه			
					—	٦٠	من حساب المبيعات	٢	٤ نوفمبر

شرح الحل :

١ — المفروض أن كلا من هذه الحسابات يشغل صفحة كاملة أو صفحتين متقابلتين فى الدفتر الأستاذ .

٢ — تم ترحيل القيود من اليومية إلى الأستاذ هكذا :

(ا) فيما يتعلق بالقيد الأول رحل المبلغ إلى "جانب منه" من حساب الصندوق (صفحة ١) و إلى "جانب له" من حساب رأس المال (صفحة ٢)

(ب) وفيما يتعلق بالقيد الثانى رحل المبلغ إلى "جانب منه" من حساب المشتريات (صفحة ٣) و إلى "جانب له" من حساب عز الدين (صفحة ٤)

(ج) وفيما يتعلق بالقيد الثالث رحل المبلغ إلى "جانب منه" من حساب المشتريات (صفحة ٣) (وهو حساب مفتوح بسبب القيد السابق) ، و إلى "جانب له" من حساب الصندوق (صفحة ١) وقد سبق فتحه .

(د) وفيما يتعلق بالقيد الرابع رحل المبلغ إلى "جانب منه" من حساب عز الدين (صفحة ٤) وقد سبق فتحه و إلى جانب له من حساب المردودات الخارجة .

(هـ) وفيما يتعلق بالقيد الأخير رحل المبلغ إلى "جانب منه" من حساب عبد الهادى (صفحة ٦) و إلى "جانب له" من حساب المبيعات (صفحة ٧)

٣ — مما تجب ملاحظته جيدا أننا لا نفتح حسابا جديدا لترحيل عملية ما إذا كان الحساب قد سبق فتحه لترحيل عملية مشابهة . فمثلا قد فتحنا حساب الصندوق بسبب عملية يوم أول نوفمبر (القيد الأول) وفى ٣ نوفمبر لم نفتح حسابا جديدا للصندوق ، بل رحلنا القيد الثالث إلى نفس الحساب .

٤ — اعتبرنا العملية الثانية الخاصة بالشراء من على ، والخامسة الخاصة بالبيع لعبد الهادى عمليات آجلة لأنه لم ينص فيها صراحة على أنها نقدية .

٥ — الشرح فى الأستاذ ليس مستفيضا ، إذ يكتفى بكتابة الطرف الآخر من القيد ، وعند الحاجة يرجع الى أصل العمليات فى اليومية .

الرصيد Balance :

رصيد الحساب لفظ فنى معناه الفرق بين جانبيه . جانب منه (المدين) وجانب له (الدائن) .
وترصيد الحساب إذن هو استخراج الرصيد . ويتم كما يلى :

١ — يترك سطر لكتابة الرصيد ، ثم توضع شرطة الجمع فى كل من خانتى المبلغ المدينة والدائنة ، على أن تكون الشرطتان فى مستوى أفقى واحد .

٢ — يوضع المجموع الأكبر فى كل من الخانتين .

٣ — يستخرج الرصيد بطريقة "الطرح بواسطة الجمع" المعروفة فى الحساب التجارى ، و يوضع بالطبع فى الجانب ذى المجموع الأقل ، لأن الرصيد فى هذه الحالة يتم المبالغ الموجودة فى هذا الجانب الى أن تصل الى المجموع الأكبر .

٤ — يؤرخ الرصيد بالتاريخ الذى يتم فيه الترصيد .

وتطبيقا لهذا نرصد كلا من "حساب الصندوق" و "حساب عز الدين" الخاصين بالمثال السابق المحلول بتاريخ ٤ نوفمبر :

منه (صفحة ١) حساب الصندوق له

المبلغ		بيان	صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ		بيان	صفحة اليومية	التاريخ
جنيه	مليم				جنيه	مليم			
١٠٠٠	—	إلى حساب رأس المال	١	١ نوفمبر	٥٠	—	من حساب المشتريات	١	٢ نوفمبر
					٩٥٠	—	رصيد (مدين) مرحل ←	—	٤ »
١٠٠٠	—				١٠٠٠	—			
٩٥٠	—	رصيد منقول ←		٤ نوفمبر					

منه (ص ٤) حساب عز الدين له

مليم	جنيه		ف		مليم	جنيه		ف	
—	٢٠	إلى حساب المردودات الخارجة	٢	٣ نوفمبر	—	٢٠٠	من حساب المشتريات	١	١ نوفمبر
—	١٨٠	رصيد (دائن) مرحل		٤ »					
—	٢٠٠				—	٢٠٠			
					—	١٨٠	رصيد منقول		٤ نوفمبر

ففى "حساب الصندوق" يظهر الرصيد أولا فى الجانب الدائن لأن مجموع المبالغ التى فى الجانب المدين ١٠٠٠ جنيه والتى فى الجانب الدائن ٥٠ جنيها فقط ، فمبلغ الـ ٩٥٠ جنيها يكمل الجانب الدائن ويجعله ١٠٠٠ جنيه . فيقال إذا إن حساب الصندوق فى يوم ٤ نوفمبر مدين بمبلغ ٩٥٠ جنيها . وبعبارة أخرى يقال إن رصيد الصندوق فى هذا التاريخ مدين بمبلغ ٩٥٠ جنيها . ويجب فى هذه الحالة أن يرحل الرصيد من الجانب الذى ظهر فيه أولا الى مكانه الطبيعى فى الجانب الآخر وبنفس التاريخ[1] ومن أجل ذلك كتبنا أمام الرصيد عند نشوئه أنه "رصيد مرحل" Carried Down أى مرحل إلى الفترة التالية كما كتبنا أمام الرصيد بعد الترحيل أنه "رصيد منقول" Brought Down من الفترة السابقة .

أما فى حساب عز الدين فيظهر الرصيد أولا فى الجانب المدين ، لأن مجموع "جانب له" ٢٠٠ جنيه بينما مجموع "جانب منه" ٢٠ جنيها فقط ، فمبلغ الـ ١٨٠ جنيها يكمل الجانب المدين ويجعله ٢٠٠ جنيه . فيقال إذا إن حساب عز الدين فى ٤ نوفمبر دائن بمبلغ ١٨٠ جنيها ، وبعبارة أخرى يقال إن رصيد عز الدين فى هذا التاريخ دائن بمبلغ ١٨٠ جنيها . وهنا أيضا يجب أن يرحل الرصيد من الجانب الذى ظهر فيه أولا إلى مكانه الطبيعى فى الجانب الآخر بنفس التاريخ .

وهكذا يمكننا أن نستخلص قاعدة عامة وهى : أن رصيد الحساب يكون مدينا إذا ظهر أولا فى جانبه الدائن ، ويكون دائنا إذا ظهر أولا فى جانبه المدين [2] .

---

(١) يرحل البعض الرصيد الى مكانه الطبيعى بتاريخ اليوم التالى للرصيد .

(٢) وتتميما للفائدة نذكر أن هناك حسابات تكون أرصدتها مدينة دائما ، أى تنشأ فى جانب له من الحسابات وهى الحسابات الحسية Real مثل حساب الصندوق والأثاث ، والحسابات الاسمية التى تمثل مصاريف أو خسائر مثل المهايا والايجار والديون المعدومة ، وكذلك حساب المشتريات والمردودات الداخلة والمسحوبات .

كما أن هناك حسابات تكون أرصدتها دائنة دائما ، أى أنها تظهر أولا فى جانب منه من هذه الحسابات وهى الحسابات الاسمية التى تمثل ربحا كالخصم الذى يسمح به للنشأة من الدائنين . وكذلك حساب رأس المال والمبيعات والمردودات الخارجية .

متى ترصد الحسابات :

الأصل أن جميع الحسابات ترصد استعدادا لاستخراج نتيجة المتاجرة فى آخر الفترة التجارية التى تكون أحيانا ستة شهور وغالبا سنة كاملة .

على أن الحسابات الشخصية المدينة أى حسابات المشترين على الحساب ترصد عادة فى آخر كل شهر ويرسل كشف للعميل لمطالبته بالرصيد . وهذا لا يمنع بالطبع من ترصيد بعض الحسابات الشخصية أثناء الشهر إذا أريد تسويتها أو سدها .

وقد يكون هناك بعض حسابات لها أهمية خاصة مثل الصندوق ترصد بين حين وآخر، وربما يوميا لمقارنة رصيد الحساب بالنقود الموجودة فعلا .

أما الحسابات الاسمية فلا ترصد غالبا إلا فى آخر الفترة التجارية، لأنه ليس لها علاقة مباشرة إلا بالحسابات الختامية التى بواسطتها تعرف نتيجة المتاجرة والتى سنشرحها فى حينها . وكذلك هناك حالة يرصد فيها الحساب حتما مهما كان نوعه وهى عندما تنتهى الصفحة المخصصة له فى الدفتر الأستاذ فينقل رصيده إلى صفحة جديدة يستأنف الترحيل إليها. وأخيرا فان هناك من المنشآت ما يسطر حسابات الأستاذ بشكل يسمح باستخراج الرصيد أولا فأولا كما سنرى مستقبلا .

اقفال الحساب Closing the account :

يعتبر الحساب مقفلا اذا لم يعد له رصيد ، أى عند ما يصبح مجموع مبالغ الجانب المدين مساويا لمجموع الجانب الدائن . ويكون هذا :

١ — بتسديد الحساب : كما لو سدد عميل ما عليه أو قبض ماله .

٢ — بنقل رصيد الحساب الى حساب آخر : وأحسن مثال لهذا هو قفل الحسابات الاسمية الى الحسابات الختامية التى نراها فى فصل قادم .

هذا واذا تمت عملية خاصة بالحساب المقفل بعد اقفاله ، أعيد فتحه من جديد بترحيل العملية اليه اذا كان لا يزال بالصفحة الخاصة به متسع :

مثال عام :

تطبيقا لكل ما تقدم نعود الى المثال الموجود والمحلول باليومية (صفحة ٢١) وما بعدها جارين :

١ — إعادة اثبات القيود فى اليومية ؛

٢ — ترحيل القيود من اليومية الى الحسابات الخاصة بدفتر الأستاذ ؛

٣ — ترصيد الحسابات بتاريخ ٢٥ أكتوبر واعادة فتحها فى ٢٦ منه ؛

علامة المأمور
الذى تنتدبه المحكمة

يومية عمرو

(ص ١)

منه		له		رقم الاستاذ	بيان	رقم القيد	التاريخ
مليم	جنيه	مليم	جنيه				١٩٤٤
—	٢٠٠٠			١	من حساب الصندوق	١	١٥ أكتوبر
		—	٢٠٠٠	٢	الى حساب رأس المال		
					المبلغ المخصص للتاجرة		
—	١٠٠			٣	من حساب الأثاث	٢	١٦ »
		—	١٠٠	١	الى حساب الصندوق		
					أثاث مبين بفاتورة الأتربى رقم ...		
—	٣٠٠			٤	من حساب المشتريات	٣	١٦ »
		—	٣٠٠	١	الى حساب الصندوق		
					فاتورة عمر رقم ١		
—	٥٠٠			٤	من حساب المشتريات	٤	١٧ »
		—	٥٠٠	٥	الى حساب سيد		
					فاتورة رقم ٣		
—	٢٠			١	من حساب الصندوق	٥	١٨ »
		—	٢٠	٦	الى حساب المردودات الخارجة		
					اشعار رقم ١		
—	٥٠			٥	من : ب	٦	١٩ »
		—	٥٠	٦	الى حساب المردودات الخارجة		
					اشعارنا رقم ٢		
—	١٠٠			١	من حساب الصندوق	٧	١٩ »
		—	١٠٠	٧	الى حساب المبيعات		
					فاتورتنا رقم ١		
—	١٥٠			٨	من حساب لبيب	٨	٢٠ »
		—	١٥٠	٧	الى حساب المبيعات		
					فاتورتنا رقم ٢		
—	٣٢٢٠	—	٣٢٢٠		نقل بعد		

(ص ٢) علامة المأمور

منه		له		رقم الأستاذ	بيان	رقم القيد	التاريخ
مليم	جنيه	مليم	جنيه				سنة ١٩٤٤
—	٣٢٢٠	—	٣٢٢٠		ما قبله		
—	١٠			٩	من حساب المردودات الداخلة	٩	٢٠ أكتوبر
		—	١٠	١	إلى حساب الصندوق		
					إشعارنا رقم ١		
—	١٥			٩	من حساب المردودات الداخلة	١٠	٢١ »
		—	١٥	٨	إلى حساب لبيب		
					إشعارنا رقم ٢		
—	١٠			١٠	من حساب المسحوبات	١١	٢١ »
		—	١٠	١	إلى حساب الصندوق		
					إيصال رقم ...		
—	٥			١١	من حساب الإيجار	١٢	٢١ »
		—	٥	١	إلى حساب الصندوق		
					إيجار نصف شهر أكتوبر بموجب إيصال رقم ...		
—	٢٥			١٢	من حساب مصاريف التأسيس	١٣	٢١ »
		—	٢٥	١	إلى حساب الصندوق		
					كشف محفوظ رقم ١		
—	٤٥٠			٥	من حساب سيد	١٤	٢٢ »
		—	٤٥٠	١	إلى حساب الصندوق		
					إيصال رقم ١		
—	١٣٥			١	من حساب الصندوق	١٥	٢٥ »
		—	١٣٥	٨	إلى حساب لبيب		
					إيصال رقم ١		
—	٣٨٧٠	—	٣٨٧٠		نقل المجموع إلى الصفحة التالية		

أما حسابات الأستاذ فكما يلى :

منه (ص ١) حساب الصندوق له

المبلغ		بيان	صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ		بيان	صفحة اليومية	التاريخ
مليم	جنيه			سنة ١٩٤٤	مليم	جنيه			سنة ١٩٤٤
—	٢٠٠٠	الى حساب رأس المال	١	١٥ أكتوبر	—	١٠٠	من حساب الأثاث	١	١٦ أكتوبر
—	٢٠	« المردودات الخارجة	١	١٨ «	—	٣٠٠	« المشتريات	١	١٦ «
—	١٠٠	« المبيعات	١	١٩ «	—	١٠	« المردودات الداخلة	٢	٢٠ «
—	١٣٥	« ليبب	٢	٢٥ «	—	١٠	« المسحوبات	٢	٢١ «
					—	٥	« الإيجار	٢	٢١ «
					—	٢٥	« مصاريف التأسيس	٢	٢١ «
					—	٤٥٠	« سيد	٢	٢٢ «
					—	١٣٥٥	رصيد مدين مرحل (عند الترصيد)		٢٥ «
—	٢٢٥٥				—	٢٢٥٥			
—	١٣٥٥	رصيد منقول (مدين) عند اعادة الفتح							

منه (ص ٢) حساب رأس المال له

مليم	جنيه			سنة ١٩٤٤	مليم	جنيه			سنة ١٩٤٤
—	٢٠٠٠	رصيد (دائن) مرحل (عند الترصيد)		٢٥ أكتوبر	—	٢٠٠٠	من حساب الصندوق	١	١٥ أكتوبر
—	٢٠٠٠				—	٢٠٠٠			
					—	٢٠٠٠	رصيد منقول (دائن) عند اعادة الفتح		٢٦ أكتوبر

منه (ص ٣) حساب الأثاث له

مليم	جنيه			سنة ١٩٤٤	مليم	جنيه			سنة ١٩٤٤
—	١٠٠	الى حساب الصندوق	١١	١٦ أكتوبر	—	١٠٠	رصيد مرحل		٢٥ أكتوبر
—	١٠٠				—	١٠٠			
—	١٠٠	رصيد منقول		٢٦ أكتوبر					

منه (ص ٤) حساب المشتريات له

مليم	جنيه			سنة ١٩٤٤	مليم	جنيه			سنة ١٩٤٤
—	٣٠٠	الى حساب الصندوق	١	١٦ أكتوبر	—	٨٠٠	رصيد مرحل		٢٥ أكتوبر
—	٥٠٠	الى حساب سيد	١	١٧ أكتوبر					
—	٨٠٠				—	٨٠٠			
—	٨٠٠	رصيد منقول	٢٦						

منه (ص ٥) حساب سيد له

المبلغ		بيان	اليومية	التاريخ	المبلغ		بيان	اليومية	التاريخ
مليم	جنيه			سنة ١٩٤٤	مليم	جنيه			سنة ١٩٤٤
—	٥٠	الى حساب المردودات الخارجة	١	١٩ أكتوبر	—	٥٠٠	من حساب المشتريات	١	١٧ أكتوبر
—	٤٥٠	الى حساب الصندوق	١	٢٢ أكتوبر					
—	٥٠٠				—	٥٠٠			

منه (ص ٦) حساب المردودات الخارجة له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	٧٠	الى رصيد (دائن) مرحل (عند التوصية)		٢٥ أكتوبر	—	٢٠	من حساب الصندوق	١	١٨ أكتوبر
					—	٥٠	« سيد	١	١٩ «
—	٧٠				—	٧٠			
					٧		من رصيد (دائن) منقول (عند اعادة الفتح)		٢٦ «

منه (ص ٧) حساب المبيعات له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	٢٥٠	رصيد مرحل		٢٥ أكتوبر	—	١٠٠	من حساب الصندوق	١	١٩ أكتوبر
					—	١٥٠	« لبيب	١	٢٠ «
—	٢٥٠				—	٢٥٠			
					٢٥٠		رصيد منقول		٢٦ «

منه (ص ٨) حساب لبيب له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	١٥٠	الى حساب المبيعات	١	٢٠ أكتوبر	—	١٥	من حساب المردودات الداخلة	٢	٢١ أكتوبر
					—	١٣٥	« الصندوق	٢	٢٢ «
—	١٥٠				—	١٥٠			

منه (ص ٩) حساب المردودات الداخلة له

المبلغ		بيان	اليومية	التاريخ	المبلغ		بيان	اليومية	التاريخ
مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	١٠	الى حساب الصندوق	٢	٢٠ أكتوبر	—	٢٥	رصيد مرحل		٢٥ أكتوبر
—	١٥	« ليبب	٢	٢١ «					
—	٢٥				—	٢٥			
	٢٥	رصيد منقول		٢٦ «					

منه (ص ١٠) حساب المسحوبات له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	١٠	الى حساب الصندوق	٢	٢١ أكتوبر	—	١٠	رصيد مرحل		٢٥ أكتوبر
—	١٠				—	١٠			
—	١٠	رصيد منقول		٢٦ «					

منه (ص ١١) حساب الإيجار له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	٥	إلى حساب الصندوق	٢	٢١ أكتوبر	—	٥	رصيد مرحل		٢٥ أكتوبر
—	٥				—	٥			
—	٥	رصيد منقول		٢٦ «					

منه (ص ١٢) حساب مصاريف التأسيس له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	٢٥	الى حساب الصندوق	٢	٢١ أكتوبر	—	٢٥	رصيد مرحل		٢٥ أكتوبر
—	٢٥				—	٢٥			
—	٢٥	رصيد منقول		٢٦ «					

ملاحظات على الحل :

(١) إن ترصيد الحسابات كلها بعد أسبوع واحد تقريبا و إن كان لايحدث فى الحياة العملية إلا فى المنشآت الكبيرة كما سبق أن أشرنا ، غير أننا أجريناه لتطبيق عمليات الترصيد من حيث هى .

(٢) إن الحسابات التى تكون مدينة دائما مثل المشتريات أو دائنة دائما مثل المبيعات ، يكون رصيدها عبارة عن مجموع تلك العمليات .

(٣) إن إعادة فتح الحساب المرصد واجب يتحتم عمله لربط العمليات الجديدة بنتيجة العمليات السابقة على الترصيد .

(٤) يعتبر حساب كل من سيد(صفحة ٥) ولبيب (صفحة ٨) مقفلا ، وذلك لسد الرصيد نقدا ، فإذا أتم عمرو (صاحب المنشأة) أية عملية جديدة مع أحد هذين العميلين رحلت إلى نفس الحساب الخاص به بنفس الصفحة إذا كان لا يزال بها متسع و إلا فيعاد فتح الحساب فى صفحة جديدة .

ميزان المراجعة Trial Balance

إن أصل عمليات المثال السابق موجود فى صفحة... ولقد أثبتت هذه العمليات فى دفتر يومية عمرو (صاحب المنشأة) ثم رحلت القيود من اليومية إلى الحسابات الخاصة فى الأستاذ، صفحة... وأخيرا رصدت هذه الحسابات.

إننا لانحتاج إلى شرح طويل لإظهار الحقيقة الملموسة وهى أنه إذا أريد استخلاص نتائج صحيحة لعمليات التاجر، فليس من الضرورى أن يكون التقييد صحيحا فى اليومية فقط ، بل من الضرورى أيضا أن يكون ترحيل هذه القيود إلى الحسابات الخاصة بالدفتر الأستاذ صحيحا أيضا .

فما الذى يثبت لنا صحة الترحيل إلى الحسابات فى الأستاذ ؟

أول ما يتبادر إلى الذهن للإجابة على هذا السؤال هو "مراجعة الترحيل"، ولا شك أن هذه إجابة صحيحة على ما فى تنفيذها من مجهود شاق خصوصا إذا تعلق الأمر بعمليات فترة طويلة .

على أنه إذا تمت هذه المراجعة، فلا بد من تقديم الدليل على صحتها ، و يكون هذا بتصوير مانسميه فنيا بميزان المراجعة ، فما هو هذا الميزان ؟

إننا نقيد العمليات بطريقة القيد الثنائى ، وهى مبنية على أن المبلغ الخاص بالعملية يظهر فى الجانب المدين من حساب وفى الجانب الدائن من حساب آخر ، فينتج عن ذلك أن مجموع المبالغ المرحلة إلى "جانب منه" من كل الحسابات لابد وأن يساوى مجموع المبالغ المرحلة إلى "جانب له" من كل الحسابات أيضا .

فإذا صورنا ميزانا على هذا الأساس سمى فنيا " الميزان بطريقة المجاميع " .

ويكون ميزان المثال موضوع البحث فى الصفحات السابقة كما يلى :

الميزان بطريق المجاميع لمحل عمرو

عن المدّة المنتهية فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٤

الحساب	صفحة الأستاذ	مجموع الجانب المدين		مجموع الجانب الدائن	
		مليم	جنيه	مليم	جنيه
حساب الصندوق	١	—	٢٢٥٥	—	٩٠٠
« رأس المال	٢			—	٢٠٠٠
« الأثاث	٣	—	١٠٠		
« المشتريات	٤	—	٨٠٠		
« سيد	٥	—	٥٠٠	—	٥٠٠
« المردودات الخارجة	٦			—	٧٠
« المبيعات	٧			—	٢٥٠
« لبيب	٨	—	١٥٠	—	١٥٠
« المردودات الداخلة	٩	—	٢٥		
« المسحوبات	١٠	—	١٠		
« الإيجار	١١	—	٥		
« مصاريف التأسيس	١٢	—	٢٥		
		—	٣٨٧٠	—	٣٨٧٠

نستنتج من هذا أن الترحيل صحيح لأن مجموع الجانبين المدين والدائن متساويان ويلاحظ أن هذا المجموع هو نفس مجموع دفتر اليومية عن العمليات التى تمت الى تاريخ الميزان .

ميزان الأرصدة :

على أن هناك طريقة أخرى مبنية على الحقيقة الواقعة ، وهى أنه مادام مجموع المبالغ الموجودة فى الجانب المدين من كل الحسابات لابد وأن يساوى مجموع المبالغ الموجودة فى الجانب الدائن من كل الحسابات أيضا ، فلا بد من أن يتساوى مجموع الأرصدة المدينة بين كل الحسابات مع مجموع الأرصدة الدائنة بين كل الحسابات أيضا . وعلى هذا الأساس يمكن عمل " ميزان المراجعة بطريقة الأرصدة " ويكون للمثال السابق كما يلى :

ميزان المراجعة بطريقة الأرصدة لمحل عمرو

بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٤

الحساب	صفحة الأستاذ	الأرصدة المدينة		الأرصدة الدائنة	
		مليم	جنيه	مليم	جنيه
حساب الصندوق	١	—	١٣٥٥		—
« رأس المال	٢	—	—	—	٢٠٠٠
« الأثاث	٣	—	١٠٠		
« المشتريات	٤	—	٨٠٠		
« سيد	٥				
« المردودات الخارجة	٦			—	٧٠
« المبيعات	٧			—	٢٥٠
« ليب	٨				
« المردودات الداخلة	٩	—	٢٥		
« المسحوبات	١٠	—	١٠		
« الإيجار	١١	—	٥		
« مصاريف التأسيس	١٢	—	٢٥		—
مجموع الأرصدة		—	٢٣٢٠	—	٢٣٢٠

نستنتج من هـذا أن الترحيل من اليومية الى الأستاذ صحيح لأن مجموع الأرصدة المدينـة يساوى مجموع الأرصدة الدائنة .

هذا هو ميزان المراجعة بطريقتيه شرحنا المبادئ التى يبنى عليها بإيجاز حتى ننتفع به فى مرحلتنا الأولى هذه، من إمساك الدفاتر. أما موضوعه بالتفصيل فسنعود اليه فى فصل مستقل .

تنسيق الميزان :

لقد سطرنا الميزان مبتدئين باسم الحساب ومنتهين بالمبالغ، وهذا فى رأينا يطابق منطوق البيانات المعطاة لنا ويتفق مع طريقتنا فى الكتابة باللغة العربية، أى من اليمين الى اليسار، أما عكس ذلك الرسم فيصلح للغربيين فقط تمشيا مع طريقة كتابة لغاتهم .

وليس هناك عرف قوى يضطرنا الى الأخذ بالرسم الغربى قياسا على ما قلناه عند الكلام على تسطير اليومية .

المركز القانونى للدفتر الأستاذ :

عرفنا أن القانون قد حتم على التاجر استخدام دفتر اليومية ولم يأت فيه ذكر لاستخدام الدفتر الأستاذ .

ولكن من جهة أخرى رأينا أن الدفتر الأستاذ ألزم للتاجر من اليومية إذ به يتمكن التاجر من استخلاص مايشاء من النتائج .

وهناك قد يتساءل البعض عما إذا كان فى الإمكان الاقتصار على دفتر واحد هو الأستاذ فقط فترحل العملية عند حدوثها إلى الحسابات الخاصة مباشرة دون إثباتها فى اليومية .

والرد على هـذا أن المشرع يوم نص على ضرورة استخدام دفتر اليومية، كان يعرف أن هناك فى الحياة العملية دفترا آخر اسمه الأستاذ . فالنص إذا ينصب على ذلك الدفتر الذى كان يطلق عليه عند التشريع "اليومية" وهو بعينه الدفتر المعروف بهذا الاسم حتى الآن .

وإذا كان القانون لم ينص على ضرورة استخدام دفتر الأستاذ ، فلأن إثبات العملية إثباتا صحيحا فى اليومية يعتبر فى نظر المشرع إجراءا كافيا للإثبات ، إذ أن الأستاذ ماهو إلا صورة لليومية فى وضع مختلف .

ويترتب على أن "الأستاذ" ليس من الدفاتر التى نص عليها القانون :

١ — ليس من الضرورى تسجيله فى المحكمة كما هـو الحال بالنسـبة لليومية ، ولكن جرى معظم رجال الأعمال على تسجيله وهم لذلك يدفعون رسوما مقررة ٤٠ قرشا فى البداية عند التسجيل ومثلها عند الانتهاء من استخدامه (١) .

٢ — ليس من الضرورى أن يكون دفترا مجلدا ثابت الصفحات، فيمكن — خصوصا فيما يتعلق بالحسابات الشخصية — تخصيص ورقة مستقلة تشبه البطاقة Card لكل حساب ، أو أوراق سائبة Loose Leaf يضمها غلاف سميك يسمح بتحريكها ونقلها ، وهذا هو المتبع فى أغلب المنشآت الكبيرة .

٣ — لا يقلل من قيمته أن به كشـطا أو محوا ما دام القيـد الأصلى الخاص بالعمليـة مثبتا إثباتا صحيحا فى اليومية . وليس معنى هذا بالطبع الموافقة على كثرة التصحيح بهذه الطريقة المعيبة .

قيود اليومية الخاصة بحساب ما فى الأستاذ :

هذا الموضوع ليس فى صميم إمساك الدفاتر . لأن تسلسل العمل المعروف هو أن هناك عملية تجارية قد تمت، فتثبت فى اليوميـة ومنها ترحل الى الحسابات الخاصة فى الأستاذ . ولكن الفرض هنا هو أن هناك حسابا رحل اليه عدة عمليات ويراد معرفة القيود التى رحل منها الى هذا الحساب .

وقد يكون من السهل معرفة طرفى القيد ولكن الصعوبة ومحك الاختبار هو فى استنتاج شرح القيد بالاستعانة بمعلومات فرضية. وغنى عن البيان أن القيد الذى يجيب به الطالب يجب أن يستوفى جميع أركانه المعروفة كما يجب مراعاة اثبات هذه القيود تبعا لتواريخ حدوثها .

---

(١) فى المنازعات القضائية كثيرا ما يقدم طرفا النزاع دفتر الاستاذ لاثبات دعواهم ، وغنى عن البيان أن الدفتر الذى يجب أن يقدم هو اليومية ، وإذا قبل دفتر الأستاذ كدليل فى الدعوى فيكون أساس قبول القاضى لذلك اعتقاده أن العمليات مرحلة اليه ترحيلا صحيحا من يومية قانونية .

مثال محلول :

الحساب الآتى هو أحد الحسابات الظاهرة فى " أستاذك " ، والمطلوب إثبات قيود اليومية التى رحل منها الى هذا الحساب :

منـــه (ص ٥) حساب الصندوق لـــه

المبلغ		بيـــان	اليومية	التاريخ	المبلغ		بيـــان	اليومية	التاريخ
مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	٥٠٠	الى حساب رأس المال	١	١٥ نوفمبر	—	٦٠	من حساب المشتريات	١	١٦ نوفمبر
—	٥٠	الى حساب المبيعات	٢	٢٠ «	—	٢٥	من حساب مسعد	٣	٢٢ «
—	٣٥	الى حساب يوسف	٤	٢٣ «					

يلاحظ عند الإجابة على مثل هذا السؤال أن القيود مثبتة فى اليومية ، فإثباتها كلها فى صفحة واحدة قد يقبل فى الامتحان ، ولكن الأصح هو تسطير أربع صفحات مختلفة كما يلى :

(ص ١) اليومية علامة التسجيل

منـــه		لـــه		بيان	الأستاذ	التاريخ
مليم	جنيه	مليم	جنيه			
				من حساب الصندوق	٥	١٥ نوفمبر
—	٥٠٠	—	٥٠٠	الى حساب رأس المال		
				المبلغ المخصص للتاجرة		
				من حساب المشتريات		
—	٦٠	—	٦٠	الى حساب الصندوق	٥	١٦ «
				فاتورة رقم		

(ص ٢)

مليم	جنيه	مليم	جنيه			
				من حساب الصندوق	٥	٢٠ نوفمبر
—	٥٠	—	٥٠	الى حساب المبيعات		
				فاتورة رقم		

(ص ٣)

منه		له		بيان		
مليم	جنيه	مليم	جنيه			
—	٢٥			من حساب مسعد		
		—	٢٥	الى حساب الصندوق	٥	٢٢ نوفمبر
				سد الرصيد (أو بعضه) بايصال رقم		

(ص ٤)

منه		له		بيان		
مليم	جنيه	مليم	جنيه			
—	٣٥			من حساب الصندوق		
		—	٣٥	الى حساب يوسف	٥	٢٣ نوفمبر
				قبض الرصيد (أو بعضه) بايصال رقم		

ملاحظة :

(١) إذا تم الحل فى صفحة واحدة فلا يتغير تسلسل القيد عما هو ظاهر بعاليه .

(٢) قد يكون المبلغ المدفوع لمسعد أو المقبوض من يوسف سدا لرصيد حسابهما كله أو بعضه ، وفى هذه الحالة الأخيرة يكون المبلغ مدفوعا تحت الحساب .

تمارين على الفصل الرابع

أسئلة نظرية :

(١) ما الذى يدعو إلى استخدام الدفتر الأستاذ فى إمساك الدفاتر ؟

(٢) ما معنى كلمة "الترحيل" ؟

(٣) ما هو "الحساب" وما هى أقسامه ؟ اضرب أمثلة لهذه الأقسام .

(٤) ما هو الرصيد ؟ متى يكون مدينا ومتى يكون دائنا .

(٥) متى ترصد الحسابات ؟

(٦) ما الفرق بين ترصيد الحساب واقفاله ؟

(٧) ما هو ميزان المراجعة وما الذى يدعو إلى عمله .

(٨) أذكر طرق تصوير ميزان المراجعة وبيّن الفرق بينها .

(٩) ما هو المركز القانونى للدفتر الأستاذ . قارن ما تقول باليومية .

(١٠) نستخدم فى إمساك الدفاتر "اليومية" "والأستاذ" فهل يمكن الاستغناء عن أحدهما ؟

مسائل عملية :

(١) فى أول أكتوبر سنة ١٩٤٤ — ابتدأت المتاجرة فى نوع ما من البضاعة وخصصت لذلك من أموالك مبلغ ١٠٠٠ جنيه موجود فى الخزينة لهذا الغرض .

فى ٢ منه — اشتريت من صدقى تاجر الأثاث بعض دواليب وترابيزات وأرفف كأثاث للمحل بمبلغ ٥٠ جنيها دفعتها نقدا . وهذه الأصناف مذكورة فى فاتورة، واستلمت عند الدفع ايصالا رقم ٨٨

فى ٣ منه — دفعت للمالك ١٠ جنيهات إيجار المحل عن شهر أكتوبر بإيصال رقم ١٥٥

فى ٤ منه — اشتريت من يوسف بضاعة بمبلغ ١٥٠ جنيها نقدا بفاتورة رقم ٥١٣ عليها مخالصة وأعطيتها رقما مسلسلا ١ .

فى ٥ منه — اشتريت من وصفى بضاعة بمبلغ ١٠٠ جنيه على الحساب بفاتورة رقم ١٠٤٠

فى ٦ منه — بعت بضاعة لخالد بمبلغ ٢٠ جنيها نقدا بفاتورة رقم ١

فى ٧ منه — بعت لأنور بضاعة بمبلغ ٥٠ جنيها على الحساب بفاتورة رقم ٢

فى ٨ منه — ردّ المحل إلى وصفى بضاعة قيمتها ٢٠ جنيها لعيوب فيها فأرسل وصفى له إشعارا دائنا بالمبلغ رقم ٣٣ أعطاه المحل رقم ١

فى ٩ منه — ردّ أنور للمحل بضاعة قيمتها ١٠ جنيهات مما اشتراه فى يوم ٧ لعيوب فيها فأرسلت له إشعارا دائنا رقم ١

فى ١٠ منه — اشتريت طوابع البريد للمحل بمبلغ جنيهين .

فى ١١ منه — سددت لوصفى الباقى عليك نقدا بإيصال رقم ٣١٤ أعطيته رقما مسلسلا ١

فى ١٢ منه — سدد لك أنور الباقى عليه نقدا مقابل إيصال رقم ١

فى ١٣ منه — أتم أحمد المقاول الأعمال التى عهدت اليه وهى تبليط الرصيف الذى أمام المحل، وأنهى يوسف الكهربائى مد الأسلاك الضرورية للمحل فدفعت للأول ١٠ جنيهات وللثانى ٥ جنيهات وللثالث ٤ جنيهات .

فى ١٤ منه — دفعت لمتعهد النقل جنيهين أجرة نقل بضائع على مرار .

فى ١٥ منه — سافرت إلى الاسكندرية لشراء بضائع تكلفت من أجرة سكة حديد ومصاريف لوكاندات جنيهين .

فى ١٦ منه — سحبت ١٠ جنيهات لدفع مصاريف المدرسة لأحد أفراد عائلتك .

وفى تاريخه — دفعت أجور عمال عن أسبوعين سابقين ١٠ جنيهات .

والمطلوب :

إثبات العمليات السابقة فى يوميتك مع ذكر كل البيانات الضرورية لشرح القيود من عندك . ثم رحلها إلى الأستاذ .

(٢) فى أول نوفمبر — ابتدأت عملا تجاريا خصصت له من ثروتك البالغ قدرها ١٠٠٠٠ جنيه مبلغ ١٠٠٠ جنيه فقط أعددتها لهذا الغرض .

فى ٢ منه — اتفقت مع أحد المقاولين على عمل الترميمات والاصلاحات الضرورية لتأسيس المحل بمبلغ ٤٠ جنيها بيانها كما يلى :

١٥ جنيها لتبليط أرضية المحل والرصيف الذى أمامه .

١٥ جنيها لتبييض الجدران والسقف بشكل معين .

والباقى ثمن أدوات كهربائية .

ولقد دفعت الثمن مقدما .

وفى تاريخه — اتفقت مع أحد النجارين على أن يقوم بصنع الأثاث اللازم للمحل على حسابك الخاص ، فاشتريت له خشبا بمبلغ ٢٠ جنيها وأدوات أخرى بمبلغ ١٠ جنيهات ودفعت له ١٠ جنيهات مقدم أجرة .

وفى تاريخه — دفعت لشركة النور جنيهين تأمينا كما دفعت لمصلحة التليفونات ٧ جنيهات منها جنيهين للتأمين والباقى للقسط الأول من الاشتراك .

وفى تاريخه — تعاقدت مع نصحى التاجر على أن تشترى منه بضاعة بمبلغ ٢٠٠ جنيه يسلمها لك بعد أسبوع .

وفى ٩ منه — افتتحت المحل و بعت بضاعة بمبلغ ٢٠ جنيها نقدا على ١٥ صفقة .

وفى تاريخه — اشتريت بضاعة من عمر افندى بمبلغ ٥٠ جنيها نقدا .

وفى ١١ منه — دفعت الباقى من أجرة النجار مبلغا وقدره ٥ جنيهات .

وفى ١٢ منه — بعت بضاعة لأيوب بمبلغ ٢٠ جنيها .

وفى ١٣ منه — رددت لنصحى بضاعة قيمتها ٥ جنيهات لعيب فيها وردّ اليك أيوب بضاعة قيمتها جنيهان لنفس السبب .

وفى ١٤ منه — سحبت لمصاريفك الشخصية ٥ جنيهات .

وفى ١٥ منه — دفعت لنصحى ١٠ جنيهات تحت الحساب ودفع لك أيوب نفس المبلغ تحت الحساب .

وفى تاريخه — دفعت أجرة عمال بالمحل ٥ جنيهات ولجريدة المصرى ٥ جنيهات ثمن اعلان و ١٠ جنيهات لبعض الموظفين لجزء من مهاياهم .

وفى تاريخه — دفعت ١٠ جنيهات لشركة الشرق كقسط للتأمين على حياتك .

والمطلوب :

إثبات العمليات السابقة فى يوميتك مع ذكر البيانات الضرورية لشرح القيود من عندك . ثم رحل القيود الى الأستاذ .

(٣) أثبت هذه العمليات فى اليومية :

فى أول أكتوبر — ابتدأت عملا تجاريا برأس مال قدره ١٠٠٠ جنيه أعددتها لهذا الغرض .

فى ٢ منه — استأجرت محلا من فوزى بايجار شهرى ١٠ جنيهات دفعتها مقدما .

فى تاريخه — دفعت لمتولى النجار مبلغ ٥٠ جنيها قيمة مقاولة أثاث المحل .

فى ٥ منه — اشتريت بضاعة من وصفى بمبلغ ١٠٠ جنيه بفاتورة رقم ٣١٤ نقدا .

فى ٦ منه — اشتريت بضاعة من خالد بمبلغ ٥٠ جنيها تحت الحساب بفاتورة رقم ٢٦٠

فى ٧ منه — بعت بضاعة لحامد بمبلغ ٥٠ جنيها نقدا بفاتورة رقم ١

فى ٨ منه — بعت إلى سعيد بضاعة بمبلغ ٢٠ جنيها على الحساب بفاتورة رقم ٢

فى ٩ منه — رد المحل الى خالد بضاعة بمبلغ ١٠ جنيهات لوجود عيوب فيها فأرسل خالد اشعارا رقم ١٢٣

فى ١٠ منه — رد سعيد جزءا من البضاعة التى اشتراها بتاريخ ٨ قيمته ٥ جنيهات فأرسل له المحل اشعارا .

فى ١١ منه — دفعت الى خالد الباقى له نقدا مقابل ايصال رقم ٥٤٦

فى ١٢ منه — سدد لك سعيد الباقى عليه نقدا بايصال رقم ١

فى ١٣ منه — سحبت ٥ جنيهات لمصاريفك الشخصية .

أثبت هذه العمليات فى اليومية ورحلها الى الأستاذ ثم صوّر ميزان المراجعة بطريقتيه .

(٤) فى ١٥ أكتوبر ابتدأت عملا تجاريا برأس مال قدره ١٠٠٠ جنيه .

فى تاريخه — دفعت للمالك ٤ جنيهات ايجار نصف الشهر .

فى تاريخه — دفعت لشركة النور ٢ جنيه تأمينا .

فى ١٦ منه — دفعت ثمن أخشاب ١٥ جنيها ، ١٠ جنيهات أجرة نجار تحت الحساب ، ٣ جنيهات ثمن أدوات ، كل ذلك لإعداد أثاث المحل .

فى ١٧ منه — اشتريت بضاعة من لبيب بمبلغ ٥٠ جنيها على أن تستلمها بعد أسبوع .

فى ١٨ منه — اشتريت بضاعة نقدا من يحيى بمبلغ ٣٠ جنيها .

فى ١٩ منه — دفعت ثمن يافطة للمحل ٥ جنيهات وأجرة تبليط رصيف المحل ٤ جنيهات وثمن أسلاك كهربائية ممدودة ٣ جنيهات .

فى ٢٠ منه — دفعت الباقى من أجرة النجار وقدرها ٥ جنيهات .

فى ٢٢ منه — افتتحت المحل وبعت نقدا بمبلغ ١٥ جنيها على عشر صفقات .

فى ٢٣ منه — بعت لفوزى بضاعة بمبلغ ٢٥ جنيها .

فى ٢٤ منه — دفعت ثمن مطبوعات بمبلغ ٢٥ جنيها .

فى تاريخه — دفعت لجريدة الاهرام ٣ جنيهات ثمن اعلان .

فى تاريخه — سحبت من المحل جنيهين ثمن دواء للمنزل .

فى تاريخه — ردّيت للبيب بضاعة قيمتها ٥ جنيهات .

فى ٢٥ منه — دفعت للبيب ٢٠ جنيها تحت الحساب .

فى ٢٦ منه — دفع لك فوزى ١٠ جنيهات تحت الحساب .

المطلوب إثبات هذه العمليات فى اليومية وترحيلها الى الأستاذ ثم تصوير ميزان المراجعة بطريقتيه .

(٥) قيد العمليات الآتية فى اليومية ثم رحلها الى الأستاذ وصوّر بتاريخ آخر عملية ميزان المراجعة بواسطة المجاميع وبواسطة الأرصدة :

فى أول ديسمبر — ابتدأ سعيد عملا تجاريا برأس مال قدره ٢٠٠٠ جنيه حاضرة فى الصندوق .

فى ٢ منه — دفع ثمن أثاث اشتراه بفاتورة مخاصة ١٥٠ جنيها .

فى ٣ منه — دفع مصاريف تأسيس لابراهيم علوان المقاول ١٠٠ جنيه .

فى ٤ منه — اشترى بضاعة نقدا بمبلغ ٢٠٠ جنيه من يتزايون بفاتورة رقم ١٢١١٥

فى تاريخه — اشترى من لينى بضاعة بمبلغ ٣٠٠ جنيه بفاتورة رقم ٥١٥

فى ٥ منه — باع بضاعة نقدا على عشرين صفقة بمبلغ ١٥٠ جنيها .

فى ٦ منه — باع للمصرى بضاعة بمبلغ ٥٠ جنيها .

فى ٧ منه — دفع للينى ١٠ جنيهات تحت الحساب بايصال .

فى ٨ منه — قبض من المصرى ٢٠ جنيها تحت الحساب .

فى ٩ منه — دفع المصاريف الآتية :

٣ جنيهات تأمين اشتراك تليفون .

٦ جنيهات قسط الاشتراك فى التليفون .

٤ جنيهات تأمين نور ومياه .

٢ جنه أجرة عمال .

١٠ جنيهات لجريدة المصرى نظير اعلان .

(٦) صوّر ميزان المراجعة بطريقتيه للمسألتين ١ ، ٢

الفصل الخامس

عمليات التاجر مع البنك

مقـــدّمة :

حصرنا العمليات النقـدية فى الفصول السابقة فى خزينة المنشأة ، فكنا نجعل حساب الصندوق مدينا بجميع المقبوضات ودائنا بجميع المدفوعات .

غير أن من التجار من يفضل توسيط البنوك فى انهاء عملياتهم النقدية من قبض ودفع .

فبدلا من أن يودع التاجر أمواله فى خزينة المنشأة عرضة لسرقة اللصوص واختلاس الموظفين، يودعها فى أحد البنوك (مثل بنك مصر أو البنك الأهلى المصرى أو بنك باركليز الخ) ، وإذا ما أراد أن يسحب منها شيئا لسبب ما سحبه بشيك .

وفضلا عن هذا فقد يحسب البنك للتاجر فائدة على أمواله المودعة .

الحساب الجارى Account Current

إذا فضل التاجر ايداع أمواله فى أحد البنوك، فتح فيه ما يسمى "بالحساب الجارى". ويملأ التاجر عند الإيداع قسيمة خاصة تسمى " قسيمة الايداع " يبين فيها المبالغ المراد ايداعها .

وعند السحب لأى سبب ، كدفع دين أو دفع ثمن بضاعة أو قيمة أى نوع من المصاريف، إلى غير ذلك، يستخدم التاجر ما يسمى بالشيك [1] Cheque .

فاذا فرض أن التاجر عمرو يريد أن يسد ما عليه للتاجر مجدى وقدره ١٠٠ جنيه، وكان لعمرو حساب جار فى بنك مصر، فان عمرو (يسحب) على بنك مصر شيكا لأمر التاجر مجدى اليك صورته :

القاهرة فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٣ — شيك رقم ١٧٦٢٥

بنك مصر

القاهرة

ادفعوا لحضرة مجدى التاجر بالقاهرة — أو لأمره

مبلغا قدره | مائة جنيه فقط |

	مليم	جنيه
المبلغ بالأرقام	—	١٠٠

عمرو

٥ مليم دمغة

(١) يزوّد البنك التاجر عند فتح الحساب الجارى بدفتر شيكات لهذا الغرض .

وإذا ما فتح التاجر حسابا جاريا فى البنك فتح فى دفاتره بالطبع حسابا خاصا اسمه "حساب البنك" ، يجعله مدينا بكل ما يودعه فيه ودائنا بكل ما يسحبه منه ، أى كما سبق بالنسبة لحساب الصندوق تماما .

أمثلة :

مثال ١ : فى ٢٦ فبراير ابتدأ عمرو تجارة برأس مال قدره ١٠٠٠ جنيه فتح به حسابا جاريا فى بنك مصر فيكون القيد فى دفاتر عمرو :

منه	له			
جنيه	جنيه			
١٠٠٠		من حساب البنك		٢٦ فبراير
	١٠٠٠	الى حساب المال		
		بداية أعمالنا التجارية وحساب جارى رقم ٢٣٣٠١		

مثال ٢ : فى ٢٧ فبراير اشترى عمرو بضاعة بمبلغ ٥٠ جنيها بشيك رقم ١٢٥٤٣ فيكون القيد :

منه	له			
جنيه	جنيه			
٥٠		من حساب المشتريات		٢٧ فبراير
	٥٠	الى حساب البنك		
		فاتورة رقم ... ... وشيك رقم ١٢٥٤٣		

مثال ٣ : فى ١٢ مارس سحب عمرو شيكا لأمر مجدى بمبلغ ٧٠ جنيها سدا لما عليه فيكون القيد :

منه	له			
جنيه	جنيه			
٧٠		من حساب مجدى		١٢ مارس
	٧٠	الى حساب البنك		
		شيك رقم		

السحب على المكشوف :

لايسمح البنك عادة بدفع أى شيك مسحوب عليه إلا إذا كان رصيد حساب الساحب (صاحب الحساب الجارى) يسمح بالدفع .

ولكن يحدث أحيانا أن يدفع البنك قيمة شيك ليس لساحبه رصيد كاف ، وذلك إما لثقة البنك فى عميله الساحب وإما بناء على اتفاق سابق ، وفى هذه الحالة يقال إن "السحب على المكشوف Overdraft" .

ونتيجة لذلك يصبح رصيد حساب البنك فى الدفاتر "دائنا" وهذه حالة لا نظير لها فى "حساب الصندوق" .

فائدة الحساب الجارى :

قلنا إن من مزايا فتح الحساب الجارى أن البنك قد يحسب للتاجر فائدة Interest على أمواله .

ويتراوح معدل هذه الفائدة بين ½ ٪ و ١ ٪ ، ولا تحسبها البنوك إلا إذا زاد رصيد العميل على مبلغ معين قد يبلغ فى الأيام العادية ١٠٠٠ جنيه تقريبا ، وتحسب هذه الفائدة عادة بالطريقة المعروفة "بالهمبورجية" .

فإذا ما استحق التاجر فائدة ، وجب أن يجعل حساب البنك مدينا بها ، أما الحساب الدائن فهو "حساب فائدة البنك" .

مثال : فى آخر أبريل أرسل البنك إلى عمرو كشف حساب جار ظهر منه أن عمروا يستحق لدى البنك فائدة قدرها ١ جنيه فيثبتها بالقيد :

منه	له				
	جنيه				
١		ن حساب البنك			٣٠ أبريل
	١	إلى حساب فائدة البنك			
		الفائدة لغاية آخر أبريل			

الشيكات الواردة :

قد يرد للتاجر شيكات من عملائه إما ثمنا لبضاعة أو سدا لديون عليهم . وليس لمعالجتها طريقة واحدة إذ يتوقف الأمر على ما يلى :

(ا) أن التاجر يريد تظهير هذا الشيك ، أى تحويله بنقل ملكيته إلى شخص آخر .

(ب) ألا يكون للتاجر حساب جار فى أحد البنوك .

(ج) أن يكون للتاجر حساب جار فى أحد البنوك .

التظهير Endorsing :

فإذا كان فى نية التاجر تظهير الشيك ، اعتبره كبنكنوت وجعل حساب الصندوق مدينا بقيمته عند استلامه ، ودائنا عند تظهيره .

مثال : فى ١٥ مارس وصل عمرو شيكا من مجدى قيمته ٥٠ جنيها سدا لثمن بضاعة ، ولقد ظهر عمرو هذا الشيك فى نفس اليوم لأمر ناصف سدا لدين له على عمرو ، ففى دفاتر عمرو نثبت عملية استلام الشيك بالقيد :

منه	له				
جنيه	جنيه				
٥٠		من حساب الصندوق			١٥ مارس
	٥٠	الى حساب مجدى			
		شيك رقم ... ... على بنك			

وتثبت عملية التظهير فى دفاتر عمرو بالقيد :

منه	له			
جنيه	جنيه			
٥٠		من حساب ناصف		١٥ مارس
	٥٠	الى حساب الصندوق		
		تظهير الشيك رقم		

قبض الشيك :

أما إذا لم يظهر التاجر الشيك الوارد ، ولم يكن له حساب جار فى أحد البنوك ، وأراد قبضه ، اعتبره عند استلامه بنكنوت وأودعه خزينته ، حتى يذهب بنفسه إلى البنك المسحوب عليه لقبضه .

مثال : فى ٣ أبريل استلم سليم التاجر شيكا قيمته ٤٠ جنيها من عميله مشرفة سدا لدين عليه ، ولم يكن لسليم حساب جار فى أحد البنوك فيثبت الشيك بالقيد :

منه	له			
جنيه	جنيه			
٤٠		من حساب الصندوق		٣ أبريل
	٤٠	الى حساب مشرفة		
		شيك رقم ... ... على بنك		

إرسال الشيك إلى البنك للتحصيل :

ولكن إذا كان للتاجر حساب جار فى أحد البنوك واستلم شيكا من أحد عملائه ، فما يحدث عمليا هو أن يجمع كل الشيكات الواردة و يرسلها فى نفس اليوم إلى مصرفه ، ليقوم بتحصيلها واثبات قيمتها فى حسابه الجارى طرفه ، وعلى هذا فإن الحساب المدين بهذه الشيكات هو حساب بنك المنشأة ، بالرغم من أنها تودع هذه الشيكات بعض الوقت لديها .

مثال : فى ١٠ أبريل استلم عمرو (وله حساب جار فى بنك مصر) شيكا من مجدى مسحوبا على البنك الأهلى قيمته ٧٠ جنيها سدا لثمن بضاعة .

يرسل عمرو الشيك إلى مصرفه (بنك مصر) لتحصيله له من البنك الأهلى و يثبت العملية فى دفاتره بالقيد :

منه	له			
جنيه	جنيه			
٧٠		من حساب البنك (بنك مصر)		١٠ أبريل
	٧٠	إلى حساب مجدى		
		شيك رقم ... على البنك الأهلى		

رفض دفع الشيك :

قد يرفض البنك المسحوب عليه دفع قيمة الشيك المقدم له ، لأنه ليس للساحب فى البنك رصيد كاف أو لغير ذلك من الأسباب .

عندئذ يثبت التاجر الذى يحمل الشيك هذا الرفض بعكس القيد الذى سبق أن أثبت به الشيك عند وصوله[1] وذلك حتى يزيل أثر الشيك المرفوض من الحسابات .

مثال ١ : فى ٨ فبراير استلم ناصف شيكا من عز الدين قيمته ٥٠ جنيها ومسحوبا على بنك مصر .

وفى ٩ منه قدم ناصف الشيك إلى بنك مصر لقبض قيمته فرفض البنك الدفع لأنه ليس لعز الدين رصيد فى البنك فتكون القيود :

عند الاستلام :

منه		له			
جنيه		جنيه			
٥٠	من حساب الصندوق				٨ فبراير
	إلى حساب عز الدين	٥٠			
	شيك رقم ... على بنك مصر				

عند الرفض :

منه		له			
جنيه		جنيه			
٥٠	من حساب عز الدين				٩ فبراير
	إلى حساب الصندوق	٥٠			
	رفض الشيك رقم ...				

مثال ٢ : فى أول مارس استلم عمرو من وحيد شيكا مسحوبا على البنك الأهلى قيمته ١٠٠ جنيه فأرسله عمرو الى مصرفه (بنك مصر) للتحصيل فى نفس اليوم .

وفى اليوم التالى أبلغ "بنك مصر" عمرو أن البنك الأهلى قد رفض دفع شيك وحيد فتكون القيود :

عند استلام الشيك :

منه		له			
جنيه		جنيه			
١٠٠	من حساب البنك (بنك مصر)				أول مارس
	إلى حساب وحيد	١٠٠			
	شيك رقم ... ... على البنك الأهلى				

(١) يثبت التاجر الشيك فى حساب البنك عند ارساله إليه ؛ و يثبت البنك قيمة الشيك فى حساب العميل مباشرة فى البلاد التى فيها غرفة مقاصة إذا كان البنك المسحوب عليه والبنك المحصل عضوين فى الغرفة . أما فى غير هذه الحالة فلا يثبت البنك قيمة الشيك للعميل إلا بعد تحصيله فعلا .

عند الرفض :

منه	له		
مليم	جنيه		
١٠٠		من حساب وحيد	٢ مارس
	١٠٠	إلى حساب البنك (بنك مصر)	
		رفض الشيك رقم	

مصروفات البنك :

يتقاضى البنك عادة من عملائه رسوما لتغطية مصاريف البريد ودمغة الشيكات وغير ذلك . فعند استلام كشف الحساب من البنك ومعرفة قيمة هذه المصاريف، يثبتها التاجر فى دفاتره حتى يتمشى حساب البنك فى دفاتر التاجر مع حساب التاجر فى دفاتر البنك ، ويكون قيد الإثبات :

من حساب مصروفات البنك

الى حساب البنك

مصروفات كما فى كشف حساب شهر . . .

مثال محلول :

نذكر فيما يلى عمليات تشمل أهم جميع النقط التى بحثت وتأثيرها على حساب البنك :

فى أول ديسمبر سنة ١٩٤٤ — ابتدأ نبيل عملا تجاريا برأس مال قدره ٥٠٠٠ جنيه فتح بها حسابا جاريا فى بنك مصر — القاهرة رقمه المسلسل ١٢٣٣٠١

فى ٣ منه — دفع مبلغا قدره ١٠ جنيهات بشيك قيمة ايجار شهر ديسمبر .

فى ٦ منه — اشترى من سامح بضاعة بمبلغ ٣٠٠ جنيه بفاتورة أعطاها رقما مسلسلا .

فى ٨ منه — باع بضاعة لفايز قيمتها ١٠٠ جنيه بفاتورة رقم ١ وقبض الثمن بشيك على بنك مصر أرسل للتحصيل .

فى ٩ منه — باع بضاعة نقدا بمبلغ ٥٠ جنيها بفاتورة رقم ٢

فى ١٠ منه — اشترى بضاعة من ناصف بمبلغ ٨٠ جنيها بفاتورة أعطاها رقما مسلسلا ٢ ودفع الثمن بشيك .

فى تاريخه — أودع ما فى الصندوق وقدره ٥٠ جنيها فى البنك .

فى ١٣ منه — باع بضاعة لخالد بفاتورة رقم ٣ قيمتها ١٦٠ جنيها .

فى تاريخه — سحب من البنك ٢٠ جنيها بشيك وأودع المبلغ فى الخزينة للانفاق على المصاريف الطارئة .

فى ١٤ منه — أرسل لسامح شيكا بمبلغ ١٠٠ جنيه كدفعة تحت الحساب .

فى ١٥ منه — وصله من خالد شيك على بنك باركليز قيمته ٦٠ جنيها كدفعة تحت الحساب وقد أرسله إلى البنك للتحصيل .

فى تاريخه — اشترى مطبوعات بمبلغ ١٠ جنيهات نقدا .

فى تاريخه — طلب من البنك أن يرسل له كشف حساب ظهر منه أن هناك فوائد استحقت ، قيمتها جنيه واحد وأن هناك مصاريف بريد ودمغة ١٠٠ مليم .

والمطلوب :

(١) إثبات هذه العمليات فى يومية نبيل .

(٢) ترحيل القيود الى الحسابات الخاصة فى الأستاذ .

(٣) تصوير ميزان المراجعة بواسطة الأرصدة .

(ص ١) يومية نبيـــل | علامة المـأمور

منـــه		لـــه		البيان	الأستاذ	التاريخ	
جنيـه	مليم	جنيـه	مليم				
						١٩٤٤	
٥٠٠٠	—			من حساب البنك (حساب جارى)	١	١	ديسمبر
		٥٠٠٠	—	الى حساب رأس المال	٢		
				المبلغ المخصص للتاجرة فتح به حساب جار رقم ١٢٣٣٠١ فى بنك مصر			
١٠	—			من حساب الإيجار	٣	٣	»
		١٠	—	الى حساب البنك	١		
				ايجار شهر ديسمبر ، شيك رقم ... وإيصال رقم ...			
٣٠٠	—			من حساب المشتريات	٤	٦	»
		٣٠٠	—	الى حساب سالح	٥		
				فاتورة رقم ١			
١٠٠	—			من حساب البنك	١	٨	»
		١٠٠	—	الى حساب المبيعات	٦		
				فاتورة رقم ١ ، وشيك رقم ... على بنك مصر			
٥٠	—			من حساب الصندوق	٧	٩	»
		٥٠	—	الى حساب المبيعات	٦		
				فاتورة رقم ٢			
٥٤٦٠	—	٥٤٦٠	—	نقل الى الصفحة التالية			

(ص ٢)

التاريخ	الأستاذ	البيان	له		منه	
			جنيه	مليم	جنيه	مليم
		ما قبله	٥٤٦٠	—	٥٤٦٠	—
١٠ ديسمبر	٤	من حساب المشتريات			٨٠	—
	١	الى حساب البنك	٨٠	—		
		فاتورة رقم ٢ وشيك رقم.....				
١٠ »	١	من حساب البنك			٥٠	—
	٧	الى حساب الصندوق	٥٠	—		
		قسيمة ايداع رقم				
١٣ »	٨	من حساب خالد			١٦٠	—
	٦	الى حساب المبيعات	١٦٠	—		
		فاتورة رقم ٣				
١٣ »	٧	من حساب الصندوق			٢٠	—
	١	الى حساب البنك	٢٠	—		
		شيك رقم				
١٤ »	٥	من حساب سامح			١٠٠	—
	١	الى حساب البنك	١٠٠	—		
		شيك رقم ..... تحت الحساب				
١٥ »	١	من حساب البنك			٦٠	—
	٨	الى حساب خالد	٦٠	—		
		شيك على بنك باركليز رقم				
١٥ »	٩	من حساب المطبوعات			١٠	—
	٧	الى حساب الصندوق	١٠	—		
		فاتورة رقم				
١٥ »	١	من حساب البنك			١	—
	١٠	الى حساب الفوائد الدائنة	١	—		
		الفوائد كما فى كشف الحساب الجارى				
١٥ »	١١	من حساب مصاريف البنك	—		—	١٠٠
	١	الى حساب البنك	—	١٠٠		
		المصاريف كما فى كشف الحساب عن شهر ديسمبر				
			٦٢٥١	—	٦٢٥١	—

علامه المأمور

دفتر الأستاذ

منه (ص ١) حساب البنك (حساب جار) له

المبلغ		اليومية	البيان	التاريخ		المبلغ		اليومية	البيان	التاريخ	
مليم	جنيه					مليم	جنيه				
—	٥٠٠٠	١	الى حساب رأس المال	١	ديسمبر	—	١٠	١	من حساب الايجار	٣	ديسمبر
—	١٠٠	١	الى حساب المبيعات	٨	«	—	٨٠	٢	من حساب المشتريات	١٠	«
—	٥٠	٢	الى حساب الصندوق	١٠	«	—	٢٠	٢	من حساب الصند ،	١٣	«
—	٦٠	٢	الى حساب خالد	١٥	«	—	١٠٠	٢	من حساب سالح	١٤	«
—	١	٢	الى حساب الفوائد الدائنة	١٥	«	١٠٠		٢	من حساب مصاريف البنك	١٥	«
						٩٠٠	٥٠٠٠		رصيد (الميزان مدين) مرحل	١٥	«
—	٥٢١١					—	٥٢١١				
٩٠٠	٥٠٠٠		رصيد منقول	١٦	«						

منه (ص ٢) حساب رأس المال له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	٥٠٠٠	رصيد (الميزان دائن) مرحل	١٥	ديسمبر	—	٥٠٠٠	١	من حساب البنك	١ ديسمبر
—	٥٠٠٠				—	٥٠٠٠			
					—	٥٠٠٠		رصيد منقول	١٦ ديسمبر

منه (ص ٣) حساب الايجار له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	١٠	١ الى حساب البنك	٣	ديسمبر	—	١٠		رصيد مرحل	١٥ ديسمبر
—	١٠				—	١٠			
—	١٠	رصيد منقول	١٦	ديسمبر					

منه (ص ٤) حساب المشتريات له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	٣٠٠	١	الى حساب سامح	٦ ديسمبر	—	٣٨٠		رصيد مرحل	١٥ ديسمبر
—	٨٠	٢	الى حساب البنك	١٠ «					
—	٣٨٠				—	٣٨٠			
—	٣٨٠		رصيد منقول	١٦ «					

منه (ص ٥) حساب سامح له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	١٠٠	٢	الى حساب البنك	١٤ ديسمبر	—	٣٠٠	١	من حساب المشتريات	٦ ديسمبر
—	٢٠٠		رصيد مرحل	١٥ «					
—	٣٠٠				—	٣٠٠			
					—	٢٠٠		رصيد منقول	١٦ «

منه (ص ٦) حساب المبيعات له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	٣١٠		رصيد مرحل	١٥ ديسمبر	—	١٠٠	١	من حساب البنك	٨ ديسمبر
					—	٥٠	١	« « الصندوق	٩ «
					—	١٦٠	٢	« « خالد	١٣ «
—	٣١٠				—	٣١٠			
					—	٣١٠		رصيد منقول	١٦ «

منه (ص ٧) حساب الصندوق له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	٥٠	١	إلى حساب المبيعات	٩ ديسمبر	—	٥٠	٢	من حساب البنك	١٠ ديسمبر
—	٢٠	٢	« « البنك	١٣ «	—	١٠	٢	« « المطبوعات	١٥ «
					—	١٠		رصيد مرحل	١٥ «
—	٧٠				—	٧٠			
—	١٠		رصيد منقول	١٦ «					

منه (ص ٨) حساب خالد له

مليم	جنيه				مليم	جنيه				
—	١٦٠	٢	الى حساب المبيعات	١٣ ديسمبر	—	٦٠	٢	من حساب البنك	١٦ ديسمبر
					—	١٠٠		رصيد مرحل	١٥ »
—	١٦٠				—	١٦٠			
—	١٠٠		رصيد منقول	١٦ »					

منه (ص ٩) حساب المطبوعات له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	١٠	٢	الى حساب الصندوق	١٥ ديسمبر	—	١٠		رصيد مرحل	١٥ ديسمبر
—	١٠				—	١٠			
—	١٠		رصيد منقول	١٦ »					

منه (ص ١٠) حساب الفوائد الدائنة له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	١		رصيد مرحل	١٥ ديسمبر	—	١	٢	من حساب البنك	١٥ ديسمبر
—	١				—	١			
					—	١		رصيد منقول	١٦ »

منه (ص ١١) حساب مصاريف البنك له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	١٠٠	٢	الى حساب البنك	١٥ ديسمبر	—	١٠٠		رصيد مرحل	١٥ ديسمبر
—	١٠٠				—	١٠٠			
—	١٠٠		رصيد منقول						

ميزان المراجعة لمحل نبيل بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤

اسم الحساب	رقم الصفحة	أرصدة مدينة		أرصدة دائنة	
		مليم	جنيه	مليم	جنيه
حساب البنك	١	٩٠٠	٥٠٠٠		
« رأس المال	٢			—	٥٠٠٠
« الإيجار	٣	—	١٠		
« المشتريات	٤	—	٣٨٠		
« سامح	٥			—	٢٠٠
« المبيعات	٦			—	٣١٠
« الصندوق	٧		١٠		
« خالد	٨		١٠٠		
« المطبوعات	٩		١٠		
« الفوائد	١٠			—	١
« مصاريف البنك	١١	١٠٠	—		
		—	٥٥١١	—	٥٥١١

ملاحظات على الحل :

(١) إن حساب البنك (الجارى) يجعل مدينا بكل مبلغ يودع فيه ودائنا بكل مبلغ يسحب منه مهما كان سبب السحب . ويكون رصيده مدينا دائما إلا فى حالة السحب على الكشوف فيكون دائنا .

(٢) حساب الفوائد الدائن يجعل دائنا لأنه يمثل ربحا للمنشأة ، وقد يجعل مدينا فى حالة السحب على الكشوف.

(٣) نص فى العمليات المتعلقة بشيكات واردة على أنها أرسلت إلى البنك للتحصيل ، وذلك زيادة فى الإيضاح . على أنه لو كنا قد أهملنا هذا النص لما اختلف الحل قياسا على المتبع عمليا كما قدمنا .

(٤) عند ترصيد الحسابات تمهيدا لعمل ميزان المراجعة ، ذكر صراحة فى بعض الحسابات أن الرصيد المستخرج هو (رصيد الميزان) وذلك زيادة فى الإيضاح أما عمليا فلا داعى لذلك الايضاح .

(٥) ليس طبيعيا ولا عمليا أن يرسل البنك كشفا بالحساب الجارى بعد ١٥ يوما كما هو منصوص عليه فى التمرين ، ولكننا افترضنا حدوث هذا حتى يكون التمرين شاملا . أما المتبع عمليا فهو أن مثل هذا الكشف يرسل عادة كل ستة شهور إذا لم يطلب العميل غير ذلك .

حساب الإيداع

رأينا فى حالة الحساب الجارى أن التاجر يودع نقوده فى البنك على أن يكون له الحق فى سحب أى مبلغ منها بشيك وقتما يريد ، وأن معدل الفائدة من أجل ذلك منخفض .

ولكن قد يحدث أن تاجرا يجد لديه فائضا من رأس ماله معطلا بلا عمل نظرا لكساد السوق ، أو لعدم وجود بضائع من الصنف الذى يتاجر فيه ، فيودع هذا الفائض فى البنك لمدة طويلة قد تبلغ ثلاثة أشهر أو أكثر

بشرط ألا يسترد هذا المبلغ قبل انتهاء هذه المدة، وفى نظير ذلك يحسب له البنك فائدة أعلى من فائدة الحساب الجارى لأنه سيكون لديه فرصة أوسع لاستثمار المبلغ المودع استثمارا مناسبا .

هذا ولا يمنع وجود "حساب إيداع" من وجود "حساب جار" لنفس التاجر فى نفس البنك إذ قد يسحب التاجر من حسابه الجارى مبلغا معينا ليودعه فى حساب إيداع ، وعندئذ يكون لديه حسابان منفصلان أحدهما الحساب الجارى Account Current والآخر حساب إيداع Deposit a/c. .

وعندما يتم التعاقد على فتح حساب إيداع يعطى البنك بعد استلام المبلغ إيصالا للعميل منصوص فيه على المبلغ المودع وميعاد استحقاقه والفائدة التى تستحق فى نهاية المدة .

أمثلة :

١ — اتفق نبيل مع بنك مصر فى ١٥ ديسمبر أن ينقل من حسابه الجارى مبلغا قدره ١٠٠٠ جنيه لإيداعها فى حساب إيداع لمدة ٦ شهور بمعدل ٣٪ سنويا .

فيكون القيد فى هذه الحالة :

منه	له			
جنيه	جنيه			
١٠٠٠		من حساب البنك (ايداع)		١ ديسمبر
	١٠٠٠	الى حساب البنك (حساب جارى)		
		فتح حساب ايداع لمدة ٦ شهور بمعدل ٣ ٪		

٢ — وفى نهاية الستة الشهور استحقت الفائدة وقدرها ١٥ جنيها فيثبتها نبيل جاعلا حساب الإيداع مدينا بها ويكون القيد :

منه	له			
جنيه	جنيه			
١٥		من حساب البنك (ايداع)		١٥ يونيه
	١٥	الى حساب الفوائد		
		فائدة الايداع استحقت		

٣ — يستحق نبيل فى ١٥ يونيه جملة المبلغ المودع وقدرها ١٠١٥ جنيها ، فاذا تركه نبيل بعد هذا التاريخ فلا يحسب البنك عليه أية فائدة . ولا يرحل البنك أى مبلغ منه إلى حساب نبيل الجارى إلا بناء على أمره . فاذا طلب ذلك اثبت العملية بقيد عكسى هو :

منه	له			
جنيه	جنيه			
١٠١٥		من حساب البنك (حساب جارى)		١٥ يونيه
	١٠١٥	الى حساب البنك (ايداع)		
		إقفال حساب الايداع		

ويكون حساب الإيداع كما يلى :

حساب البنك (الإيداع)

منه — لمدة ٦ شهور — بمعدل ٣٪ — له

	مليم	جنيه			مليم	جنيه		
١ يونيه	—	١٠٠٠	الى حساب البنك (جارى)	١٥ ديسمبر	—	١٠١٥	من حساب البنك (جارى)	١٥ يونيه
	—	١٥	« « الفوائد	١٥ يونيه				
	—	١٠١٥			—	١٠١٥		

ملاحظات :

(١) إذا عمل ميزان المراجعة لحسابات نبيل قبل يوم ١٥ يونيه وهو ميعاد استحقاق فائدة الإيداع ظهر بين أرصدة هذا الميزان رصيد حساب الإيداع مدينا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه .

(٢) أما إذا عمل الميزان بعد استحقاق الفائدة وقبل ترحيل حساب الإيداع إلى الحساب الجارى ظهر رصيد حساب الإيداع مدينا بمبلغ ١٠١٥ جنيها .

حساب الاعتماد

إن من أهم فوائد البنوك تمويل رجال الأعمال بمدهم بما يحتاجون إليه من الأموال لتسيير أعمالهم .

وحساب الاعتماد هو إحدى الصور أو الوسائل التى تتم بها هذه المساعدات المالية ، وذلك بأن يتفق رجل الأعمال مع البنك على أن يعطيه حق سحب أى مبلغ بشيكات بحيث لا يتجاوز مجموع المبالغ المسحوبة رقما معينا متفقا عليه فى بحر مدة معينة . ويكون هذا إما لثقة البنك فى العميل ، أى بالضمان الشخصى ، وإما بعد أن يقدم العميل ضمانا للبنك كعقار أو أوراق مالية أو ضمانة عميل آخر يثق به البنك .

وهذا الحساب يشبه الحساب الجارى من حيث الشكل والاجراءات وقيود اثبات العمليات . فعندما يسحب التاجر مبلغا يجعل حساب الاعتماد دائنا وعندما يودع مبلغا يجعل حساب الاعتماد مدينا .

على أن من خصائص حساب الاعتماد أن يكون رصيده فى دفاتر التاجر دائنا دائما ، بعكس الحساب الجارى الذى يكون رصيده مدينا باستمرار فيما عدا حالة السحب على المكشوف كما سبق . والسبب فى هذا ظاهر ، وهو أنه فى حالة حساب الاعتماد يكثر التاجر من السحب لأنه فى حاجة إلى نقود ولا يودع إلا نادرا .

هذا ولا يمنع وجود حساب اعتماد من وجود حساب جار لنفس العميل فى نفس البنك ، أو ربما يكون فتح الاعتماد لتمويل عمل معين يحتاج إلى نفقات باهظة لا يستحسن سحبها من الحساب الجارى خوفا من اضطراب الأعمال العادية فى المنشأة .

وفائدة حساب الاعتماد تبلغ ٦٪ سنويا تقريبا وتحسب على نفس النمط الذى تحسب به فائدة الحساب الجارى . وغنى عن البيان أنها تعتبر بالنسبة للتاجر خسارة تزيد مما عليه للبنك .

والمثال الآتى يوضح القيود الخاصة بالخطوات المختلفة :

أمثلة :

١ — اتفق نبيل مع بنك مصر على أن يفتح له حساب اعتماد لغاية مبلغ ١٠٠٠ جنيه تسحب فى المدة بين ١٥ ديسمبر وآخر فبراير بفائدة ٦٪ سنويا .

ان هذا الاتفاق مثبت بعقد فلا حاجة إلى إثباته بقيد فى الدفاتر .

٢ — كلما سحب نبيل مبلغا بشيك أثبتت العملية بالقيد المعروف فى الحساب الجارى، وذلك بجعل "حساب الاعتماد" أو "حساب البنك (اعتماد)" دائنا ، "وحساب الصندوق" أو "البنك حساب جار" مدينا .

٣ — عندما يودع نبيل أى مبلغ فى حساب الاعتماد يجعل هذا الحساب مدينا .

٤ — عندما يعلم نبيل بمقدار الفوائد المستحقة لغاية تاريخ معين يثبتها فى الدفاتر بالقيد الآتى :

منه		له			
جنيه		جنيه			
—			من حساب الفوائد المدينة		
		—	إلى حساب الاعتماد		
			فوائد لغاية تاريخ		

ملاحظة : رحلنا الفائدة المستحقة على الحساب الجارى إلى "حساب فوائد دائنة" ورحلنا الفائدة المستحقة على حساب الاعتماد إلى حساب جديد هو "حساب الفوائد المدينة" ذلك لأننا إذا رحلنا الفائدتين إلى حساب واحد هو "حساب الفوائد": الدائنة إلى "جانب له" والمدينة إلى "جانب منه"، فإن رصيد هذا الحساب لايدل على شىء معين يفيد التاجر. وأكثر من ذلك فانه إذا كان مجموع الفوائد المدينة يساوى مجموع الفوائد الدائنة فلا يكون لهذا الحساب رصيد ، وهذه بالطبع نتيجة مضللة .

إن التاجر يريد أن يعرف نتيجة كل نوع من العمليات على حدة ، ومن ثم وجب أن يكون لكل نوع من الفوائد حساب خاص مستقل ، لأنه نتيجة لعمليات مختلفة الطبيعة .

٥ — أخيرا عندما ينتهى أجل الاعتماد ويسد نبيل رصيد هذا الحساب بعد إضافة الفوائد يثبت ذلك السد بقيد المدين فيه هو "حساب الاعتماد" ، والدائن إما "حساب الصندوق" وإما "حساب البنك (حساب جار)" حسب الأحوال .

تمارين على الفصل الخامس

أسئلة نظرية :

(١) ماهى أهم العمليات التى تخلق الصلة بين التاجر والبنك ؟

(٢) لم يلجأ التاجر الى فتح حساب جار ؟

(٣) ما الفرق بين الحساب الجارى وحساب الايداع ؟ وضح كلامك بقيود .

(٤) ما هو السحب على المكشوف ؟ وهل يختلف القيد الخاص به عن قيد السحب العادى من الحساب الجارى ؟

(٥) ماهو تحويل الحساب ؟ قارن بين القيد الذى يثبت عمليته و بين القيد الخاص بعملية السحب من الحساب بشيك .

(٦) كيف نعالج الشيكات الواردة فى الدفاتر ؟ اذكر الحالات التى تعرفها فى هذا الصدد .

(٧) متى تكون فائدة البنك مدينة ومتى تكون دائنة ؟ وهل يفتح لكلا النوعين حساب واحد .

(٨) بم يفترق حساب الاعتماد عن الحساب الجارى ؟ وضح كلامك بالقيود .

أسئلة عملية :

(١) فى أول يناير — ابتدأ لطفى تجارة برأس مال قدره ٣٠٠٠ جنيه فتح بها حسابا جاريا فى بنك مصر رقمه ٩٥١٠٨

فى تاريخه — دفع للمالك ايجار شهرين مقدما بشيك رقم ٣٣١٠١ قيمته ١٥ جنيها .

فى تاريخه — تعاقد مع أحد النجارين لعمل الأثاث اللازم للمحل بمبلغ ١٥٠ جنيها دفع نصفها بشيك .

فى تاريخه — تعاقد مع أحد المقاولين على القيام بجميع الأعمال الضرورية لتأسيس المحل من تبليط وكهرباء وتبييض الخ ... بمبلغ ٢٠٠ جنيه دفع له منها مقدما ١٠٠ جنيه بشيك .

فى ١٠ منه — اشترى من فوزى بضاعة بمبلغ ٢٠٠ جنيه بفاتورة رقم ٦٩٤

فى تاريخه — باع ٢٠ صفقة نقدا مجموعها ٦٠ جنيها .

فى تاريخه — أودع لطفى ٥٠ جنيها مما فى الصندوق فى حسابه الجارى فى البنك بقسيمة ايداع رقم .

فى اليوم التالى — اشترى من يوسف بضاعة بمبلغ ١٥٠ جنيها بفاتورة رقم ٦١٤ بشيك .

فى تاريخه — باع لوهبى بضاعة بمبلغ ٧٥ جنيها .

فى تاريخه — دفع للنجار ٥٠ جنيها مما له تحت الحساب بشيك .

فى تاريخه — دفع للمقاول ٥٠ جنيها مما له تحت الحساب بشيك .

فى ١٢ منه — سد لفوزى ١٠٠ جنيه مما عليه بشيك .

فى تاريخه — وصل لطفى شيك من وهبى قيمته ٤٠ جنيها مسحوبا على البنك الأهلى تسديد الجزء مما عليه .

والمطلوب :

إثبات هذه العمليات فى اليومية والأستاذ وعمل ميزان المراجعة (بطريقتى المجاميع والأرصدة).

(٢) فى أول ديسمبر — ابتدأت عملا تجاريا برأس مال قدره ٢٠٠٠ جنيه فتحت بها حسابا جاريا فى بنك مصر تحت رقم ١٢٣٣٠١

فى ٢ منه — اشتريت أثاثا بمبلغ ١٠٠ جنيه بشيك رقم ٥٥١٠٠

فى تاريخه — دفعت للمقاول الذى قام بعمل كل ما يلزم لتأسيس المحل كما هو مبين فى عقد محفوظ ١٥٠ جنيها بشيك .

فى تاريخه — دفعت للمالك إيجار ثلاثة شهور مقدما بشيك قيمته ٣٠ جنيها .

فى ٣ منه — اشتريت من محمد عبد الله بضاعة بمبلغ ١٥٠ جنيها بفاتورة رقم ٣٥١

فى تاريخه — بعت للسحار بضاعة بمبلغ ٥٠ جنيها بفاتورة رقم ١

فى ٤ منه — اشتريت بضاعة من خمسة أشخاص مجموع قيمتها ١٢٠ جنيها سحبت لأمر كل منهم شيك.

فى تاريخه — بعت نقدا عشرين صفقة مجموع قيمتها ٨٠ جنيها .

فى تاريخه — أودعت ٧٠ جنيها فى حسابك الجارى مما فى الصندوق .

فى ٥ منه — دفعت لمحمد عبد الله مبلغا قدره ٥٠ جنيها تحت الحساب بشيك .

فى ٦ منه — استلمت من السحار شيك تحت الحساب مسحوبا على مصرفه البنك الأهلى قيمته ٢٠ جنيها .

والمطلوب : إثبات هذه العمليات فى اليومية وترحيلها الى الأستاذ وعمل ميزان المراجعة .

(٣) فى أول مارس سنة ١٩٤٤ — كان رصيد حسابك الجارى فى بنك مصر ١٢٥٦٠ جنيها ، ونظرا لتعذر استيراد البضائع اتفقت مع البنك على أن ينقل مبلغ ٥٠٠٠ جنيه من حسابك الجارى الى حساب إيداع ينتهى فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٤ بمعدل ٣٪

وفى آخر ديسمبر — طلبت من البنك ترحيل الفائدة الى حسابك الجارى وتجديد الإيداع ثلاثة شهور أخرى بنفس الشروط .

وفى آخر مارس سنة ١٩٤٥ — أقفل حساب الإيداع .

والمطلوب إثبات تلك العمليات فى اليومية والأستاذ .

(٤) اتفق أحمد بك بكير المقاول مع البنك العربى على فتح حساب اعتماد لمدة ستة شهور قابلة للتجديد ابتداء من ٢ يناير سنة ١٩٤٥ بفائدة بمعدل ٦٪ وذلك بمبلغ لا يتجاوز ١٠٠٠٠ جنيه لتمويل مقاولة إقامة مبنى حكومى رست مناقصته على بكير بك .

وفى شهر يناير تمت مع البنك المعاملات الآتية :

فى ٣ يناير — سحب ٥٥٠ جنيها بشيك رقم ٥٤٣٢١

فى ٥ » — سحب ١٥٠ جنيها بشيك رقم ٥٤٣٢٢

فى ٨ » — سحب ٣٠٠ جنيه بشيك رقم ٥٤٣٢٣

فى ١٠ » — إيداع ١٠٠ جنيه بقسيمة رقم ١١٥٦

فى ١٢ » — سحب ٥٠٠ جنيه بشيك رقم ٥٤٣٢٤

فى ١٥ » — سحب ٢٠٠ جنيه بشيك رقم ٥٤٣٢٥

فى ٢٠ » — سحب ١٠٠ جنيه بشيك رقم ٥٤٣٢٦

فى ٢١ » — سحب ٣٠٠ جنيه بشيك رقم ٥٤٣٢٧

فى ٢٥ » — إيداع ١٥٠ جنيها بقسيمة إيداع رقم ٢٥٠١

فى ٢٨ » — سحب ٣٠٠ جنيه بشيك رقم ٥٤٣٢٨

فى ٣١ » — سحب ١٠٠٠ جنيه بشيك رقم ٥٤٣٢٩

احسب الفائدة المستحقة عن هذا الشهر ثم اثبت تلك العمليات فى اليوميه والأستاذ .

الفصل السادس

الخصم

مقـــدّمة :

يلمس الزائر لأى منشأة تجارية منظمة أن عمليات الشراء منها تسير على أساس السعر المحدد المكتوب غالبا على كل صنف من الأصناف المعروضة للبيع، ولكن قد يحدث أن تشذ المنشأة عن هذه القاعدة أحيانا فتبيع لبعض الأشخاص بسعر أقل من السعر المكتوب .

كذلك يلاحظ لدى تجار الجملة أن معظم عمليات البيع عندهم تتم على الأساس الآجل، ومن أجل ذلك نجدهم يحدّدون سعرين أو أكثر للسلعة الواحدة، الأقل فيها للعمليات النقدية والأكبر للعمليات الآجلة، فمثلا : إذا كانت المنشأة تبيع سلعة ما بسعر عشرة قروش بشرط أن يدفع المشترى الثمن فورا، فمن المعقول أن تزيد السعر الى ١٠ ١/٤ قروش اذا كان المشترى لن يدفع الثمن إلا بعد شهر مثلا، وهكذا لا بد من أن يزيد هذا السعر كلما زادت المدة التى يدفع المشترى الثمن فى نهايتها .

أما زيادة السعر الآجل على السعر النقدى، فسببها الواضح أن البائع فى الحالة الثانية يقبض الثمن فورا ويستطيع أن يعيد استثماره فى تجارته فتزيد أرباحه، بينما هو فى الحالة الأولى لا يقبض الثمن إلا بعد مدة طويلة يحرم أثناءها من استثماره فلا بد له من تعويض هذه الخسارة بزيادة السعر .

أنواع الخصم :

للخصم فى إمساك الدفاتر أربعة أنواع مشهورة تختلف فى طبيعتها وأسبابها وتتباين من حيث تأثيرها فى إثبات العمليات التى تتصل بها وهى :

(١) الخصم التجارى .

(٢) الخصم النقدى .

(٣) خصم الكمية .

(٤) خصم أو مسموحات المبيعات والمشتريات .

ولنبحث فيما يلى كل نوع على حدة :

الخصم التجارى Trade Discount :

سبق القول إن البيع فى المتاجر المنظمة يكون على أساس السعر المحدد المكتوب على كل صنف من الأصناف المعروضة ، ولكن قد يتجاوز البائع عن نسبة مئوية من هذا السعر تعرف فنيا " بالخصم " لسبب مما يأتى :

١ — رغبة المنتج فى بيع سلعته بسعر واحد محدد فى جميع أنحاء القطر أو العالم ، فعندما يبيع البضاعة لتاجر الجملة لتوزيعها بثمنها المكتوب يحسبها عليه بنفس السعر ، ولكنه يخصم له نسبة مئوية كبيرة من الفاتورة لتغطية مصاريفه وربحه .

٢ — قدرة المشترى على المساومة .

٣ — رغبة البائع فى التخلص من الموجود من البضاعة، بمناسبة تغيير الفصول أو ورود مستحدثات جديدة، فيعلن عن تنزيل هذا الخصم لكل مشتر .

٤ — الاتفاق على منح هذا الخصم لأعضاء بعض النوادى والهيئات .

ومنح هذا الخصم فى حالة ما إذا كان السعر الأصلى محددا تحديدا دقيقا على أساس ما تتكلفه السلعة من ثمن شراء ومصاريف واضافة ربح معقول للتاجر من شأنه أن ينقص الربح المنتظر له ، وقد يسبب له خسارة اذا كانت نسبة الخصم مرتفعة جدا للرغبة فى التخلص من السلعة بأى ثمن .

إلا أنه عند إثبات عملية البيع بعد الخصم لاينظر عادة الى ما كان ينتظره التاجر من ربح، والى تأثير هذا الخصم فى هذا الربح ، وانما تعتبر العملية ببساطة أنها عملية بيع (نقدى أو آجل) بالسعر الجديد ، وتقيد على هذا الأساس . فيترتب على هذا أن الخصم التجارى وان كان يظهر فى الفاتورة مستنزلا من الثمن الأصلى، إلا أنه قد لايظهر له أى أثر فى القيود الدفترية .

مثال : فى محلات سمير صنف من البضاعة، حدد سعره بمبلغ ٤٠ قرشا للوحدة، باع منه لعمرو ١٠٠ وحدة نقدا بعد خصم ٥٪ من السعر المحدد فيكون القيد :

منه	له			
جنيه	جنيه			
٣٨		من حساب الصندوق		
	٣٨		الى حساب المبيعات	
		فاتورة رقم		

ملاحظات :

(١) تظهر الفاتورة كما يلى :

	مليم	جنيه
١٠٠ وحدة من ---------- بسعر ٤٠	—	٤٠
تنزيل خصم تجارى ٥٪		٢
		٣٨

(٢) تجرى بعض المنشآت التى يندر فيها السماح بمثل هـذا الخصم التجارى والتى تجرى مقارنات مستمرة بين مبيعات الفترات المختلفة على عكس ما تقدم، فتثبت مقدار الخصم فى الدفاتر، ويكون إثبات المبيعات تبعا لهذا على أساس السعر الأصلى قبل الخصم حتى لاتضطرب المقارنة بهذا العامل الطارئ، وهو عامل الخصم . ولما كانت هذه السياسة فردية وليست عامة فيكفى أن نشير اليها فقط جاعلين القاعدة العامة هى ما ذكرناه سالفا .

الخصم النقدى Cash Discount :

قلنا إن التاجر يحدّد سعر البضاعة تبعا للشرط الذى يفضله المشترى فى دفع الثمن، فإذا فضل الدفع فورا كان السعر أقل مما لو فضل الدفع بعد مدة معينة .

وظاهر أن البائع يزيد السعر الآجل على السعر النقدى لتغطية :

(أ) فائدة الثمن عن مهلة الدفع .

(ب) بدل المخاطرة : إذ من المحتمل أن يتوقف بعض المدينين عن دفع الثمن لإعسارهم .

(ج) مصاريف التحصيل .

على أن المشترى قد يتوقع الحصول على مال فى وقت قريب، وفى هذه الحالة فإنه لكى ينتفع — هو لا البائع — بتلك الزيادة فى السعر قد يتفق مع البائع على أنه اذا استطاع — أى المشترى — دفع ثمن البضاعة فى بحر مدة وجيزة — حول سبعة أيام عادة — خصم له البائع من قيمة الفاتورة نسبة مئوية معينة — حول ٥٪

هذا الخصم هو ما يسمى بالخصم النقدى .

والخصم النقدى إما أن يكون مدينا ، وذلك فى حالة ما اذا سمحت به المنشأة للغير ، وإما أن يكون دائنا وذلك فى حالة ما اذا سمح به للمنشأة من الغير، أى من الدائنين . وسنورد فيما يلى أمثلة لشرح أثر الخصم فى الدفاتر :

مثال ١ : الخصم المسموح به (الخصم المدين) Discount Allowed :

فى أول مارس — باع عمرو الى مجدى بضاعة بمبلغ ١٠٠ جنيه على أن يدفع الثمن بعد شهرين بشرط خصم ٥٪ إن دفع مجدى فى بحر أسبوع من تاريخ العملية ، وقد سدّ مجدى الثمن فى ٧ مارس .

الحل : تثبت العملية كالعادة فى أول مارس فيجعل حساب مجدى مدينا بمبلغ ١٠٠ جنيه .

وفى ٧ مارس — يدفع مجدى مبلغ ٩٥ جنيها فقط، ويجعل حسابه دائنا به . ولكن لكى يقفل حساب مجدى لابد من أن يجعل دائنا بقيمة الخصم أيضا ، أى أن الخصم النقدى لا بد وأن يظهر فى الدفاتر اذا تقرر منحه ، وتكون القيود فى دفاتر عمرو :

منه	له			
جنيه	جنيه			
١٠٠		من حساب مجدى		أول مارس
	١٠٠	إلى حساب المبيعات		
		فاتورة رقم ... ... تستحق بعد شهرين بشرط خصم ٥٪		
		ان تم الدفع فى بحر أسبوع		
٩٥		من حساب الصندوق		٧ مارس
	٩٥	إلى حساب مجدى		
		سد الفاتورة رقم ... ... بعد الخصم		
٥		من حساب الخصم المسموح به		٧ مارس
	٥	إلى حساب مجدى		
		خصم ٥٪ من الفاتورة رقم		

القيد المركب :

يتضح من الحل السابق أن سد الدين قد أثبت بقيدين أحدهما لاثبات المبلغ المقبوض والآخر لإثبات الخصم .

ولما كان هذان القيدان متعلقين بعملية واحدة هى عملية سد قيمة الفاتورة ، فقد جرى العرف بإثباتهما مندمجين ، أى بقيد مركب ويكون :

منه	له		
جنيه	جنيه		
		من مذكورين	
٩٥		حساب الصندوق	٧ مارس
٥		حساب الخصم المسموح به	
	١٠٠	إلى حساب مجدى	
		سد الفاتورة رقم ... ... بعد خصم ٥ ٪	

ملاحظة : ان كلمة "مذكورين" Sundries المستخدمة فى هذا القيد ، لا يقصد بها إلا لفت النظر الى أن الجانب المدين يحتوى على أكثر من حساب واحد وقد يستعاض عنها بعبارة "حسابات مختلفة" .

أما حسابات الأستاذ فتبدو كما يلى :

حساب مجدى

منه — له

مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	١٠٠		الى حساب المبيعات	أول مارس			من مذكورين	٧ مارس
							٩٥ حساب الصندوق	
							٥ حساب الخصم المسموح به	
					—	١٠٠		

حساب المبيعات

منه — له

مليم	جنيه				مليم	جنيه		
					—	١٠٠	من حساب مجدى	أول مارس

حساب الصندوق

منه — له

مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	٩٥		الى حساب مجدى	٧ مارس				

حساب الخصم المسموح به

منه — له

مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	٥		الى حساب مجدى	٧ مارس				

مثال ٢ : الخصم المكتسب (الخصم الدائن) Discount Received

فى ٢ مارس اشترى عمرو من ناصف بضاعة بمبلغ ٨٠ جنيها على أن يكون دفع الثمن بعد ٤٠ يوما وبشرط خصم ٥ ٪ ان تمكن عمرو من دفع الثمن فى بحر أسبوع . ولقد سد عمرو الثمن بشيك فى ٨ مارس .

الحـــل : يتبع فى حل هذا المثال نفس خطوات حل المثال السابق فيجعل حساب ناصف فى البداية دائنا بمبلغ ٨٠ جنيها ، كما يجعل مدينا عند الدفع بقيمة الشيك وبمقدار الخصم .

ومن المهم أن نلفت النظر بهذه المناسبة إلى ضرورة فتح حساب مستقل للخصم المكتسب . أى أن لكل من الخصمين حسابا مستقلا به لأن أحدهما ربح والآخر خسارة .

وتكون القيود فى دفاتر عمرو :

منـــه		لـــه		
جنيـــه		جنيـــه		
٨٠	من حساب المشتريات			٢ مارس
	إلى حساب ناصف	٨٠		
	فاتورة رقم ... تستحق بعد ٤٠ يوما مع خصم ٥ ٪ عند الدفع فى بحر أسبوع			٨ مارس
٨٠	من حساب ناصف			
	إلى حسابات مختلفة			
	حساب البنك	٧٦		
	حساب الخصم المكتسب	٤		
	شيك رقم ... لسد الفاتورة رقم ... بعد خصم ٥ ٪			

وتكون حسابات الأستاذ :

حساب المشتريات

منـــه — لـــه

مليم	جنيـــه			مليم	جنيـــه		
—	٨٠	الى حساب ناصف	٢ مارس				

حساب ناصف

منـــه — لـــه

مليم	جنيـــه			مليم	جنيـــه		
		الى حسابات مختلفة	٨ مارس	—	٨٠	من حساب المشتريات	٢ مارس
		٧٦ حساب البنك					
—	٨٠	٤ حساب الخصم الدائن					

حساب البنك

منـــه — لـــه

مليم	جنيـــه			مليم	جنيـــه		
				—	٧٦	من حساب ناصف	٨ مارس

منـــه | حساب الخصم المكتسب | لـــه

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
				—	٤	من حساب ناصف	٨ مارس

ملاحظة : يظهر مما تقدم أن من طبيعة الخصم النقدى أن تسبقه عملية آجلة تثبت فى الدفاتر بجملة الثمن، حتى إذا ماتم الدفع فى الميعاد المقرر وهو تاريخ لاحق لحدوث العملية الأصلية أثبت الخصم فى الدفاتر .

يترتب على هذا أنه اذا كانت هناك بضاعة مسعرة أصلا بسعر آجل ١٠٠ جنيه وأراد شخص شراءها نقدا فسمح له البائع بخصم ٥ ٪ نظير ذلك ، فان هـذه العملية لا تنطوى على وجود خصم نقدى لأن عمليـة الشراء وعملية دفع الثمن بعد الخصم حدثت فى وقت واحد ، وهـذا يخالف المبدأ سالف الذكر. قد يقال إن الخصم وقدره ٥ جنيهات يكون فى هذه الحالة خصما تجاريا ما دام لا يظهر فى الدفاتر وما دامت مثل هذه العملية تثبت على أنها عملية بيع بضاعة بمبلغ ٩٥ جنيها بشيك، ولكن الواقع غير ذلك، فالخصم فى هذه الحالة ليس خصما تجاريا أيضا، وإنما كل ما هنالك أن البائع قد أرجع الثمن الآجل إلى ثمن نقدى مادامت الصفقة قد تمت على الأساس النقدى .

على أنه إذا حدث فى منشأة لاتبيع بالنقد مطلقا، بل كل مبيعاتها على الحساب أنها أتمت بضع صفقات نقدا خلافا لسياستها، وذلك بخصم نسبة مئوية من السعر الآجل المحدد، فقد يحق لها أن تجعل حساب المبيعات دائنا بالقيمة كلها وأن تجعل حساب الخصم مدينا بما سمح به، وذلك حتى لا تضطرب مقارنة مبيعات الفترات المختلفة بعوامل طارئة . ولكن هذه حالات فردية — كما قلنا فى حالة مشابهة عند الكلام على الخصم التجارى — فيكفى أن نسير اليها جاعلين القاعدة العامة هى ما ذكرناه سالفا .

خصم الكمية Quantity Discount :

يشجع المنتجون عملاءهم بمختلف الوسائل حتى يداوموا على الشراء منهم ويروجوا منتجاتهم ، ومن هذه الوسائل منح خصم بنسبة معينة لمن تزيد مشترياته السنوية على كمية معينة . وليست نسبة الخصم هذه واحدة، بل تكون عادة تصاعدية : فتكون ٥ ٪ مثلا اذا زادت الكمية المشتراة عن ١٠٠٠٠ وحدة لغاية ١٥٠٠٠ ، و٧ فى المائة اذا زادت على ذلك وهكذا .

ظاهر أن الذين يستفيدون بمثل هذا الخصم هم كبار العملاء، وهم عادة قليلو العدد ويمكن تسجيل الكمية التى يشترونها بسهولة .

وفى آخر العام يحسب البائع الخصم المستحق لكل من هؤلاء العملاء، ويجعله دائنا بقيمته ويرسل له فى نفس الوقت إشعارا بهذا المعنى . وعند ما يصل الإشعار الى العميل (المشترى) يثبت الخصم فى دفاتره بجعل حساب المنتج (البائع) مدينا بالقيمة وحساب خصم الكمية دائنا .

ويلاحظ أن هذا النوع من الخصم لايتوقف منحه وإثباته على الدفع نقدا كما هو الحال بالنسبة للخصم النقدى، ولكن يتوقف على وصول الكمية المشتراة الى رقم معين بغض النظر عن دفع الثمن .

مثال : اتفق سعيد على أن يشترى ما يلزمه من البضاعة من عبد السلام على شرط منحه خصم كمية بمعدل ٥ ٪ فى آخر السنة على ثمن البضاعة التى تزيد على ٥٠٠٠ وحدة وفى آخر سنة ١٩٤٤ ظهر أن ثمن الكمية الزائدة على الحد المعين هو ٥٠٠ جنيه :

يثبت الخصم وقدره ٢٥ جنيها فى دفاتر البائع عبد السلام بالقيد :

منه	له			
جنيه	جنيه			
٢٥		من حساب خصم الكمية		٣١ ديسمبر
	٢٥	إلى حساب سعيد		
		خصم بمعدل ٥ ٪ على ٥٠٠ جنيه		

أما فى دفاتر المشترى سعيد فيثبت هذا الخصم المعتبر كربح بالنسبة له بالقيد :

منه	له			
جنيه	جنيه			
٢٥		من حساب عبد السلام		٣١ ديسمبر
	٢٥	الى حساب خصم الكمية		
		خصم بمعدل ٥ ٪ على ٥٠٠ جنيه		

ملاحظة : اذا فرض أن تاجرا يسمح بخصم كمية ويسمح له بخصم كمية ، فيكون لديه حسابان لهذا الخصم لنفس الأسباب التى ذكرناها فيما يتعلق بالخصم النقدى .

مسموحات المبيعات ومسموحات المشتريات Allowance :

هذا نوع رابع من الخصم يسمح به نظير تلف حدث فى البضاعة المبيعة ، أو بسبب عيوب ظهرت فيها بعد الاستلام. فلكى لا يرد المشترى البضاعة للمنشأة ولكى تشجعه على أن يقوم بتصريفها ، تسمح له بخصم يعادل نسبة مئوية من قيمة البضاعة المبيعة .

ويعتبر هذا الخصم تخفيضا من ثمن البيع لابد وأن يظهر أثره فى دفاتر المنشأة البائعة والمنشأة المشترية ، وذلك بأن يفتح حسابان فى الدفتر الأستاذ أحدهما لمسموحات المبيعات (لدى البائع) والآخر لمسموحات المشتريات (لدى المشترى) على أن يقفلا فى نهاية المدة التجارية بترحيل رصيدهما إلى حساب المتاجرة ، وقد جرى العرف بأن يخصما من رصيدى المبيعات والمشتريات .

تمارين

(١) فى ١٦ ديسمبر — كان رصيد البنك فى دفاتر صدقى ١٠٠٠ جنيه ورصيد حساب الصندوق ٣٠ جنيها .

فى تاريخه — اشترى من حسين بضاعة قيمتها المكتوبة ١٠٠ جنيه بعد خصم ٦ ٪ بشيك .

فى تاريخه — باع لكامل بضاعة قيمتها ٧٠ جنيها بعد أن خصم له ٥ ٪ وقبض الثمن بشيك .

فى ١٧ منه — اشترى من رشدى بضاعة سعرها المكتوب ٨٠ جنيها تدفع بعد شهرين ولكنه دفع الثمن بشيك فورا فخصم له رشدى ٥ ٪

فى تاريخه — باع لصفوت بضاعة سعرها المكتوب ٥٠ جنيها تدفع بعد شهر . ولكنه خصم ٣ ٪ من القيمة لأن صفوت قد فضل الدفع نقدا .

فى ١٨ منه — اشترى بضاعة من حامد قيمتها ١٥٠ جنيها بفاتورة رقم (...) تدفع بعد شهرين بشرط خصم ٢ ٪ اذا سدّت الفاتورة فى بحر أسبوع .

فى تاريخه — باع لزكى بضاعة قيمتها ٢٠٠ جنيه بفاتورة رقم (...) تدفع بعد ٣ شهور بشرط خصم ٥ ٪ اذا سدّت فى بحر ١٠ أيام .

فى ١٩ منه — أودع مما فى الصندوق ٥٠ جنيها فى البنك .

فى تاريخه وصله شيك من أحمد قيمته ٧٦ جنيها تسديدا لثمن بضاعة كان قد اشتراها فى يوم ١٣ الجارى بشرط خصم ٥ ٪ من قيمتها ان سدّد الثمن فى بحر أسبوع .

فى تاريخه — أرسل الى وصفى شيك قيمته ٦٦٥ جنيها تسديدا لثمن بضاعة كان قد اشتراها فى ١٢ الجارى بشرط خصم ٥ ٪ ان سددت فى بحر ٨ أيام .

فى آخر الفترة المحدّدة للانتفاع بالخصم فى عمليات كل من حامد وزكى سدّت قيمة الديون بشيكات .

والمطلوب إثبات هذه العمليات فى اليومية والأستاذ .

(٢) فى أول ديسمبر — كان رصيد حساب البنك فى دفاتر يوسف مدينا بمبلغ ٥٠٠ جنيه وحساب الصندوق ١٥ جنيها .

فى تاريخه — اشترى من راغب بضاعة بمبلغ ٨٠ جنيها لميعاد شهرين على أن يخصم له ٥ ٪ اذا سدّ الفاتورة فى بحر أسبوع :

فى تاريخه — باع لواصف بضاعة بمبلغ ٦٥ جنيها على أن يخصم له ٦ ٪ اذا سدت الفاتورة فى بحر عشرة أيام .

فى ٢ منه — اشترى من خليل بضاعة سعرها المكتوب ٦٠ جنيها بخصم ٥ ٪ ودفع الثمن بشيك .

فى ٣ منه — اشترى من عز الدين بضاعة سعرها المكتوب ١٠٠ جنيه بخصم ٦ ٪ على شرط الدفع بعد شهرين بخصم ٥ ٪ نظير تسديد الثمن فى الحال بشيك .

فى ٢ منه — وصله حساب من حسن قيمته ٦٦,٥٠٠ جنيها تسديدا لثمن بضاعة اشتراها منذ أسبوع بمبلغ ٧٠ جنيها بشرط خصم ٥ ٪ اذا سدد الثمن فى بحر هذه الفترة .

فى ٥ منه — أرسل لرشاد شيك بمبلغ ٥٤,٤٠٠ جنيها تسديدا لثمن بضاعة كان قد اشتراها منه فى ٢٨ نوفمبر الماضى على شرط خصم ٦ ٪ من قيمتها اذا سددت الفاتورة فى بحر أسبوع .

فى ٧ منه — أرسل لراغب شيك برصيد حسابه .

فى ٨ منه — وصله من واصف قيمة المستحق عليه نقدا .

فى تاريخه — أودع ٥٠ جنيها مما فى الصندوق فى حسابه الجارى فى البنك .

والمطلوب اثبات تلك العمليات فى يوميات الأشخاص الذين تأثروا بها وترحيلها الى حسابات الأستاذ .

(٣) أثبت العمليات الآتية فى يوميتك ورحلها إلى حسابات الأستاذ :

فى ١٥ ديسمبر — اشتريت بضاعة من راسم بمبلغ ٥٠٠ جنيه .

فى ١٧ « — اكتشفت عيوبا فى جزء من البضاعة فاتصلت براسم واتفقتما على عدم رد البضاعة التالفة وعلى خصم ٢٠ جنيها مقابل ذلك التلف .

فى ٢٠ ديسمبر — بعت بضاعة لعادل بمبلغ ٢٠٠ جنيه .

فى ٢٥ « — أبلغك عادل أن البضاعة بها عوار فى كثير من أجزائها فاتفقتما على خصم ٥٠ جنيها مقابل ذلك .

فى تاريخه — أبلغك عباس — وكان قد سبق أن اشترى بضاعة منك بمبلغ ١٠٠ جنيه أنه اكتشف عيوبا فى البضاعة وأنه لا بد من ردها ، فاتفقتما على خصم ٢٥ جنيها مقابل ذلك .

(٤) ينتج سيد بك يس كوبات مياه ، ولكى يشجع شركة الأدوات المنزلية على الشراء منه ونشر سلعته اتفق معها على خصم كمية بالنظام التالى :

أكثر من ٥٠٠٠ دستة لغاية ١٠٠٠٠ دستة : خصم بمعدل ٥٪ من الزيادة .

« « ١٠٠٠٠ « « ٢٠٠٠٠ « : « « ٧٪ « « .

« « ٢٠٠٠٠ « (فما فوق) : « « ١٠٪ « « .

على أن يحسب الخصم فى نهاية كل شهر بالسعر السارى فيه .

وكانت مشتريات الشركة فى سنة ١٩٤٤ كما يلى :

شهر يناير — ٣٠٠٠ دسته بسعر ٦٠ قرشا .

« فبراير — ٢٠٠٠ « « ٦٢ « .

« مارس — ٢٥٠٠ « « ٦٢ « .

« أبريل — ٤٠٠٠ « « ٦٣ « .

« مايو — ٣٥٠٠ « « ٦٣ « .

« يونيه — ٤٠٠٠ « « ٦٥ « .

ونظرا لتغيير الأسعار شهريا أعيد النظر فى الاتفاق السابق بأن يحسب الخصم ابتداء من شهر يوليه على أساس تقدير الزيادة بمتوسط السعر فى الشهر الجارى والشهرين السابقين عليه . وكانت المشتريات بعد ذلك كما يلى :

شهر يوليه — ٤٠٠٠ دستة بسعر ٦٥ قرشا .

« أغسطس — ٣٠٠٠ « « ٦٧ « .

« سبتمبر — ٢٠٠٠ « « ٦٨ « .

« أكتوبر — ٣٠٠٠ « « ٦٧ « .

« نوفمبر — ٥٠٠٠ « « ٦٧½ « .

« ديسمبر — ٤٠٠٠ « « ٦٨ « .

والمطلوب :

(١) اثبات الخصم الشهرى لدى كل من البائع والمشترى .

(٢) حساب المشترى لدى البائع وحساب البائع لدى المشترى بفرض أن الشركة اعتادت سد رصيدها فى اليوم الخامس من كل شهر .

(٣) حساب الخصم لدى كل من البائع والمشترى .

الفصل السابع

الديون المعدومة

مقدمة :

رأينا كيف أن الائتمان (Credit) قد طغى على السوق فى السنوات الأخيرة وأصبح البيع الآجل نظاما عاما لافى سوق الجملة وحده وانما فى سوق القطاعى أيضا .

ومن البديهى أن يدقق البائع فى المركز المالى للمشترى وفى قدرته على السد قبل أن يوافق على البيع له .

وأنشأت البنوك ادارات خاصة للاستعلام عن التجار فى مراكزها الرئيسية وفى فروعها بالأقاليم، وتدوين كل مايتعلق بهم وبثرواتهم .

بل وكذلك تصدر بعض الهيئات نشرات أسبوعية بأسماء التجار الذين يتوقفون عن تسديد قيمة الكمبيالات المستحقة عليهم، فيساعد هذا على تعرف حقيقتهم والحذر منهم .

على أنه بالرغم من كل هذا التدقيق والحرص نسمع كل يوم عن تجار يتوقفون عن الدفع لعجزهم عن مقابلة الديون المستحقة عليهم ودفعها .

ويرجع هذا إما الى سوء الحظ بتدهور الأسعار فجأة، وإما الى الاسراف فى الانفاق زيادة على ماينتج من الأرباح، وإما الى سوء الادارة والبيع بأسعار لاتغطى المصاريف نتيجة لعدم انتظام الحسابات، وإما لكل هذا أو لغيره مما لايقع تحت حصر .

نتائج عدم الدفع :

وتكون نتيجة عجز التجار عن سد ديونهم واحدة مما يلى :

١ — أن يشهر إفلاس التاجر المتوقف عن الدفع أى أن المحكمة تحكم عليه بناء على طلب أحد الدائنين (الذين تتوفر فيهم شروط خاصة) بأنه مفلس فيتولى دائنوه ادارة أعماله بواسطة وكيل عنهم ينتخبونه ويطلق عليه "السنديك"، فيقوم بتحويل ممتلكات التاجر الى نقود وتوزيعها على الدائنين بنسبة ما لكل منهم . فاذا كان مجموع الديون ٢٠٠٠ جنيه ومجموع مالدى التاجر المفلس ٥٠٠ جنيه فقط أخذ كل دائن ربع ماله وخسر الباقى الذى يعتبر بالنسبة له "دينا معدوما" (Bad Debt)

٢ — أو أن يتصل المدين بدائنيه قبل إجراءات إشهار الإفلاس، ويشرح لهم مركزه المالى بالضبط، ويطلعهم على مقدار مايستطيع سده لهم، ويرجوهم أن يوافقوا على التنازل عن الباقى . فاذا ثبت لهم حسن نيته وسوء حظه، فانهم يوقعون له كتابة على مشروع تسوية ودية يطلق عليها أحيانا "كونكورداتو عرفى" يفيد تنازلهم عن نسبة معينة من ديونهم . ويعتبر هذا المبلغ المتنازل عنه بالنسبة لهم دينا معدوما .

٣ — أو أن يصفى التاجر أمواله سرا، أو يختفى فلا يستطيع الدائن مطالبته مدة طويلة، إذا وصلت الى خمس سنوات سقط حق الدائن قبل مدينه . بمعنى أن المدين اذا تحسنت أموره بعد ذلك وقاضاه الدائن مطالبا بحقه القديم استطاع هذا المدين أن يتمسك أمام القاضى بأن حق الدائن قد سقط بمضى مدة الخمس السنوات فيحكم القاضى برفض الدعوى [1] . وهذا مايسمى فى القانون بسقوط الحق بمضى المدة .

(١) يقضى قانون ضريبة الايرادات بأيلولة هذه الديون الى خزينة الدولة وبأن المدين لا بد وأن يتمسك بسقوط حق دائنه بمضى المدة .

يترتب على هذا أن الدائن الذى يمضى على دين أحد عملائه خمس سنوات دون أن يطالبه أثناءها رسميا يجب أن يعتبر هذا الدين كله معدوما .

وفيما يلى نأتى ببعض أمثلة لتطبيق ما تقدم :

مثال ١ : أشهر إفلاس مدينك فؤاد الذى يبلغ رصيد حسابه ١٠٠ جنيه ولقد أرسل لك السنديك فى ١٥ ديسمبر شيكا بمبلغ ٢٥ جنيها قيمة نصيبك فى أموال المفلس، فأرسلت الشيك الى البنك للتحصيل .

إن القيد الخاص بهذه العملية يشبه القيد الذى أثبت به سد مبلغ بخصم نقدى أى أن حساب فؤاد يجب أن يقفل بجعله دائنا بمبلغ ١٠٠ جنيه ، أما الطرف المدين من القيد فيحتوى على حسابين أحدهما حساب البنك والآخر حساب الديون المعدومة ويكون القيد :

منه	له			
جنيه	جنيه			
		من مذكورين		
٢٥		حساب البنك		١٥ ديسمبر ١٩٤٤
٧٥		حساب الديون المعدومة		
	١٠٠	الى حساب فؤاد		
		شيك على بنك ... ... بنصيبنا فى تفليسة فؤاد		

مثال ٢ : فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وقعت لمدينك حمودة مشروع تسوية ودية تتنازل بمقتضاه عن ٥٠٪ من رصيد المدين البالغ ١٠٠ جنيه .

وفى ٢٠ ديسمبر وصلك شيك منه بالمبلغ المتفق عليه فأرسلته للتحصيل .

فى هذه الحالة يكون التقييد يوم ٢٠ ديسمبر عند ما يصل الشيك فعلا ويكون القيد كسابقه :

منه	له			
جنيه	جنيه			
		من مذكورين		
٥٠		حساب البنك		٢٠ ديسمبر ١٩٤٤
٥٠		حساب الديون المعدومة		
	١٠٠	الى حساب حمودة		
		شيك على بنك ... ... طبقا لمشروع التسوية		

مثال ٣ : بين حساباتك الشخصية المدينة حساب اسماعيل ورصيده مدين بمبلغ ١٠٠ جنيه منذ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ولم تستطع مطالبته بهذا المبلغ منذ ذلك الحين وقد أردت تصفية مركز هذا المدين فى ديسمبر سنة ١٩٤٤ أى بعد سقوط حقك بمضى المدة .

ظاهر أن كل المبلغ فى هذه الحالة يعتبر دينا معدوما ويكون القيد :

منه		له		
جنيه		جنيه		
١٠٠	من حساب الديون المعدومة			٣١ ديسمبر ١٩٤٤
		١٠٠	الى حساب اسماعيل	
	سقوط الحق قبله بمضى المدة			

هذا وتكون حسابات الأستاذ الخاصة بالقيود السابقة كما يلى :

حساب الديون المعدومة

منه — له

مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	٧٥	×	الى حساب فؤاد	١٥ ديسمبر				
—	٥٠	×	الى « حمودة	٢٠ ديسمبر				
—	١٠٠	×	الى « اسماعيل	٣١ ديسمبر				

حساب فؤاد

منه — له

مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	١٠٠		رصيد مدين				من مذكورين	١٥ ديسمبر
							٢٥ حساب البنك	
							٧٥ « الديون المعدومة	
						١٠٠		
—	١٠٠				—	١٠٠		

حساب حمودة

منه — له

مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	١٠٠		رصيد مدين				من مذكورين	
							٥٠ حساب البنك	
							٥٠ حساب الديون المعدومة	
						١٠٠		
—	١٠٠				—	١٠٠		

منـــه حساب اسماعيل لـــه

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	١٠٠	رصيد مدين		—	١٠٠	من حساب الديون المعدومة	٣١ ديسمبر
—	١٠٠			—	١٠٠		

منـــه حساب البنك لـــه

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٢٥	الى حساب فؤاد	١٥ ديسمبر				
—	٥٠	الى حساب حمودة	٢٠ ديسمبر				

ملاحظات على الحل :

(١) ان الدين لا يصح أن يعتبر معدوما الا اذا انقطع كل أمل فى تحصيله ، فقد يمضى وقت طويل قبل أن يبت فى أمر دين ثابت فى الدفاتر ويعتبر معدوما ، ففى المثالين الأول والثانى يحتمل أن يكون كل من فؤاد وحمودة قد توقفا عن الدفع من مدة وأخذ حال كل منهما يسوء يوما بعد يوم ، وحسابهما فى الدفاتر لم يمس الى أن أشهر إفلاس الأول وتم توقيع الاتفاق مع الثانى ، فعندئذ فقط انقطع كل أمل فى تحصيل الجزء الذى لم يدفع فاعتبر دينا معدوما .

كذلك الحال بالنسبة للثالث اسماعيل فقد ظل حسابه مفتوحا ٥ سنوات على أمل تحصيله فلما سقط الحق فى مطالبته بمضى المدة اعتبر الدين معدوما .

(٢) يلاحظ عند سد حسابات الأشخاص المدينين أننا ذكرنا فى خانة البيان تفصيل طريقة التسديد زيادة فى الإيضاح كما سبق أن رأينا فى حالة الخصم النقدى .

(٣) إن حساب الديون المعدومة يمثل خسارة فهو حساب اسمى Nominal ويكون رصيده مدينا دائما .

تحصيل الديون المعدومة :

فى الأمثلة الثلاثة السابقة بينا أهم الظروف التى تنشأ فيها الديون المعدومة ، ولكن قد يحدث بعد إقفال حسابات المدينين المتوقفين عن الدفع على أساس اعتبار كل ديونهم أوبعضها معدوما ، أن يحصل الدائن بعد مدة قد تكون شهورا أو سنوات بعض أو كل هذه الديون المعدومة فى الظروف الآتية :

١ — فى المثال السابق (١) نشأ الدين المعدوم وقدره ٧٥ جنيها نتيجة لافلاس المدين . فهل سقط حق الدائن نهائيا فى مطالبته بهذا المبلغ ؟ كلا . فان القانون يعتبر هذا المبلغ دينا فى ذمة المفلس يستطيع الدائن مطالبته به اذا أثرى من جديد كما لو آل اليه ميراث مثلا . ومن جهة أخرى فالمفلس يحرم قانونا من حقوقه الوطنية كحق الانتخاب ولا يستعيد حقه فيها الا اذا حكم بإعادة اعتباره . ومن أهم شروط هذا الحكم أن يفى المفلس بسد الباقى من ديونه . فظاهر اذا أن المدين قد يبذل قصارى جهده فى السد اذا كان يهمه اعادة اعتباره .

٢ — فى المثال السابق (٢) نشأ الدين المعدوم وقدره ٥٠ جنيها من الاتفاق مع المدين على ترك هذا المبلغ له . ففى هذه الحالة لا يتعرض المدين لأية مسئولية كما فى الحالة السابقة . ولكن كثيرا ما يحدث أن يرى المدينون أن فى مثل هذا الاتفاق تلويثا لسمعتهم التجارية فى السوق ، فيقوموا بسد الباقى عليهم — بالرغم من أنهم غير ملزمين بذلك — فى أول فرصة حتى يعود اسمهم نقيا ويستأنفوا عملهم موفورى الكرامة .

أما فى المثال السابق (٣) فقد نشأ الدين المعدوم وقدره ١٠٠ جنيه من سقوط حق الدائن بمضى المدة القانونية وهى ٥ سنوات . وقد سبق الاشارة الى أن حق الدائن يسقط فى هذه الحالة نهائيا وينتقل الى الحكومة اذا ما أمكن تحصيل شىء من المدين مستقبلا وذلك تنفيذا لقانون ضريبة الايرادات .

من هذا نرى أن ما يعتبر دينا معدوما اليوم قد يحدث أن يحصل كله أو بعضه فى المستقبل . فبفرض أن هذا وقع فما هو القيد اللازم عند التحصيل ؟

ظاهر أن الحساب المدين هو الصندوق اذا كان الدفع نقدا أو حساب البنك اذا كان الدفع بشيك أرسل للتحصيل ، فما هو الحساب الدائن فى القيد اذا ؟

لا يمكن أن يكون الطرف الدائن من القيد هو الحساب الشخصى للمدين بحجة أنه هو الذى يدفع ، لأن حسابه كما هو واضح من حل الأمثلة الثلاثة السابقة قد أقفل فعلا عند البت فى مصير الدين ، وتقرير اعتبار مالم يحصل دينا معدوما .

قد يقال إن هذا الطرف الدائن يجب أن يكون حساب الديون المعدومة لأن رصيد هذا الحساب وهو مدين دائما يجب أن ينقض بالمبلغ الذى كان معتبرا أنه دين معدوم ثم حصل .

ولكن يرد على ذلك أن تحصيل الدين المعدوم قد يحدث بعد سنوات من نشوءه ، فإذا جعلنا حساب الديون المعدومة دائنا فى السنة التى تم فيها تحصيلها فلا يخلو الأمر مما يأتى :

(ا) قد لا تنشأ ديون معدومة مطلقا أثناء هذه السنة فلم يفتح بداهة حساب الديون المعدومة ، حتى اذا حصل هذا المبلغ رحل الى جانب (له) من هذا الحساب . وهكذا يصبح رصيد حساب الديون المعدومة دائنا ، وهذا محال ، لأنه فى الأصل يمثل خسارة وطبيعة رصيده أن يكون مدينا .

(ب) قد تكون الديون المعدومة التى وقعت أثناء هذه السنة والتى رحلت إلى جانب (منه) من هذا الحساب أقل من الديون المعدومة المحصلة التى يقترح ترحيلها إلى جانب (له) من نفس الحساب ، وهكذا نقع فى المحظور سالف الذكر لأن الرصيد سيكون دائنا .

(ج) إذا حدث عكس ما جاء فى (ب) وكانت الديون المعدومة المحصلة أقل من الديون المعدومة التى وقعت أثناء السنة ، فرصيد حساب الديون المعدومة ولو أنه سيكون مدينا ، إلا أنه لا يدل على حقيقة الواقع ، لأن رصيد حساب الديون المعدومة سيكون أقل من الديون المعدومة فعلا أثناء السنة ، وفى هذا تشويه للحقيقة نتلافاه دائما فى إمساك الدفاتر .

أننا نستنتج الطرف الثانى للقيد موضع البحث من طبيعة العملية — فتحصيل الديون المعدومة يعتبر بالنسبة للدائن ربحا لم يكن ينتظره — فانسم حسابه إذا "حساب الأرباح غير المنتظرة" وهو حساب اسمى لأنه يمثل ربحا .

مثال : فى يوليه سنة ١٩٤٥ ربح فؤاد مدينك الذى أفلس فى السنة الماضية وكان رصيده ١٠٠ جنيه دفع منها ٢٥ جنيها فقط، ورقة يانصيب فاستطعت أن تحصل منه على الباقى من الدين وقدره ٧٥ جنيها نقدا فى ١٥ يوليه.

فيكون القيد :

منه	له			
جنيه	جنيه			
٧٥		من حساب الصندوق		٢٥ يوليه ١٩٤٥
	٧٥	الى حساب الأرباح غير المنتظرة		
		باقى ما كان فى ذمة فؤاد لإفلاسه فى ديسمبر الماضى		

تمارين الفصل السابع

أسئلة نظرية :

(١) ماهى أنواع الخصم ؟

(٢) أى أنواع الخصم يثبت فى الدفاتر ولماذا ؟ فسر كلامك بقيود .

(٣) هل تفتح لما يخصم لك وما تخصمه من الخصم النقدى حسابا واحدا أم حسابين ؟ لماذا .

(٤) مالذى نقصده بالديون المعدومة ؟ اذكر الحالات التى لا يعتبر فيها الدين معدوما .

(٥) ما الفرق بين الديون المعدومة والخصم ؟

(٦) كيف تثبت ماتحصله مما سبق ان اعتبر معدوما من الديون ؟ علل بقيود .

أسئلة عملية :

(١) فى أول يناير — كان رصيد حساب البنك فى دفاتر عيسوى مدينا بمبلغ ١٥٠٠ جنيه .

فى تاريخه — أرسل إلى عبد المنعم شيك بمبلغ ٤٧ جنيها تسديدا لثمن بضاعة اشتراها منذ ٥ أيام على شرط خصم ٦٪ إذا سدت الفاتورة فى بحر أسبوع .

فى تاريخه — اتفق مع بسيونى المدين بمبلغ ٨٠ جنيها على أن يتنازل له عن ٤٠٪ من هذا الدين لسوء حالته المالية الظاهرة (فأعطاه شيك بالصافى) .

فى ٣ منه — وصله شيك من شريف قيمته ٣٨ جنيها سدادا لثمن بضاعة اشتراها منه منذ أسبوع بشرط خصم ٥٪ عند التسديد فى بحر هذه الفترة .

وفى تاريخه — وصله خطاب من سنديك تفليسة رياض يخبره فيه بأن أموال المفلس لم تكف إلا لسد ٣٠٪ مما يستحقه الدائنون وقد أرفق بخطابه شيك بمبلغ ٣٠ جنيها .

وفى ٣ منه — باع بضاعة مسعرة بمبلغ ٥٠ جنيها بشرط الدفع بعد ٤٠ يوما لعبد الواحد، ففضل المشترى أن يسد الثمن فورا فخصم له المحل ٥٪ نظير ذلك .

فى تاريخه — رفضت المحكمة القضية التى رفعها على سالم لمطالبته برصيد حسابه القديم البالغ ٣٠ جنيها وذلك لمضى المدة القانونية وهى ٥ سنوات .

فى ٤ منه — اشترى من حمدى بضاعة مسعرة بمبلغ ١٠٠ جنيه بشرط الدفع بعد شهرين ولكن البائع قد قبل أن يخصم ٥٪ من هذا السعر المكتوب .

فى تاريخه — حصل من لبيب الذى أشهر إفلاسه منذ بضع سنوات ولم يسد من رصيده وقتئذ إلا ٢٠٪ منه فقط مبلغا قدره ٥٠ جنيها من أصل المبلغ الذى اعتبر معدوما يومئذ .

فى يوم ٥ منه — باع لعزت بضاعة قيمتها المكتوبة (المحددة) ٥٠ جنيها لميعاد ثلاثة شهور، ولكنه قبل تخفيض ٢٪ من هذا السعر .

فى تاريخه — وصله من رجب الذى كان مدينا بمبلغ ١٠٠ جنيه فى السنة الماضية واتفق مع دائنيه ومنهم عيسوى أن يتنازلوا له عن ٤٠٪ مما عليه لهم ، شيك قيمته ٢٠ جنيها ولقد ذكر فى الخطاب المرفق أن هذا المبلغ سدا للجزء الذى سبق لعيسوى أن تنازل عنه يسده الآن لتحسن أحواله المالية .

والمطلوب : إثبات هذه العمليات فى دفترى اليومية والأستاذ .

٢) فى أول ديسمبر — سد لك ناصح رصيد حسابه البالغ قدره ١٠٠ جنيه بشيك قيمته ٩٥ جنيها تنفيذ لإتفاق سابق .

فى تاريخه — أرسلت إلى نصحى شيك بمبلغ ٤٨ جنيها سدا لثمن البضاعة التى اشتريتها منه منذ أسبوع بشرط خصم ٤٪ من قيمتها ان تم الدفع فى بحر هذه المدة .

فى تاريخه — اتفقت مع يوسف أحد مدينيك على أن تتنازل له عن ٥٠٪ من رصيد حسابه البالغ ١٠٠ جنيه لاضطراب أعماله ولقد دفع المستحق بشيك .

فى تاريخه — وصلك خطاب من سنديك تفليسة عثمان داخله شيك قيمته ٣٠ جنيها ويبلغك فى الخطاب أن هذا المبلغ هو الدفعة الأولى والأخيرة بمعدل ٢٠٪ التى تسمح بها تفليسة عثمان .

فى تاريخه — رفضت المحكمة القضية التى رفعتها على خالد تطالبه فيها بمبلغ ٨٠ جنيها قيمة البضاعة التى اشتراها منك منذ أكثر من خمس سنوات وذلك لسقوط حقك لمضى المدة القانونية .

فى تاريخه — حصلت نقدا من عبد العزيز الذى أفلس منذ ثلاث سنوات ولم تقبض منه الا ٢٠٪ مما لك مبلغا وقدره ٥٠ جنيها من أصل ما أعدم وقتئذ .

والمطلوب : إثبات العمليات السابقة فى يوميات التجار الذين تأثروا بها وترحيلها الى حسابات الأستاذ .

الفصل الثامن

الكمبيالة والسند الإذنى

مقـــدمة :

رأينا كيف أن الائتمـان (Credit) قد ساعد على انتشار المعاملات الآجلة بين التجار .

فقد يبيع تاجر لآخر بضاعة فيستلمها المشترى ولكنه لا يدفع الثمن الا بعد مدة معينة يتفق عليها .

فاذا كانت المهلة المتفق عليها للدفع قصيرة بأن كانت لا تتجاوز أسبوعين مثـلا فيغلب ألا يحصل البائع من المشترى على أى إقرار كتابى خاص بالدين .

أما اذا كانت مهلة الدفع طويلة بأن كانت شهرا أو أكثر فيغلب فى هذه الحالة أن يحصل البائع من المشترى على إقرار كتابى يفصل فيه قيمة الدين وميعاد استحقاقه .

هذا الإقرار الكتابى إما أن يكون سندا إذنيا أو كمبيالة .

ولقد أحاط القانون السند والكمبيالة بعدة أحكام لن نتعرض إلا بمـا يتعلق بدراستنا منها .

السند الإذنى Promissory Note :

السند الإذنى هو تعهد كتابى يتعهد فيه المدين بدفع مبلغ معين لشخص معين فى تاريخ معين [1] .

أما صورته فتكون عادة كما يأتى :

مثال : فى أول مارس ١٩٤٣ اشترى عمرو من مجدى بضاعة بمبلغ ١٠٠ جنيه على أن يكون دفع الثمن بعـد شهرين . ولقد حرر لمجدى سندا إذنيا فيكون السند كما يلى :

القاهرة فى أول مارس سنة ١٩٤٣ — رقم السند ٣٢٥

بعد مرور شهرين من تاريخه

أتعهد بأن أدفع لأمر حضرة مجدى التاجر بالقاهرة .....

مبلغا قدره | مائة جنيه فقط |

والقيمة وصلتنا بضاعة .

دمغة ٢٥ مليما

عمرو

المبلغ بالأرقام — ١٠٠ مليم جنيه

(١) يطلق على هذا السند فى السوق التجارى خطأ كلمة "كمبيالة" ، والكمبيالة شىء آخر كما سنرى .

الكمبيالة Bill of Exchange :

الكمبيالة أمر كتابى غير معلق على شرط يصدره الدائن (ويسمى بالساحب Drawer) إلى مدينه (ويسمى بالمسحوب عليه Drawee) يأمره فيه بدفع مبلغ معين فى تاريخ معين ، لنفس الساحب أولأمره أو لأمر شخص ثالث آخر (يسمى بالمستفيد Payee) [1] .

وظاهر بالطبع أن المدين لا يكون مسئولا عن تنفيذ هـذا الأمر الصادر اليه من دائنه إلا إذا اعترف به وأقره كتابة .

هذا الاعتراف الكتابى من جانب المدين (المسحوب عليه) يسمى "بالقبول Acceptance" .

ويتم هذا القبول بأن يكتب المسحوب عليه على الكمبيالة كلمة "مقبول" ثم يمضى على ذلك .

وتكون صورة الكمبيالة كما يتضح من حل المثال الآتى :

مثال : (هو نفس المثال السابق للمقارنة) .

فى أول مارس سنة ١٩٤٣ اشترى عمرو من مجدى بضاعة بمبلغ ١٠٠ جنيه على أن يكون الدفع بعد شهرين .

وفى نفس اليوم سحب مجدى (أى أصدر أمره كتابة) على عمرو كمبيالة لأمره (أى لأمر مجدى نفسه) بمضمون ما تقدم فقبلها مجدى فى اليوم التالى . فتكون الكمبيالة :

الكمبيالة

القاهرة فى أول مارس سنة ١٩٤٣

٢٥ مليما دمغة

ملـيم جنيـه

المبلغ بالأرقام — ١٠٠

رقم الكمبيالة ٢١٣

بعد مرور شهرين من تاريخه .....

ادفعوا لأمرنا .....

مبلغا قدره | مائة جنيه فقط |

والقيمة علينا

الى حضرة عمرو

التاجر بالقاهرة

(المسحوب عليه)

مقبول ٦

عمرو

٢ مارس ٩٤٣

مجدى

(الساحب)

(١) يطلق على الكمبيالة فى السوق التجارى كلمة حوالة لأن مجدى فى المثال بعاليه قد يأمر عمرو بدفع المبلغ لشخص ثالث مثل ناصف فكأن مجدى قد حوّل ماله قبل عمرو لدائنه ناصف .

أوراق القبض وأوراق الدفع :

يؤدى السند الاذنى للتاجر نفس الخدمة التى تؤديها الكمبيالة ولو أن لكل منهما أحكاما خاصة فى القانون لا محل لذكرها هنا .

وظاهر أنه كما أن التاجر يحصل من مدينيه على سندات إذنية أو كمبيالات فقد يحرر لدائنيه سندات إذنية أو يقبل ما يسحبونه عليه من الكمبيالات .

و بعبارة أخرى فقد يحصل التاجر على أوراق (سندات إذنية أو كمبيالات) يقبض بموجبها من مدينيه فى أوقات معينة كما قد يكون ملزما بموجب أوراق فى يد دائنيه بأن يدفع لهم مبالغ مختلفة فى أوقات معينة .

فالكمبيالة أو السند الإذنى يكون اذا "ورقة قبض" (Bill Receivable) بالنسبة لحاملها و "ورقة دفع" (Bill Payable) بالنسبة للشخص المتعهد بدفعها .

ففى المثالين سالفى الذكر :

(ا) يكون السند الإذنى أو الكمبيالة ورقة قبض بالنسبة لمجدى

(ب) « « « « « دفع « لعمرو

إثبات أوراق القبض فى الدفاتر :

يبيع التاجر على الحساب لآخر فيثبت العملية بجعل حساب المشترى مدينا بثمن البضاعة وحساب المبيعات دائنا .

فاذا ما حصل البائع من المشترى بعدئذ على ورقة قبض — كمبيالة أو سند إذنى — كان معنى هذا وقف اعتماد البائع على الحساب الشخصى للمشترى فى إثبات الدين ، ونقل هذا الاعتماد الى الورقة الجديدة .

وترجمة لهذا بلغة إمساك الدفاتر أن يقفل حساب المشترى (وقد سبق أن جعل مدينا بثمن البضاعة) بجعله دائنا و بفتح حساب جديد باسم "حساب أوراق القبض" ليجعل مدينا بدلا منه .

مثال : فى أول مارس باع عمرو لعميله مجدى بضاعة بمبلغ ١٠٠ جنيه .

وفى ٣ « سحب عمرو على مجدى كمبيالة تستحق بعد شهرين بالمبلغ فقبلها .

فتكون القيود فى دفاتر عمرو :

منه	له		
جنيه	جنيه		
١٠٠		من حساب مجدى	أول مارس
	١٠٠	الى حساب المبيعات	
		فاتورة رقم	
١٠٠		من حساب أوراق القبض	٣ مارس
	١٠٠	الى حساب مجدى	
		كمبيالة رقم ... ... تستحق بعد شهرين	

وتكون حسابات الأستاذ كما يلى :

منه — حساب مجدى — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	١٠٠	الى حساب المبيعات	أول مارس	—	١٠٠	من حساب أوراق القبض	٣ مارس

منه — حساب المبيعات — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
				—	١٠٠	من حساب مجدى	أول مارس

منه — حساب أوراق القبض — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	١٠٠	الى حساب مجدى	٣ مارس				

وبفحص ما آلت اليه الحسابات بعد إثبات ورقة القبض نستنتج :

(١) أن الحساب الشخصى لمجدى قد أقفل .

(٢) أن تأثير العملية فى النهاية قد أنصب على حسابى أوراق القبض والمبيعات : الأول مدين والثانى دائن بثمن البضاعة .

لذلك فانه اذا فرض فى المثال السابق أن عمرو قد سحب الكمبيالة على مجدى فى نفس ساعة الشراء وقبلها مجدى فى نفس اللحظة ؟ فهل يجوز اسقاط الحساب الشخصى لمجدى كلية واثبات العملية بالقيد الآتى :

منه	له		
جنيه	جنيه		
١٠٠		من حساب أوراق القبض	أول مارس
	١٠٠	الى حساب المبيعات	
		فاتورة رقم ... ... وكمبيالة رقم ... ... تستحق بعد	

ليس هناك اعتراض فنى على هذا . ولكن من المفضل حتى فى فرضنا سالف الذكر أن تثبت العملية بقيدين أحدهما لاثبات البيع والآخر لاثبات الكمبيالة على نحو ما رأينا فى الحل الأول .

إثبات ورقة الدفع فى الدفاتر :

يشترى التاجر بضاعة على الحساب من آخر فيثبت العملية بجعل حساب البائع دائنا وحساب المشتريات مدينا.

فاذا ما قبل كمبيالة سحبها عليه البائع أو حرر له سندا إذنيا كان معنى هذا أنه أصبح مسئولا عن تنفيذ ما فى ورقة الدفع ، ودفع قيمتها لحامل الورقة عند استحقاقها ، وهذا الحامل قد يكون نفس البائع أو أى شخص آخر آلت اليه الورقة من طريق التظهير .

وترجمة لهذا بلغة إمساك الدفاتر يقفل الحساب الشخصى للبائع بجعله مدينا ، ويفتح حساب جديد باسم "حساب أوراق الدفع" يجعل دائنا بدلا عنه .

مثال :

فى أول مارس اشترى عمرو من شريف بضاعة بمبلغ ١٠٠ جنيه .

وفى ٣ مارس حرر عمرو سندا إذنيا لشريف بالمبلغ يستحق بعد شهرين .

فتكون القيود فى يومية عمرو :

منه	له			
جنيه	جنيه			
١٠٠		من حساب المشتريات		١ مارس
	١٠٠		الى حساب شريف	
		فاتورة رقم		
١٠٠		من حساب شريف		٣ مارس
	١٠٠		الى حساب أوراق الدفع	
		سند إذنى يستحق بعد شهرين		

وتكون حسابات الأستاذ كما يلى :

منه — حساب المشتريات — له

مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	١٠٠		الى حساب شريف	١ مارس				

منه — حساب شريف — له

مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	١٠٠		الى حساب أوراق الدفع	٣ مارس	—	١٠٠	من حساب المشتريات	١ مارس

منـــه	حساب أوراق الدفع	لـــه

جنيـه	مليم			جنيـه	مليم	
				١٠٠	—	من حساب شريف ٣ مارس

ويتبين من هذه الحسابات أن تأثير العملية قد انصب فى النهاية على حسابى المشتريات وأوراق الدفع .

لذلك فانه اذا فرض أن عمرو قد حرر السند الإذنى لشريف عند شراء البضاعة جاز أن يكون القيد :

منـه			لـه	
جنيـه			جنيـه	
١٠٠		من حساب المشتريات		أول مارس
		الى حساب أوراق الدفع	١٠٠	
		فاتورة رقم ... ... وسند إذنى يستحق بعد شهرين		

ولكن يفضل أنه حتى فى هـذا الفرض تثبت العملية بقيدين أحدهما لإثبات الشراء والآخر لإثبات تحرير السند .

سد قيمة ورقة الدفع :

عند ما تستحق الورقة يقدمها حاملها الى المدين الأصلى فيها ليدفع قيمتها .

وحامل الورقة إما أن يكون الساحب نفسه وإما أى شخص آخر آلت اليه الورقة بطريق التظهير . أما المدين الأول فى الورقة فهو المسحوب عليه فى الكمبيالة .

وعند ما يقدم الحامل الورقة الى المدين ويدفع قيمتها ، يثبت المدين ذلك بجعل حساب أوراق الدفع مدينا وحساب الصندوق أو البنك دائنا .

مثال : فى ٣ مايو استحق سند إذنى قيمته ١٠٠ جنيـه سبق أن حرره عمرو لشريف ثمنا لبضاعة . ولقـد دفع عمرو القيمة لشريف نقدا .

فيكون القيد فى دفاتر عمرو :

منـه			لـه	
جنيـه			جنيـه	
١٠٠		من حساب أوراق الدفع		٣ مايو
		الى حساب الصندوق	١٠٠	
		سد السند رقم		

ومما تجدر ملاحظته أنه بالرغم من أن شريف هو الذى قبض شخصيا قيمة السند، فان الحساب المدين فى دفاتر عمرو يكون "حساب أوراق الدفع" لا "حساب شريف"، لأن حساب شريف قد سبق أن أقفل عند إثبات السند.

أوجه الانتفاع بورقة القبض

ينتفع حامل ورقة القبض بها فى أوجه أهمها :

(١) يقصر فائدتها على أن تكون أداة لإثبات حقه قبل مدينه ، ويبقيها لديه حتى تستحق فيقدمها الى المدين — إما مباشرة وإما بواسطة البنك — لقبض قيمتها .

(٢) يظهرها لأحد دائنيه .

(٣) يقطعها فى البنك (يخصمها) .

(٤) يعطيها كضمان لفتح اعتماد فى البنك .

وسنتناول كل وجه من هذه الأوجه بشىء من التفصيل .

أولا — قبض قيمة الورقة عند الاستحقاق :

قلنا إنه إذا حصل التاجر على ورقة قبض من مدين أقفل حساب المدين وفتح عوضا عنه " حساب أوراق القبض " وجعله مدينا بقيمة الورقة .

فاذا أبقاها التاجر فى حوزته حتى تاريخ الاستحقاق قدمها الى المدين إما مباشرة وإما بواسطة مصرفه لقبض قيمتها .

١ — القبض من المدين مباشرة :

فإذا آثر التاجر تقديم الورقة مباشرة الى المدين ، ودفع المدين قيمتها ، جعل حامل الورقة حساب الصندوق أو البنك مدينا وحساب أوراق القبض دائنا .

ومعنى هذا أننا لا نجعل حساب المدين شخصيا دائنا بقيمة مادفع كما قد يبدو لأول وهلة ، بحجة أن المدين هو الذى قام بالدفع ، وذلك لأن حساب المدين الشخصى قد سبق إقفاله عند إثبات الورقة فى البداية .

مثال : يحمل عمرو كمبيالة مسحوبة على مجدى قيمتها ٥٠ جنيها تستحق فى يوم أول أبريل . وفى هذا التاريخ دفع مجدى قيمتها نقدا لعمرو .

ففى دفاتر عمرو يكون قيد السدّ :

منه	له			
جنيه	جنيه			
٥٠		من حساب الصندوق		أول أبريل
	٥٠	الى حساب أوراق القبض		
		سد الكمبيالة رقم		

٢ — القبض بواسطة البنك :

يحدث — خصوصا اذا كان للتاجر حساب جار فى أحد البنوك — أن يوسط التاجر مصرفه فى قبض قيمة الورقة من المدين .

وفى هـذه الحالة يرسل التاجر الورقة الى البنك قبل ميعاد استحقاقها بعدة أيام ، فاذا ما قبض البنك قيمتها جعل عميله دائنا بالمبلغ المتحصل ناقصا عمولة التحصيل، وهى تتراوح بين $\frac{1}{2}$ ٠/٠ و ١ ٠/٠

واذا ما أخطر البنك عميله بتحصيل الورقة ، أثبت التاجر ذلك فى دفاتره ، وعلى هذا تكون خطوات العمل كما يلى :

(ا) عنـد ارسال ورقة القبض الى البنك يجعل حساب أوراق القبض دائنا ، أما الحساب المدين فليس حساب البنك كما قد يتبادر الى الذهن ، لأن البنك سيحتفظ بالورقة كأمانة لديه حتى يتم تحصيلها . وعلى هذا يفتح حساب جديد باسم " حساب أوراق برسم التحصيل " يجعل مدينا بقيمة الورقة .

(ب) عندما يصل التاجر اخطار من البنك بتحصيل الورقة وخصم المصاريف يجعل " حساب أوراق برسم التحصيل " دائنا ، أما الحساب المدين فهو " حساب البنك " بقيمة الصافى و" حساب مصاريف التحصيل " بقيمتها .

مثـال : يحمل عمرو كمبيالة مسحوبة على مجدى تستحق فى أول أبريل قيمتها ٥٠ جنيها .

وفى ٢٥ مارس أرسل عمرو الكمبيالة الى بنك مصر ليتولى تحصيلها من مجدى ، فحصلها البنك عند الاستحقاق وخصم مصاريف تحصيل بمعدل ١ ٠/٠

فتكون القيود فى دفاتر عمرو :

منـه		لـه			
جنيه	مليم	جنيه	مليم		
٥٠	—			من حساب أوراق برسم التحصيل	٢٥ مارس
		٥٠	—	الى حساب أوراق القبض	
				ارسال الكمبيالة رقم ... ... الى البنك لتحصيلها	
				من مذكورين	٢ أبريل
٤٩	٩٥٠			حساب البنك	
—	٥٠			حساب مصاريف التحصيل	
		٥٠	—	الى حساب أوراق برسم التحصيل	
				تحصيل كمبيالة مجدى نظير رسوم ١ ٠/٠	

ثانيا — تظهير الورقة :

قد يستخدم التاجر الورقة التى يحملها فى تسوية دين عليه لشخص ما ، اذا تصادف أن قيمة هذا الدين وميعاد استحقاقه يساوى على الأقل قيمة الورقة وميعاد استحقاقها .

ويتم ذلك بأن يظهر الحامل الورقة التى يحملها الى دائنه ، بأن ينقل كتابة أمر الدفع فيها الى هذا الدائن .

فاذا كان عمرو يحمل كمبيالة قيمتها ١٠٠٠ جنيه مسحوبة على مجدى وتستحق فى أول ابريل، ثم حدث أن اشترى عمرو بضاعة من ناصف قيمتها ١٠٠٠ جنيه تدفع فى أول أبريل، فبدلا من أن يحرر عمرو لناصف سندا إذنيا أو يقبل كمبيالة يسحبها ناصف عليه ... نقول بدلا من هذا يظهر عمرو كمبيالة مجدى لأمر ناصف، فيكتب على ظهرها :

ادفعوا المبلغ لأمر ناصف .	
والقيمة وصلتنا بضاعة .	الامضاء
التاريخ : ١٠ مارس سنة ١٩٤٣	عمرو

وبهذا يصبح ناصف حامل الكمبيالة وهو الذى يقدمها لمجدى عند الاستحقاق لقبض قيمتها ، إلا إذا رأى تظهيرها لشخص آخر قبل ذلك .

مثال : فى ١٠ مارس كان عمرو يحمل كمبيالة مسحوبة على مجدى قيمتها ١٠٠٠ جنيه وتستحق فى أول ابريل وفى هذا اليوم ظهر عمرو هذه الكمبيالة لأمر دائنه ناصف تسوية لرصيد حسابه .

فيكون القيد فى دفاتر عمرو

منه		له		
جنيه		جنيه		
١٠٠٠	من حساب ناصف			١٠ مارس
	الى حساب أوراق القبض	١٠٠٠		
	تظهير الكمبيالة رقم			

ملاحظة : كثيرا ما يكون الخطأ بجعل حساب أوراق الدفع دائنا فى مثل القيد السابق، فيجب ملاحظة أن الورقة لا تكون ورقة دفع إلا بالنسبة لمن سيقوم بدفعها ، وهو المسحوب عليه فى الكمبيالة ومحرر السند الإذنى .

ثالثا — خصم الورقة فى البنك :

إن ورقة القبض صك بدين يستحق بعد مدة معينة ، فحامل الورقة لايستطيع الزام المدين فيها بدفع قيمتها قبل تاريخ استحقاقها .

على أنه قد يحدث أن يحتاج حامل الورقة الى مال حاضر لسبب ما ، فيلجأ الى بيعها لأحد البنوك ، فيقبض من البنك مبلغا يقل عن قيمتها بمقدار يستخرج حسابيا (نظير الفائدة ورسوم التحصيل) . ويترتب على هذا أن يظهر الورقة لأمر البنك ، فيقوم البنك بتحصيل قيمتها بالكامل من المسحوب عليه عند الاستحقاق .

هذا هو ما يسمى بخصم الأوراق أو قطعها (Discounting) .

وعملية الخصم ولو أنها من أخص عمليات البنوك ، إلا أن بعض البنوك المهمة فى مصر ترفض قبولها ، بينما يفرض البعض الآخر شروطا قاسية إذا ما وافق على خصم ورقة ما .

أما ما يخصمه البنك عند قطع الورقة فهو "قيمة الفائدة ورسوم التحصيل" كما قدمنا .

فعن الفائدة : فانها تحسب بمعدّل مئوى معين حوالى (٦ ٪) على قيمة الورقة عن المدة التى بين تاريخ الخصم وتاريخ استحقاق الورقة .

على أن القانون يعطى المدين فى الورقة مهلة ٢٤ ساعة بعد تاريخ استحقاقها ليقوم بالدفع . ولهذا يضيف البنك عادة عند حساب الفائدة يوما على المدة سالفة الذكر .

وعن رسوم التحصيل : فيحسبها البنك عادة بمعدّل $\frac{1}{2}$ ٠ ٪ أو ١ ٠ ٪ على قيمة الورقة .

ويسمى مجموع الفائدة ورسوم التحصيل بالنسبة للتاجر "مصاريف القطع (Discounting Charges)" . كما يطلق عليها أحيانا كلمة "اجيو" .

مثال :

يحمل عمرو كمبيالة قيمتها الإسمية ١٠٠ جنيه مسحوبة على صادق وتستحق فى ٣ أبريل .

وفى ٥ مارس قطعها فى بنك مصر بمعدّل ٦ ٪ سنويا ورسوم تحصيل بمعدّل ١ ٠ ٪ وقبض الصافى نقدا .

الحل :

مدة القطع = ٢٦ (يوما فى مارس) + ٣ (فى أبريل) + ١ (يوم المهلة) = ٣٠ يوما .

∴ الفائدة = $\frac{٦ \times ٣٠ \times ١٠٠}{١٠٠ \times ٣٦٠}$ = ٥٠٠ مليم .

و∴ رسوم التحصيل = ١٠٠ × ١ ٠ ٪ = ١٠٠ مليم .

∴ مصاريف القطع = ٦٠٠ »

ويكون صافى ما يقبضه عمرو ١٠٠ — ٦٠٠ر = ٩٩٫٤٠٠ جنيها .

أما إثبات خصم الكمبيالة فى دفاتر عمرو فيكون بجعل حساب أوراق القبض دائنا بمبلغ الكمبيالة كله، أما المدين فهما : حساب الصندوق بقيمة ما قبضه عمرو، وحساب مصاريف القطع بقيمتها . فيكون القيد :

منه		له			
مليم	جنيه	مليم	جنيه		
				من مذكورين :	٥ مارس
٤٠٠	٩٩			حساب الصندوق	
٦٠٠	—			حساب مصاريف القطع	
		—	١٠٠	الى حساب أوراق القبض	
				خصم الكمبيالة رقم	

هذا وقد لا يقبض حامل الورقة صافى القيمة نقدا، إذ يكون له عادة حساب جار فى البنك الذى قطع الكمبيالة . وفى هذه الحالة يثبت البنك صافى قيمة الكمبيالة فى الحساب الجارى للعميل، أما العميل فيجعل حساب البنك مدينا بهذا الصافى بدلا من حساب الصندوق فى المثال السابق .

رابعا — تقديم ورقة القبض كضمان لفتح اعتماد فى البنك :

قلنا إن البنوك فى مصر تتشدّد فى خصم الأوراق .

ولكن تيسيرا لأعمال التجار تقبل البنوك فتح اعتمادات لهم بضمان أوراق من الدرجة الأولى أى أوراق يتأكد البنك من قدرة الأسماء الظاهرة عليها على الدفع .

ومعنى فتح الاعتماد أن البنك يعطى لصاحب الأوراق الحق فى سحب مبالغ يشترط ألا تزيد على نسبة معينة من قيمة الأوراق التى يقدمها كضمان، فاذا كانت قيمة الأوراق ١٠٠٠ جنيه فقد لايسمح لصاحبها بأن يسحب أكثر من ٦٠٪ منها أى ٦٠٠ جنيه .

ويحتفظ البنك بالأوراق ويحصل قيمة كل منها عند استحقاقه .

ويحجز البنك مما يحصله من قيمة الأوراق مقدار ماسحبه العميل ، والفوائد والمصاريف المستحقة عليه ، ثم يدفع له الباقى أو يقيده له فى حسابه الجارى .

إذا فخطوات العمل هى :

١ — يقدم التاجر الأوراق للبنك فيثبت التاجر ذلك فى الدفاتر بجعل حساب أوراق القبض دائنا بقيمتها ، أما الحساب المدين فهو حساب جديد يفتح باسم "حساب أوراق برسم التأمين" .

٢ — عندما يسحب التاجر مبلغا من مبلغ الاعتماد يجعل حساب الصندوق مدينا و"حساب البنك (اعتماد)" دائنا .

٣ — عندما يحصل البنك الورقة المقدمة كتأمين يخطر العميل بذلك فيجعل حساب أوراق برسم التأمين دائنا ، أما المدين فهو الحسابات الآتية :

(أ) حساب البنك (اعتماد) بمقدار ما سبق للعميل أن سحبه .

(ب) حساب المصاريف بمقدار ما خصمه البنك كمصاريف وفوائد .

(ج) حساب الصندوق أو الحساب الجارى بمقدار المتبقى للعميل من قيمة الورقة .

مثال: يحمل عمرو كمبيالة مسحوبة على مجدى قيمتها ١٠٠٠ جنيه تستحق فى ٣٠ أبريل، ولقد قدمها الى بنك مصر فى أول مارس كضمان لفتح اعتماد بمبلغ ٦٠٠ جنيه (أى أنه ليس لعمرو أن يسحب أكثر من ٦٠٠ جنيه) .

وفى ٧ مارس سحب عمرو ٥٠٠ جنيه فقط نقدا .

وعند استحقاق الكمبيالة فى ٣٠ أبريل حصلها البنك وأقفل حساب الاعتماد ، وحسب مصاريف ٥ جنيهات وقيد الباقى فى الحساب الجارى لعمرو .

ظاهر أن المستحق لعمرو فى النهاية وقيده البنك فى حسابه الجارى = ١٠٠٠ — (٥٠٠ + ٥) = ٤٩٥ جنيها

فتكون القيود فى يومية عمرو :

منه	له			
جنيه	جنيه			
١٠٠٠		من حساب أوراق برسم التأمين		١ مارس
	١٠٠٠	الى حساب أوراق القبض		
		كمبالة رقم ... ... ظهرت لبنك مصر برسم التأمين ضمانا لحساب اعتماد		
٥٠٠		من حساب الصندوق		٧ مارس
	٥٠٠	الى حساب البنك (اعتماد)		
		سحب من حساب الاعتماد بشيك رقم		
		من مذكورين :		٣٠ ابريل
٥٠٠		حساب البنك (اعتماد)		
٥		حساب مصاريف الاعتماد		
٤٩٥		حساب البنك (حساب جارى)		
	١٠٠٠	الى حساب أوراق برسم التأمين		
		تحصيل الكمبالة رقم ... ... واقفال الاعتماد		

رفض دفع ورقة القبض

يحدث أن يتوقف المدين فى الورقة — وهو محرر السند الإذنى أو المسحوب عليه فى الكمبيالة — عن دفع قيمتها عند استحقاقها لإعساره أو لغير ذلك من الأسباب .

وفى هذه الحالة يقضى القانون بإمهاله ٢٤ ساعة .

فاذا لم يدفع المدين فى خلال هذه الفترة الاضافية وجب على حامل الكمبيالة إجراء "البروتستو" فى نهايتها مع إضافة مدة المسافة التى بين المحل اللازم عمل البروتستو فيه ومركز المحكمة .

البروتستو :

والبروتستو اجراء يقوم به أحد موظفى المحكمة بناء على طلب حامل الورقة المرفوضة، فيذهب الموظف الى المدين ويثبت فى ورقة خاصة حضور أو غياب المدين، والأسباب التى يبرر بها الامتناع عن الدفع .

ويقوم الموظف باجراء البروتستو نظير رسوم مقررة يدفعها حامل الورقة .

الرجوع :

وإذا كانت الورقة محصورة بين المدين والدائن — أى أنها لم تتداول — فيرجع الدائن على المدين قضائيا بقيمة الورقة ومصاريف البروتستو .

أما إذا كانت الورقة قد تداولت بالتظهير قبل استحقاقها ، فلحاملها أن يختار أحد المظهرين أو الساحب أو جميعهم للرجوع عليه أو عليهم بقيمة الورقة ومصاريف البروتستو ، فاذا لم يدفع من رجع عليه الحامل فى ظرف ١٥ يوما طالبه قضائيا .

ويكون الرجوع بسحب كمبيالة جديدة على من يرجع عليه حامل الكمبيالة الأصلية ، بقيمة الكمبيالة المرفوضة والمصاريف . وتسمى هذه الكمبيالة الجديدة "بكمبيالة الرجوع" .

القيود الدفترية لدى حامل الورقة :

عند ما ترفض الورقة يعمد الحامل الى إثبات مايلى :

(١) مادفعه نقدا لمصاريف البروتستو : ويثبت بجعل حساب الشخص الذى قرر الحامل الرجوع عليه مدينا وحساب الصندوق دائنا .

ومعنى هذا أن الحامل لايفتح "حساب بروتستو" ليجعله مدينا بالمبلغ ، لأن هذه المصاريف ليست خسارة عليه ، بل سيستردها مع قيمة الورقة المرفوضة .

(٢) إلغاء الورقة المرفوضة : وذلك بجعل حساب الشخص الذى تقرر الرجوع عليه مدينا ، وحساب أوراق القبض دائنا ، بقيمة الورقة .

(٣) يكون لدينا اذاً الحساب الشخصى لمن تقرر الرجوع عليه مدينا بقيمة الورقة المرفوضة والمصاريف ، فاذا سحب عليه حامل الورقة المرفوضة كمبيالة الرجوع ، أثبت ذلك بجعل حساب كمبيالة الرجوع مدينا وحساب ذلك الشخص دائنا .

(٤) عند سد قيمة كمبيالة الرجوع بجعل حساب الصندوق مدينا وحساب كمبيالة الرجوع دائنا .

مثال ١ : يحمل عمرو كمبيالة كان قد سحبها على طارق قيمتها ١٠٠ جنيه وتستحق فى أول أبريل . وفى تاريخ الاستحقاق رفض طارق الدفع فأجرى عمرو ضده بروتستو كلفه ١ جنيه .

فتكون القيود فى دفاتر عمرو عند الرفض :

منه	له			
جنيه	جنيه			
١٠٠		من حساب طارق		٢ أبريل
	١٠٠	الى حساب أوراق القبض		
		الغاء الكمبيالة رقم ... ... لرفض دفعها		
١		من حساب طارق		٢ أبريل
	١	الى حساب الصندوق		
		مصاريف البروتستو		

مثال ٢ : يحمل عمرو كمبيالة قيمتها ١٠٠ جنيه سبق أن ظهرها له عميله طارق وتستحق فى أول أبريل (ولقد سحب زياد هذه الكمبيالة على عميله بكر ، ثم ظهرها زياد لطارق) .

وفى تاريخ الاستحقاق — أول أبريل — رفض المسحوب عليه الدفع فأجرى عمرو ضده البروتستو فى ٢ منه وكلفه ١ جنيه .

وفى نفس اليوم سحب عمرو كمبيالة رجوع بمبلغ ١٠١ جنيه على طارق فدفعها فى اليوم التالى .

فتكون القيود فى دفاتر عمرو :

منه	له			
جنيه	جنيه			
١٠٠		من حساب طارق		٢ أبريل
	١٠٠	الى حساب أوراق القبض		
		إلغاء الكمبيالة رقم ... ... لرفض دفعها والرجوع على المظهر		
١		من حساب طارق		٢ »
	١	الى حساب الصندوق		
		مصاريف البروتستو		
١٠١		من حساب كمبيالة الرجوع		٢ »
	١٠١	الى حساب طارق		
		كمبيالة الرجوع بقيمة الكمبيالة المرفوضة والمصاريف		
١٠١		من حساب الصندوق		٣ »
	١٠١	الى حساب كمبيالة الرجوع		
		سد كمبيالة الرجوع		

هـذا ولطارق الحق بعد أن يدفع كمبيالة الرجوع أن يرجع على من قبـله ، فله أن يرجع على ساحب الكمبيالة المرفوضة زياد ، وتكون القيود لدى طارق على نمط ما رأينا لدى عمرو .

استبدال الأوراق

يحدث استبدال الأوراق — سند أو كمبيالة — فى أحوال منها :

(١) أن يتفق المدين مع حامل الورقة على الاستبدال قبـل تاريخ استحقاقها لتوقع عدم قدرته على الدفع عند استحقاقها .

(٢) بعد أن يرفض المدين دفع الورقة يتفق مع صاحب الحق فيها ، على أن يستبدل بها غيرها تحاشيا من الإلتجاء الى القضاء .

ففى دفاتر حامل الورقة لا يختلف العمل الدفترى عما رأينا فى المثال السابق سوى أنه سيحصل على ورقة جديدة بدلا من نقود ، أى أنه يجعل حساب أوراق القبض مدينا بدلا من حساب الصندوق .

أما فى دفاتر المدين فيلاحظ أن قيمة الورقة مثبتة لديه فى حساب أوراق الدفع ، فعند تقرير الاستبدال يجرى ما يلى :

(١) يلغى الورقة بجعل حساب أوراق الدفع مدينا وحساب حامل الورقة دائنا .

(٢) يثبت مصاريف البروتستو وغيرها — إن وجدت — بجعل "حساب المصاريف القضائية" أو أى حساب اسمى آخر مدينا وحساب حامل الورقة دائنا .

(٣) فيما يتعلق بالورقة الجديدة تثبت بجعل حساب حامل الورقة مدينا — بقيمة الكمبيالة الأصلية والمصاريف — وحساب أوراق الدفع دائنا .

مثال : فى أول أبريل استحق على عمرو كمبيالة يحملها ناصف قيمتها ١٠٠ جنيه فرفض عمرو الدفع، وقد أجرى ناصف البروتستو ضده فى اليوم التالى وكلفه ١ جنيه .

وفى ٤ منه اتفق الطرفان على أن يقبل عمرو كمبيالة جديدة بمبلغ ١٠١ جنيه تستحق بعد شهر .

فتكون القيود فى دفاتر عمرو عند الاتفاق على الاستبدال :

منه	له			
جنيه	جنيه			
١٠٠		من حساب أوراق الدفع		٤ أبريل
	١٠٠		الى حساب ناصف	
		الغاء الكمبيالة رقم ... ... لاستبدالها		
١		من حساب المصاريف القضائية		٤ »
	١		الى حساب ناصف	
		مصاريف متعلقة باستبدال الكمبيالة رقم		
١٠١		من حساب ناصف		٤ »
	١٠١		الى حساب أوراق الدفع	
		كمبيالة رقم ... ... تستحق بعد شهر		

ونورّد فيما يلى مثالا عاما محلولا يشتمل على معظم النقط التى أثرناها سابقا لتعالجها فى دفاتر التجار المختلفين الذين تمت بينهم العمليات :

مثال محلول :

فى أول أبريل سنة ١٩٤٤ — اشترى يوسف من حامد بضاعة بمبلغ ٢٠٠ جنيه بفاتورة رقم ... ... يستحق بعد شهرين .

فى ٢ منه — سحب حامد على يوسف كمبيالة بالمبلغ تستحق بعد شهرين من تاريخ السحب سدا للفاتورة فقبلها يوسف يوم ٣ منه .

فى ٧ منه — اشترى حامد بضاعة من السعيد بمبلغ ٣٠٠ جنيه وظهر له الكمبيالة المسحوبة من يوسف .

فى ١٢ منه — وافق بنك مصر على خصم الكمبيالة للسعيد فأرسلها اليه فورا وطلب تقييد قيمتها الحالية فى حسابه الجارى .

فى ١٣ منه — وصل السعيد إشعار من البنك تبين منه أنه خصم من القيمة الاسمية للكمبيالة حطيطة بمعدل ٦٪ وعمولة تحصيل بمعدل ١٠٪

فى تاريخ استحقاق الكمبيالة رفض يوسف دفع القيمة للبنك لسوء الحالة المالية، فأجرى البنك ضده بروتستو عدم الدفع كلفه ١ جنيه وقيد قيمة الكمبيالة والمصاريف على حساب القاطع "السعيد" وأبلغه بذلك فورا .

اتصل السعيد بحامد بمجرد وصول إشعار البنك وطلب اليه دفع قيمة الكمبيالة المرفوضة والمصاريف ، فأرسل له حامد فى ٥ يونيه شيك بالمبلغ المستحق .

فى ١٠ يونيه — اتفق حامد مع يوسف على عدم اتخاذ إجراءات قانونية أخرى وعلى تسوية دفع الدين كما يلى :

(١) تلغى الكمبيالة المرفوضة .

(٢) يدفع يوسف ٥٠ جنيها من قيمة الكمبيالة المرفوضة ومصاريف البروتستو وفائدة المبلغ الباقى وقدره ١٥٠ جنيها لمدة شهرين بمعدل ٦٪ .

(٣) يحرر يوسف بالمبلغ الباقى وقدره ١٥٠ جنيها سندا إذنيا يستحق فى ٤ أغسطس سنة ١٩٤٢ ولقد تم تنفيذ هذا الاتفاق .

فى ٤ أغسطس سنة ١٩٤٢ — دفع يوسف قيمة السند الإذنى بشيك .

والمطلوب إثبات هذه العمليات فى يومية كل من يوسف وحامد والسعيد :

يومية يوسف

منه		له			سنة ١٩٤٤
جنيه	مليم	جنيه	مليم		
٢٠٠	—			من حساب المشتريات	أول أبريل
		٢٠٠	—	الى حساب حامد	
				فاتورة رقم	
٢٠٠	—			من حساب حامد	٣ أبريل
		٢٠٠	—	الى حساب أوراق الدفع	
				كمبيالة ... ... تستحق بعد شهرين من ٢ أبريل	
٢٠٠	—			من حساب أوراق الدفع	١٠ يونيه
		٢٠٠	—	الى حساب حامد	
				الغاء الكمبيالة رقم ... ... لاستبدالها	
٢	٥٠٠			من حساب المصاريف العمومية	»
		٢	٥٠٠	الى حساب حامد	
				مصاريف مترتبة على استبدال الكمبيالة رقم	
٢٠٢	٥٠٠			من حساب حامد	»
				الى مذكورين	
		٥٢	٥٠٠	حساب الصندوق	
		١٥٠	—	حساب أوراق الدفع	
				ايصال رقم ... ... وسند إذنى رقم	
				يستحق فى ٤ أغسطس	
١٥٠	—			من حساب أوراق الدفع	٤ أغسطس
		١٥٠	—	الى حساب البنك	
				سد السند الإذنى رقم ... ... بشيك رقم	

يوميـــة حامد

منـــه		لـــه			سنة ١٩٤٤ أول أبريل
جنيـه	مليم	جنيـه	مليم		
٢٠٠	—			من حساب يوسف	
		٢٠٠	—	إلى حساب المبيعات	
				فاتورة رقم	
٢٠٠	—			من حساب أوراق القبض	٢ أبريل
		٢٠٠	—	الى حساب يوسف	
				كمبيالة رقم ... تستحق بعد شهرين	
٢٠٠	—			من حساب المشتريات	٧ أبريل
		٢٠٠	—	الى حساب السعيد	
				فاتورة رقم	
٢٠٠	—			من حساب السعيد	٧ أبريل
		٢٠٠	—	الى حساب أوراق القبض	
				تظهير الكمبيالة رقم	
٢٠١	—			من حساب يوسف	٥ يونيه
		٢٠١	—	الى حساب البنك	
				شيك رقم ... لسد كمبيالة يوسف المرفوضة ومصاريف البروتستو	
١	٥٠٠			من حساب يوسف	١٠ يونيه
		١	٥٠٠	الى حساب الفوائد	
				فائدة ١٥٠ جنيها لمدة شهرين بمعدل ٦ ٪	
				من مذكورين	١٠ يونيه
٥٢	٥٠٠			حساب الصندوق	
١٥٠	—			حساب أوراق القبض	
		٢٠٢	٥٠٠	الى حساب يوسف	
				تسوية دين يوسف المترتب على رفضه دفع الكمبيالة	
١٥٠	—			من حساب البنك	٤ أغسطس
		١٥٠	—	الى حساب أوراق القبض	
				سد السند الإذنى رقم... ...	

منه		له			سنة ١٩٤٤
مليم	جنيه	مليم	جنيه		
—	٢٠٠			من حساب حامد	٧ أبريل
		—	٢٠٠	الى حساب المبيعات	
				فاتورة رقم	
—	٢٠٠			من حساب أوراق القبض	٧ »
		—	٢٠٠	الى حساب حامد	
				كمبيالة رقم ... ... مظهرة لأمرنا	
—	٢٠٠			من حساب البنك	١٢ »
		—	٢٠٠	الى حساب أوراق القبض	
				ارسال الكمبيالة رقم ... ... نخصمها	
٩٣٣	١			من حساب مصاريف القطع	١٣ »
		٩٣٣	١	الى حساب البنك	
				الأجيو على الكمبيالة رقم ... ... كما باشعار البنك	
—	٢٠١			من حساب حامد	٤ يونيه
		—	٢٠١	الى حساب البنك	
				الرجوع على حامد بقيمة الكمبيالة المرفوضة ومصاريف البروتستو	
—	٢٠١			من حساب البنك	٥ »
		—	٢٠١	الى حساب حامد	
				شيك رقم ... ... سدا للكمبيالة المرفوضة ومصاريف البروتستو	

ملاحظات على الحل :

(١) يفضل إثبات عملية الشراء أو البيع على حدة ثم إثبات عملية سحب كمبيالة أو تظهيرها .

(٢) المفهوم فى السؤال أن الكمبيالة خصمت يوم ١٢ أبريل ، ولم يعلم السعيد بمقدار الأجيو إلا يوم ١٣ عند ما وصله الإشعار، أى انه لم يقبض القيمة الحالية فورا. اذاً يجعل حساب البنك مدينا بقيمة الكمبيالة كلها يوم ١٢ ثم دائنا بقيمة الأجيو يوم ١٣

(٣) مدة الخصم من ١٢ أبريل الى ٢ يونيه ، أى ٥١ يوما ، ويضاف الى ذلك يوم هو المهلة التى يجرى بعدها البروتستو قانونا ، فتكون المدة ٥٢ يوما وتكون مصاريف القطع :

الحطيطة	$\frac{٥٢ \times ٢٠٠}{٦٠٠}$ =	١,٧٣٣ جنيه
رسوم تحصيل ٢٠٠ × ,٠٠١ =		,٢٠٠ »
الأجيو (مصاريف القطع)		١,٩٣٣ »

(٤) أرسل البنك إشعار الرفض الى السعيد يوم ٣ يونيه ففرض أنه قد وصله يوم ٤ منه .

(٥) عند ما دفع حامد قيمة الكمبيالة المرفوضة وتسلمها ، لا يعيد إثباتها لأنه لاقيمة لها بل يجعل الشخص الذى قرر الرجوع عليه ، وهو يوسف فى مسألتنا — مدينا بقيمة الشيك وهو قيمة الكمبيالة والبروتستو .

(٦) أما فى دفاتر الرافض فيبدأ بإلغاء الكمبيالة القديمة بقيد عكسى ، لأن حساب أوراق الدفع يظل دائنا بقيمتها حتى تتم التسوية .

(٧) يرحل يوسف قيمة البروتستو وفوائد التأخير الى حساب المصاريف العمومية ، لأنه ليس معقولا أن يثبت فى دفاتره صراحة حسابا باسم حساب البروتستو .

(٨) جعل البنك مدينا بالشيكات الواردة لأن المفهوم أن لهؤلاء التجار حسابات جارية .

تمارين الفصل الثامن

أسئلة نظرية :

(١) فرق بين الكمبيالة والسند من حيث التعريف ، ثم من حيث الإثبات فى الدفاتر .

(٢) بالنسبة لمن ممن تظهر أسماؤهم على الكمبيالة أو السند تعتبر الورقة " ورقة دفع " .

(٣) ما الذى يترتب على رفض دفع الورقة عند استحقاقها ؟

(٤) على من ممن تظهر أسماؤهم على الورقة المرفوضة تعتبر مصاريف البروتستو خسارة ؟

(٥) بالنسبة لكل من المظهر والمظهر اليه . ماذا تعتبر الورقة التجارية ، أورقة دفع أم ورقة قبض ؟ فسر ما تقول بقيود .

(٦) ما الذى يترتب على إلغاء ورقة استحقت ؟ أذكر القيود الخاصة بما تقول .

(٧) من يخصم الأوراق التجارية ؟ وكيف السبيل إلى ذلك ؟ وما هى العناصر الضرورية لحساب الأجيو ؟

أسئلة عملية :

(١) فى أول ديسمبر — اشترى الهامى من سعيد بضاعة بمبلغ ١٥٠ جنيها بفاتورة رقم ... ...

فى ٢ منه — سحب سعيد على الهامى كمبيالة لأمره تستحق الدفع بعد شهرين من تاريخ التحرير طبقا للاتفاق ولقد قبلها الهامى فى ٣ منه .

فى ٦ منه — اشترى سعيد من خليل بضاعة بمبلغ ١٥٠ جنيها وظهر له كمبيالة الهامى .

والمطلوب إثبات تلك العمليات فى دفاتر هؤلاء التجار وترحيل القيود الى حسابات الأستاذ .

(٢) فى أول يناير — اشترى على من ابراهيم بضاعة بمبلغ ٢٠٠ جنيه بفاتورة رقم ... ... تستحق بعد ثلاثة شهور .

فى ٢ منه — حرر على سندا إذنيا بالمبلغ لأمر ابراهيم يستحق فى الميعاد المتفق عليه وكان رقم السند ٩٩ ...

فى ٧ منه — اشترى ابراهيم من فوزى بضاعة بمبلغ ٢٠٠ جنيه يستحق الدفع فى أول أبريل فظهر له سند على .

فى ٢٠ يناير — ظهر فوزى السند الإذنى المذكور لأمر دائنه مصطفى سدا لرصيد حسابه .

فى ٢ أبريل — سدّ على السند الإذنى المستحق لحامله الأخير مصطفى بشيك رقم ... ...

والمطلوب : إثبات هذه العمليات فى يوميات هؤلاء التجار وتصوير الحسابات الخاصة فى الأستاذ .

(٣) فى أول يناير — اشترى ابراهيم من عطية بضاعة بمبلغ ٥٠٠ جنيه فاتورة رقم ... ... تستحق الدفع فى ١٦ مارس .

فى ٣ منه — أرسل المشترى للبائع سندا إذنيا بالمبلغ يستحق الدفع فى ١٦ مارس .

فى ١٥ يناير — اشترى عطيه بضاعة من مصطفى بمبلغ ٥٠٠ جنيه وظهر له سند ابراهيم .

فى ١٧ منه — قطع مصطفى السند فى بنك مصر على أن يثبت الصافى فى حسابه الجارى .

فى ١٨ منه — وصل مصطفى إشعار مدين من البنك يبين فيه أن الأجيو المستحق لقطع السند قد احتسب على أساس أن المدة شهران وأن معدل الخصم ٦ ٪ ورسوم التحصيل $\frac{1}{2}$ ٪ .

فى ١٧ مارس — طولب ابراهيم بدفع السند، ولكنه لم يدفع المبلغ إلا فى صباح اليوم التالى مستفيدا من المهلة القانونية ولقد كان الدفع نقدا .

أثبت هذه العمليات فى يوميات التجار . ورحل القيود الى الأستاذ

(٤) فى أول ديسمبر — اشترى عبد الجليل بضاعة من أبو سمرة قيمتها ٤٠٠ جنيه بفاتورة رقم .. تستحق بعد شهرين .

فى ٣ منه — ظهر عبد الجليل للبائع سندا إذنيا محرره عبد الغفار بمبلغ ٤٠٠ جنيه ويستحق فى أول فبراير .

فى ١٥ ديسمبر — قطع أبو سمرة هذا السند فى مصرفه " البنك العربى " بمعدل ٥ ٪

فى ٣٠ يناير — أرسل البنك العربى إخطارا الى عبد الغفار يذكره بسد السند له فى الميعاد المحدد .

ولقد استفاد عبد الغفار من المهلة القانونية فسحب فى يوم ٢ فبراير شيكا على مصرفه البنك الأهلى لأمر البنك العربى سدا للسند المشار اليه .

والمطلوب : إثبات هذه العمليات فى يوميات هؤلاء التجار وتصوير الحسابات الخاصة فى الأستاذ .

(٥) فى أول يناير — اشترى عبد الحميد من بهجت بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه بفاتورة رقم ... ... تستحق الدفع بعد ثلاثة شهور .

فى ٢ منه — ظهر عبد الحميد للبائع كمبيالة لديه مسحوبة على بدوى تستحق الدفع فى تاريخ استحقاق الفاتورة السالفة الذكر وقيمتها ١٠٠٠ جنيه أيضا .

فى ١٠ يناير — قطع بهجت الكمبيالة فى مصرفه البنك الأهلى بمعدل ٦ ٪

فى تاريخ الاستحقاق لفت البنك نظر بدوى الى استحقاق الكمبيالة ووجوب دفعها اليه .

وفى اليوم التالى دفع بدوى قيمة الكمبيالة بشيك مسحوب على مصرفه بنك مصر .

والمطلوب : إثبات هذه العمليات فى يوميات هؤلاء التجار وتصوير الحسابات اللازمة فى دفاترهم .

(٦) فى أول ديسمبر — كان الرصيد المنقول لحساب أوراق القبض فى دفاتر زغلول هو ١٥٠٠ جنيه عبارة عن مجموع عشرين ورقة مختلفة تستحق فى مواعيد متباينة منها :

(ا) كمبيالة بمبلغ ١٠٠ جنيه مسحوبة على عبد الحميد تستحق فى ١٠ ديسمبر .

(ب) سند إذنى قيمته ١٥٠ جنيها المدين فيه يوسف بهجت يستحق فى ١٠ ديسمبر أيضا .

(ج) كمبيالة بمبلغ ٢٠٠ جنيه مسحوبة على سليمان تستحق فى ٢ يناير .

(د) سند إذنى محرره نبيه قيمته ٢٥٠ جنيها يستحق فى ١٥ ديسمبر .

(هـ) كمبيالة قيمتها ٨٠ جنيها مسحوبة على محمد تستحق فى أول مارس .

وفى ٢ ديسمبر — أرسل الأوراق الأولى والثانية والرابعة للبنك ليتولى تحصيلها عند الاستحقاق .

كما أرسل الورقة الخامسة للبنك أيضا للخصم بمعدل ٦ ٪ .

وفى تاريخه أيضا اشترى بضاعة من أنسى قيمتها ٢٠٠ جنيه حق ٢ يناير فظهر له الورقة الثالثة .

فإذا علمت أن الأوراق المرسلة للتحصيل قد حصلت بعد الاستفادة من الفترة القانونية ، وأن البنك قد قيد على حساب زغلول رسم تحصيل معدل ٠١ ٪ .

فالمطلوب : إثبات ماتقدم فى يومية زغلول وترحيل القيود الى حسابات الأستاذ .

(٧) فى أول يناير — كان الرصيد المنقول لحساب أوراق القبض ٤٠٠٠ جنيه ممثلا لخمسين ورقة مختلفة المبالغ وتواريخ الاستحقاق، ولحساب البنك ١٥٠ جنيها .

ومن الأوراق الخمسين المذكورة :

(ا) سند إذنى رقم ..... قيمته ١٠٠ جنيه يستحق فى ١٥ يناير محرره ابراهيم .

(ب) كمبيالة رقم ..... مسحوبة على عبد الهادى قيمتها ١٥٠ جنيها تستحق فى ٧ يناير .

(ج) سند إذنى رقم ..... محرره عيسوى قيمته ٢٠٠ جنيه يستحق فى ٧ يناير أيضا .

(د) كمبيالة رقم ..... مسحوبة على صقر قيمتها ٥٠ جنيها وتستحق فى أول أبريل .

(هـ) سند إذنى محرره شاهين قيمته ٣٠٠ جنيه يستحق فى ١١ يناير .

فى تاريخه — أرسلت المنشأة الأوراق : الثانية والثالثة والخامسة الى البنك للتحصيل .

فى ٢ منه — اشترى التاجر من وصفى بضاعة بمبلغ ١٠٠ جنيه وظهر له السند الأول .

فى ٥ منه — قطع التاجر الورقة الرابعة فى البنك بمعدل ٧ ٪ ورسوم تحصيل ١٠ ٪

فاذا علمت أن الأوراق التى أرسلت للتحصيل قد حصلت فى مواعيدها وأن البنك قد احتسب على التاجر عمولة تحصيل بمعدل ١ ٪

فالمطلوب : إثبات هذه العمليات فى يومية التاجر وترحيلها الى حسابات الأستاذ .

(٨) أثبت العمليات الآتية فى يوميات التجار :

(ا) فى أول نوفمبر — اشترى شوقى من عبد المنعم بضاعة بمبلغ ١٠٠ جنيه بفاتورة رقم ... ... تستحق فى أول يناير .

فى ٢ منه — سحب البائع على المشترى كمبيالة تستحق فى أول يناير حسب الاتفاق فقبلها .

فى أول يناير — رفض شوقى دفع القيمة وأصر على الرفض حتى بعد انقضاء المهلة القانونية .

فى ٢ يناير — أجرى عبد المنعم ضد شوقى بروتستو عدم الدفع كلفه ٧٠ قرشا .

(ب) فى أول سبتمبر — اشترى عبود من الكردانى بضاعة بمبلغ ٥٠٠ جنيه فحرر المشترى سندا إذنيا بالمبلغ يستحق بعد ٣ شهور .

فى ١٠ سبتمبر — قطع الكردانى هذا السند فى بنك مصر بمعدّل ٦ ٪

فى تاريخ الاستحقاق قدم البنك السند الى المدين فرفض الدفع ، ولقد أجرى البنك ضده البروتستو فى الميعاد القانونى وكلفه جنيه واحد ، كما أخطر عميله الكردانى فى نفس الوقت بالرفض ، و بأنه قيد عليه قيمة السند والمصاريف .

(٩) (ا) فى أول يناير — اشترى طاهر من عبد العزيز بضاعة بمبلغ ٣٠٠ جنيه بفاتورة رقم ... على أن يكون الدفع فى أول مارس .

فى تاريخه — حرر المشترى سندا إذنيا بالمبلغ يستحق فى الميعاد المتفق عليه .

ولقد احتفظ البائع بهذا السند لغاية تاريخ الاستحقاق وقدمه للمشترى فمرت المهلة القانونية دون أن يدفع قيمته .

(ب) فى أول نوفمبر — اشترى على من حسن بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه بفاتورة رقم .....

فى تاريخه سحب البائع على المشترى كمبيالة تستحق بعد ٦٠ يوما فقبلها المدين فى اليوم التالى .

وفى ١٠ منه قطع حامل الكمبيالة الورقة فى مصرفه بمعدل ٦ ٪ ، وفى تاريخ الاستحقاق رفض المسحوب عليه دفع الورقة للبنك .

فى تاريخه — أبلغ البنك قاطع الكمبيالة خبر الرفض وأنه قد قيد قيمتها فى حسابه الجارى بعد أن أجرى ضد المسحوب عليه بروتستو عدم الدفع كلفة جنيه واحد .

والمطلوب : إثبات تلك العمليات فى يوميات التجار .

(١٠) أثبت العمليات الآتية فى يومية عبد الهادى :

فى ٢٠ ديسمبر — أرسل الى الجمل شيك بمبلغ ٤٧ جنيها سدا لبضاعة اشتراها منذ ١٠ أيام على شرط خصم ٦ ٪ ان سدت قيمتها فى بحر هذه المدة .

فى تاريخه — باع لعبد النبى بضاعة سعرها المكتوب ٦٠ جنيها بشرط الدفع بعد ٣ شهور ، ولكن المشترى رغب فى الدفع فورا بشيك فخصم له من الثمن ٦ ٪

فى ٢١ ديسمبر — استلم من الزيات مبلغا قدره ٣٠ جنيها كان قد اعتبره معدوما فى مدة سابقة.

فى تاريخه — قطع فى البنك سندا إذنيا قيمته ٢٠٠ جنيه يستحق فى ١٠ فبراير بمعدل ٦ ٪.

فى تاريخه — اتفق مع مدينه غالب على أن يتنازل له عن ٥٠٪ مما عليه لارتباك أموره المالية بض منه الباقى وقدره ٤٠ جنيها فورا .

فى اليوم التالى أرسل ثلاثة أوراق مجموع قيمتها ٧٠٠ جنيه الى البنك للتحصيل .

فى اليوم التالى سحب على ابراهيم أحد مدينه كمبيالة بمبلغ ٢٥ جنيها لأمر يوسف أحد دائنيه وتستحق بعد شهر .

(١١) اشترى محمد من بهى الدين بضاعة بمبلغ ٥٠٠ جنيه فى ٢٠ نوفمبر بفاتورة رقم ... ...

فى ٢٢ منه — قبل محمد كمبيالة سحبها بهى الدين بالمبلغ تستحق بعد ٦٠ يوما من التحرير لأمر بركات سدا للدين فى نفس اليوم .

فى تاريخ الاستحقاق رفض محمد دفع الكمبيالة لسوء الحالة المالية فأجرى البنك عليه بروتستو كلفه جنيه واحد وقيد قيمة الكمبيالة والمصاريف على حساب عملية بركات وأبلغه بذلك .

فى نفس اليوم أبلغ بركات عميله بهى الدين بخبر الرفض وطلب منه أن يدفع فى الحال قيمة الكمبيالة المرفوضة والمصاريف فدفع بهى الدين المبلغ بشيك . وتفاديا من الالتجاء الى القضاء اتصل محمد ببهى الدين واتفقا على إلغاء الكمبيالة المرفوضة وتحرير سند إذنى جديد يستحق بعد ٦٠ يوما بلا فوائد تأخير .

والمطلوب : إثبات هذه العمليات فى دفاتر هؤلاء التجار .

(١٢) فى أول يناير — اشترى حافظ من عفيفى بضاعة بمبلغ ٢٠٠ جنيه بفاتورة رقم ... ...

فى ٣ يناير — قبل حافظ كمبيالة سحبها عفيفى عليه فى ٢ منه لأمر عبد المقصود بمبلغ ٢٠٠ جنيه تستحق بعد ٣ شهور سدا للدين .

فى ١٥ يناير — قطع عبد المقصود الورقة فى بنك مصر بمعدل ٦ ٪.

وفى تاريخ الاستحقاق قدم البنك الكمبيالة الى حافظ فرفض الدفع ، فأجرى ضده البنك فى اليوم التالى البروتستو وكلفه جنيه، وأخبر عميله عبد المقصود بأنه قيد على حسابه قيمة الورقة والمصاريف.

وفى تاريخه — اتصل عبد المقصود بعفيفى ساحب الكمبيالة وأخبره برفضها وطالبه بدفع الورقة والمصاريف، فأرسل عفيفى فى الحال شيك بالمستحق .

وبعد ٣ أيام اتصل حافظ المسحوب عليه بعفيفى الساحب واتفقا على أن يدفع حافظ فورا ٥١ جنيها وأن يحرر سندا إذنيا بالباقى وقدره ١٥٠ جنيها يستحق بعد شهر بلا فوائد تأخير .

والمطلوب : إثبات هذه العمليات فى يوميات هؤلاء التجار .

(١٣) فى أول يناير — كان رصيد حساب أوراق القبض فى دفاتر حسن ٩٠٠ جنيها تمثل خمسة أوراق بيانها :

(ا) كمبيالة قيمتها ٥٠٠ جنيه مسحوبة على ابراهيم تستحق فى ١٥ مارس .

(ب) سند إذنى قيمته ١٠٠ جنيه محرره بسيونى يستحق فى ١٥ فبراير .

(ج) كمبيالة قيمتها ٥٠ جنيها مسحوبة على محمود تستحق فى ٢٨ فبراير .

(د) كمبيالة قيمتها ١٥٠ جنيها مسحوبة على القطان تستحق فى أول أبريل .

(هـ) سند أذنى قيمته ١٠٠ جنيه محرره حنا ويستحق فى ١٥ يناير .

وفى تاريخه — اشترى حسن بضاعة بمبلغ ٢٠٠ جنيه من نصحى وظهر له الكمبيالة الأولى .

وفى تاريخه — أيضا أرسل للبنك الورقتين الثانية والثالثة للتحصيل .

وفى تاريخه — أيضا قطع الورقة الرابعة فى البنك بمعدل ٦ ٪ ورسوم تحصيل ٠١ ٪

وعند استحقاق الورقة الخامسة رفض دفعها حنا فأجرى حسن ضده البروتستو وكلفه جنيه واحد.

وفى ٢٠ من يناير — قطع نصحى الكمبيالة التى أخذها من حسن فى مصرفه بمعدل ٦ ٪

وفى تاريخ استحقاق هذه الكمبيالة دفعها المسحوب عليه للبنك .

وعند استحقاق الورقة الثانية رفض بسيونى دفعها فأجرى البنك بروتستو كلفه جنيه واحد أيضا وأخبر حسن بذلك .

وعند استحقاق الورقة الثالثة دفع محمود قيمتها بشيك .

فى ١٨ من فبراير — اتفق بسيونى مع حسن على أن يستبدل بالورقة المرفوضة كمبيالة تستحق بعد شهر قيمتها ٥٠ جنيها وأن يدفع فورا مبلغ ٥٣ جنيها لتغطية مصاريف البروتستو وفوائد تأخير .

والمطلوب : إثبات هذه العمليات فى دفاتر التجار المختلفة . وترحيل القيود الى حسابات الأستاذ

الفصل التاسع

الأخطاء وتصحيحها

مقـــدمة :

اذا راجعنا الشروط التى أوجب القانون والعرف توفرها فى اليومية والتى شرحناها بإسهاب فى فصل سابق، نجد بينها تحريم الكتابة بين السطور. فكأن المشرع يقول "للتاجر" "إذا وجدت أنك نسيت إثبات عملية فى ميعادها، فحذار أن تتدارك ذلك بإثباتها بين السطور، لأن هذا لا يشكك فى صحتها فقط، بل ويقلل من قيمة الدفتر كله".

وتجد أيضا فى آخر تلك الشروط شرطا قلنا إن القانون لم ينص عليه. ولكن العرف والمنطق أوجباه، وهو تحريم المسح والكشط. فقد يحدث هذا لتصحيح خطأ فعلى. ولكن هذا العمل كسابقة يدعو الى الشك. والشك فى قيمة الدفتر ينقص قيمته كدليل فى نظر القاضى عند الاحتكام اليه.

إذن فلا بد من الحرص عند التقييد فى اليومية كى لا يحدث أى خطأ. ولكن مهما حرص المحاسب ومهما تأنى فلا يخلو الأمر من ارتكابه لخطأ ما، فكيف السبيل الى تصحيحه ... ... ؟

إن فن إمساك الدفاتر يتولى الاجابة على هذا السؤال، ويبعد المحاسب عن معصية العرف والقانون وذلك بتصحيح أى خطأ يقع بقيد خاص.

والخطأ الذى نحن بصدده :

١ — إما أن يكون فى أحد قيود اليومية أو بعض عناصره، ثم يتم الترحيل الى دفتر الأستاذ على هذا الأساس الخطأ، فيكون هناك خطأ فى حسابات الأستاذ أيضا.

٢ — وإما أن يكون قيد اليومية صحيحا ويقع الخطأ فى الترحيل الى الأستاذ فقط، أو العكس.

وفيما يلى نبحث كل حالة على حدة باسهاب :

أنواع الأخطاء :

يقسم المحاسبون الأخطاء الى أنواع أهمها :

١ — أخطاء الحذف (Errors of Omission)

وتحدث بأن يسهو الكاتب عن إثبات عملية تمت فلا يظهر لها أثر فى الدفاتر اطلاقا.

٢ — إخطاء ارتكابية (Errors of Commission)

وتحدث بوقوع خطأ فى أحد عناصر قيد أثبت فعلا لتقييد عملية معينة، أو فى ترحيل العملية الى حسابات الأستاذ. ومن أمثلة ذلك :

(ا) فى ٣ أبريل باع عمرو بضاعة بمبلغ ٧٥ جنيها ثبت المبلغ فى الدفاتر ٥٧ جنيها.

(ب) فى ٦ أبريل اشترى عمرو من حسن بضاعة بمبلغ ١٠٠ جنيه فقيد المبلغ فى حساب حسنين بدلا من حساب حسن.

٣ — أخطاء فنية Errors of Principle

منشأ هذه الأخطاء هو الجهل بفن إمساك الدفاتر وأصول المحاسبة ، ومن أمثلتها :

(ا) فى ١٥ مارس ظهر عمرو الى صادق كمبيالة ، فأثبتت العملية فى دفاتر عمرو بجعل حساب أوراق الدفع دائنا بدلا من حساب أوراق القبض .

(ب) اشترى عمرو أثاثا لمكتبه بمبلغ ٦٠ جنيها ، فأثبتت العملية بجعل حساب المشتريات مدينا بدلا من حساب الأثاث .

٤ — أخطاء معوضة Compensating Errors

معلوم لدينا أن مبلغ كل عملية لا بد وأن يظهر فى حسابين مختلفين : فى الجانب المدين من أحدهما ، وفى الجانب الدائن من الآخر .

فقد يقع أحد الأخطاء الارتكابية فى حساب ما ، كما لو بيعت بضاعة لعزت بمبلغ ٦٥ جنيها ، ورحل الى الجانب المدين من حسابه مبلغ ٥٦ جنيها — بينما رحل الى حساب المبيعات ٦٥ جنيها — فيكون هناك نقص فى الجانب المدين من الحسابات عن الجانب الدائن مقداره ٩ جنيهات .

ولكن اذا حدث بعد ذلك أن اشتريت بضاعة من طاهر بمبلغ ٩٩ جنيها ، ورحل المبلغ كاملا الى حساب المشتريات ، بينما رحل خطأ الى الجانب الدائن من حساب طاهر مبلغ ٩٠ جنيها فقط ، فيكون هناك نقص فى الجانب الدائن من الحسابات عن الجانب المدين مقداره ٩ جنيهات .

وهكذا يعوض الخطأ الثانى الخطأ الأول فلا تظهر فروق فى مجموع ميزان المراجعة إن صوّر لمناسبة ما ، بينما تظل الحسابات سالفة الذكر خاطئة .

أثر أخطاء اليومية فى حسابات الأستاذ :

يتم ترحيل العمليات الى الأستاذ :

١ — إما من واقع دفتر اليومية ، ويحدث هذا عادة فى المتاجر الصغيرة ، حيث يكون هناك كاتب واحد يتم العمل فى الدفترين .

٢ — وإما من واقع المستندات نفسها ، وهى الشيك والفاتورة والكمبيالة والايصال الخ ... ويكون هذا فى المتاجر الكبيرة حيث يختص موظف بالاثبات فى اليومية والآخر بالترحيل الى الأستاذ .

ففى الحالة الأولى يغلب أن يرحل القيد الى الحسابات المكوّنة له فى الأستاذ مباشرة دون ملاحظة ما فيه من خطأ ، إلا حيث يوجد الخطأ فى رقم أحد الجانبين فقط ، إذ من الممكن أن يلتفت الكاتب الى مثل هذا الخطأ عند الترحيل .

أما فى الحالة الثانية فقد يحدث أن يتم الترحيل الى حسابات الأستاذ ترحيلا صحيحا ، إذا تم بواسطة موظف آخر غير الموظف الذى قيد العمليات فى اليومية ، كما أنه من المحتمل أن يحدث العكس بمعنى أن يخطئ الموظف المختص بالدفتر الأستاذ فى الترحيل ، بينما تكون قيود اليومية صحيحة .

كيف تكتشف الأخطاء :

تكتشف الأخطاء سالفة الذكر فى مناسبات مختلفة منها :

(١) اذا لم يتفق جانبا ميزان المراجعة .

(٢) اذا لم يتفق مجموع خانتى المبالغ فى صفحات اليومية .

(٣) بمراجعة حسابات المنشأة مراجعة فنية بواسطة محاسبين فنيين . وتكتشف بمثل هذه المراجعة كل الأخطاء وخصوصا الأخطاء الفنية . وهؤلاء المراجعون لايكونون عادة من بين موظفى المنشأة ، بل من الخارج نظير أجر كبير[1] .

(٤) بأن يرسل التجار الى مدينيهم فى آخر كل شهر كشوف حسابات محررة من واقع حساباتهم الشخصية فى الدفتر الأستاذ ، فيراجعها الطرف الآخر على حساب الدائن فى دفاتره و بديهى أن أى اختلاف يكتشفه (المدين) بهذه المراجعة يرسل بخصوصه فى الحال الى دائنه . وهذا يدعو حتما الى اكتشاف الأخطاء .

وهكذا نرى أن اكتشاف الأخطاء يكون غالبا بعد حدوث العمليات وتقييدها بزمن قد يكون طويلا .

تصحيح أخطاء اليومية

قلنا فى مقدمة هذا الفصل إن تصحيح الأخطاء التى تكتشف فى دفتر اليومية يتم بواسطة قيود عادية ، تحاشيا للكتابة بين السطور أو الكشط والمسح ، مما نهى عنه القانون والعرف .

والقاعدة العامة لتصحيح قيد اليومية هى :

أولا — إلغاء القيد الخطأ بقيد عكسى يثبت فى اليومية يوم اكتشاف هذا الخطأ ، فتعتبر العملية بعد هذا القيد كأنها لم تكن .

ثانيا — إثبات العملية فى نفس التاريخ بقيد جديد يراعى أن يكون صحيحا .

مثال :

فى ٢٠ يناير بعت لناصف بضاعة بمبلغ ٧٥ جنيها فاثبتت العملية فى صحيفة ٥٥ من اليومية بالقيد :

منه	له			
جنيه	جنيه			
٧٥		من حساب ناصف	٤٣	٢٠ يناير
	٧٥	الى حساب المبيعات	٥٦	
		فاتورة رقم ٩٠٧		

أى أن هناك خطأ فى المبالغ .

(١) راجع كتاب " مراجعة الحسابات " للمؤلف .

وقد رحل هذا القيد الى الأستاذ كما يلى :

منه (ص ٤٣) من حساب ناصف له

المبلغ		البيان	اليومية	التاريخ	المبلغ		البيان	اليومية	التاريخ
مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	٧٥	الى حساب المبيعات	٥٥	٢٠ يناير	—	٧٥	من حساب المبيعات (للالغاء)	١١٥	١ فبراير
—	٥٧	الى حساب المبيعات (عند التصحيح)	١١٥	١ فبراير					

منه (ص ٥٦) من حساب المبيعات له

المبلغ		البيان	اليومية	التاريخ	المبلغ		البيان	اليومية	التاريخ
مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	٧٥	الى حساب ناصف (للالغاء)	١١٥	١ فبراير	—	٧٥	من حساب ناصف	٥٥	٢٠ يناير
					—	٥٧	من حساب ناصف (عند التصحيح)	١١٥	١ فبراير

ثم بفرض أنه فى ٣١ يناير أرسلت الى ناصف كشف حساب ، فأرسل لك فى اليوم التالى ينبئك أن قيمة فاتورة يوم ٢٠ يناير هى ٥٧ جنيها لا ٧٥ ، فعندما تتبين الحقيقة ، يثبت قيد فى أول فبراير يلغى به قيد ٢٠ يناير الذى فى صفحة ٥٥ ولنفرض أن هذا القيد العكسى قد أثبت فى ص ١١٥ من اليومية هكذا :

منه		له			
جنيه		جنيه			
٧٥	من حساب المبيعات		٥٦	أول فبراير	
	الى حساب ناصف	٧٥	٤٣		
	إلغاء القيد الخاص بالفاتورة رقم ... ... (ص ٥٥)				

فإذا رحل هذا القيد الى الأستاذ يظهر جليا من فحص الحسابين أن العملية قد ألغيت تماما (راجع حسابات الأستاذ السابقة) .

أخيرا تثبت العملية الأصلية من جديد مع مراعاة عدم تكرار الخطأ ، وذلك فى يوم أول فبراير وفى صفحة ١١٥ من اليومية هكذا :

منه		له			
جنيه		جنيه			
٥٧	من حساب ناصف		٤٣	أول فبراير	
	إلى حساب المبيعات	٥٧	٥٦		
	إعادة إثبات الفاتورة رقم				

ثم يرحل بالطبع هذا القيد الجديد الى حسابى ناصف والمبيعات فى الأستاذ (راجع حسابى الأستاذ فيما تقدم).

طريقة أخرى لتصحيح الخطأ :

هناك طريقة أخرى مختصرة لا تستدعى إلغاء القيد الخطأ ، بل يتم التصحيح بها بقيد واحد يسوّى فيه سبب الخطأ .

مثال :

بيعت بضاعة لناصف بمبلغ ٥٧ جنيها ، فأثبتت العملية على أساس أن الثمن ٧٥ جنيها وقد اكتشف ذلك فى أول فبراير :

ففى هذا المثال ينحصر الخطأ فى إثبات عملية البيع على أساس أن قيمة الفاتورة ٧٥ جنيها لا ٥٧ جنيها . أى أن المبلغ المثبت أكبر من المبلغ الحقيقى بمبلغ ١٨ جنيها (٧٥ — ٥٧) . أما طرفا القيد فصحيحان .

ويترتب على ذلك الخطأ أن حساب ناصف يجعل مدينا بمبلغ ٧٥ جنيها بدلا من ٥٧ جنيها أى بزيادة ١٨ جنيها ، وأن حساب المبيعات يجعل دائنا بمبلغ ٧٥ جنيها بدلا من ٥٧ جنيها أى بزيادة ١٨ جنيها .

اذن فلو أنقصنا مبلغ ١٨ جنيها من كل من حساب ناصف وحساب المبيعات ، لصحح الخطأ ولأصبح الرصيد الجديد لناصف يمثل ما عليه بالضبط .

واذا تذكرنا :

(١) أنه لكى ينقص الحساب المدين بمبلغ ما يجعل دائنا بهذا المبلغ .
(٢) ولكى ينقص « الدائن بمبلغ ما يجعل مدينا بهذا المبلغ .
(٣) « يزاد « المدين بمبلغ ما يجعل مدينا بهذا المبلغ .
(٤) « « « الدائن بمبلغ ما يجعل دائنا بهذا المبلغ .

نقول اذا تذكرنا تلك القواعد المعروفة ، فإن القيد اللازم لتصحيح ذلك الخطأ بالطريقة المختصرة يكون :

منه	له			
جنيه	جنيه			
١٨		من حساب المبيعات	٥٦	أول فبراير
	١٨	الى حساب ناصف	٤٣	
		تصحيح القيد الخاص بالفاتورة رقم ٩٠٧ ص ٥٥ حتى يكون المبلغ الخاص بالعملية هو ٥٧ لا ٧٥ جنيها		

هذا ويبدو كلا الحسابين فى الأستاذ كما يلى :

منه (ص ٤٣) — حساب ناصف — له

المبلغ		البيان	اليومية	التاريخ	المبلغ		البيان	اليومية	التاريخ
مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	٧٥	الى حساب المبيعات	٥٥	٢٠ يناير	—	١٨	من حساب المبيعات	١١٥	

منـــه) ص ٥٦)　　حساب المبيعات　　لـــه

مليم	جنيه					مليم	جنيه		
—	١٨	إلى حساب ناصف	١١٥	١ فبراير		—	٧٥	من حساب ناصف	٥٥	٢٠ ١

واذا رصدنا كلا من الحسابين وجدنا أن رصيد حساب ناصف مدين بمبلغ ٥٧ جنيها ورصيد حساب المبيعات دائن بمبلغ ٥٧ جنيها ، وهذا يطابق الواقع الذى يجب أن يكون فى الدفاتر .

أمثلة مختلفة (التصحيح بالطريقتين) :

(١) فى ١٥ يناير اشترى عمرو من صادق بضاعة بمبلغ ١٠٥ جنيهات فأخطأ الكتب وجعل حساب صادق دائنا بمبلغ ٥٠١ جنيه كما يلى :

منـــه	لـــه			
جنيـــه	جنيـــه			
١٠٥		من حساب المشتريات		١٥ يناير
	٥٠١	الى حساب صادق		

(٢) فى ٢٢ يناير اشترى أثاثا لمكتبه نقدا بمبلغ ٢٥ جنيها فأخطأ الكاتب وجعل حساب المشتريات مدينا بالمبلغ كما يلى :

منـــه	لـــه			
جنيـــه	جنيـــه			
٢٥		من حساب المشتريات		٢٢ يناير
	٢٥	الى حساب الصندوق		

(٣) فى ٢٥ يناير ظهر عمرو كمبيالة لأمر عزت قيمتها ٧٥ جنيها فأخطأ الكتب عند إثبات ذلك خطأين :

(الأول) بأن جعل الحساب الدائن هو حساب أوراق الدفع .

(الثانى) بأن جعل قيمة الكمبيالة ٥٧ لا ٧٥ هكذا :

منـــه	لـــه			
جنيـــه	جنيـــه			
٥٧		من حساب عزت		٢٥ يناير
	٧٥	الى حساب أوراق الدفع		

فبفرض أن هذه الأخطاء قد اكتشفت فى أول فبراير، فانها تصحح بإحدى الطريقتين كما يلى :

	الطريقة المطولة				الطريقة المختصرة			
	منه جنيه	له جنيه			منه جنيه	له جنيه		
(١)	٥٠١		من حساب صادق	١ فبراير			لايمكن تصحيح الخطأ الأول بالطريقة المختصرة لأنه منحصر فى جانب واحد من جانبى العملية	١ فبراير
		١٠٥	الى حساب المشتريات					
			الغاء قيد الفاتورة رقم ... ص ...					
	١٠٥		من حساب المشتريات	١ فبراير				
		١٠٥	الى حساب صادق					
			اعادة إثبات الفاتورة رقم ...					
(٢)	٢٥		من حساب الصندوق	١ فبراير	٢٥		من حساب الأثاث	١ فبراير
		٢٥	الى حساب المشتريات			٢٥	الى حساب المشتريات	
			الغاء قيد الأثاث ص ...				تصحيح الخطأ الناشئ من جعل حساب المشتريات مدينا بدلا من حساب الأثاث ص .	
	٢٥		من حساب الأثاث	١ فبراير				
		٢٥	الى حساب الصندوق					
			اعادة إثبات الأثاث					
(٣)	٥٧		من حساب أوراق الدفع	١ فبراير			من مذكورين	١ فبراير
		٥٧	الى حساب عزت		٦٨		حساب عزت	
			الغاء قيد تظهير الكمبيالة رقم ... ص ...		٥٧		حساب أوراق الدفع	
	٧٥		من حساب عزت	»		٧٥	الى حساب أوراق القبض	
		٧٥	الى حساب أوراق القبض				تصحيح الخطأ الناشىء من جعل حساب أوراق الدفع دائنا بدلا من حساب أوراق القبض عند تظهير الكمبيالة رقم ... وكذا الخطأ فى قيمة الورقة	
			اعادة إثبات الكمبيالة					

ملاحظات على الحل :

(١) إذا جمعت صفحات اليومية قبل تصحيح الأخطاء — إبتداء من الصفحة التى أثبتت فيها العملية الأصلية الخاصة بالشراء من صادق يوم ٢٠ يناير، فلا بد من أن نجد زيادة فى مجموع الجانب الدائن على مجموع الجانب المدين بسبب الخطأ فى إثبات تلك العملية . على أن مجموع الجانبين يعود و يتزن بعد تصحيح الخطأ ، لأن الزيادة التى كانت فى الجانب الدائن (٥٠١ بدلا من ١٠٥) عوضت فى الجانب المدين عند إلغاء القيد (٥٠١ بدلا من ١٠٥) .

(٢) هناك بعض قيود خاطئة لا يمكن تصحيحها بالطريقة المختصرة كما هو الحال بالنسبة للقيد الأول .

(٣) إن تصحيح القيد الثانى الخاص بالأثاث المشترى من الجندى بالطريقة المختصرة، أساسه أن حساب المشتريات كان قد جعل مدينا بمبلغ ٢٥ جنيها خطأ، فلإزالة هذا الخطأ يجب أن يجعل دائنا بهذا المبلغ . أما حساب الأثاث فلم يثبت أصلا ما يجعله مدينا، فيجب أن يجعل هكذا عند التصحيح. وأما حساب الصندوق الذى جعل دائنا بهذا المبلغ منذ البداية فيظل بلا تغيير لأن هذا ينطبق على الواقع .

(٤) كذلك عند تصحيح القيد الثالث الخاص بتظهير الكمبيالة بالطريقة المختصرة، فإننا نلاحظ أن قيد التصحيح قيد مركب وتفسيره :

(ا) أن حساب عزت كان قد جعل فى القيد الخطأ مدينا بمبلغ ٥٧ جنيها، ولما كان من الواجب أن يجعل مدينا بمبلغ ٧٥ جنيها وهو قيمة الكمبيالة، لزم أن نجعله مدينا عند التصحيح بالفرق وقدره ١٨ جنيها .

(ب) أن حساب أوراق الدفع كان قد جعل دائنا بمبلغ ٥٧ جنيها بلا مبرر ، فلإزالة هذا الخطأ يجب أن يجعل مدينا بهذا المبلغ .

(ج) أن حساب أوراق القبض لم يذكر فى القيد الخطأ ، ولما كان هذا الحساب هو الذى يجب أن يجعل دائنا بقيمة الكمبيالة المظهرة وهى ٧٥ جنيها ، لزم أن نجعله هكذا عند التصحيح .

(٥) إذا كانت القيود الخاطئة قد رحلت بحالتها إلى الحسابات الخاصة بها فى الأستاذ، فإن ترحيل قيود التصحيح سواء بالطريقة المطولة أو بالطريقة المختصرة إلى هذه الحسابات، يصحح أرصدتها ويجعلها مطابقة للواقع .

مفاضلة بين طريقتى التصحيح :

يتضح لنا مما تقدم أن لكل طريقة من طريقتى تصحيح الأخطاء مزايا خاصة نلخصها فيما يلى :

١ — إن التصحيح بالطريقة المختصرة يحتاج الى قيد واحد بينما يحتاج بالطريقة العامة الى قيدين .

٢ — إن قيد التصحيح بالطريقة المختصرة قد يكون مركبا ومربكا وصعب التكوين ، كما رأينا فى تصحيح المثال الرابع الخاص بتظهير الكمبيالة . ولكن التصحيح بالطريقة المطولة ولو أنه يحتاج الى قيدين إلا أنهما فى منتهى السهولة والبساطة .

٣ — يحدث أن تكون هناك قيود خاطئة لا يمكن تصحيحها بالطريقة المختصرة ، كما رأينا عند تصحيح المثال الأول ، ولكن لا يمكن تصور أى قيد خاطئ لا يستطاع تصحيحه بالطريقة العامة .

٤ — إن قيد التصحيح بالطريقة المختصرة قيد مصطنع قد لا يمكن تفسيره اذا أعطى لنا خلوا من أى شرح . والواقع أنه لا يدل على عملية تجارية ذات مستندات خاصة أتمها التاجر ، بينما قيود التصحيح بالطريقة المطولة واضحة وسهلة الفهم ومنطقية ، فضلا عن انطباقها على قواعد مسك الدفاتر .

٥ — أن إجماع المحاسبين تقريبا هو على تفضيل الطريقة العامة لرجحان مزاياها على الطريقة المختصرة .

ومن أجل ذلك فاننا نفضل وننصح بالتصحيح بالطريقة العامة إلا اذا طلبت الطريقة المختصرة صراحة فى تمرين أو امتحان ما .

تصحيح أخطاء الترحيل إلى الأستاذ :

افترضنا فيما تقدم أن منشأ الخطأ هو فى قيد اليومية وأن هذا القيد رحل بلا تغيير الى حسابات الأستاذ ، ولما صحح بقيد آخر ، رحل قيد التصحيح بدوره الى حسابات الأستاذ ، وهكذا ينطبق ما فى حسابات الأستاذ على قيود اليومية .

ولكن الغرض الآن هو أن تكون قيود اليومية صحيحة من كل الوجوه، ولم يحدث الخطأ إلا فى الترحيل فقط، فكيف تصحح حسابات الأستاذ عند اكتشاف الخطأ ؟ .

معلوم أن دفتر الأستاذ ليس من الدفاتر التى نص عليها القانون، فهل من الجائز أن يصحح الخطأ فيه بالمحو والكشط والشطب ؟

يبدو لأول وهلة ألا مانع من ذلك، لأن دفتر الأستاذ هو دفتر " القيد الثانى " إذ يرحل اليه من دفتر " القيد الأول " وهو اليومية . فما دام الأصل أى القيد فى اليومية صحيحا فلا يرتفع أى شك الى قيمة الدفاتر اذا صححت حسابات الأستاذ بهذه الطريقة، ما دامت تكون بعد التصحيح منطبقة على قيد اليومية الصحيح .

والواقع أن التصحيح بالمحو والشطب فى دفتر الأستاذ كثير الحدوث فى الحياة العملية استنادا الى ما سبق .

على أننا لا ننصح باتباع هذه الطريقة فى التصحيح إلا فى حدود ضيقة جدا ، كما لو كان الخطأ طفيفا ونادرا وواضحا ، ونرى ضرورة التصحيح يقيد فى اليومية كلما أمكن ذلك .

فلقد ذكرنا فيما سبق أن أهمية دفتر الأستاذ تعادل إن لم تزد عن أهمية اليومية، وأن كثيرا من المنشآت من أجل ذلك تسجله كما تسجل اليومية . ولا شك أن هذه العناية به تتنافى مع تشويهه والعبث به .

أمثلة على أخطاء الترحيل :

إن أخطاء الترحيل غالبا ما تكون فى :

(ا) الأرقام : كما لو كان المبلغ المراد ترحيله ٨٧ جنيها فيرحل بدلا منه ٧٨ جنيها الى أحد حسابى القيد أو اليهما معا .

(ب) جانب الحساب : وذلك بجعل الحساب مدينا بدلا من جعله دائنا أو العكس .

(ج) الترحيل الى حساب آخر، خصوصا عند تشابه الأسماء: كما لو كان من بين العملاء عميلان اسم أحدهما حسن والآخر حسين فقد يدفع حسن مبلغا ربما يرحل الى حساب حسين .

(د) السهو عن الترحيل الى الحساب الخاص بأحد طرفى القيد : كما لو دفع أحد العملاء مبلغا نقدا ولم ترحل العملية الى الجانب المدين من حساب الصندوق .

(هـ) السهو عن الترحيل الى حسابى القيد .

(و) تكرار ترحيل أحد القيود سهوا .

طرق التصحيح :

يلاحظ من الأمثلة المتقدمة أن الخطأ :

١ — إما أن يؤثر على حساب واحد كما هو الحال فى "ا" (اذا كان خطأ الأرقام فى حساب واحد) و "ب" و "د"

٢ — وإما أن يؤثر على حسابين مختلفين كما هو الحال فى "ا" (اذا كان خطأ الأرقام فى الحسابين و "ج" و "هـ" و "و"

ففى الحالة الأولى — حالة وجود الخطأ فى حساب واحد — هل يمكن التصحيح بقيد فى اليومية كما سبق أن أشرنا ؟ ظاهر أنه من المستحيل تكوين طرفى القيد ، فيتعين التصحيح اذا بالشطب والاعادة مع المحافظة على النظافة ، وهذا ما يصح أن يعرف فى هذه المرحلة .

أما فى الحالة الثانية حيث يكون الخطأ فى حسابين ، فيفضل إتمام التصحيح بقيد فى اليومية ، خصوصا لسهولة تكوينه كما سترى فى الأمثلة المحلولة الآتية :

أمثلة محلولة :

فى ١٥ فبراير اشتريت من سمير بضاعة بمبلغ ٢٥٠ جنيها فظهر أن المبلغ الذى رحل الى الجانب الدائن من حسابه هو ٥٢٠ جنيها .

وفى ١٨ فبراير سددت لدائنك حسنين رصيد حسابه الموجود ص ٨٥ والبالغ ١١٢ جنيها بشيك فظهر أن المبلغ قد رحل الى حساب الدائن حسين (ص ٩٠) الذى رصيد حسابه ٢١١ جنيها .

وفى ٢٠ فبراير دفع لك مدينك لطفى مبلغا قدره ٢٠ جنيها نقدا من أصل ما عليه وقدره ٥٠ جنيها فظهر أن المبلغ رحل الى الجانب المدين من حسابه .

فبفرض أن قيود اليومية الخاصة بهذه العمليات صحيحة من كل الوجوه ، فالمطلوب تصحيح حسابات الأستاذ يوم اكتشافها وهو ٢٥ فبراير .

اليوميـــة

منـه		لـه		البيان	الأستاذ	التاريخ
مليم	جنيـه	مليم	جنيـه			
—	١١٢			من حساب حسنين	٩٠	٢٥ فبراير
		—	١١٢	الى حساب حسين	٨٥	
				تصحيح الخطأ الناشئ من ترحيل المبلغ المدفوع لحسنين فى ١٨ منه والمقيد فى ص ٠٠ الى حساب حسين		

أما حسابات الأستاذ فتبدو كما يلى :

منـــه — حساب سمير — لـــه

المبلغ		البيان	اليومية	التاريخ	المبلغ		البيان	اليومية	التاريخ
مليم	جنيـه				مليم	جنيـه			
					—	٢٥٠	"الامضاء" ٢٥ فبراير		
						٢٧٠	من حساب المشتريات	×	١٥ فبراير

منه — (ص ٨٥) — حساب حسنين — له

المبلغ		البيان	اليومية	التاريخ	المبلغ		البيان	اليومية	التاريخ
مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	١١٢	الى حساب حسين	×	٢٥ فبراير	—	١١٢	رصيد منقول		١٨ فبراير

منه — (ص ٩٠) — حساب حسين — له

المبلغ		البيان	اليومية	التاريخ	المبلغ		البيان	اليومية	التاريخ
مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	١١٢	الى حساب البنك	×	١٨ فبراير	—	٢١١	رصيد منقول		١٨ فبراير
					—	١١٢	من حساب حسنين	×	٢٥ فبراير

منه — حساب لطفى — له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	٥٠	رصيد منقول		٢٠ فبراير	—	٢٠	من حساب الصندوق		٢٠ فبراير
	٢٠	الى حساب الصندوق		٢٠ فبراير					
		يلغى خطأه "امضاء"							

ملاحظات على الحل :

(١) عند التصحيح بالشطب يحسن أن يوقع الموظف الذى قام بالتصحيح بجانبه .

(٢) اذا نظرنا إلى حساب حسين وجدنا أن مركزه بعد التصحيح قد رجع إلى أصله . أى أن رصيده قد أصبح ٢١١ جنيها ، بينما حساب حسنين قد تسدد .

تمارين

(١) هل حرم القانون تصحيح أخطاء قيود اليومية بالمحو والكشط والتغيير ؟

(٢) أذكر الحالات التى قد يقع فيها اخطاء فى قيود اليومية مع التمثيل .

(٣) استعرض أثر أخطاء اليومية فى حسابات الأستاذ مع التمثيل .

(٤) كيف تكتشف الأخطاء فى الدفاتر .

(٥) فاضل بين الطريقتين المعروفتين فى تصحيح أخطاء اليومية .

(٦) اذا كانت قيود اليومية الخاصة ببعض العمليات صحيحة ، فهل يتصور وقوع اخطاء فى الترحيل الى الأستاذ ؟ مثل لما تقول ببعض الحالات .

(٧) اذا حدث خطأ فى الترحيل الى الأستاذ فقط فكيف يمكن تصحيح هذا الخطأ ؟

(٨) المطلوب تقييد ما يأتى فى اليومية :

(ا) اشترى ابراهيم من عمر بضاعة بمبلغ ٥٠٠ جنيه .

(ب) سحب عمر على ابراهيم كمبيالة بمبلغ ٥٠٠ جنيه .

(ج) ظهر عمر الكمبيالة السابقة الى خليل .

(د) قطع خليل الكمبيالة السابقة فى بنك مصر فبلغ الإجيو عليها جنيهين .

(هـ) عند تاريخ الاستحقاق دفع المسحوب عليه ابراهيم الكمبيالة الى البنك .

(و) اشترى عبد الرحمن محمد منك بضاعة بمبلغ ٥٠٠ جنيه فقيدها الكاتب (من محمد عبد الرحمن الى المبيعات) فما هو قيد التصحيح ؟

(ز) اشترى محمد رفقى بضاعة بمبلغ ٤٢٩ جنيه قيدها الكاتب ٢٤٩ (من محمد رفقى الى المبيعات) .

(ح) اشتريت بضاعة من يوسف نجيب بمبلغ ٢٦٠ جنيها فقيد الكاتب هذه العملية بالقيد الآتى :

٢٦٠ ٦٢٠ من المشتريات الى أوراق القبض .

(ط) اشتريت بضاعة من خليل رجب بمبلغ ٧٠٠ جنيه دفعت له منها ٢٠٠ جنيه نقدا وحررت له سندا إذنيا بمبلغ ٤٠٠ جنيه فقيد الكاتب هذه العملية كما يلى :

منه		له	
جنيه		جنيه	
	من مذكورين		
٢٠٠			بنك
٥٠٠			أوراق دفع
	٧٠٠		الى المشتريات

(ى) ظهر حـ الى ء كمبيالة ساحبها ا والمسحوب عليه فيها ب قيمتها ١٠٠٠ جنيه، فما القيد فى يومية كل من حـ ، ء ؟

(ك) قطع ء الكمبيالة التى ظهرها له حـ فى البنك و بلغ الإجيو ٥ جنيهات وقبض القيمة الحالية نقدا .

(ل) فى تاريخ الاستحقاق قدم البنك الكمبيالة السابقة الى ب المسحوب عليه، فرفض الدفع فعمل البنك عليه برتستو كلفه جنيها . وفى نفس اليوم رجع البنك على ء وقبض منه المبلغ والمصاريف ولقد قرر ء بدوره الرجوع على ا فأثبت هذا فى دفاتر ء .

(م) فى اليوم نفسه أبلغ ء محل ا بما حصل وطلب اليه أن يدفع له المبلغ فى الحال فدفعه له وقرر الرجوع على ب فأثبت ما تقدم فى دفترى ء ، ا .

(ن) فى اليوم التالى حضر ب الى ا واتفق الطرفان على أن يدفع ب فى الحال ٥٠١ جنيه وفوائد تأخير قدرها ٤ جنيهات وأن يحرر بالباقى وقدره ٥٠٠ جنيه سندا إذنيا جديدا يستحق بعد ثلاثة شهور، فأثبت هذا فى يوميتى ا ، ب .

(س) عند استحقاق الكمبيالة الجديدة السابقة دفعها ب فى الميعاد فأثبت ذلك فى يوميتى ا ، ب .

الفصل العاشر

ميزان المراجعة والأخطاء

مقـــدمة :

ذكرنا فى الفصل الرابع ملخصا سريعا لميزان المراجعة ، فعرفنا طرق تصويره وقلنا إن أهم أغراضه هو التأكد من أن قيود اليومية قد رحلت ترحيلا صحيحا الى حسابات الأستاذ .

ويمكننا أن نستخلص من معلوماتنا هذه أن ميزان المراجعة عبارة عن قائمة (مبوبة) برصد كل من الحسابات المدينة فى جانب والحسابات الدائنة فى جانب آخر ، أو مجاميع كل من المبالغ المدينة والمبالغ الدائنة فى كل حساب فى تاريخ معين .

وتاريخ تصوير هـذا الميزان لا يحدّده عرف ولا قانون ، فمن المنشآت ما يصوّره كل يوم ومنها ما يصوّره كل أسبوع ومنها ما يصوّره كل شهر أو غير ذلك تبعا لطريقة إمساك الدفاتر التى تتبعها .

على أن المنشآت وان اختلفت فى مواعيد تصوير موازين المراجعة أثناء السنة التجارية ، فلا بد لها جميعا من تصوير ميزان نهائى فى ختام السنة استعدادا للخطوة الختامية ، ألا وهى استخراج صافى نتيجة المتاجرة .

ولقد شرحنا فى الفصل السابق أيضا أنواع الأخطاء المختلفة التى قد تقع فى قيود اليومية أو فى الترحيل الى الأستاذ ، وهى تنقسم الى قسمين رئيسيين : أخطاء فى أسماء الحسابات وأخطاء رقمية أى تتعلق بالأرقام وحدها . وهذه الأخطاء الرقمية يمكن تقسيمها بدورها الى قسمين أيضا : أخطاء معوضة Compensating لها أثر متساوٍ على كل من الجانبين (المدين والدائن) فى الحسابات المختلفة ، وأخطاء متباينة الأثر فى هذه الحسابات .

اذا عرفنا هذا فهل يكفى أن يتساوى مجموعا جانبى الميزان للاطمئنان التام على صحة العمل فى الدفاتر من تقييد وترحيل ؟ وهل اذا وقع أى خطأ فى العمل مهما كان نوعه ، سبب حتما عدم تعادل جانبى الميزان ، فيكون هذا تنبيها لوجود خطأ تعمل المنشأة على اكتشافه ؟

ظاهر أن هناك أخطاء قد تقع فعلا فى التقييد والترحيل معا ، أو فى أحدهما فقط ولا يكون لها أى تأثير على مجموع جانبى الميزان كالأخطاء المعوضة .

لذلك نتناول فيما يلى بحث الأخطاء التى تسبب عدم تعادل مجموع جانبى الميزان والأخطاء التى لا تؤثر فى ذلك ملطقا :

الأخطاء التى تسبب عدم تعادل الميزان :

عرفنا أن تعادل جانبى الميزان أساسه أن المبلغ الخاص بأية عملية تجارية ، يرحل الى الجانب المدين من حساب والى الجانب الدائن من حساب آخر ، فيترتب على هذا أن أى خطأ فى الترحيل قد يسبب عدم تساوى جانبى الميزان .

والأمثلة الآتية توضح ما نقول :

(١) عدم ترحيل المبلغ الخاص بالعملية الى أحد الحسابين الممثلين لطرفى القيد فقط .

كما لو اشتريت بضاعة مثلا من محسن بمبلغ ٦٥ جنيها وقيدت العملية فى اليومية تقييدا صحيحا ، ورحلت المبلغ الى الجانب المدين من حساب المشتريات ولم ترحله سهوا الى الجانب الدائن من حساب محسن و العكس .

(٢) ترحيل مبلغ العملية صحيحا الى أحد حسابى القيد ومتغيرا الى الحساب الآخر :

كما لو بعت بضاعة لحموده بمبلغ ٥٤ جنيها وقيدت العملية تقييدا صحيحا فى اليومية ، ورحلت المبلغ الى الجانب المدين من حساب حموده ، ولكنك رحلت مبلغ ٤٥ بدلا من ٥٤ الى الجانب الدائن من حساب المبيعات .

(٣) ترحيل مبلغ العملية الى الجانب المدين أو الدائن فى حسابى طرفى القيد .

كما لو دفعت ايجار المحل مبلغا قدره ١٠ جنيهات نقدا فقيدت العملية فى اليومية تقييدا صحيحا ، ورحلت المبلغ الى الجانب المدين فى كل من حسابى الايجار والصندوق ، بدلا من أن يجعل حساب الصندوق دائنا بهذا المبلغ .

(٤) تكرار ترحيل مبلغ الى أحد حسابى القيد :

كما لو دفعت لدائنك سيد مبلغا قدره ٥٠ جنيها نقدا وقيدت العملية فى اليومية تقييدا صحيحا ورحلت المبلغ الى الجانب المدين من حساب سيد ، ولكنك رحلته مرتين — سهوا — الى الجانب الدائن من حساب الصندوق ، أو العكس .

(٥) اختلاف مبلغى القيد فى اليومية وترحيلهما بلا تغيير — سهوا — الى الأستاذ .

كما لو سدّد لك مدينك عبد السلام مبلغا قدره ٣٥ جنيها فأثبتت العملية فى اليومية كما يلى :

منه	له			
جنيه	جنيه			
٣٥			من حساب الصندوق	
	٥٣		الى حساب عبد السلام	
			ايصال رقم	

ثم رحلت العملية الى الأستاذ دون التفات الى خطأ الأرقام ، فرحلت مبلغ ٣٥ جنيها الى الجانب المدين من حساب الصندوق ومبلغ ٥٣ جنيها الى الجانب الدائن من حساب عبد السلام .

هذا وقد يكون سبب عدم تعادل الميزان أخطاء أخرى لا علاقة لها بالتقييد ومنها :

(ا) الخطأ فى ترصيد الحساب بسبب السرعة أو رداءة الأرقام .

(ب) عدم درج رصيد حساب ما فى الميزان أو تكرار درجه .

(ج) وضع مبلغ رصيد مدين فى خانة الأرصدة الدائنة أو العكس .

عن عدم تعادل الميزان :

لمثل الأخطاء المذكورة بعاليه لا يتعادل ميزان المراجعة ، ويجب فى هذه الحالة عدم الاستهانة بالأمر حتى ولو كان الفرق طفيفا ، إذ من المحتمل ألا يكون السبب أخطاء ارتكبت بحسن نية ، بل يصح أن تكون هناك تزويرات اقترفها بعض الموظفين وعجزوا عن تسويتها .

ولقد رأينا فى الأمثلة المتقدمة أن الخطأ قد يقع فى الجانب المدين من بعض الحسابات وفى الجانب الدائن من البعض الآخر ، ولذلك نستنتج أن صغر الفرق بين مجموعى الميزان قد لا يكون سببه خطأ بسيطا ، بل يصح أن تكون

هناك عدة أخطاء فى الجانب المدين من بعض الحسابات ، وعدة أخرى فى الجانب الدائن من حسابات أخرى ، فيكون فرق الميزان عبارة عن فرق مجموعى الأخطاء .

يتعين إذن على المنشأة عندعدم تعادل الميزان أن تراجع العمليات مراجعة دقيقة حتى تكتشف أسباب الأخطاء وتصححها بالطرق المشروحة فى الفصل السابق .

ومن أجل ذلك تحرص المنشآت الكبرى على عمل ميزان مراجعة بين الحين والحين لاكتشاف ما قد يقع من الأخطاء أو ما قد يقترف من تزويرات ، فتعيد الأمور الى نصابها وتأخذ من الماضى درسا للمستقبل ، فتسد ما قد يكون هناك من نقص فى الطريقة المتبعة فى إمساك الدفاتر .

مثال محلول :

رصدت حسابات الأستاذ فى دفاتر عمرو بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٤٤ فكانت كما تظهر فى ميزان المراجعة الآتى :

ميزان المراجعة بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٤٤

اسم الحساب	صفحة رقم	أرصدة مدينة		أرصدة دائنة	
		مليم	جنيه	مليم	جنيه
رأس المال	١	—	—	—	٥٠٠
المسحوبات	٢	—	١٢٠	—	—
المشتريات	٣	—	٢٥٠٠	—	—
المبيعات	٤	—	—	—	٢٢٠٠
عيسى عبده	٥	—	٥٠	—	—
سيد أبو النجا	٦	—	٧٥	—	—
عبد اللطيف أحمد	٧	—	—	—	٨٠
رياض عبد الواحد	٨	—	—	—	٩٥
بنك (حساب جارى)	٩	—	—	—	٢٥٠
الايجار	١٠	—	١٠٠	—	—
مصاريف نثرية وتجارية	١١	—	٢٠٠	—	—
مهايا	١٢	—	٨٠	—	—
تأمينات	١٣	—	٥	—	—
		—	٣١٣٠	—	٣١٢٥

ولوجود فرق فى مجموعى جانبى الميزان قدره ٥ جنيهات روجعت الحسابات فظهرت الأخطاء الآتية :

١ — عند إعادة ترصيد حساب البنك ظهر أن رصيده مدين بمبلغ ١٥٠ جنيها ، وقد وضع فى الميزان خطأ فى الجانب الدائن .

٢ — أن رصيد حساب أوراق الدفع وقدره ٣٠٠ جنيه لم يدرج سهوا فى ميزان المراجعة .

٣ — أن عيسى عبده قد دفع فى ٢٩ مارس سنة ١٩٤٤ مبلغا قدره ١٠ جنيهات بشيك تحت الحساب ، فقيدت العملية فى اليومية تقييدا صحيحا وأرسل الشيك الى البنك للتحصيل ، وجعل مدينا بالمبلغ ، ولكن القيمة لم ترحل بعد الى الجانب الدائن من حساب عيسى .

٤ — دفعت لدائنك رياض عبد الواحد فى ١٥ مارس سنة ١٩٤٤ مبلغا قدره ٢١ جنيها بشيك فقيدت العملية فى اليومية تقييدا صحيحا ، ورحل مبلغ ٢١ جنيها الى الجانب الدائن من حساب البنك ، ولكن رحل إلى الجانب المدين من حساب رياض مبلغ قدره ١٢ جنيها لا ٢١ جنيها .

٥ — كنت قد اشتريت من عبد اللطيف أحمد بضاعة بمبلغ ١٠٤ جنيهات فى أول مارس سنة ١٩٤٤ فرحلت المبلغ الى الجانب المدين من حساب المشتريات مرتين ، وفيما عدا هذا فكل ما يتعلق بالعملية قد أثبت صحيحا فى اليومية وحساب عبد اللطيف أحمد .

فالمطلوب :

(١) تصحيح الأخطاء بعد اكتشافها .

(٢) ايجاد الأرصدة الصحيحة للحسابات التى تأثرت بالأخطاء .

(٣) ايجاد المجموع الصحيح للميزان .

الحـــل :

أولا — يتم التصحيح بالنسبة للأخطاء الخمسة السابقة كما يلى :

الخطأ (١) لا يحتاج تصحيح ترصيد حساب البنك الى أى قيد ، لأن الخطأ هنا خطأ حسابى لا دفترى .

« (٢) فيما يتعلق بحساب أوراق الدفع ، ليس هناك أى خطأ فى الدفاتر ، فيتم التصحيح بدرج الرصيد فى الميزان .

« (٣) يتم تصحيح حساب عيسى بترحيل مبلغ ١٠ جنيهات الى الجانب الدائن من حسابه ، ويؤرخ هذا بتاريخ أول أبريل ، مع اضافة اشارة الى سبب تأخير الترحيل .

« (٤) يصحح حساب رياض عبد الواحد بشطب المبلغ ١٢ وكتابة الرقم ٢١ بدلا منه ، كما ذكرنا فى الفصل السابق على أن يوقع الكاتب بجانب التصحيح .

« (٥) يصحح حساب المشتريات بشطب العملية المكررة ، مع الاشارة الى السبب والامضاء بجانب التصحيح ، كما ذكرنا فى الفصل السابق .

ثانيا — الأرصدة الصحيحة للحسابات التى تأثرت بالأخطاء هى :

حساب البنك (مدين) ١٥٠ جنيها ، حساب أوراق الدفع (دائن) ٣٠٠ جنيها ، حساب عيسى عبده (مدين) ٤٠ جنيها ، حساب رياض عبد الواحد (دائن) ٨٦ جنيها ، حساب المشتريات (مدين) ٢٣٩٦ جنيها .

ثالثا — المجموع الصحيح للميزان .

إن أسهل طريقة لاستخراج المجموع الصحيح للميزان هى :

(ا) طرح الأرصدة الخاطئة المدينة من المجموع المدين والدائنة من المجموع الدائن .

(ب) يضاف الى باقى الطرح فى (ا) الأرصدة بعد التصحيح كما يلى :

	أرصدة مدينة		أرصدة دائنة	
	جزئى	كلى	جزئى	كلى
المجموع الخطأ للميزان		٣١٣٠		٣١٢٥
يطرح أرصدة الحسابات التى وجد بها أخطاء وهى :				
رصيد حساب عيسى عبده	٥٠			
« « المشتريات	٢٥٠٠			
« « البنك			٢٥٠	
« « رياض عبد الواحد			٩٥	
	٢٥٥٠		٣٤٥	
باقى الطرح		٥٨٠		٢٧٨٠
وباضافة الأرصدة السابقة بعد تصحيحها :				
رصيد حساب عيسى عبده	٤٠			
« « المشتريات	٢٣٩٦			
« « البنك	١٥٠			
« « رياض عبد الواحد			٨٦	
« أوراق حساب الدفع			٣٠٠	
		٢٥٨٦		٣٨٦
المجموع الصحيح للميزان		٣١٦٦		٣١٦٦

ملحوظة : يوضح هذا المثال بجلاء ما سبق أن أشرنا اليه من أن ضآلة الفرق فى مجموعى الميزان وهو فى هنا ٥ جنيهات لا يعنى حتما بساطة الخطأ إذ يصح أن تكون هناك أخطاء كثيرة كما رأينا .

الحساب المعلق Suspense Account :

تبينت لنا الآن الظروف التى لايتعادل فيها جانبا ميزان المراجعة ، ورأينا كيف تصحح الأخطاء إلى أن يتم التعادل المنشود .

ونضيف الآن أنه عند عدم التعادل ، يستخرج فرق المجموعين ويفتح به حساب جديد لم يكن موجودا من قبل اصطلح على تسميته " بالحساب المعلق " ، وعند اكتشاف أى خطأ من شأنه أصلا أن يسبب عدم تعادل الميزان يصحح الخطأ بقيد يكون " الحساب المعلق " أحد طرفيه . ومعنى هـذا أنه إذا اكتشف خطأ ليس من

شأنه أصلا التأثير على تعادل الميزان — كما لو رحل مبلغ إلى حساب شخص بدلا من حساب شخص آخر ، أو أثبت عملية بمبلغ خاطئ فى الجانبين — صحح بالطريقة التى سلف ذكرها دون إقحام " الحساب المعلق " .

مثال ١ : يزيد مجموع جانب الأرصدة الدائنة على مجموع جانب الأرصدة المدينة بمبلغ ١٠٠ جنيه ، وبمراجعة الحسابات اكتشف الخطآن الآتيان فى ١٢/٣١ :

(ا) دفع عمرو ٥٠ جنيها فى ١٥ ديسمبر فرحل المبلغ إلى حساب عمر .

(ب) دفع للدائن مجدى مبلغ ١٠٠ جنيه بشيك فى ٣٠ ديسمبر فرحل المبلغ إلى حساب البنك ولم يرحل بعد إلى حساب مجدى (رصيد حساب مجدى فى الميزان ٢٥٠ جنيها) .

فعن الخطأ الأول ، فانه ليس من شأنه أن يؤثر على تعادل الميزان ، ومن ثم فانه يصحح بالقيد :

لـه	منـه			
جنيـه	جنيـه			
٥٠		من حساب عمر		١٢/٣١
	٥٠	إلى حساب عمرو		
		تصحيح القيد رقم ... صفحة ...		

ثم يرحل هذا القيد إلى حسابى عمر وعمرو فى الأستاذ .

وعن الخطأ الثانى ، فإن من شأنه أصلا أن يسبب عدم تعادل الميزان ، لأن حساب البنك قد جعل دائنا بينما حساب مجدى لم يجعل مدينا بعد . ولذلك يفتح "حساب معلق" يجعل مدينا بالفرق وقدره ١٠٠ جنيه . ثم إنه لاصلاح الخطأ يجعل "حساب مجدى" مدينا و "الحساب المعلق" دائنا بمبلغ ١٠٠ جنيه وبذا يقفل الحساب المعلق ، هكذا :

فى اليومية :

منـه	لـه			
جنيـه	جنيـه			
١٠٠		من حساب مجدى		١٢/٣١
	١٠٠	إلى الحساب المعلق		
		تصحيح خطأ الميزان بترحيل شيك مجدى لحسابه فى الأستاذ		

الحساب المعلق

منـه					لـه			
مليم	جنيـه				مليم	جنيـه		
١٠٠		فرق الميزان		١٢/٣١		١٠٠	من حساب مجدى	١٢/٣١

منـــه — حساب مجدى — لـــه

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	١٠٠	الى الحساب المعلق	١٢/٣١	—	٢٥٠	رصيد منقول (بالميزان الخطأ)	١٢/٣١
—	١٥٠	رصيد مرحل					
—	٢٥٠			—	٢٥٠		

مثال ٢ : فيما يتعلق بالمثال المحلول فى صفحة ١٢٤ الذى زاد مجموع جانب الأرصدة المدينة فيه عن مجموع جانب الأرصدة الدائنة بمبلغ ٥ جنيهات يكون الحساب المعلق الذى يفتح توطئة لتصحيح ما يكتشف من أخطاء بواسطته كما يلى .

منـــه — الحساب المعلق — لـــه

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٣٠٠	الى حساب أوراق الدفع	أول ابريل	—	٥	فرق الميزان	أول ابريل
—	١٠	الى حساب عيسى	«	—	٤٠٠	من حساب البنك	«
—	١٠٤	الى حساب المشتريات	«	—	٩	من حساب رياض	«
—	٤١٤			—	٤١٤		

ملاحظات على الحل :

(١) افتتح الحساب بمبلغ ٥ جنيهات فى الجانب الدائن حيث مكان الفرق فى ميزان المراجعة .

(٢) المفروض أن تصحيح الاخطاء يتم سلفا بقيود فى اليومية يكون " الحساب المعلق " طرفا فى كل منها

(٣) تفسير مبلغ الـ ٤٠٠ جنيه التى جعل الحساب المعلق دائنا بها — من حساب البنك — أن رصيد البنك الحقيقى مدين بمبلغ ١٥٠ جنيها ولكنه وضع فى الميزان الخاطئ فى الجانب الدائن و بمبلغ ٢٥٠ جنيها . فلكى يزال أثر هذا الخطأ لابد من جعل حساب البنك مدينا بمبلغ ٢٥٠ + ١٥٠ = ٤٠٠ جنيه .

(٤) أن رصيد حساب أوراق الدفع الذى لم يدرج فى الميزان رصيد دائن فيجب أن يجعل " الحساب المعلق " مدينا به .

(٥) لكى يرحل مبلغ الـ ١٠ جنيهات — فى هـذه المرحلة — الى الجانب الدائن من حساب عيسى لا بد وأن يجعل " الحساب المعلق " مدينا بالمبالغ .

(٦) جعل حساب رياض مدينا أصلا بمبلغ ١٢ جنيها بدلا من ٢١ جنيها ، فلا بد من أن يجعل مدينا مرة ثانية بمبلغ ٩ جنيهات ، و يستتبع هذا جعل " الحساب المعلق " دائنا بالمبلغ .

(٧) لكى يلغى أثر ازدواج ترحيل فاتورة عبد اللطيف وقدرها ١٠٤ جنيهات الى "حساب المشتريات" لابد من أن يجعل هذا الحساب دائنا بالمبلغ . ويستتبع هذا جعل "الحساب المعلق" مدينا به .

(٨) لابد فى النهاية من أن يقفل الحساب المعلق والا كانت هناك أخطاء لم تكتشف بعد .

(٩) ترحل تلك التصحيحات بداهة الى الحسابات المختلفة التى تأثرت بها ويصحح الميزان على ضوء أرصدتها الجديدة .

الأخطاء التى لا يترتب عليها عدم تعادل الميزان :

رأينا كيف أن ميزان المراجعة لا يتعادل مجموع جانبيه اذا حدث أن رحل الى أحد الجانبين من حساب مبلغ يزيد أو ينقص على المبلغ الذى رحل الى الجانب الآخر من حساب آخر، يكون مع الأول طرفى القيد لعملية ما ، الى غير هذا مما سبق أن أوضحناه .

من ذلك يتضح أن الذى يؤثر على تعادل الميزان هو الخطأ فى الأرقام فقط . ويترتب على هذا أن أخطاء فنية كثيرة وأخرى فى أسماء الحسابات قد تقع فى صميم قيود العمليات، ونحصل بالرغم من وجودها على ميزان متعادل.

ومن هذه الأخطاء التى أشرنا اليها :

١ — عدم تقييد عملية تجارية فى اليومية ، فلا يظهر لها أثر فى حسابات الأستاذ .

٢ — تكرار تقييد عملية واحدة فى اليومية، وتكرار ترحيلها إلى الحسابات الخاصة فى الأستاذ، فيترتب على هذا ترحيل ضعف المبلغ الحقيقى إلى حسابى القيد .

٣ — عدم تكرار التقييد فى اليومية وحصوله فى الترحيل فقط ، فيترتب على هذا نفس الأثر السابق .

٤ — حدوث خطأ فنى فى إثبات العملية :

كما لو اشتريت آلات للمصنع بمبلغ ألف جنيه بشيك وقيدت العملية فى اليومية :

منه	له		
جنيه	جنيه		
١٠٠٠		من حساب المشتريات	
	١٠٠٠	إلى حساب البنك	
		آلات المصنع بشيك رقم ... ... وفاتورة رقم	

ظاهر أن الحساب المدين ليس حساب المشتريات وانما هو حساب الآلات ، ولكن هذا الخطأ الفنى لا يؤثر على تعادل الميزان ، لأن مبلغ الألف جنيه يظهر فى الجانب المدين من حساب ، وفى الجانب الدائن من حساب آخر .

٥ — وقوع خطأ ناشئ من تشابه الأسماء :

كما لو بيعت بضاعة بمبلغ ٢٥ جنيها لعميل اسمه محمد حسن ، ولكن المبلغ قد رحل إلى الجانب المدين من حساب عميل آخر اسمه محمد حسنين .

ويستوى فى هذه الحالة أن قيد اليومية قد جعل المدين فيه محمد حسن أو محمد حسنين . وتتشابه هذه الحالة مع الحالة السابقة من حيث عدم التأثير على الميزان .

٦ — إثبات العملية بمبلغ خطأ فى اليومية وترحيلها بلا تغيير إلى حسابات الأستاذ : كما لو دفع للدائن عبد العزيز مبلغ قدره ٤٥ جنيها بشيك فأثبتت العملية على أن المبلغ ٥٤ جنيها :

منه		له		
جنيه		جنيه		
٥٤	من حساب عبد العزيز			
	إلى حساب البنك	٥٤		
	شيك رقم			

فترحيل مبلغ ٥٤ جنيها بدلا من ٤٥ الى الحسابين لا يؤثر على تعادل الميزان .

٧ — حدوث أخطاء معوضة :

وتمثيلا لذلك نفرض أنك اشتريت فى ٥ أبريل بضاعة من يوسف بمبلغ ٣٥ جنيها ، فرحلت الى الجانب المدين من حساب المشتريات ٥٣ جنيها أى بزيادة ١٨ جنيها ، بينما رحلت المبلغ الصحيح الى حساب يوسف — فمثل — هذا الخطأ يؤثر فى تعادل الميزان كما هو معلوم . ولكن اذا فرض أنك بعد ذلك دفعت فى ١٠ أبريل مبلغا قدره ١٨ جنيها لشركة الاعلانات أجرا لخدماتها ، ورحلت المبلغ الى الجانب الدائن من حساب الصندوق ولم ترحله سهوا الى الجانب المدين من حساب الاعلان ، فإنه اذا صوّر ميزان المراجعة بعدئذ تعادل الجانبان بالطبع ، لأن مبلغ الـ ١٨ جنيها الأولى الزائدة فى الجانب المدين من حساب المشتريات لم يقابله مبلغ مماثل فى الجانب الدائن من أى حساب . وكذلك مبلغ الـ ١٨ جنيها الثانية التى رحلت الى الجانب الدائن من حساب الصندوق لم يقابله مبلغ مماثل فى الجانب المدين من أى حساب أيضا .

وكما قلنا عند الكلام عن أخطاء النوع الأول — التى ينبئ عن وجودها الميزان — نضيف هنا أيضا أن نفس ميزان المراجعة قد يحتوى على أخطاء لا تمت الى التقييد والترحيل بسبب . ومن ذلك :

(ا) الخطأ فى ترصيد حسابين عكسيين — مدين ودائن — بحيث يكون مقدار الزيادة أو النقص فى الرصيد المدين مساويا لمقدار الزيادة أو النقص فى الرصيد الدائن كما لو كان رصيد حساب الصندوق فى الميزان ١١٥ جنيها بزيادة ١٥ جنيها عن الحقيقة ، ورصيد حساب المبيعات ١٠١٥ جنيها بزيادة ١٥ جنيها عن الحقيقة أيضا .

(ب) عدم درج رصيدين أحدهما مدين والآخر دائن وقيمتهما متساوية .

(ج) وضع رصيدين عكسيين متساويى المبلغ أحدهما مكان الآخر .

قيمة ميزان المراجعة :

يحق لسائل أن يسأل الآن عن فائدة المجهود الذى يبذل فى تصوير ميزان المراجعة ما دام تعادل جانبيه لا يعنى أن الدفاتر صحيحة من كل الوجوه .

والواقع أن ميزان المراجعة ليس الا خطوة تجريبية أولى للاطمئنان الى حد ما عن سير العمل الحسابى فى الدفاتر . فتعادله أو عدم تعادله لا يغنى المنشأة عن الأخذ بالطريق الأحوط وهو مراجعة العمليات كلها مراجعة كاملة بواسطة فنيين خارجين عن هيئة موظفيها .

وعلى هذا يجب عند تعريف ميزان المراجعة أن تذكر هذه الحقائق كلها . فهو إذا قائمة مبوبة بكل من أرصدة الحسابات المدينة — فى جانب — وأرصدة الحسابات الدائنة — فى جانب آخر — المستخرجة من دفاتر منشأة فى تاريخ معين بقصد الاطمئنان إلى حد ما عن صحة العمل الحسابى فيها .

مثال ثان محلول :

رصدت حسابات الأستاذ فى دفاتر الهامى لبيب بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٤٤ فكانت الأرصدة كما هو ظاهر فى ميزان المراجعة كالآتى :

ميزان المراجعة بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٤٤

اسم الحساب	الأستاذ صفحة	أرصدة مدينة		أرصدة دائنة	
		مليم	جنيه	مليم	جنيه
رأس المال	١	—		—	٥٠٠
مسحوبات	٢	—	١٥٠		
مشتريات	٣	—	٢٠٠٠		
مبيعات	٤			—	٢٦٠٥
عبده السيد	٥	—	١٥٠		
حامد محمد	٦	—	٧٥		
أمين مصطفى	٧			—	٨٥
حامد محمود	٨			—	٩٠
أثاث	٩	—	٧٥		
ايجار	١٠	—	٤٥		
مهايا	١١	—	٨٠		
مصاريف تجارية مختلفة	١٢	—	٢٠٠		
بنك	١٣	—	٥٠٠		
تأمينات	١٤	—	٥		
المجموع		—	٣٢٨٠	—	٣٢٨٠

وبالرغم من تعادل الجانبين فى الميزان أظهرت المراجعة الأخطاء الآتية :

(١) أن عبده السيد قد اشترى فى ٢٥ مارس بضاعة بمبلغ ١٥ جنيها بفاتورة رقم ٥٨٩ ولم تثبت فى الدفاتر إطلاقا .

(٢) دفع لأمين مصطفى ٢٠ جنيها تحت الحساب بشيك فى ٢٧ مارس، فرحلت العملية الى كل من حسابى البنك وأمين مصطفى مرتين .

(٣) أن شراء بعض ترابيزات للحل بتاريخ ٢٠ مارس بمبلغ ٥ جنيهات بشيك قد أثبت بالقيد الآتى :

منه	له			
جنيه	جنيه			
٥		من حساب المشتريات	٣	٢٠ مارس
	٥	إلى حساب البنك	١٤	
		شيك رقم		

(٤) فى ١٨ مارس دفع حامد محمد مبلغ ٢٥ جنيها بشيك أرسل الى البنك للتحصيل، وأثبتت العملية فى هذا التاريخ بقيد صحيح فى اليومية، ولكن رحل المبلغ الى الجانب الدائن من حساب حامد محمود خطأ .

(٥) فى ٣١ مارس سحب شيك قيمته ٢٣ جنيها لصرف المهايا فأثبت بالقيد الآتى :

منه	له			
جنيه	جنيه			
٣٢		من حساب المهايا	١١	٣١ مارس
	٣٢	إلى حساب البنك	١٤	
		مهايا شهر مارس		

ورحل القيد الى حسابات الأستاذ على أساس الأرقام الخطأ .

(٦) أن الرصيد الصحيح لحساب المبيعات هو ٢٧٠٥ لا ٢٦٠٥، ولحساب المصاريف المختلفة ٣٠٠ جنيه لا ٢٠٠ جنيه .

فالمطلوب :

(١) تصحيح الأخطاء المكتشفة .

(٢) استخراج الأرصدة الصحيحة للحسابات التى تأثرت بالأخطاء .

(٣) ايجاد المجموع الصحيح لميزان المراجعة .

أولا — تصحيح الأخطاء .

سبق أن ذكرنا فى الفصل السابق أنه اذا ظهر أثر الخطأ فى حسابين أو أكثر ، فضل أن يتم التصحيح بقيود فى اليومية ترحل بدورها الى حسابات الأستاذ فيتم التصحيح . وسنذكر اذا فيما يلى قيود التصحيح وأثرها فى حسابات الأستاذ المختلفة :

اليوميـــة (ص ١٤٤)

منـــه		لـــه		البيان	الأستاذ	التاريخ
جنيه	مليم	جنيه	مليم			
١٥	—			من حساب عبده السيد	٥	أول أبريل
		١٥	—	الى حساب المبيعات	٤	
				فاتورة رقم ٥٨٩ لم تثبت فى ٢٥ مارس		
٢٠	—			من حساب البنك	١٣	»
		٢٠	—	الى حساب أمين مصطفى	٧	
				الغاء تكرار ترحيل شيك رقم		
٥	—			من حساب البنك	١٣	»
		٥	—	الى حساب المشتريات	٣	
				الغاء قيد شراء الترابيزات صفحة		
٥	—			من حساب الأثاث	٩	»
		٥	—	الى حساب البنك	١٣	
				اعادة إثبات شراء الأثاث بشيك رقم		
٢٥	—			من حساب حامد محمود	٨	»
		٢٥	—	الى حساب حامد محمد	٦	
				تصحيح ترحيل القيد الخاص بدفعة حامد محمد صفحة		
٣٢	—			من حساب البنك	١٣	»
		٣٢	—	الى حساب المهايا	١١	
				الغاء قيد مهايا شهر مارس صفحة		
٢٣	—			من حساب المهايا	١١	»
		٢٣	—	الى حساب البنك	١٣	
				اعادة إثبات مهايا شهر مارس		

ثانيا — حسابات الأستاذ لاستخراج الأرصدة الصحيحة :

حساب المشتريات

منـــه (ص ٣) لـــه

مبلغ		بيان	يومية	تاريخ	مبلغ		بيان	يومية	تاريخ
جنيه	مليم				جنيه	مليم			
٢٠٠٠	—	رصيد الميزان (قبل التصحيح)		أول ابريل	٥	—	من حساب البنك	١٤٤	أول أبريل
					١٩٩٥	—	رصيد الميزان (بعد التصحيح)		»
٢٠٠٠	—				٢٠٠٠	—			
١٩٩٥	—	رصيد منقول		»					

منه (ص ٤) حساب المبيعات له

مليم	جنيه	البيان		التاريخ	مليم	جنيه	البيان	اليومية	التاريخ
						٢٧٠٥			
—	٢٧٢٠	رصيد الميزان (بعد التصحيح)		أول أبريل	—	٢٧٠٥	رصيد الميزان (قبل التصحيح)		أول أبريل
					—	١٥	من حساب عبده السيد	١٤٤	»
					—	٢٧٢٠			
—	٢٧٢٠				—	٢٧٢٠	رصيد منقول		»

منه (ص ٥) حساب عبده السيد له

مليم	جنيه	البيان		التاريخ	مليم	جنيه	البيان	اليومية	التاريخ
—	١٥٠	رصيد الميزان (قبل التصحيح)		أول ابريل	—	١٦٥	رصيد الميزان (بعد التصحيح)		أول أبريل
—	١٥	الى حساب المبيعات	١٤٤	»					
—	١٦٥				—	١٦٥			
—	١٦٥	رصيد منقول		»					

منه (ص ٦) حساب حامد محمد له

مليم	جنيه	البيان		التاريخ	مليم	جنيه	البيان	اليومية	التاريخ
—	٧٥	رصيد الميزان (قبل التصحيح)		أول أبريل	—	٢٥	من حساب حامد محمود	١٤٤	أول ابريل
					—	٥٠	رصيد الميزان (بعد التصحيح)		
—	٧٥				—	٧٥			
—	٥٠	رصيد منقول		»					

منه (ص ٧) حساب أمين مصطفى له

المبلغ		البيان		التاريخ	المبلغ		البيان	اليومية	التاريخ
مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	١٠٥	رصيد الميزان (بعد التصحيح)		أول أبريل	—	٨٥	رصيد الميزان (قبل التصحيح)		أول أبريل
					—	٢٠	من حساب البنك	١٤٤	»
—	١٠٥				—	١٠٥			
					—	١٠٥	رصيد منقول		»

منه (ص ٨) حساب حامد محمود له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	٢٥	الى حساب حامد محمد		أول أبريل	—	٩٠	رصيد الميزان (قبل التصحيح)		أول أبريل
—	٦٥	رصيد الميزان (بعد التصحيح)	١٤٤	«					
—	٩٠				—	٩٠			
				«	—	٦٥	رصيد منقول		«

منه (ص ٩) حساب الأثاث له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	٧٥	رصيد الميزان (قبل التصحيح)		أول أبريل	—	٨٠	رصيد الميزان (بعد التصحيح)		أول أبريل
—	٥	الى حساب البنك	١٤٤	«					
—	٨٠				—	٨٠			
—	٨٠	رصيد منقول		«					

منه (ص ١١) حساب المهايا له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	٨٠	رصيد الميزان (قبل التصحيح)		أول أبريل	—	٣٢	من حساب البنك	١٤٤	أول أبريل
—	٢٣	الى حساب البنك	١٤٤	«	—	٧١	رصيد الميزان (بعد التصحيح)		«
—	١٠٣				—	١٠٣			
—	٧١	رصيد منقول	١٤٤	«					

منه (ص ١٣) حساب البنك له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	٥٠٠	رصيد الميزان (قبل التصحيح)		أول أبريل	—	٥	من حساب الأثاث	١٤٤	أول أبريل
—	٢٠	الى حساب أمين مصطفى	١٤٤	«	—	٢٣	« « المهايا	١٤٤	«
—	٥	« « المشتريات	١٤٤	«	—	٥٢٩	رصيد الميزان (بعد التصحيح)		«
—	٣٢	« « المهايا	١٤٤	«					
—	٥٥٧				—	٥٥٧			
—	٥٢٩	رصيد منقول		«					

ثالثا — المجموع الصحيح للميزان :

بيان	أرصدة مدينة		أرصدة دائنة	
	جزئى	كلى	جزئى	كلى
مجموع الميزان قبل التصحيح		٣٢٨٠		٣٢٨٠
بطرح الأرصدة الخاطئة قبل تصحيح الأخطاء :				
رصيد حساب المشتريات	٢٠٠٠			
« « المبيعات			٢٦٠٥	
« « عبده السيد	١٥٠			
« « حامد محمد	٧٥			
« « أمين مصطفى			٨٥	
« « حامد محمود			٩٠	
« « الأثاث	٧٥			
« « المهايا	٨٠			
« « البنك	٥٠٠			
« « المصاريف المختلفة	٢٠٠			
		٣٠٨٠		٢٧٨٠
باقى الطرح		٢٠٠		٥٠٠
بإرجاع الأرصدة السابقة بعد تصحيحها :				
رصيد حساب المشتريات	١٩٩٥			
« « المبيعات			٢٧٢٠	
« « عبده السيد	١٦٥			
« « حامد محمد	٥٠			
« « امين مصطفى			١٠٥	
« « حامد محمود			٦٥	
« « الأثاث	٨٠			
« « المهايا	٧١			
« « البنك	٥٢٩			
« « المصاريف المختلفة	٣٠٠			
		٣١٩٠		٢٨٩٠
المجموع الصحيح لميزان المراجعة		٣٣٩٠		٣٣٩٠

ملاحظات على الحل :

(١) أن تصحيح رصيد حساب المصاريف العمومية وحساب المبيعات لايحتاج الى قيد، لأن الخطأ حسابى وليس له علاقة بالقيود أو الترحيل .

(٢) اتبعنا فى تصحيح قيود اليومية الخاطئة الطريقة المطولة بإلغاء القيد الخطأ ثم إثبات القيد الصحيح وذلك لما ذكرناه من تفضيل هذه الطريقة فى الفصل السابق .

(٣) يمكن استخراج المجموع الصحيح لميزان المراجعة بإضافة أو طرح الفروق فقط الى المجموع القديم . ولكن الطريقة التى حل بها التمرين أكثر وضوحا وأبعد عن الزلل .

تمارين

أسئلة نظرية :

(١) هل هناك ميعاد معين لعمل ميزان المراجعة فى المنشآت المختلفة ؟

(٢) اذكر بضع أمثلة للأخطاء التى تسبب عدم تعادل الميزان . ولماذا ؟

(٣) أذكر بضع أمثلة للاخطاء التى لاتسبب عدم تعادل الميزان . ولماذا ؟

(٤) اذا كان هناك أخطاء يتعادل الميزان مع وجودها ، فما قيمة ميزان المراجعة اذاً ؟

(٥) عرّف ميزان المراجعة تعريفا كاملا يتضمن كل ماتعرفه عنه .

(٦) اذكر بعض الأخطاء التى قد يتعرض لها الكاتب عند الاثبات فى الدفاتر .

(٧) هل يجوز تصحيح الخطأ بالكشط والمحو والشطب فى كل من اليومية والأستاذ ؟

(٨) هل من الضرورى أن يظهر أثر خطأ الإثبات فى اليومية فى حسابات الأستاذ ؟

(٩) هل معنى وجود أخطاء فى حسابات الأستاذ ضرورة وجود أخطاء فى قيود اليومية ؟ اضرب أمثلة توضح إجابتك .

(١٠) متى وكيف تصحح أخطاء اليومية ؟ اذكر ما تعرفه من الطرق وما تفضله منها .

(١١) كيف تصحح أخطاء الترحيل الى حسابات الأستاذ : أولا اذا كانت قيود اليومية صحيحة، وثانيا اذا كانت قيود اليومية خاطئة أيضا ؟

أسئلة عملية :

(١) عند مراجعة الدفاتر فى ١٥ فبراير اكتشفت الأخطاء الآتية :

فى ١٠ يناير — اشترى المحل أثاثا بمبلغ ٥٠ جنيها نقدا فأثبت فى اليومية بالقيد (من حساب المشتريات الى حساب الصندوق) ورحل القيد على هذا الأساس الى الأستاذ .

فى ١٢ منه — دفع محمد خالد بطنطا مبلغا قدره ٦٠ جنيها تحت الحساب فأثبت هذا فى الدفاتر بالقيد (من حساب الصندوق الى حساب أحمد خالد) ورحل الى الأستاذ على هذا الأساس .

فى ١٥ يناير — بعت ليوسف حسنى بضاعة بمبلغ ٢٥ جنيها فأثبتت العملية على أساس أن المبلغ ٥٢ جنيها ورحل الى الأستاذ على هذا الأساس .

فى ٢٠ يناير — ظهر التاجر لأمر يكن كمبيالة بمبلغ ٦٥ جنيها فأثبتت العملية فى الدفاتر (من حساب يكن الى حساب أوراق الدفع ، والمبلغ ٥٦ جنيها) ورحلت الى الأستاذ على هذا الأساس .

فى ٢٣ يناير — باع التاجر بضاعة بمبلغ ٢٨ جنيها نقدا فأثبتت العملية بقيد صحيح فى اليومية ولكن رحل الى حساب المبيعات فى الأستاذ ٨٢ جنيها .

فى ٣٠ منه — اشترى بضاعة من عطية بمبلغ ٨٥ جنيها فأثبتت العملية فى اليومية بقيد صحيح ولكن عند الترحيل الى الأستاذ أثبت المبلغ على أنه ٥٨ جنيها عن الحسابين .

والمطلوب اثبات قيود اليومية اللازمة لتصحيح هذه الأخطاء .

(٢) فى أول مارس — اكتشفت الأخطاء الآتية فى دفاتر الغمراوى عند مراجعة حساباته :

فى ٢ يناير — اشترى آلات لمصنعه قيمتها ٦٠ جنيها نقدا فأثبتت العملية بالقيد (من حساب المشتريات الى حساب الصندوق) ، ورحل القيد الى الأستاذ على هذا الأساس .

وفى ١٠ يناير — قبل كمبيالة لأمر دائنه مصطفى قيمتها ٨٠ جنيها فأثبتت العملية بالقيد من حساب مصطفى الى حساب أوراق القبض ورحل القيد على هذا الأساس .

وفى ١٢ يناير — ظهر لدائنه يوسف كمبيالة قيمتها ٦٥ جنيها فأثبت ذلك بالقيد من حساب يوسف الى حساب أوراق الدفع والمبلغ ٥٦ جنيها ورحل القيد على هذا الأساس .

وفى ٢٣ يناير — باع لناصف بضاعة بمبلغ ٩٥ جنيها فأثبتت العملية بقيد صحيح فى اليومية وجعل حساب ناصف مدينا بمبلغ ٥٩ جنيها بدلا من ٩٥ جنيها .

وفى ٥ فبراير — اشترى بضاعة من حامد بمبلغ ٤٥ جنيها فأثبتت فى اليومية بقيد صحيح ورحلت العملية إلى حسابى الأستاذ على أساس ٥٤ جنيها بدلا من ٤٥ جنيها .

والمطلوب إثبات ما يصحح هذه الأخطاء .

(٣) فى ٣١ ديسمبر — رصدت الدفاتر وعمل ميزان المراجعة فظهر أن مجموع الأرصدة المدينة ٥٤٥٠٠ جنيه والدائنة ٥٥٠٠٠ جنيه ، ففتح بالفرق حساب معلق مدين قيمته ٥٠٠ جنيه ، و بالبحث وجد أن مصدر الخطأ هو فى ترصيد حساب أوراق القبض ، اذ أن رصيده الصحيح ٥٠٠٠ جنيه لا ٤٥٠٠ جنيه .

والمطلوب عمل ما يصحح ذلك الخطأ .

(٤) فى ٣١ ديسمبر — رصدت دفاتر حلاوة وعمل ميزان المراجعة فكان مجموع الأرصدة المدينة ٦٣٠٠٠ جنيه والدائنة ٦٢٨٠٠ جنيه ، ففتح بالفرق وقدره ٢٠٠ جنيه حساب معلق جعل دائنا بالمبلغ و بمراجعة الدفاتر اكتشفت الأخطاء الآتية :

(ا) سحبت كمبيالة فى ٢٥ ديسمبر على فوزى قيمتها ٢٠٠ ج وأرسلت للقبول فردّت مقبولة يوم ٢٧ منه ، وقد ظهر أنها أثبتت مرتين مرة عند سحبها ومرة عند ورودها مقبولة .

" رصيد المدينين فى الميزان ٥٣٠٠ ح م ورصيد أوراق القبض ٦١٠٠ ج " .

(ب) اتضح أن حساب المصاريف النثرية لم يظهر رصيده وقدره ٥٠٠ ج فى ميزان المراجعة .

(ج) ظهر أن فاتورة يوسف عن البضاعة التى اشتريت منه بتاريخ ٣٠ ديسمبر وقدرها ١٠٠ ج قد قيدت فى حسابه ولكنها لم تثبت فى يومية المشتريات .

" رصيد المشتريات فى الميزان ٦٠٠٠ ج " .

(د) ظهر أن البضاعة التى بيعت ليحيى بتاريخ ٣٠ ديسمبر وقدرها ٧٠٠ ج قد رحلت الى حساب يحيى ولكنها لم تثبت فى يومية المبيعات " حساب المبيعات رصيده ٨٢٠٠ ج " .

(هـ) وصله من البنك إشعار فى ٣١ ديسمبر بأنه حصل من نصحى مبلغ ١٠٠ ج قيمة الكمبيالة المسحوبة عليه فأثبت مبلغ الاشعار فى حساب أوراق القبض ولكنه لم يرحل المبلغ الى حساب البنك . " ورصيد البنك فى الأستاذ ١٢٠٠ ج " .

(و) وفى نفس التاريخ وصله من البنك اشعار آخر بأنه قد دفع لحسنى ٢٠٠ ج قيمة الكمبيالة المستحقة له فأثبتت فى حساب أوراق الدفع ولكن المبلغ لم يرحل الى حساب البنك .

والمطلوب إثبات تصحيح هذه الأخطاء فى اليومية والأستاذ ثم استخراج المجموع الصحيح لميزان المراجعة .

(٥) عند تصوير ميزان المراجعة لمحل مجدى بتاريخ ٣١ ديسمبر وجد أن مجموع الأرصدة المدينة ٢٣٠٠٠ جنيه بينما مجموع الأرصدة الدائنة ٢٤٠٠٠ جنيه ، ففتح بالفرق حساب معلق لرصيد مدين قدره ١٠٠٠ جنيه ، وبمراجعة هذه الحسابات اتضح ما يأتى :

أولا — كان رصيد المدينين فى الميزان ٣٠٠٠ جنيه والمبيعات ١٢٠٠٠ جنيه ، ولكن وجد أن هناك فاتورة قيمتها ١٠٠ جنيه لبضاعة بيعت لعز الدين بتاريخ ٣٠ ديسمبر ولم تثبت بعد فى الدفاتر ، كما وجد أن فاتورة البضاعة المبيعة لابراهيم بتاريخ ٣١ ديسمبر وقدرها ٥٠٠ جنيه ، أثبتت فى يومية المبيعات ولكنها لم ترحل الى حساب المشترى .

ثانيا — وجد رصيد حساب الأثاث فى الدفاتر ١٢٠٠ جنيه لا ٢٠٠ جنيه ، فقط كما هو وارد فى الميزان .

ثالثا — كان رصيد حسابات المشتريات فى الميزان ٧٠٠٠ جنيه والمطلوبات ٣٠٠٠ جنيه . ولقد اكتشف أن فاتورة الشامى وقدرها ٥٠٠ جنيه عن البضاعة المشتراة منه فى ٣١ ديسمبر قد أثبتت فى يومية المشتريات ولكنها لم ترحل الى حساب البائع .

والمطلوب :

(ا) تصوير الحساب المعلق .

(ب) تصحيح أرصدة الحسابات الخاطئة .

(ج) ايجاد المجموع الصحيح لميزان المراجعة .

الفصل الحادى عشر

نتيجة المتاجرة لمنشأة صغيرة

مقـــدمة :

شرحنا فى الفصول السابقة كيفية اثبات العمليات المختلفة للتاجر فى اليومية وترحيلها الى حسابات الأستاذ .

وواضح أن هذه العمليات تتكرر يوميا ، فان أراد التاجر الاطمئنان على صحة الترحيل من الناحية الحسابية صور ميزان المراجعة ، حتى اذا لم يتزن جانباه عمل على اكتشاف مصدر الخطأ وتصحيحه بما سبق أن ذكرنا من قيود .

فما هى الفوائد التى تعود على التاجر من كل هذه الجهود ؟

لقد سبق أن أشرنا الى قيمة الدفاتر المنظمة كقرينة أمام القضاء وأمام مصلحة الضرائب ، الى غير ذلك ، ولكن الفائدة العظمى هى تمكين التاجر من أن يتعرف نتيجة مخاطرته التجارية ، إما ربح يشجعه على الاستمرار فى العمل وإما خسارة قد تثنيه عن طريقه ، اذا لم يستطع التغلب على أسبابها ، وهكذا يسير فى طريقه على هدى و بصيرة .

مصدر الربح :

إن المصدر الرئيسى لربح التاجر هو بيع ما لديه من البضائع بأعلى من سعر تكلفتها . ومعلوم أن سعر تكلفة البضاعة هو سعر شرائها مضافا اليه كل المصاريف التى أنفقها التاجر على الشراء حتى تصبح البضاعة فى حوزته .

فإذا اشترى بائع متجول فى صباح يوم بضاعة بمبلغ جنيه واحد و باعها أثناء اليوم — كلها — بمبلغ ١٢٠ قرشا فيكون ربحه هو الفرق وقدره ٢٠ قرشا .

أما إذا كان ذلك البائع قد دفع سمسرة عند الشراء قدرها خمسة قروش مثلا ، فثمن تكلفة بضاعته لا يكون جنيها وإنما ١٠٥ قروش ، ويكون ربحه هو ١٥ قرشا فقط .

هذا اذا باع ذلك البائع بضاعته كلها أثناء اليوم ، ولكن اذا فرض أنه لم يبع الا $\frac{٤}{٥}$ الكمية فقط بمبلغ قدره ١٢٠ قرشا ، فهل يقال أن ربحه فى ذلك اليوم هو ١٥ قرشا ، أى الفرق بين ثمن التكلفة وقدره ١٠٥ قروش وثمن البيع وقدره ١٢٠ قرشا ؟

ظاهر أن الجواب بالنفى ، لأن مبلغ الـ ١٢٠ قرشا هو ثمن بيع $\frac{٤}{٥}$ الكمية المشتراة فقط وهى $\frac{٤}{٥} \times ١٠٥ = ٨٤$ قرشا ، فيكون ربحه الحقيقى فى هذا اليوم ١٢٠ — ٨٤ = ٣٦ قرشا .

أما الباقى من البضاعة ومقداره $\frac{١}{٥} \times ١٠٥ = ٢١$ قرشا فسيحاول البائع بيعه فى اليوم التالى مع ما يشتريه من بضاعة جديدة .

ويمكن الوصول الى ربح التاجر فى ذلك اليوم بطريقة أخرى غير التى بيناها كما يلى :

ثمن بيع $\frac{٤}{٥}$ كمية البضاعة	=	١٢٠ قرشا
« تكلفة $\frac{١}{٥}$ « « (الباقى)	=	٢١ «
المجموع		١٤١ «
بطرح ثمن تكلفة الكمية كلها وهو ...		١٠٥ قروش
يكون ربح البائع		٣٦ قرشا

واذا فرض فى مثالنا أن ذلك البائع قد اشترى فى اليوم التالى بضاعة جديدة ثمن تكلفتها ١٠٥ قروش، ثم باع كل مالديه أثناء اليوم بمبلغ ١٧٠ قرشا، فلا يكون ربحه فى هذه الحالة — فى اليوم التالى — ٦٥ قرشا وهو الفرق بين ثمن تكلفة ما اشتراه حديثا وثمن البيع، لأن مبلغ الـ ١٧٠ قرشا هو ثمن بيع البضاعة المشتراة حديثا والبضاعة الباقية من اليوم السابق فيكون الربح الحقيقى :

ثمن البيع	١٧٠ قرشا
« تكلفة البضاعة الحديثة ... ... =	١٠٥ قروش
« « « الباقية ... ... =	٢١ قرشا
∴ « « « التى بيعت كلها ...	١٢٦ قرشا
ويكون الربح فى اليوم التالى	٤٤ «

ومن هذين الفرضين الأخيرين وحلهما نلاحظ ملاحظة هامة سنتفع بها فيما بعد، وهى أنه عند استخراج الربح تضاف قيمة البضاعة الباقية فى آخر المدة الى ثمن الكمية التى بيعت، كما تضاف الكمية الموجودة فى أول المدة الى ثمن تكلفة البضاعة المشتراة حديثا، أى أثناء المدة الجديدة .

إذا فالبضاعة الباقية فى أول المدة أو فى آخرها عنصر مهم يجب ألا نتجاهله عند استخراج الربح .

ولكن كيف يمكن الوصول الى قيمة هذه البضاعة الباقية [1] ؟

لقد سبق أن ذكرنا فى المثال الأصلى أن البائع قد اشترى فى أول اليوم بضاعة بمبلغ ١٠٥ قرشا وبلغ ما حصله من البيع ١٢٠ قرشا، فهل يمكن استخراج قيمة البضاعة الباقية من هذين الرقمين ؟

ظاهر أن هذا محال . فالمبلغ الأول هو قيمة البضاعة كلها على أساس سعر الشراء، أما المبلغ الثانى فهو ثمن جزء من البضاعة على أساس سعر أعلى من سعر الشراء .

إذاً، فلا يمكن الوصول الى قيمة البضاعة الباقية الا باستخراج كميتها أولا ثم تقدير هذه الكمية .

ولكن بأى سعر تقدر البضاعة الباقية بالنسبة لهذا البائع المتجول ؟ أبسعر التكلفة أم بسعر البيع ؟

ظاهر من الأمثلة السابقة أن قيمة البضاعة الباقية تزيد فى الأرباح الناتجة، فلو قدرت بسعر البيع لزادت الأرباح عما لو قدرت بسعر التكلفة . ولكن هذه الزيادة فى الأرباح زيادة وهمية لأنها لم تتحقق، ومن المحتمل أن يهبط السعر فى اليوم التالى، وعلى ذلك فانها تقدر بسعر التكلفة كما رأينا فيما تقدم .

هذا الذى شرحناه بالنسبة للبائع المتجول سنطبقه حرفيا بالنسبة للتاجر ذى الدفاتر المنظمة الممسوكة بطريقة فنية، مع خلاف شكلى بسيط هو أننا افترضنا أن البائع المتجول يستخرج ربحه يوميا، بينما لا يستخرج التاجر أرباحه عادة الا بعد مرور مدة تكون فى الغالب سنة كاملة .

فالتاجر يشترى بضاعته من هنا ومن هناك، تارة نقدا وتارة على الحساب، وفى نهاية المدة يكون رصيد حساب المشتريات ممثلا لمجموع ما اشتراه .

فاذا احتاج الأمر عند الشراء الى دفع سمسرة شراء أو أجرة نقل البضاعة المشتراة الى مخازنه. فانه يثبتها فى الحسابات الخاصة : وهى "حساب عمولة الشراء" و"حساب النقل الى المخازن" أو "النقل الى الداخل" كما يسمى أحيانا . ولقد سبق إن قلنا إن مثل هذه المصاريف تعتبر جزءا من ثمن تكلفة البضاعة المشتراة .

---

[1] إن كيفية استخراج قيمة البضاعة الباقية فى المنشآت سيأتى مفصلا فى فصل الجرد .

وقد يرى التاجر ردّ جزء من البضاعة التى اشتراها ، فيثبتها عند الردّ فى " حساب المردودات الخارجة " كما هو معلوم ويكون رصيد هذا الحساب فى آخر المدة ممثلا لمجموع ماردّه التاجر .

وبالمثل فان رصيد " حساب المبيعات " فى آخر المدة يمثل مجموع قيم ما باعه التاجر ، كما أن رصيد " حساب المردودات الداخلة " يمثل مجموع قيم ماردّه العملاء من البضائع اليه .

وأخيرا فالغالب أن يتبقى لدى التاجر جزء من البضاعة لم يبع حتى آخر المدة التجارية ، فيجب أن يقدّره على نمط مارأينا ، بأن يستخرج الكمية الموجودة أولا ثم يسعرها .

ولكن هل تسعر البضاعة الباقية لدى التاجر بسعر التكلفة كما سبق أن ذكرنا فى حالة البائع المتجوّل .

إن من الظواهر الرئيسية فى السوق تقلب أسعار البضائع تقلبا قد يكون حادّا فى بعض الأحيان . فقد يكون سعر تكلفة صنف من البضاعة الباقية ١٠ قروش مثلا ، فيصبح فى نهاية المدة التجارية أكبر أو أقل من ذلك .

فبأى السعرين تقدّر البضاعة الباقية إذا ؟ أبسعر التكلفة أم بسعر السوق يوم استخراج الربح ؟

تقضى سياسة الحيطة والحذر التى رسمها المحاسبون فى مثل هذه الحالة — كما سيجىء تفصيلا فى فصل خاص هو فصل الجرد — بألا يحسب التاجر لنفسه ربحا إلا إذا تحقق فعلا ، وبأن لا يكتفى بحسبان الخسارة الواقعة بل يجب أن يحتاط للخسارة المنتظرة .

وعلى ضوء هذه السياسة نقول أن سعر البضاعة إن كان يوم آخر المدة التجارية أعلى من سعر تكلفتها فلا يضمن التاجر أن يبيع بضاعته بهذا السعر المرتفع ، إذ من المحتمل أن ينخفض السعر إلى ما كان عليه قبل التمكن من بيع البضاعة ، وعلى هذا يجب أن تقدّر البضاعة بالسعر الأقل وهو فى حالتنا هذه سعر التكلفة Cost .

أما اذا كان سعر السوق يومئذ أقل من سعر التكلفة فيجب أن يرجح التاجر بيع البضاعة الباقية على أساس السعر السوقى وعلى هذا يتحتم عليه أن يقدّرها بالسعر الأقل وهو فى هذه الحالة "سعر السوق" Market Price .

ومن هاتين النتيجتين يمكن ايراد القاعدة المعروفة فى هذا الصدد وهى " تقدّر البضاعة الباقية بسعر التكلفة أو سعر السوق أيهما الأقل" .

وفيما يلى مثال حسابى لاستخراج ربح تاجر من عمليات البيع والشراء :

مثال ١ :

من البيانات الآتية المستخرجة من دفاتر أحد التجار عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ يطلب استخراج ربح التاجر من عملية البيع والشراء :

		جنيه
(ا)	بلغ مجموع مشترياته (رصيد حساب المشتريات) فى السنة	٢٠٠٠
(ب)	« « ماردّه من البضاعة (رصيد حساب المردودات الخارجة) فى السنة	١٠٠
(ج)	« « دفعه لنقل البضاعة المشتراة (رصيد حساب النقل للداخل) فى السنة	٢٠٠
(د)	« « ماباعه (رصيد حساب المبيعات) فى السنة	٣٠٠٠
(هـ)	« « ماردّه المشترون (رصيد حساب المردودات الداخلة) فى السنة	١٥٠
(و)	« مقدار البضاعة الباقية فى آخر السنة	١٠٠٠

فقياسا على ما أجريناه فى حالة البائع المتجوّل نستخرج النتيجة المطلوبة حسابيا كما يلى :

	جنيه	جنيه
مجموع المبيعات	٣٠٠٠	
وبطرح المردودات الداخلة...	١٥٠	
تكون المبيعات الصافية	٢٨٥٠	
وباضافة البضاعة الباقية	١٠٠٠	
يكون المجموع		٣٨٥٠
مجموع المشتريات	٢٠٠٠	
وبطرح المردودات الخارجة	١٠٠	
تكون المشتريات الصافية	١٩٠٠	
وبإضافة مصاريف نقل المشتريات	٢٠٠	
يكون ثمن التكلفة		٢١٠٠
ويكون ربح التاجر من عملية الشراء والبيع		١٧٥٠

مجمل الربح وصافى الربح :

عرضنا فيما تقدم لحالتين : إحداهما حالة بائع متجول، والثانية حالة تاجر ذى متجر وأبنا ما بينهما من تشابه .

إلا أن هناك فرقا جوهريا وعظيما بين الحالتين . فالبائع المتجول لا يتحمل أى مصاريف فى بيع بضاعته، فما يحصل عليه من الربح يكون من حقه شخصيا ، واذا صرفه كله لا يكون قد مس شيئا من رأس ماله .

أما بالنسبة للتاجر، فظاهر أن ما يربحه من عملية البيع والشراء وهو فى مثالنا السابق ١٧٥٠ جنيها ليس حقا خالصا له، لأنه فى سبيل الحصول على هذا المبلغ قد استأجر متجرا يدفع ايجاره شهريا، واستخدم من الموظفين ما يساعدونه على ادارة تجارته، ويدفع مهاياهم، وأنفق مبالغ على الاعلان على بضائعه، وثمنا لاستهلاك النور، الى غير ذلك من المصاريف التجارية التى لا تقع تحت حصر . كما أنه قد يتعرض لتحمل خسائر مختلفة مثل الديون المعدومة أو الخصم المسموح به الخ .

لابد اذاً من طرح قيمة هذه النفقات وهذه الخسائر من المبلغ سالف الذكر للوصول الى رقم الربح الخالص للتاجر وهو ما يعبر عنه "بصافى الربح" Net Profit

اذاً فمجمل ربح (Gross Profit) التاجر، هو ربحه الناتج من عمليات الشراء والبيع قبل احتساب المصاريف والخسائر الادارية والتجارية، بينما صافى الربح هو قيمة ما يخلص للتاجر بعد حسبان سائر تلك المصاريف والخسائر .

وقد يبدو لأول وهلة أن استخراج صافى الربح هو وحده الشىء المهم للتاجر وليس هناك ما يدعو الى استخراج مجمل الربح . ولكن الأمر فى الحياة العملية عكس ذلك ، فأهمية مجمل الربح بالنسبة للتاجر لا تقل عن صافى الربح ، وذلك لاعتماده عليها فى عمل المقارنات التى يسترشد بها فى مشروعاته التجارية كما سنذكر تفصيلا فيما بعد .

مثال ٢ :

تتمة للمثال السابق يطلب استخراج صافى ربح التاجر من البيانات الآتية :

	جنيه
(ا) مجموع مادفع للمالك ... ... (رصيد حساب الايجار) فى السنة	٣٠٠
(ب) « « للموظفين ... ... (« « المهايا) «	٤٠٠
(ج) « « لشركتى النور والمياه... (« « النور والمياه) «	١٠٠
(د) « « على الاعلان... ... ... (« « الاعلان) «	١٠٠
(هـ) « أنفق على المصاريف النثرية المختلفة (رصيد حساب المصاريف النثرية)	٢٠٠
(و) مجموع الديون التى استحال تحصيلها (رصيد حساب الديون المعدومة) فى السنة	٧٠
(ز) مجموع ما سمح بخصمه للمدينين (رصيد حساب الخصم المسموح به) «	٣٠
(ح) مجموع ما سمح للتاجر به كخصم (رصيد حساب الخصم المكتسب) فى السنة ...	٥٠

فيستخرج صافى الربح كما يلى :

	جنيه	
∴ مجمل الربح كما هو فى المثال السابق	١٧٥٠	
فبإضافة الخصم الذى سمح للتاجر به	٥٠	
يكون المجموع...		١٨٠٠
وبطرح المصاريف والخسائر :		
ايجار	٣٠٠	
مهايا	٤٠٠	
نور ومياه...	١٠٠	
اعلان	١٠٠	
مصاريف نثرية	٢٠٠	
ديون معدومة...	٧٠	
خصم مسموح به	٣٠	
المجموع		١٢٠٠
وبالطرح يكون صافى الربح		٦٠٠

حسابا المتاجرة والأرباح والخسائر (الحسابات الختامية) :

شرحنا فيما تقدم كيف يمكن للتاجر استخراج مجمل ربحه وصافيه حسابيا . ولكن اذا كان لديه دفاتر وحسابات منظمة ، فانه لا يستخرج هذه النتائج حسابيا بل يجب أن يتبع طريقة دفترية منظمة كذلك .

سيجد بين حساباته المختلفة حسابا لكل عنصر من العناصر التى تكون مجمل الربح وصافيه ، فيجد حسابا للمشتريات وآخر للمبيعات وثالث للمهايا ورابع للديون المعدومة وهكذا وهكذا .

حساب المتاجرة

فلاستخراج مجمل الربح إذا، لابد من تجميع حسابات العناصر التى تكوّنه فى حساب جديد يفتح خصيصا لهذا الغرض باسم "حساب المتاجرة" (Trading Account)

ويتم هذا التجميع بنقل أرصدة تلك الحسابات إلى الحساب الجديد وهو "حساب المتاجرة". ويجب أن يثبت هذا النقل بقيود فى اليومية .

ولما كان بعض هذه الحسابات المشار إليها ذا أرصدة مدينة ، مثل "حساب المشتريات" و"حساب المردودات الداخلة" و"حساب النقل للداخل" و بعضها ذا أرصدة دائنة مثل "حساب المبيعات" و"حساب المردودات الخارجة" تبين أن حساب المتاجرة بعد نقل أرصدة الحسابات الخاصة به إليه سيحتوى ، على مبالغ فى الجانب المدين وأخرى فى الجانب الدائن .

ذلك لأن نقل رصيد "حساب المشتريات" مثلا وهو رصيد مدين إلى "حساب المتاجرة" معناه إقفال "حساب المشتريات" بجعله دائنا وحساب المتاجرة مدينا . وهكذا بالنسبة "لحساب المردودات الداخلة" و"حساب النقل للداخل" .

ويبدو حساب المشتريات بعد نقل رصيده كما يلى، بفرض أن هذا الرصيد يوم استخراج الربح ٢٠٠٠ جنيه.

حساب المشتريات

منه						له			
مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	٢٠٠٠		رصيد منقول	٣١ ديسمبر	—	٢٠٠٠		من حساب المتاجرة	٣١ ديسمبر

ويكون قيد اليومية لإثبات النقل :

منه	له			
جنيه	جنيه			
٢٠٠٠		من حساب المتاجرة		٣١ ديسمبر
	٢٠٠٠	الى حساب المشتريات		
		نقل حساب المشتريات الى حساب المتاجرة		

وبالمثل يجرى العمل بالنسبة "لحساب المردودات الداخلة" و"حساب النقل للداخل". يفتح حساب المتاجرة ويجعل مدينا بمبالغها كما سنرى فى المثال المحلول .

وبنفس الخطوات السابقة ينقل الى حساب المتاجرة — ولكن الى الجانب الدائن منه — رصيد حسابى المبيعات والمردودات الخارجة .

فيبدو "حساب المبيعات" بعد نقل رصيده كما يلى، بفرض أن هذا الرصيد يوم استخراج الربح ٣٠٠٠ جنيه.

حساب المبيعات

منه						له			
مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	٣٠٠٠		الى حساب المتاجرة	٣١ ديسمبر	—	٣٠٠٠		رصيد منقول	٣١ ديسمبر

ويكون قيد اليومية لإثبات النقل :

منه		له			
جنيه		جنيه			
٣٠٠٠			من حساب المبيعات		٣١ ديسمبر
		٣٠٠٠	الى حساب المتاجرة		
			نقل المبيعات الى حساب المتاجرة		

وبالمثل يجرى العمل بالنسبة "لحساب المردودات الخارجة" . يظهر رصيد الحسابين فى الجانب الدائن من حساب المتاجرة كما قلنا .

هذا بالنسبة للحسابات المفتوحة فى الدفاتر، ولكن هناك عنصرا مهما من عناصر مجمل الربح لا يكون له حساب فى نهاية السنة الأولى من حياة المنشأة، وهو "البضاعة الباقية"، ذلك لأن قيمتها لا تستخرج — كما سبق أن قلنا — إلا فى نهاية المدة، ولا تثبت فى الدفاتر تبعا لذلك الا فى نهاية المدة أيضا . ويكون اثباتها بفتح حساب جديد باسم "حساب البضاعة بالمخزن" يجعل مدينا بقيمتها وحساب المتاجرة دائنا .

فإذا فرض أن قيمة هذه البضاعة الباقية فى ٣١ ديسمبر ١٠٠٠ جنيه يكون قيد إثباتها فى اليومية :

منه		له			
جنيه		جنيه			
١٠٠٠			من حساب البضاعة بالمخزن		٣١ ديسمبر
		١٠٠٠	الى حساب المتاجرة		
			البضاعة الباقية		

ويبدو حسابها فى الأستاذ كما يلى :

حساب البضاعة بالمخزن

منه						له		
مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	١٠٠٠		الى حساب المتاجرة	٣١ ديسمبر				

وبعد أن يتم نقل أرصدة الحسابات سالفة الذكر الى حساب المتاجرة يبدو هذا الحساب كما يلى :

حساب المتاجرة عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

منه						له		
مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	—		الى حساب المشتريات		—	—		من حساب المبيعات
—	—		الى حساب المردودات الداخلة		—	—		من حساب المردودات الخارجة
—	—		الى حساب النقل للداخل		—	—		من حساب البضاعة بالمخزن
—	—		الى حساب الأرباح والخسائر (مجمل الربح)					
—	—				—	—		

حساب الأرباح والخسائر :

قياسا على ما قلنا بالنسبة "لحساب المتاجرة" لاستخراج مجمل الربح ، نقول إنه لاستخراج صافى الربح لابد من تجميع حسابات العناصر التى تكونه فى حساب جديد يفتح خصيصا لهذا الغرض باسم "حساب الأرباح والخسائر".

(Profit and Loss a/c.)

ويتم هذا التجميع بنقل أرصدة هذه الحسابات الى الحساب الجديد، وهو حساب الأرباح والخسائر، بنفس الطريقة وبنفس الخطوات التى شرحناها بالنسبة لحساب المتاجرة .

وأول ما يرحل الى حساب الأرباح والخسائر هو مجمل الربح نقلا من حساب المتاجرة . فاذا فرض أن مجمل الربح ١٧٥٠ جنيها، يكون إثبات النقل بالقيد الآتى :

منه لـه

جنيه	جنيه			
				٣١ ديسمبر
١٧٥٠		من حساب المتاجرة		
	١٧٥٠	الى حساب الأرباح والخسائر		
		نقل مجمل الربح		

أما باقى الحسابات المعتبرة كعناصر لصافى الربح، فبعضها ذو أرصدة مدينة، وهى التى تمثل المصاريف كالإيجار والمهايا والنور والإعلان والخسائر كالديون المعدومة والخصم، وبعضها ذو أرصدة دائنة: وهى التى تمثل الأرباح التجارية مثل الخصم المكتسب .

ويتم نقل الأرصدة المدينة بإقفال حساباتها ، وذلك بجعلها دائنة وحساب الأرباح والخسائر مدينا .

فمثلا إذا فرض أن رصيد حساب الايجار ٣٠٠ جنيه بدا الحساب بعد النقل كما يلى :

منه — حساب الايجار — لـه

مليم	جنيه				جنيه	مليم		
—	٣٠٠		رصيد منقول	٣١ ديسمبر	٣٠٠	—	من حساب الأرباح والخسائر	٣١ ديسمبر

ويثبت النقل فى اليومية بالقيد :

منه		لـه			
جنيه		جنيه			
٣٠٠		٣٠٠	من حساب الأرباح والخسائر		
			الى حساب الايجار		
			نقل رصيد الايجار		

وبالمثل يتم نقل باقى الأرصدة المدينة .

أما عن الأرصدة الدائنة فيتم نقلها الى "حساب الأرباح والخسائر" بإقفال حساباتها، وذلك بجعلها مدينة و"حساب الأرباح والخسائر" دائنا .

فمثلا اذا فرض أن رصيد حساب الخصم الدائن ٥٠ جنيها ، بدا الحساب بعد النقل كما يلى :

حساب الخصم الدائن

منه — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٥٠	الى حساب الأرباح والخسائر	٣١ ديسمبر	—	٥٠	رصيد منقول	٣١ ديسمبر

ويثبت النقل فى اليومية بالقيد :

منه	له		
جنيه	جنيه		
٥٠		من حساب الخصم الدائن	
	٥٠	الى حساب الأرباح والخسائر	
		نقل الخصم الدائن	

وبالمثل يتم نقل أى رصيد دائن آخر مثل فائدة الحساب الجارى فى البنك الخ .

فاذا ما تم نقل جميع المصاريف والخسائر والأرباح التجارية الى "حساب الأرباح والخسائر" ، بدا هذا الحساب فى الدفاتر كما يلى :

حساب الأرباح والخسائر [1]

منه — عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	—	الى حساب الايجار		—	—	من حساب المتاجرة	
—	—	الى حساب المهايا				(مجمل الربح)	
—	—	الى حساب النور والمياه		—	—	من حساب الخصم الدائن	
—	—	الى حساب الإعلان					
—	—	الى حساب المصاريف النثرية					
—	—	الى حساب الديون المعدومة					
—	—	الى حساب الخصم المدين					
—	—	رصيد مرحل					
		(صافى الربح)					
—	—			—	—		
				—	—	رصيد منقول	

(١) قد يحتوى حساب الأرباح والخسائر على حسابات اسمية أخرى ، ولم نقصد بتصوير هذا الحساب الا التمثيل فقط .

وأخيرا فانه يتضح مما تقدم أن حسابى المتاجرة والأرباح والخسائر هما آخر ما يفتح من حسابات المنشأة فى نهاية السنة التجارية ، ولذلك فانه يطلق عليهما عادة " الحسابات الختامية " Fina Accounts

مجمل الخسارة وصافى الخسارة :

سبق أن قلنا إن مجمل الربح هو زيادة قيمة المبيعات والبضاعة الباقية على ثمن تكلفة البضاعة المشتراة . ومن حساب المتاجرة الذى سبق تصويره يتضح أن مجمل الربح هو الرصيد الدائن لحساب المتاجرة ، فاذا ما حدث العكس فى منشأة بأن زاد ثمن تكلفة البضاعة المشتراة على قيمة المبيعات والبضاعة الباقية ، كان الناتج هو "مجمل الخسارة" Gross Loss ويمثله رصيد مدين فى حساب المتاجرة .

وبالمثل قد سبق أن رأينا أن صافى الربح هو زيادة مجمل الربح والأرباح التجارية الأخرى على مجموع المصاريف والخسائر التجارية ، ويمثله الرصيد الدائن لحساب الأرباح والخسائر ، فاذا كان هناك مجمل خسارة أو زادت المصاريف على مجمل الربح كانت النتيجة هى "صافى الخسارة" Net Loss ، ويمثلها رصيد مدين لحساب الأرباح والخسائر .

التمهيد للحسابات الختامية :

سبق أن قلنا إن التاجر يستمر فى إثبات عملياته المختلفة فى اليومية يوما فيوما ، ويرحل القيود إلى حسابات الأستاذ المختلفة ، حتى إذا ما انتهت الفترة التجارية التى يختارها وهى سنة عادة ، رغب فى معرفة نتيجة مخاطرته التجارية من ربح أو خسارة .

فقبل أن يفتح الحسابات الختامية (حسابى المتاجرة والأرباح والخسائر) يتم إثبات العمليات التى لم تكن قد أثبتت ، ويرصد الحسابات جميعها ، ويصور منها ميزان مراجعة للتأكد من صحة العمل الحسابى .

حتى إذا ما توازن جانبا الميزان بعد تصحيح أى خطأ يكتشف ، بدأ التاجر جرد الحسابات المختلفة ، وهى عملية جديدة سنفرد لها فصلا مقبلا ... ولقد اكتفينا منها فى هذا الفصل بجرد البضاعة الباقية واستخراج قيمتها .

بعد كل هذا ، يكون العمل قد مهد لتصوير الحسابات الختامية ، ويمكن استخراج نتيجة المتاجرة بواسطتها بأن ينقل إلى كل من حسابى المتاجرة والأرباح والخسائر أرصدة الحسابات التى تكونه . وهذه الأرصدة موجودة بالطبع ضمن ميزان المراجعة سالف الذكر .

وبعد أن تنقل أرصدة الحسابات الاسمية إلى الحسابات الختامية ، تتبقى فى الدفاتر حسابات مفتوحة لأنها ليست ربحا ولا خسارة . ومن هذه الحسابات ما يكون رصيده مدينا ، ومنها ما يكون رصيده دائنا ، كما سيتضح من المثال المحلول الآتى .

مثال محلول :

فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ انتهت السنة التجارية لمحل السيد أبو النجا الذى افتتح فى أول يناير سنة ١٩٤٤

وقد رصدت الحسابات وكانت الأرصدة كما يظهر من ميزان المراجعة الآتى :

ملحوظة : سنحرص فى هذا المثال على أن تكون أرصدة الحسابات الاسمية التى تكون حسابى المتاجرة والأرباح والخسائر هى نفسها التى سبق إيرادها أثناء الشرح لسهولة المقارنة .

ميزان المراجعة لمحل السيد أبو النجا

فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

اسم الحساب	رقم الأستاذ	أرصدة مدينة		أرصدة دائنة	
		مليم	جنيه	مليم	جنيه
حساب المشتريات	١	—	٢٠٠٠		
« المردودات الخارجة	٢			—	١٠٠
« النقل للداخل	٣	—	٢٠٠		
« المبيعات	٤			—	٣٠٠٠
« المردودات الداخلة	٥	—	١٥٠		
« الايجار	٦	—	٣٠٠		
« المهايا	٧	—	٤٠٠		
« النور والمياه	٨	—	١٠٠		
« الاعلان	٩	—	١٠٠		
« المصاريف الثرية	١٠	—	٢٠٠		
« الديون المعدومة	١١	—	٧٠		
« الخصم المدين	١٢	—	٣٠		
« الخصم الدائن	١٣			—	٥٠
« رأس المال	١٤			—	٢٠٠٠
« المسحوبات	١٥	—	٢٠٠		
« الأثاث	١٦	—	٣٠٠		
المدينون :					
حساب عيسى	١٧	—	١٠٠		
حساب عبده	١٨	—	١٥٠		
« أوراق القبض	١٩	—	١٠٠٠		
« البنك	٢٠	—	٨٠٠		
« الصندوق	٢١	—	١٠٠		
« تأمينات لدى الشركات	٢٢	—	١٠		
« أوراق الدفع	٢٣			—	٧٦٠
الدائنون :					
حساب صادق	٢٤			—	١٠٠
« أحمد أبو النجا	٢٥			—	٢٠٠
		—	٦٢١٠	—	٦٢١٠

هذا وقد قدرت البضاعة الباقية فى ٣١ ديسمبر بمبلغ ١٠٠٠ جنيه .

والمطلوب :

(١) تصوير جميع الحسابات الظاهرة فى الميزان .

(٢) « حسابى المتاجرة والأرباح والخسائر .

(٣) إثبات قيود النقل فى اليومية .

(٤) تصوير قائمة بالأرصدة الباقية بعد الحسابات الختامية .

منه (ص ١) حساب المشتريات له

مليم	جنيه					مليم	جنيه		
—	٢٠٠٠		رصيد منقول (بالميزان)	٣١ ديسمبر		—	٣٠٠٠		من حساب المتاجرة	٣١ ديسمبر

منه (ص ٢) حساب المردودات الخارجة له

مليم	جنيه					مليم	جنيه		
—	١٠٠		الى حساب المتاجرة	٣١ ديسمبر		—	١٠٠		رصيد منقول (بالميزان)	٣١ ديسمبر

منه (ص ٣) حساب النقل للداخل له

مليم	جنيه					مليم	جنيه		
—	٢٠٠		رصيد منقول (بالميزان)	٣١ ديسمبر		—	٢٠٠		من حساب المتاجرة	٣١ ديسمبر

منه (ص ٤) حساب المبيعات له

مليم	جنيه					مليم	جنيه		
—	٣٠٠٠		الى حساب المتاجرة	٣١ ديسمبر		—	٣٠٠٠		رصيد منقول (بالميزان)	١ ديسمبر

منه (ص ٥) حساب المردودات الداخلية له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	١٥٠	رصيد منقول (بالميزان)	٣١ ديسمبر	—	١٥٠	من حساب المتاجرة	١ ديسمبر

منه (ص ٦) حساب الايجار له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٣٠٠	رصيد منقول (بالميزان)	٣١ ديسمبر	—	٣٠٠	من حساب الأرباح والخسائر	٣١ ديسمبر

منه (ص ٧) حساب المهايا له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٤٠٠	رصيد منقول (بالميزان)	٣١ ديسمبر	—	٤٠٠	من حساب الأرباح والخسائر	٣١ ديسمبر

منه (ص ٨) حساب النور والمياه له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	١٠٠	رصيد منقول (بالميزان)	٣١ ديسمبر	—	١٠٠	من حساب الأرباح والخسائر	٣١ ديسمبر

منه (ص ٩) حساب الاعلان له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	١٠٠	رصيد منقول (بالميزان)	٣١ ديسمبر	—	١٠٠	من حساب الأرباح والخسائر	٣١ ديسمبر

منه (ص ١٠) حساب المصاريف الثرية له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٢٠٠	رصيد منقول (بالميزان)	٣١ ديسمبر	—	٢٠٠	من حساب الأرباح والخسائر	٣١ ديسمبر

حساب الديون المعدومة

منه (ص ١١) — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٧٠	رصيد منقول (بالميزان)	٣١ ديسمبر	—	٧٠	من حساب الأرباح والخسائر	٣١ ديسمبر

حساب الخصم المدين (المسموح به)

منه (ص ١٢) — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٣٠	رصيد منقول (بالميزان)	٣١ ديسمبر	—	٣٠	من حساب الأرباح والخسائر	٣١ ديسمبر

حساب الخصم الدائن (المكتسب)

منه (ص ١٣) — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٥٠	الى حساب الأرباح والخسائر	٣١ ديسمبر	—	٥٠	رصيد منقول (بالميزان)	٣١ ديسمبر

حساب رأس المال

منه (ص ١٤) — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
				—	٢٠٠٠	رصيد منقول (بالميزان)	٣١ ديسمبر

حساب المسحوبات

منه (ص ١٥) — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٢٠٠	رصيد منقول (بالميزان)	٣١ ديسمبر				

حساب الأثاث

منه (ص ١٦) — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٣٠٠	رصيد منقول (بالميزان)	٣١ ديسمبر				

منه (ص ١٧) حساب عيسى له

مليم	جنيه			مليم	جنيه
—	١٠٠	رصيد منقول (بالميزان)	٣١ ديسمبر		

منه (ص ١٨) حساب عبده له

مليم	جنيه			مليم	جنيه
—	١٥٠	رصيد منقول (بالميزان)	٣١ ديسمبر		

منه (ص ١٩) حساب أوراق القبض له

مليم	جنيه			مليم	جنيه
—	١٠٠٠	رصيد منقول (بالميزان)	٣١ ديسمبر		

منه (ص ٢٠) حساب البنك له

مليم	جنيه			مليم	جنيه
—	٨٠٠	رصيد منقول (بالميزان)	٣١ ديسمبر		

منه (ص ٢١) حساب الصندوق له

مليم	جنيه			مليم	جنيه
—	١٠٠	رصيد منقول (بالميزان)	٣١ ديسمبر		

منه (ص ٢٢) حساب تأمينات لدى الشركات له

مليم	جنيه			مليم	جنيه
—	١٠	رصيد منقول (بالميزان)	٣١ ديسمبر		

حساب أوراق الدفع

منه (ص ٢٣) لـه

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
				—	٧٦٠	رصيد منقول (بالميزان)	٣١ ديسمبر

حساب صادق

منه (ص ٢٤) لـه

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
				—	١٠٠	رصيد منقول (بالميزان)	٣١ ديسمبر

حساب احمد أبو النجا

منه (ص ٢٥) لـه

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
				—	٢٠٠	رصيد منقول (بالميزان)	٣١ ديسمبر

حساب البضاعة بالمخزن

منه (ص ٢٦) لـه

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	١٠٠٠	باقى حساب المتاجرة	٣١ ديسمبر				

حساب المتاجرة

عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

منه (ص ٢٧) لـه

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
		٢٠٠٠ الى حساب المشتريات				٣٠٠٠ من حساب المبيعات	
		١٠٠ — « المردودات الخارجة				١٥٠ — « المردودات الداخلة	
—	١٩٠٠			—	٢٨٥٠		
—	٢٠٠	الى حساب النقل للداخل		—	١٠٠٠	من حساب البضاعة بالمخزن	
—	١٧٥٠	الى حساب الأرباح والخسائر (مجمل الربح)					
—	٣٨٥٠			—	٣٨٥٠		

حساب الأرباح والخسائر

منه (ص ٢٨) عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ له

مليم	جنيه		مليم	جنيه	
—	٣٠٠	الى حساب الايجار	—	١٧٥٠	من حساب المتاجرة (مجمل الربح)
—	٤٠٠	« المهايا	—	٥٠	من حساب الخصم الدائن
—	١٠٠	« النور والمياه			
—	١٠٠	« الاعلان			
—	٢٠٠	« المصاريف النثرية			
—	٧٠	« الديون المعدومة			
—	٣٠	« الخصم المدين			
—	٦٠٠	رصيد مرحل (صافى الربح)			
—	١٨٠٠		—	١٨٠٠	
			—	٦٠٠	رصيد منقول (صافى الربح)

قيود النقل إلى الحسابات الختامية

التاريخ	البيان	رقم صفحة الأستاذ	لـه		منه	
			جنيه	مليم	جنيه	مليم
٣١ ديسمبر	من حساب المتاجرة				٢٣٥٠	—
	إلى مذكورين					
	حساب المشتريات		٢٠٠٠	—		
	« المردودات الداخلة		١٥٠	—		
	« النقل للداخل		٢٠٠	—		
	نقل أرصدة الحسابات المذكورة إلى حساب المتاجرة					
«	من مذكورين					
	حساب المبيعات				٣٠٠٠	—
	« المردودات الخارجة				١٠٠	—
	إلى حساب المتاجرة		٣١٠٠	—		
	نقل أرصدة هذه الحسابات إلى المتاجرة					
	من حساب البضاعة بالمخزن				١٠٠٠	—
	إلى حساب المتاجرة		١٠٠٠	—		
	البضاعة الباقية وفتح حساب لها					
	من حساب المتاجرة				١٧٥٠	—
	إلى حساب الأرباح والخسائر		١٧٥٠	—		
	مجمل الربح					
«	من حساب الأرباح والخسائر				١٢٠٠	—
	إلى مذكورين					
	حساب الإيجار		٣٠٠	—		
	« المهايا		٤٠٠	—		
	« النور والمياه		١٠٠	—		
	« الإعلان		١٠٠	—		
	« المصاريف النثرية		٢٠٠	—		
	« الديون المعدومة		٧٠	—		
	« الخصم المدين		٣٠	—		
	نقل هذه الحسابات إلى حساب الأرباح والخسائر					
	من حساب الخصم الدائن				٥٠	—
	إلى حساب الأرباح والخسائر		٥٠	—		
	نقل رصيد حساب الخصم					

ملاحظات على الحل :

١ — فى حساب المتاجرة، طرحنا رصيد، حساب المردودات الخارجة "من رصيد، حساب المشتريات" واستخرجنا فى خانة المبالغ صافى المشتريات . وفى هذا خروج عن النموذج الذى سبق أن أظهرنا فيه جملة المشتريات فى الجانب المدين من حساب المتاجرة ورصيد المردودات الخارجة على حدة فى الجانب الدائن من حساب المتاجرة أيضا .

والنتيجة النهائية للوضعين واحدة . فوضع جملة المشتريات وقدره ٢٠٠٠ جنيه على حدة فى الجانب المدين من حساب المتاجرة ثم وضع رصيد المردودات الخارجة وقدره ١٠٠ جنيه فى الجانب الدائن ، معناه أننا وضعنا مبلغا صافيا قدره ١٩٠٠ جنيه فى الجانب المدين من حساب المتاجرة .

وبالمثل فإنه بدلا من وضع رصيد "حساب المردودات الداخلة" فى الجانب المدين من حساب المتاجرة وضعناه فى الجانب الدائن مطروحا من رصيد حساب المبيعات .

٢ — بدلا من أن نثبت فى اليومية نقل رصيد كل حساب على حدة الى "حساب المتاجرة" أو "حساب الأرباح والخسائر" أثبتنا فى قيد واحد كل الأرصدة المرحلة الى الجانب المدين من حساب المتاجرة ، وفى قيد آخر كل الأرصدة المرحلة الى الجانب الدائن منه ، وفى قيد ثالث كل الأرصدة المرحلة الى الجانب المدين من "حساب الأرباح والخسائر" وفى قيد رابع كل الأرصدة المرحلة الى الجانب الدائن منه مع بعض تحفظات سنوردها فى الملاحظة (٣) .

ومما تجب ملاحظته فى هذا الصدد، أننا أوردنا رصيد "حساب المردودات الداخلة" ضمن الأرصدة المنقولة الى الجانب المدين من حساب المتاجرة ورصيد "حسات المردودات الخارجة" ضمن الأرصدة المنقولة الى الجانب الدائن منه ولو أننا عند الإثبات فى الاستاذ ، أظهرنا المردودات بنوعيها كما ذكرنا فى الملاحظة (١)

٣ — أثبتنا البضاعة الباقية بقيد على حدة فى اليومية ، لا لأهميتها فقط ، ولكن لأن اثباتها يستدعى فتح حساب جديد لها ، لم يكن موجودا من قبل، بينما نقل الحسابات الأخرى الى الحسابات الختامية يستدعى اقفال هذه الحسابات .

٤ — أثبتنا مجمل الربح ونقله الى حساب الأرباح والخسائر بقيد مستقل .

٥ — بعد استخراج صافى الربح نقلناه على حدة فى نفس الحساب حتى نتصرف فيه كما سيجىء بعد .

٦ — من الأرصدة الظاهرة فى الميزان، ما يبدو كأنه نوع من المصاريف التجارية ولكننا لم نرحله الى حساب الأرباح والخسائر لأنه ليس فى الواقع خسارة تجارية، ومن ذلك أرصدة حسابات : (ا) الأثاث. (ب) التأمين لدى الشركات . (ج) المسحوبات .

(ا) فالأثاث قد اشتراه التاجر ليساعده على تنظيم عمله . وفى آخر السنة لايكون الأثاث قد هلك ، ولكن يصح أن يقال إنه خدش ، فلم يخسر التاجر إذاً كل قيمة الأثاث ، ولكن جزءا منها فقط يقابل قيمة الخدش ، وسنعالج هذه النقطة فى فصل قادم هو فصل الجرد .

(ب) أما التأمين لدى الشركات فيقصد به تلك المبالغ المودعة لدى شركات النور والمياه مثلا ، ويمكن للتاجر استردادها إذا ما قطع التيار الكهربائى أو المياه . فليست هذه التأمينات خسارة إذن .

ولكن هناك تأمينات تعتبر خسارة تجارية ، ويجب نقلها الى "حساب الأرباح والخسائر" وهى قسط "التأمين ضد الحريق أو ضد السرقة" لأن القسط الذى يدفع لشركة التأمين لايسترده التاجر بحال.

(ج) أما المسحوبات فتمثل المبالغ التى سحبها صاحب المنشأة أثناء السنة للصرف على شؤونه الخاصة أو قيمة البضاعة التى سحبها لاستهلاكه الخاص .

ولما كان صاحب المنشأة يصرف وقته فى ادارتها ، فهل يصح اعتبار قيمة المسحوبات كأنها أجر على ما أداه للمنشأة من خدمات ، فتعامل معاملة المهايا وترحل الى "حساب الأرباح والخسائر" ؟

لا يصح القول بهذا . ذلك لأن التاجر يبدأ تجارته بمبلغ هو ماسميناه "رأس المال" ، ثم يبذل قصارى جهده طوال الفترة التجارية فى تنظيم منشأته لاستثمار هذا المال ، فالربح الناتج ليس جزاء المال فقط وإنما جزاء تنظيم الاستثمار أيضا ، فاذا أمكن استخراج جزاء رأس المال وهو — كما سيجىء فى مكان آخر — لا يتجاوز معدل فائدة الاستثمار فى السوق ، كان الباقى من الربح هو جزاء التنظيم ، أى مكافأة التاجر على مجهوده . وهذا الباقى قد يزيد أو يقل عن رصيد المسحوبات . ومهمة المحاسبة وإمساك الدفاتر هى استخراج مقدار هذا "الجزاء" . فالجزاء اذا ليس عبئا على المنشأة وإنما هو هدف التاجر منها .

٧ — إذا تصفحنا حالة حسابات الأستاذ الممثلة فى ميزان المراجعة بعد تصوير الحسابات الختامية نلاحظ ما يلى :

(ا) أن جميع الحسابات الاسمية الممثلة لعناصر حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر قد أقفلت Closed ، أى أنه لم يعد لها أرصدة .

(ب) أن هناك حسابا لم يكن مفتوحا قبل تصوير الميزان ولم يتضمنه الميزان بداهة ، قد فتح بمناسبة تصوير الحسابات الختامية ، وهذا الحساب هو "حساب البضاعة بالمخزن" .

(ج) أنه قد حل محل الحسابات الاسمية التى رحلت الى الحسابات الختامية ، رصيد حساب الأرباح والخسائر .

(د) أن هناك حسابات لم تتأثر بالحسابات الختامية ، لأنها لا تمثل ربحا ولا خسارة ، فظلت بأرصدتها التى ظهرت بها فى ميزان المراجعة .

فإذا صورنا قائمة أرصدة الحسابات الباقية بعد تصوير الحسابات الختامية كانت كما يلى :

قائمة الارصدة الباقية بعد الحسابات الختامية

اسم الحساب	صفحة الأستاذ	أرصدة مدينة		أرصدة دائنة	
		مليم	جنيه	مليم	جنيه
حساب البضاعة بالمخزن	٢٦	—	١٠٠٠		
« الأرباح والخسائر (صافى الربح)	٢٨			—	٦٠٠
« رأس المال	١٤			—	٢٠٠٠
« المسحوبات	١٥	—	٢٠٠		
« الأثاث	١٦	—	٣٠٠		
المدينون					
حساب عيسى	١٧	—	١٠٠		
« عبده	١٨	—	١٥٠		
« أوراق القبض	١٩	—	١٠٠٠		
« البنك	٢٠	—	٨٠٠		
« الصندوق	٢١	—	١٠٠		
« تأمينات لدى الشركات	٢٢	—	١٠		
« أوراق الدفع	٢٣			—	٧٦٠
الدائنون					
حساب صادق	٢٤			—	١٠٠
« أبو احمد النجا	٢٥			—	٢٠٠
		—	٣٦٦٠	—	٣٦٦٠

المركز المالى لصاحب المنشأة :

يتضح من المثال السابق وحله أن "السيد أبو النجا" صاحب المنشأة، قد بدأ تجارته برأس مال قدره ٢٠٠٠ جنيه وأنه سحب أثناء السنة ٢٠٠ جنيه لمصروفاته الخاصة ، وأن ربحه من التجارة قد بلغ ٦٠٠ جنيه .

ومعنى هذا أن ما يملكه آخر السنة فى المنشأة لم يعد ٢٠٠٠ جنيه فقط ، وانما ٢٤٠٠ جنيه تستخرج كما يلى :

	جنيه
∴ رأس المال فى أول السنة	٢٠٠٠
فيإضافة صافى الربح (رصيد حساب الأرباح والخسائر)	٦٠٠
يصبح المجموع	٢٦٠٠
و بطرح المسحوبات وقدرها	٢٠٠
يصبح ما آل اليه رأس مال السيد أبو النجا	٢٤٠٠

واذا ترجمنا هـذه العملية الحسابية بلغة امساك الدفاتر، وجب أن ننقل الى حساب رأس المال رصيدى حساب المسحوبات وحساب الأرباح والخسائر ، وهكذا يقفل هذان الحسابان الأخيران .

ويثبت نقل رصيد المسحوبات بالقيد :

منه		له			
جنيه		جنيه			
٢٠٠	من حساب رأس المال		الى حساب المسحوبات		٣١ ديسمبر
	نقل المسحوبات	٢٠٠			

كما يثبت نقل رصيد الأرباح والخسائر بالقيد :

منه		له			
جنيه		جنيه			
٦٠٠	من حساب الأرباح والخسائر		الى حساب رأس المال		٣١ ديسمبر
	نقل صافى الربح	٦٠٠			

وهكذا تبدو حسابات المسحوبات والأرباح والخسائر ورأس المال كما يلى :

منه (ص ١٥) حساب المسحوبات له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٢٠٠	رصيد منقول (بالميزان)	٣١ ديسمبر	—	٢٠٠	من حساب رأس المال	٣١ ديسمبر

منه (ص٢٨) حساب الأرباح والخسائر له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٦٠٠	الى حساب رأس المال	٣١ ديسمبر	—	٦٠٠	رصيد منقول (صافى الربح)	٣١ ديسمبر

منه (ص ١٤) حساب رأس المال له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٢٠٠	إلى حساب المسحوبات	٣١ ديسمبر	—	٢٠٠٠	رصيد منقول (بالميزان)	٣١ ديسمبر
—	٢٤٠٠	رصيد مرحل	«	—	٦٠٠	من حساب الأرباح والخسائر (صافى الربح)	«
—	٢٦٠٠			—	٢٦٠٠		
				—	٢٤٠٠	رصيد منقول	أول يناير ١٩٤٥

المركز المالى للمنشأة :

رأينا كيف أنه فى نهاية السنة التجارية تبدأ المرحلة النهائية فى العمل الدفترى ، وذلك بترصيد الحسابات وعمل ميزان المراجعة للتأكد من صحة العمل الحسابى .

واذا رجعنا الى ميزان المراجعة للمثال السابق وحاولنا أن نستخلص منه نتيجة المتاجرة والمركز المالى لصاحب المنشأة بمجرد النظر ، لاستحال علينا ذلك .

ومن ثم صورنا الحسابات الختامية ، فاستخرجنا بواسطتها صافى الربح ، ثم استخرجنا الرصيد النهائى لرأس المال على النحو سالف الذكر .

واذا ما أعدنا تصوير قائمة الأرصدة الباقية بعد استخراج صافى الربح فى المثال السابق وبعد ترحيل رصيد "حساب الأرباح والخسائر" و "حساب المسحوبات" الى "حساب رأس المال" نجد أنها كما يلى :

قائمة الأرصدة الباقية بعد الحسابات الختامية واستخراج المركز المالى لصاحب المنشأة

اسم الحساب	الأستاذ	أرصدة مدينة		أرصدة دائنة	
		مليم	جنيه	مليم	جنيه
حساب البضاعة بالمخزن	٢٦	—	١٠٠٠		
« الأثاث	١٦	—	٣٠٠		
المدينون : عيسى ١٠٠	١٧				
عبده ١٥٠	١٨	—	٢٥٠		
حساب أوراق القبض	١٩	—	١٠٠٠		
« البنك	٢٠	—	٨٠٠		
« الصندوق	٢١	—	١٠٠		
« التأمينات لدى الشركات	٢٢	—	١٠		
« رأس المال	١٤			—	٢٤٠٠
« أوراق الدفع	٢٣			—	٧٦٠
الدائنون : صادق ١٠٠	٢٤				
أحمد أبو النجا ٢٠٠	٢٥				٣٠٠
		—	٣٤٦٠	—	٣٤٦٠

واذا نظرنا الى هذه القائمة الأخيرة أمكننا أن نستخلص منها :

١ — أن المنشأة تملك بضاعة وأثاثا ، وأن لها ديونا لدى بعض العملاء بلا مستندات ، وديونا أخرى بمستندات ، كما أن لها فى البنك مبلغا من المال ولديها فى الصندوق مبلغا آخر ، ولدى بعض الشركات مبلغا ثالثا ، ومجموع كل هذا الذى تملكه ٣٤٦٠ جنيها .

٢ — أن على المنشأة مبالغ لبعض الموردين بلا مستندات ، وعليها للبعض الآخر مبالغ مثبتة بمستندات ، ومجموع ذلك كله ٣٠٠ + ٧٦٠ = ١٠٦٠ جنيها .

٣ — أن صافى ما تملكه المنشأة : هو الفرق بين ما تملكه وما عليها ، أى الفرق بين ٣٤٦٠ جنيها و ١٠٦٠ جنيها ، وهذا الفرق هو :

٣٤٦٠ — ١٠٦٠ = ٢٤٠٠ جنيه

وهو نفس ما آل اليه رأس مال السيد أبو النجا فى آخر السنة .

هذا هو ما يستنتج من هذه القائمة وهو بداهة ملخص المركز المالى للمنشأة .

ولما كان لهذه القائمة كل هذه الأهمية فقد اصطلح على تسميتها وتنسيقها وتبويبها كما يلى :

١ — تسمى "الميزانية" Balance Sheet

٢ — تسمى الأرصدة المدينة "الموجودات" أو "الأصول" Assets والأرصدة الدائنة "المطلوبات" أو "الخصوم" Liabilities

٣ — تصور على شكل حساب الأستاذ ، ويخصص الجانب الأيمن للموجودات والجانب الأيسر للمطلوبات .

٤ — ترتب الأصول والخصوم بترتيب معين سنعود اليه فى فصل آخر .

٥ — لكى تظهر الميزانية المركز المالى لصاحب المنشأة مفصلا بجانب اظهارها للمركز المالى للمنشأة ، يجرى العمل على اظهار رصيد رأس المال فى أول السنة وصافى الربح والمسحوبات كما سنرى فيما بعد .

وعلى هذا تكون الميزانية للمسألة السابقة :

الميزانية

موجودات — لمحل سيد أبو النجا بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ — مطلوبات

جنيه	جنيه		جنيه	جنيه	
٣٠٠		أثاث	—	٢٠٠٠	رأس المال (فى أول السنة)
١٠٠٠		بضاعة بالمخزن	—		٦٠٠ صافى الربح
		مدينون :		٤٠٠	٢٠٠ — مسحوبات
—	١٠٠	عيسى	٢٤٠٠		
	١٥٠	عبده	٧٦٠		أوراق دفع
٢٥٠					دائنون :
١٠٠٠		أوراق قبض	—	١٠٠	صادق
٨٠٠		بنك	—	٢٠٠	أحمد أبو النجا
١٠٠		صندوق	٣٠٠		
١٠		تأمينات لدى الشركات			
٣٤٦٠			٣٤٦٠		

ملاحظة : يحسن اتباع التنسيق والترتيب الظاهر فى هذا الحل .

تمارين الفصل الحادى عشر

(١) اذكر خطوات العمل الدفترى الذى يسبق استخراج نتيجة المتاجرة .

(٢) ما هو المصدر الرئيسى لأرباح المنشأة التجارية ؟

(٣) ما علاقة البضاعة الباقية بتقدير أرباح المنشأة ؟

(٤) هل يمكن استنتاج قيمة البضاعة الباقية من قيمتى المشتريات والمبيعات الصافيه ؟

(٥) لم يستخرج ربح المنشأة على خطوتين ؟

(٦) فرق بين مجمل الربح وصافية

(٧) ما الفرق بين ميزان المراجعة والميزانية ؟

أسئلة عملية :

(١) تنتهى السنة التجارية بمتجر سماحة فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٤، فرصدت حساباته فى هذا التاريخ وكانت الأرصدة كما يلى :

	جنيه		جنيه
رأس المال	٣٠٠٠	أوراق دفع	٥٩٥٠
بضاعة (أول يوليه سنة ٤٣)	٢٠٠٠	نقل للداخل	٥٠٠
مبيعات	١٢٠٠٠	عمولة وكلاء شراء	٢٠٠
مردودات داخلة	٢٠٠	عمولة وكلاء بيع	٢٠٠
مشتريات	٨٠٠٠	نقل للخارج	٥٠
مردودات خارجة	٣٠٠	ديون معدومة	١٠٠
عقار	١٠٠٠	مهايا	٢٤٠
أثاث	٢٠٠	مسحوبات	٣٠٠
بنك	١٠٠٠	نور ومياه وتليفون	٥٠
صندوق	١٠٠	تأمينات	١٠
صندوق مصاريف نثرية	٢٠	خصم مسموح به	٥٠
مدينون	٥٠٠٠	خصم مكسب	٨٠
دائنون	٤٠٠٠	فوائد بنك دائنة	٢٠
أوراق قبض	٦٠٠٠	أجور	٣٠

وعند الجرد قدرت البضاعة الباقية بمبلغ ١٥٠٠ جنيه .

والمطلوب عمل :

(١) ميزان المراجعة .

(٢) حسابى المتاجرة والأرباح والخسائر .

(٣) الميزانية .

(٢) استخرجت الأرصدة الآتية من دفاتر محل نور الدين بتاريخ ٣١ ديسمبر بعد مرور ١٢ شهرا على المتاجرة فكانت الأرصدة كما يلى :

	جنيه		جنيه
رأس المال	٣٠٠٠	تأمينات	١٠
مشتريات	٦٠٠٠	مسحوبات	٢٠٠
مردودات خارجة	٣٠٠	ايجار	٢٤٠
مبيعات	٨٠٠٠	مهايا	٣٠٠
مردودات داخلة	٢٠٠	نور ومياه	٣٠
نقل للداخل	٤٠٠	مصاريف نثرية مختلفة	٢٠٠
مدينون	٣٠٠٠	صندوق المصاريف النثرية	٢٠
أوراق قبض	٤٠٠٠	نقل للخارج	١٠٠
أثاث	٤٠٠	خصم مدين	٥٠
دائنون	٢٨٠٠	خصم دائن	٤٠
بنك	٢٠٠٠	فوائد بنك على الحساب الجارى ...	١٠
أوراق دفع	٣٠٠٠		

وفى آخر المدة وجد أن قيمة البضاعة الباقية ١٠٠٠ جنيه .

والمطلوب :

(ا) عمل ميزان المراجعة .

(ب) تصوير الحسابات فى دفتر الاستاذ .

(ج) عمل حساب المتاجرة والأرباح والخسائر .

(د) تصوير الميزانية .

(٣) استخرجت الأرصدة الآتية من دفاتر محل الحناوى بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٤ عن السنة المنتهية بهذا التاريخ وكانت الأرصدة كما يلى :

	جنيه		جنيه
مشتريات	٤٠٠٠	مدينون	٣٠٠٠
مبيعات	٦٠٠٠	أوراق قبض	٤٠٠٠
بضاعة (أول مدة)	١٥٠٠	أوراق دفع	٣٣٢٠
مردودات داخلة	١٠٠	بنك	١٥٠٠
مردودات خارجة	١٥٠	صندوق	١٠٠
نقل للداخل	٢٠٠	خصم مدين	٨٠
نقل للخارج	٥٠	خصم دائن	٦٠
عمولة وكلاء الشراء	١٠٠	مسحوبات	٣٠٠
عمولة وكلاء البيع	٨٠	تأمينات	٢٠
دائنون	٢٥٠٠	عقار	١٥٠٠
رأس المال	٥٠٠٠	أثاث	٥٠٠

وعند الجرد قدرت البضاعة الباقية بمبلغ ١٧٠٠ جنيه

والمطلوب :

(١) عمل ميزان المراجعة .

(٢) عمل حساب المتاجرة والأرباح والخسائر .

(٣) اثبات القيود الختامية فى اليومية .

(٤) تصوير الميزانية .

(٤) رصدت دفاتر محل البنا بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بمناسبة انتهاء السنة التجارية و كانت كما يلى :

	جنيه		جنيه
بضاعة فى أول يناير	٤٠٠٠	خصم مدين	١٠٠
مشتريات	١٥٠٠٠	مدينون	٨٠٠٠
مبيعات	٢٢٠٠٠	دائنون	٦٧٠٠
مردودات خارجة	٢٠٠	أوراق دفع	٧٠٠٠
مردودات داخلة	٣٠٠	أوراق قبض	٦٠٠٠
نقل للداخل	٩٠٠	تأمينات	٢٠
نقل للخارج	١٠٠	رأس المال	٥٠٠٠
عمولة وكلاء الشراء	١٠٠	ايجار دائن	٥٠
عمولة وكلاء البيع	٥٠	بنك	١٥٠٠
أثاث	٥٠٠	مصاريف ثرية	٣٠٠
عقار	٢٠٠٠	صندوق م . ثرية	٣٠
مهايا	٨٠٠	اعلان	٢٠٠
مسحوبات	٤٠٠	ديون معدومة	٣٠٠
خصم مكتسب	٥٠	مصاريف تجارية	٤٠٠

وعند الجرد قدرت البضاعة الباقية بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه مصرى .

والمطلوب :

(١) ميزان المراجعة .

(٢) حسابى المتاجرة والأرباح والخسائر .

(٣) اثبات اقفال الحسابات مع المتاجرة والأرباح والخسائر فى اليومية .

(٤) الميزانية .

الفصل الثانى عشر

الدفاتر الفرعية

مقـــدمة :

تكلمنا فيما سبق عن دفتر اليومية ، وعن ضرورة إثبات عمليات التاجر يوما فيوما فى هذا الدفتر ، ثم رأينا ضرورة ترحيل هذه العمليات الى الدفتر الأستاذ حتى يمكن استخراج نتيجة كل نوع من العمليات بدقة و بأقل مجهود . وقلنا أيضا إن عمليات التاجر قد تتكرر مئات المرات فى اليوم الواحد بل فى الساعة الواحدة فى المنشأة الكبيرة ، وكل هذه العمليات يجب اثباتها فى اليومية وترحيلها الى الأستاذ فى وقت قصير، لأنه اذا تراكم العمل أصبح من الصعب انجازه فى وقت معقول ، مما يجعل الحصول على البيانات من الدفاتر فى الوقت المناسب غير مستطاع ، و بذا تصبح الدفاتر قليلة الفائدة للتاجر .

وليس فى إمكان أسرع الكتبة أن يقيد فى دفتر اليومية بالدقة اللازمة أكثر من عدد معين من العمليات فى ساعات العمل المحددة، و بديهى أنه لا يمكن استخدام أكثر من كاتب واحد للتقييد فى دفتر واحد لليومية . إذاً فما العمل اذا زادت العمليات التجارية زيادة لا يستطاع معها انجاز عمليات يوم فى أقل من يومين أو ثلاثة ؟

لقد لجأت بعض المنشآت التجارية الى استنباط طرق شتى للتغلب على هذه الصعوبات ، ففكر البعض فى استعمال دفترين لليومية، أحدهما تقيد به عمليات الأيام الفردية ، أى يوم ١ و٣ و٥ الخ من الشهر بواسطة كاتب خاص، والآخر تقيد به عمليات الأيام الزوجية ، أى ٢ و٤ و٦ الخ من الشهر بواسطة كاتب آخر . ثم إنه فى الوقت الذى يقيد فيه الكاتب عمليات أحد الأيام الفردية يعمل كاتب الأستاذ فى الترحيل من يومية الأيام الزوجية الى "الدفتر الأستاذ" ومتى فرغ منها رجع هو أو غيره الى يومية الأيام الفردية لترحيل قيودها ، وهكذا . غير أنه اذا كانت هذه الطريقة ملائمة للمنشأة التى يكفيها كاتبان لليومية ، فما العمل اذا مازادت العمليات زيادة تحتاج معها الى ثلاثة أو أربعة كتبة ؟ يجب فى هـذه الحالة استعمال ثلاث أو أربع يوميات . غير أنه بدلا من استعمال دفتر يومية لكل يوم معين، يخصص دفتر يومية أو أكثر لكل نوع من العمليات ، و بهذه الطريقة يمكن التغلب على الصعوبات السابقة مهما كان حجم المنشأة ومهما زاد عدد العمليات .

وقياسا على هذا يجزأ الدفتر الأستاذ فى المنشأة الكبيرة الى عدة دفاتر يخصص كل منها لنوع من الحسابات .

اليوميات الفرعية

إن تجزئة اليومية الى عدة يوميات بعدد أنواع العمليات الرئيسية ليس ضرورة ملحة بالنسبة لجميع المنشآت فما تحتاج اليه منشأة من هذه اليوميات قد لا تحتاج اليه أخرى .

ويمكن تقسيم عمليات التاجر الى قسمين رئيسيين :

١ — عمليات نقدية : وهى التى يكون أحد طرفى القيد فيها حساب الصندوق أو حساب البنك .

٢ — عمليات آجلة : وتشمل كل العمليات التى لا تسد قيمتها فورا .

العمليات النقدية :

والعمليات النقدية من الأهمية بمكان فى كل المنشآت بلا استثناء، لأنها فى الواقع تشمل جميع عمليات المنشأة، اذ أن العمليات الآجلة ستستحق فى يوم ما وتسد بالنقد، لذلك تخصص غالبية المنشآت دفترا لهذه العمليات اصطلح على تسميته "بدفتر الصندوق" . (Cash Book)

ونظرا لشدة ضغط العمل على دفتر الصندوق ، تلجأ المنشآت الكبيرة الى ابعاد المصروفات التافهة عنه بأن تعهد الى موظف صغير بالاشراف عليها وتقييد تفصيلاتها فى دفتر خاص اسمه "دفتر صندوق المصاريف التافهة" . (Petty Cash Book)

العمليات الآجلة :

تشتمل هذه العمليات عادة على الشراء والبيع، ورد البضاعة من المنشأة و إليها لمختلف الأسباب، وسحب الأوراق التجارية أو قبولها ضمانا للديون .

ولا تلجأ المنشأة إلى تخصيص دفتر لأى نوع من هذه العمليات الا اذا كانت من الكثرة بحيث تستحق هذا التخصيص .

وأهم اليوميات الفرعية المعروفة الخاصة بالعمليات الآجلة هى :

١ — "يومية المبيعات" (Sales Day Book) وتخصص هذه اليومية لاثبات العمليات الخاصة ببيع البضاعة على الحساب، أما البضاعة المبيعة بالنقد فتقيد فى "دفتر الصندوق" .

٢ — "يومية المشتريات" (Purchases Day Book) وتخصص هذه اليومية لاثبات العمليات الخاصة بشراء البضاعة لأجل فقط، أما البضاعة المشتراة نقدا فتقيد فى "دفتر الصندوق" .

٣ — "يومية المردودات الداخلة" (Returns Inwards D/B) وتخصص هذه اليومية لاثبات العمليات بمردودات المبيعات الآجلة فقط، أما المردودات النقدية فتقيد إن سمح بها فى "دفتر الصندوق" .

٤ — "يومية المردودات الخارجة" (Returns Outwads D/B) وتخصص هذه اليومية لاثبات العمليات الخاصة بمردودات المشتريات الآجلة فقط ، أما المردودات النقدية فتقيد فى "دفتر الصندوق" .

٥ — "يومية أوراق القبض" (Bills Receivable D/B) وتخصص هذه اليومية لاثبات السندات الأذنية التى يتعهد بها للمنشأة الغير والكمبيالات التى تسحبها على الغير

٦ — "يومية أوراق الدفع" (Bills Payable D/B) وتخصص هذه اليومية لاثبات السندات الأذنية التى تتعهد بها المنشأة والكمبيالات التى يسحبها الغير عليها .

اليومية العامة Journal :

ذكرنا فيما تقدم ما قد تقسم اليه يومية المنشأة، فاذا فرض أن متجرا كبيرا استدعت عملياته استخدام كل هذه اليوميات ، فهل يمكنه الاستغناء بتاتا عن اليومية الأصلية المعروفة (Journal) .

الواقع أنه لا يمكن الاستغناء عن هذه اليومية لأن هناك عمليات متنوعة لابد من اثباتها فيها، ومنها :

١ — عمليات تتصل بالدفاتر الفرعية، ولا يمكن اثباتها فيها، كتظهير الكمبيالات أو الغاءها مثلا .

٢ — قيود تصحيح الأخطاء .

٣ — القيود الخاصة بعملية جردية كما سنرى فى فصل قادم .

ويمكن أن يضاف الى هذه الحالات الثلاث فى المنشآت التى لا يستخدم فيها كل اليوميات الفرعية حالة أخرى هى :

٤ — العمليات التى ليست من الكثرة بحيث يخصص لها فى المنشأة دفتر ، كما لو كان تعامل المنشأة بالكمبيالات نادرا فانها تثبت ما يتعلق بها من العمليات فى اليومية العامة .

المركز القانونى لليوميات الفرعية :

ذكرنا عند الكلام عن اليومية أن القانون قد أوجب على التاجر استخدامها لبيان :

١ — ما له وما عليه من الديون .

٢ — ما اشتراه وما باعه .

٣ — ما قبله (أوراق الدفع) وما أحاله (أوراق القبض) من الأوراق التجارية .

٤ — جميع ما قبضه وما دفعه .

ولقد رأينا فى مقدمة هذا الفصل استحالة استعمال دفتر واحد فى المنشآت الكبيرة لاثبات كل هذه العمليات ، فاذا كانت قد توصلت للتغلب على هذه الصعوبة بتجزئة اليومية الى اليوميات الفرعية آنفة الذكر ، وخصصت كلا منها لاثبات نوع من العمليات ، فتكون اليومية التى نص عليها القانون ، هى اليومية العامة وكل اليوميات الفرعية مجتمعة .

ومن ثم فانه يجب أن يتوفر فى اليوميات الفرعية جميع الشروط التى سبق أن ذكرناها عند الكلام على اليومية من حيث عدم ترك بياض أو كتابة فى الحواشى ، ومن ضرورة ترقيم الصفحات وتسجيلها الى غير ذلك [١] .

الدفاتر الفرعية للأستاذ [٢]

إن الأسباب التى دعت الى تجزئة اليومية الى اليوميات الفرعية هى بعينها التى تدعو الى تجزئة الدفتر الأستاذ الى عدة دفاتر فرعية كذلك وغالبا ما تكون تجزئة الأستاذ وليدة تجزئة اليومية .

وأهم دفاتر الأستاذ الفرعية هى :

١ — "دفتر أستاذ المشتريات" (Bought Ledger) إن تخصيص دفتر يومية للمشتريات الآجلة يكون سببه عادة كثرة عمليات الشراء الآجل مما يستتبع كثرة عدد الموردين (الدائنين) . فيخصص لهؤلاء الموردين (الدائنين) فى هذه الحالة دفتر أستاذ تفتح فيه حساباتهم الشخصية ، دون غيرها ، يعرف " بدفتر أستاذ الدائنين " ، أو كما ذكرنا فى عنوان هذه الفقرة "دفتر أستاذ المشتريات" . ويطلق البعض كلمة "المطلوبات" على الدائنين الشخصيين فقط ولكن يبدو أن تلك الكلمة لا تنطبق على ما أطلقت عليه بالضبط .

---

(١) يمكن تسجيل اليوميات الفرعية جميعا بلا مصاريف اذا كانت مرقومة جميعها بأرقام متسلسلة ، بمعنى أنه اذا كانت احدى اليوميات تبدأ من ١ — ٢٠٠ فان اليومية التى تليها يجب أن تبدأ من رقم ٢٠١ — ٤٠٠ مثلا وهكذا .

(٢) يمكن تسجيل الدفاتر الفرعية للأستاذ على اعتبار أنها دفتر واحد فيدفع عنها كلها رسم واحد إذا روعى تسلسل أرقامها على النحو الموضح فى البند السابق .

فلا يفتح فى هذا الدفتر إذاً "حساب المشتريات" كما قد يلتبس من التسمية لأول وهلة ، لأن مكان هذا الحساب هو "دفتر الأستاذ العام" كما سترى .

ودفتر أستاذ المشتريات لا يتحتم أن يكون دفترا واحدا بل يصح أن يجزأ بدوره الى عدة دفاتر تبعا للتقسيم الاقليمى أو الهجائى حسبما ترى المنشأة .

٢ — دفتر أستاذ المبيعات (Sold Ledger) : الفرق بين هذا الدفتر وسابقه أنه يخصص لحسابات الأشخاص المدينين إذا كان عدد العملاء من الكثرة بحيث يستدعى تخصيص يومية ذلك الدفتر .

٣ — دفتر الأستاذ الخاص (Private Ledger) يكون هذا الدفتر صغير الحجم عادة ومزودا بقفل يحفظ مفتاحه مع من يكون موضع سر أولى الشأن فى المنشأة .

ذلك لأن هذا الدفتر كما يفهم من اسمه يخصص للحسابات ذات الصفة السرية ، التى قد يرى من المستحسن عدم اطلاع موظفى المنشأة على تفاصيلها .

ومن أمثلة الحسابات التى تفتح فى هذا الدفتر : حساب رأس المال وحساب المسحوبات ، وحساب القروض ، والحسابات الختامية التى يستخلص منها أرباح المنشأة كما سنفصلها فى غير هذا المكان . وظاهر بالطبع أن السرية لا تتحقق اذا اثبتت العمليات الخاصة بهذه الحسابات فى اليوميات المختلفة بمعرفة الموظفين ، ولذلك فانه فى العمليات التى تكون هذه الحسابات السرية طرفا فى قيودها . يوسط عند اثباتها فى اليومية حساب يصح تسميته "حساب مراقبة الأستاذ الخاص" . فإذا سحب صاحب المنشأة ١٠٠ جنيه مثلا أثبتت هذه العملية بالقيد :

منه	له			
جنيه	جنيه			
١٠٠		من حساب مراقبة الأستاذ الخاص		
	١٠٠	الى حساب الصندوق .		
		ايصال رقم ...		

ويفتح حساب المراقبة هذا فى الأستاذ الخاص ، ويجعل مدينا بالمبلغ الى حساب الصندوق ، كما يجعل فى نفس الوقت دائنا "وحساب المسحوبات" مدينا . وهكذا لا يعرف موظف الخزينة السبب الذى من أجله قد سحب هذا المبلغ .

ومثل هذا قد يقال عن الحسابات الأخرى التى تفتح فى الأستاذ الخاص .

٤ — دفتر الأستاذ العام General Ledger : يفتح فى هذا الدفتر كل ماعدا ما ذكرنا من الحسابات ، مثل الحسابات الحسية ، والاسمية .

وغنى عن البيان أنه فى حالة عدم تخصيص دفتر لأى نوع من الحسابات السابقة فإنها تفتح فى هذا الاستاذ العام .

٥ — "دفتر الصندوق" و "دفتر صندوق المصاريف النثرية" : وهما يعتبران دفترى أستاذ للصندوق بجانب اعتبارهما يومية كما سيجئ بعد .

أما وقد انتهينا من الكلام العام عن الدفاتر الفرعية فإننا ننتقل الآن الى بحث كل يومية فرعية على حدة لأنه لا جديد فيما يتعلق بحسابات الأستاذ . إلا انه فيما يتعلق بأستاذ المشتريات وأستاذ المبيعات فان المنشآت الكبيرة قد تستبدل بالدفاتر المجلدة دفاتر ذات أوراق سائبة، أو بطاقات، خصوصا فى حالة استخدام الآلات فى الاثبات والترحيل .

تسطير اليوميات الفرعية

سبق أن قلنا عند الكلام عن اليومية العامة إن القانون لم يحتم تسطيرا خاصا بها، وقياسا على هذا نقول إن تسطير اليوميات الفرعية ليس له ضابط خاص بل يخضع فى تنسيقه لطبيعة عمل المنشأة وذوق المحاسب فيها .

على أنه مهما اختلفت المنشأة فى التنسيق فيجب أن يراعى فى تسطير هذه اليوميات دائما :

١ — احتواؤها على الخانات اللازمة لإثبات البيانات الضرورية .

٢ — أن يكون ترتيب هذه الخانات بحيث يسهل على المحاسب مهمة اثبات العمليات فى أقصر وقت .

أولا — دفاتر العمليات النقدية

١ — دفتر الصندوق (Cash Book) :

قلنا إن هذا الدفتر هو أهم دفاتر المنشأة على الأطلاق لأن العمليات النقدية تثبت فيه عند حدوثها والعمليات الآجلة لابد من أن تستحق فى يوم ما فيثبت سدها فيه أيضا .

ودفتر الصندوق تستخدمه المنشأة الصغيرة والكبيرة على السواء، سواء أكانت العمليات النقدية تتم بواسطة الصندوق فقط، أم بواسطة الصندوق والبنك معا إذا كان للمنشأة حساب جار فى البنك .

ونظرا لكثرة العمليات التى تثبت فى هذا الدفتر كما ذكرنا، فقد عمل فن امساك الدفاتر على اختصار العمل قدر الإمكان عند إثباتها فيه .

فخطوات العمل المعروفة لإثبات العمليات هى : أولا التقييد فى اليومية، وثانيا ترحيل القيود الى الحسابات الخاصة فى الدفتر الأستاذ .

غير أن فن امساك الدفاتر قد اختصر هذه الخطوات على النحو الآتى بالنسبة "لدفتر الصندوق" :

١ — يسطر دفتر الصندوق بشكل حسابات الأستاذ المعروفة .

٢ — تثبت العمليات التى يكون فيها الصندوق مدينا فى الجانب المدين، والتى يكون فيها دائنا فى الجانب الدائن، كما لو كانت هذه العمليات قد سبق أن أثبتت فى دفتر يومية ورحلت الى حساب الصندوق فى الاستاذ تماما .

٣ — يعتبر اثبات العملية فى دفتر الصندوق كأنها :

(ا) أثبتت فى اليومية .

(ب) رحلت الى حساب الصندوق فى الأستاذ فى نفس الوقت .

ومعنى هذا أن "دفتر الصندوق" يعتبر يومية وأستاذا بالنسبة للصندوق فقط .

٤ — يترتب على اعتبار "دفتر الصندوق" أنه حساب استاذ بالنسبة للصندوق فقط ضرورة فتح حسابات الاستاذ الأخرى التى تستلزمها القيود، والترحيل اليها كالمعتاد .

ولا يقتصر الأمر فى "دفتر الصندوق" على ما ذكرنا من اختصار ملموس فى الوقت والعمل، بل يمكن زيادة هذا الاختصار بإضافة خانات احصائية فى جانبيه تساعد كثيرا على التقليل من عمليات الترحيل الى حسابات الاستاذ .

لذلك فإننا سنتناول بحث هذا الدفتر فى بعض حالاته المعروفة وهى :

١ — دفتر الصندوق عند ما تتم العمليات النقدية مع الصندوق فقط .

٢ — دفتر الصندوق عند ما تتم العمليات النقدية مع الصندوق والبنك معا .

٣ — دفتر الصندوق عند تزويده بخانة للخصم النقدى .

٤ — دفتر الصندوق عند تزويده بخانة للخصم النقدى وأخرى للمشتريات والمبيعات النقدية .

دفتر الصندوق البسيط :

يستخدم هذا الدفتر كل منشأة صغيرة تتم كل عملياتها النقدية مع الصندوق فقط .

ولما كان القانون يتطلب اثبات العمليات يوما فيوما، فيمكن لصاحب المنشأة أن يثبت مفردات العمليات فى يومية زفرة، أو يحفظ الصور الكربونية لقسائم البيع على أن يقيد مجاميعها فى آخر اليوم فى دفتر الصندوق .

ولقد قلنا إن "دفتر الصندوق" يعتبر يوميه وأستاذ بالنسبة للصندوق ، فيترتب على هذا ضرورة شرح القيد بعد اثبات العملية كما كنا نفعل فى دفتر اليومية .

مثال محلول :

ابتدأ عز الدين تجارة فى أول يناير برأس مال قدره ٢٠٠ جنيه ، وقد خصص للمقبوضات والمدفوعات دفترا بجانب اليومية العامة .

فى تاريخه — دفع ١٠ جنيهات ايجارا لشهر يناير .

فى تاريخه — اشترى أثاثا لمتجره بمبلغ ٣٠ جنيها نقدا .

فى تاريخه — اشترى بضاعة من على بالمنصورة بمبلغ ٢٠ جنيها بفاتورة رقم ... نقدا .

فى ٢ منه — بلغ مجموع مبيعاته النقدية ٥ جنيهات بعشرة قساتم من ١ — ١٠

فى تاريخه — اشترى بضاعة من المليجى بالقاهرة قيمتها ٣٠ جنيها بفاتورة رقم ...

فى ٣ منه — بلغ مجموع مبيعاته النقدية ٨ جنيهات بعشرين قسيمة .

والمطلوب اثبات هذه العمليات فى اليومية والأستاذ .

دفتر الصندوق

منـــه (ص ١) لـــه

المبلغ		بيان	استاذ	تاريخ
مليم	جنيه			يناير
—	٢٠٠	الى حساب رأس المال	١	١
		المبلغ المخصص للتاجرة		
—	٥	الى حساب المبيعات	٥	٢
		قسائم ١ — ١٠		
—	٨	الى حساب المبيعات	٥	٣
		قسائم ١١ — ٣٠		
—	٢١٣			
—	١٥٣	رصيد منقول		٤

المبلغ		بيان	استاذ	تاريخ
مليم	جنيه			يناير
—	١٠	من حساب الايجار	٢	١
		ايجار شهر يناير		
—	٣٠	من حساب الأثاث	٣	١
		فاتورة رقم ..		
—	٢٠	من حساب المشتريات	٤	١
		فاتورة رقم ..		
—	١٥٣	رصيد مرحل	—	٣
—	٢١٣			

اليومية العامة

منـــه (ص ١) لـــه

المبلغ		بيان		استاذ	تاريخ
مليم	جنيه				
—	٣٠	من حساب المشتريات		٤	٢ يناير
	—	٣٠	الى حساب المليجى	٦	
		فاتوره رقم ..			

دفتر الأستاذ

حساب رأس المال

منـــه (ص ١) لـــه

المبلغ		بيان	استاذ	تاريخ
مليم	جنيه			

المبلغ		بيان	استاذ	تاريخ
مليم	جنيه			
—	٢٠٠	من حساب الصندوق	ص ١	١ يناير

حساب الايجار

منـــه (ص ٢) لـــه

المبلغ		بيان	استاذ	تاريخ
مليم	جنيه			
—	١٠	الى حساب الصندوق	ص ١	١ يناير

المبلغ		بيان	استاذ	تاريخ
مليم	جنيه			

حساب الأثاث

منـــه (ص ٣) لـــه

المبلغ		بيان	استاذ	تاريخ
مليم	جنيه			
—	٣٠	الى حساب الصندوق	ص ١	١ يناير

المبلغ		بيان	استاذ	تاريخ
مليم	جنيه			

منه (ص ٤) حساب المشتريات له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
				يناير					
—	٢٠	الى حساب الصندوق	ص ١	١					
—	٣٠	الى حساب المليجى	ع ١	٢					

منه (ص ٥) حساب المبيعات له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
									يناير
					—	٥	من حساب الصندوق	ص ١	٢
					—	٨	من حساب الصندوق	ص ١	٣

منه (ص ٦) حساب المليجى له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
									يناير
					—	٣٠	من حساب المشتريات	ع ١	٣

ملاحظات على الحل :

(١) لم يفتح فى الدفتر الأستاذ "حساب للصندوق" تطبيقا لما قلناه من أن "دفتر الصندوق" يعتبر يومية واستاذا بالنسبة للصندوق فقط، أما بالنسبة لباقى الحسابات فقد فتحت فى الاستاذ كالمعتاد .

(٢) إن عملية الشراء الآجل من المليجى قد أثبتت فى اليومية العامة .

(٣) بما أن فى المنشأة يوميتين : "يومية الصندوق" و"اليومية العامة"، فيحسن التفرقة بينهما عند اثبات صفحة اليومية فى حسابات الأستاذ، وذلك باستعمال الحرف "ص" للدلالة على دفتر الصندوق والحرف "ع" للدلالة على اليومية العامة، على أنه قد يستغنى عن ذلك اذا أعطيت اليوميتان أرقاما مسلسلة، كما لو أعطيت اليومية العامة أرقاما من ١ — ٣٠٠ والصندوق من ٣٠١ — ٦٠٠ مثلا ، ولقد روعى فى الحل استخدام أرقام فرضية للصفحات .

(٤) المفروض فى هذا المثال وجود دفتر استاذ واحد لصغر المنشأة .

(٥) من الفروق الظاهرة بين "دفتر الصندوق" و"حساب الصندوق" العادى فى الأستاذ، أن ما يثبت فى دفتر الصندوق من العمليات يذيل بالشرح على اعتبار أنه يومية .

(٦) ان اقتصاد الوقت الذى حققه استخدام "دفتر الصندوق" ملموس جدا ، لأن العمليات النقدية لم تثبت أولا فى اليومية العامة كما كنا نفعل قبلا .

دفتر الصندوق (مع وجود حساب جار فى البنك) :

يفتح كثير من المنشآت حسابات جارية فى البنوك لتسهيل معاملاتهم النقدية كما سبق أن بينا، فوجود الحساب الجارى لا يغير ما قلناه خاصا بدفتر الصندوق ، لا من حيث خطوات العمل ولا من حيث الشكل .

وكل ما هناك، أنه بما أن العمليات النقدية فى هذه الحالة ستكون مشاعا بين الصندوق والبنك، فيخصص فى دفتر الصندوق خانة للصندوق وأخرى للبنك فى كل من الجانبين، ويثبت فى كل خانة العمليات الخاصة بها.

ظاهرا اذن أن وجود الحساب الجارى لا يغير تسمية الدفتر، لأن البنك فى الواقع ليس سوى صندوق آخر للمنشأة.

وغنى عن البيان أن "دفتر الصندوق" فى هذه الحالة يصبح يومية وأستاذا فى نفس الوقت لا بالنسبة للصندوق فقط، بل بالنسبة للبنك ايضا.

وقد يبدو غريبا أن صفحة دفتر الصندوق تعتبر حساب أستاذ بالنسبة لحسابين مختلفين هما الصندوق والبنك، وعهدنا بالصفحة الواحدة أن تخصص لحساب واحد، غير أن هـذا التغيير شكلى لا يتناول أساس فن امساك الدفاتر، وقد رأينا كيف أن رائدنا فى تسطير وتنسيق الدفاتر الفرعية هو تسهيل العمل والاقتصاد فى الوقت.

مثال محلول :

يخصص حموده التاجر دفترا للمقبوضات والمدفوعات بجانب اليومية العامة يحتوى على خانتين : إحداهما للصندوق والأخرى لحساب جار فى بنك مصر يتم بواسطته معظم عملياته النقدية.

ولقد كان رصيد حساب الصندوق فى أول فبراير ٥٠ جنيها ورصيد الحساب الجارى ٩٥٠ جنيها.

وفى تاريخه — بلغ مجموع مبيعاته النقدية ٤٠ جنيها بعشر قسائم تبدأ من رقم ٥١٠ (حساب المبيعات ص ١٥)

وفى تاريخه — اشترى بضاعة قيمتها ٣٠ جنيها بفاتورة رقم ..... بشيك رقم ..... (حساب المشتريات ص ١٨).

وفى تاريخه — وصله من عميله مصطفى (ص ٢٠) شيك بمبلغ ٤٧ جنيها سدا لثمن بضاعة اشتراها منذ خمسة أيام بشرط الخصم النقدى بمعدل ٦ فى المائة (حساب الخصم المدين ص ٢٢).

وفى تاريخه — سحب لأمر عميله عوض (ص ٢٥) شيك بمبلغ ٥٧ جنيها سدا لثمن بضاعة اشتراها منه منذ أسبوع بشرط الخصم النقدى بمعدل ٥ فى المائة (حسات الخصم الدائن ص ٢٣).

وفى تاريخه — سحب من البنك مبلغ ٥٠ جنيها، ودفع نقدا ٢٠ جنيها إيجار (ص ٣٠)، و٦٠ جنيها مهايا (ص ٣١) و٣٠ جنيها لمصاريفه الشخصية (ص ٣٢).

فى ٢ فبراير — بلغ مجموع مبيعاته النقدية ٥٠ جنيها بخمس عشرة قسيمة.

وفى تاريخه — اشترى بضاعة نقدا بمبلغ ١٠ جنيهات بفاتورة رقم . .

وفى تاريخه — دفع الكمبيالة رقم . . المسحوبة لأمر عميله فوزى وقيمتها ٤٠ جنيها بشيك قيمته ٣٨ جنيها فقط، مستفيدا من الخصم النقدى بمعدل ٥ فى المائة حسب الاتفاق (حساب أوراق الدفع ص ٢٧، ورصيده فى الدفاتر ٣٢٠ جنيها).

وفى تاريخه — وصله من عميله نصحى شيك قيمته ١٩ جنيها سدا لكمبيالة رقم . . . التى سحبت عليه منذ أسبوع وقيمتها ٢٠ جنيها مستفيدا من الخصم النقدى المتفق عليه (حساب أوراق القبض ص ٢٨ ورصيده فى الدفاتر ٤٠٠ جنيه).

وفى ٣ منه — بلغ مجموع مبيعاته النقدية ٤٠ جنيها بعشر قسائم.

وفى تاريخه — أودع فى البنك ٦٠ جنيها مما فى الصندوق.

والمطلوب :

(١) إثبات هذه العمليات فى اليوميات المختلفة.

(٢) تصوير حسابات الأستاذ.

الصندوق		البنك		البيان	استاذ	تاريخ
مليم	جنيه	مليم	جنيه			فبراير
—	٥٠	—	٩٥٠	رصيد منقول		١
—	٤٠			الى حساب المبيعات	١٥	١
				قسائم ٥١٠ — ٥١٩		
		—	٤٧	الى حساب مصطفى	٢٠	١
				شيك رقم ٠٠ على بنك		
—	٥٠			الى حساب البنك	مقابل	١
				شيك رقم ٠٠٠		
—	٥٠			الى حساب المبيعات	١٥	٢
				قسائم ٥٢٠ — ٥٣٤		
		—	١٩	الى حساب أوراق القبض	٢٨	٢
				كمبياله رقم ٠٠٠		
—	٤٠			الى حساب المبيعات	١٥	٣
				قسائم ٥٣٥ — ٥٤٤		
		—	٦٠	الى حساب الصندوق	مقابل	٣
				قسيمة ايداع رقم ٠٠		
—	٢٣٠	—	١٠٧٦			
—	٥٠	—	٩٠١	رصيد منقول		٣

الصندوق		البنك		البيان	أستاذ	تاريخ
مليم	جنيه	مليم	جنيه			فبراير
		—	٣٠	من حساب المشتريات	١٨	١
				فاتورة رقم ٠٠٠ وشيك رقم ٠٠٠		
		—	٥٧	من حساب عوض	٢٥	١
				شيك رقم ٠٠٠		
		—	٥٠	من حساب الصندوق	مقابل	١
				شيك رقم ٠٠٠		
—	٢٠			من حساب الايجار	٣٠	١
				شهر يناير		
—	٦٠			من حساب المهايا	٣١	١
				شهر يناير		
—	٣٠			من حساب المسحوبات	٣٢	١
				ايصال رقم ٠٠٠		
—	١٠			من حساب المشتريات	١٨	٢٠
				فاتورة رقم ٠٠٠		
		—	٣٨	من حساب أوراق الدفع	٢٧	٢
				كمبيالة رقم ٠٠٠		
—	٦٠			من حساب البنك	مقابل	٣
				قسيمة ايداع رقم ٠٠٠		
—	٥٠	—	٩٠١	رصيد مرحل		٣
—	٢٣٠	—	١٠٧٦			

منه (ص ٣٥) اليومية العامة له

مليم	جنيه		مليم	جنيه			
							فبراير
—	٣	من حساب الخصم المسموح به				٢٢	١
		الى حساب مصطفى	—	٣		٢٠	
		٦٪ على مبلغ ٥٠ جنيها حسب الاتفاق					
—	٣	من حساب عوض				٢٥	١
		الى حساب الخصم المكتسب	—	٣		٢٣	
		٥٪ على ٦٠ جنيها حسب الاتفاق					
—	٢	من حساب أوراق الدفع				٢٧	٢
		الى حساب الخصم المكتسب	—	٢		٢٣	
		٥٪ على ٤٠ جنيها هى قيمة الكمبيالة رقم ... حسب الاتفاق					
—	١	من حساب الخصم المسموح به				٢٢	٢
		الى حساب أوراق القبض	—	١		٢٨	
		٥٪ على ٢٠ جنيها هى قيمة الكمبيالة رقم ... حسب الاتفاق					

الأستاذ

منه (ص ١٥) حساب المبيعات له

مليم	جنيه			مليم	جنيه			
			فبراير					فبراير
				—	٤٠	من حساب الصندوق	ص ٣٠	١
				—	٥٠	من حساب الصندوق	ص ٣٠	٢
				—	٤٠	من حساب الصندوق	ص ٣٠	٣

منه (ص ١٨) حساب المشتريات له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
				فبراير					
—	٣٠	الى حساب البنك	ص ٣٠	١					
—	١٠	الى حساب الصندوق	ص ٣٠	٢					

منه (ص ٢٠) حساب مصطفى له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
									فبراير
—	٥٠	رصيد منقول		١ فبراير	—	٤٧	من حساب البنك	ص ٣٠	١
					—	٣	من حساب الخصم المدين	ع ٣٥	١

منه (ص ٢٢) حساب الخصم المسموح به له

مليم	جنيه				فبراير	مليم	جنيه			
—	٣	الى حساب مصطفى	ع	٣٥	١					
—	١	الى حساب أوراق القبض	ع	٣٥	٢					

منه (ص ٢٣) حساب الخصم المكتسب له

مليم	جنيه					مليم	جنيه				
						—	٣	من حساب عوض	ع	٣٥	١ فبراير
						—	٢	من حساب أوراق الدفع	ع	٣٥	٢

منه (ص ٢٥) حساب عوض له

مليم	جنيه					مليم	جنيه				
—	٥٧	إلى حساب البنك	ص	٣٠	١ فبراير	—	٦٠	رصد منقول			١ فبراير
—	٣	إلى حساب الخصم المكتسب	ع	٣٥	١						

منه (ص ٢٧) حساب أوراق الدفع له

مليم	جنيه					مليم	جنيه				
—	٣٨	إلى حساب الصندوق	ص	٣٠	٢ فبراير	—	٣٢٠	رصيد منقول			١ فبراير
—	٢	إلى حساب الخصم المكتسب	ع	٣٥	٢						

منه (ص ٢٨) حساب أوراق القبض له

مليم	جنيه					مليم	جنيه				
—	٤٠٠	رصيد منقول			١ فبراير	—	١٩	من حساب البنك	ص	٣٠	٢ فبراير
						—	١	من حساب الخصم المسموح به	ع	٣٥	٢ فبراير

منـــه (ص ٣٠) حساب الايجار لـــه

مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	٢٠	الى حساب الصندوق	ص ٣٠	١ فبراير				

منـــه (ص ٣١) حساب المهايا لـــه

مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	٦٠	الى حساب الصندوق	ص ٣٠	١ فبراير				

منـــه (ص ٣٢) حساب المسحوبات لـــه

مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	٣٠	الى حساب الصندوق	ص ٣٠	١ فبراير				

ملاحظات :

(١) جعل حساب البنك مدينا بالشيكات الواردة، وذلك على فرض أن المنشأة ترسلها الى البنك للتحصيل أولا فأولا كما يحدث عمليا ، وكما سبق أن بينا .

(٢) إن إيداع مبلغ مما فى الصندوق فى البنك يستوجب جعل "حساب البنك" مدينا و"حساب الصندوق" دائنا، على أن يكتب فى خانة الأستاذ كلمة "مقابل" (Contra) لأن الصفحة فى الدفتر تعتبر يومية وأستاذ بالنسبة لكل من الصندوق والبنك . وبالمثل — ولكن بقيد عكسى — إذا سحب مبلغ من البنك وأودع فى الصندوق .

(٣) فى عمليات السد المصحوبة بخصم نقدى ، يثبت صافى المدفوع فى دفتر الصندوق ، أما مبلغ الخصم فيثبت بالطبع فى اليومية العامة ، إلا إذا أضيفت له خانة فى دفتر الصندوق كما سنرى فيما بعد .

الخانات الاضافية فى دفتر الصندوق :

رأينا كيف أن دفتر الصندوق يحتوى فى حالة وجود حساب جار للمنشأة فى أحد البنوك على خانتين فى كل من جانبيه ، إحداهما للصندوق والأخرى للبنك .

ولكن تسهيلا لإثبات العمليات وجريا وراء الاقتصاد فى عملية الترحيل الى حسابات الاستاذ، يمكن اضافة خانات أخرى إلى دفتر الصندوق غير خاناته سالفة الذكر، منها ما مهمته مجرد اختصار عملية الترحيل، ومنها ما يعتبر بجانب ذلك دفتر يومية خاص بنوع من العمليات .

ولما كان من أكثر العمليات اثباتا فى دفتر الصندوق فى كثير من المنشآت التجارية هى عمليات البيع والشراء النقدى ، وأكثر العمليات غير النقدية اتصالا بدفتر الصندوق هى عمليات الخصم النقدى ، فاننا نكتفى بمعالجة الخانات الخاصة بذلك فقط .

خانات المبيعات والمشتريات النقدية :

سبق أن قلنا إن مفردات المبيعات والمشتريات النقدية يصح أن تثبت فى "دفتر مساعد"[1] على أن يقيد مجموعها فى آخر اليوم فى "دفتر الصندوق" وذلك استفادة من نص القانون على اثبات العمليات فى اليومية يوما فيوما .

إلا أن هـذا على ما فيه من تسهيل فى الإثبات معناه أن يرحل الى حساب المشتريات وحساب المبيعات فى الأستاذ مرات بعدد أيام العمل فى السنة، وهى تزيد بعد استبعاد أيام العطلات على ٣٠٠ مرة .

فاذا أمكن ايجاد مجموع المشتريات ومجموع المبيعات النقدية فى آخر فترات متعاقبة ، كل منها ١٠ أيام مثلا ، ورحل هذا المجموع الى حساب المشتريات وحساب المبيعات، انخفض عدد مرات الترحيل الى حوالى ٣٠ مرة، وبديهى أن هذا العدد ينخفض أكثر من ذلك إذا زادت الفترة المقررة عن ١٠ أيام .

وتستطيع كل منشأة أن تستفيد من هذا الاقتصاد فى الترحيل، بإضافة خانة تخصص للمبيعات النقدية، وأخرى تخصص للمشتريات النقدية ، فى "دفتر الصندوق" .

ويلاحظ أن هاتين الخانتين بعيدتان كل البعد عن الخطوات الضرورية لإثبات عمليات الشراء والبيع النقدى، فهما "خانتان احصائيتان" الغرض الأول والأخير منهما هو استخراج مجموع المشتريات ومجموع المبيعات فى آخر الفترة، وعلى هذا يثبت مبلغ المبيعات فى "خانة المبيعات الاحصائية" بعد اثباته فى خانة الصندوق أو البنك وعلى نفس السطر ، وكذلك الأمر بالنسبة للمشتريات .

ومدة الفترة لا رابط لها، فقد تكون أسبوعا فى منشأة وشهرا فى منشأة أخرى وهكذا .

ولما كان حساب الصندوق أو البنك يجعل مدينا عند البيع نقدا، لذلك تضاف "خانة المبيعات النقدية" فى الجانب المدين من "دفتر الصندوق" تسهيلا للاثبات. وقياسا على ذلك يكون مكان خانة المشتريات النقدية هو الجانب الدائن من الدفتر .

وعلى هذا يكون "دفتر الصندوق" وحسابا المشتريات والمبيعات فى الاستاذ للمسألة السابقة كما يلى :

أما اليومية العامة وباقى الحسابات فلا تغيير فيها .

---

(١) أى أنه يساعد "دفتر الصندوق" الذى هو دفتر فرعى ، أى جزء من يومية المنشأة .

صندوق		بنك		مبيعات		بيان	الأستاذ	التاريخ	صندوق		بنك		مشتريات		بيان	الأستاذ	التاريخ
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه				مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه			
								فبراير									فبراير
—	٥٠	—	٩٥٠			رصيد منقول		١			—	٣٠	—	٣٠	من حساب المشتريات		١
—	٤٠			—	٤٠	الى حساب المبيعات									فاتورة رقم وشيك رقم ...		
						قسائم ٥١٠ — ٥١٩					—	٥٧			من حساب عوض	٢٥	١
		—	٤٧			الى حساب مصطفى	٢٠	١							شيك رقم		
						شيك على بنك					—	٥٠			من حساب الصندوق	مقابل	١
—	٥٠					الى حساب البنك	مقابل	١							شيك رقم		
						شيك رقم			—	٢٠					من حساب الايجار	٣٠	١
—	٥٠			—	٥٠	الى حساب المبيعات		٢							شهر يناير		
						قسائم ٥٢٠ — ٥٣٤			—	٦٠					من حساب المهايا	٣١	١
		—	١٩			الى حساب أوراق القبض		٢							شهر يناير		
						كمبيالة رقم	٢٨		—	٣٠					من حساب المسحوبات	٣٢	١
—	٤٠			—	٤٠	الى حساب المبيعات		٣							ايصال رقم		
						قسائم ٥٣٥ — ٥٤٤			—	١٠			—	١٠	من حساب المشتريات		
		—	٦٠			الى حساب الصندوق	مقابل	٣							فاتورة رقم		
						قسيمة إيداع رقم					—	٣٨			من حساب أوراق الدفع	٢٧	٢
															كمبيالة رقم		
									—	٦٠					من حساب البنك	مقابل	٣
															قسيمة ايداع رقم ...		
									—	٥٠	—	٩٠١			رصيد مرحل		
—	٢٣٠	—	١٠٧٦	—	١٣٠	رحل مجموع المبيعات الى "حساب المبيعات"	١٥	٣	—	٢٣٠	—	١٠٧٦	—	٤٠	رحل مجموع المشتريات الى "حساب المشتريات"	١٨	٣
—	٥٠	—	٩٠١			رصيد منقول		٣									

منه — (ص١٥) — حساب المبيعات — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه			
				—	١٣٠	من مذكورين	ص ٣٠	فبراير ٣

منه — (ص١٨) — حساب المشتريات — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه			
—	٤٠	الى مذكورين	ص ٣٠	فبراير ٣				

ملاحظات على الحل :

(١) يجعل "حساب الصندوق" أو "حساب البنك" مدينا بمبلغ المبيعات ، ويوضع نفس المبلغ على نفس السطر فى خانة المبيعات الاحصائية . وكذلك الحال بالنسبة للمشتريات .

(٢) المقصود بالمشتريات والمبيعات هو مشتريات البضاعة — لا أى أصل آخر — ومبيعاتها .

(٣) لا ضرورة لوضع رقم صفحة كل من حساب المشتريات وحساب المبيعات أمام كل عملية تثبت ، لأن الذى يرحل هو المجموع لا المفردات .

(٤) بفرض أن فترة المنشأة هى ٣ أيام كما فى المثال، فقد رصد الدفتر فيما يتعلق بالصندوق والبنك، ولكن فيما يتعلق بخانتى المبيعات والمشتريات فقد جمعتا .

(٥) يرحل مجموع المبيعات فى هذه الفترة ، وهو ١٣٠ جنيها ، الى "حساب المبيعات" فى الأستاذ صفحة ١٥ ومجموع المشتريات ، وهو ٤٠ جنيها ، الى "حساب المشتريات" فى الأستاذ صفحة ١٨ ، ويحسن تنسيق الترحيل بالشكل الظاهر فى الحل .

(٦) إن "حساب المبيعات" دائن بالمجموع من الصندوق والبنك ، و "حساب المشتريات" مدين إلى الصندوق والبنك ، ومن ثم يكون بيان الترحيل هو "من مذكورين" و "الى مذكورين" ، وقد يستعاض عن ذلك بعبارة "دفتر الصندوق" .

خانتا الخصم النقدى المسموح به والمكتسب :

رأينا فى المثال المحلول السابق أن اثبات الخصم يكون بقيود فى اليومية العامة ، وذلك لأنه اذا اتخذنا مثلا عملية أول فبراير الخاصة بسد مصطفى لرصيد حسابه وقدره ٥٠ جنيها بشيك قيمته ٤٧ جنيها ، بعد احتساب الخصم النقدى وقدره ٣ جنيهات ، نجد ان القيد الاصلى لاثباتها هو :

منه		له	
جنيه		جنيه	
	من مذكورين		
٤٧	حساب البنك		
٣	حساب الخصم المسموح به		
		٥٠	الى حساب مصطفى

ولوجود دفتر خاص بالعمليات النقدية، قسمنا هذه العملية الى قسمين : أولهما خاص بالمبلغ المدفوع وقدره ٤٧ جنيها اثبتناه فى دفتر الصندوق بالقيد :

منه	له			
جنيه	جنيه			
٤٧		من حساب البنك		
	٤٧	الى حساب مصطفى		

والثانى خاص بمقدار الخصم وأثبتناه فى اليومية العامة بالقيد :

منه	له			
جنيه	جنيه			
٣		من حساب الخصم المسموح به		
	٣	الى حساب مصطفى		

وبمثل هذا أثبتنا عمليات سد الدين المصحوبة بخصم نقدى .

وقد تكون هذه الطريقة لا غبار عليها فى المنشآت التى يندر فيها السماح بالخصم النقدى عند سد الديون ، ولكن إذا كثر الخصم ، فان تجزئة عملية السد واثباتها فى دفترين مختلفين لا يؤدى الى ما نرجوه من السرعة فى اثبات العملية وترحيلها الى الأستاذ ، وسهولة الرجوع الى أصلها عند الحاجة .

ولما كانت عمليات الخصم النقدى متصلة اتصالا وثيقا بالصندوق والبنك ، فقد رؤى اضافه خانتين فى دفتر الصندوق : إحداهما فى الجانب المدين لاثبات الخصم الذى تسمح به المنشأة، والأخرى فى الجانب الدائن لإثبات مايسمح لها به .

وتكون وظيفة هاتين الخانتين :

١ — يعتبران كيومية فرعية مخصصة لإثبات الخصم ، فيستغنى بها عن إثباته فى اليومية العامة .

٢ — يعتبران فى نفس الوقت كخانتين إحصائيتين يجمعان فى آخر كل فترة ، ويرحل مجموع كل منهما الى حسابه الخاص . فيرحل مجموع خانة الخصم المدين الى "حساب الخصم المسموح به" ومجموع خانة الخصم الدائن الى "حساب الخصم المكتسب" فى الأستاذ العام ، وبهذا ينتفع بنفس المزايا التى أوضحناها عند الكلام على خانتى المشتريات والمبيعات النقدية ، وعلى ذلك يكون دفتر الصندوق بعد إضافة هاتين الخانتين :

١ — يومية وأستاذ بالنسبة للصندوق والبنك فقط .

٢ — يومية فقط بالنسبة لخانتى الخصم ، لأن كلا من الخصم المدين والدائن ، يجب أن يرحل الى حساب خاص كما سبق أن أوضحنا فى غير هذا المكان . وتساعد الخانتان فى نفس الوقت على ترحيل المجموع فقط مما يقلل عمليات الترحيل .

٣ — خانتا المشتريات والمبيعات النقدية ليستا سوى خانتين احصائيتين يساعدان على ترحيل المجموع فى آخر كل فترة بدلا من المفردات اليومية .

ويكون دفتر الصندوق وحسابا الخصم المدين والدائن بالنسبة للمثال السابق كما سيجىء بعد، أما اليومية العامة فتنعدم الحاجة اليها بوجود خانتى الخصم وأما باقى حسابات الأستاذ فلا تغيير فيها .

حسابات الأستاذ

حساب الخصم المسموح به

منه						له					
مليم	جنيه					مليم	جنيه				
	٤	الى مذكورين	ص ٣٠	٣ فبراير							

حساب الخصم المكتب

منه						له					
مليم	جنيه					مليم	جنيه				
						—	٥	من مذكورين	ص ٣٠	٣ فبراير	

وباقى حسابات الأستاذ هى كما سبق .

أما دفتر الصندوق فيبدو كما فى الصفحة الثالثة .

منـــه (ص ٣٠) دفتر الصندوق

الصندوق		البنك		الخصم المدين		المبيعات النقدية		بيان	أستاذ	تاريخ
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه			
—	٥٠	—	٩٥٠					رصيد منقول		١ فبراير
—	٤٠					—	٤٠	الى حساب المبيعات قسائم ٥١٠ — ٥١٩		١ فبراير
		—	٤٧	—	٣			الى حساب مصطفى شيك على بنك . ... رقم ... ... بعد خصم ٦ ٪	٢٠	١ فبراير
—	٥٠							الى حساب البنك شيك رقم	مقابل	١ فبراير
—	٥٠					—	٥٠	الى حساب المبيعات قسائم ٥٢٠ — ٥٣٤		٢ فبراير
		—	١٩	—	١			الى حساب أوراق القبض كمبيالة رقم .... بعد خصم ٥ ٪	٢٨	فبراير
—	٤٠					—	٤٠	الى حساب المبيعات قسائم ٥٣٥ — ٥٤٤		٣ فبراير
		—	٦٠					الى حساب الصندوق قسيمة ايداع رقم ...	مقابل	٣ فبراير
—	٢٣٠	—	١٠٧٦	—	٤	—	١٣٠	رحل (لحساب المبيعات	١٥	٣ فبراير
								رحل (لحساب الخصم المسموح به	٢٢	٣ فبراير
—	٥٠	—	٩٠١					رصيد منقول		٣ فبراير

(أربع خانات) مكتب لـــه

التاريخ	أستاذ	بيان	المشتريات النقدية		الخصم الدائن		البنك		الصندوق	
			جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
١ فبراير		من حساب المشتريات فاتورة رقم	٣٠	—			٣٠	—		
١ فبراير	٢٥	من حساب عوض شيك رقم .... بعد خصم ٥ ٪			٣	—	٥٧	—		
١ فبراير	مقابل	من حساب الصندوق شيك رقم					٥٠	—		—
١ فبراير	٣٠	من حساب الايجار شهر يناير							٢٠	—
١ فبراير	٣١	من حساب المهايا شهر يناير							٦٠	—
١ فبراير	٣٢	من حساب المسحوبات ايصال رقم ...							٣٠	—
٢ فبراير		من حساب المشتريات فاتورة رقم ...	١٠	—					١٠	—
٢ فبراير	٢٧	من حساب أوراق الدفع كمبيالة رقم ... بعد خصم ٥ ٪			٢	—	٣٨	—		
٣ فبراير	مقابل	من حساب البنك قسيمة ايداع رقم ...							٦٠	—
		رصيد مرحل					٩٠١	—	٥٠	—
٣ فبراير	١٨ ٢٣	رحل { لحساب المشتريات لحساب الخصم المكتسب	٤٠	—	٥	—	١٠٧٦	—	٢٣٠	—

ملاحظات على الحل :

(١) يوضع الخصم فى خانته على نفس السطر الذى يثبت فيه المبلغ المقبوض أو المدفوع، ذلك لأن الحساب الدائن عند القبض، واحد بالنسبة للخصم وللصندوق أو البنك، وهو حساب العميل أو حساب أوراق القبض. والحساب المدين عند الدفع ، واحد أيضا بالنسبة للخصم والصندوق أو البنك وهو حساب المورد أو حساب أوراق الدفع .

(٢) يحسن اتباع البيانات المختصرة المبينة فى الحل عند ترحيل مجموعى خانتى الخصم .

(٣) عند ترحيل مجموع الخصم المسموح به يكون حسابه مدينا (الى مذكورين) وهم الأشخاص المدينين الذين سمحت لهم المنشأة بالخصم، وكذلك عند ترحيل مجموع الخصم المكتسب يكون حسابه دائنا (من مذكورين) وهم الأشخاص الدائنين الذين سمحوا للمنشأة بخصم .

ثانيا — دفتر صندوق المصروفات النثرية

ذكرنا فى مقدمة هذا الفصل أن هذا الدفتر يخصص لإثبات المصروفات النثرية الصغيرة حتى لا يزدحم "دفتر الصندوق" بعمليات ثانوية الأهمية ، فهو فى الواقع فرع لدفتر الصندوق الرئيسى .

وطريقة القيد فى هذا الدفتر لاتختلف كثيرا عن طريقة القيد فى "دفتر الصندوق" . فبالنسبة لتعدد أبواب المصروفات النثرية ، ورغبة فى حصرها وتبويبها أولا فأولا ، ورغبة فى تسهيل عملية الترحيل كما ذكرنا عند الكلام عن "دفتر الصندوق الكبير" (بالنسبة للمبيعات والمشتريات والخصم ، وتخصيص خانة لكل منهما) ، تتبع نفس النظام بالنسبة "لدفتر الصندوق الصغير" فيقسم جانب المصروفات الى خانات بعدد أبواب المصروفات النثرية طبقا لما تقتضيه حالة العمل فتخصص خانة لمصاريف الانتقال مثلا وأخرى لطوابع البريد ، وثالثة للتلغرافات ورابعة للدمغة ، وخامسة للمصاريف المتنوعة التى لا يستدعى كل منها تخصيص خانة ، وهكذا .

وأكثر الطرق استعمالا فى امساك هذا الدفتر هى "طريقة المبلغ المقدم Imprest System" .

طريقة المبلغ المقدم بالنسبة لدفتر الصندوق الصغير :

يسلم عادة "دفتر الصندوق الصغير" لكاتب صغير، ويعطى له مبلغ تحدده تجارب الفترات السابقة ، للصرف منه على المصاريف النثرية لمدة قصيرة تكون عادة أسبوعا أو شهرا ، حسب حجم كل منشأة وسياسة العمل فيها . ويخضع هذا الصندوق لنظام مراقبة دقيقة منعا للتلاعب ، فيطلب من الموظف المختص أن يثبت ما صرفه بالايصالات كلما أمكن ذلك .

يسلم الصراف الرئيسى لكاتب دفتر الصندوق الصغير مثلا ٥ جنيهات للصرف منها على أبواب معينة فى بحر أسبوع، وفى نهاية المدة يقدم الكاتب الأخير دفتره مدونا فيه ما صرفه ومعه مستندات الصرف ، وبعد المراجعة يدفع له الصراف الرئيسى مبلغا مساويا للمبلغ الذى صرفه فعلا، بحيث يصبح المبلغ الذى تحت يده ٥ جنيهات مرة أخرى فى بدء الفترة التالية ، وهكذا .

وزيادة على ما تقدم ، يمكن جرد خزانة الصراف الصغير فى أى وقت بسهولة ، لأنه اذا فرض وجردت هذه الخزينة فى بحر أسبوع مثلا ووجد أن المبلغ الباقى هو ٣,٧٥٠ ج ، فيجب أن يكون تحت يد الصراف الصغير فى هذا الوقت مستندات صرف قيمتها ١,٢٥٠ جنيها ، إذ يجب أن يكون مجموع النقدية زائدا مجموع مستندات الصرف فى أى وقت من الأوقات — فى مثالنا المتقدم — ٥ جنيهات .

تسطير دفتر صندوق المصاريف النثرية :

يفهم مما تقدّم أن وظيفة هذا الدفتر تنحصر فى :

١ — إثبات قبض مبلغ معين فى بدء فترة معينة .

٢ — إثبات ما صرف من المبلغ المقبوض على أبواب معينة ، فى بحر الفترة المقررة .

ومن هذا نرى أن تصميم الدفتر يجب أن يكون بحيث يصلح يومية وأستاذا فى نفس الوقت .

ولما كان الجانب المدين لايثبت فيه الا عملية قبض المبلغ فى بدء الفترة وكذلك لما كانت أبواب المصاريف النثرية كبيرة ويحتاج نظام العمل الى تخصيص خانة لكل باب مهم منها ...

لذلك جرى العرف باستخدام الخانات الثلاث المخصصة للبيان والتاريخ ورقم الأستاذ فى الجانب المدين من الدفتر ، للجانب الدائن منه أيضا ، فى نفس الوقت حتى يمكن الانتفاع بالفراغ لتسطير أكبر عدد ممكن من الخانات .

ويراعى عند تخصيص الخانات الأبواب التى يكثر الانفاق عليها أما ، الأبواب التى يندر الانفاق عليها فيغلب إثباتها جميعا فى خانة خاصة باسم متنوعات .

ويلاحظ أن من المصاريف التى تدفع من هذا الصندوق أحيانا مبالغ ليست خسارة على المنشأة ، فلا يصح احتسابها ضمن المصاريف النثرية ، كما لو دفع الصراف مبلغا لنقل بضائع اشتراها عميل تسليم محل البائع ، فإن العميل يجعل مدينا بها . وكما لو رفض أحد المدينين دفع قيمة كمبيالة استحقت ودفع هذا الصراف قيمة رسوم البروتستو ، فإن الشخص الذى تقرر المنشأة الرجوع عليه يجعل مدينا بهذه المصاريف . من أجل ذلك يحسن أن تخصص خانة لمثل هذه المصاريف اصطلح على أن يكون عنوانها " حسابات الأستاذ " .

الترحيل الى الأستاذ :

قلنا إن " دفتر صندوق المصاريف " يعتبر يومية وأستاذا بالنسبة للصندوق فقط ، فلا يفتح بجانبه حساب فى الأستاذ بإسم " حساب صندوق المصاريف النثرية " مثلا .

أما بالنسبة للمصاريف نفسها فيجب أن يرحل مجموعها فى آخر الفترة (دون أن يشمل مجموع خانة حسابات الأستاذ) إلى الجانب المدين من " حساب المصاريف النثرية " الذى يفتح فى الأستاذ العام .

ومعنى هذا أنه يفضل ألا يفتح حساب خاص لكل باب من أبواب المصاريف النثرية يرحل اليه مجموع الخانة الخاصة بها ، بل يرحل المجموع الكلى الى حساب واحد هو حساب المصاريف النثرية اقتصادا فى عمليات الترحيل وتسهيلا للعمل .

على أنه من الممكن الجمع بين الرغبة فى ترحيل هذه المجاميع الفرعية والاقتصاد فى فتح الحسابات والترحيل اليها، فيجزأ "حساب المصاريف النثرية" فى دفتر الأستاذ العام الى خانات بعدد الخانات التى يحتويها دفتر الصندوق الخاص بهذه المصاريف على النحو الظاهر فى المثال المحلول الآتى :

مثال محلول :

يخصص محل الكردانى التاجر دفترا لصندوق المصاريف النثرية يعهد بالإشراف عليه لموظف خاص، يسلمه فى أول كل أسبوع ١٥ جنيها للانفاق منها على : البريد والتلغراف والتصليحات ومصاريف الانتقال وغير ذلك من المصاريف الصغيرة (تدرج تحت اسم متنوعات)، وأخيرا ما يصرف على حساب العملاء من مصاريف صغيرة أيضا.

فى أول فبراير — كان رصيد حساب المصاريف النثرية فى الأستاذ (ص ٣٥) ٥٨ جنيها مفرداتها :

١١ بريد و ٥ تلغراف و ٨ تصليحات و ١٤ مصاريف انتقال و ٢٠ متنوعات . ورصيد حساب صندوق المصاريف النثرية ١٥ جنيها .

وفى تاريخه — اشترى الصراف طوابع بريد بمبلغ ٢ جنيه ودمغة بمبلغ جنيه .

وفى ٢ منه — دفع مصاريف بروتستو على خالد (ص ١٥) المسحوب عليه فى الكمبيالة رقم... ...لأنه رفض دفعها ، وقد بلغت هذه المصاريف ٨٠ قرشا (إيصال رقم ١) .

وفى تاريخه — دفع ٥٠ قرشا تبرعا للجمعية الخيرية الإسلامية (إيصال رقم ٢) .

وفى تاريخه — اشترى أدوات كتابية بمبلغ ١٥٠ قرشا (إيصال رقم ٣) .

وفى ٣ منه — دفع أجرة تلغراف إلى الخارج ٧٥ قرشا (ايصال رقم ٤) .

وفى تاريخه — دفع مصاريف انتقال لأحد الموظفين ٣٠ قرشا (ايصال رقم ٥) .

وفى ٤ منه — دفع مصاريف انتقال لأحد الموظفين ٤٠ قرشا (ايصال رقم ٦) .

وفى تاريخه — دفع أجرة تلغراف للخارج ٧٠ قرشا (ايصال رقم ٧) .

وفى تاريخه — دفع أجرة تصليح سيارة المحل ١٥٠ قرشا (ايصال رقم ٨) .

وفى ٥ منه — اشترى طوابع بريد بمبلغ جنيه ودمغة بمبلغ قدره ٥٠ قرشا .

وفى تاريخه — صرف على شحن بضاعة العميل ممدوح (ص ١٨) مبلغا قدره جنيه (ايصال رقم ٩) حسب عليه حسب الاتفاق .

وفى ٦ منه — دفع أجرة تصليح السيارة ٥٠ قرشا (ايصال رقم ١٠) .

وفى تاريخه — دفع مصاريف انتقال ٢٠ قرشا (ايصال رقم ١١) .

وفى ٧ منه — دفع ٢٠ قرشا أجرة تنظيف المحل (ايصال رقم ١٢) .

وفى تاريخه — دفع جنيها تبرعا للترفية عن الجنود (ايصال رقم ١٣) .

وفى تاريخه — حاسب صراف المنشأة وقبض منه مقدار ما صرفه حتى يبدأ الفترة الجديدة بمبلغ ١٥ جنيها .

والمطلوب :

(١) صفحة من دفتر صندوق المصاريف النثرية .

(٢) حساب المصاريف النثرية فى الأستاذ .

مبالغ		بيان	أستاذ	تاريخ	مبلغ كلى		بريد		تلغراف		تصليحات		مصاريف انتقال		متنوعات		حسابات الأستاذ	
مليم	جنيه				مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
—	١٥	رصيد منقول		١ فبراير														
		دمغة		١ »	—	٣	—	٢							—	١		
		من حساب خالد (بروتسو) إيصال ١	١٥	٢ »	٨٠٠	—											٨٠٠	—
		تبرعات إيصال ٢													٥٠٠	—		
		أدوات كتابية — إيصال ٣			—	٢									٥٠٠	١		
		إيصال ٤ ، ٥		٣ »	٥٠	١			٧٥٠	—			٣٠٠	—				
		إيصال ٦ ، ٧ ، ٨		٤ »	٦٠٠	٢			٧٠٠	—	٥٠٠	١	٤٠٠	—				
		دمغة		٥ »	٥٠٠	١	—	١							٥٠٠	—		
		من حساب ممدوح (إيصال ٩)	١٨		١												—	١
		إيصال ١٠ ، ١١		٦ »	٧٠٠						٥٠٠	—	٢٠٠	—				
		تنظيف إيصال ١٢		٧ »											٢٠	—		
		تبرعات إيصال ١٣			٢٠٠	١									—	١		
		من حساب المصاريف النثرية	٣٥	٧ »	٨٥٠	١٣	—	٣	٤٥٠	١	—	٢	٩٠٠	—	٧٠٠	٤	٨٠٠	١
		جملة ١٣٫٨٥٠ جنيها																
		أستاذ المبيعات ١٫٨٠٠ »																
		الصافى ١٢٫٠٥٠ »																
٨٥٠	١٣	الى حساب الصندوق		٧ »	—	—												
		رصيد مرحل		٧ »		١٥												
٨٥٠	٢٨				٨٥٠	٢٨												
—	١٥	رصيد منقول		٨ »														

من حساب المصـ

منـه (ص ٣٥)

مبلغ كلى		بريد		تلغراف		تصليحات		مصاريف انتقال		متنوعات		بيان	صفقة صندوق المصاريف	التاريخ
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه			
—	٥٨	—	١١	—	٥	—	٨	—	١٤	—	٢٠	رصيد منقول	—	١ فبراير
٥٠	١٢	—	٣	٤٥٠	١	—	٢	٩٠٠	—	٧٠٠	٤	من حساب صندوق المصاريف	١٨	٧ فبراير

ملاحظات على الحل :

(١) أشير الى أرقام الايصالات فى خانة البيان وليس صعبا معرفة الايصال الخاص بكل رقم من أرقام المصاريف

(٢) يستخرج المجموع الكلى لمصاريف كل يوم ويوضع فى خانته الخاصة مع استثناء المبالغ المنصرفة لحسابات

(٣) ان مجموع المنصرف فى آخر الأسبوع ١٣,٨٥٠ جنيها، ولكن يلاحظ أن المبلغ كله ليس خسارة على المحل لأن

(٤) ان دفتر صندوق المصاريف النثرية يومية وأستاذ بالنسبة للصندوق فقط، فيترتب على هذا ضرورة ترحيل المصاريف

(٥) بدلا من فتح حساب لكل نوع من أنواع المصاريف فتحنا حسابا واحدا ذا خانات للمصاريف كلها .

(٦) ان تجزئة الجانب الدائن من دفتر الصندوق إلى خانات — مثل الجانب المدين — ليس أمرا ضروريا ويجوز

(٧) المفروض أن يرحل إلى حساب خالد (ص ١٥) والى حساب ممدوح (ص ١٨) المصاريف الخاصة بهما

ـاريف النثرية

لـه

مبلغ كلى		بريد		تلغراف		تصليحات		مصاريف انتقال		متنوعات		بيان	رقم اليومية	التاريخ
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه			

فى كل يوم .

العملاء فيحسن أن توضع فى خانة المجموع الكلى على حدة .

مبلغ ١,٨٠٠ جنيه سيرده العملاء الى المحل فيكون صافى المصاريف الذى يرحل الى حساب المصاريف النثرية ١٢,٠٥٠ جنيها الى حساب المصاريف النثرية فى الأستاذ العام .

الاستغناء عنه .

يوم دفعها .

يوميات العمليات الآجلة

سبق أن عددنا هذه اليوميات ، وسنشرح الآن كل منهما على حدة .

على أنه لما كانت خطوات العمل الدفترى واحدة فى كل هذه اليوميات فاننا نؤثر أن نذكرها فيما يلى مقدما .

وهذه الخطوات هى :

(١) تثبت العملية فى اليومية الخاصة .

(٢) يرحل المبلغ فورا الى الحساب الشخصى الذى تمت معه العملية فى دفتر أستاذ المبيعات أو المشتريات حسب الأحوال .

(٣) فى آخر كل فترة (أسبوع أو شهر أو غير ذلك) تجمع اليومية و يرحل مجموعها الى الحساب الخاص بها فى "الأستاذ العام"، فيرحل مجموع يومية المبيعات الى "حساب المبيعات" ومجموع يومية المردودات الداخلة الى "حساب المردودات الداخلة" وهكذا وهكذا .

١ — يومية المبيعات :

تخصص هذه اليومية لإثبات عمليات البيع الآجلة .

و يقصد بالمبيعات هنا مبيعات البضاعة التى تتجر فيها المنشأة دون سواها .

ولا يخصص دفتر لهذا الغرض بداهة فى المنشأة إلا إذا كانت عمليات البيع الآجلة كثيرة متعددة .

تسطيرها :

لا يخضع تسطير اليومية لقانون معين ، فالتسطير الذى تتبعه منشأة قد يختلف عن التسطير الذى تتبعه منشأة أخرى . ولكن على العموم تحتوى اليومية عادة على الخانات الآتية :

— ١ — خانة لإثبات تاريخ حدوث العملية .

— ٢ — خانة لإثبات اسم المشترى وعنوانه .

— ٣ — « « البضاعة التى بيعت ، و يتبع فى هذا الخصوص طريقة من اثنتين :

(ا) أن نذكر تفاصيل البضاعة التى بيعت أى بعبارة أخرى ننسخ الفاتورة فى يومية المبيعات .

(ب) أن يستخرج من الفاتورة نسخة اضافية تحفظ فى المنشأة و يكتفى بالاشارة الى رقمها .

وظاهر أن الطريقة الثانية عملية أكثر من الأولى ، والواقع أنها هى المتبعة فى المنشآت المنتظمة .

٤ — خانة لإثبات رقم صفحة الحساب الشخصى للعميل فى أستاذ المبيعات .

٥ — خانة لقيمة الفاتورة .

وعلى هذا قد يسطر دفتر يومية المبيعات كما يلى :

يومية المبيعات

رقم مسلسل	التاريخ	اسم المشترى وعنوانه	صفحة أستاذ المبيعات	بيان (١)	المبلغ الجزئى		المبلغ الكلى	
					مليم	جنيه	مليم	جنيه

إثبات العمليات :

يتضح من هذا التسطير أن الإثبات فى هذه اليومية يختلف عما رأينا فى اليومية الأصلية. فالإثبات فى اليومية العامة يستدعى ذكر طرفى العملية ، فاذا بيعت بضاعة لعمرو كان القيد فيها :

من حساب عمرو

إلى حساب المبيعات

أما الإثبات فى يومية المبيعات فمبنى على الاستغناء على ذكر الطرف الدائن من القيد وهو "حساب المبيعات" ما دام الدفتر مخصصا لهذه المبيعات ، ولا شك أن فى هذا توفيرا عظيما للوقت .

أما خطوات الإثبات فهى كما سبق أن ذكرنا فى صدر هذا الموضوع، فالجديد فيها خلافا لما عهدنا هو أن يرحل الى حساب المبيعات مجموع اليومية بدلا من المفردات .

مثال محلول ١ : اثبت العمليات الآتية فى يومية المبيعات (ص ١٥) وحسابات الأستاذ لدى عمرو .

فى أول مارس سنة ١٩٤٤ باع لمجدى بالفيوم (حسابه صفحة ٥٠) بضاعة بمبلغ ٦٠ جنيها بفاتورة رقم ٢٥

فى ٣ « « لناصف بطنطا (« ٤٥) « ٨٠ « ٢٦

فى ٤ « « لصادق بالقاهرة (« ٦٠) « ٩٠ « ٢٧

فى ٥ « « لمجدى بالفيوم « ٥٠ « ٢٨

علما بأنه قد جمع اليومية الخاصة بالمبيعات فى ٥ مارس ورحل المجموع إلى حساب المبيعات فى الأستاذ العام (ص ١٠)

(ص ١٥) يومية المبيعات

التاريخ	اسم المشترى	عنوانه	رقم صفحة الاستاذ	بيان	مبلغ	
					مليم	جنيه
سنة ١٩٤٤						
١ مارس	مجدى	الفيوم	٥٠	فاتورة رقم ٢٥	—	٦٠
٣ «	ناصف	طنطا	٤٥	« ٢٦	—	٨٠
٤ «	صادق	القاهرة	٦٠	« ٢٧	—	٩٠
٥ «	مجدى	الفيوم	٥٠	« ٢٨	—	٥٠
٥ «			عام ١٠	الى حساب المبيعات	—	٢٨٠

(١) لكى يطابق دفتر المبيعات محتويات فواتير البيع ، يجوز اضافة خانة خاصة بالخصم التجارى وأخرى لشروط الدفع والتسليم .

الحسابات الشخصية فى دفتر أستاذ المبيعات :

منـــه (ص٤٥) حساب ناصف لـــه

مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	٨٠	١٥	إلى حساب المبيعات	٣ مارس				

منـــه (ص٥٠) حساب مجدى لـــه

مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	٦٠	١٥	... ب ... ت	١ مارس				
—	٥٠	١٥	إلى حساب المبيعات	٥ مارس				

منـــه (ص٦٠) حساب صادق لـــه

مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	٩٠	١٥	إلى حساب المبيعات	٤ مارس				

دفتر الأستاذ العـام

منـــه (ص١٠) حساب المبيعات لـــه

مليم	جنيه				مليم	جنيه		
					—	٢٨٠	من مذكورين (المدينون المبينة أسماؤهم فى يومية المبيعات)	٥ مارس

ملاحظات على الحل :

(١) افترض أن عمرو يحتفظ بنسخ من فواتير البيع فاكتفى بالإشارة إلى أرقامها .

(٢) افترض أن وجود يومية للمبيعات لدى عمرو ، يستدعى تقسيم الأستاذ بحيث يخصص دفتر لحسابات الأشخاص المدينين . أما حساب المبيعات فيفتح فى دفتر الأستاذ العام .

حالات خاصة :

قد يحدث عند إتمام صفقة البيع أن يحرر المشترى فورا سندا إذنيا أو يقبل كمبيالة بثمن البضاعة ، كما قد يحدث أن يدفع المشترى عندئذ مباغا على الحساب .

أولا — حالة قبول الكمبيالة عند عقد الصفقة .

إذا قبل المشترى كمبيالة بقيمة الفاتورة فورا ، فلا يغير ذلك من طبيعة الصفقة واعتبارها عملية بيع آجل ، لان قبول المشترى للكمبيالة ليس سوى إثباتا كتابيا للدين لا سدا لثمن البضاعة .

وعلى هذا يكون العمل الدفترى بفرض أن عمرا مثلا قد باع فى ٦ مارس بضاعة ليوسف بمبلغ ١٠٠ جنيه فقبل يوسف فورا كمبيالة بالمبلغ كما يلى :

(ا) تثبت العملية فى يومية المبيعات بما لا يخرج عما قدمنا .

(ب) يجعل حساب يوسف مدينا « « « «

(ج) تثبت الكمبيالة فى "اليومية العامة" — على فرض عدم وجود يومية خاصة لها — بالقيد المعروف :

منه	له			
جنيه	جنيه			
١٠٠		من حساب أوراق القبض		٦ مارس
	١٠٠	الى حساب يوسف		
		كمبيالة رقم ... ... تستحق بعد		

(د) يرحل قيد اليومية (ج) الى الأستاذ فيقفل "حساب يوسف" ويحل محله "حساب أوراق القبض".

ثانيا — حالة دفع جزء من الثمن فورا :

يحدث أن يدفع المشترى جزءا صغيرا من ثمن البضاعة عند عقد الصفقة كما لو كان الثمن ١٠٧ جنيهات مثلا فانه قد يدفع فورا ٧ جنيهات حتى يصبح مدينا بمبلغ ١٠٠ جنيه فقط .

ففى هذه الحالة لا يخرج الأمر عن أن الصفقة صفقة آجلة بمبلغ ١٠٧ جنيهات وأن دفع الـ ٧ جنيهات فورا ليس معناه أن المشترى قد اشترى بما قيمته ٧ جنيهات نقدا ، وإنما معناه أنه دفع ٧ جنيهات على الحساب .

وعلى هذا يكون العمل الدفترى بفرض أن عمرو مثلا قد باع بضاعة لحامد فى ٧ مارس بمبلغ ١٠٧ جنيهات وأن حامد دفع من الثمن ٧ جنيهات كما يلى :

(ا) تثبت العملية فى يومية المبيعات بمبلغ ١٠٧ جنيهات بما لا يخرج عما قدمنا .

(ب) يجعل "حساب حامد" مدينا « ١٠٧ « « « « «

(ج) تثبت عملية قبض الـ ٧ جنيهات فى "دفتر الصندوق" .

(د) يجعل حساب حامد دائنا بمبلغ ٧ جنيهات ترحيلا من "دفتر الصندوق" .

تجزئة يومية للمبيعات :

إن تسطير يومية المبيعات الذى رأيناه فيما تقدم لا يساعد على معرفة قيمة ما بيع من كل صنف من أصناف بضائع المنشأة .

فإذا أراد التاجر أن يعرف ذلك — خصوصا إذا كانت أصناف بضائعه قليلة العدد — قسمت خانة المبالغ إلى خانات فرعية، وخصصت كل خانة منها لأحد أنواع البضائع، على أن تضاف فى النهاية خانة "للمبلغ الكلى" دفتر كما يتضح من حل المثال الآتى :

مثال محلول ٢ : يتجر عمرو فى ثلاثة أصناف هى : زيتون وجبنة وصابون، ولقد خصص للمبيعات الآجلة يومية مجزء .

وفى أول مارس باع لحسنى بالقاهرة (أستاذ ٢٠) بضاعة بمبلغ ١٥٠ جنيها منها ٥٠ زيتون و١٠٠ صابون.

وفى ٢ « « لصفوت بطنطا (« ٢٥) « « ٧٠ « « ٣٠ جبنه و٤٠ «

وفى ٣ « « لرشدى ببنها (« ٤٠) « « ٨٠ « « ٣٠ زيتون و٤٠ جبنة و١٠ صابون .

فتكون " يومية المبيعات " كما يلى :

(ص ١٨) دفتر يومية المبيعات (المجزأ)

تاريخ	اسم المشترى	عنوان	أستاذ	بيان	زيتون		جبنه		صابون		مجموع	
					مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
١ مارس	حسنى	القاهرة	٢٠	فاتورة رقم	—	٥٠			—	١٠٠	—	١٥٠
٢ مارس	صفوت	طنطا	٢٥	« ——			—	٣٠	—	٤٠	—	٧٠
٣ مارس	رشدى	ببها	٤٠	« ——		٣٠		٤٠	—	١٠	—	٨٠
٣ مارس			عام ٣٥		—	٨٠	—	٧٠	—	١٥٠	—	٣٠٠

الترحيل إلى الأستاذ فى حالة الدفتر المجزأ :

لا يختلف الترحيل إلى حسابات الأستاذ عما رأينا فى حالة الدفتر البسيط (غير المجزأ)، فيرحل إلى الجانب المدين من الحسابات الشخصية جملة الفواتير لا مفرداتها، فيجعل حسنى مدينا بمبلغ ١٥٠ جنيها وصفوت بمبلغ ٧٠ جنيها ورشدى بمبلغ ٨٠ جنيها .

أما "حساب المبيعات" فيحسن أن يكون مجزءا أيضا ، حتى يمكن للتاجر أن يعرف مجموع مبيعاته من كل صنف . فيكون للمثال السابق كما يلى :

منـــه (ص ٣٥) حساب المبيعات لـــه

كلى		زيتون		جبنة		صابون				كلى		زيتون		جبنة		صابون			
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه			مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه		
										—	٣٠٠	—	٨٠	—	٧٠	—	١٥٠	من مذكورين	٣ مارس

وفيما يلى مثال ختامى يوضح النقط التى أثرناها :

مثال محلول ٣ — (خاص مبدئيا بعمليات البيع . وسنبنى عليه فيما بعد عمليات المردودات الداخلة وأوراق القبض) .

أحمد عبود تاجر بقالة بالجملة يتجر فى ثلاثة أصناف فقط هى الزيتون والجبنة والصابون ، ويخصص يومية للمبيعات الآجلة ودفتر أستاذ للمدينين .

وفى أول يناير — باع لعبد الله بمصر (ص ٣٨) بضاعة بفاتورة رقم ١٨ قيمتها ٦٥ جنيها منها زيتون بمبلغ ١٥ جنيها وجبنة بمبلغ ٣٠ جنيها وصابون بمبلغ ٢٠ جنيها .

وفى ٢ منه — باع لحنين بالجيزة (ص ٣٩) بضاعة بفاتورة رقم ١٩ قيمتها ٧٥ جنيها ، منها زيتون بمبلغ ٤٠ جنيها وصابون بمبلغ ٣٥ جنيها .

وفى ٣ منه — باع لعبد الله بمصر بضاعة بفاتورة رقم ٣٠ قيمتها ٥٠ جنيها كلها زيتون ، وقد دفع له المشترى ٣٠ جنيها .

وفى ٤ منه — باع لحمدى بالقاهرة (ص ٤٠) بضاعة بفاتورة رقم ٢١ قيمتها ٣٥ جنيها ، منها صابون بمبلغ ٢٠ جنيها وجبنة بالباقى . وقد حرر له المشترى سندا إذنيا بالمبلغ يستحق بعد شهرين .

والمطلوب :

١ — إثبات العمليات فى صفحة من يومية المبيعات ، أولا بفرض عدم تجزئتها ، وثانيا بفرض تجزئتها .

٢ — حسابات الأستاذ كما تظهر فى يوم ٤ يناير .

يومية المبيعات (ص ١٢)

التاريخ	اسم المشترى	أستاذ المبيعات	بيان	المبلغ	
				جنيه	مليم
أول يناير	عبد الله بمصر	٣٨	فاتورة رقم ١٨	٦٥	—
٢ «	حنين بالجيزة	٣٩	« ١٩	٧٥	—
٣ «	عبد الله بمصر	٣٨	« ٢٠	٥٠	—
٤ «	حمدى بالقاهرة	٤٠	« ٢١	٣٥	—
		عام ١٥	رحل الى حساب المبيعات	٢٢٥	—

يومية المبيعات المجزأة (ص ١٢)

التاريخ	اسم المشترى	أستاذ المبيعات	رقم الفاتورة	زيتون		جبنه		صابون		مبلغ كلى	
				مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
أول يناير	عبد الله بمصر	٣٨	١٨	—	١٥	—	٣٠	—	٢٠	—	٦٥
٢ «	حنين بالجيزة	٣٩	١٩	—	٤٠			—	٣٥	—	٧٥
٣ «	عبد الله بمصر	٣٨	٢٠	—	٥٠					—	٥٠
٤ «	حمدى بالقاهرة	٤٠	٢١	—		—	١٥	—	٢٠	—	٣٥
	رحل إلى حساب المبيعات	عام ١٥		—	١٠٥	—	٤٥	—	٧٥	—	٢٢٥

دفتر أستاذ المبيعات

منه (ص ٣٨) — حساب عبد الله — له

مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	٦٥	١٢	إلى حساب المبيعات	١ يناير	—	٣٠	من حساب الصندوق	٣ يناير
—	٥٠	—	إلى حساب المبيعات	٣ يناير				

منـــه (ص ٣٩) حساب حنين لـــه

مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	٧٥	١٢	إلى حساب المبيعات	٢ يناير				

منـــه (ص ٤٠) حساب حمدى لـــه

مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	٣٥	١٢	إلى حساب المبيعات	٤ يناير			القبض	٤ يناير

دفتر الأستاذ العـام

منـــه (ص ١٥) حساب المبيعات لـــه

مليم	جنيه				مليم	جنيه		
					—	٢٢٥	١٢	من مذكورين (المدينين)	٤ يناير

منـــه (ص ١٥) حساب المبيعات المجزأ لـــه

كلى		زيتون		جبنة		صابون				كلى		زيتون		جبنة		صابون				
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه			مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه			
										—	٢٢٥	—	١٠٥	—	٤٥	—	٧٥	من مذكورين (الذمم)	١٢	٤ يناير

منـــه حساب أوراق القبض لـــه

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
	٣٥	إلى حساب حمدى	٤ يناير				

ملاحظات على الحل :

(١) افترض فى حل المثال أن الفترة التجارية التى تجمع فى نهايتها اليومية هى ٤ أيام .

(٢) إذا لم يكن فى المنشأة دفتر صندوق لاثبات المبلغ الذى دفعه عبد الله تحت الحساب، فان القيد يثبت فى اليومية العامة بالقيد (من حساب الصندوق إلى حساب عبد الله) ويرحل منه إلى الأستاذ .

(٣) إذا لم يكن هناك يومية خاصة بأوراق القبض، يثبت سند حمدى فى اليومية العامة بالقيد (من حساب أوراق القبض إلى حساب حمدى) ويرحل إلى الأستاذ.

(٤) يحسن اتباع صيغة الترحيل من يومية المبيعات فى نهاية الفترة كما فى الحل ، مع مراعاة تجزئة حساب المبيعات إذا كانت يومية المبيعات مجزأة .

(٥) يفتح "حساب المبيعات" فى دفتر "الأستاذ العام" لا دفتر "أستاذ المبيعات" كما قد يلتبس من التسمية ، لأن دفتر أستاذ المبيعات مخصص كما قلنا للحسابات الشخصية المدينة .

(٦) يجعل حساب المبيعات دائنا دائما بمجموع يومية المبيعات ، أما "المدين" فهم المشترون الذين يعبر عن مجموعهم بكلمة "المدينون" (Debtors) وكثيرا ما يطلق عليهم كلمة "ذمم" .

٢ — يومية المردودات الداخلة :

قد تخصص المنشأة يومية للمردودات الداخلة إذا كانت عمليات الرد اليها كثيرة . وعند الموافقة على رد البضاعة يرسل البائع الى المشترى عادة إشعارا دائنا (Credit Note) وعند إثبات البضاعة المردودة فى يوميتها يبين بالتفصيل نوع هذه البضاعة وكميتها أو يكتفى بالاشارة الى رقم الإشعارات إذا كانت المنشأة تحتفظ بصور ما ترسله من الإشعارات .

وتسطير هذه اليومية لا يختلف عن يومية المبيعات ، فهى إما أن تكون بسيطة أو مجزأة كما رأينا فى يومية المبيعات .

وظاهر أن العميل الذى يرد البضاعة يكون قد سبق أن اشتراها وجعل مدينا بقيمتها فى حسابه المفتوح فى دفتر أستاذ المبيعات ، فعند ما يرد جزءا مما اشتراه يجعل دائنا بقيمته .

وفى آخر الفترة المقررة تجمع يومية المردودات هذه ويرحل المجموع إلى حساب المردودات الداخلة فى الأستاذ العام .

مثال محلول :

(لكى يزيد الموضوع وضوحا خصوصا بالنسبة لحسابات العملاء فى الأستاذ سنجعل عمليات هذا المثال متممة للمثال (٣) صفحة ١٩٩ الخاص بالمبيعات لمحل أحمد عبود ، وستظهر عمليات البيع فى الحسابات الشخصية بحروف صغيرة بينما تظهر عمليات الرد الحديثة بالحروف العادية) .

وفى ٢ يناير — رد عبد الله بمصر الى أحمد عبود بضاعة قيمتها ١٠ جنيهات ، منها زيتون بمبلغ ٧ جنيهات وصابون بمبلغ ٣ جنيهات فأرسل عبود اليه إشعارا دائنا رقم ٦٥

وفى ٣ منه — رد اليه حنين بالجيزة بضاعة قيمتها ٥ جنيهات منها زيتون قيمته ٤ جنيهات وصابون بمبلغ جنيه ، فأرسل عبود اليه إشعارا دائنا رقم ٦٦

وفى ٤ منه — رد اليه عبد الله بضاعة (صابون) قيمتها ٥ جنيهات لمخالفتها للصنف المتفق عليه ، فأرسل عبود اليه إشعارا دائنا رقم ٦٧

والمطلوب إثبات العمليات فى صفحة من يومية المردودات الداخلة مسطرة تسطيرا بسيطا ثم مجزءا وتصوير حسابات الأستاذ كما يظهر فى يوم ٤ يناير .

(ص ١٥) يومية المردودات الداخلة (غير المجزأة)

التاريخ	اسم المشترى	أستاذ المبيعات	بيان	رقم وتاريخ الفاتورة الأصلية	سبب الرد	المبلغ	
						جنيه	مليم
٢ يناير	عبد الله بمصر	٣٨	إشعار دائن رقم ٦٥	١٨ — ١/١		١٠	—
٣ «	حنين بالجيزة	٣٩	« « « ٦٦	١٩ — ١/٢	التلف	٥	—
٤ «	عبد الله بمصر	٣٨	« « « ٦٧	٣٠ — ١/٣	مخالفتها للعينة	٥	—
٤ «		ع م ١٦	رحل الى حساب المردودات الداخلة			٢٠	—

(١) راجع كتاب " طرق التجارة والسكرتارية " الجزء الأول للمؤلف .

وتبدو يومية المردودات الداخلة المجزأة كما يلى :

(ص ١٥) يومية المردودات الداخلة المجزأة

التاريخ	اسم المشترى وعنوانه	صفحة أستاذ المبيعات	رقم الاستاذ	صابون		زيتون		جبة		المجموع	
				مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
٢ يناير	عبد الله بمصر	٣٨	٦٥	—	٣	—	٧			—	١٠
٣ «	حسين بالجيزة	٣٩	٦٦	—	١	—	٤			—	٥
٤ «	عبد الله بمصر	٣٨	٦٧					—	٥	—	٥
٤ «	رحل إلى حساب المردودات	عام ١٦		—	٤	—	١١	—	٥	—	٢٠

أما الترحيل إلى حسابات الأستاذ فيتبع فيه نفس الخطوات التى عرفناها بالنسبة ليومية المبيعات .

أستاذ المبيعات

منه (ص ٣٨) حساب عبد الله له

مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	٦٥	١٢	إلى حساب المبيعات	١ يناير	—	٣٠	—	من حساب الصندوق ٣ يناير
—	٥٠	١٢	إلى حساب المبيعات	٣ يناير	—	١٠	١٥	من حساب المردودات الداخلة ٣ «
					—	٥	١٥	من حساب المردودات الداخلة ٣ «

منه (ص ٣٩) حساب حنين له

مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	٧٥	١٢	إلى حساب المبيعات	٣ يناير	—	٥	١٠	من حساب المردودات الداخلة ٣ يناير

الأستاذ العام

منه (ص ١٦) حساب المردودات الداخلة (غير المجزأ) له

مليم	جنيه							
—	٢١	١٥	إلى مذكورين (المدينين)	٤ يناير				

كلى		زيتون		جبنة		صابون						كلى		زيتون		جبنة		صابون	
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه					مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
—	٢٠	—	١١	—	٥	—	٤	١٥	ألى مذكورين (المدينين)	٤ يناير									

٣ — يومية أوراق القبض :

تخصص المنشأة يومية للأوراق التجارية المستحقة لها إذا كانت مبيعاتها الآجلة كثيرة جدا وتجرى المنشأة على سحب كمبيالات على المدينين .

تسطيرها :

وتصميم تسطير اليومية قائم على ما يأتى :

(١) بما أن الحساب المدين فى كل قيد خاص بإثبات ورقة تجارية مستحقة للمنشأة هو "حساب أوراق القبض"، فيهمل تكرار هذا الحساب لأنه مفهوم ضمنا من إثبات العمليات فى دفتر خاص يحمل هذا الاسم .

(ب) احتواء اليومية على خانات تخصص كل منها لأحد البيانات الضرورية التى تشتمل عليها الورقة، حتى تكون اليومية سجلا كاملا للأوراق التى تم التعامل بها ، وعلى هذا يكتفى بتخصيص خانات للبيانات الآتية :

(١) تاريخ ورود الورقة إلى المحل .

(٢) رقم الورقة و يكون عادة رقما مسلسلا .

(٣) نوع الورقة لبيان ما إذا كانت كمبيالة أو سندا إذنيا .

(٤) تاريخ سحب الكمبيالة أو تحرير السند، وقد يكون نفس تاريخ ورود الورقة أو تاريخا سابقا له ، كما لو حصلت المنشأة على الورقة بطريق التظهير مثلا .

(٥) اسم المسحوب عليه أو محرر السند وعنوانه، لأنه المدين الأول فى الورقة كما هو معلوم (إذا كانت الكمبيالة مقبولة) .

(٦) اسم معطى الورقة ، وقد يكون هو نفس المسحوب عليه فى الكمبيالة أو محرر السند ، وقد يكون شخصا آخر غيرهما إذا وردت الورقة للمنشأة من طريق التظهير . وأهمية ذكر معطى الورقة واضحة، لأنه هو الطرف الدائن فى العملية الذى سيجعل حسابه دائنا بقيمتها .

(٧) خانة لأرقام حسابات الأستاذ الخاصة بمن أعطوا الأوراق للمنشأة، وظاهر أن كل هذه الحسابات موجودة فى دفتر أستاذ المبيعات ،لأن من يعطى ورقة للمنشأة يكون عادة قد سبق له أن اشترى بضاعة منها .

(٨) تاريخ قبول الكمبيالة .

(٩) مدة الورقة ، سواء أكانت أياما أو شهورا مع بيان ما إذا كانت تبتدئ من تاريخ التحرير أو تاريخ القبول .

(١٠) تاريخ الاستحقاق ، ويستخرج دون إضافة الفترة القانونية وهى ٢٤ ساعة .

(١١) مكان الدفع إذا كان المدين أو المسحوب عليه قد اشترط مكانا معينا للدفع .

(١٢) قيمة الورقة .

(١٣) ملاحظات، فتثبت فى هذه الخانة مثلا ما إذا كانت الورقة قد دفعت أو ظهرت أو رفضت.

وعلى هذا يحسن أن يكون تسطير صفحات يومية أوراق القبض كما يلى :

تاريخ ورود الورقة	رقم الورقة	النوع	تاريخ السحب	المسحوب عليه	المعطى	أستاذ المبيعات	تاريخ القبول	المدة	الاستحقاق	مكان الدفع	المبلغ		ملاحظات
											مليم	جنيه	

وفى آخر الفترة المحددة تجمع اليومية و يرحل المجموع إلى حساب أوراق القبض فى الأستاذ العام .

مثال محلول :

(لكى يزيد الأمر وضوحا سنجعل عمليات هذا التمرين تتمة لعمليات المثال ٣ صفحة ١٩٩ الخاص بالمبيعات لمحل أحمد عبود وعمليات مثال المردودات الداخلة صفحة ٢٠٣ المتمم له ، على أن تثبت عمليات الكمبيالات فى الحسابات الشخصية ببنط مغاير أكبر) .

يخصص أحمد عبود يومية لأوراق القبض .

فى أول يناير — حرر له مدينة صفوت بالقاهرة "ص ٤١" سندا إذنيا يستحق بعد شهر رقمه فى المنشأة ٨٥ وقيمته ٥٠ جنيها سدا لرصيد حسابه .

فى ٢ يناير — سحب على مدينه فوزى بالجيزة (صفحة ٤٢) كمبيالة لأمر رقمها ٨٦ وقيمتها ٦٠ جنيها تستحق بعد شهرين ، فقبلها فى الحال وذلك سدا لرصيد حسابه .

فى ٣ يناير — ظهر له مدينه حنين (صفحة ٣٩) كمبيالة مسحوبة على خورشيد بطنطا بتاريخ ٣ ديسمبر لمدة شهر من تاريخ التحرير ومقبولة فى ٤ ديسمبر وقيمتها ٧٠ جنيها ، وذلك سدا لرصيد حسابه .

فى ٤ يناير — سحب على مدينه عبد الله كمبيالة بمبلغ ٧٠ جنيها لأمر دائنه مصطفى بالمنصورة تستحق بعد ٥٠ يوما ، وذلك سدا لرصيديهما لديه .

فى تاريخه — حرر له حمدى سندا إذنيا قيمته ٣٥ جنيها يستحق بعد شهرين ثمنا للبضاعة التى اشتراها فى ذلك التاريخ .

فى تاريخه — رفض خورشيد دفع الكمبيالة المسحوبة عليه والتى ظهرها حنين لعبود فأجرى ضده بروتستو كلفه جنيها وقرر الرجوع على حنين .

والمطلوب إثبات هذه العمليات فى يومية أوراق القبض وحسابات الأستاذ :

منه (ص ٤٠) يومية أوراق القبض له

تاريخ الورود	الرقم	النوع	تاريخ السحب	المسحوب عليه أو محرر السند	المعطى	استاذ المبيعات	تاريخ القبول	المدة	الاستحقاق	مكان الدفع	المبلغ جنيه	المبلغ مليم	ملاحظات
١ يناير	٨٥	سند	١ يناير	صفوت بالقاهرة	صفوت	٤١		شهر	١ فبراير		٥٠	—	
٢ «	٨٦	كمبيالة	٢ يناير	فوزى بالجيزة	فوزى	٤٢	٢ يناير	شهرين	٢ مارس		٦٠	—	
٣ «	٨٧	«	٣ ديسمبر	خورشيد بطنطا	حنين	٣٩	٤ ديسمبر	شهر	٣ يناير		٧٠	—	رفضت ورجع على حنين
٤ «	٨٨	«	٤ يناير	عبد الله بالقاهرة	عبد الله	٣٨		٥٠ يوما	٢٣ فبراير		٧٠	—	لأمر مصطفى بالمنصورة
٤ «	٨٩	سند	٤ يناير	حمدى بالقاهرة	حمدى	٤٠		شهرين	٤ مارس		٣٥	—	
						عام ١٧		رحل الى حساب أوراق القبض			٢٨٥	—	

— ٢٠٨ —

دفتر أستاذ المبيعات

منه (ص ٣٨) حساب عبد الله له

مليم	جنيه					مليم	جنيه		
—	٦٥	١٢	الى حساب المبيعات	١ يناير		—	٣٠		من حساب الصندوق	٣ يناير
—	٥٠	١٢	الى حساب المبيعات	٣ يناير		—	١٠	١٥	من حساب المردودات الداخلة	٣ يناير
						—	٥	١٥	من حساب المردودات الداخلة	٤ يناير
						—	٧٠	٤٠	من حساب أوراق القبض	٤ يناير
—	١١٥					—	١١٥			

حساب حنين

منه (ص ٣٩) له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٧٥	١٢	إلى حساب المبيعات ٢ يناير	—	٥	١٥	من حساب المردودات الداخلة ٣ يناير
				—	٧٠	٤٠	من حساب أوراق القبض ٣ يناير
—	٧٥			—	٧٥		
—	٧٠		إلى حساب أوراق القبض ٤ يناير				
—	١		إلى حساب الصندوق (بروتستو)				

حساب حمدى

منه (ص ٤٠) له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٣٥	١٢	إلى حساب المبيعات ٤ يناير	—	٣٥	٤٠	من حساب أوراق القبض ٤ يناير

حساب صفوت

منه (ص ٤١) له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٥٠		رصيد منقول ١ يناير	—	٥٠	٤٠	من حساب أوراق القبض ١ يناير

حساب فوزى

منه (ص ٤٢) له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٦٠		رصيد منقول ١ يناير	—	٦٠	٤٠	من حساب أوراق القبض ١ يناير

الأستاذ العام

حساب أوراق القبض

منه — له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	٢٨٥	٤٠	إلى مذكورين (المدينين)	٤ يناير	—	٧٠	مشتريات	من حساب مصطفى (كمبيالة لأمره)	٤ يناير
					—	٧٠	مبيعات ٣٩	من حساب حنين (كمبيالة مرفوضة)	٤ «
					—	١٤٥		رصيد مرحل	٤ «
—	٢٨٥				—	٢٨٥			
—	١٤٥		رصيد منقول	٥ يناير					

اليومية العامة

منه — له

منه مليم	منه جنيه	له مليم	له جنيه		
—	٧٠			من حساب مصطفى	٤ يناير
		—	٧٠	إلى حساب أوراق القبض	
				سحب الكمبيالة رقم ٨٨ على عبد الله لأمر المذكور	
—	٧٠			من حساب حنين	٤ يناير
		—	٧٠	إلى حساب أوراق القبض	
				رفض الكمبيالة رقم ٨٧ وتقرير الرجوع على المذكور	

ملاحظات على الحل :

(١) المفروض أن العملاء الذين سحبت عليهم كمبيالات كانوا مدينين للمنشأة برصيد يساوى قيمة الكمبيالة أو يزيد عليها .

(٢) الكمبيالة رقم ٨٨ قد سحبت على المدين عبد الله لأمر الدائن مصطفى فهذه العملية تتضمن فى الواقع عمليتين : الأولى سحب كمبيالة على عبد الله ، والثانية إعطاء هذه الكمبيالة لمصطفى .

فعن العملية الأولى — عملية سحب الكمبيالة على عبد الله — فإنها تثبت فى يومية أوراق القبض وترحل قيمتها الى حساب عبد الله بما لا يخرج عما ذكرنا فى الشرح .

وأما عن عملية إعطاء الكمبيالة الى مصطفى فتثبت فى اليومية الأصلية — لأنه ليس لهذه العمليات يومية خاصة كما هو ظاهر فى الحل .

(٣) إن يومية أوراق القبض مخصصة لإثبات الكمبيالات التى تسحبها المنشأة على مدينيها أو السندات التى

ترد منهم فاذا ظهرت المنشأة احدى هذه الأوراق أو حدث أن رفض احداها عند الاستحقاق، فيثبت القيد الخاص بذلك فى اليومية العامة، على أن يؤشر أمام الورقة بما يفيد ذلك فى خانة الملاحظات فى يومية أوراق القبض .

(٤) إن رصيد حساب أوراق القبض هو ١٤٥ جنيها . وبالرجوع الى يومية أوراق القبض نجد أن مجموعها ٢٨٥ جنيها وأن الكمبيالة رقم ٨٧ وقيمتها ٧٠ جنيها قد رفضت، والكمبيالة رقم ٨٨ وقيمتها ٧٠ جنيها أيضا قد أعطيت لمصطفى .

فعلى هذا تكون قيمة الكمبيالات والسندات التى تحت يد المنشأة :

مجموع اليومية	٢٨٥ جنيها
وبطرح قيمة الكمبيالتين رقم ٨٧ ، ٨٨	١٤٠ جنيها
الباقى (ويساوى رصيد حساب أوراق القبض)	١٤٥ جنيها

(٥) يثبت البروتستو فى دفتر الصندوق ويجعل حساب الشخص الذى تقرر الرجوع عليه وهو حسنين مدينا بقيمته وهى جنيه

٤ — يومية المشتريات

قياسا على ما قلناه عن يومية المبيعات، تخصص المنشأة يومية للمشتريات الآجلة إن كان هذا النوع من العمليات كثيرا لديها .

وخطوات الإثبات فى هذه اليومية والترحيل منها الى الحسابات الشخصية مشابهة تماما للخطوات التى ذكرناها بصدد يومية المبيعات .

فتثبت عملية الشراء فى اليومية ويجعل حساب البائع (الدائن) دائنا بصافى الفاتورة، وفى آخر الفترة يرحل مجموع اليومية إلى الجانب المدين من حساب المشتريات فى الأستاذ العام ويكون البيان "الى مذكورين" وهم الأشخاص الدائنين الذين اشترت منهم المنشأة ويطلق على مجموعهم كلمة "دائنون" Creditors

وكما قلنا أيضا عند الكلام عن "يومية المبيعات"، لا يثبت فى "يومية المشتريات" إلا عمليات شراء البضائع التى تتجر فيها المنشأة، وأنه ان دفع المحل جزءا صغيرا من ثمن الشراء نقدا قيدت العملية بالمبلغ كله فى "يومية المشتريات" (على أساس أن الصفقة قد تمت على أساس السعر الآجل) وأثبت المبلغ كأنه دفعه على الحساب. كذلك إذا قبل التاجر عند الشراء كمبيالة أو حرر سندا بقيمة الفاتورة، أثبتت عملية الشراء على حدة فى يومية المشتريات ثم عملية بول الكمبيالة على حدة أيضا فى اليومية العامة إن لم يكن هناك يومية خاصة لأوراق الدفع، وذلك لنفس الأسباب التى سبق أن ذكرناها .

واستخدام يومية المشتريات يستتبع غالبا تخصيص أستاذ فرعى للدائنين هو "أستاذ المشتريات" يحتوى حسابات على جميع الأشخاص الدائنين .

أما تسطير يومية المشتريات فإنه لا يختلف عن تسطير يومية المبيعات الا فى ذكر "اسم البائع" بدلا من اسم المشترى. والتسطير قد يكون بسيطا أو مجزءا حسب الطريقة التى تفضلها المنشأة .

مثال محلول :

يخصص عبود يومية للمشتريات الآجلة ودفتر أستاذ فرعى للدائنين .

وفى أول فبراير — اشترى من مردان باسكندرية (ص ١٨) بضاعة بمبلغ ٦٥ جنيها بفاتورة رقم ٣٩٨ منها صابون بمبلغ ٣٠ جنيها وزيتون بالباقى .

وفى تاريخه — اشترى مكتبا لمتجره من على خليل بمبلغ ٤٠ جنيها بفاتورة رقم ٧٦٦

وفى ٢ فبراير — اشترى من العامودى باسكندرية (ص ٢٥) صابونا بمبلغ ٥٠ جنيها بفاتورة رقم ٥٣٩ ودفع ١٠ جنيهات تحت الحساب .

وفى ٣ منه — اشترى من الزيات بدمياط (ص ٣٠) جبنه بمبلغ ٤٠ جنيها بفاتورة رقم ١٢٤ وحرر له فى الحال سندا إذنيا يستحق بعد شهرين .

وفى ٤ منه — اشترى من مردان باسكندرية بضاعة بمبلغ ٧٠ جنيها بفاتورة رقم ٤١٨ منها زيتون بمبلغ ٤٠ جنيها وجبنه بالباقى .

والمطلوب :

(١) إثبات العمليات فى (ص ٢٥) من يومية المشتريات على فرض أنها مسطرة تسطيرا بسيطا، ثم على فرض تسطيرها تسطيرا مجزءا .

(٢) حسابات الأستاذ .

(ص ٢٥) يومية المشتريات (التسطير البسيط)

التاريخ		اسم البائع وعنوانه	أستاذ المشتريات	بيان	شروط الدفع والتسليم	مبلغ	
الاستلام	الفاتورة					جنيه	مليم
	١ فبراير	مردان باسكندرية	١٨	فاتورة رقم ٣٩٨		٦٥	—
	٢ «	العامودى باسكندرية	٢٥	« « ٥٣٩		٥٠	—
	٣ «	الزيات بدمياط	٣٠	« « ١٢٤		٤٠	—
	٤ «	مردان باسكندرية	١٨	« « ٤١٨		٧٠	—
			عام ٥	رحل إلى حساب المشتريات		٢٢٥	—

(ص ٢٥) يومية المشتريات (على فرض التسطير المجزأ)

تاريخ	اسم البائع	أستاذ المشتريات	بيان	صابون		زيتون		جبنة		المجموع	
				جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
١ فبراير	مردان باسكندرية	١٨	فاتورة رقم ٣٩٨	٣٠	—	٣٥	—			٦٥	—
٢ «	العامودى باسكندرية	٢٥	« « ٥٣٩	٥٠	—					٥٠	—
٣ «	الزيات بدمياط	٣٠	« « ١٢٤		—			٤٠	—	٤٠	—
٤ «	مروان باسكندرية	١٨	« « ٤١٨			٤٠	—	٣٠	—	٧٠	—
٤ «	رحل إلى حساب المشتريات	عام ٥		٨٠	—	٧٥	—	٧٠	—	٢٢٥	—

(ص ١٥) اليومية العامة

منه		لـه				
مليم	جنيه	مليم	جنيه			
--	٤٠			من حساب الأثاث	عام ٦	١ فبراير
		—	٤٠	إلى حساب على خليل	« ٧	
				مكتب بفاتورة رقم ٧٦٦		
—	١٠			من حساب العامودى	مشتريات ١٨	٢ «
		—	١٠	إلى حساب الصندوق	عام ×	
				دفعة على الحساب بإيصال رقم		
—	٤٠			من حساب الزيات	مشتريات ٣٠	٣ «
		—	٤٠	إلى حساب أوراق الدفع	عام ٨	
				سند رقم ... ... يستحق بعد شهرين		

أستاذ المشتريات

منه (ص ١٨) حساب مردان لـه

مليم	جنيه			مليم	جنيه			
				—	٦٥	٢٥	من حساب المشتريات	١ يناير
				—	٧٠	٢٥	من حساب المشتريات	٤ «

منه (ص ٢٥) حساب العامودى لـه

مليم	جنيه			مليم	جنيه			
—	١٠	١٥	إلى حساب الصندوق	٢ فبراير	—	٥٠	٢٥	من حساب المشتريات	٢ يناير

منه (ص ٣٠) حساب الزيات لـه

مليم	جنيه			مليم	جنيه			
—	٤٠	١٥	إلى حساب أوراق الدفع	٣ فبراير	—	٤٠	٢٥	من حساب المشتريات	٣ يناير

الأستاذ العام

حساب المشتريات (المجزأ)

كلى		صابون		زيتون		جبنة					
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم				
٢٢٥		٨٠		٧٥		٧٠		الى مذكورين "الدائنين"	٤ فبراير		

كلى		صابون		زيتون		جبنة	
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم

منه (ص ٥) — حساب المشتريات — له

جنيه	مليم			جنيه	مليم
٢٢٥	—	إلى مذكورين « الدائنين »	٤ فبراير		

منه (ص ٦) حساب الأثاث له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٤٠	عام ١٥	إلى حساب على خليل	١ فبراير			

منه (ص ٧) حساب على خليل له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
				—	٤٠	١٥	من حساب الأثاث ١ يناير

منه (ص ٨) حساب أوراق الدفع له

	جنيه			مليم	جنيه		
				—	٤٠	عام ١٥	من حساب الزيات ٣ فبراير

ملاحظات على الحل :

(١) لا تثبت عملية شراء الأثاث فى يومية المشتريات لأنه ليس بضاعة، فاثبت فى اليومية العامة .

(٢) على خليل يدين المحل بثمن الأثاث، إلا أن حسابه الشخصى قد لا يفتح فى أستاذ المشتريات بل فى الأستاذ العام

(٣) تثبت عملية دفع المبلغ وتحرير السند فى اليومية العامة إلا إذا كان هناك دفتر للصندوق و يومية خاصة لأوراق الدفع .

٥ — يومية المردودات الخارجة :

تكرر هنا ما سبق أن قلناه بالنسبة لليوميات الأخرى من أن المنشأة لا تخصص يومية للمردودات الخارجة إلا إذا كانت عمليات الرد كثيرة .

وأسباب رد البضاعة إلى البائعين تشابه الأسباب التى ذكرناها لرد المشترين لها .

وظاهر أن البضاعة ترد الى الموردين الذين سبق أن فتح لهم حسابات خاصة فى " أستاذ المشتريات " . فعند ما يرد لهم جزء من البضاعة يجعلون مدينين بقيمتها .

وخطوات العمل من حيث الإثبات والترحيل لا تختلف عما قدمنا ، إذ تثبت العملية فى اليومية عند الرد و يجعل المورد مدينا بقيمتها ، وفى آخر المدة يرحل مجموع اليومية إلى الجانب الدائن من "حساب المردودات الخارجة" فى الأستاذ العام، و يكون البيان «من مذكورين» وهم الموردون الذين ردت اليهم البضاعة وقد أطلقنا عليهم " الدائنون " .

وتسطير " يومية المردودات الخارجة" يشبه تسطير " يومية المشتريات " ، و يكون التسطير إما بسيطا وإما مجزءا كما يكون " حساب المردودات الخارجة " متمشيا مع النظام المتبع .

ولقد جرى العرف بأن يطلب من الموردين إرسال إشعار[1] بقيمة البضاعة المردودة ، وهذا الإشعار "إشعار دائن" ، لأن مرسله سيجعل المرسل اليه — وهو العميل الذى رد البضاعة — دائنا فى دفاتره، فإذا لم تتبع هذه الطريقة وجب تفصيل البضاعة المردودة فى اليومية .

(١) راجع كتابنا " طرق التجارة والسكرتارية " الجزء الأول

مثال محلول :

(لكى يزيد الموضوع وضوحا — خصوصا بالنسبة للحسابات الشخصية — سنجعل عمليات هذا المثال تتمة لعمليات الشراء الظاهرة فى مثال المشتريات لمحل عبود صفحة ٢١٢ ، على أن تثبت عمليات الشراء بالبنط الصغير وعمليات الرد بالبنط الكبير)

يخصص عبود يومية للمردودات الخارجة .

وفى ٢ فبراير — رد إلى مردان صابونا بمبلغ ٥ جنيهات وزيتونا بمبلغ ٣ جنيهات لتلف البضاعة ، فأرسل مردان إليه اشعارا دائنا رقم ١٨٨

وفى ٣ منه — رد الى العامودى صابونا بمبلغ ١٠ جنيهات لعدم موافقته للصنف المتفق عليه فأرسل العامودى إليه إشعارا دائنا رقم ٦٠

وفى ٤ منه — رد الى مردان جبنة بمبلغ ١٠ جنيهات لتلفها فأرسل مردان اليه إشعارا دائنا رقم ١٩٥

والمطلوب :

(١) تصوير صفحة (١٠) من يومية المردودات الخارجة أولا على فرض التسطير البسيط وثانيا على فرض التسطير المجزأ .

(٢) حسابات الأستاذ .

(ص ١٠) يومية المردودات الخارجة (على فرض التسطير البسيط)

التاريخ	اسم البائع	أستاذ المشتريات	بيان	سبب الرد	المبلغ	
٢ فبراير	مردان باسكندرية	١٨	اشعار دائن رقم ١٨٨		—	٨
٣ «	العامودى باسكندرية	٢٥	« « « ٦٠		—	١٠
٤ «	مردان باسكندرية	١٨	« « « ١٩٥		—	١٠
٤ «		عام ٩	رحل الى ح/ المردودات الخارجة...		—	٢٨

(ص ١٠) يومية المردودات الخارجة (على فرض التسطير المجزأ)

التاريخ	اسم البائع وعنوانه	أستاذ المشتريات	رقم لاشعار	صابون		زيتون		جبنة		المجموع	
٢ فبراير	مردان باسكندرية	١٨	١٨٨	—	٥	—	٣			—	٨
٣ «	العامودى باسكندرية	٢٥	٦٠	—	١٠					—	١٠
٤ «	مردان باسكندرية	١٨	١٩٥					—	١٠	—	١٠
٤ «	رحل الى الموجودات الخارجة	عام ٩		—	١٥	—	٣	—	١٠	—	٢٨

أستاذ المشتريات

حساب مردان

منه (ص ١٨) — له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	٨	١٠	الى حساب المردودات الخارجة	٢ فبراير	—	٦٥	٢٥	من حساب المشتريات	١ فبزاير
—	١٠	١٠	الى حساب المردودات الخارجة	٤ «	—	٧٠	٢٥	من حساب المشتريات	٤ فبراير

حساب العامودى

منه (ص ٢٥) — له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
—	١٠	عام ١٥	الى حساب الصندوق	٢ فبراير	—	٥٠	٢٥	من حساب المشتريات	٢ فبراير
—	١٠	١٠	الى حساب المردودات الخارجة	٣ فبراير					

الأستاذ العام

حساب المردودات الخارجة (على فرض عدم تجزئة اليومية)

منه (ص ٩) — له

مليم	جنيه				مليم	جنيه			
					—	٢٨	١٠	من مذكورين (الدائنين)	٤ فبراير

حساب المردودات الخارجة المجزأ

مجموع		صابون		زيتون		جبنه				مجموع		صابون		زيتون		جبنه			
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه			مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه		
										—	٢٨	—	١٥	—	٣	—	١٠	من مذكورين (الدائنين)	٤ فبراير

ملاحظات على الحل :

(١) يصح أن يضاف الى خانات يومية المردودات الخارجة خانة أخرى لسبب الرد .

(٢) يتضمن حساب كل من مروان والعامودى عمليات الشراء والسداد المترتبة على المثال السابق زيادة فى الايضاح .

(٣) ان حساب المردودات الخارجة يكون دائنا دائما وهو فى ذلك يشبه المبيعات بينما يكون حساب المردودات لداخلة مدينا لأنه يشبه المشتريات .

٦ — يومية أوراق الدفع :

قياسا على ما قلناه بالنسبة لليوميات الفرعية السابقة، تخصص المنشآة يومية لما تحرره من السندات وما تقبله من الكمبيالات إذا كانت عمليات الشراء الآجلة كثيرة ويجرى الموردون على سحب الكمبيالات على المنشآة بكثرة.

وتثبت الورقة فى هذا الدفتر يوم تحريرها أو قبولها . ولما كان المستفيدون فى هذه الأوراق هم الدائنون الذين يضمهم دفتر "أستاذ المشتريات" فان قيمة الورقة ترحل فورا الى الجانب المدين من حساب الدائن المختص، وفى آخر الفترة المقررة يرحل مجموع "يومية أوراق الدفع" الى "حساب أوراق الدفع" فى الأستاذ العام . فيجعل الحساب دائنا "من مذكورين" وهم الدائنون المختلفون (الدائنون) ، الذين سحبوا الكمبيالات أو حررت لأمرهم السندات

التسطير :

وتسطر هذه اليومية بحيث تحتوى على خانات تتضمن أهم البيانات التى تشملها هذه الأوراق وهى :

١ — الرقم المسلسل حتى تعرف به الورقة فيما بعد تسهيلا للعمل .

٢ — التاريخ : لإثبات تاريخ تحرير السند أو قبول الكمبيالة .

٣ — نوع الورقة : فيذكر ما اذا كانت سندا أذنيا أو كمبيالة .

٤ — اسم ساحب الكمبيالة أو الدائن فى السند وعنوانه، لأنه الشخص الذى يجعل مدينا بقيمة الورقة . واذا كانت الورقة مسحوبة لأمر شخص ثالث فلا حاجة لتخصيص خانة لذكر هذا الشخص لعدم أهمية ذلك .

٥ — رقم الأستاذ ويقصد به رقم صفحة الأستاذ التى بها حساب ساحب الكمبيالة فى "أستاذ المشتريات"

٦ — تاريخ تحرير الورقة : فاذا كانت كمبيالة يحتمل أن يكون تاريخ تحريرها قبل تاريخ قبولها، خصوصا اذا كان المدين والدائن فى بلدين مختلفين .

٧ — مدة الورقة مع ذكر ما اذا كان حسابها من تاريخ التحرير أو تاريخ القبول .

٨ — تاريخ الاستحقاق ويحسب كما سبق أن ذكرنا فى يومية اوراق القبض .

٩ — مكان الدفع اذا اشترط مكان بالذات تدفع فيه الورقه .

١٠ — قيمة الورقة .

١١ — ملاحظات لإثبات كل ما يتعلق بمصير الورقة من دفع أو استبدال أو غير ذلك .

وترى صفحة لهذا الدفتر فى المثال المحلول .

مثال محلول :

(عمليات هذا المثال هى تتمة لعمليات مثال المشتريات صفحة ٢١٥ وعمليات مثال المردودات الخارجة صفحة ٢١٦ ، سالفة الذكر لمحل عبود صفحة ٢١٦ على أن تثبت عمليات هذين المثالين فى الحسابات الشخصية بلبنط صغير ، أما عمليات اوراق الدفع فبلبنط أكبر)

يخصص عبود يومية لأوراق الدفع .

وفى أول فبراير — حرر لأمر مردان سندا إذنيا يستحق بعد شهرين قيمته ٤٠ جنيها سدا لجزء مما عليه

وفى ٣ منه — قبل كمبيالة سحبها عليه العامودى بتاريخ ٢ منه قيمتها ٢٥ جنيها تستحق بعد ٥٠ يوما من القبول تحت الحساب .

وفى تاريخه — حرر سندا إذنيا لأمر الزيات بمبلغ ٤٠ جنيها يستحق بعد شهرين سدا لفاتورته .

والمطلوب :

(١) إثبات الأوراق فى يومية أوراق الدفع (ص ١) .

(٢) حسابات الاستاذ .

يومية أوراق الدفع

رقم مسلسل	تاريخ ورود الورقة	نوع الورقة	اسم الساحب اسم الدائن	المستحقات	تاريخ التحرير	مدة الورقة	تاريخ لاستحقاق	مكان الدفع	المبلغ مليم	المبلغ جنيه	ملاحظات
١	أول فبراير	سند	مردان باسكيدزية	١٨	أول فبراير	شهرين	أول أبريل		—	٤٠	
٢	٣ «	كمبياله	العامودى «	٢٥	٢ «	٥٠ يوما من القبول	٢٥ مارس		—	٢٥	
٣	٣ «	سند	الزيات بدمياط	٣٠	٣ «	شهرين	٣ أبريل		—	٤٠	
				عام ٨	رحل الى حساب أوراق الدفع		٤ فبراير		—	١٠٥	

الأستاذ العام

منه (ص ٨) — حساب أوراق الدفع — له

مليم	جنيه				جنيه	مليم			
					١٠٥	—	١	من مذكورين (الدائنين)	٤ فبراير

أستاذ المشتريات

حساب مردان

منه (ص ١٨) — له

مليم	جنيه					مليم	جنيه			
—	٤٠	١	الى حساب أوراق الدفع	١ فبراير		—	٦٥	٢٥	من حساب المشتريات	٢ فبراير
—	٨	١٠	الى « المردودات الخارجة	٢ «		—	٧٠	٢٥	من « المشتريات	٤ «
—	١٠	١٠	« « «	٤ «						
—	٧٧	و	رصيد مرحل	٤ «						
—	١٣٥					—	١٣٥			
						—	٧٧		رصيد منقول	٥ فبراير

حساب العامودى

منه (ص ٢٥) — له

مليم	جنيه					مليم	جنيه			
—	١٠	١٥	الى حساب الصندوق	٢ فبراير		—	٥٠	٢٥	من حساب المشتريات	٢ أبريل
—	١٠	١٠	الى « المردودات الخارجة	٣ «						
—	٢٥	١	الى « أوراق الدفع	٣ «						
—	٥		رصيد مرحل							
—	٥٠					—	٥٠			
						—	٥		رصيد منقول	٥ فبراير

حساب الزيات

منه (ص ٣٠) — له

مليم	جنيه					مليم	جنيه			
—	٤٠	١	الى حساب ورق الدفع	٢ فبراير		—	٤٠	٢٥	من حساب المشتريات	٢ فبراير

ملاحظات على الحل :

(١) ان عدم كتابة شيء فى خانة مكان الدفع يعنى أن الدفع فى محل المدين .

(٢) ان تاريخ الاستحقاق لايدخل فيه اليوم الذى يصح أن ينتفع به المدين قبل أن يتعرض لإجراء بروتستو عدم الدفع .

(٣) ان أرقام صفحات الأستاذ مأخوذة من المثالين السابقين لأن هذا المثال مبنى عليهما .

فوائد الدفاتر الفرعية

أما وقد انتهينا من شرح الدفاتر الفرعية بالتفصيل فيجمل بنا أن نستعرض أهم فوائدها إتماما للنفع، وهى :

(١) إثبات جميع عمليات المنشأة فى اليوميات فى الوقت المناسب لأنها توزع عادة على موظفين يعهد الى كل منهم بالقيام بما فى طاقته .

(٢) يتم الترحيل الى حسابات الأستاذ بنفس السرعة لنفس السبب .

(٣) تصعيب التزوير إن لم يمنع بتاتا، لأن كل موظف يقوم بإثبات جزء من عملية فى دفتر معين، فلا يحدث التزوير الا بتواطؤ عدد من هؤلاء الموظفين .

(٤) ان تجزئة الدفاتر وسهولة الإثبات فيها يجعل من الميسور اجراء تنقلات بين الموظفين بين الحين والحين، فمن يثبت فى يومية المشتريات فى هذا الأسبوع يكلف بيومية أوراق القبض فى الأسبوع الذى يليه ، وهكذا . وفى هذا احتمال اكتشاف تزويرات سابقة .

(٥) ان استخدام اليوميات الفرعية يمكن من استنباط طريقة لمراقبة الحسابات الشخصية المدينة والدائنة، وهى عادة موطن التلاعب والتزوير .

ولأهمية هذه الفائدة الأخيرة سنشرحها فيما بعد لأنها إحدى الغايات المهمة من الدفاتر الفرعية .

الحسابات الإجمالية : (Total Accounts)

قلنا إن فوائد الدفاتر الفرعية تمكن المنشأة من تصوير الحسابات الاجمالية والانتفاع بمزاياها .

فنظرية اليوميات الفرعية قائمة على اثبات كل عملية فى الدفتر الخاص بها ثم ترحيل قيمتها فورا الى الحساب الشخصى الخاص بالعميل فى دفتر "أستاذ المشتريات" أو "أستاذ المبيعات" حسب طبيعة العملية .

ولما كانت الاختلاسات التى تحدث فى المنشأة الكبيرة مبعثها التلاعب فى الحسابات الشخصية غالبا ، لذا تعطى هذه المنشآت أهمية خاصة لهذه الحسابات وتعمل على ضبطها دائما، وأحد السبل الى ذلك هو فتح حساب اجمالى للمدينين (الذمم) وآخر للدائنين (المطلوبات) على النحو الآتى .

الحساب الإجمالى للمدينين : (Total Debtors A/c)

إذا تعاملت منشأة مع عميلين محمد واحمد :

وباعت لمحمد بضاعة بمبلغ ١٠٠ جنيه رد منها جزءا بمبلغ ٥ جنيهات، وسحبت عليه المنشأة كمبيالة بمبلغ ٥٠ جنيها أصبح رصيد حسابه مدينا بمبلغ ٤٥ جنيها .

واذا باعت بضاعة لأحمد بمبلغ ٥٠ جنيها رد منها جزءا بمبلغ ٥ جنيهات، ودفع تحت الحساب ٢٠ جنيها أصبح رصيده مدينا بمبلغ ٢٥ جنيها .

وهكذا : يكون رصيد محمد مدينا بمبلغ ٤٥ جنيها .

« « أحمد « « ٢٥ «

وجملة ما للمنشأة قبل محمد واحمد ٧٠ « وهذا ما نعبر عنه "بالمدينين"

فاذا فتحنا حسابا "لمحمد واحمد" معا نجد أن المنشأة قد باعت لهما بضاعة بمبلغ ١٥٠ جنيها، وردا لها بضاعة بمبلغ ١٠ جنيهات، وقبلا كمبيالة بمبلغ ٥٠ جنيها، ودفعا تحت الحساب ٢٠ جنيها، فيكون رصيد الحساب مدينا بمبلغ ٧٠ جنيها، وهو عين المجموع الذى حصلنا عليه من محاسبة كل من العميلين على انفراد.

نستنتج من هذا أنه اذا فتح حساب يمثل جميع المدينين مهما كان عددهم ورحلنا اليه فى نهاية أية فترة مجموع المبيعات فى الجانب المدين، ومجاميع التسديدات المختلفة وهى: المردودات الداخلة، وأوراق القبض، وما دفعه المدينون، وما خصم لهم، وما أعدم لديهم، لكان رصيد هذا الحساب الاجمالى مساويا لمجموع أرصدة حسابات الأشخاص المدينين فى نفس التاريخ.

وهكذا تكون عناصر الحساب الاجمالى للمدينين كما يلى:

منـــه — حساب إجمالى المدينين — لـــه

مليم	جنيه		مليم	جنيه
—	—	رصيد منقول (مجموع أرصدة المدينين فى البداية)	—	—	مجموع يومية أوراق القبض
—	—	مجموع يومية المبيعات الآجلة	—	—	« خانة الخصم المدين فى دفتر الصندوق
			—	—	« يومية المردودات الداخلة
			—	—	« المبالغ التى دفعها المدينون
			—	—	« الديون المعدومة
			—	—	الرصيد و يمثل مجموع أرصدة المدينين
—	—		—	—	

يتضح مما تقدم أن حساب اجمالى الذمم قائم على مجاميع العمليات المختلفة المتعلقة بالمدينين و يؤتى بها من الدفاتر الفرعية والخانات الاضافية.

فمجاميع المبيعات وأوراق القبض والمردودات الداخلية يؤتى بها من اليوميات الفرعية الخاصة بها، ومجموع الخصم المدين يؤتى به من الخانة الخاصة فى دفتر الصندوق، أما مجموع مادفعه المدينون بعد الخصم فيمكن الحصول عليه بتخصيص خانة احصائية على نمط خانة المبيعات النقدية فى دفتر الصندوق[1]، فعندما تقبض المنشأة مبلغا من عميل يجعل "حساب الصندوق" مدينا و يوضع نفس المبلغ على نفس السطر الخانة الاحصائية التى تخصصها "للمقبوضات من المدينين" وهكذا يكون مجموع هذه الخانة فى آخر الفترة هو مجموع ما قبض من المدينين.

أما عن الديون المعدومة فانه ان كانت عملياتها كثيرة، جاز أن يخصص لها خانة فى الجانب المدين من دفتر الصندوق يكون حكمها حكم خانة الخصم المسموح به تماما، وإلا فانها تثبت فى اليومية العامة

وتطبيقا لهذا نرجع الى الأمثلة التى ضربناها تطبيقا على يوميات المبيعات صفحة ٢٠٠، والمردودات الداخلية صفحة ٢٠٣، وأوراق القبض صفحة ٢٠٧ فى محل أحمد عبود، فنجد أن حسابات المدينين فى يوم ٤ يناير بعد اثبات وترحيل جميع العمليات الخاصة بهم فى الفترة بين ١ يناير و٤ منه هى كما يلى:

---

(١) سبق أن قلنا عند الكلام عن الخانات الاضافية فى دفتر الصندوق أنها ليست قاصرة على خانتى الخصم والمشتريات أو المبيعات بل يصح اضافة خانات أخرى تبعا لحاجة العمل.

دفتر أستاذ المبيعات

حساب عبد الله

منه (ص ٣٨) — له

مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	٦٥	١٢	الى حساب المبيعات	١ يناير	—	٣٠	—	من حساب الصندوق ٣ يناير
—	٥٠	١٢	« «	٣ «	—	١٠	١٥	من حساب المردودات الداخلة ٣ «
					—	٥	١٥	من حساب المردودات الداخلة ٤ «
					—	٧٠	٤٠	من حساب أوراق القبض ٤ «
—	١١٥				—	١١٥		

حساب حنين

منه (ص ٣٩) — له

مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	٧٥	١٢	الى حساب المبيعات	٢ يناير	—	٥	١٥	من حساب المردودات الداخلة ٣ يناير
					—	٧٠	—	من حساب أوراق القبض « «
—	٧٥				—	٧٥		
—	٧٠	—	الى حساب أوراق القبض	٤ يناير				
—	١	—	الى حساب الصندوق (بروتستو)	« «				

حساب حمدى

منه (ص ٤٠) — له

مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	٣٥	١٢	الى حساب المبيعات	٤ يناير	—	٣٥	٤٠	من حساب أوراق القبض ٤ يناير

حساب صفوت

منه (ص ٤١) — له

مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	٥٠	—	رصيد منقول	١ يناير	—	٥٠	٤٠	من حساب أوراق القبض ١ يناير

حساب فوزى

منه (ص ٤٢) — له

مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	٦٠	—	رصيد منقول	١ يناير	—	٦٠	٤٠	من حساب أوراق القبض ٢ يناير

فتكون قائمة أرصدة المدينين فى ٤ يناير كما يلى :

قائمة أرصدة المدينين

بتاريخ ٤ يناير

الاسم	رقم الأستاذ	الرصيد	
		مليم	جنيه
عبد الله ... ...

و بمقارنة هذه النتيجة بقائمة أرصدة الحسابات الشخصية المختلفة نجد أن حساب كل من عبد الله وحمدى وصفوت وفوزى مسددا، أما الحساب الباقى وهو حساب حنين فرصيده المدين ٧١ جنيها وهو عين رصيد حساب اجمالى الذمم :

ملاحظات على الحل :

(١) عند رفض الكمبيالة يجعل حساب الشخص الذى تقرر الرجوع عليه مدينا بقيمتها والمصاريف، فحساب إجمالى الذمم يجب أن يجعل مدينا بمجموع قيم الكمبيالات المرفوضة ومجموع المصاريف والفوائد المترتبة على ذلك ويمكن الحصول على هذه المجاميع بإضافة خانات إحصائية فى الدفاتر الفرعية، فتخصص خانة للأوراق المرفوضة فى يومية أوراق القبض ،وأخرى فى نفس الدفتر أو فى دفتر الصندوق للمصاريف .

(٢) إن حسابات المدينين قد جعلت مدينة بقيمة ما اشتروه يوم عقد الصفقات، وقد جعلنا الآن حساب الذمم مدينا بمجموع المبيعات، بينما لم يرحل مجموع المبيعات هذا إلى الجانب الدائن من حساب المبيعات إلا مرة واحدة أى أن المبلغ قيد فى الجانب المدين مرتين وفى الجانب الدائن مرة واحدة، وقس على ذلك جميع الحسابات، وهذا ما يسمى بالقيد الثلاثى Triple Entry، إلا أن هذا لا يؤثر على ميزان المراجعة لأن حساب إجمالى المدينين يمثل حسابات المدينين ويحل محلهم فى بعض المواضع كما سنرى .

(٣) نكرر القول بأن تصوير حساب إجمالى المدينين عمل إضافى لغرض معين بجانب خطوات التقييد والترحيل التى رأيناها عند شرح اليوميات الفرعية .

الحساب الإجمالى للدائنين : Total Crediltrs A/C

قياسا على ما ذكر فيما يتعلق بالحساب الإجمالى للمدينين يصور أيضا لنفس الأسباب وبنفس الخطوات حساب إجمالى الدائنين

ويحتوى هذا الحساب على مايلى :

منه — حسابات اجمالى الدائنين — له

مليم	جنيه		مليم	جنيه
—	—	مجموع يومية أوراق الدفع	—	— رصيد منقول
—	—	« « المردودات الخارجة	—	— مجموع يومية المشتريات الآجلة
—	—	« خانة الخصم المكتسب		
—	—	« ما دفع للدائنين		
—	—	« أوراق القبض المظهرة للدائنين		
—	—	رصيد دائن		
—	—		—	—

فاذا رجعنا الى الأمثلة المحلولة الخاصة بيوميات المشتريات صفحة ٢١٢ ، والمردودات الخارجة صفحة ٢١٥ ، وأوراق الدفع صفحة ٢١٨ ، نجد أحمد عبود نجد أنها كما يلى :

أستاذ المشتريات

حساب مردان

منه (ص ١٨) — له

مليم	جنيه						جنيه	مليم				
—	٤٠	١	إلى حساب أوراق الدفع	١	فبراير		٦٥	—	٢٥	من حساب المشتريات	١	فبراير
—	٨	١٠	« « المردودات الخارجة	٢	«		٧٠	—	٢٥	« « «	٤	«
—	١٠	١٠	« « « «	٤	«							
—	٧٧		رصيد مرحل	٤	«							
	١٣٥						١٣٥	—			٤	«
							٧٧	—		رصيد منقول		

حساب العامودى

منه (ص ٢٥) — له

مليم	جنيه						جنيه	مليم				
—	١٠	١٥	إلى حساب الصندوق	٢	فبراير		٥٠	—	٢٥	من حساب المشتريات	٢	فبراير
—	١٠	١٠	« « المردودات الخارجيه									
—	٢٥	١	« « أوراق الدفع	٣	«							
—	٥		رصيد مرحل	٤	«							
	٥٠						٥٠	—				
							٥	—		رصيد منقول	٤	«

حساب الزيات

منه — له

مليم	جنيه						جنيه	مليم				
—	٤٠	١	إلى حساب أوراق الدفع	٣	فبراير		٤٠		٢٥	من حساب المشتريات	٢	فبراير

فتكون قائمة الدائنين فى ٤ فبراير كما يلى :

قائمة أرصدة الدائنين

بتاريخ ٤ يناير

الاسم	رقم الاستاد	الرصيد	
		مليم	جنيه
مردان ... ...

و بالرجوع الى اليوميات الفرعية سالفة الذكر نجد أن مجاميعها عن المدة من ١ فبراير الى ٤ منه كما يلى :

	جنيه
مجموع يومية المشتريات	٢٢٥
« المردودات الخارجة	٢٨
« أوراق الدفع	١٠٥
« مادفع للدائنين	١٠

فمن هذه المعلومات يصور الحساب الإجمالى للدائنين كما يلى :

حساب اجمالى الدائنين

مـــنه — لـــه

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٢٨	الى حساب المردودات الخارجة	٤ فبراير	—	٢٢٥	من حساب المشتريات	٤ فبراير
—	١٠٥	الى حساب أوراق الدفع	٤ «				
—	١٠	الى حساب الصندوق (أو البنك)	٤ «				
—	٨٢	رصيد مرحل					
—	٢٢٥			—	٢٢٥		
				—	٨٢	رصيد منقول	٥ يناير

و بمقارنة هذه النتيجة (رصيد دائن ٨٢ جنيها) بنتائج الحسابات الشخصية المختلفة كما تظهر فى قائمة أرصدة حسابات الدائنين سالفة الذكر يمكن استنتاج صحة تلك الحسابات .

كيفية الانتفاع بالحسابات الاجمالية :

رأينا أن رصيد الحساب الاجمالى لا بد وأن يساوى مجموع أرصدة الحسابات الشخصية التى يمثلها ، وسبق أن ذكرنا أن الاختلاسات إن حدثت فى منشأة فأكثر ما تكون بالتلاعب فى الحسابات الشخصية .

لذلك فانه ينتفع بالحسابات الإجماليـة كوسيلة "للمراقبة الداخلية" Internal Check على الحسابات الشخصية على النحو الاتى :

١ — بين الحين والحين — كل أسبوعين أو كل شهر مثلا — يطلب رئيس الحسابات من الموظف الذى بيده دفتر أستاذ المشتريات ، ومن الموظف الذى بيده دفتر أستاذ المبيعات أن يرصد كل منهما الحسابات الشخصية التى فى دفاتره ويقدم له قائمة بالأرصدة ومجموعها .

٢ — يطلب رئيس الحسابات فى نفس الوقت من الموظفين المكلفين بالتقييد فى اليوميات الفرعيـة المختلفة أن يجمع كل منهم اليومية التى يعمل فيها ويوافيه بمجموعها .

٣ — يفتح رئيس الحسابات حسابا اجماليا للمدينين وآخر للدائنين فى دفتر الاستاذ الخاص عادة ، حتى يكون بعيدا عن أيدى الموظفين ويدرج فى كل منهما عناصره الخاصة على نحو ما رأينا ثم يرصده .

٤ — يقارن رصيد كل من الحسابين بمجموع القائمة المتعلقة به ، والتى سبق أن قدمت كما ذكرنا فى الخطوة الأولى فإذا وجد أى اختلاف سعى إلى اكتشافه وتصحيح الخطأ .

فوائد الحسابات الإجمالية .

ان فوائد الحسابات الاجمالية واضحة مما أسلفنا من الشرح ولكننا نجمع أهمها هنا اتماما للفائدة .

١ — إنها أداة صالحة لمراقبة الحسابات الشخصية .

٢ — منع التزوير فى الدفاتر أو وقفه على الأقل .

٣ — إذا صور ميزان المراجعة ولم يتزن جانباه ، فان وجود هـذين الحسابين الاجماليين يمكن من حصر الحسابات التى يجب مراجعتها لاكتشاف الخطأ ، لأنه إذا اتضح أن رصيد حساب اجمالى المدينين مثلا يساوى مجموع الأرصدة المدينة فلا يكون هناك داع لمراجعة حسابات الأشخاص المدينين ، وهكذا يبحث عن الخطأ فى غيرها من الحسابات .

٤ — فى ميزان المراجعة يوضع رصيد المدينين ورصيد الدائنين بدلا من مئات الحسابات الشخصية المدينة والدائنة .

مثال عام على الحسابات الاجمالية :

قلنا ان مفردات العمليات تقيد فى يومياتها الخاصة وترحل توا إلى الحسابات الشخصية ، ولا يرحل إلى الحسابات الأخرى إلا مجاميع اليوميات والخانات الاحصائية إن وجدت . ويراد الآن ربط هذه المجاميع بعضها ببعض كما سنرى فى المثال الآتى :

فى أول ابريل بدأ يوسف بك مشرفه تجارة برأس مال قدره ٥٠٠٠ جنيه فتح بها حسابا جاريا فى البنك الأهلى وصمم طريقة المحاسبة فى متجره بحيث يستخدم جميع اليوميات والخانات المعروفة .

وفى ٣١ يناير كان مجمل العمليات المختلفة كما يلى علما بأنه كان يوسط البنك فى جميع عملياته النقدية :

مجموع يومية المشتريات ... ... ٤٠٠٠ جنيه وخانة المشتريات فى دفتر الصندوق ١٠٠٠ جنيه .

« يومية المبيعات ... ... ١٠٠٠ « وخانة المبيعات فى دفتر الصندوق ١٠٠٠ «

« « المردودات الداخلة ١٠٠ « والخارجة ... ... ٥٠ «

« « أوراق القبض ... ٦٠٠ « وأوراق الدفع ... ... ٢٠٠٠ «

« مادفعه المدينون بعد الخصم ٢٠٠ « وما دفع للدائنين ... ... ١٠٠٠ «

(١) للتفصيل يراجع كتابنا "مراجعة الحسابات" وكتابنا "المحاسبة الراقية الخاصة"

مجموع القيم الاسمية للكمبيالات التى استحقت للمحل وحصلت ١٠٠ جنيه

« « « « « خصمت فى البنك ٣٠٠ « بلغ الأجيو عليها ٢ ج

« « « « « استحقت على المحل ودفعت ٣٠٠ «

« خانتى الخصم المسموح به فى دفتر الصندوق ٥ جنيهات والمكتسب ١٠ جنيهات .

« الديون المعدومة ٢٠ جنيها .

« المصاريف النثرية ٢٥ جنيها .

مدفوعات مختلفة

أثاث ٢٠٠ جنيه — مصاريف تأسيس ٢٠٠ جنيه — صندوق المصاريف النثرية ٣٠ جنيها — مصاريف تجارية و إدارية وتوزيع ٣٠٠ جنيه — مسحوبات ٣٠ جنيها — تأمينات ٣٠ جنيها .

والمطلوب تصوير ميزان المراجعة فى ٣١ يناير .

تمهيد للحل :

يحتاج الأمر مبدئيا لحل هذه المسألة الى فتح جميع الحسابات المتعلقة بهذه المجاميع ثم ترصيدها على أن يعمل الميزان من الأرصدة النهائية .

ولكننا نلاحظ أن من الحسابات التى ستفتح ماسيحتوى على رقم واحد أو رقمين فقط كحسابات المشتريات والمبيعات والمردودات والأثاث والمصاريف الخ .. ومنها ماسيحتوى على أرقام كثيرة فى كلا الجانبين مثل حسابات البنك المدينين والدائنين وأوراق القبض وأوراق الدفع .

فاقتصادا فى العمل نكتفى فى هذا المكان ، بفتح هذه " الحسابات الخمسة الأخيرة " لصعوبة الحصول على أرصدتها بدون فتحها ، ولا تفتح باقى الحسابات لسهولة معرفة أرصدتها فتضعها مباشرة فى الميزان .

منه — حساب البنك — له

مليم	جنيه		مليم	جنيه	
—	٥٠٠٠	إلى حساب رأس المال	—	١٠٠٠	من حساب المشتريات
—	١٠٠٠	إلى حساب المبيعات	—	١٠٠٠	من حساب المطلوبات
—	٢٠٠	إلى حساب الذمم	—	٣٠٠	من حساب أوراق الدفع
—	١٠٠	إلى حساب أوراق القبض	—	٢٠٠	من حساب الأثاث
—	٢٩٨	إلى حساب أوراق القبض	—	٢٠٠	من حساب مصاريف التأسيس
			—	٣٠	من حساب صندوق المصاريف
			—	٣٠٠	من حساب المصاريف التجارية
			—	٣٠	من حساب المسحوبات
			—	٢٠	من حساب التأمينات
			—	٣٥١٨	رصيد (الميزان) مرحل
—	٦٥٩٨		—	٦٥٩٨	
—	٣٥١٨	رصيد منقول			

حساب المدينين

منه

مليم	جنيه	
—	١٠٠٠	إلى حساب المبيعات
—	١٠٠٠	
—	٧٥	رصيد منقول

له

مليم	جنيه	
—	١٠٠	من حساب المردودات الداخلية
—	٦٠٠	من حساب أوراق القبض
—	٢٠٠	من حساب البنك
—	٥	من حساب الخصم المدين
—	٢٠	من حساب الديون المعدومة
—	٧٥	رصيد مرحل (الميزان)
—	١٠٠٠	

حساب الدائنين

منه

مليم	جنيه	
—	٥٠	إلى حساب المردودات الخارجية
—	٢٠٠٠	إلى حساب أوراق الدفع
—	١٠٠٠	إلى حساب البنك
—	١٠	إلى حساب الخصم الدائن
—	٩٤٠	رصيد (الميزان) مرحل
—	٤٠٠٠	

له

مليم	جنيه	
—	٤٠٠٠	من حساب المشتريات
—	٤٠٠٠	
—	٩٤٠	رصيد منقول

حساب أوراق القبض

منه

مليم	جنيه	
—	٦٠٠	إلى حساب المدينين
—	٦٠٠	
—	٢٠٠	رصيد منقول

له

مليم	جنيه	
—	١٠٠	من حساب البنك
—	٣٠٠	من مذكورين
—	٢٠٠	رصيد مرحل (الميزان)
—	٦٠٠	

حساب أوراق الدفع

مليم	جنيه	
—	٣٠٠	الى حساب البنك
—	١٧٠٠	رصيد مرحل (الميزان)
—	٢٠٠٠	

مليم	جنيه	
—	٢٠٠٠	من حساب المطلوبات
—	٢٠٠٠	
—	١٧٠٠	رصيد منقول

١ فبراير

ميزان المراجعة لمحل يوسف بك مشرفه

بتاريخ ٣١ يناير

الحساب	أرصدة دائنة		أرصدة مدينة	
	مليم	جنيه	مليم	جنيه
حساب المشتريات	—	٥٠٠٠	—	—
« رأس المال	—	—	—	٥٠٠٠
« المبيعات	—	—	—	٢٠٠٠
« المردودات الداخلة	—	١٠٠	—	—
« المردودات الخارجة	—	—	—	٥٠
أجيو	—	٢	—	—
حساب الخصم المسموح به	—	٥	—	—
« « المكتسب	—	—	—	١٠
« الديون المعدومة	—	٢٠	—	—
« المصاريف النثرية	—	٢٥	—	—
« الأثاث	—	٢٠٠	—	—
« مصاريف التأسيس	—	٢٠٠	—	—
« صندوق المصاريف	—	٥	—	—
« المصاريف المختلفة	—	٣٠٠	—	—
« المسحوبات	—	٣٠	—	—
« التأمينات	—	٢٠	—	—
« البنك	—	٣٥١٨	—	—
« المدينين	—	٧٥	—	—
« الدائنين	—	—	—	٩٤٠
« أوراق القبض	—	٢٠٠	—	—
« أوراق الدفع	—	—	—	١٧٠٠
مجموع الميزان	—	٩٧٠٠	—	٩٧٠٠

ملاحظات على الحل :

(١) نكرر أنه ليس معنى الاكتفاء بفتح هذه الحسابات الخمسة أن الحسابات الأخرى لا ضرورة لها ، ولكننا فعلنا ذلك اكتفاء بابراز الحسابات ذات الموضوع الجديد فقط .

(٢) كمفتاح لحل هذه المسألة نذكر أنه فيما يتعلق بالمشتريات مثلا ومجموعها أجله ونقدية ٥٠٠٠ جنيه جعلنا حساب الدائنين دائنا بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه ، وحساب البنك دائنا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ، ولكننا لم نفتح حساب المشتريات لأنه إذا فتح سيجعل مدينا بالمبلغين ، ويكون مجموعهما هو رصيد الميزان . ولما كان استخراج هذا المجموع سهلا بمجرد النظر أهملنا فتح حساب المشتريات ، وهكذا بالنسبة للحسابات الأخرى المشابهة .

(٣) إذا رصدت الحسابات الأصلية الشخصية التى رحل إليها مفردات العمليات وقت حدوثها ، ووضعنا أرصدتها جميعا فى ميزان المراجعة بدلا من الحسابات الرحمانية لما اختلفت النتيجة .

على هامش اليوميات المختلفة :

ذكرنا قبلا أنواع اليوميات المختلفة المستخدمة فى الحياة العملية ، فأشرنا الى " اليومية الزفرة " التى تقيد فيها العمليات وقت حدوثها بغير نظام ، حتى يعاد اثباتها فى اليومية المنظمة فيما بعد. وأشرنا كذلك "الى اليومية الوحيدة" فى المنشآت الصغيرة وذكرنا ما اشترطه القانون بالنسبة لها . ثم أشرنا بعدذلك الى اليوميات الفرعية المختلفة التى قد تضطر المنشآت الكبيرة الى استعمالها ، واستنتجنا من نص القانون التجارى ضرورة توفر الشروط القانونية بالنسبة لها جميعا حتى يمكن قبولها أمام القضاء كقرينة .

وقد رأينا كيف أنه من نتيجة استخدام اليوميات الفرعية أن يرحل مجموع كل منها فى نهاية كل فترة معينة الى حساب الأستاذ الخاص بها ، وفى هذا اختصار كبير فى العمل واقتصاد عظيم فى الوقت . وقد طبقنا هذا المبدأ فى المسائل العديدة السابقة ، فأتممنا ترحيل المجاميع دون أن نثبت ذلك بقيد ما فى اليومية العامة. وظاهر أن من أسباب ذلك :

١ — أن مجموع اليومية الفرعية ليس فى ذاته عملية مستقلة يقتضى الأمر اثباتها فى دفتر ما .

٢ — أن مفردات هذا المجموع مثبتة فى دفتر يومية ، افترضنا توفر الشروط القانونية فيه ، وقد رحلت هذه الفردات الى الحسابات الشخصية ، فلا بد لإتمام مبدأ القيد الثنائى (المزدوج) أن يرحل المجموع الى الجانب الآخر فى حساب آخر. وبعبارة أخرى فإنه بدلا من ترحيل مفردات المبيعات مثلا الى "حساب المبيعات" ، رحل مجموع هذه المفردات فى نهاية الفترة الى " حساب المبيعات " . وهكذا بالنسبة لليوميات الأخرى .

على أنه اذا استخدمت الحسابات الاجمالية للمدينين والدائنين فى المنشأة ، فقد يلتبس الأمر قليلا ، فيرى لزوم اثبات ترحيل مجموع اليومية الفرعية بقيد فى "اليومية العامة" ، نظرا لفتح حساب جديد هو حساب اجمالى المدينين أو اجمالى الدائنين. ولكن الواقع أنه حتى فى هذه الحالة لاضرورة لهذا الاثبات ، لأن الحساب الاجمالى ان هو " إلا حساب تمثيلى " — أى يمثل عدة حسابات شخصية مثبوتة فى الدفاتر — لا تحتمه طبيعة التقييد بالقيد الثنائى (المزدوج) وانما يتخذ كوسيلة لضبط تلك الحسابات العديدة ، وقد لا يفتح فى الدفاتر أصلا ويكتفى بإثباته فى ورقة خارجية تحفظ فى ملف خاص .

ولقد ذكرنا المصادر التى تغذى الحسابات الاجمالية ، فهى بالنسبة للعمليات الآجلة :
يوميات المشتريات والمبيعات والمردودات وأوراق القبض والدفع .
أما بالنسبة للعمليات النقدية فهى دفتر الصندوق بما يحوى من خانات عديدة ، وقد ذكرنا أنه يحتوى على الخانات الآتية :

١ — خانتان للصندوق والبنك يعتبر الاثبات فيهما أنه اثبات فى اليومية وفى الأستاذ بالنسبة للصندوق والبنك.

٢ — خانة للخصم فى كل من الجانبين يعتبر الاثبات فيها أنه اثبات فى دفتر يومية خاصة .

٣ — خانة للديون المعدومة فى الجانب المدين من الدفتر اذا اقتضت أهميتها هذا التخصيص ، وتعامل معاملة خانة الخصم .

٤ — خانات إحصائية ، أى لا يعتبر الإثبات فيها أنه إثبات فى اليومية . ومن هذه الخانات :
(أ) فى الجانب المدين : خانة للمبيعات النقدية ، وأخرى للمقبوضات من المدينين ، وثالثة للمقبوضات من الكمبيالات المستحقة ، ورابعة للكمبيالات المخصومة ، الى غير ذلك مما قد يستلزمه العمل .
(ب) فى الجانب الدائن : خانة للمشتريات النقدية ، وأخرى للمدفوعات الى الدائنين ، وثالثة للمدفوعات الى حملة أوراق الدفع ، الى غير ذلك مما قد يستلزمه العمل .

وهكذا يبدو دفتر الصندوق كما يلى :

الجانب المدين (المقبوضات)

منـــه

يومية وأستاذ		يومية		خانات احصائية					رقم الأستاذ	بيان	تاريخ
صندوق	بنك	خصم مسموح به	ديون معدومة	مبيعات	مقبوضات من المدينين	مقبوضات أوراق القبض	أوراق القبض المخصومة	؟			

الجانب الدائن (المدفوعات)

لـــه

يومية وأستاذ		يومية	خانات احصائية					رقم الأستاذ	بيان	تاريخ
صندوق	بنك	خصم مكتسب	مشتريات	مدفوعات للدائنين	أوراق دفع	؟	؟			

غير أنه يلاحظ فى الحياة العملية، أن كثيرا من المنشآت لا يعنى بتوفير الشروط القانونية فى الدفاتر الفرعية، إما إهمالا فى تنفيذ أحكام القانون، وإما لأنها فروع لمنشآت أجنبية لا يحتم قانون بلدها توفير ما اشترطه المشرع المصرى فى اليومية. وهذه المنشآت تجرى على :

١ — تسجيل يومية واحدة، هى اليومية العامة، وقد تسمى باليومية المركزية.

٢ — استخدام اليوميات العديدة الفرعية دون تسجيلها، بل وأحيانا دون تجليدها فتترك أوراقا سائبة، واعتبارها دفاتر مساعدة لليومية الأصلية المركزية ويتبع فى الاثبات فيها والترحيل منها الخطوات التى ذكرناها بالنسبة للدفاتر الفرعية القانونية.

٣ — فى آخر كل فترة تجمع اليومية وترحل الى حسابها الخاص فى الأستاذ العام، ولكن هذا يتم بقيد فى اليومية المركزية.

فعند ترحيل مجموع يومية المبيعات، بفرض أنه ١٠٠٠ جنيه — يثبت ذلك فى اليومية المركزية بالقيد :

منه	له			
جنيه	جنيه			
١٠٠٠		من مذكورين (المدينين)		
	١٠٠٠		إلى حساب المبيعات	
		ترحيل مجموع المبيعات الآجلة		

وعند ترحيل مجموع يومية أوراق الدفع — بفرض أنه ٥٠٠ جنيه — يثبت ذلك فى اليومية المركزية بالقيد :

منه	له			
جنيه	جنيه			
٥٠٠		من مذكورين (الدائنين)		
	٥٠٠		إلى حساب أوراق دفع	
		ترحيل مجموعة يومية أوراق الدفع		

وهكذا وهكذا بالنسبة لمجاميع باقى اليوميات والخانات الاحصائية. ويقال فى تأييد هذه الطريقة إن اثبات المجموع عند الترحيل فى اليومية المركزية المسجلة فيه الضمان الكافى لضبط العمل فى المنشأة وعدم التشكك فى دفاترها المساعدة.

غير أنه يرد على ذلك :

١ — إن القانون المصرى قد أوجب الاثبات يوما فيوما فى "يومية" اشترط فيها الشروط المعروفة.

٢ — إن اليوميات المستخدمة بهذه الطريقة هى يوميات مساعدة (لليومية المركزية) لا فرعية، يمكن خدمة لقضية ما تغيير بعض أرقامها أو تغييرها كلها مع الاحتفاظ بنفس المجموع الأصلى المثبوت فى اليومية المركزية، وهذا مما يشكك القاضى فى قبولها كقرينة.

٣ — للقاضى أصلا أن يرفض بحث محتويات هذه الدفاتر المساعدة لعدم توفر الشروط القانونية فيها.

لهذا ولغيره، نرى ان الطريق الذى رسمناه أصلا فى هذا الفصل هو الطريق القويم الذى يتمشى مع التشريع المصرى، وأنه من الواجب نصح المنشآت التى تعمل بخلافه أن تعود اليه [1].

(١) سنعود الى هذا الموضوع بتفصيل أوسع فى "كتاب المحاسبة الراقية الخاصة" للمؤلف.

تمارين الفصل الثانى عشر

أسئلة نظرية :

(١) ما الذى دعا إلى إدخال الدفاتر الفرعية فى إمساك الدفاتر ؟

(٢) هل تعتبر اليوميات الفرعية أجزاءا من يومية المنشأة أو مساعدة لها ؟

(٣) يقضى القانون بضرورة استخدام دفتر اليومية ، فإذا استخدمت جميع اليوميات المعروفة فأيها يعتبر اليومية التى قضى بها القانون ؟

(٤) عدد اليوميات الفرعية المعروفة .

(٥) هل يمكن الاستغناء عن اليومية العامة باستخدام اليوميات الفرعية ؟

(٦) ما هو المركز القانونى لليوميات الفرعية ؟ قارن ما تقول بما تعرفه عن المركز القانونى لليومية العامة .

(٧) عدد دفاتر الأستاذ الفرعية التى تعرفها واذكر ناحية استخدام كل منها .

(٨) هل هناك ضابط لتسطير اليوميات الفرعية ؟

(٩) اذكر الأسس التى بنى عليها الاثبات فى اليوميات الفرعية والترحيل منها إلى الأستاذ .

(١٠) " دفتر الصندوق يعتبر يومية وأستاذ بالنسبة للصندوق والبنك " فسر هذا .

(١١) ما أساس تعدد الخانات فى دفتر الصندوق ؟ .

(١٢) قارن بين خانة الخصم المسموح به وخانة المبيعات فى دفتر الصندوق .

(١٣) « « « « المكتسب « المشتريات « « .

(١٤) متى يستخدم دفتر صندوق المصاريف النثرية ؟

(١٥) اشرح أسس الطريقة الشائعة لإمساك دفتر المصاريف النثرية .

(١٦) أى أنواع العمليات يثبت فى يوميتى المشتريات والمبيعات ؟

(١٧) ما الذى نقصده بالحسابات الاجمالية ؟

(١٨) ما هى الأسس التى يبنى عليها حساب إجمالى المدينين وحساب إجمالى الدائنين ؟ وضح ما تقول ببيانات من عندك .

(١٩) كيف ينتفع بالحسابات الاجمالية ؟

(٢٠) ما هى فوائد الحسابات الاجمالية ؟

أسئلة عملية .

(١) افتتح عزت متجرا صغيرا ورأى أن يقسم اليومية إلى جزأين أحدهما لإثبات العمليات النقدية والآخر لغير ذلك . وكانت كل معاملاته النقدية تتم مع الصندوق . فالمطلوب إثبات العمليات الآتية فى اليوميات والأستاذ :

كانت بداية المتاجرة فى أول يناير برأس مال قدره ٢٠٠ جنيه أودعها فى الصندوق .

فى تاريخه — استأجر محلا بايجار شهرى ٦ جنيهات ودفع للمالك إيجار شهرى يناير وفبراير .

فى ٢ منه — دفع لأحد المقاولين ٢٠ جنيها لعمل المعدات اللازمة لتهيئة المحل .

فى تاريخه — اشترى من عطية بضاعة بمبلغ ٣٠ جنيها بفاتورة رقم ....

فى تاريخه — دفع تأمين النور ٢ جنيه وتأمين التليفون ٢ جنيه، واشتراك التليفون ٥ جنيهات .

فى تاريخه — باع بضاعة نقدا بمبلغ ١٠ جنيهات بخمس قسائم من ١ إلى ٥

فى ٣ منه — اشترى من محيي بضاعة بمبلغ ٤٠ جنيها بفاتورة رقم ....

فى تاريخه — بلغت مجاميع مبيعاته ١٠ جنيهات نقدا بسبع قسائم .

فى تاريخه — باع لعابدين بضاعة بمبلغ ١٥ جنيها بفاتورة رقم ...

فى تاريخه — دفع للنجار الذى قام بتأثيث المحل ٢٠ جنيها ثمنا لذلك .

فى تاريخه — دفع لعطية مبلغ ١٠ جنيهات تحت الحساب .

فى ٤ منه — قبل كمبيالة سحبها عليه محيي بمبلغ ٤٠ جنيها تستحق بعد شهر فقبلها .

فى ٥ منه — دفع له عابدين ٥ جنيهات تحت الحساب ثم حرر له سندا إذنيا بالباقى عليه يستحق بعد شهر.

(٢) فى أول يناير — كان رصيد حساب الصندوق فى دفاتر مصطفى ٧٠٠ جنيه. ولقد رأى يومئذ أنه نظرا لاتساع عمله، أن يقسم اليومية إلى جزأين الأول عمليات النقدية والثانى للعمليات الآجلة. ولقد رأى أيضا أن يفتتح له حسابا فى بنك مصر ليودع فيه ما عنده من النقود وأودع فعلا ٦٥٠ جنيها مما فى الصندوق .

فى تاريخه — اشترى من إبراهيم بضاعة بمبلغ ٥٠ جنيها بشيك رقم ٠٠٠ بفاتورة، وفى تاريخه باع نقدا بضاعة بمبلغ ٧٠ جنيها على عشر دفعات بقسائم من نمرة ٤٠١ إلى ٤١٠

فى ٢ منه — اشترى من فوزى بضاعة بمبلغ ٧٥ جنيها بفاتورة رقم

فى تاريخه — استحقت كمبيالة قيمتها ٥٠ جنيها لأمر يحيي فدفعها مصطفى نقدا

(رصيد أوراق الدفع فى الأستاذ ٣٠٠ جنيه)

فى تاريخه — دفع لخليل مبلغ ٤٧ جنيها بشيك سدا لثمن بضاعة اشتراها منه منذ أسبوع بفاتورة قيمتها ٥٠ جنيها بشرط الخصم النقدى بمعدل ٦ ٪

فى ٣ منه — اشترى بضاعة بشيك قيمته ٧٠ جنيها من وهبة بفاتورة رقم ... ...

فى تاريخه — اشترى من صدقى بضاعة سعرها المكتوب ١٠٠ جنيه يخصم ٥ ٪ لمدة شهر .

فى تاريخه — استلم من ماهر ٣٠ جنيها بشيك سدا لما عليه .

فى تاريخه — استلم من محمد شيك قيمته ٩٧ جنيها سدا لفاتورة قيمتها ١٠٠ جنيه بشرط الخصم النقدى ٣ ٪

والمطلوب اثبات هذه العمليات فى الدفاتر .

(٣) ابتدأ محمد افندى كامل أعماله التجارية من اول مارس سنة ١٩٤٥ برأس مال ١٠٠٠٠ ج.م أودعها كلها فى بنك مصر فى نفس اليوم و إليك بيان بعض العمليات التى أجراها أثناء الشهر :

فى أول مارس — اشترى بضاعة من مختار حسين بمبلغ ٤٢٠٠ جنيه دفع نصفها بشيك .

فى تاريخه — سحب من البنك وأودع فى الصندوق ١٥٠ جنيها .

فى ٣ منه — دفع ايجار المحل عن مدة شهرين مقدما بمبلغ ٦٠ جنيها نقدا .

فى ٥ منه — اشترى من محمود كسيبه بضاعة بمبلغ ٩٢٠ جنيها .

فى ٧ منه — اشترى من محمد محسب بضاعة بمبلغ ١٥٦٠ جنيها بشيك .

فى ٩ منه — دفع ثمنا لأدوات المحل ٥١٩ جنيها بشيك .

فى تاريخه — اشترى من أحمد فرغلى بضاعة بمبلغ ٥١٠٠ جنيه دفع ثلثها بشيك .

فى ١١ منه — باع الى رياض مشرقى بضاعة بمبلغ ١٢٠ جنيها قبض منها ٢٠ جنيها نقدا .

فى ١٢ منه — باع لمحمود عطيه بضاعة بمبلغ ٢٣٠٠ جنيه قبض منها ٣٠٠ جنيه بشيك على البنك الأهلى والباقى بكمبيالة تستحق الدفع بعد شهر مع خصم ٢٪ اذا حصل الدفع فى ظرف ١٠ أيام .

فى ١٤ منه — دفع مصاريف عمومية ٣٥ جنيها نقدا .

فى تاريخه — أرسل شيك محمود عطيه الى مصرفه (بنك مصر) لتحصيله ، فحصله .

فى تاريخه — سحب من بنك مصر وأودع الصندوق ٣٥٠ جنيها .

فى ١٥ منه — باع بضاعة نقدا بمبلغ ٥٠٠ جنيه ، و بضاعة بشيك أرسل للبنك بمبلغ ٤٠٠ جنيه .

فى ١٧ منه — اشترى بضاعة من فليكس ريكس بمبلغ ٤٧٠٠ جنيه دفع من ثمنها ٢٠٠ جنيه نقدا و ١٥٠٠ جنيه بشيك والباقى بكمبيالة .

فى ١٨ منه — باع نقدا بضاعة بمبلغ ٩٠٠ جنيه ، واشترى بضاعة بشيك بمبلغ ٨٠٠ جنيه .

فى ١٨ منه — دفع محمود عطيه رصيد حسابه .

فى ١٩ منه — دفع لمختار حسين رصيد حسابه بشيك بعد خصم ٥٪

فى ٢٢ منه — دفع لمحمود كسيبه حسابه بشيك بعد خصم ٥٪

فى ٢٥ منه — دفع رياض مشرقى رصيد حسابه نقدا بعد خصم ٧٪

فى ٢٧ منه — اشترى نقدا بضاعة بمبلغ ٢٠٠ جنيه ، و باع بضاعة بشيك أرسله الى البنك بمبلغ ٥٠٠ جنيه .

فى ٣١ منه — دفع مهايا الموظفين ٨٤ جنيها نقدا .

فى تاريخه — قرر أن يبقى فى الصندوق ٥٥ جنيها فقط وأن يرسل الباقى الى البنك فأرسله .

والمطلوب :

(١) اثبات العمليات النقدية فى دفتر الصندوق .

(٢) « باقى العمليات فى اليومية العامة .

(٣) الترحيل الى الحسابات المختلفة .

(٤) حسين الاهوانى تاجر خصص لعملياته النقدية دفترا للمقبوضات والمدفوعات وله حساب جارى فى بنك مصر .

فى ٧ يناير — كان رصيد الصندوق لديه ٥٠ جنيها والبنك ١١٠٠ جنيه .

فى تاريخه — اشترى بضاعة من حسين أبو على بفاتورة رقم ... ... قيمتها المكتوبة ١١٠ جنيهات بخصم ١٠ ٪

فى تاريخه — باع بضاعة لكامل سعرها المكتوب ٩٠ جنيها بفاتورة رقم ... ... بخصم ٥ ٪

فى تاريخه — باع نقدا بضاعة قيمتها ٢٠ جنيها بقسائم من ٢١٤ إلى رقم ٢٥٠

فى ٨ منه — استحقت الكمبيالة المسحوبة عليه لأمر رشدى وقيمتها ٥٠ جنيها فسحب شيك رقم ... ... لأمر حاملها (رصيد حساب أوراق الدفع ٥٠٠ جنيه)

فى تاريخه — استحق السند الإذنى المحرر لأمره وقيمته ٣٠ جنيها فأرسل له محرره صفوت شيك بالمبلغ على البنك الأهلى . (رصيد أوراق القبض ٢٠٠ جنيه) .

فى تاريخه — بلغت مبيعاته النقدية ٣٠ جنيها بعشرة قسائم .

فى تاريخه — اشترى بضاعة من خضير بفاتورة رقم ... ... قيمتها ٣٠ جنيها نقدا .

فى تاريخه — سحب لمصاريفه الشخصية ١٠ جنيهات .

فى ٩ منه — وصله من وصفى شيك بمبلغ ٩٥ جنيها سدا لبضاعة قيمتها ١٠٠ جنيه اشتراها منذ أسبوع بشرط الخصم النقدى بمعدل ٥ ٪

فى تاريخه — ظهر (شيك وصفى) لأمر دائنه طاهر سدا لثمن بضاعة اشتراها منذ خمسة أيام بشرط الخصم النقدى بمعدل ٥ ٪

فى تاريخه — بلغت مبيعاته النقدية ٢٥ جنيها بقسائم عددها ١٥

فى تاريخه — أودع فى البنك ٣٠ جنيها مما فى الصندوق .

فى ١٠ منه — دفع أجور عمال ٥ جنيهات .

فى تاريخه — سحب على زكى كمبيالة قيمتها ٥٠ جنيها تستحق بعد شهرين سدا لما عليه .

فى تاريخه — حرر لأمر حامد سندا إذنيا قيمته ٢٠ جنيها يستحق بعد شهر سدا لما له .

والمطلوب إثبات هذه العمليات فى الدفاتر المختلفة .

(٥) محمد حمدى تاجر يقيد عملياته فى يوميتين إحداهما للمقبوضات والمدفوعات يخصص فيها بجانب الخانات العادية خانة للخصم ، واليومية الثانية لإثبات العمليات الأخرى .

فى أول فبراير كان رصيد حساب الصندوق ٢٠ جنيها والبنك ٩٠٠ جنيه .

فى تاريخه — سحب من البنك ١٠٠ بشيك .

فى تاريخه — دفع مهايا موظفين نقدا ٦٠ جنيها ، وأخذ هو لنفسه ٢٠ جنيها ودفع إيجار المحل نقدا ١٥ جنيها .

فى تاريخه — بلغت مبيعاته النقدية ٤٠ بعشرة قسائم تبدأمن نمرة ٤١٤ .

فى تاريخه — دفع للطويل مبلغ ٥٧ بشيك رقم ... سدا لبضاعة اشتراها منذ ٥ أيام بشرط الخصم النقدى بمعدل ٥ ٪ .

فى تاريخه — وصله من يوسف شيك على بنك باركليز قيمته ٤٧ سدا لبضاعة اشتراها منذ أسبوع بشرط الخصم النقدى ٦ ٪ .

فى تاريخه — اشترى من يحيى بضاعة بمبلغ ٨٠ جنيها بفاتورة رقم ... ...

فى تاريخه — استحقت الكمبيالة المسحوبة عليه لأمر لبيب وقيمتها ٢٥ فسحب لأمره شيك سدا لها .

فى تاريخه — وصله من مصرفه إشعار بأن السند الأذنى رقم ... ... الذى حرره توفيق وقيمته ٢٠ جنيها قد حصل وظهر أن البنك قد احتسب رسم تحصيل بمعدّل ١٠ ٪

فى تاريخه — قطع فى البنك كمبيالة مسحوبة على نور قيمتها ٨٥ جنيها تستحق فى ٥ مارس بمعدل ٦ ٪ .

فى ٣ فبراير — باع لياسين بضاعة بمبلغ ٢٥ جنيها بفاتورة رقم ... ... بشيك رقم ... ...

فى ٤ فبراير — وصله من مصرفه إخطار بأن شيك ياسين قد رفض لعدم وجود رصيد .

فى تاريخه — دفع لحسين ½ ٢٨ جنيها بشيك سدا لبضاعة اشتراها منه منذ أسبوع بشرط الخصم النقدى بمعدّل ٥ ٪ .

فى تاريخه — استلم من عزيز شيك بمبلغ ٧٦ جنيها سدا لبضاعة اشتراها منه منذ ٥ أيام بشرط الخصم النقدى بمعدّل ٥ ٪ .

فى تاريخه — قبل كمبيالة سحبها عليه دائنه مصطفى قيمتها ٣٠ وتستحق بعد شهرين .

والمطلوب إثبات هذه العمليات فى دفاتر التاجر .

(٦) فى أول فبراير — كان رصيد الصندوق ٢٠ جنيها والبنك ٢٢٠٠ جنيه والخصم المدين ٣٠ جنيها والخصم الدائن ٢٠ جنيها والمشتريات ٤٠٠ جنيه والمبيعات ٦٠٠ جنيه ، وذلك فى دفاتر سيد طاهر . ونظرا لاتساع عملياته فإنه يخصص دفترا لإثبات المقبوضات والمدفوعات بخانات للخصم وأخرى للمشتريات والمبيعات النقدية ، أما العمليات غير النقدية فيثبتها فى اليومية العادية أى العامة .

فى تاريخه — بلغ مجموع مبيعاته النقدية ٣٠ جنيها نقدا بقسائم من رقم ٢٠٠ الى ٢١٥

فى تاريخه — كان مجموع مشترياته النقدية ٣٠ جنيها بفاتورتين إحداهما من على السيد رقم ... ... والثانية من السيد محمد رقم ... ...

فى تاريخه — دفع لصديق مبلغ ٣٨ جنيها بشيك رقم ... ... سدا لثمن بضاعة كان قد اشتراها منذ أسبوع بشرط الخصم النقدى بمعدّل ٥ ٪

فى تاريخه — وصله من يحيى ١٩ جنيها نقدا سدا لبضاعة اشتراها المذكور منذ ٥ أيام بشرط الخصم النقدى معدّل ٥ ٪

فى ٢ منه — بلغت مبيعاته النقدية ٤٠ جنيها بعشر قسائم، ومشترياته النقدية ٣٠ جنيها بفاتورتين.

فى تاريخه — اشترى من صديق بضاعة بمبلغ ٥٠ جنيها بفاتورة ... ...

فى تاريخه — باع ليحيى بضاعة بمبلغ ٣٥ جنيها بفاتورة رقم ... ...

فى تاريخه — استحقت الكمبيالة التى كان قد سحبها عليه رأفت وقيمتها ٥٠ جنيها، فدفعها لحاملها وهو البنك الأهلى بشيك رقم ... ... (رصيد أوراق الدفع فى دفتر الأستاذ ٥٠٠ جنيه)

فى تاريخه — استحق السند الاذنى رقم ... ... الذى حرره عبد اللطيف وقيمته ٣٠ جنيها فدفعه المذكور بشيك رقم ... ... على بنك باركليز. وتصادف فى نفس الوقت وجود صديق فظهر له هذا الشيك سدا لجزء مما عليه (رصيد أوراق القبض ٤٠٠ جنيه)

فى ٣ منه — بلغت مبيعاته النقدية ٤٠ جنيها بثمان قسائم، ومن هذا المبلغ ٢٠ جنيها بشيكات كما بلغت مشترياته النقدية ٥٠ جنيها بثلاث فواتير، ومن هذا المبلغ ٢٥ جنيها بشيك .

فى ٤ منه — بلغت مبيعاته النقدية ٣٠ جنيها بقسائم عددها ١٥ ، ومشترياته النقدية ١٠ جنيهات بفاتورة واحدة .

فى تاريخه — وصله من مدينه مصطفى مبلغ قدره ٩٥ جنيها بشيك رقم ... ... سدا للكمبيالة رقم ... ... التى قبلها منذ خمسة أيام وفاء لثمن بضاعة اشتراها يومئذ بشرط الخصم النقدى بمعدّل ٥٪

والمطلوب إثبات هذه العمليات فى الدفاتر المختلفة .

(٧) صور دفتر الصندوق المناسب لاثبات العمليات الآتية وأظهر نتيجتها فى الأستاذ بالنسبة لحسابات المشتريات والمبيعات والخصم بنوعيه .

فى أو مارس — كان رصيد الصندوق ٣٠ جنيها والبنك ٣٠٠٠، والمشتريات ٥٠٠ والمبيعات ١١٠٠، والخصم المدين ١٠ والخصم الدائن ١٥

فى تاريخه — باعت مبيعات المنشأة نقدا ٢٠ جنيها بقسائم من رقم ٣٠٤/٣٢٠ ، والمشتريات النقدية ٢٥ جنيها بفاتورة واحدة من محل خليل على رقمها . . .

فى تاريخه — سحب من البنك وأودع فى الصندوق ٨٠ جنيها دفع منها ايجار المحل ١٥ جنيها ، مهايا ٣٥ جنيها، ومصاريف شخصية ٢٠ جنيها .

فى ٢ منه — بلغت المبيعات النقدية للمحل ٧٠ جنيها بعشرين قسيمة أيضا .

فى تاريخه — أودع فى البنك مما فى الصندوق ٦٠ جنيها .

فى تاريخه — دفع له يوسف ما عليه بشيك قيمته ٤٧ جنيها بعد خصم نقدى بمعدّل ٦٪ حسب الاتفاق ، ودفع لوهبى رصيد حسابه بتظهير شيك يوسف ودفع ٢٠ جنيها نقدا وذلك بعد خصم ٤ جنيهات حسب الاتفاق .

(٨) يخصص أمين دفترا للمقبوضات والمدفوعات محتويا بجانب خانتى الصندوق والبنك على خانتين للخصم والمشتريات أو المبيعات النقدية ، وذلك بجانب دفتر اليومية العامة .

وفى أول فبراير — كان رصيد الصندوق ٢٠ جنيها ، البنك ٤٢٠، والخصم المسموح به المدين ٣٠، والخصم المكتسب ٥٠ ، المشتريات ٣٠٠ ، المبيعات ٧٠٠

فى تاريخه — سحب من البنك وأودع فى الصندوق ١٢٠، جنيها دفع منها إيجارا قيمته ٢٠ ومهايا مجموعها ٦٥ جنيها ، وأخذ لمصاريفه الشخصية ٢٠ جنيها .

فى تاريخه — بلغت مبيعاته النقدية ٥٥ جنيها بعشرين قسيمة تبدأ من نمرة ٦١٧

فى تاريخه — بلغت مجموع مشترياته النقدية ٣٠ جنيها بفاتورتين إحداهما من محمد على قيمتها ١٥ جنيها رقمها ... ... والثانية من على محمد وقيمتها ١٤ جنيها ورقمها ... ...

فى تاريخه — أرسل الى يوسف شيك بمبلغ ٥٧ جنيها سدا لبضاعة اشتراها المذكور منذ خمسة أيام بشرط الخصم النقدى بمعدّل ٥ ٪

فى تاريخه — وصله من صدقى شيك بمبلغ ٤٨ جنيها سدا لبضاعة اشتراها المذكور منذ أسبوع بشرط الخصم النقدى بمعدل ٤ ٪

فى اليوم التالى — بلغت مجموع مبيعاته النقدية ٥٠ جنيها منها ما قيمته ٢٠ جنيها بشيكات وذلك بخمس عشرة قسيمة ، كما بلغت مشترياته النقدية ١٥ جنيها بفاتورة واحدة من محمد حمدى .

فى تاريخه — وصله اشعار من مصرفه بأنه قد حصل لحسابه الكمبيالة رقم ... ... المسحوبة على فوزى والتى استحقت فى اليوم السابق وقيمتها الاسمية ١٠ جنيهات بعد خصم رسوم تحصيل ١٠٪ (رصيد حساب أوراق برسم التحصيل ٣٠٠ جنيه) .

فى تاريخه — وصله اخطار من البنك بأن الكمبيالة التى سبق أن قطعها فيه وقيمتها الاسمية ٥٠ جنيها قد رفضها المسحوب عليه نصحى ، وقد أجرى ضده بروتستو كلفه جنيها واحدا ولقد قرر أمين أن يرجع على خليل .

فى اليوم التالى — بلغت مجموع مبيعاته النقدية ٦٠ جنيها منها ٤٠ جنيها بشيكات وذلك بعشرة قسائم . أما المشتريات النقدية فكانت بمبلغ ١٥ جنيها بشيك .

فى تاريخه — أبقى مما فى الصندوق عشرة جنيهات فقط وأودع الباقى فى البنك .

فى اليوم التالى باع بضاعة بمبلغ ٣٨ جنيها بشيك على البنك الأهلى .

فى تاريخه — أعطى دائنه لطفى الشيك السابق وسحب لأمره شيكا آخر بمبلغ ٢٠ جنيها وذلك سدا لقيمة الكمبيالة رقم ... ... التى كان قد قبلها عند ما اشترى بضاعة منذ أسبوع بمبلغ ٦٢ جنيها بشرط خصم ٤ جنيهات عند الدفع فى بحر هذه المدة " رصيد حساب أوراق الدفع ٣٠٠ "
والمطلوب اثبات هذه العمليات فى دفاتر أمين .

(٩) فى أول فبراير — كان رصيد حساب المصاريف النثرية فى الأستاذ العام (صحيفة ٤٠) ٧٠ جنيها وكان رصيد صندوق المصاريف النثرية ٢٠ جنيها ويتولى موظف خاص الإنفاق على الأبواب الآتية :

البريد والتلغراف والانتقالات والتصليحات الصغيرة وغير ذلك مما لا تتجاوز قيمته جنيه واحد فى الدفعة الواحدة ، ويضاف إلى هذا ما يصرف لحساب العملاء إذا اقتضى الأمر .

فى تاريخه — اشترى طوابع بريد بمبلغ جنيهين وتمغة بمبلغ ٥٠ قرشا وأجرة تلغرافين بمبلغ ٥٠ قرشا .

فى ٢ منه — دفع أجرة سفر لأحد الوكلاء ١٥٠ قرشا، وجنيهين تبرعا من المحل لمطاعم الشعب، كما دفع أيضا فى نفس اليوم جنيها رسما للبروتستو الذى أجرى ضد خالد المحسوب عليه فى الكمبيالة رقم ... لعدم الدفع، ولقد قررت المنشأة الرجوع بالمبلغ والمصاريف على مظهر الكمبيالة فتحى (صحيفة ٥٠).

فى ٣ منه — اشترى طوابع بريد بمبلغ جنيهين وأجرة تلغراف للخارج ١٥٠ قرشا، ومصاريف انتقال لأحد الموظفين ٧٠ قرشا، وأجرة تصليح سيارة المحل جنيهين.

فى ٤ منه — دفع جنيها تبرع به المحل للجمعية الخيرية و٥٠ قرشا لبعض العمال لتنظيف المحل و٦٠ قرشا مصاريف انتقال لأحد الموظفين و٢٠ قرشا أجرة تصليح البسكليت و٣٠ قرشا أجرة تلغراف.

فى ٥ منه — دفع ١٥٠ قرشا أجرة لف وحزم وشحن بضاعة مرسلة الى فوزى (صحيفة ٥٥) وقيدت على حسابه.

فى ٦ منه — صرف ٢٠٠ مليم مصاريف انتقال لأحد الموظفين و٢٥ قرشا أجرة تلغراف

فى ٧ منه — دفع ثمن طوابع بريد ٥٠ قرشا.

والمطلوب اثبات ما تقدم فى دفتر صندوق المصاريف النثرية والترحيل إلى الأستاذ.

(١٠) يخصص خضير التاجر دفترا لمصاريفه النثرية عهد بالاشراف عليه الى موظف معين للصرف على البريد والتمغة والتلغرافات والتصليحات الصغيرة وكل ما يدفعه نيابة عن العملاء الى غير ذلك من المصاريف الصغيرة التى لا يتجاوز كل منها جنيه. ولقد أعطى موظف المصاريف النثرية فى أول يناير ٣٠ جنيها للانفاق على ما تقدم على أن يحفظ ايصالات عن كل ما يصرفه بقدر الامكان لمدة أسبوع.

فى تاريخه — اشترى طوابع بريد بمبلغ ٥ جنيهات وطوابع تمغة بمبلغ ٣ جنيهات وأرسل تلغرافا الى الخارج كلفه ٥٠ جنيها.

فى ٢ منه — دفع مصاريف تصليح بعض الأثاث ١,٥٠٠ جنيه ودفع ٥٠٠ مليم تبرعا للجمعية الخيرية الإسلامية.

فى ٣ منه — دفع جنيها و ٥٠٠ مليم مصاريف بروتستو على عبد العزيز المسحوب عليه فى الكمبيالة رقم ٠٠٠٠ وقيمتها ٥٠ جنيها وقد تقرر الرجوع بالمبلغ والمصاريف على مظهرها يوسف (ص ٥٠). وصرف أيضا ٢ جنيه للبريد و ٢ جنيه أجرة تلغرافين للخارج، وجنيها لقطع غيار سيارة المحل.

فى ٤ منه — صرف جنيها واحدا تمغة وجنيهين تبرعا لجمعية المواساة وجنيها واحدا لتصليح السيارات.

فى ٥ منه — دفع (اكرامية) ١٥٠ قرشا لتنظيف المحل و٥٠ قرشا أجرة تلغراف للخارج و٢٥ قرشا مصاريف انتقال لبعض الموظفين.

فى ٦ منه — دفع أجرة شحن بضائع الى المشترى وهبه (ص ٣٠) مبلغ جنيه واحد، وكان شرط التسليم هو "محل البائع". وصرف أيضا فى نفس اليوم جنيها واحدا قيمة طوابع، و ١٠ قروش أجرة تلغراف، و ٢٠ قرشا أجرة تصليح الدراجة.

فى ٧ منه — صرف مبلغ ٥٠ قرشا تمغة، و٥٠ قرشا أجرة تلغراف، و١٠ قروش أجرة تصليح الدراجة، وجنيها تبرعا لمطاعم الشعب.

فى تاريخه — حاسب موظف المصاريف النثرية صراف المنشأة وقبض منه المبلغ الذى صرفه حتى يبدأ الفترة التالية بمبلغ ٣٠ جنيها.

(١١) يخصص محمد عبد الله دفترا لإثبات مشترياته الآجلة ، ويقيد باقى عملياته الأخرى فى اليومية العامة ولقد خصص أيضا دفتر أستاذ لحسابات الأشخاص الدائنين هو دفتر أستاذ المشتريات .

والمطلوب إثبات العمليات الآتية :

فى أول يناير — اشترى من فوزى بالفيوم (رقم حسابه فى الأستاذ ١٣) بضاعة بمبلغ ٦٠ جنيها بفاتورة رقم ... ...

فى ٢ منه — اشترى من حلمى بطنطا (رقم الحساب فى الأستاذ ٢٦) بضاعة بمبلغ ٧٠ جنيها بفاتورة رقم ... ...

فى ٣ منه — اشترى من صدقى بدمنهور (رقم الحساب فى الأستاذ ٣٨) بضاعة بمبلغ ٨٠ جنيها بفاتورة رقم ... ... ولقد حرر للبائع سندا إذنيا بالمبلغ يستحق بعد شهر .

فى ٤ منه — اشترى من نصيف بالزقازيق (رقم حسابه ٣٩) بضاعة بمبلغ ١٢٠ جنيها ودفع له من قيمتها ٢٠ جنيها بشيك " رصيد البنك مدين بمبلغ ٢٠٠ جنيه ، ورقم الأستاذ ٤٠ "

فى ٥ منه — اشترى من فوزى بالفيوم بضاعة بمبلغ ٣٠ جنيها بفاتورة رقم ... ...

فى ٦ منه — اشترى من حلمى بضاعة بمبلغ ٤٠ قرشا فاتورة رقم ... ...

فى ٧ منه — اشترى من فوزى بضاعة بمبلغ ٢٠ جنيها بفاتورة رقم ... ...

فى تاريخه — اشترى من صدقى بضاعة بمبلغ ٥٠ جنيها بفاتورة رقم ... ...

(١٢) فى أول يناير — خصص اسحق دفترا لاثبات مبيعاته الآجلة لتعددها كما خصص أيضا فى نفس الوقت دفتر أستاذ للمدينين :

فى تاريخه — باع لزكى بالقاهرة (حسابه رقم ١٠١) بضاعة بمبلغ ٥٠ جنيها بفاتورة رقم ٦١٤

فى تاريخه — باع لعبد اللطيف (حسابه رقم ١٠٥) بضاعة بمبلغ ٦٠ جنيها بخصم تجارى ٥ ٪

فى ٢ منه — باع لحمودة بالمنصورة (حسابه رقم ٩٥) بضاعة بمبلغ ٧٠ جنيها فحرر المشترى سندا إذنيا بالقيمة يستحق بعد شهر .

فى تاريخه — باع لوصفى بالسويس (حسابه رقم ١١٥) بضاعة بمبلغ ٨٠ جنيها فدفع له المذكور ١٠ جنيهات من قيمتها .

فى ٣ منه — باع لزكى بضاعة بمبلغ ١٠٠ جنيه .

فى ٤ منه — باع لعبد اللطيف بضاعة بمبلغ ٥٠ جنيها .

فى ٥ منه — باع لحموده بضاعة بمبلغ ٦٠ جنيها .

فى ٦ منه — باع لوصفى بضاعة بمبلغ ٦٠ جنيها .

فى تاريخه — وصله من عبد اللطيف ٢٠ جنيها نقدا تحت الحساب ومن زكى ٣٠ جنيها نقدا تحت الحساب .

والمطلوب إثبات هذه العمليات فى دفتر المبيعات والدفاتر الأخرى .

(١٣) فرج مينا يثبت عملياته التجارية فى الدفاتر المختلفة الآتية :

(ا) دفتر الصندوق (يحتوى على أربع خانات) .

(ب) دفتر يومية المشتريات ودفتر أستاذ المشتريات .

(ج) دفتر يومية المبيعات ودفتر أستاذ المبيعات .

(د) يومية عامة وأستاذ عام .

وفى ١٥ من يناير — كانت بعض أرصدة حساباته كما يلى :

صندوق ٣٠ جنيها — بنك ٤٠٠ جنيه — خصم مدين ٢٠ جنيها — خصم دائن ١٥ جنيها — مشتريات ٦٠٠ جنيه — مبيعات ١٠٠٠ جنيه — أوراق القبض ٢٠٠ جنيه — أوراق الدفع ٣٠٠ جنيه — أوراق برسم التحصيل ١٠٠ جنيه .

وفى تاريخه — بلغت مجموع مبيعاته النقدية ٣٠ جنيها بعشر قسائم، ومشترياته النقدية ٢٠ جنيها بفاتورتين .

فى تاريخه — اشترى من يعقوب اسكندر بضاعة بمبلغ ١٥٠ جنيها بفاتورة رقم... ... وباع لياسين بنها بضاعة بمبلغ ٨٠ جنيها بفاتورة رقم ... ...

فى تاريخه — قبض من نصحى بنها ٤٧ جنيها نقدا سدا لثمن بضاعته قد اشتراها منذ أسبوع بشرط الخصم النقدى بمعدل ٦ ٪

فى تاريخه — أودع فى البنك ٥٠ جنيها مما فى الصندوق .

فى اليوم التالى — اشترى من خالد بضاعة بمبلغ ٦٠ جنيها بفاتورة رقم ... ... وحرر له سندا إذنيا يستحق بعد شهرين .

وفى تاريخه — باع لابراهيم بطنطا بضاعة بمبلغ ٦٠ جنيها بفاتورة رقم... ... فقبل المشترى كمبيالة بالمبلغ تستحق بعد ثلاثة شهور سحبت لأمر وجدى بالقاهرة .

وفى تاريخه — بلغت مجموع مبيعاته النقدية ٢٥ جنيها ومشترياته النقدية ١٠ جنيهات .

فى تاريخه — باع لعز الدين بضاعة بمبلغ ٥٠ جنيها بفاتورة رقم ... ... وقبض منه ١٠ جنيهات تحت الحساب بإيصال رقم ... ...

فى اليوم التالى — وصله إشعار من البنك بتحصيل الكمبيالة رقم .. ... المسحوبة على فوزى وقيمتها ٥٠ جنيها بعد خصم عمولة بمعدل ١ ٪ .

فى تاريخه — وصله إشعار من البنك أيضا برفض الكمبيالة رقم ... ... وقيمتها ٢٠ جنيها التى كانت قد خصمت فى البنك وبلغت مصاريف البروتستو جنيها واحدا . وقد قرر الرجوع على أحد المظهرين وهو حمدان .

والمطلوب إثبات تلك العمليات فى الدفاتر والحسابات المختلفة .

(١٤) فى ١٠ يناير — كان رصيد حساب المردودات الداخلة فى دفتر أستاذ محلات طاهر ١٢٠ جنيها .

فى تاريخه — وصله من يسى بالقاهرة بضاعة مردودة قيمتها ٢٠ جنيها بسبب تلفها فأرسل اليه إشعارا دائنا رقم ... ... (رصيد يسى ٥٠ جنيها ص ٦٦)

فى ١١ منه — استلم من مصطفى بالقاهرة بضاعة قيمتها ١٠ جنيهات لمخالفتها للعينة المتفق عليها فأرسل اليه إشعارا دائنا بذلك (رصيد مصطفى ٧٠ جنيها فى ص ١٥)

فى ١٢ منه — وصله من نصحى بطنطا بضاعة مردودة قيمتها ٥ جنيهات فأرسل اليه إشعارا دائنا رقم ... ... (رصيد نصحى ١٠٥ جنيهات فى ص ٧٠)

فى ١٣ منه — استلم من يحيى بالزقازيق بضاعة قيمتها ٤٠ جنيها فأرسل اليه إشعارا دائنا رقم... ... (رصيد يحيى ٧٧ جنيها فى ص ٣١)

فى ١٤ منه — وصله من عبد الفتاح بالجيزة بضاعة قيمتها ١٠ جنيهات مردودة لتلفها فأرسل اليه إشعارا دائنا رقم ... ... (رصيد عبد الفتاح ٤٣ جنيها فى ص ٢٥)

والمطلوب تصوير صفحة ١٥ من دفتر يومية المردودات الداخلة وحسابات الأستاذ اللازمة كما تظهر فى هذا التاريخ .

(١٥) يخصص حمدى التاجر دفتر للمردودات الخارجة لإثبات ما يرده إلى عملائه لمختلف الأسباب .

وفى ١١ فبراير — كان رصيد حساب المردودات الخارجة فى الأستاذ ١٢٠ جنيها .

وفى تاريخه — وصله من صفوت إشعار دائن رقم ... ... قيمته ١٥ جنيها قيمة البضاعة التى ردّها اليه بتاريخ ٨ الجارى لتلفها " رصيد صفوت فى أستاذ المشتريات حوالة وقيمتها ٨٠ جنيها "

وفى اليوم التالى — وصله من راغب إشعار دائن رقم ... ... بثمن البضاعة التى ردّها اليه وقيمتها ١٠ جنيهات " حساب راغب فى الأستاذ صفحة — ٣٣ رصيده ٦٠ جنيها "

وفى ١٢ منه — وصله من مدحت إشعار دائن رقم ... ... قيمته ٥ جنيهات قيمة البضاعة التى ردّها اليه لمخالفتها للعينة " حساب الأستاذ ص ٤٤ رصيده ٣٥ جنيها "

وفى ١٤ منه — وصله من يوسف إشعار دائن رقم ... ... قيمته ١٠ جنيهات قيمة البضاعة التى ردّها اليه " حساب الأستاذ ص ١٥ رصيده ٤٠ جنيها "

وفى ١٥ منه — وصله من محرم إشعار دائن رقم ... ... قيمته ٣ جنيهات ثمنا لبضاعة ردّها اليه " حساب الأستاذ (ص ١٨) رصيده ٢٥ جنيها "

وفى ١٦ منه — وصله من فوزى إشعار دائن رقم ... ... ثمنا لبضاعة ردّها اليه قيمتها ٥ جنيهات " حسابه فى الأستاذ (ص ٣٠) رصيده ٣٠ جنيها " .

وفى ١٧ منه — وصله إشعار دائن رقم... ... من صفوت قيمته ٨ جنيهات ثمنا لبضاعة ردها اليه .

والمطلوب إثبات هذه العمليات فى دفتر يومية المردودات الخارجة وحسابات الأستاذ .

(١٦) يخصص حنين التاجر الدفاتر الآتية لإثبات عملياته :

(ا) دفتر يومية عامة . ودفتر أستاذ عام .

(ب) دفتر صندوق ذو أربع خانات .

(ج) دفتر يومية مشتريات ودفتر أستاذ مشتريات .

(د) دفتر يومية مبيعات ودفتر أستاذ مبيعات .

والمطلوب إثبات العمليات الآتية فى دفاتره مع اتمام التفصيلات الضرورية من عندك :

فى ١٥ يناير — كان رصيد الصندوق ٢٠ جنيها والبنك ١٠٠٠ جنيه والمشتريات ٤٠٠ جنيه والمبيعات ٦٠٠ جنيه والخصم المدين ٢٠ جنيها والخصم الدائن ٣٠ جنيها .

فى تاريخه — اشترى من ابراهيم بطنطا بضاعة بمبلغ ٥٠ جنيها خصم له خصما تجاريا بمعدل ٦ ٪ وذلك بفاتورة رقم ... ...

فى تاريخه — باع لحسن بالزقازيق بضاعة بمبلغ ٨٠ جنيها بفاتورة رقم ... ...

فى تاريخه — بلغت مشترياته النقدية ١٥ جنيها ومبيعاته النقدية ٨٠ جنيها ، ولقد أودع منها فى البنك ٦٠ جنيها .

فى ١٦ منه — اشترى من أحمد بالقاهرة بضاعة بمبلغ ٦٠ جنيها بفاتورة رقم ... ... وباع لحموده بالجيزة بضاعة بمبلغ ٣٠ جنيها بفاتورة رقم ... ... وبلغت مبيعاته النقدية ٤٥ جنيها منها ٢٥ جنيها بشيكات ، ومشترياته النقدية ٢٥ جنيها ، ظهر سدا لها الشيكات السالفة الذكر .

فى تاريخه — سد لخليل رصيد حسابه وقدره ٥٠ جنيها بأن سحب لأمره شيكا بمبلغ ٤٧ جنيها للاتفاق سلفا على خصم نقدى بمعدل ٦ ٪ .

فى ١٧ منه — اشترى من أدهم بالفيوم بضاعة بمبلغ ٦٠ جنيها بفاتورة رقم ... ... وباع لحسنى بالاسكندرية بضاعة بمبلغ ٣٠ جنيها بفاتورة رقم ... ...

فى تاريخه — بلغت مبيعاته النقدية ٤٠ جنيها ومشترياته النقدية ٣٠ جنيها .

فى تاريخه — أرسل إليه ليفى شيك بمبلغ ٧٦ جنيها سدا لرصيد حسابه بعد احتساب خصم نقدى بمعدل ٥ ٪ .

فى ١٨ منه — باع ليحيى بالقاهرة بضاعة بمبلغ ٥٠ جنيها بفاتورة رقم ... ... وقد دفع المذكور ١٠ جنيهات من الثمن تحت الحساب .

فى تاريخه — اشترى من يوسف ببنها بضاعة بمبلغ ٨٠ جنيها ، وقد دفع له من قيمتها ٢٠ جنيها بشيك

فى تاريخه — بلغت مبيعاته النقدية ٤٠ جنيها ومشترياته النقدية ٣٠ جنيها .

فى ١٩ منه — باع لحموده بضاعة بمبلغ ٥٠ جنيها فحرر المذكور سندا إذنيا بالمبلغ يستحق بعد شهر (رصيد أوراق القبض ٤٠٠ جنيه) .

فى تاريخه — اشترى من أحمد بضاعة بمبلغ ٨٠ جنيها وقبل كمبيالة سحبها عليه المذكور لأمر وجدى تستحق بعد شهرين (رصيد حساب أوراق الدفع ٢٠٠ جنيه) .

فى تاريخه — بلغت مبيعاته النقدية ٣٠ جنيها ومشترياته النقدية ٢٠ جنيها .

فى تاريخه — وصله اخطار من البنك بأنه قد حصل لحسابه الكمبيالة رقم ... ... المسحوبة على عبد القادر وقيمتها ٦٠ جنيها بعد خصم نقدى بمعدل ٥ ٪ حسب الاتفاق وقد خصم البنك ١ ٪ عمولة التحصيل (رصيد أوراق برسم التحصيل ١٥٠) .

فى تاريخه سحب لأمر عبد العزيز شيكا بمبلغ ٤٧ جنيها سدا لسند إذنى حرره منذ أسبوع بشرط الخصم النقدى بمعدل ٦ ٪ وذلك سدا لبضاعة قد اشتراها وقتئذ .

(١٧) يخصص المصرى التاجر يومية للمبيعات وأخرى للمشتريات وثالثة لمردودات المبيعات ورابعة لمردودات المشتريات .

والمطلوب إثبات العمليات الآتية فى هذه الدفاتر المختلفة وحسابات الأستاذ :

فى أول فبراير — كان رصيد حساب المبيعات ٥٠٠ والمشتريات ٢٠٠ والمردودات الداخلة ٣٠ والخارجة ٤٠

وفى تاريخه — اشترى من فرازلى بضاعة بمبلغ ٨٠ جنيها بفاتورة رقم ... ...

وفى تاريخه — باع لكشك بالمنصورة بضاعة بمبلغ ٤٠ جنيها بفاتورة رقم ... ...

وفى تاريخه — وصله من عبده مصطفى بالمنصورة بضاعة مردودة قيمتها ١٠ جنيهات حساب (عبده مصطفى (ص ١٥) وقيمته ٥٠ جنيها)

وفى تاريخه — ردّ الى فريمن بضاعة قيمتها ١٥ جنيها (رصيد فريمن ص ١٠ وقيمته ١٢٠)

فى ٢ فبراير — اشترى من اخوان جاك بضاعة بمبلغ ٢٠٠ جنيه بفاتورة رقم ... ...

فى تاريخه — باع لحلمى بضاعة بمبلغ ٢٠ جنيها بفاتورة رقم ... ...

فى تاريخه — وصله من مختار بطنطا خطاب ينبئ فيه بأن جزءا من البضاعة وقيمته ٣٠ جنيها مخالف للعينات التى تم التعاقد عليها وأنه مضطر الى ردّ هذا الجزء فردّ عليه المصرى طالبا منه تسليم البضاعة الى خليل التاجر بطنطا أيضا حيث تم التعاقد معه على بيع هذا الجزء .

وفى تاريخه — أرسل الى مزراحى التاجر باسكندرية ينبئ بأن جزءا من الرسالة المبينة بالفاتورة رقم... ... والتى قيمتها ٧٠ جنيها قد اتضح أنه من غير الأصناف المتفق عليها ، وأنه ليس فى حاجة اليه ، فرد عليه مزراحى طالبا تسليم البضاعة التى يريد ردّها وقيمتها ٢٠ جنيها الى أحمد عبدالرحمن التاجر بالقاهرة.

وفى ٣ منه — ردّ لفرازلى بضاعة قيمتها ٢٠ جنيها لمخالفتها للصنف المتفق عليه .

وفى تاريخه — اشترى من فرازلى بضاعة بمبلغ ٦٠ جنيها حرر به سندا إذنيا يستحق بعد شهرين .

وفى تاريخه — اشترى بعض أثاث للمحل من الجندى بمبلغ ٢٠ جنيها

وفى تاريخه — باع بعض أثاث قديم بمبلغ ١٠ جنيهات لوجود تلف بها .

وفى ٥ فبراير — وصله من عبده مصطفى بضاعة مردودة قيمتها ٥ جنيهات وشيك سدا لرصيد حسابه .

(١٨) نظرا لكثرة تعامل التاجر حنين بالأوراق التجارية قد خصص دفتر يومية لأوراق القبض .

ولقد كان رصيد حساب أوراق القبض فى الأستاذ بتاريخ أول يناير ٤٠٠ جنيه .

فى تاريخه — وصله من عميله نصار بالمنصورة (حسابه ص ٣٦) سندا إذنيا محررا فى ٢٨ ديسمبر يستحق بعد شهرين قيمته ٦٠ جنيها سدادا لما عليه .

فى ٢ منه — سحب على خالد بالمنصورة (حسابه ص ١٣) كمبالة لأمره تستحق بعد ٥٠ يوما قيمتها ٥٠ جنيها ثمنا لبضاعة اشتراها .

فى ٣ منه — ظهر اليه مدينه عبرد (حسابه ص ٢٦) كمبيالة ساحبها مصطفى التاجر بطنطا ، فى ١٠ ديسمبر ، لأمر الكردانى التاجر بالقاهرة على حسين التاجر بالقاهرة أيضا ، تستحق بعد شهر وفاء لرصيد حسابه ، وقيمتها ٥٠ جنيها .

فى ٤ منه — سحب على يوسف بالزقازيق (حسابه ص ١٤) كمبيالة لأمر محسن بالزقازيق أيضا تستحق بعد ٦٠ يوما قيمتها ٤٠ جنيها سدادا لأرصدة حسابات المذكورين .

فى ٥ منه — حرر نصحى التاجر بالجيزة سندا إذنيا لرصيد حسابه البالغ ٤٠ جنيها (حسابه ص ٤٠) يستحق الدفع بعد ٤٠ يوما .

والمطلوب اثبات تلك العمليات فى يومية أوراق القبض وترحيلها الى الأستاذ .

(١٩) يخصص عثمان التاجر دفترا لما يسحب عليه من الكمبيالات وما يحرره من السندات الإذنية ولقد كان رصيد حساب أوراق الدفع فى دفاتره بتاريخ أول فبراير ٥٠٠ جنيه .

فى تاريخه — حرر لأمر دائنه يحيى بطنطا سندا إذنيا قيمته ٥٠ جنيها يستحق بعد شهرين سدا لما عليه .

فى ٣ منه — حرر لدائنه خليل سندا إذنيا يستحق بعد ٥٠ يوما قيمته ٤٥ جنيها (حسابه ص ٤٥ ورصيده ٩٠ جنيها) .

فى ٤ منه — اتفق مع دائنه فؤاد حامل الكمبيالة رقم ٥١٢ التى استحقت فى ٢٥ يناير الماضى ورفضها وقيمتها ٤٠ جنيها ، على أن يستبدل بها كمبيالة أخرى بقيمة الكمبيالة المرفوضة ومصاريف البروتستو وقدرها جنيه واحد وفوائد تأخير الكمبيالة وقدرها جنيه واحد وتستحق بعد شهرين .

فى ٥ منه — ظهر لأمر دائنه مصطفى كمبيالة رقم ... ... قيمتها ٦٠ جنيها تستحق بعد شهر من تحريرها سدا لما عليه .

فى ٦ منه — قبل كمبيالة مؤرخة فى يوم ٤ فبراير سحبها عليه عبد اللطيف باسكندرية لأمر نورالدين بالقاهرة تستحق بعد ٧٠ يوما وقيمتها ٥٠ جنيها من الإطلاع (حسابه ص ٨٠ ورصيده ٨٠ جنيها) .

فى ٧ منه استحقت الكمبيالة رقم... ... وقيمتها ٥٠ جنيها وساحبها محمود بالجيزة ، فاتفق مع الساحب على أن يستبدل بها أخرى تستحق بعد شهر وقبل الكمبيالة الجديدة .

والمطلوب : أولا — تصوير الصفحة ١٥ من يومية أوراق الدفع و إثبات هذه العمليات فيها مع ذكر صفحات حسابات الأستاذ وأرقام الأوراق من عندك .

ثانيا — حسابات الأستاذ اللازمة لما تقدم .

(٢٠) يخصص حلاوة التاجر دفترا لمشترياته الآجلة وآخر لأوراق الدفع .

والمطلوب إثبات العمليات الآتية فى الدفاتر الخاصة من يومية وأستاذ :

فى أول فبراير — كان رصيد حساب المشتريات فى الأستاذ ٥٠٠ جنيه ، وحساب أوراق الدفع ٣٠٠ جنيه .

فى تاريخه — اشترى من وصفى بسمنود بضاعة قيمتها ٨٠ جنيها بفاتورة رقم... ... وحرر له بالمبلغ سندا إذنيا يستحق بعد شهرين .

فى ٢ منه — اشترى من صفوت بطنطا بضاعة قيمتها ٦٠ جنيها بفاتورة رقم ... ...

فى ٣ منه — اشترى من رشدى بالمنصورة بضاعة قيمتها ٥٠ جنيها بفاتورة رقم ... ...

فى ٤ منه — قبل كمبيالة سحبها عليه صفوت بتاريخ ٣ منه تستحق بعد ٥٠ يوما من الاطلاع سدا لفاتورة ٢ منه .

فى ٥ منه — قبل كمبيالة سحبها عليه رشدى بتاريخ ٣ منه لأمر حسنى بالاسكندرية تستحق بعد ٦٠ يوما بقيمة فاتورة ٣ منه .

فى ٦ منه اتفق مع حامل الكمبيالة رقم ... ... (سعد بالسويس)، التى استحقت فى ٢٨ يناير الماضى ورفضها على إلغاء هذه الكمبيالة وقيمتها الاسمية ٧٠ جنيها وتحرير سند إذنى يستحق بعد ٥٠ يوما قيمته ٥٠ جنيها ودفع ٢٢ جنيها فورا سدا للباقى من الكمبيالة المرفوضة والمصاريف .

فى ٧ منه — اشترى من صفوت بطنطا بضاعة بمبلغ ٥٠ جنيها بفاتورة رقم ... ... وقبل فى نفس اليوم كمبيالة رقم ... ... بالمبلغ مسحوبة لأمره تستحق بعد شهر .

فى تاريخه — اشترى من رشدى بالمنصورة بضاعة قيمتها ٤٠ جنيها بفاتورة رقم ..... وحرر بالقيمة سندا إذنيا يستحق بعد شهرين لأمر البائع .

فى تاريخه — اتفق مع حامل الكمبيالة رقم ... ... (نصحى بالقاهرة) التى استحقت فى أول فبراير ورفضها وقيمتها ٨٠ جنيها على أن يستبدل بها سندا إذنيا قيمته ٨٥ جنيها يستحق بعد ثلاثة شهور .

فى تاريخه — اشترى من رشدى بدمنهور بضاعة قيمتها ٥٠ جنيها بفاتورة رقم ... ... وظهر لأمره كمبيالة رقم ... ... مسحوبة على نصحى بالجيزة (رصيد حساب أوراق القبض ٢٥٠ جنيها) .

(افترض أرقام صفحات اليومية والأستاذ من عندك)

(٢١) يخصص التاجر منصور يومية لأوراق القبض وأخرى لأوراق الدفع. وكان رصيد حساب أوراق القبض فى أول يناير ٥٠٠ جنيه وأوراق الدفع ٤٠٠ جنيه .

وفى تاريخه — حرر لأمر دائنه عطية بالجيزة (ص ١٥) سندا إذنيا يستحق بعد شهر وقيمته ٢٠ جنيها سدا لما عليه .

فى تاريخه — وصله من مدينه وهبة (ص ١٨) سندا إذنيا محررا فى ٣١ ديسمبر يستحق بعد شهرين سدا لرصيد حسابه البالغ ٣٥ جنيها .

فى تاريخه — ظهر لأمر دائنه يحيى (ص ٢٠) كمبيالة رقم... .. قيمتها ٥٠ جنيها سدا لما عليه

فى ٢ منه — وصله من بنك مصر إخطار بأن الكمبيالة رقم ... ... المسحوبة على فوزى بنها وقيمتها ٣٠ جنيها قد رفضت ، وعمل البنك عليها بروتستو عدم الدفع كلفه ١٥٠ قرشا ، وأنه قد قيد القيمة والمصاريف فى حسابه الجارى . وقد قرر منصور الرجوع على مظهرها " حنا " بالجيزة .

فى ٣ منه — اتصل به حنا واتفق معه على أن يستبدل بالكمبيالة المرفوضة كمبيالة أخرى تستحق الدفع بعد شهرين مع إضافة فوائد تأخير بمعدل ٨ فى المائة سنويا .

فى ٤ منه — قبل كمبيالة سحبها عليه عبد الجواد ، بأسيوط (ص ١٧) لأمر الشامى باسكندرية قيمتها ٧٠ جنيها تستحق بعد ٥٠ يوما من الاطلاع سدا لما عليه .

فى ٥ منه — اتفق مع دائنه عبد الفتاح بالقاهرة حامل الكمبيالة رقم.....التى سبق أن رفض دفعها منذ أسبوع وقيمتها ١٠٠ جنيه، على أن يقبل كمبيالة جديدة قيمتها ٥٠ جنيها تستحق بعد ٣ شهور وأن يدفع الباقى مضافا اليه ٣ جنيهات لتغطية مصاريف البروتستو والفوائد نقدا .

فى ٦ منه — ظهر له مدينه عبد المقصود (ص ٢٢) كمبيالة سحبها الوكيل بطنطا على صادق بدمنهور لأمر عبد العزيز بالقاهرة تستحق فى ١٠ يناير وقيمتها ٥٠ جنيها .

فى ١٠ يناير — دفع صادق بدمنهور الكمبيالة المظهرة لمنصور بتاريخ ٦ منه نقدا .

والمطلوب إثبات ما تقدّم فى اليومية والأستاذ .

(٢٢) ١ — أجر قيود اليومية اللازمة لتصحيح مايأتى بأخصر طريقة :

(ا) بعت بضاعة ليوسف وهبى بمبلغ ٦٥٠ جنيها فقيدها الكاتب (٥٦٠ من يوسف وهبى إلى المبيعات) ورحلها الى الأستاذ على هذا الأساس .

(ب) دفعت الكمبيالة التى سحبها عليك خليل فوزى وقيمتها ٥٠٠ جنيه قبل إستحقاقها فخصم لك ٥ جنيهات فقيدها كاتبك .

منه	له		
جنيه	جنيه		
		من مذكورين	
٤٩٥		خليل فوزى	
٥		الخصم	
	٥٠٠	الى الصندوق	

٢ — صوّر صفحة من دفتر يومية المشتريات وقيد فيها العمليات الآتية ، ثم افتح حسابى المشتريات ويوسف فهمى فى الأستاذ :

فى ٢ سبتمبر — اشتريت من يوسف فهمى بضاعة بمبلغ ٥٠٠ جنيه .

فى ٨ « — سحب عليك يوسف فهمى كمبيالة بمبلغ ٢٠٠ جنيه .

فى ١٠ « — اشتريت من زكى حسنى بضاعة بمبلغ ٣٠٠ جنيه بموجب سند يستحق بعد شهر .

فى ١٥ « — اشتريت من عبد الله رجب بضاعة بمبلغ ٤٠٠ جنيه ودفعت نصفها نقدا .

فى ٢٥ « — اشتريت من محمد أحمد على بضاعة بمبلغ ٨٠٠ جنيه وظهرت له كمبيالة بالمبلغ .

فى ٢٧ « — دفعت ليوسف فهمى نقدا ١٠٠ جنيه .

فى ٣٠ « — اشتريت من حسن أبو على بضاعة بمبلغ ٤٠٠ جنيه .

٣ — فى ٥ سبتمبر — سحب عبد الفتاح افندى عمر كمبيالة على خليل افندى حسنى لأمر زكى بك حسن سدا لثمن بضاعة قيمتها ١٠٠٠ جنيه .

فى ٧ سبتمبر — قطع زكى بك حسن الكمبيالة فى بنك مصر فبلغ الأجيو ١٠ جنيهات وقد قبض القيمة الحالية نقدا .

فى تاريخ الاستحقاق — رفض المحسوب عليه الدفع فعمل البنك بروتستو كلفه جنيها واحدا .

فى تاريخه رجع البنك على القاطع وقبض منه المبلغ والمصاريف ولقد قرر القاطع عند الدفع أن يرجع بدوره على الساحب .

فى اليوم التالى — دفع الساحب للقاطع قيمة الكمبيالة والبروتسو . وبعد خمسة أيام اتفق الساحب والمسحوب عليه على أن يدفع مبلغا قدره ٥١٠ جنيهات (منها ٩ جنيهات فوائد تأخير) فى الحال نقدا وأن يحرر بالباقى كمبيالة جديدة تستحق بعد شهرين .

والمطلوب إثبات العمليات السابقة ابتداء من يوم ٥ سبتمبر فى اليوميات التى تتأثر بها .

(٢٣) المطلوب إثبات العمليات الآتية فى الدفاتر الفرعية لمحل عمرو افندى كامل ، ثم فتح حسابات أوراق القبض والدفع وابراهم عبود فى الأستاذ وكذلك حساب الأجيو .

فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٤ — سحب محمد كامل كمبيالة على ابراهيم عبود بطنطا تستحق بعد شهرين من التحرير قيمتها ١٥٠ جنيها .

فى ٤ سبتمبر — قبل محمد كامل كمبيالة سحبها عليه مصطفى الحامصى تستحق بعد ٦٥ يوما من القبول قيمتها ٢٥٥ جنيها وقد قبلت فى نفس اليوم ،

فى ٦ منه — حرر محمد كامل سندا إذنيا لأمر عبده مصطفى بالمنصورة قيمته ٦٠ جنيها يستحق بعد ٤٠ يوما .

فى ٨ منه — استلم من أحمد خليل بالقاهرة سندا إذنيا يستحق بعد ٢٠ يوما قيمته ٣٥٠ جنيها ، ولقد خصمه فى نفس اليوم فى البنك وبلغ الأجيو ١,٥٠٠ جنيه .

فى ١٥ منه — قطع كمبيالة ابراهيم عبود فبلغ الأجيو عليها ١٥٠ قرشا .

فى ٢٢ منه — قبل كمبيالة سحبها عليه جمال العبد بطنطا قيمتها ٢٥٠ جنيها تستحق بعد ٤٠ يوما من القبول .

فى ٢٥ منه — قبل كمبيالة سحبها عليه طاهر عبد السلام بالقاهرة قيمتها ٦٠٠ جنيه تستحق بعد ٥٠ يوما من القبول .

فى ٢٧ منه — سحب كمبيالة على رياض عبد الواحد بملوى قيمتها ٢٠٠ جنيه تستحق بعد شهر من تاريخ التحرير ، ولقد قطعها فى اليوم التالى وبلغ الأجيو جنيها واحدا .

فى ٢٩ منه — استلم سندا إذنيا من سيد صادق بدكرنس قيمته ٤٠٠ جنيه يستحق فى ١٥ نوفمبر ، ولقد خصمه فى البنك فى ١٠ أكتوبر وبلغ الأجيو ٢٣٠ قرشا .

فى ٣٠ منه — حرر سندا إذنيا لأمر عبد اللطيف أحمد قيمته ٣٥٠ جنيها يستحق فى أول ديسمبر .

(٢٤) المطلوب تقييد ما يأتى فى دفتر المصاريف النثرية لمحل عمرو كامل بطريقة المبلغ المقدم عن شهر سبتمبر ثم فتح حساب المصاريف النثرية فى الأستاذ :

فى أول سبتمبر — استلم من الصراف ٣٠ جنيها .

فى تاريخه صرف ١٥٠ قرشا تلغرافات ، ٤ جنيهات مطبوعات .

فى ٢ منه — صرف ١٥ قرشا بريد ، ٣٥ قرشا تلغراف .

فى ٣ منه — صرف ١٠ قروش نقل ، ١٥ قرشا وزعت على الفقراء .

فى ٦ منه — صرف ٥٠ قرشا بريد ، ٧٥ قرشا تلغراف .

فى ٨ منه — صرف ٢٥٠ قرشا مطبوعات .

فى ١٠ منه — صرف ١٠٠ قرش مطبوعات .

فى ١٥ منه — صرف ١٥٠ قرشا بريد ، ١٢٠ قرشا تلغراف ، ومصاريف انتقال ٤٠ قرشا .

فى ١٧ منه — صرف ٣٠ قرشا نقل ، ٢٠ قرشا إحسان .

فى ٢ منه — صرف ١٥٠ قرشا تلغراف ، ١٠ قروش إحسان .

فى ٢٢ منه — صرف ٧٥ قرشا بريد ، ٦٠ قرشا تلغراف .

فى ٢٥ منه — صرف ١٨٠ قرشا لارسال طرود بالبريد ، فى ٢٧ منه صرف ٢٠ قرشا نقل ومشال .

فى ٢٩ منه — صرف ٧٠ قرشا نقل ومشال .

فى ٣٠ منه — صرف ١٥٠ قرشا بريد ، ٢٠ قرشا تلغراف ، ١٥ قرشا مشال .

(٢٥) افتتح أدمون افندى رفلة محلا للاتجار فى الأحذية بالجملة برأس مال قدره ٥٠٠٠ جنيه نقدية وضعها فى بنك مصر ، وكانت عملياته فى شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٣٩ كما يأتى :

فى أول يناير — اشترى من شركة مكن ١٥٠٠ زوج رجالى مقاس ٣٧ ، ٣٨ لون بنى وأسود سعر ٤٥ قرشا وقد دفع ربع الثمن نقدا .

فى تاريخه — اشترى من اخوان شاذلى ٢٥٠ زوج أطفال سعر ١٥ قرشا ولم يدفع له شيئا .

فى ٥ يناير — باع ليوسف نجار ٣٠٠ زوج رجالى بسعر ٥١ قرشا و ١٠٠ زوج للأطفال بسعر ١٨ قرشا وقبض نصف الثمن نقدا .

فى ٧ منه — ردّ يوسف نجار ٥٠ زوج رجالى و ٢٠ للأطفال لوجود عيوب ظاهرة فى صنعتها .

فى ٨ منه — ردّ المحل ماردّه نجار الى الموردين .

فى ١٠ منه — اشترى من شطا السلمونى ٨٠٠ زوج حريمى أجلسيه مقاس ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ بسعر ٥٠ قرشا .

فى ١٢ منه — اشترى من أحمد مورو ١٨٠ زوج رجالى أبيض فى بنى سعر ٨٠ قرشا .

فى ١٣ منه — باع إلى شنياره ٤٠ زوج للأطفال بسعر ١٩ قرشا و ٧٠ زوج رجالى بسعر ٩٥ قرشا و ٥٠ زوج رجالى بسعر ٥١ قرشا .

فى ١٥ منه — باع إلى إخوان كرمن ٤٠٠ زوج حريمى بسعر ٥٧ قرشا .

فى ١٨ منه — باع ٢٠٠ زوج رجالى أسود إلى أحمد كامل بسعر ٥٢ قرشا .

فى ٢٠ منه — ردّ أحمد كامل ٥٣ زوج من التى اشتراها لأن لونها بنى وليس أسود .

منه : فى ٢٣ منه — ردّ إلى شطا السلمونى ٣٠ زوج حريمى لأن مقاسها ٤٠

له : فى ٢٧ منه — اتفق مع شطا السلمونى على أن يقبل الـ ٣٠ زوج التى ردّها فى ٢٣ منه بسعر ٤٥ قرشا

فى ٢٩ منه — اشترى من شركة مكن ٦٠٠ زوج للأطفال بسعر ١٩ قرشا .

فى ٢ فبراير — ردّ إلى شركة مكن ٩٠ زوج لعدم موافقتها للصنف المتفق عليه .

فى ٥ فبراير — باع إخوان كرمن ٢٠٠ زوج أطفال بسعر ٢٣ قرشا .

فى ٨ منه — باع لشنياره ١٠٠ زوج للأطفال بسعر ٢٤ قرشا .

فى ١٠ منه — ردّ شنياره ٢٠ زوج من التى اشتراها فى ٨ فبراير لتلفها .

فى ١٢ منه — ردّ إلى شركة مكن ١٠٠ زوج للأطفال من التى اشترها فى ٢٩ يناير لتلفها .

له : فى ١٥ منه — اشترى من شطا السلمونى ١٠٠ زوج حريمى مقاس ٣٧ بسعر ٤٧ قرشا .

فى ٢٠ منه — باع ١٥٠ زوج حريمى مقاسات مختلفة لاخوان كرمن بسعر ٥٣ قرشا .

فى ٢٣ منه — باع أحمد كامل ٨٠ زوج للأطفال بسعر ٢٥ قرشا و ٥٠ زوج حريمى بسعر ٥٤ قرشا و ٢٠٠ زوج رجالى بسعر ٥٥ قرشا .

فى ٢٧ منه — ردّ أحمد كامل ٥ أزواج للأطفال و ٣٠ زوج رجالى من التى اشتراها لاختلاف المقاسات (١/٢٥ + ١٦/٥ = ١٧/٧٥٠) .

والمطلوب :

(١) تقييد العمليات السابقة فى اليوميات الفرعية الخاصة .

(٢) فتح حسابات المبيعات والمشتريات والمردودات الداخلة والخارجة وحساب شطا السلمونى.

(٢٦) فى أول يناير سنة ١٩٤٥ — افتتح نسيم افندى رزق محلا تجاريا بشارع اسماعيل بالمنصورة برأس مال قدره ١٠٠٠ جنيه للاتجار فى مستخرجات الألبان ، ولقد نظم دفاتره تنظيما حديثا واستخدم جميع الدفاتر الفرعية المعروفة بجانب دفتر اليومية العامة والأستاذ ، ولقد أودع ٩٠٠ جنيه فى بنك مصر والباقى فى خزينة المحل .

فى تاريخه — دفع نقدا للمالك ١٢ جنيها إيجارا عن شهرى يناير وفبراير — ودفع ٤٥ جنيها للنجار الذى صنع الدواليب والرفوف والفترينة ، و ٥ جنيهات للخطاط الذى قام بكتابة اليفطات للمحل و ١٠ جنيهات لكاتب المحل للصرف على المصروفات النثرية .

فى تاريخه — أيضا اشترى من حسن الزيات بدمياط بضاعة بمبلغ ١٥٠ جنيها (فاتورة ٨٥٦) .

فى ٢ يناير — اشترى من عبد، المغربى بضاعة بمبلغ ١٢٠ جنيها (فاتورة ١٩٨) .

فى تاريخه — دفع نقدا لعامل الكهرباء ٤ جنيهات نظير مدّ الأسلاك ولمبات الزينات و١٠ جنيهات للمجلس البلدى للنور والمياه (تأمين) .

فى ٣ يناير — ردّ إلى المغربى بضاعة بمبلغ ١٥ جنيها لتلفها ، ولقد بلغت مصاريف الرد ٧٥ قرشا تحملها المغربى .

فى تاريخه — باع المحل إلى إخوان أبو الوفا بضاعة (فاتورة رقم ١) بمبلغ ٧٠ جنيها وإلى خليل زكى بالمنصورة (فاتورة رقم ٢) بمبلغ ٣٥ جنيها .

فى ٤ يناير — باع نقدا بضاعة بمبلغ ٢٥ جنيها (ف ٣) و١٤ جنيها (ف × ٤٠) .

فى تاريخه — اشترى بشيك بضاعة بمبلغ ٥٠ جنيها وبشيك آخر بضاعة بمبلغ ٤٥ جنيها .

فى تاريخه — أرسل إلى الزيات شيكا بمبلغ ١٠٠ جنيه وإلى المغربى شيكا بمبلغ ٥٠ جنيها .

فى ٥ يناير — اشترى من مصطفى الأترى بضاعة بمبلغ ٢٧٥ جنيها .

فى تاريخه — باع لاخوان أبو الوفا بضاعة بمبلغ ٩٠ جنيها ، ولقد سحب عليهم كمبيالة تستحق بعد شهرين بمبلغ ٧٠ جنيها فقبلوها .

فى ٦ يناير — دفع موظف المصاريف النثرية جنيهان مطبوعات و٢٠ قرشا بريد و٥٠ قرشا إعلانات

فى تاريخه — اشترى من الزيات بضاعة بمبلغ ٤٥٠ جنيها بفاتورة رقم ٧١٥ .

فى تاريخه — ردّ إلى الاترى بضاعة بمبلغ ٨ جنيهات .

فى ٧ يناير — ردّ أبو الوفا إلى المحل بضاعة بمبلغ ١٢ جنيها .

فى تاريخه — دفع نقدا أجرة تبليط ٣ جنيهات ، وخيمة ٥ جنيهات ، وتبييض المحل بالزيت ٥ جنيهات .

فى تاريخه — كتب لحسن الزيات سندا إذنيا بمبلغ ٢٥٠ جنيها وأرسل إليه شيكا بمبلغ ٥٠ جنيها .

فى ٨ منه — اشترى من مختار الجمال بضاعة بمبلغ ٥٠٠ جنيه (فاتورة رقم ٧٦٤) ، ولقد أرسل إليه شيكا بمبلغ ٢٠٠ جنيه .

فى تاريخه — ردّ إلى الجمال بضاعة بمبلغ ٢٠ جنيها لمخالفتها للعينة .

فى تاريخه — دفع أبو الوفا ١٠ جنيهات .

فى ٩ يناير — سحب الجمال عليه كمبيالة بمبلغ ١٥٠ جنيها تستحق بعد شهرين فقبلها .

فى تاريخه — باع لمحمود فايد بالسنبلاوين بضاعة بمبلغ ٢٢٠ جنيها لمدة ٣٠ يوما وخصم ٥ ٪ إذا دفع بعد خمسة أيام .

فى ١٠ يناير — دفع موظف المصاريف النثرية ٦٥ قرشا بريد و٣٠ قرشا تلغراف .

فى تاريخه — باع نقدا بمبلغ ١٠ جنيهات أرسلها إلى البنك بعد الظهر .

فى ١١ يناير — أرسل إليه حسن الزيات بضاعة بمبلغ ١٣٠ جنيها .

فى تاريخه — صرف موظف المصاريف النثرية ١٥ قرشا تبرعات ، و٢٥ قرشا إعلانات وزعت على الجمهور .

فى ١٢ منه — أرسل محمود فايد شيكا بقيمة البضاعة التى إشتراها فى ٩ منه بعد الخصم .

فى تاريخه — اشترى من مختار الجمال بضاعة (بفاتورة رقم ٨٤٦) بمبلغ ١٥٠ جنيها .

فى ١٣ منه — سحب عليه الجمال كمبيالة بمبلغ ١٠٠ جنيه تستحق بعد ثلاثة شهور فقبلها .

فى تاريخه — صرف موظف المصاريف النثرية ١٠ قروش بريد و١٠ قروش تلغراف .

فى ١٤ منه — باع بضاعة نقدا بمبلغ ٣٠٠ جنيه أرسل منها ٢٥٠ جنيها إلى البنك .

فى تاريخه — باع لحسين سلطان بضاعة بمبلغ ٧٥ جنيها (فاتورة رقم ١٩) .

فى ١٥ يناير — صرف موظف المصاريف النثرية ٥٠ قرشا مطبوعات و١٠ قروش تبرعات .

فى تاريخه — باع لخليل فوزى بضاعة بمبلغ ٨٠ جنيها .

فى ١٦ يناير — سحب كمبيالة على سلطان بمبلغ ٤٠ جنيها وصله منه شيك بمبلغ ١٠ جنيهات أرسل توا للبنك .

فى ١٧ منه — اشترى بضاعه بمبلغ ٣٥ جنيها بشيك .

فى تاريخه — سد لمختار الجمال ٥٠ جنيها نقدا بعد خصم ٥ جنيهات .

فى ١٨ منه — ردّ إلى الجمال بضاعة بمبلغ ١٠ جنيهات .

فى تاريخه — ردّ إليه سلطان بضاعة بمبلغ ٨ جنيهات .

فى تاريخه — صرف موظف المصاريف النثرية ١٥ قرشا مطبوعات ، و ١٥ قرشا تلغرافات .

فى ١٩ منه — باع بضاعه نقدا بمبلغ ٣٥ جنيها .

فى تاريخه — اشترى بضاعة نقدا بمبلغ ٣٠ جنيها .

فى تاريخه — صرف موظف المصاريف النثرية ٣٥ قرشا تلغرافات ، ١٠ قروش بريد ، ٥٠ قرشا مطبوعات .

فى ٢٠ يناير — باع لاخوان أبوالوفا بضاعة بمبلغ ٨٠ جنيها (فاتورة رقم ... ...) .

فى تاريخه — اشترى من حسن الزيات بضاعة بمبلغ ٣٥ جنيها (فاتورة رقم ١٠٩٨) .

فى ٢١ منه — دفع للزيات مبلغ ١٠٠ جنيه بشيك بعد خصم ٥ جنيهات .

فى ٢٢ منه — سحب عليه الأتربى كمبيالة قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه لأمره تستحق بعد شهرين فقبلها

فى ٢٣ منه — اشترى كراسى بمبلغ ٧ جنيهات نقدا .

فى تاريخه — باع لأبوالوفا بضاعة قيمتها ١٢٠ جنيها (فاتورة رقم ... ...) .

فى ٢٤ منه — باع نقدا بضاعة بمبلغ ٩٥ جنيها .

فى ٢٥ منه — اشترى من محمد شهاب بضاعة بمبلغ ١٣٠ جنيها (فاتورة رقم ٩١٤) .

فى ٢٦ منه — سد خليل زكى مبلغ ٢٠ جنيها بعد أن خصم ٢ جنيه .

فى ٢٧ منه — قبل كمبيالة سحبها عليه مختار الجمال قيمتها ٨٠ جنيها لأمر يوسف السيد بالمنصورة تستحق بعد أسبوعين من الاطلاع .

فى ٢٨ منه — أرسل مختار الجمال بضاعة سبق أن طلبت منه قيمتها ٢١٠ جنيهات (فاتورة رقم ١٢٠٥).

فى ٢٩ منه — اشترى محمود فايد بضاعة بمبلغ ٥٨ جنيها (فاتورة رقم ... ...) .

فى ٣٠ منه — رد محمود فايد بضاعة قيمتها ١٠ جنيهات .

فى ٣١ منه — دفع مهايا الموظفين ٢٥ جنيها نقدا ، ٤٠ جنيها بشيك لمتعهدى النقل للداخل ، ٣ جنيهات نقدا نور ومياه .

ولقد جرد المحل فى آخر هذا الشهر فقدّر البضاعة الباقية بمبلغ ١١٥٠ جنيها .

والمطلوب إثبات تلك العمليات فى الدفاتر الفرعية المختلفة المتضمنة لجميع الحالات التى تعرفها ، وكذا الحسابات الاجمالية ، وأخيرا استخراج نتيجة المتاجرة فى آخر الشهر .

(٢٧) صوّر حساب المدينين واستخرج رصيده :

أولا — فى آخر فبراير .

ثانيا — فى آخر مارس .

من البيانات الآتية :

فى آخر شهر فبراير كان :

مجموع يومية المبيعات ١٠٠٠٠ جنيه .

مجموع يومية المردودات الداخلة ٣٠٠ جنيه .

مجموع يومية أوراق القبض ٤٠٠٠ جنيه .

مجموع مادفعه المدينون نقدا وبشيكات ٣٠٠٠ جنيها .

مجموع خانة الخصم المسموح به فى دفتر الصندوق ٨٠ جنيها .

فى آخر شهر مارس كان :

مجموع يومية المبيعات ٩٠٠٠ جنيه .

مجموع يومية المردودات الداخلة ١٥٠ جنيها .

مجموع يومية أوراق القبض ٦٠٠٠ جنيه .

مجموع مادفعه المدينون نقدا وبشيكات ٤٠٠٠ جنيه .

مجموع خانة الخصم المسموح به فى دفتر الصندوق ٦٠ جنيها .

(٢٨) من البيانات الآتية استخرج رصيد المدينين فى ٣١ يناير ثم فى ٢٨ فبراير :

	جنيه
فى آخر يناير كان :	
مجموع يومية المبيعات الآجلة	٥٠٠٠
« « المردودات الداخلة	٢٠٠
« « أوراق القبض	٢٠٠٠
« خانة الخصم المسموح به فى دفتر الصندوق	٥٠
« مادفعه المدينون نقدا تحت الحساب	١٠٠٠

فى آخر فبراير كان :

	جنيه
مجموع يومية المبيعات	٦٠٠٠
ومجموع مادفعه المدينون	١٥٠٠
« خانة الخصم المسموح به	٨٠
« يومية المردودات الداخلة	٣٠٠
« « أوراق القبض	٣٠٠٠

(٢٩) صور حساب الدائنين ورصده فى آخر مارس ثم فى آخر أبريل .

فى آخر مارس كان :

مجموع يومية المشتريات ٧٠٠ جنيه

« « أوراق الدفع ٣٠٠٠ جنيه

جملة ما دفع للدائنين ٢٠٠٠ منها ١٠٠ جنيه خصم

مجموع يومية المردودات الخارجة ٢٠٠ جنيه

فى آخر أبريل كان :

مجموع يومية المشتريات ٨٠٠٠ جنيه

« « أوراق الدفع ٥٠٠٠ جنيه

جملة مادفع للدائنين ٥٠٠٠ جنيه منها ١٥٠ جنيها خصم

مجموع يومية المردودات الخارجة ٣٠٠ جنيه

(٣٠) من البيانات الآتية استخرج رصيد الدائنين فى ٣١ يناير ثم فى ٢٨ فبراير

فى آخر يناير كان :

	جنيه
مجموع يومية المشتريات الآجلة	٨٠٠٠
مجموع يومية المردودات الخارجة	٣٠٠
مجموع يومية أوراق الدفع	٣٠٠٠
مجموع خانة الخصم الدائن فى دفتر الصندوق	١٠٠
مجموع ما دفع للدائنين نقدا بعد الخصم	١٠٠٠

فى آخر فبراير كان :

مجموع يومية المشتريات الآجلة	٤٠٠٠
مجموع يومية المردودات الخارجة	١٠٠
مجموع يومية أوراق الدفع	٣٠٠٠
مجموع خانة الخصم الدائن فى دفتر الصندوق عن شهر فبراير	٥٠
مجموع ما دفع للدائنين نقدا وبشيكات أثناء شهر فبراير	٣٠٠٠

طلوب تصوير حساب أوراق القبض واستخراج رصيده فى آخر شهر يناير وآخر فبراير من البيانات الآتية :

فى آخر يناير كان :

	جنيه
مجموع يومية أوراق القبض	٤٠٠٠
القيمة الاسمية للكمبيالات التى قطعت	١٠٠٠
القيمة الاسمية للكمبيالات التى ظهرت	٥٠٠
القيمة الاسمية للكمبيالات التى استحقت وقبضت	١٠٠٠

فى آخر فبراير كان :

مجموع يومية أوراق القبض	٣٠٠٠
القيمة الاسمية للكمبيالات التى خصمت فى البنك	١٥٠٠
القيمة الاسمية للكمبيالات التى ظهرت للدائنين	٥٠٠
القيمة الاسمية للكمبيالات التى استحقت وقبضت	١٠٠٠
القيمة الاسمية للكمبيالات التى استحقت ورفضت فألغيت	٢٠٠

(٣٢) صوّر حسابى أوراق القبض والدفع واستخراج رصيد كل منهما فى آخر أبريل ثم فى آخر مايو :

عن شهر أبريل

مجموع يومية أوراق القبض ٦٠٠٠ جنيه وأوراق الدفع ٥٠٠٠ جنيه .

مجموع الأوراق التى أرسلت إلى البنك للتحصيل ١٠٠٠ جنيه .

مجموع الأوراق التى استحقت وحصلها البنك أو المحل ٥٠٠ جنيه .

مجموع الأوراق التى استحقت على المحل ودفعت ٣٠٠٠ جنيه .

مجموع الأوراق التى خصمت فى البنك ١٥٠٠ وبلغ الأجيو عليها ١٥ جنيها .

مجموع الأوراق التى ظهرها المحل للدائنين ١٥٠٠ جنيه .

مجموع الأوراق التى استحقت ورفضها المدينون ١٠٠ جنيه .

مجموع الأوراق التى استحقت على المحل ورفضت ثم جددت ٢٠٠ جنيه .

عن شهر مايو :

مجموع الأوراق التى أرسلت إلى البنك للتحصيل ٢٠٠٠ جنيه .

مجموع الأوراق التى استحقت وحصلها البنك ٨٠٠ جنيه .

مجموع يومية أوراق القبض ٥٠٠٠ جنيه وأوراق الدفع ٤٠٠٠ جنيه .

مجموع الأوراق التى استحقت على المحل ودفعت ٤٠٠٠ جنيه .

مجموع الأوراق التى خصمت فى البنك ١٠٠٠ جنيه وبلغ الأجيو عليها ١٠ جنيهات .

مجموع الأوراق التى ظهرها المحل للدائنين ١٠٠٠ جنيه .

مجموع الأوراق التى استحقت ورفضها المدينون ١٥٠ جنيها .

مجموع الأوراق التى استحقت على المحل ورفضت ثم جددت ١٠٠ جنيه .

(٣٣) من البيانات الآتية صوّر حساب أوراق الدفع واستخراج رصيده فى آخر فبراير وآخر مارس .

	جنيه
فى آخر فبراير كان :	
مجموع أوراق الدفع	٨٠٠٠
مجموع الأوراق التى استحقت ودفعت	٤٠٠٠
مجموع القيمة الاسمية للكمبيالات التى استحقت ورفضت واستبدل بها غيرها	٢٠٠
فى آخر مارس كان :	
مجموع يومية أوراق الدفع	٦٠٠٠
مجموع القيمة الاسمية للأوراق التى استحقت ودفعت	٣٠٠٠
مجموع القيمة الاسمية للكمبيالات التى استحقت ورفضت واستبدل بها غيرها	١٠٠

(٣٤) فى أول يناير كان رصيد الصندوق ١٠٠ جنيه والبنك ٢٠٠٠ جنيه .

وكان ملخص العمليات النقدية أثناء شهر يناير كما يلى :

بلغت المبيعات النقدية ٣٠٠٠ جنيه منها ٥٠٠ جنيه بشيكات .

بلغت المشتريات النقدية ١٣٠٠ جنيه منها ٣٠٠ جنيه نقدا والباقى بشيكات .

بلغ صافى المتحصل من المدينين ٣٠٠٠ جنيه منها ٥٠٠ جنيه نقدا والباقى بشيكات وذلك بعد أن سمح لهم بخصم بلغ مجموعه ١٠٠ جنيه .

بلغ مجموع ما دفع للدائنين ١٢٠٠ جنيه منها ٢٠٠ جنيه نقدا والباقى بشيكات وذلك بعد أن سمحوا للمحل بخصم يبلغ مجموعه ٥٠ جنيها .

بلغ مجموع القيم الاسمية للكمبيالات التى خصمت فى البنك ٢٠٠٠ جنيه بلغ الأجيو عليها ٢٠ جنيها .

بلغ مجموع الكمبيالات التى استحقت وحصلت ٣٠٠٠ جنيه منها ٢٥٠٠ بواسطة البنك نظير عمولة تحصيل بمعدل ٠١ ٪

بلغ مجموع القيمة الاسمية للأوراق التى استحقت على المحل ودفعت ١٥٠٠ جنيه منها ١٠٠ جنيه من الصندوق والباقى بواسطة البنك .

بلغ مجموع ماسحب من البنك وأودع فى الصندوق فى مناسبات مختلفة أثناء الشهر ٦٠٠ جنيه .

بلغ مجموع ماسحب من الصندوق وأودع فى البنك فى مناسبات مختلفة لغاية ٣٠ يناير ٣١٠٠ جنيه .
ولقد دفعت المنشأة المصاريف الآتية أثناء الشهر :

	جنيه	
من الصندوق	١٥	إيجار
	١٠٠	مهايا
	٥٠	مسحوبات
	٥٠	لصندوق المصاريف النثرية
من البنك	٥٠	ثمن أثاث جديد

وفى آخر يناير أودع كل ما فى الصندوق فى البنك بعد ترك ١٠٠ جنيه فقط فيه .
والمطلوب استخراج رصيد الصندوق ورصيد البنك فى آخر يناير .

(٣٥) فى أول يناير ابتدأ السلمونى تجارة برأس مال قدره ٢٠٠٠ جنيه وصمم طريقة المحاسبة فى منشأته بحيث يستخدم جميع الدفاتر الفرعية من يومية وأستاذ وقد فتح حسابا جاريا فى بنك مصر أودع فيه ١٨٠٠ جنيه من رأس ماله وأبقى فى الصندوق الباقى .

وفى أثناء شهر يناير كانت مجمل عملياته المختلفة كما يلى :

مجموع يومية المبيعات ٥٠٠ جنيه ومجموع خانة المبيعات فى دفتر الصندوق ٢٠٠ جنيه كلها نقدا .

مجموع يومية المشتريات ٦٠٠ جنيه ومجموع خانة المشتريات فى دفتر الصندوق ٣٠٠ جنيه كلها نقدا .

مجموع يومية المردودات الداخلة ٢٠ جنيها ومجموع يومية المردودات الخارجة ٥٠ جنيها

مجموع يومية أوراق القبض ٢٠٠ جنيه ومجموع يومية أوراق الدفع ٣٠٠ جنيه

مجموع ما دفع للدائنين ١٥٠ جنيها منها ٥٠ جنيها نقدا والباقى بشيكات ، ومجموع صافى ما دفعه المدينون ١٠٠ جنيه منها ٢٠ جنيها نقدا والباقى بشيكات .

مجموع خانة الخصم المدين فى دفتر الصندوق ١٠ جنيهات والخصم الدائن ١٥ جنيها

مجموع القيم الاسمية للكمبيالات التى استحقت على المدينين ودفعت ٥٠ جنيها والتى استحقت على المحل وسددت ١٠٠ جنيه (الكل بشيكات)

مجموع ما سحب من البنك وأودع فى الصندوق فى مناسبات مختلفة ١٠٠ جنيه ، ومجموع ما أودع فى البنك مما فى الصندوق مبلغ جعل رصيد الصندوق فى آخر الشهر ٥٠ جنيها ولقد دفع أثناء الشهر غير ما تقدم :

	جنيه
من البنك (١) أثاث	٢٠٠
(٢) مصاريف تأسيس	١٠٠
(٣) اعلان	١٠٠

	جنيه
من الصندوق (١) ايجار شهر يناير	١٥
(٢) تأمينات	٢٠
(٣) صندوق المصاريف النثرية	٣٠
(٤) نقل للخارج	١٠
(٥) مسحوبات	٣٠
مجموع ما صرفه موظف المصاريف النثرية	٢٥

والمطلوب :

(١) تصوير الحسابات الخاصة بما تقدم .

(٢) عمل ميزان المراجعة .

(٣٦) فى أول يوليه ابتدأ الزيات تجارة برأس مال قدره ٥٠٠٠ جنيه أودعها كلها فى البنك واستخدم كل الدفاتر الفرعية المعروفة . وجرى على أن تتم كل عملياته النقدية مع البنك إلا فيما يتعلق بالمصاريف النثرية فقد عهد بها الى موظف خاص سحب لأمره ٥٠ جنيها لهذا الغرض، ولقد كانت مجمل عملياته أثناء شهر يوليه كما يلى :

مجموع يومية المشتريات ٢٥٠٠ جنيه وخانة المشتريات النقدية ٥٠٠ جنيه

« المبيعات ١٤٠٠ جنيه وخانة المبيعات النقدية ٨٠٠ جنيه

« المردودات الداخلة ٥٠ جنيها ومجموع يومية المردودات الخارجة ١٥٠ جنيها

« أوراق القبض ٧٠٠ جنيه ومجموع يومية أوراق الدفع ٨٠٠ جنيه

« ما دفع للدائنين ٨٠٠ جنيه ومجموع ما دفعه المدينون ١٠٠ جنيه

مجموع خانة الخصم المدين ٢٠ جنيها ومجموع خانة الخصم الدائن ١٠ جنيهات

« القيم الاسمية للكمبيالات التى استحقت ودفعت للمحل ٢٠٠ جنيه والتى استحقت ودفعها المحل ١٠٠ جنيه

مدفوعات مختلفة :

	جنيه
أثاث	٣٠٠
مصاريف تأسيس	٢٠٠
اعلان	٥٠
ايجار شهر يوليه	٢٠
تأمينات	٥٠
نقل	٥٠
مسحوبات	٥٠
مصاريف نثرية	٤٠

والمطلوب عمل ميزان المراجعة .

(٣٧) إبتدأ الطويل تجارة برأس مال ١٠,٠٠٠ جنيه أودعها فى حساب جار فى بنك مصر، ولقد نظم حساباته بحيث يستخدم جميع الدفاتر الفرعية المعروفة ، وجرى على أن تتم كل عملياته النقدية مع البنك فيما عدا

المصاريف النثرية التى عهد بها إلى موظف خاص سحب لأمره شيكا بمبلغ ١٠٠ جنيه لهذا الغرض ولقد كانت عملياته فى شهر يناير كما يلى :

مجموع يومية المشتريات ٤٠٠٠ جنيه وخانة المشتريات فى دفتر الصندوق ١٠٠٠ جنيه .

مجموع يومية المبيعات ٢٠٠٠ جنيه وخانة المبيعات فى دفتر الصندوق ١٠٠٠ جنيه .

مجموع يومية المردودات الداخلة ٢٠٠ جنيه والخارجة ٣٠٠ جنيه

مجموع يومية أوراق القبض ١٠٠٠ جنيه وأوراق الدفع ٢٠٠٠ جنيه .

مجموع مادفعه المدينون ٣٠٠ جنيه بعد خصم مجموعه ١٠ جنيهات .

مجموع مادفع للدائنين ٨٠٠ جنيه بعد خصم مجموعه ٢٠ جنيها .

مجموع الاوراق التى استحقت على المحل ودفعت ٢٠٠ جنيه والتى استحقت على العملاء وقبضت ٣٠٠ جنيه .

مجموع القيم الاسمية للكمبيالات التى استحقت للمحل ورفضت ٥٠ جنيها ، ولقد صرف المحل أثناء الشهر ما يلى :

جنيه		جنيه		جنيه	
٥٠٠	أثاث	٢٠٠	مصاريف تأسيس	٥٠	تأمينات .
٥٠	إيجار	٨٠	مسحوبات	٨٠	مصاريف نثرية .
				١٢٠	مصاريف تجارية مختلفة .

والمطلوب تصوير الحسابات اللازمة وعمل ميزان المراجعة .

(٣٨) فى التمرين السابق أوردنا مجمل عمليات شهر يناير بمجل الطويل وفيما يلى مجمل عمليات شهر فبراير :

مجموع يومية المشتريات ٥٠٠٠ جنيه وخانة المشتريات فى دفتر الصندوق ١٥٠٠ جنيه .

مجموع يومية المبيعات ٣٠٠٠ جنيه وخانة المبيعات فى دفتر الصندوق ٢٠٠٠ جنيه .

مجموع يومية المردودات الداخلة ٤٠٠ جنيه والخارجة ١٠٠ جنيه .

مجموع يومية أوراق القبض ٦٠٠٠ جنيه والدفع ٣٠٠٠ جنيه .

مجموع مادفعه المدينون ٩٠٠ جنيه ومادفع للدائنين ٥٠٠ جنيه .

مجموع خانة الخصم المدين فى دفتر الصندوق ٦٠ جنيها والدائن ٢٠ جنيها .

مجموع الأوراق التى استحقت على المحل ودفعت ٨٠٠ جنيه ، والتى استحقت على العملاء وقبضت ١١٠٠ جنيه .

مجموع القيم الاسمية للكمبيالات التى استحقت للمحل ورفضت ١٠٠ جنيه .

مجموع الديون المعدومة ٥٠ جنيها .

مجموع المصاريف النثرية ٨٥ جنيها .

ولقد صرف المحل أثناء الشهر غير ماتقدم ما يأتى :

٢٠ جنيها أثاثا جديدا ٥٠ جنيها إيجار ٥٠ جنيها مسحوبات .

٨٠ « لصندوق المصاريف النثرية ١١٠ جنيها مصاريف تجارية مختلفة .

والمطلوب تصوير الحسابات الرئيسية اللازمة بتاريخ آخر فبراير ، ثم تصوير ميزان المراجعة .

الفصل الثالث عشر

الجـــرد

عود إلى الحسابات الختامية والميزانية

مقدّمة

ذكرنا فى فصل سابق أن فى مقدمة أغراض امساك الدفاتر تمكين التاجر من معرفة نتيجة المتاجرة فى آخر المدة التجارية التى يحددها، وشرحنا فى ذلك الفصل بإسهاب كيف يمكن الوصول إلى هذه النتيجة بتصوير حسابى المتاجرة والأرباح والخسائر، ثم تصوير الميزانية لاستخلاص المركز المالى للمنشأة .

على أننا اذا أمعنا النظر فى النتيجة المستخرجة على أساس معلومات ذلك الفصل، نجد أنها نتيجة مبتسرة لا يؤيدها الواقع فى كثير من الأحيان. فلقد بنيت النتيجة هناك على أن المصاريف التجارية التى أنفقت اثناء السنة هى كل مايجب أن تتحمله المنشأة عن المدة التجارية بلا زيادة أو نقص وأن قيمة الأثاث فى آخر السنة هى بعينها قيمته فى أول السنة وان مديني المنشأة سيدفعون ماعليهم كاملا الخ .

هذا ما بنيت عليه النتيجة هناك وهو أمر يخالف الواقع فى المنشآت عامة، والمتوسطة والكبيرة منها على الخصوص.

ففى آخر السنة، لا يخلو الأمر من أن تكون المصروفات التجارية التى صرفت أثناء السنة وأثبتت فى الدفاتر أقل أو أكثر مما يجب أن تتحمله المنشأة ... كما أن قيمة الأثاث فى آخر السنة لا بد وأن تقل عن قيمته فى أول السنة بمقدار ما أصابه من بلى أثناء العمل .... وأن من المحتمل أن يوجد بين المدينين من تثبت ظروف الحال أنه لن يستطيع سد كل ما عليه أو جزء منه... وأن ما فى الصندوق فعلا أقل أو أكثر مما يجب أن يكون فيه.. الى غير ذلك مما قد يكشفه البحث والتمحيص بالنسبة لباقى الحسابات كما سنفصله فيما بعد .

وبديهى أن نتائج هـذا البحث لا بد وأن تؤثر على النتيجة النهائية للمتاجرة، لأنه اذا فرض مثلا أن مادفع للموظفين أثناء السنة هو ١٨٠ جنيها فقط بينما ما يجب أن يدفع لهم هو ٢٠٠ جنيه، فإنه من الواجب أن يتحمل حساب الأرباح والخسائر بمبلغ ٢٠٠ جنيه لا ١٨٠ جنيها . كما أنه اذا فرض أن ما أصاب الأثاث من بلى يقدر بمبلغ ٢٠ جنيها وجب أن ننقص أرباح المنشأة بهذا المبلغ، وهكذا وهكذا كما سترى .

إن هذا البحث وهذا التمحيص الذى يمكننا من الوصول الى هذه النتائج هو ما يسمى "بعملية الجرد" وهى ما سنبحثه فى هذا الفصل .

ولما كانت نتائج الجرد ذات تأثير على الحسابات الختامية وبالتالى على الميزانية العمومية فاننا سنعود اليها جميعا، فنضيف من المعلومات ما يحتاجه المقام .

معنى الجرد Inventory :

قد يتسرب إلى الذهن لأول وهلة عند ذكر كلمة "الجرد" إلى جرد البضاعة، بمعنى استخراج كميتها وقيمتها فى آخر السنة .

والواقع أن ايجاد قيمة البضاعة الباقية هو أهم جزء فى عملية الجرد، ولكنه ليس كل شىء فيها، فمما تقدم

يتضح لنا أن عملية الجرد أعم من ذلك بكثير ، لأنها تتناول جميع الحسابات على اختلاف أنواعها من اسمية وحسية (حقيقية) وشخصية .

والغرض من الجرد كما أشرنا فى المقدمة ، هو معرفة ما إذا كان رصيد كل حساب فى الدفاتر يمثل القيمة الحقيقية لهذا الحساب فى آخر الفترة التجارية أم لا ، وذلك حتى تستخرج نتيجة المتاجرة ويظهر المركز المالى للمنشأة فى ضوء هذه النتائج .

فالجرد اذا هو عملية ختامية يقصد بها استخراج القيمة الحالية الحقيقية لرصيد كل حساب ظاهر فى الدفاتر

ميعاد الجرد :

قلنا إن الجرد عملية ختامية أى أنها لا تقع عادة الا فى ختام الفترة التجارية[1] .

ولا يشترط أن تكون هذه الفترة التجارية سنة بل يصح أن تكون ستة أشهر ، كما أنه لا يشترط اذا كانت سنة ، أن تتمشى مع السنة التقويمية — أى من يناير الى ديسمبر — بل يصح مثلا أن تبتدئ من أول ابريل وتنتهى فى آخر مارس من السنة التالية طبقا لطبيعة عمل المنشأة ، ذلك لأن عملية الجرد تستنفد من المنشأة بعض الوقت وكثيرا من الجهود ، فتحرص على أن يتم ذلك فى فصل كساد تجارتها لا فى موسم العمل . ومواسم العمل تختلف باختلاف التجارات .

مبادئ هامة للجرد :

قلنا إن عملية الجرد تدور حول التأكد من مطابقة رصيد كل حساب لقيمته الحقيقية يوم الجرد ونتيجة الجرد لكل حساب تكون واحدة مما يأتى :

(١) إن رصيد الحساب فى الدفاتر يطابق قيمته الحقيقية عند الجرد .

(٢) إن رصيد الحساب فى الدفاتر أقل من قيمته الحقيقية عند الجرد .

(٣) إن رصيد الحساب فى الدفاتر أكبر من قيمته الحقيقية عند الجرد .

ففى الحالة الأولى لا يتأثر الحساب بعملية الجرد ، ويستخدم برصيده الدفترى فى عملية استخراج الربح أو الخسارة .

أما فى الحالة الثانية — إذا كان الرصيد فى الدفاتر أقل من قيمته الحقيقية — فيجب أصلا إهمال الفرق ، لأنه يمثل ربحا لم يتحقق ومن الجائز أن يزول على مر الأيام ، وهكذا يتم العمل على أساس رصيد الدفاتر .

وأما فى الحالة الثالثة — إذا كان الرصيد فى الدفاتر أكبر من القيمة الحقيقية — فيجب أصلا العمل على أساس القيمة الحقيقية ، وحساب الفرق كخسارة ولو أنها قد لا تكون تحققت بعد .

وعلى هذا يمكن وضع ثلاثة مبادئ هامة يسترشد بها عند جرد أى حساب وهى :

(١) لا تحسب الأرباح إلا إذا تحققت فعلا حتى لا يحسب التاجر لنفسه أرباحا "على الورق" Paper Profit قد يزول سببها قبل أن تتحقق .

---

(١) فى المنشآت الكبيرة قد تجرد البضاعة على دفعات أثناء السنة .

(٢) يجب أن تحسب الخسارة ان كانت قد وقعت فعلا، فإذا لم تكن قد وقعت ولكن من المحتمل أن تقع، فيجب الاحتياط لهذه الخسارة المحتملة أيضا حتى لا تشتمل أرباح التاجر المستخرجة على أرباح مشكوك فى تحصيلها .

(٣) ان الفترة التجارية يجب أن تستفيد بما تحقق فيها من ربح، وأن تتحمل لا بما وقع فيها من خسارة فقط بل و بما ينتظر أن يتسبب عن الأعمال التجارية التى تمت فيها من خسارة أيضا .

وسنعود إلى هذا تفصيلا فيما بعد .

دفتر الجرد :

ولما كان لعملية الجرد هـــذه الأهمية ، فقد نص القانون على ضرورة إثبات نتيجتها فى دفتر يخصص لهذا الغرض ويطلق عليه " دفتر الجرد " . وقد سبق أن أشرنا إليه عند الكلام عن الدفاتر القانونية فى فصل سابق ...

فقد نص القانون التجارى على أنه " يجب على كل تاجر أن يجرد كل سنة أمواله المنقولة والثابتة ، ويحصر ماله وما عليه من الديون، ويقيد صورة قائمة الجرد المذكور فى دفتر يعد لذلك" . وقد أضاف المشرع فى مادة أخرى أنه يجب أن يكون هذا الدفتر خاليا من كل فراغ أو بياض أو كتابة فى الحواشى ، ويلزم قبل الكتابة أن تؤشر كل صحيفة منه وتوضع على كل ورقة بدون مصاريف علامة المأمور الذى تعينه المحكمة الابتدائيـة لذلك . وفى آخر السـنة يضع المأمور أيضا فى الدفتر التأشير اللازم بحضور التاجر الذى يقدمه بدون أن يجوز للمأمور بأى وسيلة كانت الاطلاع على مضمون الدفتر أو حجزه عنده .

والطريقة العملية لاستيفاء هـذا الدفتر هى أن تعمل ملخصات أو قوائم بجميع موجودات المحل المنقولة والثابتة، وكذلك قوائم بمطلوباته . فتعمل مثلا قائمة بالموجود من البضاعة وقت الجرد ، وقائمة أخرى بالمدينين وهكذا . وتثبت صورة هذه القوائم فى دفتر الجرد الواحدة بعد الأخرى .

وسنبحث فيما يلى طريقة جرد كل من الحسابات والممتلكات المختلفة بالترتيب الآتى :

(١) البضـاعة .

(٢) الحسابات الاسمية .

(٣) الأصول الثابتة واستهلاكها (مثل العقار والآلات والأثاث) .

(٤) الحسابات الشخصية المدينة .

(٥) أوراق القبض .

(٦) الحسابات الشخصية الدائنة

(٧) أوراق الدفع .

(٨) حساب الصندوق .

(٩) حساب البنك .

(١٠) الأوراق المـالية .

١ — جرد البضاعة Stock Taking

سبق أن أشرنا فى الفصل الحادى عشر (نتيجة المتاجرة لمنشأة صغيرة) إلى أهمية استخراج قيمة البضاعة الباقية لدى التاجر فى آخر المدة التجارية حتى يمكن الوصول الى نتيجة المتاجرة .

كما ذكرنا هناك أن هذه البضاعة الباقية يجب أن تسعر بسعر "التكلفة أو سعر السوق أيهما الأقل" . ولهذه التعبيرات تفاسير مختلفة لم يستقر رأى المحاسبين على واحد منها بعد . غير أننا سنكتفى بأبسطها فى مرحلتنا هذه .

المقصود بسعر التكلفة وسعر السوق [1] :

" فسعر تكلفة البضاعة Cost ليس معناه سعر شرائها تسليم محل البائع ، وانما معناه سعرها تسليم مخازن المنشأة.

فإذا كان لدى المنشأة عند جرد البضاعة صنف مشترى بسعر ١٠ قروش تسليم محل البائع ولكنها تكلفت لكى تصل الى مخازنها قرشا آخر ، فيكون سعر التكلفة الذى يتخذ أساسا للمقارنة هو ١١ قرشا لا ١٠ قروش . "

" وقياسا على ما تقدم يكون سعر السوق (Market Price) هو سعر الشراء الجارى فى تاريخ الجرد لما يماثل الأنواع الموجودة من البضاعة تسليم مخازن المنشأة . "

" فلو كان السعر المحدد للسلعة فى السوق ٩ قروش تسليم محل البائع ولكنها تتكلف ١½ قرش حتى تصل الى مخازن التاجر ، اعتبر سعر السوق ١٠½ قروش . "

سبب التقدير بالسعر الأقل :

إن أسعار البضائع فى السوق ليست ثابتة ولكنها تتغير باستمرار تبعا لعوامل اقتصادية مختلفة ، فقد يرتفع سعر سلعة فى يوم ولكنه قد لا يلبث أن ينخفض فى اليوم التالى .

ومن جهة أخرى فانه ليس فى استطاعه أى تاجر أن يقدر الوقت الذى يمكنه فيه بيع ما لديه من البضائع . فإذا كان لدى منشأة بضاعة باقية قيمتها حسب سعر التكلفة ١٠٠٠ جنيه وحسب سعر السوق ١٥٠٠ جنيه ، فإنه لو أراد التاجر اثباتها على أساس السعر السوقى لما ضمن أن يبيعها بالسعر المرتفع ، بل قد يحدث أن ينخفض السعر قبل أن يتمكن من بيعها ، مما يترتب عليه أنه يكون قد احتسب لنفسه ربحا لم يتحقق قدره ٥٠٠ جنيه . وقس على هذا حالة ما اذا كان سعر التكلفة أعلى من السعر السوقى .

ولما كان المقصود فنيا فى المحاسبة هو استخراج الربح الذى تحقق فعلا فى السنة المنتهية ...

ولما كان فرق الثمنين — وهو فى المثال السابق ٥٠٠ جنيه — لم يتحقق فعلا ، بل ان تحقيقه مشكوك فيه ، وفضلا عن هذا فان البضاعة الباقية ستباع فى السنة أو السنوات التالية ...

لذلك كله تحسب البضاعة الباقية على أساس السعر الأقل كما قدمنا .

كيف يتم جرد البضاعة

تكون البضاعة الباقية إما مكدسة فى مخازن المنشأة ، وإما معروضة للبيع للجمهور ، وإما موجودة باسم المنشأة فى جهات أخرى كما سنرى .

---

(١) راجع كتابنا " مراجعة الحسابات " لزيادة التفصيل

فيكلف موظفو المنشأة جميعا بجرد البضاعة الموجودة هنا وهناك ، فيثبتون الكميات التى يحضرونها فى قوائم خاصة ويوقع كل منهم على ما يقوم بحصره وجرده .

ثم يستخرج بعد ذلك السعر السوقى وسعر التكلفة لكل صنف من الأصناف الموجودة من واقع مستندات المنشأة ومعلوماتها عن الأسعار السوقية .

يتضح اذن ما فى عملية جرد البضاعة من جهد ومشقة ، وفضلا عن ذلك فإنها قد تحتاج من الوقت ما تضطر معه المنشأة الى ايقاف العمل فيها عدة أيام .

قوائم الجرد :

قلنا إن جرد البضاعة يتم بملء قوائم خاصة ، وليس هناك نظام خاص لتسطير هذه القوائم ، فتنسيقها متروك لطبيعة أعمال المنشأة ورأى مدير حساباتها .

ولكن يجب على العموم أن يظهر فى القائمة نوع السلعة ، والكمية الموجودة منها ، وسعر تكلفتها وسعرها السوقى ، وسعر الثمن ، وأخيرا خانة للملاحظات .

وبعد استكمال قوائم الجرد تثبت نسخة منها فى دفتر الجرد طبقا لنص القانون كما سبق أن أشرنا .

وإليك صورة لقائمة جرد البضاعة :

قائمة جرد البضاعة الباقية

بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

رقم السلعة	اسم السلعة	الماركة أو اسم المورد	الكمية الموجودة فعلا	السعر السوقى	سعر التكلفة	القيمة المقدرة بالسعر الأقل	ملاحظات
				ـــ ص ـــ	ـــ ص ـــ	جنيه	
٤١٧	أ	س	٤٥٠	١٠	٨	٣٦	
٤١٨	ب	ص	٦٠٠	٢٠	٢٥	١٢٠	
٤١٩	ج	ع	٧٠٠	٣٠	٣٠	٢١٠	
٤٢٠	د	ف	٧٩٠	٤٠	٥٠	٣١٦	
						٦٨٢	

التاريخ ... ... امضاء الجرّاد [1] ... امضاء الثمن ... امضاء مدير المنشأة ... ...

هذه صورة لقائمة جرد البضاعة يمكن رسم غيرها بشكل آخر حسب طبيعة المنشأة كما قلنا ، وهى موقع عليها من الموظف الذى كلف باستخراج الكمية الموجودة من كل صنف ، ومن الذى — أو اللذين — قام باستخراج الأسعار من المستندات وحساب الثمن ، ومعتمدة بعد ذلك من شخص مسئول فى المنشأة .

[1] الواقع أن القائمة يجب أن يوقع عليها كل من اشترك فيها .

المقصود بالبضاعة الباقية :

ويجب أن يلاحظ عند جرد البضاعة الباقية الاعتبارات الآتية :

(١) اشتمالها على جميع البضائع التى تمتلكها المنشأة سواء أكانت موجودة بمخازنها أم بمخازن الغير أم كانت فى الطريق أو فى الجمرك ان كانت مستوردة من الخارج ولم تستلم بعد . فإذا فرض أن هناك ١٠٠ وحدة من الصنف (أ) اشتريت فعلا ولم تصل بعد ، ولم تدرج ضمن الكمية الظاهرة فى القائمة وجب تعديلها بجعلها ٥٥٠ وحدة لا ٤٥٠ وحدة فقط .

(٢) اشتمالها على البضائع الموجودة لدى وكلاء البيع ولم تبع بعد .

(٣) الحالات الخاصة لأنواع البضائع ، كتلف بعضها أو عدم انسجامه مع مستحدثات العصر ، مما قد تضطر معه المنشأة الى بيعها بسعر منخفض عن السعر المقرر للبضاعة السليمة . فاذا فرض أن ضمن الصنف (د) وقدره ٧٩٠ وحدة كمية قدرها ١٠٠ وحدة لا يتظر بيعها بسعر أعلى من ٢٠ قرشا لسبب ما ، وجب تقدير قيمة هذا الصنف على أساس سعر قدره ٤٠ قرشا لكمية قدرها ٦٩٠ وحدة فقط ، أما الباقى فبسعر ٢٠ قرشا .

(٤) عدم اشتمالها على البضاعة التى بيعت فعلا ولكن المشترين لم يستلموها بعد . فاذا فرض أن ١٠٠ وحدة من الصنف (ج) قد بيعت فعلا ولم يستلمها المشترون ، فأثبتها الجرد ضمن البضاعة الباقية خطأ ، وجب تصحيح ذلك بأن يستخرج ثمن الكمية الموجودة على أساس أنها ٦٠٠ وحدة فقط لا ٧٠٠ وحدة .

البضاعة فى أول المدة

اذا تبقى لدى المنشأة بضاعة فى آخر سنتها التجارية ، فانها تبدأ سنتها التالية بداهة بتلك البضاعة نفسها لتبيعها مع ما تشتريه من بضائع جديدة فى السنة الجديدة .

وطبيعى أن تحسب هذه البضاعة فى السنة الجديدة بنفس الثمن الذى قدّرت به فى آخر السنة السابقة .

وعلى هذا ، فلا يكون لدينا حسابان للبضاعة : أحدهما "لبضاعة آخر المدة" Stock at end ، والآخر "لبضاعة أول المدة" Stock at Commencement ، وإنما يكون هناك حساب واحد للبضاعة يستخدم على النحو الآتى :

(١) فى السنة الأولى — ولتكن سنة ١٩٤٤ — للمنشأة لا تكون هناك بضاعة فى أول المدة . وفى آخر السنة تستخرج قيمة البضاعة الباقية ، فاذا فرض أنها ٢٠٠٠ جنيه ، أثبتت كما رأينا فى الفصل الحادى عشر بفتح حساب للبضاعة وجعله مدينا وجعل حساب المتاجرة دائنا .

(٢) يرصد حساب البضاعة ويظهر رصيده فى ميزانية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ كما قدمنا .

(٣) فى أول سنة ١٩٤٥ يكون للمنشأة دفاتر جديدة ويبدأ العمل فيها بنقل الأرصدة المرحلة من العام الماضى ومنها رصيد حساب البضاعة . ويعتبر هذا الرصيد بالنسبة لسنة ١٩٤٥ "بضاعة أول المدة" . (١)

(٤) فى آخر سنة ١٩٤٥ يصوّر ميزان المراجعة ، فيظهر بين أرصدته المدينة رصيد حساب البضاعة وقدره ٢٠٠٠ جنيه .

(٥) عند تصوير الحسابات الختامية لسنة ١٩٤٥ ينقل رصيد حساب البضاعة (أول المدة) الى "حساب المتاجرة" بجعل حساب المتاجرة مدينا وحساب البضاعة دائنا .

---

(١) قد تستخدم المنشأة نفس دفتر الأستاذ للسنة الجديدة ان كان لا يزال به متسع ، وفى هذه الحالة لا يختلف العمل .

(٦) تستخرج قيمة البضاعة الباقية فى آخر سنة ١٩٤٥ فإذا فرض أنها ٣٠٠٠ جنيه أثبتت فى الدفاتر على النحو السابق .

وعلى هذا يكون حساب البضاعة كما يلى :

منه — حساب البضاعة سنة ١٩٤٤ — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٢٠٠٠	الى حساب المتاجرة (بضاعة آخر المدة)	٣١ ديسمبر	—	٢٠٠٠	رصيد مرحل (الى السنة التالية)	٣١ ديسمبر
—	٢٠٠٠			—	٢٠٠٠		

منه — حساب البضاعة سنة ١٩٤٥ — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٢٠٠٠	رصيد منقول (بضاعة أول المدة منقول من السنة الماضية)	١ يناير	—	٢٠٠٠	من حساب المتاجرة (بضاعة أول المدة)	٣١ ديسمبر
—	٣٠٠٠	الى حساب المتاجرة (بضاعة آخر المدة)	٣١ ديسمبر	—	٣٠٠٠	رصيد مرحل (الى السنة التالية)	٣١ ديسمبر
	٥٠٠٠			—	٥٠٠٠		

٢ — جرد الحسابات الاسمية

لقد عرفنا الحسابات الاسمية فى فصل سابق، فالمقصود بها هو كل حساب يمثل خسارة للمنشأة أو ربحا لها، مثل حسابات الإيجار والمهايا والنور والإعلان وفائدة الحساب الجارى فى البنك وما الى ذلك .

ويفتح الحساب الاسمى أثناء السنة إذا حدث ما يستدعى ذلك .

فتفتح حسابات المصاريف مثلا عند ما تقوم المنشأة بدفعها . فعند دفع الإيجار يفتح "حسابِ الإيجار" ويجعل مدينا بالمبلغ المدفوع وحساب الصندوق دائنا ، وهكذا .

وفى آخر السنة تظهر أرصدة الحسابات الاسمية فى ميزان المراجعة ، وتكون الخطوة التالية هى جرد هذه الحسابات .

والغرض من جردها هو — فيما يتعلق بالمصاريف مثلا — معرفة ما إذا كان المبلغ المدفوع عن كل نوع منها يساوى ما يجب أن تتحمله المنشأة عن المدة التجارية أو يختلف عنه . وقس على هذا أى حساب اسمى آخر.

ذلك لأن المنشأة يجب ألا تتحمل عن السنة التجارية إلا بقدر نصيب هذه السنة من كل خسارة، ولا تستفيد إلا بنصيبها من الربح .

أولا — الخسائر

تكون نتيجة جرد الحساب الاسمى المدين — وهو الذى يمثل خسارة أو مصاريف — واحدة مما يلى :

(١) أن رصيد الحساب فى الميزان هو ما يجب أن تتحمله المنشأة بلا تغيير .

كما لو كان رصيد حساب الإيجار فى الميزان ٢٤٠ جنيها ، ووجد أن الإيجار السنوى للمنشأة ٢٤٠ جنيها أيضا .

(٢) أن رصيد الحساب فى الميزان يزيد على ما يجب أن تتحمله المنشأة فى السنة التجارية .

كما لو كان رصيد حساب الإيجار فى الميزان ٢٦٠ جنيها ، ووجد عند الجرد أن الإيجار السنوى للمنشأة هو ٢٤٠ جنيها فقط . فتكون نتيجة ذلك أن تتحمل المنشأة فى هذه السنة بمبلغ ٢٤٠ جنيها فقط ، ويعتبر الفرق وقدره ٢٠ جنيها أنه مدفوع مقدما ويرحل الى السنة التالية كما سنرى .

(٣) أن رصيد الحساب فى الميزان يقل عما يجب أن تتحمله المنشأة فى السنة التجارية .

كما لو كان رصيد حساب الإيجار فى الميزان ٢٢٠ جنيها ، ووجد أن الإيجار السنوى للمنشأة ٢٤٠ جنيها . فتكون نتيجة ذلك أن تتحمل المنشأة فى هذه السنة بمبلغ ٢٤٠ جنيها ، ويعتبر الفرق وقدره ٢٠ جنيها أنه مستحق على المنشأة ويرحل الى السنة التالية كما سترى .

هذه هى المبادئ التى يسترشد بها عند جرد أى حساب اسمى ، وسنرى فيما يلى طريقة معالجتها فى الدفاتر .

المعالجة الدفترية :

يكون لدينا الحساب الاسمى برصيده الظاهر فى ميزان المراجعة ، فيجرد على النحو سالف الذكر وتثبيت نتيجة الجرد كما يلى :

(١) يجعل حساب الأرباح والخسائر مدينا والحساب الاسمى دائنا بالمبلغ المستخرج بعد الجرد .

(٢) يرصد الحساب الاسمى ، فإذا كان رصيده مدينا ، وضع — الرصيد الأخير — فى الميزانية مع الأرصدة المدينة ، أما إذا كان دائنا وضع فى الميزانية أيضا مع الأرصدة الدائنة[1] .

وسنورد فيما يلى أمثلة تطبيقية :

مثال ١ — وجود مبلغ مقدم فى ميزان المراجعة بتاريخ ٤٤/١٢/٣١ كان رصيد حساب الإيجار ٢٦٠ جنيها ، واكتشف عند الجرد أن الإيجار السنوى ٢٤٠ جنيها فقط .

تثبت نتيجة الجرد بالقيد الجردى الآتى :

منه	له			
جنيه	جنيه			
٢٤٠		من حساب الأرباح والخسائر	الى حساب الإيجار[2]	٤٤/١٢/٣١
	٢٤٠	الإيجار السنوى		

(١) ممكن أن تتم التسوية فى الدفاتر بتوسيط حسابات مقدمة أو مستحقة حسب نتيجة الجرد . وهذه الحسابات تقفل مع الحساب الاسمى العام فى بداية السنة الجديدة .

(٢) قد يستعاض عن هذا القيد بقيدين :

(أ) يفتح "حساب الايجار المقدم" ويجعل مدينا كما يجعل حساب الايجار دائنا بمبلغ ٢٠ جنيها .

(ب) يقفل حساب الايجار بجعل حساب الأرباح والخسائر مدينا وحساب الايجار دائنا بمبلغ ٢٤٠ جنيها .

Better

ويبدو حساب الإيجار كما يلى :

حساب الإيجار

منه					له			
مليم	جنيه				مليم	جنيه		
	٢٦٠		رصيد (كما بالميزان)	١٢/٣١		٢٤٠	ص حساب الأرباح والخسائر	١٢/٣١
						٢٠	رصيد مرحل (للسنة التالية)	١٢/٣١
	٢٦٠					٢٦٠		

وفى ميزانية المنشأة بتاريخ ١٢/٣١ يظهر بين الأرصدة المدينة حساب الايجار ورصيده ٢٠ جنيها . ومعنى هذا أن هذا المبلغ يعتبر أنه مدفوع مقدما In Advance .

وتبدأ السنة التالية للمنشأة بحساب مفتوح للايجار رصيده مدين بمبلغ ٢٠ جنيها .

مثال ٢ — وجود مبلغ مستحق :

فى ميزان المراجعة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ كان رصيد حساب المهايا ٥٨٠ جنيها . وقد اتضح عند الجرد أن المهايا السنوية تبلغ ٦٠٠ جنيه .

تثبت نتيجة الجرد بالقيد الجردى الآتى :

منه					له			
مليم	جنيه				مليم	جنيه		
	٦٠٠		من حساب الأرباح والخسائر	٣١ ديسمبر		٦٠٠	الى حساب المهايا (١)	
			المهايا السنوية					

ويبدو حساب المهايا كما يلى :

حساب المهايا

منه					له			
مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	٥٨٠		رصيد (كما بالميزان)	٣١ ديسمبر	—	٦٠٠	من حساب الأرباح والخسائر	١٢/٣١
—	٢٠		« مرحل (للسنة التالية)	٣١ «				
—	٦٠٠				—	٦٠٠		

(١) قد يستعاض عن هذا القيد بقيدين :

(أ) يفتح "حساب مهايا مستحقة" يجعل دائنا وحساب المهايا مدينا بمبلغ ٢٠ جنيها .

(ب) يقفل "حساب المهايا" بجعله دائنا وحساب الأرباح والخسائر مدينا بمبلغ ٦٠٠ جنيه .

وفى ميزانية المنشأة بتاريخ ٣١ ديسمبر يظهر بين الأرصدة الدائنة حساب المهايا ورصيده ٢٠ جنيها . ومعنى هذا أن هذا المبلغ مستحق Outstanding or In Arrear. على المنشأة .

ونبدأ السنة التالية للمنشأة بحساب للمهايا رصيده الدائن بمبلغ ٢٠ جنيها .

مثال ٣ : (اذا كان الحساب الاسمى يضم عدة حسابات مختلفة) .

فى ميزان المراجعة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ كان رصيد حساب المصاريف النثرية ٢٨٠ جنيها . وقد اتضح عند الجرد أن لدى موظف المصاريف النثرية مطبوعات قيمتها ١٠ جنيهات .

نثبت نتيجة الجرد وهى أن الخسارة الفعلية ٢٧٠ جنيها فقط بالقيد :

منه			لـه			
مليم	جنيه		مليم	جنيه		
—	٢٧٠	من حساب الأرباح والخسائر				٣١ ديسمبر
		الى حساب المصاريف النثرية	—	٢٧٠		
		المصاريف النثرية فى السنة				

ويبدو حساب المصاريف النثرية كما يلى :

حساب المصاريف النثرية

منه					لـه			
مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	٢٨٠	رصيد (كما بالميزان)		٣١ ديسمبر	—	٢٧٠	من حساب الأرباح والخسائر	٣١ ديسمبر
					—	١٠	رصيد مرحل (للسنة التالية)	
—	٢٨٠				—	٢٨٠		

ويعالج الرصيد فى الميزانية كما رأينا فى المثال الأول ويفضل أن يسمى باسمه الصحيح وهو "مطبوعات" .

المقدم والمستحق :

مما تقدم يتضح أنه اذا كانت نتيجة الجرد وجود مصاريف مدفوعة مقدما ، مثلها فى الحساب "رصيد مدين" . أما إذا كان هناك مبلغ مستحق على المنشأة مثله فى الحساب "رصيد دائن" .

ثانيا — الأرباح

هذا فيما يتعلق بالخسائر ، أما فيما يتعلق بالأرباح فتطبق المبادئ سالفة الذكر بلا تغيير . غير أن النتيجة تكون عكسية بالطبع .

فمثلا إذا أجرت المنشأة جزءا من عقار تملكه أو أجرت من الباطن جزءا من عقار تستأجره، فإنها تفتح حسابا خاصا اسمه " الايجار المكتسب " تجعله دائنا بقيمة ما تقبض والبنك مدينا . ويكون رصيد حساب الايجار المكتسب فى ميزان المراجعة ممثلا لصافى ما قبض أثناء السنة من المستأجرين .

فاذا ظهر عند الجرد أن هناك مبلغا مستحقا على المستأجر أو مبلغا قد دفعه مقدما فيجب تسوية ذلك كما يظهر من المثالين الآتيين :

مثال ١ — وجود مبلغ مستحق :

ظهر فى ميزان المراجعة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ أن رصيد الايجار الدائن ٢٢٠ ج . م

وعند الجرد اتضح أن المنشأة تؤجر من الباطن مخازن بايجار شهرى ٢٠ ج.م ابتداء من أول السنة ، أى أن الايجار السنوى ٢٤٠ جنيها .

فيكون القيد الجردى كما يلى :

جنيه	جنيه				
٢٤٠		من حساب الايجار المكتسب			١٢/٣١
	٢٤٠	إلى حساب الأرباح والخسائر			

ويبدو حساب الايجار الدائن فى الأستاذ كما يلى :

منه — حساب الايجار المكتسب — له

مليم	جنيه				ملم	جنيه		
—	٢٤٠		الى حساب الأرباح والخسائر	١٢/٣١	—	٢٢٠	رصيد (كما يظهر فى الميزان)	١٢/٣١
					—	٢٠	رصيد مرحل (للسنة التالية)	١٢/٣١
—	٢٤٠				—	٢٤٠		
—	٢٠		رصيد منقول	٤٥/١/١				

فمعنى هذا :

(١) ان حساب الأرباح والخسائر يجب أن يستفيد من إيجار ١٢ شهرا .

(٢) أنه مستحق على المستأجر إيجار شهر واحد ، فهو دين عليه للمنشأة ، أى فى حكم الذمم .

ويلاحظ إذا أن " المستحق " فى حالة الأرباح يكون رصيده مدينا يظهر فى جانب الأصول ، بعكس حالة الخسارة .

وفى ميزانية المنشأة يظهر بين الأرصدة المدينة حساب الايجار الدائن ورصيده ٢٠ جنيها .

وتبدأ المنشأة السنة التالية (بحساب للإيجار المكتسب) رصيده مدين بمبلغ ٢٠ جنيها .

مثال ٢ — وجود مبلغ مقدم :

ظهر فى ميزان المراجعة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ أن رصيد حساب الايجار المكتسب هو ٢٦٠ ج٠م، وعند الجرد اتضح أن المنشأة تؤجر جزءا من عقارها بايجار شهرى ٢٠ جنيها ابتداء من أول السنة أى أن الايجار السنوى ٢٤٠ جنيها .

فيكون القيد الجردى فى اليومية هو نفس قيد المثال السابق ، ويكون الحساب كما يلى :

منه — حساب الإيجار المكتسب — له

مليم	جنيه					مليم	جنيه			
—	٢٤٠		إلى حساب الأرباح والخسائر	١٢/٣١		—	٢٦٠		رصيد (الميزان)	١٢/٣١
—	٢٠		رصيد (مرحل للسنة التالية)							
—	٢٦٠					—	٢٦٠			
—	٢٠		رصيد منقول	٤٥/١/١						

من هذا يتضح أن هناك إيجار شهر مدفوع مقدما ، فهو مستحق للمستأجر ، ويكون فى حكم المطلوبات ، ويظهر مع الخصوم فى الميزانية .

ومن هذا نرى أن "المقدم" فى حالة الأرباح يكون رصيده دائنا يظهر فى جانب الخصوم ، بعكس حالة الخسارة .

وفى السنة التالية تبدأ المنشأة بحساب للإيجار الدائن رصيده دائن بمبلغ ٢٠ جنيها .

قائمة جرد الحسابات الاسمية :

رأينا أن نتيجة جرد الحساب الاسمى قد تكون مبلغا مستحقا للمنشأة أو مستحقا عليها ، وقلنا إن الأول فى حكم الذمم والثانى فى حكم المطلوبات .

ولما كان القانون يتطلب اثبات صورة قائمة ما للمنشأة وما عليها فى دفتر الجرد ، لذلك فإنه تمشيا مع روح القانون تصور قائمة بتفصيل هذه المقدمات والمستحقات .

مثال محلول .

من المعلومات الآتية صور قائمة جرد الحسابات الاسمية بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ :

اسم الحساب	رصيد الميزان		نتيجة الجرد
	مليم	جنيه	
الايجار	—	٥٥٠	هناك ٥٠ ج٠م لم تدفع بعد .
المهايا	—	٤٢٠	« ٢٠ ج٠م مدفوعة مقدما .
المصاريف النثرية	—	٢٣٠	« مطبوعات باقية قيمتها ١٠ جنيهات .
الاعلان	—	٣٠٠	تقرر استهلاك الاعلان على ثلاث سنوات .
النقل...	—	١٣٠	هناك ٢٠ ج٠م مستحقة لمتعهد النقل .
النور...	—	٤٤	فاتورة شهر ديسمبر وقيمتها ٣ جنيهات لم تدفع بعد .

قائمة جرد الحسابات الاسمية المدينة [1]

٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

اسم الحساب	رقم الاستاذ	رصيد الميزان		مقدم		مستحق		المنقول الى الحسابات الختامية		ملاحظات
		مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	
الايجار	١٥	—	٥٥٠	—	—	—	٥٠	—	٦٠٠	
المهايا	١٦	—	٤٢٠	—	٢٠	—	—	—	٤٠٠	
المصاريف النثرية ...	١٧	—	٢٣٠	—	١٠	—	—	—	٢٢٠	
الاعلان	١٩	—	٣٠٠	—	٢٠٠	—	—	—	١٠٠	
النقل	٢٥	—	١٣٠	—	—	—	٢٠	—	١٥٠	
النور	٣٦	—	٤٤	—	—	—	٣	—	٤٧	
		—	١٦٧٤	—	٢٣٠	—	٧٣	—	١٥١٧	

انتهينا الآن من تتبع الخطوات المختلفة لاستخراج صافى ربح المتاجرة فى آخر السنة التجارية ولكننا اتماما للفائدة نورد مثالا آخر أكثر صعوبة تجمع فيه تلك الخطوات .

---

(١) تعد قائمة للحسابات الاسمية الدائنة على هذا النمط .

مثال محلول :

كان ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٤ ختام السنة التجارية لمحل الاهوانى فرصدت الحسابات وكانت الأرصدة كما يلى :

اسم الحساب	أرصدة مدينة		أرصدة دائنة	
	مليم	جنيه	مليم	جنيه
حساب رأس المال ... ...

ثم أجريت عملية الجرد فكانت النتائج كما يلى :

١ — أجر الأهوانى جزءا من عقار المنشأة ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٤٣ بإيجار شهرى ١٠ جنيهات تدفع مقدما .

٢ — مجموع المهايا الشهرية ٣٠ جنيها ولم تتغير طول السنة .

٣ — هناك فاتورة مرسلة من جريدة الأهرام عن اعلان تم أثناء الشهر الأخير ، قيمتها ١٠ جنيهات لم تدفع بعد .

٤ — قدرت البضاعة الباقية بمبلغ ١٧٢٠ جنيها .

والمطلوب :

(١) تصوير حسابى المتاجرة والأرباح والخسائر.

(٢) القيود الختامية فى اليومية .

(٣) الحسابات التى تتأثر بالمعلومات الجردية .

(٤) الميزانيـة .

تمهيد للحل :

١ — سبق أن ذكرنا أن ضمن الحسابات التى تنقل الى حساب المتاجرة لاستخراج مجمل الربح : حساب المشتريات وحسابات جميع المصاريف التى تنفق على شراء البضاعة وتعتبر جزءا من ثمن تكلفتها . وهذه المصاريف هى عمولة وكلاء الشراء ، والنقل للداخل والضريبة الجمركية على الواردات ، والتأمين البحرى على الواردات أيضا ، وما شابه ذلك .

٢ — ان المصاريف التى تنفق على بيع البضاعة ، أى التى تنفق بعد أن تصل البضاعة الى المخازن لا تكون جزءا من تكلفتها ، ومن ثم فانها تنقل الى حساب الأرباح والخسائر .

٣ — سبق أن ذكرنا فى الفصل الحادى عشر أن استخراج نتيجة المتاجرة يتم بتوسيط حسابين ختاميين هما حسابا المتاجرة والأرباح والخسائر . كما ذكرنا أيضا أن صافى ربح المنشأة (أى رصيد حساب الأرباح والخسائر) ورصيد حساب المسحوبات ينقلان الى حساب رأس المال .

ونود الآن ونحن فى هذه المرحلة أن نخطو خطوة جديدة فيما يتعلق بكل هذا عند حل المثال الذى نحن بصدده .

فعن حسابى المتاجرة والأرباح والخسائر : حقا إن لكل منهما وظيفة خاصة سبق الكلام عليها ، فحساب المتاجرة يخرج لنا مجمل الربح وحساب الأرباح والخسائر يخرج صافى الربح أو صافى الخسارة .

ولكن لما كان هذان الحسابان متحدين فى الطبيعة ويكمل أحدهما الآخر فيفضل المحاسبون أن يدمجاهما فى حساب واحد باسم "حساب المتاجرة والأرباح والخسائر" ، على أن يكون العمل فيه على خطوتين : الأولى لاستخراج مجمل الربح ، والثانية لاستخراج صافى نتيجة المتاجرة كما يتضح من الحل فيما بعد .

وعن صافى الربح والمسحوبات : يبدأ التاجر عمله برأس مال معين . فترحيل صافى الربح والمسحوبات إلى حساب رأس المال يدعو إلى تغيير رأس المال الأصلى بالزيادة أو النقص .

يفضل على هذا أن يترك رأس المال الأصلى ثابتا وأن يرحل صافى المتاجرة والمسحوبات إلى حساب جديد باسم "حساب جارى صاحب المنشأة" . وفى آخر السنة ، إذا وجد أن الحساب الجارى دائن بمبلغ كبير فقد يرحل التاجر منه جزءا إلى حساب رأس المال لزيادته ، إن لم يفضل سحب كل المبلغ لشئونه الخاصة وترك رأس المال بلا تغيير . أما إذا كان رصيد الحساب الجارى مدينا فقد يتركه التاجر هكذا ليسده من أرباح السنوات التالية .

ومن فوائد ذلك :

(ا) يبقى رأس المال باستمرار رقما دائرا (Round Figure) مثل ١٠٠٠ و١٥٠٠ و٢٠٠٠ لا مثل ١٥١٤ و١٢٢٢ الخ .

(ب) يمكن الاستغناء عن حساب للمسحوبات وإثباتها فى هذا "الحساب الجارى" أولا فأولا .

على هذه الأسس يكون حل المثال :

القيـــود الختامية

	منـــه		لـــه			
	مليم	جنيـــه	مليم	جنيـــه		
٣٠ يونيه		٣١٦٠			من حساب المتاجرة	—
					الى مذكورين	
				٥٦١٠	حساب البضاعة (أول المدة)	—
				٧٠٠٠	حساب المشتريات	—
				٢٠٠	حساب المردودات الداخلة	—
				٣٠٠	حساب النقل للداخل	—
				٥٠	حساب عمولة وكلاء الشراء	—
					نقل هذه الأرصدة الى المتاجرة	
»					من مذكورين	
		١٣٠٠٠			حساب المبيعات	—
		١٠٠			حساب المردودات الخارجة	—
				١٣١٠٠	الى حساب المتاجرة	—
					نقل هذه الأرصدة الى المتاجرة	
		١٧٢٠			من حساب البضاعة آخر المدة	—
»				١٧٢٠	الى حساب المتاجرة	—
					البضاعة الباقية	
		١٦٦٠			من حساب المتاجرة	—
»				١٦٦٠	الى حساب الأرباح والخسائر	—
					مجمل الربح	
		١٢٧٠			من حساب الأرباح والخسائر	—
					الى مذكورين	
				٥٠	حساب النقل للخارج	—
				١٠٠	حساب عمولة وكلاء البيع	—
				٢٠٠	حساب الديون المعدومة	—
				٥٠	حساب الأجيو	—
				٣٦٠	حساب المهايا	—
				١٠٠	حساب الخصم المسموح به	—
				٤١٠	حساب المصاريف التجارية	—
»					نقل هذه الأرصدة الى حساب الأرباح	
					من مذكورين	
		٢٠			حساب فوائد البنك	—
		٩٠			حساب الايجار المكتسب	—
		١٠٠			حساب الخصم المكتسب	—
				٢١٠	الى حساب الأرباح والخسائر	—
					نقل هذه الأرصدة الى حساب الأرباح	
		٦٠٠			من حساب الأرباح والخسائر	—
»				٦٠٠	الى حساب جارى الأهوانى	—
					صافى الربح	
		٣٠٠			من حساب جارى الأهوانى	—
				٣٠٠	الى حساب المسحوبات	—
					نقل المسحوبات	

حسابات الأستاذ

حساب المتاجرة والأرباح والخسائر

عن السنة المنتهية فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٤

منه — له

مليم	جنيه		مليم	جنيه	
—	٥٦١٠	الى حساب البضاعة (أول المدة)			١٣٠٠٠ من حساب المبيعات
		٧٠٠٠ الى حساب المشتريات			٢٠٠ من المردودات الداخلة
		١٠٠ الى المردودات الخارجة	—	١٢٨٠٠	
—	٦٩٠٠		—	١٧٢٠	من حساب البضاعة (آخر المدة)
—	٣٠٠	الى حساب النقل للداخل			
—	٥٠	الى حساب عمولة وكلاء الشراء			
—	١٦٦٠	رصيد مرحل (مجمل الربح)			
—	١٤٥٢٠		—	١٤٥٢٠	
—	٥٠	الى حساب النقل للخارج	—	١٦٦٠	رصيد منقول
—	١٠٠	الى حساب عمولة وكلاء البيع	—	٢٠	من حساب فوائد البنك
—	٢٠٠	الى حساب الديون المعدومة	—	٩٠	من حساب الايجار المكتسب
—	٥٠	الى حساب الاجيو	—	١٠٠	من حساب الخصم المكتسب
—	١٠٠	الى حساب الخصم المسموح به			
—	٣٦٠	الى حساب المهايا			
—	٤١٠	الى حساب المصاريف التجارية			
—	٦٠٠	رصيد مرحل (صافى الربح)			
—	١٨٧٠		—	١٨٧٠	
—	٦٠٠	الى الحساب الجارى	—	٦٠٠	رصيد منقول

الحساب الجارى للإهوانى

منه — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٣٠٠	الى حساب المسحوبات	٦/٣٠	—	٦٠٠	من حساب الأرباح والخسائر	٦/٣٠
—	٣٠٠	رصيد مرحل (الميزانية)	٦/٣٠				
—	٦٠٠			—	٦٠٠		

حساب البضاعة

منه — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٥٦١٠	رصيد منقول	١/ ٧/ ٤٣	—	٥٦١٠	من حساب المتاجرة	٣٠/ ٦/ ٤٤
—	١٧٢٠	الى حساب المتاجرة (آخر المدة)	٣٠/ ٦/ ٤٤	—	١٧٢٠	رصيد مرحل	٣٠/ ٦/ ٤٤
—	٧٣٣٠			—	٧٣٣٠		
—	١٧٢٠	رصيد منقول	١/ ٧/ ٤٤				

حساب الايجار المكتسب

منه — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٩٠	الى حساب الأرباح والخسائر	٣٠/ ٦/ ٤٤	—	٨٠	رصيد منقول	٣٠/ ٦/ ٤٤
				—	١٠	رصيد مرحل	٣٠/ ٦/ ٤٤
—	٩٠			—	٩٠		
—	١٠	رصيد منقول	١/ ٧/ ٤٤				

حساب المهايا

منه — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٣٨٠	رصيد منقول	٣٠/ ٦/ ٤٤	—	٣٦٠	من حساب الأرباح والخسائر	٦/٣٠
				—	٢٠	رصيد مرحل	/٦/٣٠
—	٣٨٠			—	٣٨٠		
—	٢٠	رصيد منقول	١/ ٧/ ٤٤				

حساب المصاريف التجارية المختلفة

منه — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٤٠٠	رصيد منقول	٣٠/ ٦/ ٤٤	—	٤١٠	من حساب الأرباح والخسائر	٣٠/ ٦/ ٤٤
—	١٠	رصيد مرحل	٣٠/ ٦/ ٤٤				
—	٤١٠			—	٤١٠		
				—	١٠	رصيد منقول	١/ ٧/ ٤٤

الميزانية لمحل الأهوانى

موجودات — بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٤ — مطلوبات

مليم	جنيه	مليم	جنيه		مليم	جنيه	مليم	جنيه	
—	١٠٠٠			العقار	—	٢٠٠٠			رأس المال
—	١٠٠			الأثاث					الحساب الجارى :
—	١٧٢٠			البضاعة (آخر المدة)			—	٦٠٠	صافى الربح
		—	١٥٠٠	مدينون	—	٣٠٠	—	٣٠٠	وبطرح المسحوبات
		—	٣٠٠٠	أوراق القبض			—	٤٠٠٠	أوراق الدفع
—	٤٥٠٠						—	٣٠٠٠	الدائنون
—	١٠٠٠			أوراق مالية	—	٧٠٠٠			
		—	٩٠٠	بنك					
		—	٥٠	صندوق	—	١٠			اعلان (مستحق)
—	٩٥٠								
—	١٠			تأمينات					
—	٢٠			مهايا (مقدمة)					
—	١٠			ايجار مكتسب (مستحق)					
—	٩٣١٠				—	٩٣١٠			

ملاحظات على الحل :

(١) يحسن فى القيود الختاميـة إثبات كل من بضاعة آخر المدة ، ومجمـل الربح ، وصافى الربح ، بقيد خاص لأهميتها .

(٢) ظهر رصيد حساب المردودات الخارجة مطروحا من المشتريات فى حساب المتاجرة لتسهيل البحث كما قدمنا ، وحتى تظهر المشتريات الصافية بمجرد النظر. ولكنه فى القيود الختامية جعل رصيد هذه المردودات مدينا وحساب المتاجرة دائنا حتى يقفل لأنه فى الأصل رصيد دائن . وعكس ذلك بالنسبة للمردودات الداخلة .

(٣) ليس للإعلان حساب خاص، فيستنتج من ذلك أنه مثبت فى حساب المصاريف المختلفة، وعلى هذا يسوى الاعلان المستحق فى هذا الحساب .

(٤) إن حساب البضاعة يستخدم لكل من بضاعة أول المدة و بضاعة آخر المدة . وذلك لأن بضاعة آخر المدة لسنة ١٩٤٤/١٩٤٣ ستكون بضاعة أول المدة لسنة ١٩٤٤/١٩٤٥

(٥) قد راعينا فى تنسيق الميزانية، سهولة الاستنتاج ، فوضعنا كل الحسابات التى من جنس واحد فى الخانة الجزئية وأخرجنا مجموعها فى الخانة الكلية، كما نرى بالنسبة : (ا) المدينين وأوراق القبض. (ب) الصندوق والبنك . (ج) أوراق الدفع والدائنين .

هذا ونستنتج من الميزانية ما يأتى :

(١) إن الميزانية كما قلنا تمثل المركز المالى للمنشأة ، فمنها يتضح أن مجموع الأصول التى تمتلكها المنشأة ٩٣١٠ جنيهات، منها للدائنين المختلفين ٧٠١٠ جنيهات " أوراق الدفع والدائنين والإعلان " . أما الباقى وقدره ٢٣٠٠ ج . م فهو ملك لصاحب المنشأة .

(٢) يستنتج من الملاحظة السابقة أن رأس مال المنشأة. يساوى الفرق بين الأصول والخصوم ، وذلك إذا اعتبرنا صافى الحساب الجارى جزءا من رأس المال .

٣ــ الاستهلاك وقوائم الموجودات الثابتة

تمتلك المنشآت أثاثا تتساعد به فى ادارة دولاب العمل ، كما يمتلك الكثير منها عقارات لتتجر فيها بدلا من الاستئجار ، أما المنشآت الصناعية فتمتلك فضلا عما تقدم آلات وأدوات مختلفة الأحجام والأنواع .

ان من طبيعة مثل هذه الممتلكات أنها تبلى بالاستعمال وتتناقص قوتها الانتاجية سنة بعد أخرى الى أن يأتى يوم تصبح فيه عاجزة عن أن تؤدى وظيفتها فى الانتاج، ولا يبقى منها الا انقاض المبانى و " نفاية " الآلات .

وتشترى المنشأة مثل هذه الممتلكات بجزء من رأس المال، فما الذى يحدث لو أننا لم نعر ظاهرة تناقص قيمتها سنويا التفاتا ولم نحسب لها حسابا ! ؟

يحدث أن يبلى الأصل تماما، فتضطر المنشأة الى شراء غيره بجزء جديد من رأس المال، فاذا استمر هذا عدة مرات كانت نتيجته ضياع رأس المال كله أو معظمه .

ذلك لأن أرباح المنشأة فى السنوات السابقة لم تكن كلها أرباحا حقيقية، وانما كان جزء منها عبارة عن جزء من قيمة الأصل المستعمل، لأن هذا الأصل قد ساهم فعلا فى انتاج الربح ونقصت قيمته من أجل ذلك .

فكأن صاحب المنشأة فى السنوات السابقة لم يكن يسحب الأرباح الحقيقية فحسب ، وانما كان يسحب معها سنويا جزءا من رأس المال أيضا .

ان الخطأ فى مثل ذلك التصرف ظاهر، فليس للتاجر أن يسحب الا أرباحه الحقيقية، ولا يستطيع الوصول الى أرباحه الحقيقية الا اذا خصم من مجمل الربح قيمة ما أصاب الأصل أو الأصول من بلى .

هذا هو ما يسمى بالاستهلاك Depreciation .

ولكن كيف يمكن الوصول الى قسط الاستهلاك السنوى ؟ لابد لتحديد ذلك من مراعاة عدة اعتبارات .

ما يجب مراعاته عند تحديد القسط .

يجب مراعاة ما يأتى :

(١) ثمن تكلفة الأصل وهو لا يقتصر على ثمن شراء الأصل، فقط، بل يشمل أيضا ما صرف فى سبيل اقتنائه واعداده للعمل ، مثل مصاريف تسجيل العقار ومصاريف تركيب الآلات .

(٢) العمر المنتج Working Life الذى يقدره الخبراء للأصل ، مع مراعاة درجة استخدامه . فاستخدام الأصل عشر ساعات يوميا أقل تأثيرا من استخدامه ٢٠ ساعة يوميا .

(٣) قيمة نفاية الأصل ، كأنقاض المبانى وخردة الآلات Scrap ، إذ يجب استبعاد ذلك من ثمن تكلفة الأصل ، وقصر الاستهلاك على الصافى فقط ، لأن المنشأة ستحصل على قيمة النفاية نقدا بيعها .

(٤) احتمال أن يستبدل بالأصل أصل جديد قبل مضى المدة المقررة تمشيا مع الاختراعات الحديثة ، حتى تستطيع المنشأة منافسة غيرها من المنشآت الجديدة وهذا ما يطلق عليه التقادم Obsolescence .

(٥) درجة استعداد المنشأة لاصلاح الأصل ومدى هذا التصليح .

طرق الاستهلاك :

فى ضوء الاعتبارات السابقة يتقرر قسط الاستهلاك حسابيا . أما طرق الاستهلاك فكثيرة ولكننا سنقتصر على بعضها فيما يلى :

١ — طريقة القسط الثابت Fixed Instalment :

تبنى هذه الطريقة على تقسيم قيمة الأصل على عدد سنوات العمل التى يقررها الفنيون له ، وتحميل كل سنة بجزء متساو من القيمة . فللوصول الى معرفة قيمة القسط إذاً يجب تقدير المدة التى يمكن استعمال الأصل فيها للانتاج ، وتقدير المبلغ الذى يمكن الحصول عليه عند بيع الأصل وقت الرغبة فى استبداله (ثمنه خردة) مع مراعاة سائر الملاحظات التى ذكرناها بعاليه .

مثال — آلة نسيج اشتريت فى أول يناير سنة ١٩٤٤ بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ، وقرر الخبراء أن مثل هذه الآلة تشتغل ست سنوات وانها اذا بيعت (خردة) بعد ذلك أمكن بيعها بمبلغ ١٠٠ جنيه .

فيكون المبلغ الواجب استهلاكه فى هذا المثال هو ١٠٠٠ — ١٠٠ = ٩٠٠ جنيه

ويكون القسط السنوى طبقا لطريقة القسط الثابت هو $\frac{١٠٠٠ - ١٠٠}{٦}$ = ١٥٠ جنيها .

ولهذه الطريقة مزايا ، منها : سهولة الحساب ، واقفال حساب الأصل فى الدفاتر عند انتهاء المدة المقرر له . ولكن يعترض عليها بما يلى :

(١) ان ادخال بعض الاضافات على الأصل قبل انتهاء مدته يحتاج الى عملية حسابية جديدة لاستخراج القسط الجديد .

(٢) ان ما يصرف على تصليح الأصل يزداد سنة بعد أخرى ، وبذلك لا تكون أعباء السنوات متساوية .

٢ — طريقة القسط المتناقص Reducing Instalment :

تقضى هذه الطريقة بأن يحمل حساب الأرباح والخسائر سنويا بنسبة مئوية ثابتة من رصيد الأصل فى أول السنة ، لا من قيمته الأساسية .

---

(١) يراجع كتابنا "أصول المراجعة" وكتاب "المحاسبة الراقية الخاصة" اذا أريد معرفة كل طرق الاستهلاك .

مثال : سيارة اشتريت بتاريخ أول يناير سنة ١٩٤٥ بمبلغ ٥٥٠ جنيها ويراد استهلاكها بنسبة ٢٠٪ بطريقة القسط المتناقص اذا علم أنه يمكن بيعها فى النهاية بمبلغ ٥٠ جنيها .

الحـــل :

	جنيه
قيمة السيارة بتاريخ ١ يناير سنة ١٩٤٥ (بعد استبعاد ثمن بيعها فى النهاية)	٥٠٠
استهلاك عن السنة الأولى بواقع ٢٠٪	١٠٠
الرصيد فى أول السنة الثانية	٤٠٠
استهلاك عن السنة الثانية بواقع ٢٠٪	٨٠
الرصيد فى أول السنة الثالثة	٣٢٠

وهكذا .

وللوصول الى معرفة رقم النسبة المئوية للاستهلاك يجب (كما رأينا فى المثال السابق) تقدير عمر الأصل وقيمة الخردة مع ملاحظة الاعتبارات الأخرى .

ويستخدم جدول اللوغاريتمات لاستخراج النسبة المئوية التى يجب استقطاعها سنويا حتى تتلاشى القيمة القابلة للاستهلاك فى المدة المطلوبة، ولا يبقى فى الأصل الا قيمة " النفاية " .

مزايا وعيوب الطريقة :

ومن مزايا اتباع هذه الطريقة تعادل ما تتحمله السنوات المختلفة من خسارة بسبب استخدام الأصل، لأنه ولو أن قسط الاستهلاك يقل سنويا، الا أنه كلما قدم الأصل كلما زاد المبلغ الذى يصرف على التصليحات، وبذلك تعوض زيادة التصليحات النقص فى الاستهلاك فيتعادل العبء . غير أنه اذا أريد استهلاك الأصل بهذه الطريقة على عدد قليل من السنوات فان النسبة المئوية التى يجب استعمالها تكون عالية جدا، ومن الصعب اقناع رجال الأعمال باستخدامها ، فمثلا — إذا أريد استهلاك أصل من الأصول على ثمان سنوات فان النسبة المئوية اللازمة هى ٥٤ ١/٢٪ من الرصيد [1]

٣ — طريقة الاحتياطى المستثمر Sinking Fund. :

تتبع هذه الطريقة إذا أريد استثمار قسط الاستهلاك خارج المنشأة لضمان وجود مبلغ حاضر عند التخلص من الأصل المستهلك وشراء أصل جديد بدله . ذلك لأن القسط فى الطريقتين السابقتين يبقى ليستثمر فى المنشأة نفسها، وقد لا تجد لديها عند الحاجة نقودا حاضرة لتشترى الأصل الجديد .

---

(١) اذا استهلك أصل بطريقة القسط المتناقص بمعدل ١٠٪ تبقى بعد ١٠ سنوات ٣٥٪ تقريبا من قيمته الأصلية و١٢٪ منها بعد ٢٠ سنة و٤٪ بعد ٣٠ سنة و١٪ بعد ٤٣ سنة .

وأساس هـذه الطريقة أن يشترى بقيمة الأقساط التى تحجز سنويا زائدا فوائدها أوراق مالية ثابتة القيمة نوعا ، أو بعبارة أخرى قليلة التقلبات السوقية مثل الأوراق الحكومية Gilt Edged Securities حتى إذا ما أريد شراء الأصل الجديد بيعت تلك الأوراق واشترى بثمنها ذلك الأصل .

أما خطوات العمل الدفترى لتنفيذ ما تقدم فهى :

(ا) يقدر العمر المنتج للأصل وكذا القيمة القابلة للاستهلاك من ثمن تكلفته .

(ب) تحدد الأوراق المالية المزمع استثمار أموال الاستهلاك فيها لمعرفة سعر الفائدة .

(ج) من جداول الفائدة المركبة يستخرج مبلغ القسط الذى إذا استثمر لمدة تساوى عمر الأصل بفائدة الأوراق المالية، حصلنا فى النهاية على مبلغ معادل للقيمة القابلة للاستهلاك .

(د) يفتح "حساب احتياطى الاستهلاك المستثمر" ليرحل اليه سنويا قيمة القسط المقرر والفوائد .

(هـ) يشترى بقيمة القسط والفوائد المحصلة سنويا أوراق مالية، ويفتح "حساب استثمار احتياطى الاستهلاك" ويجعل مدينا بقيمة ما يشترى .

(و) لا يستثمر بداهة القسط الأخير، إذ عندئذ يتم استبدال الأصل .

(ز) يباع الاستثمار ويجعل حسابه دائنا بثمن البيع .

(ح) إذا نتج عن البيع ربح أو خسارة رحل الرصيد إلى حساب الأرباح والخسائر .

(ط) يرحل رصيد "حساب احتياطى الاستهلاك" إلى حساب الأصل القديم .

(ى) يشترى الأصل الجديد بالمال المتحصل من بيع الاستثمار زائدا قيمة القسط الأخير والكوبونات الأخيرة .

مثال : اشتريت آلات بمبلغ ١٢٠٠ جنيه وقدر عمرها المنتج بخمس سنوات، واتضح أن الفائدة التى يمكن الحصول عليها من استثمار معين ٥٪، وأنه يمكن بيع نهاية الأصل فى النهاية بمبلغ ٢٠٠ جنيه . ولكن فى نهاية المدة بيعت الفضلة بمبلغ ١٨٠ جنيها فقط كما بيع الاستثمار بمبلغ ٧٥٠ جنيها . وفى نهاية المدة اشتريت آلات جديدة، ولكن بمبلغ ١٥٠٠ جنيه .

فمن جداول الفائدة المركبة يتضح أن المبلغ الواجب استثماره سنويا حتى يتجمد لدى المنشأة فى نهاية السنوات الخمس مبلغ ١٠٠٠ جنيه هو ١٨٠,٩٧٥ جنيها .

فيحجز من الأرباح سنويا مبلغ قدره ١٨٠,٩٧٥ جنيها ويستمر على النحو سالف الذكر وتبدو الحسابات كما يلى :

حساب الآلات (القديمة)

منه — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
	١٢٠٠	الى الصندوق	أول السنة (١)		١٢٠٠	يرحل رصيد هذا الحساب من سنة لأخرى الى آخر السنة الخامسة	
	١٢٠٠	رصيد منقول	أول السنة الخامسة	—	١٠٠٠	من الاحتياطى المستثمر	آخر سنة ٥
				—	١٨٠	من الصندوق (ثمن بيع النفاية)	«
				—	٢٠	من حساب الأرباح والخسائر	«
—	١٢٠٠			—	١٢٠٠		

حساب احتياطى استهلاك الآلات المستثمر

منه — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
٩٧٥	١٨٠	رصيد مرحل	آخر سنة ١	٩٧٥	١٨٠	من حساب الأرباح والخسائر .	آخر سنة ١
٩٩٩	٣٧٠	رصيد مرحل	« سنة ٢	٩٧٥	١٨٠	رصيد منقول	
				٤٩	٩	من فائدة الاستثمار ٥ ٪	
				٩٧٥	١٨٠	من حساب الأرباح (قسط ٢)	« سنة ٢
٩٩٩	٣٧٠			٩٩٩	٣٧٠		
٥٢٤	٥٧٠	رصيد مرحل	« سنة ٣	٩٩٩	٣٧٠	رصيد منقول	
				٥٥٠	١٨	من الفائدة ٥ ٪ على ٩٩٩ و٣٧٠	« سنة ٣
				٩٧٥	١٨٠	من حساب الأرباح (قسط ٣)	
٥٢٤	٥٧٠			٥٢٤	٥٧٠		
٠٢٥	٧٨٠	رصيد مرحل	« سنة ٤	٥٢٤	٥٧٠	رصيد منقول	
				٥٢٦	٢٨	من الفائدة ٥ ٪ على ٥٢٤ و٥٧٠	« سنة ٤
				٩٧٥	١٨٠	من حساب الأرباح (قسط ٤)	
٠٢٥	٧٨٠			٠٢٥	٧٨٠		
—	١٠٠٠	الى حساب الآلات	« سنة ٥	٠٢٥	٧٨٠	رصيد منقول	« سنة ٥
				—	٣٩	من الفائدة ٥ ٪ على ٠٢٥ و٧٨٠	
				٩٧٥	١٨٠	من حساب الأرباح	
—	١٠٠٠			—	١٠٠٠		

حساب استثمار احتياطى استهلاك الآلات

منـــه — مدة ٥ سنوات بمعدل ٥ ٪ والقسط ١٨٠,٩٧٥ جنيها — لـــه

جنيه	مليم				جنيه	مليم			
١٨٠	٩٧٥	الى حساب الصندوق	آخر سنة ١		١٨٠	٩٧٥	رصيد مرحل		آخر سنة ١
١٨٠	٩٧٥	رصيد منقول			٣٧٠	٩٩٩	رصيد مرحل		« سنة ٢
١٩٠	٠٢٤	الى حساب الصندوق ١٨٠,٩٧٥ + ٩,٠٤٩	« سنة ٢						
٣٧٠	٩٩٩				٣٧٠	٩٩٩			
٣٧٠	٩٩٩	رصيد منقول			٥٧٠	٥٢٤	رصيد مرحل		« سنة ٣
١٩٩	٥٢٥	الى حساب الصندوق ١٨٠,٩٧٥ + ١٨,٥٥٠	« سنة ٣						
٥٧٠	٥٢٤				٥٧٠	٥٢٤			
٥٧٠	٥٢٤	رصيد منقول			٧٨٠	٠٢٥	رصيد مرحل		« سنة ٤
٢٠٩	٥٠١	الى حساب الصندوق ١٨٠,٩٧٥ + ٢٨,٥٢٦	« سنة ٤						
٧٨٠	٠٢٥				٧٨٠	٠٢٥			
					٧٥٠	—	من حساب الصندوق		« سنة ٥
٧٨٠	٠٢٥	رصيد منقول	أول سنة ٥		٣٠	٠٢٥	من حساب الأرباح والخسائر		« سنة ٥
٧٨٠	٠٢٥				٧٨٠	٠٢٥			

حساب الآلات (الجديدة)

جنيه	مليم				جنيه	مليم			
١٥٠٠	—	الى حساب الصندوق	أول سنة ٦						

ملاحظات على الحل :

(١) استخرج القسط السنوى بقسمة ١٠٠٠ جنيه على جملة الجنيه بفائدة ٥ ٪ لمدة خمس سنوات ، باستعمال الجدول الثانى من جداول الفائدة المركبة .

(٢) إن بيع نفاية الأصل فى نهاية السنة الخامسة بمبلغ ١٨٠ جنيها بدلا من ٢٠٠ ترتب عليه وجود خسارة قدرها ٢٠ رحلت إلى "حساب الأرباح والخسائر" ، وبهذا أقفل حساب الآلات القديمة .

(٣) إن بيع الاستثمار بأقل من تكلفته ترتب عليه وجود خسارة ترحل الى "حساب الأرباح والخسائر" ، وبهذا أقفل حساب الاستثمار . ولو أن النتيجة كانت ربحا لرحل الربح الى حساب الاحتياطى ، وبذلك ينقص القسط الأخير بمقدار هذا الربح .

(٤) إن الرصيد المنقول لكل من حسابى الاستثمار والاحتياطى فى أول كل سنة متحد فى القيمة : الأول مدين والثانى دائن .

(٥) إن القسط الأخير والفوائد الأخيرة لا تستثمر لانتهاء عمر الأصل المنتج وضرورة استبداله بشراء أصل جديد .

(٦) اشترى الأصل الجديد بالمال المتجمع مما يلى :

	جنيه
ثمن بيع الاستثمار	٧٥٠,٠٠٠
القسط الأخير...	١٨٠,٩٧٥
الفوائد الأخيرة المحصلة	٣٩,٠٠٠
ثمن بيع النفاية...	١٨٠,٠٠٠
مبلغ يؤخذ من نقود المنشأة	٣٥٠,٠٢٥
	١٥٠٠,٠٠٠

(٧) الى أن يتم الاستبدال، يظهر سنويا فى الميزانية رصيد حساب الاستثمار (مدين)، ورصيد الاحتياطى المستثمر (دائن)، ورصيد حساب الأصل (مدين) بقيمته الأصلية .

٤ — طريقة إعادة التقدير (Revaluation) :

تقضى هذه الطريقة بتقدير الأصل فى نهاية السنة (وقت الجرد) بواسطة اخصائيين فنيين . وتكون قيمة الاستهلاك هى الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة المقدرة سالفة الذكر .

وتستخدم هذه الطريقة بالنسبة للاصول الكثيرة العدد القليلة القيمة، كالعدد والأدوات الصغيرة (Tools) التى تتعرض للضياع والتلف فى ظروف كثيرة غير البلى بالاستعمال .

هذه هى أكثر الطرق شيوعا للاستهلاك ولكن هناك طرقا أخرى كثيرة ترى مفصلة فى الكتب التخصصية.

إثبات الاستهلاك فى الدفاتر :

قلنا إنه يجب استقطاع قيمة الاستهلاك من الأرباح الناتجة حتى نحصل على صافى الربح الحقيقى، وحتى يتوفر لدى المنشأة المال اللازم لاستبدال الأصل فى الوقت المناسب .

ولاثبات ذلك فى الدفاتر طريقتان توصلان الى نفس النتيجة .

الطريقة الأولى :

(ا) يثبت الاستهلاك بجعل حساب الاستهلاك مدينا وحساب الأصل المستهلك دائنا . فاذا فرض أن المبلغ القابل للاستهلاك مثلا لأصل كالآلات هو ١٥٠٠ جنيه، وأن مدة الاستهلاك ١٠ سنوات باستخدام طريقة القسط الثابت ، كان القيد فى آخر السنة :

منه		له	
جنيه		جنيه	
١٥٠	من حساب استهلاك الآلات		
	الى حساب الآلات	١٥٠	
	قسط الاستهلاك السنوى		

(ب) يحمل حساب الأرباح بقسط الاستهلاك ، وبذلك يقفل حساب الاستهلاك . ويكون القيد فى المثال السابق :

منه	له		
جنيه	جنيه		
١٥٠		من حساب الأرباح والخسائر	
	١٥٠	الى حساب استهلاك الآلات	
		تحميل السنة بنصيبها فى الاستهلاك	

ملاحظة : يمكن اختصار القيدين السابقين فى قيد واحد ، وذلك بعدم توسيط "حساب الاستهلاك" ويكون القيد :

منه	له		
جنيه	جنيه		
١٥٠		من حساب الأرباح والخسائر	
	١٥٠	الى حساب الآلات	

ولكننا نستصوب الطريقة الأولى، لأن "حساب الاستهلاك" حساب اسمى وحساب الأرباح والخسائر حساب تجمع فيه أصلا الحسابات الاسمية .

الطريقة الثانية :

(ا) يحمل حساب الأرباح والخسائر سنويا بقسط الاستهلاك، ويثبت ذلك بالقيد الظاهر فى الخطوة (ب) من الطريقة الأولى مع فرق واحد هو تسمية الحساب الخاص بالاستهلاك "بحساب احتياطى الاستهلاك" فيكون القيد بالنسبة للمثال السابق :

منه	له		
جنيه	جنيه		
١٥٠		من حساب الأرباح والخسائر	
	١٥٠	الى حساب احتياطى استهلاك الأثاث	

(ب) لا يثبت الاستهلاك فى حساب الأصل كما رأينا فى الخطوه (ا) من الطريقة الأولى. بل يظل حساب الأصل بثمن تكلفته ويرحل بنفس الرصيد من سنة الى أخرى . أما حساب احتياطى الاستهلاك فيتزايد رصيده سنة بعد أخرى بقيمة قسط الاستهلاك .

(ج) عند انتهاء العمر المنتج للأصل ، يقفل حسابه مع حساب احتياطى الاستهلاك مرة واحدة .

فاثبات الاستهلاك اذا فى حساب باسم "احتياطى الاستهلاك" أمر تدعو اليه طبيعة هذه الطريقة .

وسنورد فيما يلى مثالا لتطبيق كل من الحالتين السابقتين :

مثال : ماكينة ديزل اشتريت فى أول سنة ١٩٣٥ بمبلغ ١٢٠٠ جنيه ويراد استهلاكها على خمس سنوات بطريقة القسط الثابت أى بنسبة ٢٠٪ سنويا من قيمتها ، وعلم أن من الممكن بيعها "خردة" فى آخر المدة بمبلغ ٢٠٠ جنيه .

الحل :

أولا — حالة اقفال حساب الاستهلاك فى كل سنة :

حساب ماكينة الديزل

منه

مليم	جنيه						جنيه	مليم				
—	١٢٠٠	الى حساب الصندوق		١ يناير ١٩٣٥			٢٠٠	—	من حساب استهلاك ماكينة الديزل			٣١ ديسمبر ١٩٣٥
							١٠٠٠	—	رصيد مرحل			٣١ ديسمبر ١٩٣٥
							١٢٠٠	—				
—	١٢٠٠											
—	١٠٠٠	رصيد منقول		١ يناير ١٩٣٦			٢٠٠	—	من حساب الاستهلاك			٣١ ديسمبر ١٩٣٦
							٨٠٠	—	رصيد مرحل			٣١ ديسمبر ١٩٣٦
							١٠٠٠	—				
—	١٠٠٠											
—	٨٠٠	رصيد منقول		١ يناير ١٩٣٧			٢٠٠	—	من حساب الاستهلاك			٣١ ديسمبر ١٩٣٧
							٦٠٠	—	رصيد مرحل			٣١ ديسمبر ١٩٣٧
							٨٠٠	—				
—	٨٠٠											
—	٦٠٠	رصيد منقول		١ يناير ١٩٣٨			٢٠٠	—	من حساب الاستهلاك			٣١ ديسمبر ١٩٣٨
							٤٠٠	—	رصيد مرحل			٣١ ديسمبر ١٩٣٨
							٦٠٠	—				
—	٦٠٠											
—	٤٠٠	رصيد منقول		١ يناير ١٩٣٩			٢٠٠	—	من حساب الاستهلاك			١٩٣٩
							٢٠٠	—	من حساب الصندوق (ثمن الخرده)			٣١ ديسمبر ١٩٣٩
							٤٠٠	—				
—	٤٠٠											

له

حساب استهلاك ماكينة الديزل

منه — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٢٠٠	الى حساب ماكينة الديزل	٣١ ديسمبر ١٩٣٥	—	٢٠٠	من حساب الأرباح والخسائر	٣١ ديسمبر ١٩٣٥
—	٢٠٠	» » »	٣١ ديسمبر ١٩٣٦	—	٢٠٠	» » »	٣١ ديسمبر ١٩٣٦
—	٢٠٠	» » »	٣١ ديسمبر ١٩٣٧	—	٢٠٠	» » »	٣١ ديسمبر ١٩٣٧
—	٢٠٠	» » »	٣١ ديسمبر ١٩٣٨	—	٢٠٠	» » »	٣١ ديسمبر ١٩٣٨
—	٢٠٠	» » »	٣١ ديسمبر ١٩٣٩	—	٢٠٠	» » »	٣١ ديسمبر ١٩٣٩

حساب الأرباح والخسائر

منه — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٢٠٠	الى حساب استهلاك ماكينة الديزل	٣١ ديسمبر ١٩٣٥				
—	٢٠٠	» » » »	٣١ ديسمبر ١٩٣٦				
—	٢٠٠	» » » »	٣١ ديسمبر ١٩٣٧				
—	٢٠٠	» » » »	٣١ ديسمبر ١٩٣٨				
—	٢٠٠	» » » »	٣١ ديسمبر ١٩٣٩				

ثانيا — حالة ترحيل أقساط الاستهلاك سنة بعد أخرى .

حساب ماكينة الديزل

منه — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	١٢٠٠	الى الصندوق	٣٥/١/١	—	١٠٠٠	من حساب احتياطى الاستهلاك	٣٩/١٢/٣١
				—	٢٠٠	من الصندوق (ثمن الخردة)	
—	١٢٠٠			—	١٢٠٠		

منـــه — حساب احتياطى استهلاك ماكينة الديزل — لـــه

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	١٠٠٠		الى حساب ماكينة الديزل	٣١/١٢/٣٩	—	٢٠٠	من حساب الأرباح والخسائر ٣١/١٢/٣٥
					—	٢٠٠	» » » ٣١/١٢/٣٦
					—	٢٠٠	» » » ٣١/١٢/٣٧
					—	٢٠٠	» » » ٣١/١٢/٣٨
					—	٢٠٠	» » » ٣١/١٢/٣٩
—	١٠٠٠				—	١٠٠٠	

منـــه — حساب الأرباح والخسائر — لـــه

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٢٠٠		الى حساب احتياطى استهلاك ماكينة الديزل ٣١/١٢/٣٥				
—	٢٠٠		الى حساب احتياطى استهلاك ماكينة الديزل ٣١/١٢/٣٦				
—	٢٠٠		الى حساب احتياطى استهلاك ماكينة الديزل ٣١/١٢/٣٧				
—	٢٠٠		الى حساب احتياطى استهلاك ماكينة الديزل ٣١/١٢/٣٨				
—	٢٠٠		الى حساب احتياطى استهلاك ماكينة الديزل ٣١/١٢/٣٩				

ظهور الموجودات فى الميزانية بعد الاستهلاك :

رأينا أن الأصل — أو الموجود — يتناقص سنويا نقصا فعليا بقيمة قسط الاستهلاك، فإذا اتبعنا طريقة اثبات هذا التناقص فى حساب الأصل نفسه كل سنة، كان الرصيد الذى يظهر فى الميزانية هو الصافى بعد طرح القسط.

فإذا فرض أن رصيد الآلات فى ميزان المراجعة ٤٠٠٠ جنيه وتقرر استهلاكها بمعدّل ١٠ ٪، فيكون حساب الآلات كما يأتى :

منـــه — حساب الآلات — لـــه

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٤٠٠٠		رصيد (بالميزان)	—	٤٠٠		من حساب استهلاك الآلات
				—	٣٦٠٠		رصيد مرحل (بالميزانية)
—	٤٠٠٠			—	٤٠٠٠		

وعلى هذا يظهر حساب الآلات فى الميزانية كما يلى :

الموجودات

مبلغ كلى		جزئى		
مليم	جنيه	مليم	جنيه	
—	٣٦٠٠	—	—	آلات بعد الاستهلاك

أما "حساب الاستهلاك" فلا يظهر فى الميزانية فى هذه الحالة لأنه يكون قد أقفل مع "حساب الأرباح والخسائر" .

ولكن نظرا لأهمية الاستهلاك ، قد جرى العرف باظهاره فى الميزانية حتى يمكن للمطلع عليها أن يلم بالحالة المالية للمنشأة دون أن يحتاج الى استفسار آخر .

لذلك يفضل أن يظهر حساب الآلات فى الميزانية كما يلى :

الموجودات

كلى		جزئى		
مليم	جنيه	مليم	جنيه	
—	—	—	٤٠٠٠	آلات
		—	٤٠٠	استهلاك بمعدل ١٠٪
—	٣٦٠٠	—		

ولكى لا يلتبس الأمر من هذا الوضع نكرر هنا أن معناه هو :

١ — أن رصيد حساب الآلات فى الدفاتر قد أصبح ٣٦٠٠ جنيه .

٢ — أنه ليس هناك "حساب استهلاك الآلات" مفتوح فى الدفاتر حتى يظهر فى الميزانية ، ولكننا أظهرناه زيادة للإيضاح .

أما إذا اتبعت طريقة ترحيل رصيد حساب احتياطى الاستهلاك من سنة الى أخرى كان لدينا حسابان :

(ا) حساب الأصل ورصيده مدين بثمن التكلفة ويظهر مع الأرصدة المدينة فى الميزانية .

(ب) حساب احتياطى الاستهلاك ورصيده دائن ، ويظهر مع الأرصدة الدائنة فى الميزانية .

ولكن جرى العرف بوضع رصيد الاحتياطى مطروحا من حساب الأصل زيادة فى التوضيح .

قائمة جرد الموجودات الثابتة :

سبق أن أشرنا إلى أن القانون يوجب على التاجر جرد أمواله الثابتة ، وان يثبت قائمة الجرد فى دفتر الجرد .

لذلك تحرر قائمة بكل نوع من الموجودات الثابتة (عقارات وآلات وأثاث الخ) ، يبين فيها المبلغ المخصص لاستهلاك كل منها .

فقد تمتلك المنشأة عقارات فى أماكن مختلفة ، تتفاوت فى القدم وفى درجة تحملها . كما قد تمتلك آلات من أحجام وأنواع مختلفة أيضا ، يستهلك كل نوع منها بنسبة خاصة الخ .

لذلك تصور قائمة بكل نوع من هذه الموجودات وتثبت استهلاكاتها بالنسبة المقررة، ونكتفى الآن بتصوير قائمة للعقارات لأنه من الممكن تصوير قائمة لأى أصل آخر على منوالها .

مثـال محلول :

تمتلك منشأة ٥ عقارات فى أماكن مختلفة وكان رصيد العقار فى ميزان المراجعة بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٥ ٧٠٠٠ جنيه موزعة كما فى الجدول الآتى . ولقد جرت المنشأة على استهلاك العقارات الخمسة بنسبة ٢٪ و٣٪ و٤٪ و٥٪ و١٠٪ على التوالى . والمطلوب تصوير قائمة جرد العقارات .

قائمة العقارات

٣١ مارس سنة ١٩٤٥

رقم	طبيعة العقار	عنوانه	الرصيد المنقول من السنة السابقة		نسبة الاستهلاك	قسط الاستهلاك		الرصيد النهائى المرحل	
			مليم	جنيه		مليم	جنيه	مليم	جنيه
١	للادارة والبيع	شارع فؤاد الأول	—	٣٠٠٠	٢ ٪	—	٦٠	—	٢٩٤٠
٢	للبيع	ميدان السيدة زينب	—	٢٠٠٠	٣ ٪	—	٦٠	—	١٩٤٠
٣	مخازن	شارع الأزهر	—	١٠٠٠	٤ ٪	—	٤٠	—	٩٦٠
٤	«	«	—	٥٠٠	٥ ٪	—	٢٥	—	٤٧٥
٥	«	«	—	٥٠٠	١٠ ٪	—	٥٠	—	٤٥٠
			—	٧٠٠٠		—	٢٣٥	—	٦٧٦٥

فى مثل هذه الحالة لاتكون نسبة الاستهلاك واحدة، ويظهر حساب العقارات فى الميزانية :

الموجودات

كلى		جزئى		
مليم	جنيه	مليم	جنيه	
—	—	—	٧٠٠٠	عقارات
		—	٢٣٥	استهلاكات
—	٦٧٦٥			

وأخيرا فانه يلاحظ أن نسبة الاستهلاك هى نسبة سنوية، فاذا اشترى أصل أثناء السنة حسب استهلاكه عن المدة من تاريخ شرائه إلى تاريخ انتهاء السنة التجارية[1] .

(١) يذكر فى الامتحانات أحيانا أن أصلا اشترى أثناء السنة ، ولكن لا يذكر تاريخ شرائه بالضبط ، ففى هذه الحالة يصح الافتراض أنه اشترى فى نصف السنة .

٤ — جرد الحسابات الشخصية المدنية

قلنا إنه عندما يبيع التاجر بضاعة على الحساب، فانه فى الواقع يجازف ببعض أمواله لأنه مهما بلغت به الحيطة فى اختيار عملائه فقد يتضح له فيما بعد أن من بين هؤلاء العملاء من لا يفى بتعهداته إما عمدا وإما بسبب ظروف قهرية، لذلك جرت العادة على أن تكون أسعار البيع الآجل أعلى قليلا من أسعار البيع بالنقد، حتى يعوض التاجر ببعض الفرق بين السعرين ما عساه أن يضيع عليه نتيجة عدم وفاء بعض مدينيه بتعهداتهم. ولقد سبق أن ذكرنا أن الديون التى يستحيل تحصيلها تسمى "بالديون المعدومة"، وأتينا فى فصل سابق على أسبابها وكيفية إثباتها فى الدفاتر.

الديون المشكوك فيها :

على أن هناك من الديون ما لا يمكن اعتباره "ديونا معدومة" بمعنى الكلمة كما لا يمكن اعتباره ديونا سليمة أيضا، كما هو الحال فيما إذا ساءت حالة المدينين المالية فجأة وتأخر عن السد فى الميعاد، فقد يكون من المحتمل تحصيل دينه أو الجزء الأكبر منه إذا تحسنت حالته المالية، فيمهله التاجر بعض الوقت، فمثل هذه الديون تسمى "بالديون المشكوك فيها" Doubtful Debts.

جردها :

ويجب قبل الوصول الى معرفة الأرباح الحقيقية للمنشأة، أن تفحص حسابات المدينين فى نهاية السنة المالية لمعرفة ما هو "معدوم" منها وما هو "مشكوك فيه"، فتستبعد الديون المعدومة كلية من حسابات المدينين ومن الأرباح، أما الديون المشكوك فيها فيحتاط لها بأخذ مبلغ معين من الأرباح، يرحل الى حساب خاص لهذا الغرض يطلق عليه "حساب احتياطى الديون المشكوك فيها" (١)

ففى نهاية السنة التجارية تفحص حسابات المدينين فى الدفاتر حسابا حسابا وتقسم الى ثلاثة أنواع :

١ — ديون جيدة، وهى الديون التى استمر أصحابها فى التعامل مع المنشأة دون الاخلال بمواعيد السد، يعتبر أصحابها فى مركز مالى متين الى درجة قد يحتمل معها أن يخصم لهم "خصما نقديا" إذا كان هناك اتفاق سابق على مثل هذا الاجراء.

٢ — ديون مشكوك فيها، وهى الديون التى يخشى ألا تحصل كلها أو بعضها، ويمكن الاستدلال على ذلك بتصرفات العملاء كما يلى :

(ا) عدم السد فى الميعاد لأعذار غير مقبولة.

(ب) طلب التأجيل من آن لآخر.

(ج) إعطاء شيكات أو سندات لم تدفع عند تقديمها فى الميعاد.

(د) ظهور اشاعات سيئة عن حالة المدين المالية فى السوق التجارية.

---

(١) يسمى هذا الاحتياطى أيضا "احتياطى الديون المعدومة".

(٢) لزيادة التفصيل يراجع كتاب "مراجعة الحسابات" للمؤلف.

٣ — ديون معدومة ، وهى الديون التى لا أمل فى تحصيلها بالمرة ويستدل على ذلك بأمور منها :

(ا) مضى المدة القانونية [١] . دون سد الدين .

(ب) عدم اكتراث المدين بما يتخذ ضده من الاجراءات القانونية أو غيرها لسوء مركزه المالى .

(ج) افلاس المدين واستحالة تحصيل شىء من الدين .

(د) موت المدين بدون تركة تكفى لسد ديونه .

قائمة الجرد :

وعند فحص حساب المدينين تعمل قائمة بالشكل الآتى تثبت صورتها فى دفتر الجرد تنفيذا لنص القانون .

قائمة جرد حساب المدينين

فى ٤٤/١٢/٣١

رقم الحساب	اسم المدين	الرصيد الدفترى		ديون جيدة		الخصم المنتظر		ديون مشكوك فيها		ديون معدومة		ملاحظات
		مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	
١	ابراهيم رشدى	٥٠٠	٣					٥٠٠	٣			طلب التأجيل عدة مرات بلا مبرر
٢	حسن كامل	٤٠٠	١٦١	٤٠٠	١٦١							
٣	واصف نادرس	٨٠٠	—							٨٠٠	—	فرق حساب لم يقبل الاعتراف به
٤	عثمان راضى	—	٥٠	—	٤٧	—	٣					هناك اتفاق على خصم نقدى بمعدل ٦٪
٥	مصطفى الفار	٥٠٠	١٦							٥٠٠	١٦	افلس بتاريخ ..... ولا أمل فى تحصيل شىء منه
٦	كامل وهبه	—	١٢٥					١٢٥	—			حالته المالية سيئة
٧	أنور حسونه	—	٢٠	٢٠٠	١٩	٨٠٠	—					هناك اتفاق على خصم نقدى بمعدل ٤٪
	على عبد الوهاب	—	١							—	١	رصيد مضى عليه ٦ سنوات
		٢٠٠	٣٧٨	٦٠٠	٢٢٧	٨٠٠	٣	٥٠٠	١٢٨	٣٠٠	١٨	

من هذه القائمة يتضح :

١ — هناك مبلغ ٢٢٧,٦٠٠ جنيها لا شك فى تحصيله .

٢ — هناك مبلغ ٣,٨٠٠ جنيهات ينتظر خصمه للمدينين طبقا لاتفاقات سابقة .

٣ — أن هناك مبلغ ١٢٨,٥٠٠ جنيها مشكوك فى تحصيله ، ولا يعرف بالضبط المبلغ الذى ينتظر عدم تحصيله منه .

٤ — أن هناك مبلغ ١٨,٣٠٠ جنيها لا أمل فى تحصيل شىء منه .

---

[١] المدة القانونية لسقوط الحق فى الدين هى ٥ سنوات للديون التجارية و ١٥ سنة للديون المدنية .

المعالجة الدفترية لنتائج القائمة :

لدينا من النتائج السابقة خسارة من نوعين :

١ — خسارة لا شك فيها بقدر الديون المعدومة .

٢ — خسارة لم تقع بعد ولكن من المحتمل وقوعها ناتجة من :

(ا) الديون المشكوك فيها .

(ب) الخصم المنتظر منحه لبعض المدنيين .

وكل نوع من هذين النوعين يحتاج الى معالجة خاصة .

أولا — الديون المعدومة :

بديهى أن يتحمل حساب الأرباح والخسائر بمجموع الديون التى تقرر اعتبارها معدومة ، وهو فى القائمة ١٨,٣٠٠ جنيها لأن هذا يمثل خسارة وقعت أثناء السنة . أما الحسابات الشخصية للأشخاص الذين أعدم هذا المبلغ لديهم فيجب أن تقفل نهائيا .

وعلى هذا تكون القيود الجردية لاثبات الديون المعدومة هى :

منه			له			
مليم	جنيه		مليم	جنيه		
٣٠٠	١٨	من حساب الديون المعدومة				٣١ ديسمبر
		الى مذكورين				
		حساب واصف تادرس	٨٠٠			
		حساب مصطفى الفار	٥٠٠	١٦		
		حساب على عبد الوهاب	—	١		
		الديون المعدومة كما بقائمة الجرد				
٣٠٠	١٨	من حساب الأرباح والخسائر				
		الى حساب الديون المعدومة	٣٠٠	١٨		٣١ «
		قفل حساب الديون المعدومة				

وعلى هذا يقفل حساب واصف كما يلى :

منه — حساب واصف — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٨٠	رصيد (كما بالميزان)	٣١ ديسمبر	—	٨٠	من حساب الديون المعدومة	٣١ ديسمبر

وبالمثل يقفل حساب كل من الفار وعبد الوهاب .

أما حساب الديون المعدومة فظاهر أنه يقفل أيضا كما يلى :

منـــه — حساب الديون المعدومة — لـــه

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
٣٠٠	١٨		الى مذكورين	٣٠٠	١٨		من حساب الأرباح والخسائر	٣١ ديسمبر
		٣١ ديسمبر					

وعلى هذا فلا يظهر للديون المعدومة أثر فى الميزانية العمومية .

ثانيا — الديون المشكوك فيها :

يتضح من القائمة أن مقدار هذه الديون هو ١٢٨,٥٠٠ جنيها لدى رشدى ووهبه .

ولقد سبق أن قلنا إن هذه الديون ليست خسارة واقعة ولكنها خسارة محتملة الوقوع ، فقد تخسر المنشأة المبلغ كله وقد تخسر بعضه فقط ، وقد لا تخسر منه شيئا .

يترتب على هذا أنه لا يصح اقفال حساب كل من رشدى ووهبه .

ولكن فى نفس الوقت يجب أن تحمل ارباح المنشأة بمقدار هذه الديون المشكوك فيها حتى اذا تحقق أسوأ الفروض وأعدم المبلغ كله فيما بعد تكون السنة التجارية — موضع البحث — قد تحملت خسارتها كاملة .

ومعنى هذا أن مبادئ المحاسبة تسير على اتباع "سياسة الحيطة" فلا يحمل حساب الأرباح بالخسائر الفعلية فقط بل وبالخسائر المحتملة أيضا .

ويفتح لهذه "الخسائر المحتملة" حساب "احتياطى خاص" Specifie Reserve يكون اسمه فى حالتنا هذه "حساب احتياطى الديون المشكوك فيها" Doubtful Debts Reserve .

وعلى هذا يكون القيد الجردى لاثبات هذه الديون المشكوك فيها :

منـــه			لـــه			
مليم	جنيه			مليم	جنيه	
٥٠٠	١٢٨	من حساب الأرباح والخسائر				٣١ ديسمبر
		الى حساب احتياطى الديون المشكوك فيها		٥٠٠	١٢٨	
		الديون المشكوك فيها كما بقائمة الجرد .				

وبذا يفتح حساب الاحتياطى كما يلى :

منـــه — حساب احتياطى الديون المشكوك فيها — لـــه

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
				٥٠٠	١٢٨	من حساب الأرباح والخسائر	٣١ ديسمبر

ويرحل "حساب الاحتياطى" هذا الى السنة التالية، حتى اذا ما أعدم هذا المبلغ أو جزء منه، لا تتحمل السنة التالية بشيء من هذه الخسارة ، بل تغطى الديون المعدومة من هذا الاحتياطى ، كما سنفصل ذلك فيما بعد :

وعلى هذا يظهر حساب الاحتياطى فى الميزانية — مبدئيا — مع الأرصدة الدائنة طبعا .

ثالثا — الخصم المنتظر :

يتضح من القائمة أن مقدار الخصم المنتظر ٣,٨٠٠ جنيه ينتظر منحها لكل من راضى وحسونه .

وظاهر أن هذه الخسارة ليست فعلية ، اذ قد لا يدفع المدينان أو أحدهما فى الميعاد المتفق عليه فلا تتحقق الخسارة كلها أو بعضها .

وعلى هذا فالخصم المنتظر يشبه الديون المشكوك فيها فى طبيعته وفى كيفية معالجته فى الدفاتر، فيفتح له حساب احتياطى خاص باسم "حساب احتياطى الخصم المسموح به" يثبت بالقيد :

منه		له			
مليم	جنيه	مليم	جنيه		
٨٠٠	٣			من حساب الأرباح والخسائر	
		٨٠٠	٣	الى حساب احتياطى الخصم المسموح به	
				الخصم المنتظر كما بقائمة الجرد	

وبذا يفتح حساب الاحتياطى كما يلى .

حساب احتياطى الخصم المسموح به

منه					له		
مليم	جنيه				مليم	جنيه	
					٨٠٠	٣	من حساب الأرباح والخسائر ٣١ ديسمبر

ويرحل هذا الاحتياطى إلى السنة التالية لنفس الغرض الذى ذكرناه بالنسبة لاحتياطى الديون المشكوك فيها .

وعلى هذا يظهر حساب احتياطى الخصم فى الميزانية — مبدئيا — مع الأرصدة الدائنة .

تقدير الاحتياطيات بنسب مئوية من المدينين :

رأينا كيف أن مقدار كل من الديون المشكوك فيها والخصم المنتظر يستخرج نتيجة فحص حالة كل عميل على حدة .

والواقع أن المنشآت الحديثة العهد لا تستطيع أن تصل إلى ذلك المقدار إلا من هذا الطريق، ولكنها إذا رسخت أقدامها وكثرت تجاريبها وتتعدد عملاؤها، فقد تتخذ من الماضى أساسا سهلا لاستخراج المقدار المشار اليه لكل من الديون المشكوك فيها والخصم المنتظر .

يمكن للمنشأة أن تنسب مقدار الديون المشكوك فيها المستخرج بواسطة قائمة الجرد إلى مجموع أرصدة المدينين (وهو ما قد يطلق عليه "الذمم") فى كل من السنوات السابقة ، ثم استخراج النسبة المئوية لكل سنة ، فاذا كان المقدار فى سنة مثلا ١٠٠ جنيه ومجموع المدينين ٢٠٠٠ جنيه كانت النسبة المئوية ٥ ٪ وهكذا .

فاذا تقاربت النسب المستخرجة — وهـذا ما يغلب حدوثه — حق للمنشأة أن تتخذ متوسط النسب كأساس لاستخراج مقدار الديون المشكوك فيها فى كل سنة تالية و بالمثل تستخرج نسبة مئوية للخصم المنتظر .

مثال : كان رصيد حساب المدينين فى ميزان المراجعة ٥٠٠٠ جنيه .

وعند الجرد تقرر تكوين احتياطى الديون المشكوك فيها بمعدل ٥ ٪ من المدينين .

فيكون مقدار الاحتياطى المطلوب ٥٠٠٠ × ٥ ٪ = ٢٥٠ جنيها .

ويثبت ذلك فى الدفاتر كما سبق أن رأينا بلا تغيير .

الاحتياطى مع وجود ديون معدومة عند الجرد :

قد يتقرر عند الجرد اعتبار مبلغ من الذمم دينا معدوما ، ثم يطلب عمل احتياطى للديون المشكوك فيها بنسبة معينة من المدينين .

يكون المقصود فى هذه الحالة أن تحسب النسبة على صافى المدينين بعد استبعاد الديون المعدومة الجردية بالطبع ، لأن المبلغ الذى يتقرر إعدامه لم يعد جزءا من الديون التى للمنشأة .

مثال : كان رصيد حساب المدينين فى ميزان المراجعة ٥٠٠٠ جنيه .

ولقد تقرر عند الجرد اعتبار مبلغ ٥٠٠ جنيه دينا معدوما ، كما تقرر تكوين احتياطى للديون المشكوك فيها بمعدل ٥ ٪ من المدينين .

ففى هذه الحالة تثبت الديون المعدومة أولا بالقيد :

منه	له			
جنيه	جنيه			
٥٠٠		من حساب الديون المعدومة	.	٣١ ديسمبر
	٥٠٠	الى حساب المدينين		
		ما تقرر اعتباره معدوما عند الجرد		

ثم يقفل حساب الديون المعدومة مع حساب الأرباح كما تقدم .

أما رصيد الذمم فيصبح ٤٥٠٠ جنيه .

وعلى هذا يكون مقدار الاحتياطى ٤٥٠٠ × ٥ ٪ = ٢٢٥ جنيها .

ويثبت الاحتياطى فى الدفاتر بما لا يخرج عما تقدم .

تكوين احتياطى الديون المشكوك فيها واحتياطى الخصم معا :

قد يتقرر عند الجرد تكوين احتياطى للديون المشكوك فيها بنسبة معينة من المدينين، واحتياطى للخصم بنسبة أخرى من المدينين أيضا .

فاذا كان صافى المدينين ٤٥٠٠ جنيه وطلب احتساب احتياطى للديون المشكوك فيها بمعدل ٥ ٪ واحتياطى للخصم المنتظر بمعدل ١ ٪ فهل تحسب النسبتان على الـ ٤٥٠٠ جنيه ؟

ظاهر أن النسبة الأولى الخاصة باحتياطى الديون المشكوك فيها لابد وأن تحسب على مبلغ الـ ٤٥٠٠ جنيه، فيكون مقدار هذا الاحتياطى ٤٥٠٠ × ٥ ٪ = ٢٢٥ جنيها .

أما النسبة الثانية الخاصة بالخصم المنتظر، فبديهى أنها لا تحسب إلا على "الديون الجيدة"، أى التى لا تحتوى على أى مبلغ مشكوك فيه ، وعلى هذا تحسب هذه النسبة على :

	جنيه
صافى المدينين (بعد طرح الديون المعدومة)	٤٥٠٠
وبطرح مقدار احتياطى الديون المشكوك فيها...	٢٢٥
يكون المبلغ الذى تؤخذ عليه نسبة احتياطى الخصم	٤٢٧٥
ويكون مقدارا احتياطى الخصم ... ... ٤٢٧٥ × ١ ٪ =	٤٢,٧٥٠

ظهور المدينين فى الميزانية :

يفرض أن لدينا المعلومات الآتية :

١ — كانت جملة المدينين كما ظهرت فى ميزان المراجعة ٣٢١٥ جنيها .

٢ — أن نتيجة جرد حسابات المدينين كانت :

(ا) وجود ديون معدومة مقدارها ١٥ جنيها .

(ب) وجود ديون مشكوك فيها تبلغ ٢٠٠ جنيه ، ولكن رؤى الاكتفاء بالاحتياط لمبلغ ١٦٠ جنيها فقط .

(ج) وجود خصم منتظر منحه يبلغ ٥٠ جنيها ، ولكن رؤى الاكتفاء بالاحتياط لذلك بمبلغ ٣٠ جنيها فقط

فإن أثر ذلك فى الحسابات يكون :

١ — وجود "حساب احتياطى ديون مشكوك فيها" برصيد (دائن) ١٦٠ جنيها .

٢ — وجود حساب احتياطى خصم برصيد (دائن) ٣٠ جنيها .

٣ — يصبح حساب المدينين ما يلى :

منـــه — حساب المدينين (١) — لـــه

مليم	جنيه		مليم	جنيه	
—	٣٢١٥	رصيد (بالميزان)	—	١٥	من حساب الديون المعدومة
			—	٣٢٠٠	رصيد مرحل (الميزانية)
—	٣٢١٥		—	٣٢١٥	

وتظهر هذه الحسابات فى الميزانية كما يلى :

موجودات — الميزانية — مطلوبات

مليم	جنيه		مليم	جنيه	
—	٣٢٠٠	ذمم	—	١٦٠	احتياطى ديون مشكوك فيها
			—	٣٠	احتياطى خصم

ولاستخلاص مركز المدينين من فحص مثل هذه الميزانية ، يحتاج الأمر الى تشتيت النظر بين الأصول والخصوم وإذا كانت الأرقام غير صفرية كما هو الحال فى مثالنا ، فإنه يصعب معرفة الديون الجيدة إلا بعملية حسابية .

لذلك جرى العرف — تسهيلا لفحص الميزانية وإظهارا لرقم الديون الجيدة التى يصح أن تعتمد عليه المنشأة — بأن تطرح هذه الاحتياطات من المدينين "فى الميزانية" فقط على النحو الآتى :

الميزانية بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

الموجودات :

كلى		جزئى		
مليم	جنيه	مليم	جنيه	
		—	٣٢٠٠	مدينون
		—	١٦٠	احتياطى ديون مشكوك فيها ٥ ٪
		—	٣٠٤٠	
		—	٣٠	احتياطى خصم ١ ٪ الى أقرب جنيه
—	٣٠١٠			

(١) معلوم أن حساب المدينين يمثل مجموع المدينين ، فما يرحل الى الجانب الدائن من حسابات أفراد المدينين يرحل مجموعا الى الجانب الدائن من حساب المدينين .

وتلافيا لكل لبس نلخص فيما يلى ما يجب أن يفهم من هذا الوضع الأخير :

١ — ليس هناك فى الدفاتر حساب "مدينين" رصيده ٣٠١٠ جنيه .

٢ — رصيد حساب المدينين فى الدفاتر هو ٣٢٠٠ جنيه .

٣ — هناك حسابان مستقلان دائنان : أولهما لاحتياطى الديون المعدومة ورصيده ١٦٠ جنيها ، والثانى لاحتياطى الخصم ورصيده ٣٠ جنيها .

٤ — يمكن أن يستنتج من هذا الوضع بسهولة المبلغ الذى ينتظر تحصيله بعد استبعاد الديون المشكوك فيها ، وكذا المبلغ الذى ينتظر تحصيله نهائيا على فرض منح المدينين الخصم المتفق عليه .

٥ — إن الديون المعدومة لا تظهر فى الميزانية إطلاقا لأن حسابها قد أقفل بترحيله الى حساب الأرباح والخسائر.

معنى هذين الاحتياطيين :

قلنا إن السنة التجارية يجب أن تتحمل بما يقع فيها من خسارة فعلية و بما ينتظر أن يتسبب عن عملياتها من خسارة فى السنة التالية .

فإذا فرض أنه عند جرد المدينين فى ديسمبر سنة ١٩٤٤ وجد :

١ — أن هناك مبلغا قدره ١٦٠ جنيها من ديون سنة ١٩٤٤ — التى ينتظر تحصيلها بداهة سنة ١٩٤٥ — مشكوك فى تحصيله ، فتتحمل سنة ١٩٤٤ بهذه الخسارة المنتظرة ، حتى إذا ما تحققت أثناء تحصيل ديون سنة ١٩٤٤ فى سنة ١٩٤٥ ، فإن هذه السنة (أى سنة ١٩٤٥) لا تتحمل بشىء من هذه الخسارة ، ولا يختلف الأمر إن أعدم الدين فى سنة لاحقة لسنة ١٩٤٥

٢ — أن هناك مبلغا قدره ٣٠ جنيها من ديون سنة ١٩٤٤ — التى ينتظر تحصيلها سنة ١٩٤٥ — متوقع خصمه لبعض المدينين ، فتتحمل سنة ١٩٤٤ بهذه الخسارة المنتظرة حتى إذا تحققت أثناء تحصيل ديون سنة ١٩٤٤ فى سنة ١٩٤٥ ، فان هذه السنة (١٩٤٥) لا تخسر شيئا نتيجة لأعمال لم تتم أثناءها ، لأن الديون المحصلة خاصة بسنة ١٩٤٥ كما قدمنا .

علاقة الاحتياطيات بالسنة التالية :

يتضح مما تقدم أن الاحتياطى هو مبلغ يحجز من الأرباح لتغطية خسارة من نوع معين محتمل وقوعها . ومثل هذا الاحتياطى يسمى كما قدمنا "الاحتياطى الخاص" .

فإذا فرض أنه حجز من أرباح سنة ١٩٤٤ مبلغ ١٦٠ جنيها لتغطية ما ينتظر أن يعدم من ديون سنة ١٩٤٤ التى ستحصل سنة ١٩٤٥ كما أسلفنا ... ...

ففى سنة ١٩٤٥ يحتمل أن يسفر تحصيل هذه الديون عن إحدى النتائج الآتية :

١ — أن تحصل كل الديون ولا يعدم منها شىء ، وبذلك يكون صافى الربح المستخرج لسنة ١٩٤٤ أقل مما كان يجب أن يكون بمبلغ ١٦٠ جنيها . وليس من هذا بأس لأن أساس المحاسبة الصحيحة هو الاحتياط كما قدمنا . و إذا قيل إن هـذا المبلغ إذا نقل الى أرباح سنة ١٩٤٥ — لعدم الحاجة اليه — فانه يزيدها بلا مبرر ، قلنا إن

ذلك أسلم عاقبة من إهمال حسابه سنة ١٩٤٥ ، لأنه اذا أهمل حساب هذا الاحتياطى سنة ١٩٤٤ وأسفر تحصيل الديون فى سنة ١٩٤٥ عن إعدام مبلغ من ديون سنة ١٩٤٤ ، كان معنى ذلك اشتمال أرباح سنة ١٩٤٤ على جزء صورى وهذا مما يتنافى مع أصول المحاسبة. ومع كل فانه يفضل بقاء الاحتياطى برصيده وقدره ١٦٠ جنيها بحالته الراهنة ولا يرحل الى أرباح سنة ١٩٤٥

٢ — أن تحصل كل ديون سنة ١٩٤٤ ما عدا ١٦٠ جنيها بالضبط ، وفى هذه الحالة لا تتحمل سنة ١٩٤٥ بأية خسارة نتيجة لذلك لوجود احتياطى (وهو جزء من أرباح السنة السابقة) بهذا القدر .

٣ — أن يزيد مقدار الديون التى تعدم من ديون سنة ١٩٤٤ على ١٦٠ جنيها فتكون نتيجة ذلك :

(ا) أن جزءا من أرباح سنة ١٩٤٤ (يعادل قيمة زيادة الديون المعدومة على ١٦٠ جنيها) صورى .

(ب) أن سنة ١٩٤٥ تتحمل بهذا الفرق ، فيكون صافى ربحها أقل مما كان يجب أن يكون بمقداره.

(ج) أن يدعو هذا إلى زيادة النسبة المئوية لتقدير الاحتياطى فى السنوات المقبلة .

وهذه النتيجة ولو أنها موضع نقد إلا أنها أقل أثرا من نتيجة الحالة الأولى ، خصوصا اذا راعينا تشابك السنوات المختلفة مما قد يؤدى فى النهاية الى تعادل الأعباء .

ومثل هذا القول ينطبق على احتياطى الخصم وعلى أى احتياطى خاص آخر.

تسوية الديون المعدومة مع احتياطيها :

إن وجود رصيد حساب لاحتياطى الديون المشكوك فيها فى ميزان مراجعة معناه أن هذا الاحتياطى محجوز من أرباح سنة سابقة .

فإذا فرض مثلا أنه ظهر فى ميزان المراجعة لسنة ١٩٤٤ "حساب احتياطى الديون المشكوك فيها" برصيد دائن ١٦٠ جنيها ، وفرض أيضا أنه ظهر فى نفس الميزان "حساب للديون المعدومة" برصيد يمثل مجموع ما استحال تحصيله أثناء سنة ١٩٤٤ ، فقد يكون كل هذا المبلغ المعدوم من ديون سنة ١٩٤٣ فقط أو من ديون سنة ١٩٤٤ فقط أو بعضه من السنة الأولى وما قبلها و بعضه من السنة الثانية الى غير ذلك من الاحتمالات .

فعند عدم تحديد ذلك بالضبط — أى تحديد السنة التى يتبع لها الدين المعدوم، وهذا ما يحدث غالبا — نكون فى حل على الدوام من أن نعتبر أن هناك مبلغا مساويا لرصيد احتياطى الديون المشكوك فيها قد أعدم من ديون المدة السابقة ، وهى فى مثالنا سنة ١٩٤٣ ، أما الباقى فيعتبر أنه أعدم من ديون السنة الحالية ، وهى فى مثالنا سنة ١٩٤٤ ، وهكذا لا تتحمل سنة ١٩٤٤ إلا بمقدار الزيادة فقط .

فإذا فرض فى مثالنا أن مقدار الديون المعدومة سنة ١٩٤٤ : ٢٠٠ جنيه اعتبرنا أن ١٦٠ جنيها من هذا المبلغ تابع لسنة ١٩٤٣ والباقى لسنة ١٩٤٤

أما إذا كان رصيد حساب الديون المعدومة فى ميزان المراجعة أقل من رصيد الاحتياطى ، فما لم ينص على مقدار الديون التى أعدمت فعلا من ديون سنة ١٩٤٣ ، نكون فى حل من استنتاج أنها كلها تابعة لديون سنة ١٩٤٣ ، ويتوقف التصرف فى فائض الاحتياطى على نتيجة الجرد كما سنرى فى الأمثلة المختلفة التالية .

أمثلة محلولة :

مثال ١ : ديون معدومة تساوى احتياطيها :

ظهر بين أرصدة ميزان المراجعة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

٥٠٠٠ مدينون و١٦٠ ديون معدومة و١٦٠ احتياطى ديون مشكوك فيها .

وعند الجرد وجد أن الديون كلها جيدة .

تمهيـــد :

١ — إن ظهور الاحتياطى فى الميزان معناه أنه مكوّن من العام الماضى .

٢ — يفرض كما قدمنا أن الديون المعدومة كلها جزء من ديون السنة الماضية .

٣ — بما أن المبلغين متساويان فلا تتحمل سنة ١٩٤٤ بأية خسارة .

فيقفل حساب الديون المعدومة فى هذه الحالة لا مع حساب الأرباح والخسائر بل مع حساب الاحتياطى .

ويكون قيد اليومية اللازم هو :

منه	له		
جنيه	جنيه		
١٦٠		من حساب احتياطى الديون المشكوك فيها	
	١٦٠	إلى حساب الديون المعدومة	
		نقل الديون المعدومة	

وتكون الحسابات فى الأستاذ :

منه — حساب الديون المعدومة — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	١٦٠	رصيد (الميزان)	٣١ ديسمبر	—	١٦٠	من حساب احتياطى الديون المشكوك فيها	٣١ ديسمبر

منه — حساب احتياطى الديون المشكوك فيها — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	١٦٠	الى حساب الديون المعدومة	٣١ ديسمبر	—	١٦٠	رصيد (الميزان)	٣١ ديسمبر

ويظهر المدينون فى الميزانية برصيد قدره ٥٠٠٠ جنيه ، أى بدون تغيير .

مثال ٢ : ديون معدومة أكبر من احتياطيها :

ظهر من أرصدة ميزان المراجعة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

٥٠٠٠ مدينون ، ٢٦٠ ديون معدومة ، ١٦٠ احتياطى ديون مشكوك فيها .

وعند الجرد وجد أن الديون كلها جيدة .

تمهيـــد :

١ — يفرض أنه أعدم من ديون السنوات السابقة ما يعادل قيمة الاحتياطى أى ١٦٠ جنيها .

٢ — تتحمل سنة ١٩٤٤ بالفرق وقدره ١٠٠ جنيه فقط أى (٢٦٠ — ١٦٠) .

فيكون قيد اليومية :

منـــه	لـــه			
جنيـــه	جنيـــه			
			من مذكورين	٣١ ديسمبر
١٦٠			حساب احتياطى الديون المشكوك فيها	
١٠٠			حساب الأرباح والخسائر	
	٢٦٠		إلى حساب الديون المعدومة	
			قفل حساب الديون المعدومة	

وتكون حسابات الأستاذ[1] .

منـــه — حساب الديون المعدومة — لـــه

مليم	جنيـــه			مليم	جنيـــه		
—	٢٦٠	رصيد (الميزان)	٣١ ديسمبر	—	١٦٠	من حساب احتياطى الديون المشكوك فيها	٣١ ديسمبر
				—	١٠٠	من حساب الأرباح والخسائر	٣١ ديسمبر
—	٢٦٠			—	٢٦٠		

منـــه — حساب احتياطى الديون المشكوك فيها — لـــه

مليم	جنيـــه			مليم	جنيـــه		
—	١٦٠	إلى حساب الديون المعدومة	٣١ ديسمبر	—	١٦٠	رصيد (الميزان)	٣١ ديسمبر

(١) يمكن أن يقفل حساب الديون المعدومة مع حساب الاحتياطى ، فيصبح حساب الاحتياطى دائنا بمبلغ ١٦٠ جنيها ومدينا بمبلغ ٢٦٠ جنيها ، فيؤخذ الفرق وهو ١٠٠ جنيها من حساب الأرباح بالقيد (من حساب الأرباح والخسائر إلى حساب الاحتياطى) ، وهذا يدل لأول وهلة على أن هذا المبلغ أى ٢٦٠ جنيها يمثل ديونا مشكوكا فيها وهو مايخالف الواقع ، كما أن هناك طرقا أخرى هذه التسوية . غير أننا نفضل الاقتصار على الحل الذي فى الشرح .

منـــه حساب الأرباح والخسائر لـــه

مليم	جنيه			مليم	جنيه	
—	١٠٠	إلى حساب الديون المعدومة	٣١ ديسمبر			

ويظهر المدينون فى الميزانية برصيد قدره ٥٠٠٠ جنيه أى بدون تغيير.

مثال ٣ : وجود ديون معدومة عند الجرد :

ظهر بين أرصدة ميزان المراجعة بتاريخ ٣١ديسمبر، ٥٠٠٠جنيه مدينون، ١٥٠ ديون معدومة، ١٦٠ احتياطى ديون مشكوك فيها .

وعند الجرد وجد أن هناك مبلغا قدره ٥٠ جنيها لا أمل فى تحصيله .

تمهيـــد :

١ — خلافا للمثالين السابقين يحتوى هذا المثال على رصيد للديون المعدومة ظهر فى ميزان المراجعة وعلى مبلغ آخر تقرر اعتباره معدوما أثناء الجرد .

٢ — فأما عن رصيد الديون المعدومة الذى ظهر فى ميزان المراجعة ، فانه لم يظهر فيه بداهة الا لأن له حسابا فى الدفاتر، ولم يفتح له حساب فى الدفاتر الا لأن المبلغ قد أثبت عند تقرير اعدامه أثناء السنة، فجعل حساب الديون المعدومة مدينا وحسابات الأشخاص الذين أعدم لديهم — وهم جزء من مجموع المدينين — دائنة .وعلى هذا يكون رصيد المدينين الظاهر فى الميزان هو الصافى بعد خصم الديون التى أعدمت أثناء السنة وقدرها ١٥٠جنيها.

٣ — اما المبلغ الذى تقرراعتباره معدوما عند الجرد ، فظاهر أنه لم يثبت بعد فى الدفاتر، فيجب اثباته بجعل حساب الديون المعدومة مدينا وحساب المدينين دائنا .

٤ — يصبح رصيد حساب الديون المعدومة مدينا بمبلغ ٢٠٠ جنيه ، فيسوى مع حساب الاحتياطى بما لايخرج عن المثال السابق .

وتكون قيود اليومية :

منـــه	لـــه		
جنيه	جنيه		
٥٠		من حساب الديون المعدومة	٣١ ديسمبر
	٥٠	الى حساب المدينين	
		الديون التى تقرر اعدامها عند الجرد	
		من مذكورين	٣١ ديسمبر
١٦٠		حساب احتياطى الديون المشكوك فيها	
٤٠		حساب الأرباح والخسائر	
	٢٠٠	الى حساب الديون المعدومة	
		اقفال الديون المعدومة	

وتكون حسابات الأستاذ :

منه — حساب المدينين — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٥٠٠٠	رصيد (الميزان)	١٢/٣١	—	٥٠	من حساب الديون المعدومة (عند الجرد)	١٢/٣١
				—	٤٩٥٠	رصيد مرحل (الميزانية)	١٢/٣١
	٥٠٠٠				٥٠٠٠		

منه — حساب الديون المعدومة — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	١٥٠	رصيد (الميزان)	١٢/٣١	—	١٦٠	من حساب احتياطى الديون المشكوك فيها	١٢/٣١
—	٥٠	الى حساب المدينين (عند الجرد)		—	٤٠	من حساب الأرباح والخسائر	١٢/٣١
—	٢٠٠			—	٢٠٠		

منه — حساب الاحتياطى — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	١٦٠	الى حساب الديون المعدومة	١٢/٣١	—	١٦٠	رصيد (بالميزان)	١٢/٣١

منه — حساب الأرباح والخسائر — له

عن السنة المنتهية فى ١٢/٣١

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٤٠	الى حساب الديون المعدومة					

ويظهر المدينون فى الميزانية برصيد قدره ٤٩٥٠ جنيها دون أن يشار مطلقا الى ما أعدم عند الجرد .

مثال ٤ : ديون معدومة أقل من احتياطيها .

ظهر بين أرصدة ميزان المراجعة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢

٥٠٠٠ مدينون ، ١٠٠ ديون معدومة، ١٦٠ احتياطى ديون مشكوك فيها .

وعند الجرد تقرر اعتبار ٢٠ جنيها دينا معدوما .

تمهيد :

١ — إن مجموع الديون المعدومة ١٢٠ جنيها وهو أقل من الاحتياطى الموجود، فمعنى ذلك وجود ٤٠ جنيها تمثل ربحا محجوزا من الأعوام الماضية ظهر عدم الحاجة اليه .

٢ — إذا رحل هذا المبلغ وقدره ٤٠ جنيها الى حساب ارباح وخسائر هذه السنة زادت ارباحها بلا مبرر، لذلك جرى العرف بنقله الى السنة التالية ، الا اذا نص على خلاف ذلك صراحة .

وتكون قيود اليومية :

منه		له			
جنيه		جنيه			
٢٠	من حساب الديون المعدومة				١٢/٣١
	الى حساب المدينين	٢٠			
	الديون المعدومة عند الجرد				
١٢٠	من حساب احتياطى الديون المشكوك فيها				١٢/٣١
	الى حساب الديون المعدومة	١٢٠			
	قفل حساب الديون المعدومة				

وتكون حسابات الأستاذ .

حساب المدينين

منه

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٥٠٠٠	رصيد (الميزان)	١٢/٣١	—	٢٠	من حساب الديون المعدومة	١٢/٣١
				—	٤٩٨٠	رصيد مرحل (الميزانية)	١٢/٣١
—	٥٠٠٠			—	٥٠٠٠		

له

منه — حساب الديون المعدومة — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	١٠٠	رصيد (الميزان)	١٢/٣١	—	١٢٠	من حساب احتياطى الديون المشكوك فيها	١٢/٣١
—	٢٠	الى حساب المدينين	١٢/٣١				
—	١٢٠			—	١٢٠		

منه — حساب احتياطى الديون المشكوك فيها — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	١٢٠	إلى حساب الديون المعدومة	١٢/٣١	—	١٦٠	رصيد (الميزان)	١٢/٣١
—	٤٠	رصيد مرحل (الميزانية) (مرحل إلى السنة القادمة)	١ /٣١				
—	١٦٠			—	١٦٠		

ويظهر المدينون فى الميزانية :

الميزانية

الموجودات :

جنيه	جنيه	
	٤٩٨٠	المدينون
	٤٠	— احتياطى ديون مشكوك فيها
٤٩٤٠		

مثال ٥ : تكوين احتياطى عند الجرد .

ظهر بين أرصدة ميزان المراجعة بتاريخ ٣١ ديسمبر ، ٥٠٠٠ جنيه مدينون ، ١٠٠ جنيه ديون معدومة ، ١٦٠ احتياطى ديون مشكوك فيها .

وعند الجرد :

(١) تقرر اعتبار مبلغ ٢٠ جنيها دينا معدوما .

(٢) عمل احتياطى للديون المشكوك فيها بمعدل ٥ ٪ من مجموع المدينين .

تمهيـــد :

١ — إن رصيد المدينين يصبح بعد حساب الديون المعدومة الجردية ٤٩٨٠ جنيها .

٢ — يكون مبلغ الاحتياطى الذى يراد حجزه للسنة المقبلة ، ٥ ٪ من ٤٩٨٠ جنيها أى ٢٤٩ جنيها .

٣ — بعد تغطية الديون المعدومة وقدرها ١٠٠ + ٢٠ = ١٢٠ جنيها من الاحتياطى القديم ، يتبقى مبلغ ٤٠ جنيها هو فى الواقع جزء من أرباح السنة السابقة ، فنستخدم هذا المبلغ كجزء من الاحتياطى الجديد ، ويؤخذ من أرباح السنة الحالية الفرق فقط وقدره ٢٤٩ — ٤٠ = ٢٠٩ جنيهات .

وتكون قيود اليومية :

منـــه	لـــه			
جنيـــه	جنيـــه			
٢٠		من حساب الديون المعدومة		١٢/٣١
	٢٠		إلى حساب المدينين	
		الديون المعدومة عند الجرد		
١٢٠		من حساب احتياطى الديون المشكوك فيها		١٢/٣١
	١٢٠		إلى حساب الديون المعدومة	
		قفل الديون المعدومة		
٢٠٩		من حساب الأرباح والخسائر		١٢/٣١
	٢٠٩		إلى حساب احتياطى الديون المشكوك فيها	
		تحميل الأرباح بالفرق		

وتكون حسابات الأستاذ :

منـــه — حساب المدينين — لـــه

مليم	جنيـــه				ملـيم	جنيـــه			
—	٥٠٠٠		رصيد (الميزان)	١٢/٣١	—	٢٠		من حساب الديون المعدومة	١٢/٣١
					—	٤٩٨٠		رصيد مرحل (الميزانية)	١٢/٣١
					—	٥٠٠٠			
—	٥٠٠٠								

حساب الديون المعدومة

منـــه — لـــه

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	١٠٠	رصيد (الميزان)	١٢/٣١	—	١٢٠	من حساب احتياطى الديون المشكوك فيها	١٢/٣١
—	٢٠	إلى حساب المدينين	١٢/٣١				
—	١٢٠			—	١٢٠		

حساب احتياطى الديون المشكوك فيها

منـــه — لـــه

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	١٢٠	إلى حساب الديون المعدومة		—	١٦٠	رصيد (الميزان)	١٢/٣١
—	٢٤٩	رصيد مرحل (الميزانية)		—	٢٠٩	من حساب الأرباح والخسائر	٣١/٣١
—	٣٦٩			—	٣٦٩		

حساب الأرباح والخسائر

منـــه — لـــه

عن الســـنة المنتهية فى ١٢/٣١

مليم	جنيه		
—	٢٠٩	إلى حساب احتياطى الديون المشكوك فيها	

وتظهر الذمم فى الميزانية كما يلى :

الميزانية

الموجودات :

جنيه	جنيه	
	٤٩٨	الذمم
	٢٤٩	احتياطى ديون مشكوك فيها بمعدل ٥ ٪
٤٧٣١		

قواعد تسوية الاحتياطى :

يتلخص ما أسلفنا من شرح فيما يتعلق بتسوية الاحتياطى الخاص مع خسارته فى الخطوات الآتية :

١ — يفتح حساب الاحتياطى برصيده المنقول (الدائن) إن وجد .

٢ — يجعل حساب الاحتياطى مدينا بالديون المعدومة فى ضوء ما بينا .

٣ — يحسب رصيد الاحتياطى الجديد . ولما كان هذا الرصيد رصيدا دائنا ، فهو ينشأ فى الجانب المدين من الحساب ، وعلى هذا يثبت فى الجانب المدين من حساب الاحتياطى كرصيد مرحل (للميزانية) .

٤ — يسوى الفرق مع حساب الأرباح والخسائر . ففى مثالنا الأخير احتاج الأمر إلى أخذ مبلغ ٢٠٩ جنيهات من حساب الأرباح والخسائر ، لأن الرصيد المنقول من السنة الماضية ١٦٠ جنيها فقط . أما إذا فرض أن ذلك الرصيد المنقول كان ٤٦٩ جنيها مثلا لوجدنا فائضا بعد إحتساب الرصيد الجديد يبلغ ١٠٠ جنيه قد يرحل إلى الجانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر ، لأن فى تحديد الاحتياطى الجديد معنى الاستغناء عن هذا الفائض .

تسوية الخصم المسموح به مع احتياطيه :

لاتختلف طرق تسوية الخصم المسموح به مع احتياطيه عما رأينا فى تسوية الديون المعدومة مع احتياطيها ، إذ تتبع نفس الخطوات بلا أدنى تغيير .

وسنورد مثالا عاما يحتوى على الاحتياطين :

مثال محلول :

ظهر المدينون فى ميزانية محل تجارى بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٣ كما يلى :

الموجودات :

كلى	جزئى	
جنيه	جنيه	
	٣٢٠٠	مدينون
	١٦٠	احتياطى ديون مشكوك فيها بمعدل ٥ ٪ (إلى أقرب جنيه)
	٣٠٤٠	
٣٠١٠	٣٠	احتياطى خصم ١ ٪ (إلى أقرب جنيه)

وظهر بين أرصدة ميزان المراجعة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، ٥٠٠٠ جنيه مدينون و ٢٠٠ جنيه ديون معدومة و ٢٠ جنيها خصم مسموح به .

ونتيجة للجرد فى سنة ١٩٤٤ ظهر مايأتى :

(١) تقرر اعتبار مبلغ ٢٠ جنيها دينا معدوما .

(٢) ان المدين يحيى قد سد رصيده وقدره ١٠٠ جنيه فى ٣١ ديسمبر بشيك قيمته ٩٥ جنيها بعد خصم نقدى ٥ جنيهات ، وهذا لم يثبت بعد فى الدفاتر .

(٣) تكوّن احتياطيات للديون المشكوك فيها والخصم بمعدلات السنة السابقة .

تمهيـــد :

١ — ان عدم وضع حسابى الاحتياطى بين أرصدة ميزان المراجعة سنة ١٩٤٤ ليس معناه أنه لايحتوى عليهما، ولكن وضع المسألة على هذا النحو يستفاد منه ضرورة الحل على اعتبار وجودهما فى الميزان، لأن وجودهما فى ميزانية ١٩٤٣/١٢/٣١ يترتب عليه فتح حساب لكل منهما يظل مفتوحا طول سنة ١٩٤٤ ولا تتم تسوية الخسائر معهما الا عند الجرد ، أى بعد عمل ميزان المراجعة .

٢ — إن رصيد المدينين المنقول من سنة ١٩٤٣ وقدره ٣٢٠٠ جنيه لا علاقة له بحل هذه المسألة، لإن العبرة بالرصيد النهائى للمدينين فى آخر سنة ١٩٤٤ وهو الظاهر فى ميزان المراجعة .

٣ — ان كل العمليات التى تتم لغاية آخر السنة المالية يجب أن تثبت فى الدفاتر قبل استخراج نتيجة المتاجرة ، وعلى هذا يجب إثبات سد دين يحيى .

٤ — ان حساب يحى يجب أن يقفل بجعله دائنا بقيمة الشيك و بقيمة الخصم ، ويجب أن يتأثر حساب المدينين (الذى يمثل يحيى مع مجموع المدينين) بقيمة هذا الشيك وهذا الخصم أيضا .

٥ — يصبح رصيد المدينين ٥٠٠٠ — (٢٠ + ١٠٠) = ٤٨٨٠

وتظهر الميزانية بعد حساب الاحتياطيات الجديدة كما يلى :

الميزانية بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٣١

الموجودات :

كلى	جزئى		
جنيه	جنيه		
	٤٨٨٠	مدينون	
	٢٤٤	احتياطى ديون مشكوك فيها بمعدل ٥ ٪ الى أقرب جنيه	
	٤٦٣٦		
٤٥٩٠	٤٦	احتياطى خصم بمعدل ١ ٪ الى أقرب جنيه	

وتكون قيود اليومية كما يلى :

منه	له			
جنيه	جنيه			
٢٠		من حساب الديون المعدومة		١٢/٣١
	٢٠		الى حساب المدينين	
		الديون المعدومة عند الجرد		
		من مذكورين		
٩٥		حساب البنك		
٥		حساب الخصم المسموح به		
	١٠٠		الى حساب المدينين (يحيى)	
		سد دين يحيى		

وتكون حسابات الأستاذ كما يلى :

حساب المدينين

منه					له			
مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	٥٠٠٠	رصيد	١٢/٣١		—	٢٠	من حساب الديون المعدومة	١٢/٣١
					—	٥	« الخصم	١٢/٣١
					—	٩٥	« البنك	١٢/٣١
					—	٤٨٨٠	رصيد مرحل	١٢/٣١
—	٥٠٠٠				—	٥٠٠٠		

حساب الديون المعدومة

منه					له			
مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	٢٠٠	رصيد منقول	١٢/٣١		—	١٦٠	من احتياطى الديون المشكوك فيها	١٢/٣١
—	٢٠	الى حساب المدينين	١٢/٣١		—	٦٠	من حساب الأرباح والخسائر	١٢/٣١
—	٢٢٠				—	٢٢٠		

احتياطى الديون المشكوك فيها

منه					له			
مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	١٦٠	الى حساب الديون المعدومة	١٢/٣١		—	١٦٠	رصيد منقول	١٢/٣١
—	٢٤٤	رصيد مرحل	١٢/٣١		—	٢٤٤	من حساب الأرباح والخسائر	١٢/٣١
—	٤٠٤				—	٤٠٤		

حساب الخصم المسموح به

منه					له			
مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	٢٠	رصيد منقول	١٢/٣١		—	٢٥	من حساب احتياطى الخصم	١٢/٣١
—	٥	الى حساب يحيى (المدينين)	١٢/٣١					
—	٢٥				—	٢٥		

حساب احتياطى الخصم

منه					له			
مليم	جنيه				مليم	جنيه		
—	٢٥	الى حساب الخصم المسموح به	١٢/٣١		—	٣٠	رصيد منقول	١٢/٣١
—	٤٦	رصيد مرحل	١٢/٣١		—	٤١	من حساب الأرباح والخسائر	١٢/٣١
—	٧١				—	٧١		

حساب الأرباح والخسائر

منه — عن السنة المنتهية فى ١٩٤٤/١٢/٣١ — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٦٠		الى حساب الديون المعدومة				
—	٢٤٤		« احتياطى الديون المشترك فيها				
—	٤١		الى حساب احتياطى خصم				

٥ — جرد أوراق القبض

يمثل حساب أوراق القبض ديونا للمنشأة تختلف عن "المدينين" بأنها — أى ديون أوراق القبض — مثبتة بمستندات ، هى عادة كمبيالات أو سندات أذنية .

لذلك يتبع فى جرد أوراق القبض المبادئ التى ذكرناها بالنسبة "للمدينين" لاتحاد طبيعتهما ، فيجب حصر ما ينتظر أن يعدم من الديون ، أو ما ينتظر خصمه لتعجيل الدفع ، والاحتياط لذلك على النحو المتقدم .

ويتضمن جرد حساب اوراق القبض :

١ — عد الأوراق الموجودة فى محفظة المنشأة أو لدى البنك لتحصيلها ومراجعة ذلك على دفتر أوراق القبض.

٢ — عمل قائمة بهذه الأوراق واستخراج مجموع قيمتها ، ومقارنة ذلك برصيد حساب أوراق القبض. وتبدو قائمة أوراق القبض التى تثبت نسخة منها فى دفتر الجرد كما يلى :

قائمة الكمبيالات والسندات
التى لم تستحق لغاية ١٩٤٤/١٢/٣١

الرقم المسلسل	نوع الورقة	المسحوب عليه	معطى الورقة	القيمة		ملاحظات
				مليم	جنيه	
٣١٥	سند	على أحمد	على أحمد	—	٨٠	
٣٢٥	سند	عبد السلام حسين...	عبد السلام حسين...	—	١٢٠	
٣٢٦	كمبيالة	السيد مصطفى	السيد مصطفى	—	٥٠	
٣٥٠	«	طاهر عبد العزيز	ابراهيم حلوان	—	٦٠	
٣٥٥	«	خليل فوزى	خليل فوزى	—	٧٠	
٣٥٧	«	نجا الأيارى...	طاهر المداوى	—	٨٠	
٣٥٩	سند	لطفى محمود	محسن فوزى	—	٩٠	
				—	٥٥٠	

احتياطى الأجيو (مصاريف القطع) :

من القائمة السابقة يتضح أنه يوجد لدى المنشأة أوراق قيمتها الاسمية ٥٥٠ جنيها ، ولكن يلاحظ أن هذا المبلغ لا يستحق الدفع فى نهاية السنة التجارية ، وهى فى مثالنا ١٩٤٤/١٢/٣١ ، بل تستحق مفرداته فى تواريخ مختلفة أثناء سنة ١٩٤٥ ، اذن فقيمة الأوراق فى نهاية السنة الحالية أقل من قيمتها الاسمية .

فاذا فرض وأراد التاجر خصم هذه الأوراق فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ خصم البنك على ذلك أجيو ، يعتبر خسارة تجارية ويرحل الى حساب الأرباح والخسائر ، فيقل بمقداره ربح المنشأة .

أما إذا لم يخصمها فى هذا التاريخ ، فقد يحدث ما يحمل التاجر على خصمها كلها أو بعضها قبل استحقاقها.

لذلك كله قد يكون "احتياطى أجيو" على نمط احتياطى الديون المشكوك فيها ، واحتياطى الخصم المسموح به ، حتى يكون أساس تقدير أوراق القبض — وهى أصل متداول — هو قيمتها الحالية .

وطريقة استخراج مبلغ الاحتياطى الجديد :

١ — يستخرج متوسط مدد الأوراق كلها ، لأن تواريخ استحقاقها تتفاوت كما قدمنا . ومتوسط تواريخ الاستحقاق يكون بداهة بعد تاريخ انتهاء السنة التجارية[١] .

٢ — يوجد المعدل الذى تخصم به البنوك الكمبيالات وقتئذ .

وتكون قيمة الاحتياطى هى حطيطة القيمة الاسمية للأوراق كلها لمتوسط المدد المستخرجة بالمعدل المعلوم ويصح تجاهل مصاريف البنك الأخرى فى هذه الحالة لتفاهتها .

أما طريقة تسوية الأجيو مع إحتياطيه وخطواتها ، فلا تختلف بتاتا عما ذكرنا فيما يتعلق بالديون المعدومة واحتياطيها ، أو الخصم واحتياطيه .

وبعد استخراج قيمة الإحتياطى يثبت بالقيد :

من حساب الأرباح والخسائر

إلى حساب احتياطى الأجيو

وفى الميزانية يظهر "إحتياطى الأجيو" مطروحا من رصيد أوراق القبض زيادة فى الإيضاح وتسهيلا للاستنتاج ، ويكون باقى الطرح الذى يثبت فى خانة المبلغ الكلى هو القيمة الحالية للأوراق التى تمتلكها المنشأة يومئذ ، وليس رصيد أوراق القبض فى الدفاتر .

مثال محلول :

ظهر بين أرصدة ميزان المراجعة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ .

٢٥٠٠ أوراق قبض و ٤٠ اجيو ٤٥ احتياطى اجيو .

وعند الجرد :

تقرر حساب أوراق القبض على أساس قيمتها الحالية ، فوجد أن متوسط مدد الكمبيالات ٦٠ يوما ومعدل الخصم فى البنوك ٦ ٪

---

(١) يراجع كتابنا "الحساب المالى" لمعرفة الطريقة الحسابية لذلك .

تمهيـــد :

١ — احتياطى الأجيو الجديد يساوى $\frac{٦ \times ٦٠ \times ٢٥٠٠}{١٠٠ \times ٣٦٠} = ٢٥$ جنيها .

٢ — إن رصيد الاجيو أقل من رصيد الاحتياطى الموجود فينقل كله إليه .

٣ — يتبقى من الاحتياطى القديم ٥ جنيهات نزيدها بمبلغ ٢٠ جنيها تؤخذ من أرباح سنة ١٩٤٤ ليصبح الرصيد ٢٥ جنيها .

وتكون قيود اليومية :

منه		له			
جنيه		جنيه			
٤٠	من حساب إحتياطى الاجيو				١٢/٣١
	إلى حساب الاجيو	٤٠			
	قفل الأجيو				
٢٠	من حساب الأرباح والخسائر				
	إلى حساب احتياطى الاجيو	٢٠			»
	جعل إحتياطى الاجيو ٢٥ جنيها				

وتكون حسابات الأستاذ :

حساب الاجيو

منه — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٤٠	رصيد (بالميزان)	١٢/٣١	—	٤٠	من حساب احتياطى الاجيو	١٢/٣١

حساب احتياطى الاجيو

منه — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٤٠	الى حساب الاجيو	١٢/٣١	—	٤٥	رصيد (الميزان)	١٢/٣١
—	٢٥	رصيد مرحل (الميزانية)	»	—	٢٠	من حساب الأرباح والخسائر	»
—	٦٥			—	٦٥		

حساب الأرباح والخسائر

منـــه — عن السنة المنتهية فى ١٩٤٤/١٢/٣١ — لـــه

مليم	جنيه			مليم	جنيه	
—	٢٠		الى حساب احتياطى الأجيو			

٦ — جرد الحسابات الشخصية الدائنة

تجرد حسابات الأشخاص الدائنين بمقارنة كل منها بكشف الحساب الذى يرسله الدائن عادة بناء على طلب التاجر بمناسبة الجرد ، وغير ذلك مما يرى مفصلا فى كتاب "مراجعة الحسابات" .

وليس الغرض من الجرد بداهة فى هذه الحالة، هو تقدير ديون معدومة أو مشكوك فيها ، لأن المدين هو التاجر نفسه ، وانما الغرض الرئيسى هو حصر الدائنين واثباتهم فى قائمة تثبت صورتها فى دفتر الجرد .

على أنه قد يكون بين التاجر وبعض دائنيه اتفاق على خصم نقدى إن سد دينه فى بحر مدة قريبة، فهل يصح فى هذه الحالة تقدير الخصم المنتظر واعتباره ربحا يرحل الى حساب الأرباح والخسائر ما دام مسببا عن عمليات تمت أثناء السنة ، ولو أنها ستسد أثناء السنة القادمة ؟

ولقد سبق القول بأن أحد أسس الجرد البارزة هو عدم حساب الربح إلا إذا تحقق فعلا ، وظاهر أن هذا الخصم لم يتحقق ، وأنه قد يطرأ على التاجر فجأة ما يمنعه عن السداد الميكر فيحرم من الانتفاع بالخصم، ومن أجل ذلك يحسن جدا عدم إدخال مثل هذا الربح المنتظر فى حساب التاجر.

على أنه إذا كان التاجر واثقا من نفسه ثقة لاشك فيها ، أنه سيدفع "فورا" بعض ديونه وينتفع بخصم نقدى ، فيحق له أن يحتاط لهذا الربح المنتظر ويدخله فى حسابه .

ويكون فى هذه الحالة احتياطى خاص باسم "حساب احتياطى الخصم المكتسب" وهو ربح كما قدمنا ، يرحل إلى الجانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر ، فلابد عند اثباته إذن من أن يجعل حسابه مدينا بالمبلغ المقرر . أى أن قيد تكوينه يكون :

من حساب احتياطى الخصم المكتسب

إلى حساب الأرباح والخسائر

الخصم المنتظر اكتسابه

من هذا يتضح أن رصيد "احتياطى الخصم المكتسب" يكون مدينا ، بعكس رصيد إحتياطى الخصم المسموح به ، أو احتياطى الديون المشكوك فيها فانه يكون دائنا دائما كما قدمنا . ويسوى الخصم المكتسب مع احتياطيه على النحو الذى مر بنا تماما .

أما قائمة الدائنين التى يصورها التاجر لينسخ صورتها فى دفتر الجرد فتكون كما يلى :

قائمة الدائنين

بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

اسم المدين	رقم الأستاذ	الرصيد		ملاحظات	الخصم المنتظر	
		مليم	جنيه		مليم	جنيه
ابراهيم سالوسه	٥	—	٢٠٠	هناك تفاق على خصم نقدى بمعدل ٥٪	—	١٠
خليل أبو رحاب	١٦	—	١٥٠			
سعد الدين طه	٨	—	١٢٠			
محمود العسقلانى	٩	—	١٠٠	« « « ٦٪	—	٦
يوسف بهنس	١١	—	٦٠			
السعيد العامودى	١٢	—	٥٠			
مصطفى عوض	١٣	—	٤٠			
حسان ثابت	١٥	—	٥٠	« « « ٤٪	—	٢
		—	٧٧٠		—	١٨

يصح للتاجر اذا — كما قدمنا — أن يزيد أرباحه بمبلغ ١٨ جنيها يفتح بها "حساب احتياطى خصم مكتسب" إذا كان متأكدا جدا من أنه سيدفع الديون فورا وينتفع بالخصم ، ويكون القيد :

منه		له		
جنيه		جنيه		
	من حساب احتياطى الخصم الدائن			٣١ ديسمبر
١٨	الى حساب الأرباح والخسائر			
	الخصم المنتظر	١٨		

وظاهر من هذا القيد أن حسابات ابراهيم سالوسه والعسقلانى وثابت — وهم الدائنون الذين ينتظر أن يسمحوا بالخصم — لاتتأثر بهذا الاحتياطى . وبديهى أن "حساب الدائنين" وهو الممثل لمجموع الدائنين لايتأثر به أيضا .

وفى الميزانية يظهر رصيد حساب الدائنين وقدره فى مثالنا ٧٧٠ جنيها فى جانب المطلوبات ، ورصيد حساب احتياطى الخصم المكتسب وقدره فى مثالنا ١٨ جنيها فى جانب الموجودات . ولكن قياسا على ماقلناه خاصا بالمدينين

والاحتياطيات المتعلقة بها ، نقول أنه اذا فرض وكوّن حساب احتياطى الخصم المكتسب فانه يظهر فى الميزانية مطروحا من الدائنين كما يلى :

الميزانية — المطلوبات

جنيه	جنيه	
	٧٧٠	الدائنون
	١٨	احتياطى الخصم المكتسب
٧٥٢		

وغنى عن البيان أن رصيد الدائنين فى الدفاتر — فى مثالنا المتقدم — ليس ٧٥٢ جنيها وانما ٧٧٠ جنيها ولقد اتبع هذا الوضع لسهولة الاستنتاج .

ولقد سبق أن قلنا إن الخصم المكتسب يسوى مع احتياطيه على نسق الخصم المسموح واحتياطيه . ونورد فيما يلى مثالا لتسوية الخصم المكتسب مع احتياطيه للتطبيق .

مثال محلول :

ظهر رصيد الدائنين كما يلى فى ميزانية محل تجارى بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ :

المطلوبات

جنيه	جنيه	
	٧٧٠	الدائنون
	١٨	احتياطى الخصم المكتسب
٧٥٢		

وظهر بين أرصدة ميزان المراجعة للمحل بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، ١٥٠٠ جنيه دائنون و ٢٥ جنيها خصم مكتسب .

وعند الجرد تقرر تكوين احتياطى خصم مكتسب بمعدل ١٪ من الدائنين .

تمهيد :

١ — ان رصيد احتياطى الخصم المكون من سنة ١٩٤٤ ومقداره ١٨ جنيها يظهر بداهة فى ميزان مراجعة سنة ١٩٤٥

٢ — يفرض أن ١٨ جنيها من الخصم كله وقدره ٢٥ جنيها قد تحقق من ديون سنة ١٩٤٤ ، وهكذا لا تنتفع سنة ١٩٤٥ الا بالفرق وقدره ٧ جنيهات .

٣ — ان حساب الاحتياطى الجديد بمعدل ١٠٪ جاء بداهة نتيجة تجارب المحل السابقة .

فتكون قيود التسوية [1] :

منه		له	
جنيه		جنيه	
	من حساب الخصم المكتسب		
٢٥			١٢/٣١
	الى مذكورين		
	حساب احتياطى الخصم المكتسب	١٨	
	حساب الأرباح والخسائر	٧	
	قفل حساب الخصم المكتسب		
	من حساب احتياطى الخصم المكتسب		١٢/٣١
١٥			
	الى حساب الأرباح والخسائر	١٥	
	الاحتياطى الجديد بمعدل ١٪ من ١٥٠٠ جنيه		

وتكون حسابات الأستاذ :

حساب احتياطى الخصم المكتسب

منه						له	
مليم	جنيه				مليم	جنيه	
—	١٨	رصيد (بالميزان)		١٢/٣١	—	١٨	من حساب الخصم المكتسب ١٢/٣١
—	١٥	الى حساب الأرباح والخسائر		»	—	١٥	رصيد مرحل (الميزانية) »
—	٣٣				--	٣٣	

حساب الخصم المكتسب

منه						له	
مليم	جنيه				مليم	جنيه	
—	١٨	الى حساب احتياطى الخصم المكتسب		١٢/٣١	—	٢٥	رصيد منقول (الميزان) ١٢/٣١
—	٧	الى حساب الأرباح والخسائر		١٢/٣١			
—	٢٥				—	٢٥	

حساب الأرباح والخسائر

عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥

منه						له	
مليم	جنيه				مليم	جنيه	
					—	٧	من حساب الخصم المكتسب
					—	١٥	من حساب احتياطى الخصم المكتسب
					—	٢٢	

[1] نتيجة هذه القيود أن حساب الأرباح قد استفاد بمبلغ ٧ + ١٥ = ٢٢ جنيها . وقد يقال إن هناك احتياطيا موجودا قيمته ١٨ جنيها ويراد عمل احتياطى جديد للسنة القادمة مقداره ١٥ جنيها ، فيؤخذ من الاحتياطى القديم ٣ جنيهات فقط لتغطية جزء من الخصم على أن يرحل الباقى منه — أى من الخصم — وقدره ٢٢ جنيها الى حساب الأرباح مباشرة . فالنتيجة فى الحالتين حسابيا أن حساب الأرباح قد رحل اليه ٢٢ جنيها . ولكن هذه الطريقة الأخيرة ان طبقت ، بعدت الدفاتر عن تصوير الواقع ، لأن الاحتياطى المكون من العام الماضى انما كون ليحل محل الخصم المنتظر كسبه من عمليات العام الماضى .

٧ — جرد أوراق الدفع

يقتضى جرد أوراق الدفع مراجعة يومية أوراق الدفع ، وعمل قائمة بالأوراق التى لم تستحق بعد وجمعها ، ولا بد ان مجموعها يساوى رصيد حساب اوراق الدفع .

وظاهر أن أوراق الدفع تمثل ديونا على المنشأة تختلف عن الدائنين فى أنها — أى ديون أوراق الدفع — ديون مثبتة بمستندات . لذلك فالغرض من جرد أوراق الدفع هو نفس الغرض من جرد الدائنين ، ويمكن تقدير ما ينتظر أن يمنح من خصم نقدى بخصوصها فى الحدود الضيقة التى ذكرناها عند الكلام على جرد الدائنين .

أما القائمة التى يثبت فيها بيان أوراق الدفع والتى تثبت صورتها فى دفتر الجرد فتبدو كما يلى :

قائمة أوراق الدفع المستحقة بعد ١٩٤٤/١٢/٣١

الرقم المسلسل	نوع الورقة	الساحب	المبلغ		ملاحظات
٣٠٢	سند	ابراهيم بهجت	—	٣٠	
٣٠٧	«	محمد خورشيد	—	٤٠	
٣٠٨	كمبيالة	يوسف مصطفى	—	٥٠	
٣١٥	سند	« «	—	٦٠	
٣١٧	«	محمد قاسم	—	٥٠	
٣١٩	كمبيالة	محمد جودة	—	٤٠	
			—	٢٧٠	

٨ — جرد الصندوق

إن جرد الصندوق هو أول ما تجريه المنشأة عادة فى ختام السنة ، فتحصى ما فى الخزينة من نقود ، وتثبت النتيجة فى قائمة خاصة كما يلى :

قائمة النقود التى فى الصندوق

فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

النوع	مبلغ جزئى		مبلغ كلى	
	مليم	جنيه	مليم	جنيه
نقود ورقية :				
فئة ١٠٠ جنيه	—	—		
« ٥٠ «	—	١٠٠		
« ١٠ «	—	٥٠		
« ٥ «	—	٢٥		
« ١ «	—	٧٠		
« ٥٠ قرشا	—	٨٠		
« ٢٥ «	—	١٠		
« ١٠ «	—	٥		
« ٥ «	—	٢		
نقود فضية :				
فئة ٢٠ قرشا	٢٠٠	٢		
« ١٠ قروش	١٠٠	٥		
« ٥ «	٠٥٠	١		
« ٢ «	٦٠٠	—		
			٩٥٠	٨
نقود معدنية ونحاسية			١٢١	١
			٠٧١	٣٥٢

والمفروض أن يتساوى الموجود فعلا من نقود فى الخزينة مع رصيد الصندوق فى دفاتر المنشأة. فإن حدث هذا فلا جديد لدينا ، ولكن قد لا تتفق نتيجة الجرد مع رصيد الحساب ومن أسباب ذلك ما يلى :

(١) وجود عجز أو زيادة فى النقدية .

(٢) وجود نقود زائفة . والنقود الزائفة لا تختلف عن حالة العجز .

المعالجة الدفترية :

تختلف المعالجة الدفترية بحسب ما إذا كان الاختلاف — فى حالة العجز — نتيجة اهمال غير متعمد أو نتيجة تزوير مرتكب، وحسب ما إذا كان صاحب المنشأة هو صراف الخزينة أو أن الصراف موظف آخر . وسنعالج فيما يلى كل حالة على حدة :

(ا) الاختلاف نتيجة إهمال غير متعمد :

تجرى المنشآت غالبا فيما إذا كانت الزيادة أو العجز نتيجة اهمال غير متعمد ، على أن ترحل هذا الفرق إلى حساب الأرباح والخسائر سواء أكان ربحا أم خسارة .

ولما كان جرد الخزينة فى المنشآت لا يقتصر على مرة واحدة فى ختام السنة بل يحدث عادة بين الحين والحين، فتجرى على فتح حساب باسم " حساب زيادة وعجز الصندوق " ترحل اليه أى زيادة أو عجز يكشف عنه الجرد الدورى . وفى آخر السنة يرحل رصيد هذا الحساب إلى حساب الأرباح والخسائر .

مثال : لما جردت الخزينة فى ٣١ مايو سنة ١٩٤٤ ظهر أن هناك عجزا قيمته ٥ جنيهات . فيثبت هذا العجز بالقيد .

منه		له		
جنيه		جنيه		
٥	من حساب زيادة وعجز الصندوق			٥/٣١
	إلى حساب الصندوق	٥		
	عجز عند الجرد			

ثم يقفل حساب زيادة أو عجز الصندوق فى آخر السنة بترحيل رصيده إلى حساب الأرباح والخسائر .

(ب) العجز نتيجة تزوير إهمال جسيم :

أما إذا كان العجز نتيجة تزوير الصراف أو إهماله الجسيم، ألزم به بداهة. ولنفرض أن هذا العجز ١٠٠ جنيه، فاذا دفع الصراف المبلغ فلا يحتاج الأمر إلى قيد . أما إذا لم يدفع الصراف القيمة واتفق على تقسيطها عليه فيكون القيد :

منه		له		
جنيه		جنيه		
١٠٠	من حساب الصراف (فلان)			١٢/٣١
	إلى حساب الصندوق	١٠٠		
	عجز تحمله المذكور على أن يسد على عدد .. قسطا			

(ج) إذا كان الصراف هو صاحب المنشأة :

أما إذا وجد عجز فى الصندوق، وكان الصراف هوصاحب المحل فيحسن أن يعتبر العجز مسحوبات شخصية، ويثبت على هذا الأساس بالقيد :

من حساب المسحوبات

الى حساب الصندوق

الحساب المعلق :

افترض فيما تقدم أن المنشأة لم تكن فى شك من صحة إثبات العمليات النقدية .

ولكن يحدث أن يعزى الفرق — زيادة أو نقصا — الى عملية معلومة لم تثبت فى الدفاتر لعدم التحقق من أحد طرفيها ، كما لو ورد للمنشأة مبلغ ١٠ جنيهات فى ظرف غير مصحوب بخطاب يفهم منه اسم العميل المرسل . ففى مثل هذه الحالة يفتح للفرق حساب مؤقت باسم "الحساب المعلق" وفى مثلنا السابق تثبت العملية بالقيد :

منه	له			التاريخ
جنيه	جنيه			
١٠	—	من حساب الصندوق		
—	١٠	الى الحساب المعلق		٣١ ديسمبر
—	—	مبلغ لم يعرف مصدره		

وبهذا يظهر الحساب المعلق برصيده الدائن وقدره ١٠ جنيهات بين الأرصدة الدائنة فى الميزانية .

حتى إذا ماعرف مصدر المبلغ فيما بعد ، ولنفرض أنه العميل عمرو ، يعاد إثبات العملية بالقيد :

منه	له			التاريخ
جنيه	جنيه			
١٠		من الحساب المعلق		٢ يناير
	١٠	الى حساب عمرو		
		اثبات مبلغ الـ ١٠ جنيهات الواردة بتاريخ ... والمبين مؤقتا فى صفحة لحساب عمرو		

٩ — جرد حساب البنك

يرسل البنك فى ختام السنة [1] كشف الحساب الجارى من واقع دفاتره للعميل، وبديهى أن العميل يحرص على مقارنة هذا الكشف "بحساب البنك" طرفه لاكتشاف ما قد يكون هناك من خلاف .

ويندر أن يتحد رصيد الكشف مع رصيد حساب البنك فى دفاتر العميل لعدة أسباب .

---

(١) يرسل البنك عادة كشف الحساب الجارى لعملائه فى فترات دورية يتفق عليها ، ويهمنا منها الآن الكشف الأخير .

من أسباب الاختلاف :

(١) أن يكون العميل قد سحب شيكات فى أواخر السنة لأمر بعض دائنيه، وجعل حساب البنك لديه دائنا بقيمتها، ولكن المستفيدين لم يحصلوها بعد فلم يظهر لها أثر فى كشف الحساب .

(٢) أن يكون التاجر قد أرسل فى آخر يوم شيكات الى البنك لتحصيلها ، وجعل حساب البنك لديه مدينا بقيمتها، ولكن البنك لم يحصلها بعد فلم يظهر لها أثر فى كشف الحساب .

(٣) يحسب البنك على العميل فى الحساب الجارى عادة مصاريف مصرفية كدمغة الشيكات وأجرة بريد الخ . ويحتمل ألا يكون التاجر قد أثبتهما بعد فى دفاتره .

(٤) قد يستحق للعميل فائدة على الحساب الجارى، فيستخرج البنك قيمتها ويثبتها فى الكشف، أما التاجر فلا يكون قد أثبتها بعد فى دفاتره .

(٥) عمليات سبق أن تمت مع البنك ولم تثبت فى دفاتر التاجر سهوا .

مذكرة التسوية Reconciliation Statement :

تلجأ المنشأة عند وجود هذا الخلاف الى عمل "مذكرة تسوية" لتبين أوجه الخلاف وإثبات ما لم يكن قد أثبت بعد فى الدفاتر .

مثال :

فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ استلم عمرو كشف الحساب الجارى من بنك مصر فوجد أن رصيده مبلغ ١٥٠١,٥٠٠ جنيه بينما رصيد حساب البنك فى دفاتره ١٤٥٠ جنيها ، ولقد اكتشف أن أسباب الفرق :

(١) أن عمرو قد سحب فى ٣١ ديسمبر شيكا لأمر مجدى لم يقدم بعد للتحصيل ، وقيمته ١٠٠ جنيه .

(٢) أن عمرو قد أرسل فى ٣١ ديسمبر الى البنك شيكا وصله من ناصف قيمته ٥٠ جنيها للتحصيل ولم يحصل بعد .

(٣) أن البنك قد حسب لعمرو فائدة على الحساب الجارى مقدارها ٢ جنيه ، كما حسب عليه مصاريف ودمغه قدرها ٥٠٠ مليم .

مذكرة التسوية

	مبلغ جزئى		مبلغ كلى	
	مليم	جنيه	مليم	جنيه
رصيد كشف حساب البنك			٥٠٠	١٥٠١
وبطرح :				
(١) الشيك المسحوب لأمر مجدى ولم يصرف	—	١٠٠		
(٢) الفائدة المستحقة على الحساب الجارى	—	٢		
			—	١٠٢
يكون الباقى			٥٠٠	١٣٩٩
وباضافة :				
(١) شيك ناصف المرسل للتحصيل ولم يحصل	—	٥٠		
(٢) المصاريف والدمغة	٥٠٠	—		
			٥٠٠	٥٠
الصافى ويساوى رصيد حساب البنك فى دفاتر عمرو			—	١٤٥٠

يتضح من هذه المذكرة أن سبب الخلاف هو عمليات من نوعين :

(١) نوع سبق أن أثبت فى دفاتر عمرو ، ويشمل شيك مجدى وشيك ناصف ، فلا يعود عمرو الى إثبات شىء منها ثانية .

(٢) نوع لم يسبق لعمرو أن أثبته فى دفاتره ، ويشمل الفائدة والمصاريف ، ويجب إثباتهما فى الدفاتر .

المعالجة الدفترية :

يحتاج الأمر فى المثال السابق الى إثبات كل من الفائدة والمصاريف ، ويتم ذلك بجعل حساب البنك مدينا بالفائدة ودائنا بالمصاريف ، فتكون القيود :

منه		له			
مليم	جنيه	مليم	جنيه		
	٢			من حساب البنك	٣١ ديسمبر
			٢	الى حساب فائدة البنك	
				فائدة الحساب الجارى كما بكشف الحساب	
٥٠٠	—			من حساب المصاريف المصرفية	٣١ ديسمبر
		٥٠٠	—	الى حساب البنك	
				المصاريف والدمغة كما بكشف الحساب	

وبديهى أن يقفل كل من حساب الفائدة وحساب المصاريف مع حساب الأرباح والخسائر، لأن الأوّل يمثل ربحا تجاريا والثانى خسارة تجارية .

أما حساب البنك فيبدو كما يلى بعد إثبات التسويات السابقة :

منه — حساب البنك — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	١٤٥٠	رصيد (كما بالميزان)	٣١ ديسمبر	٥٠٠	—	من حساب المصاريف	٣١ ديسمبر
—	٢	الى حساب فائدة البنك	«	٥٠	١٤٥١	رصيد مرحل	«
—	١٤٥٢			—	١٤٥٢		

وعلى هذا يكون رصيد حساب البنك الذى يظهر فى الميزانية هو ١٤٥١,٥٠٠ جنيها ، وهو ما يطابق الواقع لدى البنك بعد أن يدفع شيك مجدى ويحصل لعمرو شيك ناصف أى :

١٥٠١,٥٠٠ — ١٠٠ + ٥٠ = ١٤٥١,٥٠٠ جنيه

١٠ — جرد الأوراق المالية

يقصد بالأوراق المالية الأسهم Shares والسندات Debentures التى تصدرها شركات المساهمة والحكومة.

فإذا كان التاجر يتجر فى هذه الأوراق ، كانت هذه الأوراق بضاعته ، وعولج الباقى منها فى آخر السنة كما سبق أن ذكرنا بالنسبة للبضاعة الباقية .

؟ أما إذا كان التاجر لا يتجر فيها بل اقتناها مؤقتا استثمار الجزء معطل من رأس ماله. فالباقى لديه منها عند الجرد إما أن تكون قيمته مساوية لقيمته السوقية فى البورصة أو أكثر أو أقل منها .

فإذا كانت القيمة السوقية للأوراق أكثر من قيمتها الدفترية ، فليس للتاجر أن يحسب الفرق كربح له ، لأن هذا الربح لم يتحقق وقد لا يتحقق نظرا لتقلب الأسعار ، أما اذا كانت القيمة السوقية أقل من القيمة الدفترية فعلى التاجر عندئذ أن يحتاط للخسارة المنتظرة، طبقا للمبدأ الذى سبق أن ذكرناه ، فيكون لهذه الخسارة المنتظرة احتياطيا باسم "احتياطى خسارة الأوراق المالية" تؤخذ قيمته من الأرباح ، وتكوين هذا الاحتياطى وتسوية الخسارة — أن وقعت — معه لا يختلف فى شىء عما رأينا بالنسبة لاحتياطى الديون المشكوك فيها .

ومن جهة أخرى فقد تعتبر الأسهم المملوكة موجودا ثابتا للمنشأة لأنها لم تشتريها لتبيعها فيما بعد ، بل اشترتها لغرض آخر كالإشراف على الشركة صاحبة الأسهم ، وفى هذه الحالة تحسب الأسهم عادة عند الجرد بقيمتها الدفترية دون نظر إلى أسعارها السوقية .

ويقتضى جرد الأوراق المالية حصر ما تمتلكه المنشأه منها، سواء أكانت موجوده فى خزانتها أو مودعة فى البنك أو طرف السمسار لسبب أو لآخر. ويحرر بها قائمة اليك نموذجا لها .

قائمة الأوراق المالية

الموجودة بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٤

نوع الأوراق	العدد	سعر التكلفة	سعر السوق	ثمن التكلفة		الثمن بالسعر الأقل	
		قرش	قرش	مليم	جنيه	مليم	جنيه
سندات القرض الوطنى ٣¼٪	١٠	١٠٠٠٠	١٠١٥٠	—	١٠٠٠	—	١٠٠٠
أسهم بنك مصر	١٠٠	٢٦٢٠	٢٥٣٦	—	٢٦٢٠	—	٢٥٣٦
أسهم البنك العقارى	١٠	٢٥٢٠	٣٤٣٠	—	٢٥٢	—	٢٥٢
شركة ترامواى اسكندرية	١٠	٢٢٢٥	٢٠٢٠	٥٠٠	٢٢٢	—	٢٠٢
شركة مصر لحلج القطن	١٠٠	١٢٢٠	١٠٧٥	—	١٢٢٠	—	١٠٧٥
				٥٠٠	٥٣١٤	—	٥٠٦٥

إمضاءات _____

تاريخ .....

هـذا وتسوّى خسارة الأوراق المالية ما قد يكون مكوّنا لها من احتياطى خاص على نمط ما رأينا عند تسوية الديون المعدومة مع احتياطها .

مثال : كان بين أرصدة ميزان المراجعة لمنشأة بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٤ :

أوراق مالية ٥٣١٤,٥٠٠ جنيه ، احتياطى خسارة أوراق مالية ٢٦٠ جنيها ، خسارة الأوراق المالية ٢٩٠ جنيها .

وعند الجرد قدرت الأوراق الموجودة بمبلغ ٥٠٦٥ جنيها وتقرر تكوين احتياطى بالفرق .

منه — حساب خسارة الأوراق المالية — له

مليم	جنيه		١٩٤٤	مليم	جنيه		١٩٤٤
—	٢٩٠	رصيد منقول	٣١ مارس	—	٢٦٠	من حساب الاحتياطى	٣١ مارس
				—	٣٠	من حساب الأرباح والخسائر	٣١ «
—	٢٩٠			—	٢٩٠		

منه — حساب احتياطى خسارة الأوراق المالية — له

مليم	جنيه		١٩٤٤	مليم	جنيه		١٩٤٤
—	٢٦٠	الى حساب خسارة الاستثمار	٣١ ديسمبر	—	٢٦٠	رصيد منقول	٣١ مارس
٥٠٠	٢٤٩	رصيد مرحل		٥٠٠	٢٤٩	من حساب الأرباح والخسائر	٣١ «
٥٠٠	٥٠٩			٥٠٠	٥٠٩		

فائدة المسحوبات

رأينا كيف أن الغرض الرئيسى من المحاسبة هو الوصول الى نتيجة المتاجرة، أى نتيجة أعمال المنشأة لا أصحابها — لذلك لم ينقل رصيد المسحوبات الى حساب الأرباح والخسائر — لأن المنشأة لم تنفق هذا المبلغ على شئونها التجارية، وإنما الذى أنفقه هو صاحب المنشأة على شئونه الخاصة، الى غير ذلك مما سبق أن بيناه .

والمسحوبات كما سبق أن أشرنا إما أن تكون بضاعة أو نقدا، فان كانت بضاعة فانها تقدر عادة على أساس سعر التكلفة أو أكثر منه بقليل، وتثبت عند سحبها بالقيد :

من حساب المسحوبات

الى حساب البضاعة المسحوبة

وفى آخر السنة يقفل "حساب البضاعة المسحوبة" بترحيله : إما الى حساب المبيعات بحجة أن المنشأة قد باعت هـذه البضاعة للتاجر نفسه، وإما الى حساب المشتريات بحجة أن السعر الذى تقدر به هذه البضاعة ليس سعر البيع، وانما هو أقرب الى سعر التكلفة . وترحيله المبلغ الى حساب المشتريات يبقى قيمة المشتريات الحقيقية التى اعتمدت عليها المنشأة فى المتاجرة .

أما اذا كانت المسحوبات نقدا، فيجعل حساب الصندوق أو البنك دائنا بالمبلغ، وفى هذه الحالة يمكن أن يقال أن سحب التاجر لجزء من أموال المنشأة قد يعطل دورانه فى المتاجرة، وهذا يؤثر حتما على الأرباح . ولما كنا نفرق بين المنشأة وصاحبها، وجب أن يحسب على هذه المسحوبات فائدة (Interest on Drawings) بالمعدل السارى فى السوق عن المدة من متوسط تواريخ السحب الى آخر السنة التجارية[1] .

غير أن المفروض هو أن التاجر عندما يسحب ما يكفى مصاريفه الشخصية إنما يسحب من الأرباح التى يعتقد أن المنشأة قد حققتها . ولما كان من حق التاجر أن يحصل على الأرباح أولا فأولا، فليس هناك ما يدعو الى حساب فائدة على ما يسحبه .

ولكن اذا اتضح أن ما سحبه التاجر يزيد على صافى الربح الناتج، كان الفرق سحبا لجزء من رأس المال يجب أن تحسب عليه الفائدة، ويكون القيد من :

من حساب فائدة المسحوبات

الى حساب الأرباح والخسائر

ثم يقفل حساب فائدة المسحوبات بنقله الى الحساب الجارى لصاحب المنشأة بالقيد :

من الحساب الجارى

الى حساب فائدة المسحوبات

---

(١) يستخرج متوسط تواريخ السحب بالطريقة المعروفة فى الحساب التجارى .

فائدة رأس المال

وصلنا الى معرفة صافى نتيجة المتاجرة بتصوير الحسابات الختامية فى نهاية السنة . ولكن هل يعتبر المبلغ المستخرج هو نتيجة المخاطرة التجارية ؟ وبعبارة أخرى هل اذا بدأ تاجر تجارة برأس مال قدره ٥٠٠٠ جنيه ووجد فى نهاية السنة أن رصيد حساب الأرباح والخسائر دائن بمبلغ ٢٥٠ جنيها ، يكون هذا المبلغ هو نتيجة المخاطرة التجارية ؟

إن نسبة الربح الى رأس المال فى مثالنا هى ٥ ٪ وهذا المعدل يمكن لأى مستثمر أن يحصل عليه — فى الأحوال العادية — دون أن يعرض رأس ماله لخطر الضياع ، وذلك باستثمارة فى أوراق مالية مضمونة .

اذا فالتاجر فى مثالنا لم يحصل على عوض لمخاطرته برأس ماله ، وانما حصل بعد مجهود سنة كاملة على ما كان يمكن أن يحصل عليه لو أنه بقى خاملا واستثمر أمواله فى أوراق مالية أو غيرها كما قدمنا .

وما دمنا نفرق بين المنشأة وصاحبها ، فيصح أن ينظر الى رأس المال كأنه قرض من صاحب المنشأة الى المنشأة ، يجب أن يحصل عليه منها فائدة بالمعدل السارى فى السوق ، وما يتبقى بعد ذلك — إن وجد — يكون صافى المخاطرة التجارية .

فهذا الجزء من الأرباح الذى يستطيع التاجر الحصول عليه بلا متاجرة ، والذى قلنا إن المنشأة يجب أن تدفعها له ، يسمى " فائدة رأس المال " (Capital Interest) ، وهى كما نرى ليست خسارة تجارية وإنما تحسب لتنير الطريق أمام التاجر ، فيعرف مقدار ما يحصل عليه نتيجة مجازفته التجارية . لذلك فانها — أى الفائدة — لا ترحل الى حساب الأرباح والخسائر قبل استخراج صافى الربح ، وانما ترحل بعد استخراجه ، أى فى خطوة تالية كما سنرى .

وعلى ذلك اذا بلغ صافى ربح التاجر فى المثال أعلاه ٧٥٠ جنيها ، فاننا نجزئ المبلغ الى قسمين :

(١) ما كان يمكن للتاجر أن يحصل عليه بلا متاجرة وهو فائدة رأس المال وقيمته فى هذه الحالة ٢٥٠ جنيها .

(٢) ما حصل عليه التاجر نتيجة المخاطرة التجارية وهو الباقى وقدره ٥٠٠ جنيه .

وتثبت فائدة رأس المال بالقيد :

منه		له			
جنيه		جنيه			
		٢٥٠	من حساب الأرباح والخسائر		١٢/٣١
٢٥٠			الى حساب فائدة راس المال		

ثم يقفل حساب الفائدة بترحيله الى الحساب الجارى بالقيد :

منه		له			
جنيه		جنيه			
		٢٥٠	من حساب فائدة رأس المال		١٢/٣١
٢٥٠			الى الحساب الجارى		

أما حسابات الأستاذ فتكون كما يلى :

حساب المتاجرة والأرباح والخسائر

منه — عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	—	رصيد (مجمل الربح)		—	—		
—	—			—	—		
—	—			—	—	رصيد منقول (مجمل الربح)	
—	—						
—	٧٥٠	رصيد مرحل (صافى الربح)					
—	٢٥٠	إلى حساب فائدة رأس المال		—	٧٥٠	رصيد منقول	
—	٥٠٠	إلى الحساب الجارى (صافى نتيجة المخاطرة)					
—	٧٥٠			—	٧٥٠		

حساب فائدة رأس المال

منه — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٢٥٠	إلى الحساب الجارى	١٢/٣١	—	٢٥٠	من حساب الأرباح والخسائر	١٢/٣١

الحساب الجارى لصاحب المنشأة

منه — له

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
				—	٢٥٠	من حساب فائدة رأس المال	١٢/٣١
				—	٥٠٠	من حساب الأرباح والخسائر	»

عود إلى الميزانية

سبق أن أشرنا إلى الميزانية فى الفصل الحادى عشر إشارة سريعة ، فبينا هناك أنها ليست مجرد قائمة بالأرصدة المدينة والدائنة ، ولكنها فى نفس الوقت مرآة تنعكس عليها الحالة المالية للمنشأة .

وتسميتها " بالميزانية " خروج لفظى عن الإسم الأفرنجى (Balance Sheet) ، وكان الأجدر أن تكون ترجمة هذا التعبير " قائمة الموازنة " ، إلا أن الترجمة الشائعة هى " الميزانية العمومية ". واذا كنا نجد فى كلمة "الميزانية" ما يدل على الغرض الذى نهدف إليه ، فاننا لا نرى مبررا ولا معنى خاصا لإضافة صفته "العمومية" بعد كلمة " الميزانية " . وسنسير فى هذا الكتاب على الاستغناء عنها .

ولقد ذكرنا أيضا أنه قد اصطلح على تسمية الأرصدة المدينة "بالأصول" والأرصدة الدائنة "بالخصوم" .

وفى هذا الفصل — صل الجرد — أضفنا معلومات جديدة متصلة بالميزانية ، فرأينا مثلا أن نتيجة جرد الحسابات الاسمية يجب ان تظهر فى الميزانية مع الارصدة المدينة إن كان هناك مبالغ مدفوعة مقدما ومع الأرصدة الدائنة إن كان هناك مبالغ مستحقة على المنشأة ، كما أن الاحتياطيات الخاصة يجب أن تظهر أيضا فى وضع معين ، إلى غير ذلك مما فصلناه فى حينه .

وفيما يلى نأتى بتفصيلات جديدة لما سبق أن أوجزنا :

الأصول والخصوم أو الموجودات والمطلوبات :

تعنى كلمة أصول (Assets) ما تملكه المنشأة ، ومالها قبل الغير فى أية صورة من الصور . وتكون حساباتها مدينة . وفى رأينا أن كلمة " أصول " هذه — بالرغم من انتشارها — لا تؤدى المعنى المقصود منها ، وخير من ذلك أن يطلق عليها كلمة " موجودات " فهى أبسط وأقطع فى الدلالة .

كما نعنى بالخصوم (Liabilities) كل ما هو مستحق على المنشأة، سواء لصاحبها — لأننا نفرق بين المنشأة وصاحبها فى المحاسبة — أو للغير أيا كانت صفتهم . وتكون حساباتها دائنة . وكلمة " الخصوم " أيضا لا تدل على الغرض منها ، وخير منها كلمة " مطلوبات " (١) .

ولكى يمكن إستخلاص المركز المالى من الميزانية بأيسر ما يمكن ، اصطلح على تقسيم كل من الموجودات والمطلوبات (الأصول والخصوم) إلى إقسام معينة ، وترتيب كل منها فى الميزانية بشكل خاص .

أقسام الموجودات (الأصول) وترتيبها :

تنقسم موجودات المنشأة إلى قسمين رئيسيين :

١ — قسم يمثل ممتلكات تقتنيها المنشأة لا لتبيعها ، بل لتستخدمها فى إنتاج الربح ، مثل العقار والأثاث والآلات وتسمى بالموجودات (الاصول) الثابتة (Fixed Assets) . فهذه الموجودات تبقى عادة حتى تبلى ويستبدل بها غيرها .

٢ — قسم يمثل :

(ا) ممتلكات تتجر فيها المنشأة مثل البضاعة .

(ب) ومبالغ للمنشأة على الغير مثل المدينين وأوراق القبض .

(ج) ونقودا حاضرة فى الصندوق أو فى البنك .

فهذا كله غير ثابت فى المنشأة ، وإنما يدور فى المتاجرة باستمرار ، ويسمى "بالموجودات (الأصول) المتداولة" (Floating Assets) .

على أن هناك من الحسابات المدينة ما لا يسهل وضعه ضمن أحد القسمين السابقين ، مثل التأمينات التى للمنشأة لدى شركات النور والمياه . فمبلغ هذه التأمينات لاتسحبه المنشأة عادة إلا عند تصفيتها ، وهو فى نفس الوقت يمثل دينا للمنشأة قبل هذه الشركات ، فهو يشبه المدينين من هذه الناحية .

كما أن هناك أيضا من الحسابات المدينة ما يصعب تسميته بكلمة "موجود" (أصل) ، مثل الرصيد المدين لحساب الأرباح والخسائر فى حالة ما إذا وضع الرصيد فى الميزانية على أمل تغطيته من أرباح السنوات التالية .

أما رصيد الحساب الاسمى المدين الذى يمثل مبلغا مدفوعا مقدما من المنشأة، مثل الإيجار المقدم، فقد يبدو لأول وهلة أنه لا يفترق عن المدينين، ولكن الواقع أنه يختلف عنها، لأن المنشأة لن تسترد هذا المبلغ نقدا كما هو الحال بالنسبة للديون .

ترتيب الموجودات :

لكى يتسنى فحص الميزانية جرى العرف بين المحاسبين بترتيب الموجودات فيها ، فتوضع الموجودات الثابتة على حدة ، والمتداولة على حدة ، ولكن أى النوعين يسبق الآخر ؟

---

(١) إن كلمة مطلوبات مستخدمة للدلالة على الدائنين الشخصيين Cpeditors ، غير أننا جربنا فى هذا الكتاب على عدم استخدام تلك اللفظة — المطلوبات — فى هذا المعنى واستخدمنا دائما " حساب الدائنين " للدلالة عليهم .

ليس هناك إجماع بين المحاسبين فى هذا الصدد، غير أن الغالب هو أن توضع الموجودات أولا، ثم المتداولة، وأخيرا الموجودات المختلفة الأخرى كالتأمينات والمقدمات وما إليها. ولا يشذ عن هذه القاعدة إلا البنوك.

وزيادة على هـذا فلا يقتصر أمر الترتيب على ماتقدم — أى على أن تأتى الموجودات الثابتة قبل المتداولة، بل ترتب مفردات كل نوع ترتيبا خاصا حسب درجة ثباتها.

فالموجودات الثابتة تبدأ بالعقار فالآلات فالأثاث.

أما الموجودات المتداولة فتبدأ بالبضاعة، فالمدينين، فأوراق القبض، فالأوراق المالية، فالبنك، فالصندوق[1].

ويلى ذلك كما قدمنا التأمينات وأرصدة الحسابات الإسمية المدينة:

أقسام المطلوبات (الخصوم) وترتيبها:

تنقسم مطلوبات (خصوم) المنشأة إلى قسمين رئيسيين:

(١) قسم يمثل مستحقات ثابتة على المنشأة لن تدفع إلا عند تصفيتها كرأس المال، أو بعد أجل طويل كقرض لمدة خمس سنوات مثلا ويسمى هذا القسم "بالمطلوبات (الخصوم) الثابتة" (Fixed Liabilities)[2].

(٢) وقسم يمثل مستحقات على المنشأة للغير ويجب دفعها فى وقت قريب كالمطلوب للدائنين وأوراق الدفع والأرصدة الدائنة للحسابات الإسمية. ويسمى هذا القسم "بالمطلوبات (الخصوم) المتداولة" (Current Liabilities).

ترتيب المطلوبات (الخصوم):

ترتب المطلوبات — كما رتبت الموجودات — بأن يبدأ بالمطلوبات الثابتة ثم المطلوبات المتداولة.

وترتب المطلوبات الثابتة بأن يبدأ بوضع رأس المال فالقرض الطويل الأجل إن وجد.

وترتب المطلوبات المتداولة بأن يبدأ بأوراق الدفع، فالدائنين، فأرصدة الحسابات الاسمية الدائنة.

تنسيق الميزانية:

رأينا كيف أنه اصطلح على أن تصوّر الميزانية فى شكل جدول مقسم إلى قسمين يخصص أحدهما للموجودات (الأصول) والآخر للمطلوبات (الخصوم).

ولما كان من البديهى أن أول شىء يستلفت النظر فى الميزانية هو معرفة رأسمالها وما عليها من ديون، ثم يتبع ذلك فحص طريقة استثمار كل ذلك فى جانب الموجودات، فقد جرى العرف لدى الأوروبيين بأن يبدأوا بكتابة المطلوبات فى الجانب الأيسر من الميزانية، ثم يضعون الموجودات فى الجانب الأيمن منها، وذلك تمشيا مع طريقة كتابتهم وقراءتهم، وهى من اليسار إلى اليمين.

ولقد كان من الواجب أن يكون الأمر بالنسبة لنا عكس ماتقدم، تمشيا مع طريقة كتابتنا وهى من اليمين إلى اليسار. ولكن جرى العرف فى مصر بأن يتبع نفس التقليد الأوروبى. وهذا أمر يستلزم التصحيح.

---

(١) إن هذا الترتيب مأخوذ من منطق الواقع: فسبب التعامل هو البضاعة، إذا بيعت على الحساب انتجت المدينين، ثم تنشأ أوراق القبض بسحب الكمبيالات على المدينين، وأخيرا تسد قيمة الديون نقدا أو بشيكات.

(٢) يفضل البعض عدم إدراج "رأس المال" ضمن "الخصوم الثابتة" وإثباته على حدة.

تاريخ الميزانية :

نصور الميزانية فى نهاية السنة التجارية، ولكن يجب الحرص على أن يذكر فى أعلاها بأنها ميزانية المنشأة فى تاريخ كذا (٣١ ديسمبر مثلا) لا عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر أو غير ذلك .

ذلك لأن كل رصيد ظاهر فى الميزانية إنما يمثل قيمة حسابه فى هذا التاريخ بالذات . فاذا كان رصيد الصندوق ٥٠٠ جنيه فليس معنى ذلك أن ما كان موجودا أثناء السنة من النقود هو ٥٠٠ جنيه ، و إنما معناه أن الموجود فى تاريخ الميزانية ٥٠٠ جنيه .

ميزانية (نموذجية) لمحل عمرو

الموجودات — بتاريخ ٤٤/١٢/٣١ — المطلوبات

مجموع كلى جنيه	مجموع فرعى جنيه	مبلغ جزئى جنيه	بيان	بيان	مبلغ جزئى جنيه	مجموع فرعى جنيه	مجموع كلى جنيه
			موجودات ثابتة :	مطلوبات ثابتة :			
		—	عقار	رأس المال		—	
	—	—	استهلاك بمعدل ٪	قرض من البنك	—		
		—	أثاث	فائدة مستحقة	—		
		—	استهلاك بمعدل ٪			—	—
—	—		موجودات متداولة :	مطلوبات متداولة :			
	—		بضاعة	أوراق دفع		—	
		—	مدينون	دائنون	—		
		—	احتياطى ديون مشكوك فيها	احتياطى خصم	—	—	
	—		أوراق قبض	مهايا (مستحقة)		—	
		—	بنك	حساب جارى عمرو		—	
		—	صندوق				—
—	—		أرصدة أخرى :				
	—		تأمينات				
—	—		إعلان (مقدم)				
—							—

قيد إقفال الدفاتر :

رأينا بعد تصوير ميزان المراجعة فى نهاية المدة التجارية، أن المنشأة تفتح الحسابات الختامية وتنقل اليها كثيرا من الحسابات الأخرى بعد تسويتها على ضوء نتائج الجرد، وذلك لاستخراج نتيجة المتاجرة الصافية .

و رأينا أنه يتبقى بعد ذلك عدة حسابات مفتوحة، تصوّر الميزانية من أرصدتها .

على أن هذه الحسابات الباقية يجب أن تقفل، لأن العمل " باليومية " يجب ينتهى بانتهاء السنة التجارية . إذ ينص القانون على أنه فى آخر كل سنة يضع مأمور المحكمة — التى يسجل فيها الدفتر فى أول السنة — التأشير اللازم بحضور التاجر الذى يقدم الدفتر دون أن يجوز له بأى وسيلة كانت الاطلاع على مضمونه ولا حجزه عنده [١]

لابد اذا لإقفال حسابات الأستاذ [٢] الباقية من قيد فى اليومية حتى تسير جنبا الى جنب مع دفتر الأستاذ . هذا القيد هو الذى نسميه " قيد إقفال الدفاتر " .

والحسابات التى يراد إقفالها بعضها مدين و بعضها دائن . ومعلوم أن مجموع الأرصدة المدينة يساوى مجموع الأرصدة الدائنة . ومعلوم أيضا أنه لإقفال الحساب ذى الرصيد المدين يجعل دائنا ، ولإقفال الحساب ذى الرصيد الدائن يجعل مدينا ، فمن هذا كله يكون قيد إقفال الدفاتر :

من مذكورين ، (الأرصدة الدائنة الظاهرة فى الميزانية)

إلى مذكورين : (الأرصدة المدينة الظاهرة فى الميزانية) .

فإذا فرض أن الميزانية العمومية المنشأة بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٥ كانت كما يلى :

موجودات			مطلوبات		
		جنيه			جنيه
موجودات ثابتة .			مطلوبات ثابتة :		
عقار	١٥٠٠				
استهلاك ٥ ٪	٧٥		رأس المال	—	٥٠٠٠
		١٤٢٥			
أثاث	٥٠٠		مطلوبات جارية .		
استهلاك ١٠ ٪	٥٠				
		٤٥٠			
موجودات متداولة .		١٨٧٥	أوراق الدفع	٧٠٠٠	
بضاعة		٤٠٠٠	دائنون		٤٩٠٠
مدينون	٥٠٠٠		احتياطى خصم		٦٠
احتياطى ديون معدومة	٢٥٠			٤٨٤٠	
	٤٧٥٠				١١٨٤٠
احتياطى خصم ٢ ٪	٩٥		الحساب الجارى (لصاحب المنشأة) .		
		٤٦٥٥			
أوراق قبض	٤٠٠٠		فائدة رأس المال		٢٥٠
احتياطى أجيو	٤٠		صافى الربح		٥٠٠
		٣٩٦٠		٧٥٠	
أوراق مالية		١٠٠٠	المسحوبات	١٠٠	
بنك		٢٠٠٠			٦٥٠
		١٥٦١٥			
		١٧٤٩٠			١٧٤٩٠

(١) سبق القول بأنه يجب أن يتم هذا الاجراء بالنسبة لدفتر الجرد أيضا . هذا وليس هناك ما يمنع من استخدام نفس الدفاتر للسنة المقبلة اذا كان لا يزال بها صفحات كثيرة خالية من الكتابة .

(٢) الواقع أن هذه الحسابات لاتقفل فعلا وانما ترحل أرصدتها الى السنة التالية وقد يخصص لذلك دفتر أستاذ جديد كما يحتمل أن يستخدم نفس دفتر الأستاذ القديم إن كان به فراغ باق .

فيكون قيد إقفال الدفاتر لهذه المنشأة بتاريخ ٣١ مارس كما يلى :

منه		له	
جنيه		جنيه	
	من مذكورين (الأرصدة الدائنة) :		٣١ مارس ٤٥
٥٠٠٠	حساب رأس المال		
٦٥٠	الحساب الجارى		
٧٠٠٠	حساب أوراق الدفع		
٤٩٠٠	« الدائنين		
٢٥٠	« احتياطى الديون المشكوك فيها		
٩٥	« « الخصم على المدينين		
٤٠	« « الأجيو		
	الى مذكورين (الأرصدة المدينة)		
	حساب العقار	١٤٢٥	
	« الأثاث	٤٥٠	
	« البضاعة	٤٠٠٠	
	« المدينين	٥٠٠٠	
	« أوراق القبض	٤٠٠٠	
	« الأوراق المالية	١٠٠٠	
	« البنك (١)	٢٠٠٠	
	« احتياطى الخصم من الدائنين	٦٠	
	إقفال الدفاتر عن سنة ١٩٤٤ — ١٩٤٥		
١٧٩٣٥		١٧٩٣٥	

أما حسابات الأستاذ فتظهر أرصدتها فى الميزانية وترحل الى السنة التالية ، وسنكتفى لتوضيح ذلك بحسابين أحدهما مدين والآخر دائن، وهما حساب العقار وحساب رأس المال :

منه — حساب العقار — له

مليم	جنيه				ملم	جنيه		
—	١٥٠٠		رصيد (الميزان)	٤٥/٣/٣١	—	٧٥	من حساب الأرباح والخسائر (اهتلاك)	٤٥/٣/٣١
					—	١٤٢٥	رصيد (الميزانية) مرحل (للسنة التالية)	«
—	١٥٠٠				—	١٥٠٠		

(١) اذا كان بالمنشأة دفتر فرعى للصندوق فانه يعتبر كيومية ، وعندئذ لا يذكر البنك مع الأرصدة المدينة هنا ويقل حساب رأس المال بقيمته . وفى دفتر الصندوق يجعل حساب البنك دائنا وحساب رأس المال مدينا .

منـــه　　حساب رأس المـال　　لـــه

مليم	جنيه			مليم	جنيه		
—	٥٠٠٠		رصيد (الميزانيـة) مرحل (للسنة التالية)	٤٥/٣/٣١	—	٥٠٠٠	رصيد (الميزان)	٤٥/٣/٣١

ملاحظات على الحل :

(١) ليس للاستهلاكات حسابات مفتوحة وانما ظهرت فى الميزانية للتوضيح .

(٢) للاحتياطيات حسابات خاصة مستقلة ، وإذا كانت قد طرحت من أرصدة الحسابات الخاصة بها فذلك للتوضيح فقط .

(٣) ليس هناك حساب مفتوح باق للمسحوبات أو صافى الربح ، وإنما ظهر ذلك فى الميزانية للتوضيح .

قيد فتح الدفاتر :

قلنا إن التاجر يقدم يوميته بحكم القانون الى المحكمة ليؤشر الموظف المختص على نهاية ما أثبت فيها ، ويستتبع هذا الإجراء إقفال الدفاتر بقيد .

وللسنة المـالية الجديدة يخصص التاجر عادة دفاتر جديدة وقد يستخدم نفس الدفاتر القديمة إن وجد بها فراغا ، على أنه يجب فى الحالتين أن يقدمها إلى المحكمة للتسجيل فى أول السنة الجديدة . ويبدأ العمل بأن تربط السـنة السابقة بالسنة الجديدة ، وذلك بإثبات الأرصدة المنقولة من السـنة السابقة بقيد هو الذى نسميه " قيد فتح الدفاتر " وهو عكس قيد إقفال الدفاتر ، أى :

من مذكورين (الأرصدة المدينة)

إلى مذكورين (الأرصدة الدائنة)

ويرحل هذا القيد بداهة إلى الأستاذ فيفتح حساب جديد لكل رصيد من الأرصدة التى يحتوى القيد عليها .

ويكون قيد فتح الدفاتر للمثال السابق .

منه	له		
جنيه	جنيه		
		من حساب مذكورين (أرصدة مدينة) :	أول أبريل ١٩٤٥
١٤٢٥		حساب العقار	
٤٥٠		« الأثاث	
٤٠٠٠		« البضاعة	
٥٠٠٠		« المدينين	
٤٠٠٠		« أوراق القبض	
١٠٠٠		« الأوراق المالية	
٢٠٠٠		« البنك (١)	
٦٠		« الخصم من الدائنين	
		إلى مذكورين (أرصدة دائنة) :	
	٥٠٠٠	حساب رأس المال	
	٦٥٠	الحساب الجارى	
	٧٠٠٠	حساب أوراق الدفع	
	٤٩٠٠	« الدائنين	
	٢٥٠	« احتياطى الديون المشكوك فيها	
	٩٥	« « الخصم للمدينين	
	٤٠	« « الأجور	
		فتح الدفاتر لسنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦	
١٧٩٣٥	١٧٩٣٥		

تمارين الفصل الثالث عشر

أسئلة نظرية :

(١) ما معنى الجرد وما الذى يدعو اليه ؟

(٢) ما هى المبادئ العامة للجرد ؟

(٣) كيف يطبق ما قضى به القانون من استخدام دفتر الجرد .

(٤) على أى أساس تقدر البضاعة الباقية ؟ علل بأمثلة من عندك .

(٥) ما هو أساس جرد الحسابات الإسمية ؟

---

(١) تراعى الملاحظة المدرّنة فى هامش قيد إقفال الدفاتر .

(٦) ما الذى يترتب على جرد الحسابات الإسمية ؟

(٧) لم يحسب استهلاك الأصول الثابتة ؟

(٨) ما الذى يترتب على عدم احتساب الاستهلاك ؟

(٩) ماهى طرق حساب قسط الاستهلاك المعروفة لك وكيف تختار منها مايلائم طبيعة الأصل ؟

(١٠) ماهى نتائج جرد الحسابات الشخصية المدينة ؟

(١١) ما الذى يترتب على عدم تكوين الاحتياطيات الخاصة ؟ وضح بمثل كامل .

(١٢) كيف تعالج نتيجة جرد الصندوق اذا وجدت هناك زيادة أو نقص أو نقود زائفة ؟

(١٣) هل يمكن الاستغناء عن الجرد ؟

(١٤) ما الذى نقصده بالحسابات الختامية ؟

(١٥) هل المتاجرة والأرباح والخسائر حسابان أم حساب واحد فى الواقع ؟

(١٦) هل من المهم استخراج مجمل الربح ؟ وهل يجوز استخراج صافى الربح مباشرة ؟

(١٧) لماذا لاترحل المسحوبات الى حساب الأرباح والخسائر ، على أنها بدل مرتب لصاحب المنشأة ؟

(١٨) هل تفضل ترحيل صافى الربح الى حساب رأس المال مباشرة أم الى الحساب الجارى لصاحب المنشأة ؟ اذكر أسباب ماتقول موضحا قيودها .

(١٩) ما هى الميزانية ، وما الذى تقترحه لتنسيقها ؟ هل يدل لفظها على الغرض منها ؟

(٢٠) ماهى القواعد التى يسترشد بها فى النقل الى كل من حسابى المتاجرة ولأرباح والخسائر ؟

(٢١) ماهى الحقائق التى يسترشد بها للحكم على أن الدين معدوم أو مشكوك فيه ؟

(٢٢) ما الفرق بين الميزانية وميزان المراجعة ؟

(٢٣) هل تمثل الميزانية مركز المنشأة فى تاريخ معين أو عن المدة التجارية كلها ؟

(٢٤) لماذا نحرص على ترتيب الميزانية بشكل خاص ؟

(٢٥) متى نحسب فائدة المسحوبات ؟

(٢٦) ما الذى يدعو الى حساب فائدة رأس المال ؟

(٢٧) هل هناك ضرورة لكل من قيد إقفال الدفاتر وفتح الدفاتر ؟

أسئلة عملية :

(١) انتهت السنة التجارية لمحل عمرو بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٥ وكانت أرصدة الحسابات كما يلى :

	جنيه		جنيه
رأس المال	٨٠٠٠	مهايا	٦٥٠
مسحوبات	٥٠٠	ديون معدومة	٢٠٠
بضاعة فى أول إبريل سنة ٤٤	٣٠٠٠	خصم مسموح به	٥٠
أثاث	٥٠٠	أجيو	٥٠
مدينون	٥٠٠٠	خصم مكتسب	١٠٠
أوراق القبض	٦٠٠٠	فوائد بنك	١٠
أوراق الدفع	٤٠٠٠	مردودات داخلة	١٥٠
دائنون	؟؟	مردودات خارجة	١٠٠
أوراق مالية	٥٠٠	تأمينات	١٠
مشتريات	٨٠٠٠	مصاريف تجارية مختلفة	٥٠٠
مبيعات	١٢٠٠٠	نقل للداخل	٢٠٠
صندوق	٣٠	نقل للخارج	٥٠
بنك	١٠٧٠	عمولة وكلاء الشراء	١٠٠
إيجار	٣٣٠	عمولة وكلاء البيع	١٠٠

وكانت نتيجة الجرد كما يلى :

(ا) مجموع قائمة البضاعة الباقية المعتمدة ٥٠٠٠ جنيه .

(ب) عرف أن الإيجار الشهرى ٣٠ جنيها .

(ج) « المهايا الشهرية لموظفى المحل إبان السنة ٥٠ جنيها لم تتغير .

والمطلوب :

(١) ميزان المراجعة .

(٢) الحسابات التى تتأثر بالجرد .

(٣) الحسابات الختامية .

(٤) الميزانية .

(٢) المطلوب تسوية ما يأتى فى حسابات الأستاذ :

أولا — ظهر فى ميزان المراجعة لمحل جلال الدين بتاريخ ٣١ ديسمبر ما يأتى :

٤٠٠ جنيه إعلان و٦٣٠ جنيها مهايا .

وعند الجرد ظهر ما يأتى :

(ا) إن مبلغ الاعلان هو جزء من ثمن حملة إعلانية مجمل قيمتها ٩٠٠ جنيه متفق على أن تستمر ثلاث سنوات .

(ب) ظهر أن المهايا الشهرية فى الشهور الـ (١١) الأولى ٥٠ جنيها وارتفعت فى الشهر الأخير من السنة بمعدل ١٠ ٪

ثانيا — ظهر فى ميزان المراجعة بتاريخ ٣٠ يونيه ما يأتى :

بضاعة (أول المدة) ٥٠٠٠ جنيه .

وعند الجرد كانت قائمة البضاعة الباقية كما يلى :

الصنف	الكمية	سعر التكلفة	سعر السوق	القيمة	ملاحظات
		قرشا	قرشا		
١	٧٠٠٠	٤٠	٣٠		هناك ٥٠٠ وحدة تالفة يقترح تقديرها بنصف تكلفتها
٢	٨٠٠٠	١٥	٣٠		
٣	٥٠٠٠	٥٠	٤٠		هناك ١٠٠٠ وحدة بيعت فعلا ولم تسلم بعد
٤	٦٠٠٠	٦٠	٨٠		
٥	٣٠٠٠	٧٠	٥٠		هناك ٢٠٠٠ وحدة اشتريت فعلا ولا تزال فى مخازن الاستيداع

ثالثا — ظهر فى ميزان المراجعة ٤٠٠ جنيه مصاريف نثرية و٥٠٠ جنيه مصاريف تجارية مختلفة و٧٠٠ جنيه مصاريف توزيع .

وعند الجرد وصلنا إلى المعلومات الآتية :

(ا) متبق مع موظف المصاريف النثرية مطبوعات وطوابع بريد قيمتها ١٠ جنيهات .

(ب) مستحق قسط اشتراك التليفون وقدره ٥ جنيهات .

(ج) مستحق لوكلاء البيع ٥٠ جنيها لم تدفع لهم بعد .

(٣) إنتهت الفترة التجارية لمحل حنين فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وكانت أرصدة الحسابات كما يلى :

	جنيه		جنيه
بضاعة أول يناير سنة ١٩٤٤	٣٠٠٠	ديون معدومة	٣٠٠
مشتريات	١٤٥٠٠	مدينون	٤٠٠٠
أثاث	٥٠٠	أوراق القبض	٦٠٠٠
مردودات المشتريات	٥٠٠	أجيو	٢٠٠
مبيعات	٢١٠٠٠	صندوق	٥٠
مردودات المبيعات	٢٠٠	صندوق مصاريف نثرية	٣٠
نقل للداخل	٤٠٠	بنك	٢٠٠٠
تأمين بحرى	٣٠٠	فوائد بنك دائنة	٢٠
ضرائب جمركية	٥٠٠	دائنون	٣٠٠٠
عمولة وكلاء الشراء	٤٠٠	أوراق دفع	؟؟
مهايا	١٢٠٠	رأس المال	٥٠٠٠
إيجار	٥٥٠	الحساب الجارى (مدين)	٢٠٠
إعلان	٦٠٠	مصاريف تجارية مختلفة	٥٠٠
خصم مسموح به	٢٠٠	مصاريف نثرية	١٨٠
خصم مكتسب...	١٠٠	تأمينات	٥٠

وعند الجرد كانت النتائج كما يلى :

(ا) مجموع قوائم البضائع الباقية ٤٠٠٠ جنيه .

(ب) مستحق لموظفى المحل علاوة بمعدل ١٠٪ عن شهرى نوفمبر وديسمبر تقرر دفعها لهم ، ولكنها لم تدفع بعد .

(ج) فى أول ديسمبر دفع لشركة الاعلانات الشرقية ٢٠٠ جنيه مقدم لحملة إعلانية تبدأ فى يناير سنة ١٩٤٥

(د) موجود لدى موظف المصاريف النثرية مطبوعات وطوابع باقية قيمتها ٥ جنيهات .

(هـ) الإيجار الشهرى للمحل ٥٠ جنيها .

والمطلوب عمل :

(١) ميزان المراجعة .

(٢) حساب المتاجرة والأرباح والخسائر .

(٣) الميزانية العمومية .

(٤) انتهت الفترة التجارية لمحل البرعى فى ٣١ مارس سنة ١٩٤٥ وكانت أرصدة الدفاتر كما يلى :

	جنيه
بضاعة فى أول ابريل سنة ١٩٤٤	٤٥٠٠
مشتريات	٨٠٠٠
مردودات خارجة	٥٠٠
مبيعات	١٢٠٠٠
مردودات داخلة	٣٠٠
نقل للداخل	٤٠٠
عمولة وكلاء الشراء	٢٠٠
ضرائب جمركية للبضائع المستوردة	٣٠٠
مصاريف ادارية	٦٠٠
مصاريف توزيع	٥٠٠
مصاريف تجارية مختلفة ...	٥٠٠
مصاريف نثرية	٢٠٠
صندوق المصاريف النثرية	٢٠

	جنيه
صندوق	١٠٠
بنك	١٢٠٠
عقار	٢٠٠٠
أثاث	٥٠٠
مدينون	٤٠٠٠
ديون معدومة	٣٠٠
خصم مسموح به	١٠٠
خصم مكتسب	٥٠
أوراق القبض	٥٠٠٠
أجيو	١٠٠
دائنون	٣٠٠٠
أوراق الدفع	؟؟
رأس المال	٨٠٠٠
الحساب الجارى لبرعى (دائن)	١٠٠

وعند الجرد كانت النتائج كما يلى :

(ا) كانت البضاعة الباقية بحيث تجعل مجمل الربح ٤٠ ٪ من المبيعات .

(ب) مستحق لشركة الاعلانات الشرقية ٥٠ جنيها عن اعلانات تمت أثناء السنة .

(ج) مدفوع لبعض الموظفين ٢٠ جنيها مقدما .

(د) يستأجر المحل مخزنا بإيجار شهرى ٥ جنيهات لم يدفع عن شهر مارس .

(هـ) متبقى مع موظف المصاريف النثرية مطبوعات وطوابع قيمتها ٥ جنيهات .

(و) يستحق لشركة النقل بالسيارات ٢٠ جنيها أجرة نقل بضاعة مشتراة .

(ز) يستحق لبعض وكلاء البيع عمولة قدرها ٢٠ جنيها لم تدفع لهم بعد .

(ح) استهلاك النور عن شهر مارس وقدره ٥ جنيهات لم يدفع بعد .

والمطلوب :

(١) ميزان المراجعة .

(٢) تصدّر الحسابات التى تتأثر بالجرد .

(٣) حساب المتاجرة والأرباح والخسائر .

(٤) الميزانية بتاريخ ٣١ مارس .

(٥) انتهت السنة التجارية بمحل السحار فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وكانت الأرصدة كما يلى :

	جنيه
صندوق مصاريف نثرية ...	٥٠
صندوق	٥٠
بنك	٢٠٠٠
بضاعة فى أول يناير سنة ٤٤	٦٠٠٠
مشتريات	١٥٠٠٠
مردودات المشتريات ...	٤٠٠
نقل للداخل	٥٠٠
مبيعات	١٩٠٠٠
مردودات المبيعات	٤٠٠
عمولة وكلاء البيع	٢٠٠
مصاريف نثرية	٤٠٠
مصاريف تجارية	٥٠٠
مصاريف توزيع	٦٠٠
مصاريف ادارية	٨٠٠

	جنيه
أوراق دفع	؟؟
عقار	٣٠٠٠
أثاث	٥٠٠
تأمينات	٥٠
خصم مسموح به	١٠٠
خصم مكتسب	٥٠
ديون معدومة	٢٠٠
أجيو	٥٠
فائدة على الحساب الجارى للبنك "دائنة"	١٠
حساب جارى السحار "مدين"	٤٠٠
مدينون	٤٠٠٠
أوراق قبض	٦٠٠٠
دائنون	٣٠٠٠
رأس المال	٨٠٠٠

وتمت عملية الجرد بالنتائج الآتية :

(أ) يستهلك العقار بمعدل ٥٪ والأثاث بمعدل ٢٠٪

(ب) تقدر البضاعة الباقية بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه .

(ج) يؤجر السحار جزءا خلفيها من العقار بايجار شهرى ٤ جنيهات كان يصرفها أولا فأولا على تصليح العقار دون أن يثبت شيئا عن ذلك فى الدفاتر .

(د) تقرر منح الموظفين مرتب شهر كمكافأة وجملة ذلك ٦٠ جنيها لم تدفع بعد .

(هـ) متبق لدى موظف المصاريف النثرية متنوعات قيمتها ١٥ جنيها .

والمطلوب :

(١) ميزان المراجعة .

(٢) الحسابات الختامية .

(٣) الحسابات التى تتأثر بعملية الجرد .

(٤) الميزانية بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ .

(٦) انتهت السنة التجارية لمحل الغمراوى بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٥ وكانت أرصدة الدفاتر كما يلى :

جنيه		جنيه	
٢٠٠٠	عقار .	٤٠٠	مصاريف توزيع .
٨٠٠	أثاث .	٢٠٠	مصاريف نثرية .
٤٠٠٠	بضاعة فى أول أبريل سنة ١٩٤٤	٣٠	تأمينات .
٩٠٠٠	مشتريات .	٣٠٠٠	مدينون .
٤٠٠	مردودات المشتريات .	٥٠٠٠	أوراق قبض .
١٢٠٠٠	مبيعات .	٤٠٠٠	دائنون .
٣٠٠	مردودات المبيعات .	؟؟	أوراق دفع .
٤٠٠	نقل للداخل .	٦٠٠٠	رأس المال .
١٠٠	عمولة وكلاء شراء .	١٠٠	حساب جار (مدين) .
٢٠٠	عمولة وكلاء بيع .	٥٠	صندوق .
٣٠٠	مصاريف مختلفة تجارية .	١٢٠٠	بنك .
٤٠٠	مصاريف ادارية .		

ولقد تمت عملية الجرد بالنتائج الآتية :

(ا) يستهلك العقار بمعدل ٣ ٪

(ب) يستهلك الأثاث بمعدل ١٥ ٪

(ج) تقدر البضاعة الباقية بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه .

(د) متبق لدى موظف المصاريف النثرية متنوعات قيمتها ١٠ جنيهات .

(هـ) دفع الغمراوى فى أول مارس مبلغ ١٠٠ جنيه لشركة الاعلانات على حساب جملة اعلانية بدأت فى ١٥ مارس سنة ١٩٤٥ لمدة خمسة شهور وكان المبلغ المتفق عليه ٣٠٠ جنيه .

(و) يؤجر المحل جزءا من العقار بايجار شهرى ٥ جنيهات ظهر أن الكاتب كان يرحله أولا فأولا الى حساب المصاريف التجارية .

(ز) مستحق على الموظفين ضريبة كسب العمل عن شهرى فبراير ومارس ومجموعها ٥ جنيهات ، ستضطر المنشأة الى توريدها الى خزانة الدولة على أن تخصمها فيما بعد من الموظفين .

والمطلوب :

(١) ميزان المراجعة .

(٢) حساب المتاجرة والأرباح .

(٣) تصوير الحسابات المتصلة بالجرد .

(٤) الميزانية بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٥

(٧) كانت أرصدة أستاذ محل عبد الفتاح السباعى بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ :

٨٦٤٠ جنيها مدينون ، ٦٨٤٠ جنيها دائنون ، ٧٥٦٠ جنيها أوراق دفع ، ٢٤٥٠ جنيها بنك ، ٢١٠٠ جنيها عقار ، ١١٠٠ جنيها أثاث ، ١٢٠ جنيها مصاريف التأسيس ، ٢٤٠ جنيها ايجار ، ١٨٠ جنيها نور ومياه ، ١٥٠٠ جنيها مهايا ، ١١٨٣٠ جنيها أوراق قبض ، ٤٣١٠ جنيها بضاعة بالمخزن (أول المدة) ، ٦٠ جنيها صندوق ، ٢٤٠ جنيها نقل للداخل ، ١٧٠٠٠ جنيه مشتريات ، ٢١٥٠٠ جنيه مبيعات ، ٤٢٠ جنيها مسحوبات ، فوائد البنك ، ٤٠٠ جنيه اعلان ، ٢٠ جنيها تأمين شركة النور ، ١٠ جنيهات تأمين ضد الحريق ، ؟؟ جنيهات رأس المال ، ٤٠٠ جنيه مردودات داخلة و ٣٠٤ جنيه مردودات خارجة .

وعند الجرد تقرر ما يأتى :

(ا) تقدير البضاعة الباقية بمبلغ ٣٢٠٠ جنيه .

(ب) يستهلك العقار بواقع ٢ ٪

(ج) يستهلك الأثاث بواقع ١٥ ٪

(د) تستهلك مصاريف التأسيس بواقع ٢٠ ٪

(هـ) قدرت الديون المعدومة بمبلغ ٤٠٠ جنيه .

(و) يعمل احتياطى الديون المعدومة بواقع ٥ ٪ من المدينين .

(ز) الايجار الشهرى ٢٥ جنيها .

(ح) مدفوع لمتعهد النقل للداخل ٥ جنيهات مقدما .

(ط) هناك عجز فى الصندوق قدره ٥ جنيهات لم يعرف سببه تحمله صاحب المحل .

والمطلوب :

(١) عمل ميزان المراجعة .

(٢) إثبات قيود اليومية وحسابات الأستاذ كلها ، وكذلك الحسابات الختامية وترصيدها فى النهاية .

(٣) عمل الميزانية .

(٨) كانت أرصدة محل حسين فوده بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٣١ ما يأتى :

٧٢٠٠ بضاعة بالمخزن (١ / ١ / ٤٤)، ٩٣٠٠ مدينون، ٨٢٠٠ دائنون، ٨٠٠ أثاث ، ٤٠٠٠ عقار، ١٢٥٠٠ أوراق دفع ، ١٤٦٠٠ أوراق قبض ، ٦٠٠ مردودات داخلة ، ٢٤٠ مردودات خارجة ، ٣٣٠ ديون معدومة ، ٦٠ صندوق ، ٢٢٠٠ بنك ، ٢٠ تأمين شركة النور ، ١٥ تأمين ضد الحريق ، ٣١٤ نقل للداخل، ١٤٥٠٠ مشتريات ، ١٩٦٠٠ مبيعات، ٩٠ مصاريف عمومية ، ٦٠٠ مهايا ، ٧٥ نقل للخارج ، ٦٠ خصم على الذمم ، ٦٠٠ مسحوبات ، ٥٠ اعلان ، ٦٠ مصاريف التأسيس، ؟؟؟ رأس المال .

وعند الجرد تقرر ما يأتى :

(ا) تقدر البضاعة الباقية بمبلغ ٣١٠٠ جنيه .

(ب) يقدر الأثاث بمبلغ ٦٠٠ جنيه ويستهلك العقار بواقع ٥ ٪

(ج) تستهلك مصاريف التأسيس بمبلغ ٢٠ جنيها .

(د) هناك ديون معدومة بمبلغ ٤٢٠ جنيها .

(هـ) يعمل احتياطى الديون المعدومة بواقع ٥ ٪ من المدينين واحتياطى خصم للمدينين ١ ٪

(و) يعمل احتياطى الخصم من الدائنين بواقع ١ ٪

(ز) هناك مهايا مستحقة بمبلغ ٧٥ جنيها .

(ح) مدفوع من حساب الاعلان ١٠ جنيهات للسنة المقبلة .

(ط) هناك مطبوعات باقية قيمتها ٥ جنيه .

(د) يعمل احتياطى أجيو (متوسط المهل ٦٠ يوما والمعدل ٦ ٪) .

والمطلوب :

(١) ميزان المراجعة

(٢) تصوير حسابات أستاذ المحل وترصيدها بعد الجرد .

(٣) عمل حساب الأرباح والخسائر .

(٤) عمل حساب رأس المال .

(٥) الميزانية .

(٩) كانت أرصدة أستاذ محل محمد افندى صفوت بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ كما يلى :

٧٢٠ جنيها مردودات خارجة ، ٦٠ جنيها خصم من الدائنين ، ٥٠٠ جنيه ديون معدومة ، ١٨٠ جنيها مصاريف تأسيس ، ٣٣٠ جنيها مردودات داخلة ، ١٧٥٠٠ جنيه مشتريات ، ٣٦٨٠٠ جنيه مبيعات ، ٩٠٠٠ جنيه بضاعة بالمخزن (أول يناير) ، ٣٣٠ جنيها نقل للداخل ، ١٥٢٠٠ جنيه أوراق قبض ، ٨٣٠٠ جنيه مدينون ، ١٢٠٠٠ جنيه أوراق دفع ، ٥٠٠٠ جنيه ، دائنون ٢٠٠ جنيه الخصم على المدينون ، ٢٠٠٠ جنيه الأموال المستثمرة ، ٣٢ جنيها فوائد البنك ، ٢٠ جنيها تأمين شركة النور ، ١٥ جنيها تأمين ضد الحريق ، ٩٠٠ جنيه أثاث ، ١٣٠٠ جنيه مهايا ، ٩٠٠ جنيه إيجار ، ٤٠٠ جنيه مصاريف نثرية ، ٥٠٠ جنيه مصاريف مختلفة ، ١٥ جنيها نقل للخارج ، ١٢٠ جنيها عمولة وكلاء الشراء ، ٥٠٠ جنيه مسحوبات ، ٦٠ جنيها صندوق ، ٢٣٠٠ جنيه بنك ، ٢٣٠ جنيها عمولة وكلاء البيع ، ؟؟ جنيها رأس المال .

وعند الجرد تقرر ما يأتى :

(ا) قدرت البضاعة الباقية بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه ، الأموال المستثمرة بمبلغ ١٩٠٠ جنيه فتقرر عمل احتياطى بالفرق .

(ب) تقرر التوزيع فى روكية أحد المدينين فأصاب المحل خسارة قدرها ٨٠ جنيها .

(ج) يعمل احتياطى ديون معدومة بمعدل ٥٪ واحتياطى خصم للمدينين بمعدل ١٪

(د) يستهلك الأثاث بمعدل ٢٠٪ ومصاريف التأسيس بمعدل ٢٥٪ .

(هـ) يعمل احتياطى اجيو (متوسط المهل ٩٠ يوما والمعدل ٦٪) .

(و) يعمل احتياطى خصم من الدائنين بمعدل ١٪ .

(ز) هناك مصاريف إعلان مدفوعة للسنة المقبلة قدرها ٥٠ جنيها (الاعلان ضمن المصاريف المختلفة) .

(ح) المهايا الشهرية ١٠٠ جنيه .

(ط) مدفوع مقدما لوكلاء الشراء مبلغ ١٠ جنيهات .

(ى) الإيجار الشهرى ٨٠ جنيها .

والمطلوب :

(١) ميزان المراجعة لاستخراج رأس المال .

(٢) فتح حسابات الأستاذ التى تتأثر بالجرد وترصدها بعد التسوية .

(٣) تصوير الحسابات الختامية .

(٤) حساب رأس المال .

(٥) الميزانية .

(١٠) كانت رصد أستاذ محل أحمد عبد الغفار بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٣١

٩٥ صندوق ، ٣٢٠٠ جنيه بنك ، ٤٥ جنيها فوائد بنك ، ٨٠ جنيها أجيو ، ٩٠٠٠ جنيه أوراق قبض ، ٧٥٠٠ جنيه مدينون ، ٤٢٠ جنيها ديون معدومة ، ٢٠٠ جنيه خسارة أوراق مالية ، ٢٩٢٠٠ مشتريات ، ٣٥٨٠٠ جنيه مبيعات ، ٨٥٠٠ جنيه بضاعة بالمخزن (٩٤٣/١/١) ، ٤٠٠ جنيه مردودات داخلة ، ٦٢٠ جنيه مردودات خارجة ، ١٢٠ جنيها خصم على المدينين ، ٨٠ جنيها خصم من الدائنين ، ٨٠٠ جنيه مسحوبات ، ٧٠٠٠ جنيه أوراق دفع ، ٥٤٠٠ جنيه دائنون ١٣٠٠ جنيه أثاث ، ١٥٠ جنيها مصاريف تأسيس ، ٢٠ جنيها تأمين شركة النور ، ٢٥ جنيها تأمين ضد الحريق ١٣٠٠ جنيه ايجار ، ١٥٠٠ جنيه مهايا ، ٣٠٠ جنيه مصاريف عمومية ، ٢٥٠ جنيه نقل للداخل ، ٣٠٠ جنيه عمولة وكلاء الشراء ، ١٠ جنيهات نقل للخارج ، ١٥٠ جنيه نور ومياه ، ٢٠٠ عمولة وكلاء البيع ، رأس المال ؟؟؟

وعند الجرد تقرر ما يأتى :

(ا) تقدر البضاعة الباقية بمبلغ ٨٥٠٠ جنيه والأثاث بمبلغ ١٠٠٠ جنيه .

(ب) تستهلك مصاريف التأسيس بمعدل ٢٠ ٪ .

(ج) بلغت الديون المعدومة بمبلغ ٢٠٠ جنيه .

(د) يعمل احتياطى ديون معدومة بمبلغ بمعدل ٥ ٪ واحتياطى الخصم على المدينين بمعدل ٢ ٪ واحتياطى الخصم على من الدائنين بمعدل ١ ٪

(هـ) هناك مهايا مستحقة قدرها ٥٠ جنيها .

(و) وجدت نقود زائفة قدرها ٣ جنيهات تحملها الصراف .

(ز) الايجار الشهرى ١٠٠ جنيه .

والمطلوب :

(١) ميزان المراجعة لاستخراج رأس المال .

(٢) حسابات الأستاذ التى تتأثر بالجرد .

(٣) الحسابات الختامية .

(٤) حساب رأس المال .

(٥) الميزانية .

(١١) المطلوب عمل قيودات اليومية وحسابات الأستاذ بما فيها الأرباح والخسائر الخاصة بما يلى :

(ا) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل على خليل ٦٨٠٠ جنيه مدينون .
وعند الجرد كان هناك ديون معدومة بمبلغ ٣٠٠ جنيه وتقرر عمل احتياطى للديون المشكوك فيها بمعدل ٥ ٪

(ب) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل سالم ابراهيم ٤٦٠٠ جنيه مدينون، ٢١٢ جنيه ديون معدومة .
وعند الجرد ظهرت ديون معدومة بمبلغ ٢٢٥ جنيه وتقرر عمل احتياطى للديون المشكوك فيها بمعدل ٦ ٪

(ج) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل عمر لطفى ١٨٥٠٠ جنيه مدينون، ٤٢٠ جنيها ديون معدومة .
وعند الجرد صفى مركز خمسة من المدينين مجموع ما عليهم ٢٣٠٠ جنيه أعدم منها ٥٠ ٪ وتقرر عمل احتياطى للديون المشكوك فيها بمعدل ٤ ٪

(د) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل خليل رجب ١٤٠٠٠ جنيه مدينون، ٥٠٠ جنيه ديون معدومة ، ٤٠٠ جنيه صندوق .

وعند الجرد تم الاتفاق مع ثلاثة من المدينين بمبلغ ٨٢٠ جنيها أن يدفعوا ٥٠٠ جنيه فقط، وقد دفعوا . وتقرر أيضا عمل احتياطى للديون المشكوك فيها بمعدل ٥ ٪

(هـ) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل مصطفى الفوّال ٨٦٠٠ جنيه مدينون ، ٢٠٠ جنيه ديون معدومة ، ٥٠ جنيها صندوق ، ٦٠٠ جنيه احتياطى ديون معدومة .

وعند الجرد اتفق المحل مع أحد المدينين بمبلغ ٩٠٠ جنيه على أن يدفع ٥٠٠ جنيه فقط فدفع .

(و) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل أحمد بدور ٤٥٠٠ جنيه مدينون ٦٠ جنيها ديون معدومة ، ٢٥٠ جنيها احتياطى ديون معدومة .

وعند الجرد تقرر وجود ديون معدومة بمبلغ ٩٠ جنيها .

(ز) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل أحمد عبد الغفار ٨٢٠٠٠ جنيه مدينون ، ٩٠ جنيها ديون معدومة ، ٣٠٠ جنيه احتياطى ديون معدومة .

وعند الجرد اتفق المحل مع أحد المدينين بمبلغ ٢٢٠ جنيها على أن يدفع النصف فقط فدفع .

(ح) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل طه حبيشة ٩٦٠٠ جنيه مدينون ، ٥٠٠ جنيه ديون معدومة ، ١٣٠٠ جنيه احتياطى ديون مشكوك فيها .

وعند الجرد تقرر أن هناك ديون معدومة بمبلغ ٧٠٠ جنيه .

(١٢) المطلوب عمل قيود اليومية وحسابات الأستاذ بما فيها الأرباح والخسائر لما يلى :

(أ) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل عبد الحميد أبو الذهب ٨٩٠٠ جنيه مدينون ، ٥٦ جنيها للمدينين خصم .

وعند الجرد تقرر عمل احتياطى خصم على الذمم بواقع ٢ ٪

(ب) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل محمود خيرت ٧٢٠٠ جنيه دائنون ، ٩٠ جنيها خصم من الدائنين

وعند الجرد تقرر عمل احتياطى خصم من الدائنين بواقع ١ ٪

(ج) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل محمود يوسف ٧٥٠٠ جنيه مدينون ، ٩٠ جنيها خصم للمدينين ٩٠ جنيها احتياطى خصم للمدينين .

(د) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل محمد عبده ٨٩٠٠ جنيه دائنون ، ٨٠ خصم من الدائنين .

(هـ) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل يوسف رخا ١٠٣٠٠ جنيه مدينون ، ١٢٠ جنيها خصم للمدينين ، ٢٠٠ جنيه احتياطى خصم للمدينين .

(و) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل محمد كامل ٩٩٠٠ جنيه دائنون ، ١٥٠ جنيها خصم من الدائنين ٨٠ جنيها احتياطى خصم للمدينين .

(ز) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل يوسف الدرس ٩٦٠٠ جنيه مدينون ، ١٢٠ جنيها خصم للمدينين ، ١٨٠ جنيه احتياطى خصم للمدينين .

(ح) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل ابراهيم خليل ٩٤٠٠ جنيه دائنون ، ٩٠ جنيها خصم من الدائنين ١٥٠ جنيها احتياطى خصم من الدائنين .

(ط) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل عبد الغنى السيد ٧٦٠٠ جنيه دائنون ٦٠ جنيها خصم من الدائنين ، ٧٠ جنيها احتياطى خصم من الدائنين . وعند الجرد تقرر الغاء احتياطى الخصم على الدائنين .

(ى) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل محمد عبد الوهاب ٨٠٠٠ جنيه مدينون، ٢٢٠ جنيها خصم على المدينين، ٢٦٠ جنيها احتياطى خصم على المدينين .

وعند الجرد تقرر إلغاء احتياطى الخصم على المدينين .

(١٣) المطلوب عمل قيود اليومية وحسابات الأستاذ بما فيها الأرباح والخسائر الخاصة بما يلى :

(ا) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل حسين كمال ٧٧٠٠ جنيه مدينون، ١٢٠٠ جنيه ديون معدومة، ٤٠٠ جنيه احتياطى ديون معدومة .

(ب) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل السباعى افندى ٩٦٠٠ جنيه مدينون، ٥٠٠ جنيه ديون معدومة، ٣٠٠ جنيه احتياطى ديون معدومة .

(ج) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل سليم سليمان ١٢٧٠٠ جنيه مدينون، ٣٠٠ جنيه ديون معدومة، ٦٠٠ جنيه احتياطى ديون معدومة .

وعند الجرد وجد أن هناك ديونا معدومة بمبلغ ٢٠٠ جنيه .

(د) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل يوسف عبد الجواد ٩٧٥ جنيه مدينون، ٥٠٠ جنيه ديون معدومة، ٧٠٠ جنيه احتياطى ديون معدومة .

وعند الجرد وجد أن هناك ديون معدومة بمبلغ ٤٠٠ جنيه .

(ه) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل أحمد فهمى ٨٨٠٠ جنيه مدينون، ٣٢٠ جنيها ديون معدومة، ٦٠٠ جنيه احتياطى ديونا معدومة .

وعند الجرد وجد أن الديون المعدومة تبلغ ١٨٠ جنيها و تقرر إلغاء الاحتياطى .

(و) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل عبده مصطفى ٥٩٠٠ جنيه مدينون، ٢٣٠ جنيها ديون معدومة، ١٩٠ جنيها احتياطى ديون معدومة .

وعند الجرد اتفق المحل مع محمد على المدين بمبلغ ٨٠٠ جنيه على أن يدفع النصف فقط فدفع.

(ز) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل حسن منصور ٩٨٠٠ جنيه مدينون، ٤٠٠ جنيه ديون معدومة، ٧٠٠ جنيه احتياطى ديون معدومة .

وعند الجرد تقرر الغاء الاحتياطى .

(ح) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل السيد صادق ١٥٣٠٠ جنيه مدينون، ٨٠٠ جنيه ديون معدومة، ١٢٠٠ جنيه احتياطى ديون معدومة .

وعند الجرد تقرر أن هناك ديون معدومة بمبلغ ٩٠٠ جنيه .

(ط) ظهر فى ميزان لمحل طه ضنينة ٧٢٠ جنيه مدينون، ٧٠٠ جنيه ديون معدومة، ٦٦٠ جنيها احتياطى ديون معدومة .

وعند الجرد وجد أن هناك ديون معدومة بمبلغ ٤٠٠ جنيه

(ى) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل يوسف السيد ٧٥٠٠ جنيه مدينون ، ٥٠ جنيها خصم للمدينين ، ٢٢٠ جنيه ديون معدومة ، ٣٠ جنيها احتياطى خصم للمدينين ، ٤٠٠ جنيه احتياطى ديون معدوم

وعند الجرد أعدم ٣٠٠ جنيه .

(١٤) المطلوب عمل قيودات اليومية وحسابات الأستاذ بما فيها الأرباح والخسائر الخاصة بما يلى :

(ا) ظهر فى ميزان المراجعة لمحمد على ٩٨٠٠ جنيه ذمم ، ٢٠٠ جنيه خصم ذمم ، ٥٠٠ جنيه احتياطى ديون معدومة .

وعند الجرد كان هناك ديون معدومة بمبلغ ٢٠٠ جنيه وتقرر عمل ا.د.م بمعدل ١٪ من الذمم .

(ب) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل فهيم الجندى ٨٠٠٠ جنيه ذمم ، ٦٠٠ جنيه احتياطى ديون معدومة ، ٥٠٠ جنيه ديون معدومة .

وعند الجرد وجدت ديون معدومة بمبلغ ٢٠٠ جنيه وتقرر عمل احتياطى د.م بمعدل ٢٪

(ج) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل محمد الهندى ٦٧٠٠ جنيه ذمم ، ٣٠٠ جنيه احتياطى ديون معدومة ، ٤٠٠ جنيه ديون معدومة .

وعند الجرد وجدت ديون معدومة بمبلغ ١٥٠ جنيها وتقرر عمل احتياطى للديون المعدومة بمعدل ٥٪

(د) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل محمد صلاح ٩٠٠٠ جنيه ذمم ، ١٠٠ جنيه ديون معدومة ، ٣٢٠ جنيها احتياطى ديون معدومة .

وعند الجرد تقرر عمل احتياطى ديون معدومة بمعدل ٢٪

(هـ) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل خالد سامى ١٢٠٠٠ جنيه ذمم ، ٢٠٠ جنيه ديون معدومة ، ١٥٠ جنيها ديون معدومة .

وعند الجرد اتفق المحل مع بعض المدينين مبلغ ٩٠٠ جنيه أن يترك لهم ٣٠٠ جنيه ويدفعوا الباقى فدفعوا وتقرر أن يعمل احتياطى الديون المعدومة بمعدل ٢٪

(و) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل يوسف سيد ٩٥٠٠ جنيه ذمم ، ١٢٠٠ جنيه احتياطى ديون معدومة ، ٣٠٠ جنيه ديون معدومة .

وعند الجرد وجدت ديون معدومة بمبلغ ٢٠٠ جنيه وتقرر أن يكون احتياطى بمعدل ٤٪

(ز) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل محمد محمود خليل ٨٦٠٠ جنيه ذمم ، ٤٠٠ جنيه ديون معدومة ، ٢٠٠ جنيه ا . د . م .

وعند الجرد وجدت ديون معدومة بمبلغ ١٥٠ جنيها وتقرر أن يزاد الاحتياطى الى ٥٠٠ جنيه .

(ح) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل جمال الدين العبد ١١٤٠٠ جنيه ذمم ، ٣٠٠ د.م ، ١٠٠ ا.د.م.

وعند الجرد وجدت ديون معدومة بمبلغ ١٠٠ جنيه وتقرر أن يزاد الاحتياطى بمبلغ ١٠٠ جنيه .

(ط) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل عبد اللطيف عبد السلام ٦٥٠٠ جنيه ذمم ، ٢٢٠ جنيها ديون معدومة ، ٥٠٠ جنيه احتياطى د.م .

وعند الجرد وجدت ديون معدومة بمبلغ ٢٠٠ جنيه وتقرر عمل احتياطى د.م بواقع ٥ ٪

(ى) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل محمد عبد الدايم ٩٠٠٠ جنيه ذمم ، ٥٠٠ جنيه د.م ، ١٣٠٠ جنيه احتياطى د.م .

وعند الجرد وجدت ديون معدومة بمبلغ ٣٠٠ جنيه وتقرر عمل احتياطى د.م بمعدل ٢ ٪

(١٥) المطلوب عمل قيود اليومية وحسابات الأستاذ لما فيها الأرباح والخسائر لما يلى :

(ا) ظهر فى ميزان المراجعة لابراهيم عبود ٨٩٠٠ جنيه ذمم ، ٢٧٠ جنيه احتياطى خصم على الذمم ، ٢٠٠ جنيه خصم على الذمم .

وعند الجرد تقرر أن يكون احتياطى الخصم على الذمم ٥٠ جنيها .

(ب) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل أحمد الكردانى ٩١٠٠ جنيه دائنون ، ٢٠٠ جنيه خصم الدائنين ، ٣٥٠ جنيها احتياطى خصم الدائنين .

وعند الجرد تقرر أن يكون احتياطى الخصم على المطلوبات ١ ٪

(ج) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل على الجمال ٧٠٠٠ جنيه ذمم ، ١٠٠ جنيه احتياطى الخصم على الذمم ، ١٥٠ جنيها خصم على الذمم .

وعند الجرد تقرر أن يكون احتياطى الخصم على الذمم ٢ ٪

(د) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل يوسف سيد ٤٠٠٠ جنيه دائنون ، ١٥٠ جنيها احتياطى الخصم الدائنين ، ١٩٠ جنيها خصم الدائنين .

وعند الجرد تقرر أن يكون احتياطى الخصم من الدائنين ٣ ٪

(هـ) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل الفرنوانى ١٤٢٠٠ جنيه دائنون ، ٢٠٠ جنيه خصم دائن ، ١٢٠ جنيها احتياطى خصم الدائنين .

وعند الجرد تقرر أن يكون احتياطى الخصم من الدائنين ١ ٪

(و) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل مصطفى على ٨٢٠٠ جنيه ذمم ، ٤٠٠ جنيه ديون معدومة ، ٣٠٠ جنيه خصم على الذمم ، ٣٥٠ جنيها ا.د.م ، ٢٠٠ جنيه احتياطى الخصم على الذمم .

وعند الجرد بلغت الديون المعدومة ٢٠٠ جنيه وتقرر عمل احتياطى ديون معدومة ٢ ٪ واحتياطى خصم على الذمم بواقع ١ ٪

(ز) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل يوسف مشرفة ١١٥٠٠ جنيه ذمم ، ٣٠٠ جنيه احتياطى ديون معدومة ، ٢٥٠ جنيها احتياطى خصم على الذمم ، ٤٠٠ جنيه ديون معدومة ، ١٥٠ جنيها خصم على الذمم .

وعند الجرد بلغت الديون المعدومة ٣٠٠ جنيه وتقرر عمل احتياطى الديون المعدومة بواقع ٤ ٪ واحتياطى الخصم على الذمم .

(ح) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل مصطفى الحمامصى ٨٤٠٠ جنيه ذمم، ٢٠٠ جنيه خصم على الذمم، ١٥٠ جنيه ديون معدومة، ١٥٠ جنيه احتياطى خصم على الذمم، ٢٠٠ جنيه احتياطى ديون معدومة.

وعند الجرد تقرر أن احتياطى الخصم على الذمم يبلغ ١٢٠ جنيها، واحتياطى الديون المعدمة ١٨٠ جنيها وأن الديون المعدومة تبلغ ٤٠٠ جنيه.

(ط) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل طه راشد ١٧٢٠٠ جنيه ذمم، ٤٠٠ جنيه ديون معدومة، ١٥٠ جنيها احتياطى خصم على الذمم، ٦٠ جنيها خصم الذمم، ٣٠٠ جنيه احتياطى ديون معدومة.

وعند الجرد تقرر عمل احتياطى ديون معدومة ٢ ٪ واحتياطى الخصم على الذمم ١ ٪ وأن الديون المعدومة تبلغ ٢٥٠ جنيها.

(ى) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل كامل رخا ٨٤٠٠ جنيه ذمم، ٥٠٠ جنيه ديون معدومة، ٢٠٠ جنيه احتياطى الديون المعدومة، ١٠٠ احتياطى خ. ذ، ١٩٠ جنيها خصم على الذمم.

وعند الجرد تقرر عمل احتياطى الديون المعدومة ٥ ٪ والخصم على الذمم ٢ ٪.

(١٦) صور حسابات الأستاذ والأرباح والخسائر الخاصة بما يلى :

(ا) ظهرت الرصد الآتية فى دفاتر لطفى مسيحة بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٥، ٤٥٠٠ جنيه ذمم، ٣٨٠٠ جنيه دائنون، ٣٠٠ جنيه ديون معدومة.

وعند الجرد قدرت الديون المعدومة بمبلغ ٢٠٠ جنيه، وتقرر عمل احتياطى ديون معدومة بمعدل ٥ ٪ واحتياطى خصم على الذمم بمعدل ١ ٪ واحتياطى خصم الدائنين ١ ٪

(ب) ظهرت الرصد الآتية فى دفاتر وجيه لطفى بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٥ : ٨٠٠٠ جنيه ذمم، ٤٠٠٠ جنيه دائنون، ٢٠٠ جنيه ديون معدومة، ٥٠٠ جنيه احتياطى ديون معدومة.

وعند الجرد وجد أن هناك ديونا معدومة بمبلغ ٣٠٠ جنيه وتقرر عمل احتياطى للديون المعدومة بمعدل ٥ ٪.

(ج) ظهرت الرصد الآتية فى دفاتر نبيل لطفى بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٤ : ٥٠٠٠ جنيه دائنون، ١٦٠ جنيها خصم الدائنين، ٢٦٠ جنيها احتياطى خصم الدائنين.

(د) بفرض أنه فى المسألة السابقة قد تقرر الغاء احتياطى الخصم من الدائنين.

(هـ) ظهرت الرصد الآتية فى دفاتر عيسى عبده بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٤ : ٢٨٠٠ جنيه أموال مستثمرة، ٤٠٠ جنيه خسارة الأموال المستثمرة، ٧٠٠ جنيه احتياطى خسارة الأموال المستثمرة.

وعند الجرد قدرت الأوراق المالية بمبلغ ٢٢٠٠ جنيه وتقرر عمل احتياطى بالفرق.

(و) ظهرت الرصد الآتية فى دفاتر أحمد عيسى بتاريخ ٣١ يوليه سنة ١٩٤٤ : ٩٠٠٠ جنيه ذمم، ٥٠٠ جنيه ديون معدومة، ٤٠٠ جنيه احتياطى ديون معدومة.

وعند الجرد قدرت الديون المعدومة بمبلغ ٢٠٠ جنيه وتقرر عمل احتياطى ديون معدومة بمعدل ٥ ٪.

(ز) ظهر فى ميزان المراجعة — ١٥٠ جنيها خصم على الذمم ، ١٣٠ جنيها خصم الدائنين ، و ١٢٠ جنيها احتياطى خصم ذمم ، ٨٠ جنيها احتياطى خصم الدائنين .

وعند الجرد تقرر عمل احتياطى خصم على الذمم بمعدل ١٪ ومثله الدائنين (الذمم ٩٠٠٠ جنيه والدائنون ٣٠٠٠ جنيه) .

(ح) ظهرت الرصد الآتية فى دفاتر سيد عيسى بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٥

٥٥٠٠ جنيه ذمم و ٣٠٠ جنيه ديون معدومة و ٣٠٠ جنيه احتياطى ديون معدومة و ١٤٠ جنيها خصم على الذمم و ١٣٠ جنيها احتياطى خصم على الذمم و ٨٠ جنيها خصم على الدائنين و ٩٠ جنيه احتياطى خصم الدائنين و ٤٠٠٠ جنيه دائنون .

وعند الجرد وجدت ديون معدومة مقدارها ٢٠٠ جنيه وتقرر عمل احتياطى للديون المشكوك فيها بمعدل ٨٪ واحتياطى خصم على الذمم بمعدل ٢٪ واحتياطى خصم الدائنين بمعدل ١٪

(١٧) المطلوب عمل حسابات الأستاذ بما فيها الأرباح والخسائر لما يأتى :

(ا) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل على خليل ٧٨٠٠ جنيه ذمم ، ٢٠٠ جنيه ديون معدومة ، ٥٠ جنيها خصم على الذمم ، ١٥٠ جنيها احتياطى ديون معدومة ، واحتياطى خصم ذمم ٧٠ جنيها .

وعند الجرد وجد أن هناك ديونا معدومة بمبلغ ٧٠ جنيها وتقرر عمل احتياطى ديون معدومة ٥٪ واحتياطى خصم ٢٪ .

(ب) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل محمد ابراهيم ٩٣٠٠ جنيه دائنون ، ٨٠ جنيها خصم الدائنين ، ٦٠ جنيها احتياطى خصم الدائنين .

وعند الجرد تقرر عمل احتياطى خصم الدائنين بمعدل ٤٪

(ج) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل سيد يوسف ٨٠٠ جنيه إيجار .

وعند الجرد ظهر أن الايجار السنوى ٩٠٠ جنيه .

(د) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل محمد كامل ١٥٠٠ جنيه .

وعند الجرد ظهر أن المهايا الشهرية للمحل ١٣٠ جنيها .

(هـ) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل عبد الجليل العمرى ٨٠٠٠ جنيه ذمم ، ٢٥٠ جنيها ديون معدومة ١٣٠ جنيها خصم على الذمم .

وعند الجرد اتفق المحل مع أحد المدنيين بمبلغ ٨٠٠ جنيه على ان يدفع ٣٠٠ جنيه فقط و يترك له الباقى . فدفع وتقرر أيضا أن يكون احتياطى الديون المعدومة للسنة المقبلة بواقع ٥٪

(و) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل على محمد ٨٠٠ جنيه مصاريف عمومية .

وعند الجرد وجد أن هناك إعلان مستحق يبلغ ٥٠ جنيها .

(١٨) الآتى ميزان المراجعة لمحل أمين افندى مصطفى بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٥

منه		له	
جنيه		جنيه	
٩٠٠٠	مشتريات		
٣٠٠٠	بضاعة فى أول المدة (أول يوليه سنة ١٩٤٤)		
	مبيعات	١٣٠٠٠	
٢٢٠٠٠	مدينون		
	دائنون	٢٣٠٠٠	
٨٠٠٠	أوراق قبض		
٧٠٠٠	أوراق دفع		
٦٠٠	مردودات داخلة		
	مردودات خارجة	٧٠٠	
٤٠٠	نقل للداخل		
١٥٠	عمولة وكلاء الشراء		
٣٥٠	ديون معدومة		
	احتياطى ديون معدومة	٣٠٠	
	خصم الدائنين	٥٠	
١١٠	خصم للمدينين		
٨٠٠	مهايا		
٥٠	احتياطى خصم الدائنين		
١٥٠	نور ومياه		
٢٤٠	اعلان		
	احتياطى خصم للمدينين	٥٠	
٣٠٠	مصاريف مختلفة		
٨٠٠	أثاث		
٢٠٠	أجيو		
٢٠٠	صندوق		
٢٠	تأمين شركة النور		
	احتياطى اجيو	١٠٠	
٨٠	تأمين ضد الحريق		
٤٠٠	مسحوبات		
	رأس المال	١٤٦٥٠	
٧٥٨٥٠		٧٥٨٥٠	

وعند الجرد تقرر ما يأتى :

(ا) بلغت الديون المعدومة ٣٠٠ جنيه .

(ب) تقرر عمل احتياطى ديون معدومة بمعدل ٣ ٪ واحتياطى خصم للمدينين ٢ ٪

(ج) البضاعة الباقية تقدر بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه .

(د) اشتراك التليفون السنوى وقدره ١٥ جنيها مدفوع مقدّما عن ثلث سنة .

(هـ) هناك أجور نقل للداخل مستحقة تبلغ ١٠ جنيهات .

(و) هناك مهايا مقدّمة ٥٠ جنيها .

(ز) وتستحق لشركة الاعلانات ٢٠ جنيها .

(ح) يستهلك الأثاث بمعدّل ١٠ ٪

والمطلوب :

(١) الحسابات الاسمية التى تحتاج الى التسوية .

(٢) حسابى المتاجرة والأرباح والخسائر .

(٣) الميزانية .

(١٩) فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٥ — أظهر ميزان المراجعة لمحل أحمد افندى عبود الرصد الآتية :

٤٥٠ جنيها مصاريف نثرية ، ٦٠ جنيها صندوق مصاريف نثرية ، ١٥٠ جنيها ديون معدومة ، ٢٣٠ جنيها احتياطى ديون معدومة ، ٧٥ جنيها احتياطى خصم الدائنين ، ١٤٠ جنيها نور ومياه ، ٨٥ جنيها عوائد وضرائب ، ٧٠٠ جنيه إيجار ، ١٥١٠٠ جنيه مشتريات ، ١٩٠٣٠ جنيها مبيعات ، ٣٠٠٠ جنيه بضاعة بالمخزن فى أول يوليو سنة ١٩٤٤ ، أموال مستثمرة ٢١٠٠ جنيه ، مدينون ٨٩٠٠ جنيه ، دائنون ٥٠٠٠ جنيه ، أوراق قبض ... ، أوراق دفع ٧٠٠٠ جنيه ، صندوق ٥٠٠ جنيه ، بنك ٢٤٣٠ جنيها ، أچيو ١٢٠ جنيها ، مسحوبات ٨١٠ جنيه ، مصاريف تأسيس ٥٣٠ جنيها ، مردودات داخلة ٣١٠ جنيه ، مردودات خارجة ٤٢٠ جنيها ، مهايا ٤٥٠ جنيها ، نقل للداخل ٥١٣ جنيها ، عمولة وكلاء الشراء ١٩٠ جنيها ، عمولة وكلاء البيع ١٦٠ جنيها ، خصم للمدينين ١٥٠ جنيها ، رأس المال ؟ ؟

وعند الجرد تقرر ما يأتى :

(ا) البضاعة الباقية تبلغ ٤٥٠٠ جنيه — ومصاريف التأسيس تقدر بمبلغ ٥٠٠ جنيه .

(ب) تحتسب أوراق القبض بقيمتها الحالية (متوسط المهل ٤٥ يوما والمعدل ٥ ٪) .

(ج) الإيجار السنوى للمحل ٨٥٠ جنيها .

(د) الضرائب مدفوعة لغاية آخر أغسطس سنة ١٩٤٥

(هـ) الديون المعدومة ٢٤٠ جنيها .

(و) يجعل رصيد احتياطى الديون المشكوك فيها مبلغ ٣٠٠ جنيه .

(ز) هناك مهايا مستحقة ١٥ جنيها .

(ح) هناك زيادة فى الصندوق لم يعرف سببها قدرها ٥ جنيهات تقرر ترحيلها إلى الأرباح والخسائر .

(ط) قدرت الأوراق المالية بمبلغ ١٥٠٠ جنيه وعمل احتياطى بالفرق .

(ى) يلغى احتياطى خصم الدائنين .

والمطلوب :

(١) عمل ميزان المراجعة والأرباح والخسائر والحسابات الخاصة لكل ما تقدم والميزانية .

(٢) قيد اقفال الدفاتر .

(٣) قيد فتح الدفاتر فى اليومية .

(٢٠) كان ميزان المراجعة لمحل مصطفى القونى بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ كالآتى :

مصاريف نثرية ٢٠٠ جنيه ، ايجار ٨٥٠ جنيها ، مصاريف تأسيس ٢١٠ جنيهات ، أموال مستثمرة ٢٣١٠ جنيهات ، مبيعات ٢٥٤٠٠ جنيه ، مردودات خارجة ٤٣٠ جنيها ، عمولة وكلاء الشراء ٢٣٠ جنيها ، عمولة وكلاء البيع ٢٣٠ ، أوراق دفع ٩٤٠٠ جنيه ، خصم الدائنين ٩٠ جنيها ، مسحوبات ٦٥٠ جنيها ، صندوق مصاريف نثرية ٦٠ جنيها ، نقل للداخل ٤٢٠ جنيها ، أثاث ٥١٠ جنيهات ، بنك ٣٤٠٠ جنيه ، بضاعة فى أول يناير سنة ١٩٤٤ ٣٠٠٠ جنيه ، مدينون ٩٨٠٠ جنيه ، مطلوبات ٧٠٠٠ جنيه ، خصم للمدينين ١٢٠ جنيها ، مهايا ١٢٠٠ جنيه ، مصاريف مختلفة ١٣٢٠ جنيها ، عقار ٢١٠٠ جنيه ، مشتريات ١٥٨٠٠ جنيه ، مردودات مبيعات ٢٥٠ جنيها ، أوراق قبض ١٢٠٠٠ جنيها ، ديون معدومة ٤٠٠ جنيه ، احتياطى ديون معدومة ٢٤٠ جنيها ، فوائد البنك ١٢٠ جنيها ، رأس المال ؟؟ .

وعند الجرد تقرر :

(ا) تقدير البضاعة الباقية بمبلغ ٦٧٠٠ جنيه ، والأثاث بمبلغ ٢٠٠ جنيه ، والعقار بمبلغ ١٨٠٠ جنيه .

(ب) مستحق لشركة الاعلانات ١٥ جنيها (الاعلان ضمن المصاريف المختلفة) .

(ج) الايجار الشهرى للمحل ٩٠ جنيها .

(د) وجد عجز فى الصندوق ٧ جنيهات دفعها الصراف فورا .

(هـ) تبلغ الديون المعدومة بمبلغ ٤٠٠ جنيها .

(و) يزاد احتياطى الديون المعدومة بمبلغ ١٥٠ جنيها .

(ز) تستهلك مصاريف التأسيس بمعدل ١٢,٥ ٪

(ح) تقدّر أوراق القبض بقيمتها الحالية (متوسط المهل ٤٥ يوما بمعدل ٧ ٪) .

(ط) مستحق لوكلاء الشراء مبلغ ٥٠ جنيها .

(ى) يجعل رصيد احتياطى خسارة الأموال المستثمرة ٢٠٠ جنيه .

والمطلوب :

(١) حساب الأرباح والخسائر .

(٢) الحسابات المحتاجة الى تسويات .

(٣) الميزانية .

(٤) قيود اليومية لقفل وفتح الدفاتر .

(٢١) ١ — عند جرد محل أحمد افندى عبد المجيد فى ٣١ / ١٢ / ١٩٤٤ تقرر ما يأتى :

(ا) تقدير البضاعة الباقية فى المحل بمبلغ ٨٦٠٠ جنيه .

(ب) هناك عجز فى الصندوق لم يعرف سببه بمبلغ ٥ جنيهات .

(ج) يستهلك الأثاث الذى قيمته فى الدفاتر ٨٠٠ جنيه بواقع ١٥ ٪

(د) يستهلك العقار الذى قيمته فى الدفاتر ١٢٠٠ جنيه بواقع ٥ ٪

والمطلوب عمل الجردية فى اليومية وترحيلها إلى الأستاذ .

٢ — عند جرد محل حسين كمال فى ٣١ / ٥ /١٩٤٤ تقرر مايأتى :

(ا) أصاب المحل خسارة قدرها ٧٠٠ جنيه — من اشهار إفلاس ثلاثة من المدينين .

(ب) تقدّر البضاعة الباقية بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه .

(ج) يستهلك الأثاث الذى قيمته فى الدفاتر ٩٠٠ جنيه بمبلغ ٥٠٠ جنيه .

(د) وجد بالصندوق نقود زائفة بمبلغ ١٨٥ قرشا تحملها الصراف .

والمطلوب عمل القيود الجردية فى اليومية وترحيلها الى الأستاذ .

٣ — فى ٣١ مارس جرد محل حسنى افندى لاظ وتقر مايأتى :

(ا) يعمل احتياطى ديون معدومة بواقع ٥ ٪ (المدينون فى ميزان المراجعة ١٣٠٠٠ جنيه).

(ب) وجد زيادة فى الصندوق لم يعرف سببها مقدارها ١٥٠ قرشا .

(ج) يستهلك العقار بواقع ٢ ٪ (قيمة العقار فى الميزان ٣٣٠٠ جنيه) .

(د) تقدّر البضاعة الباقية بمبلغ ٣٧٠٠ جنيه .

(هـ) يستهلك الأثاث بواقع ٢٠ ٪ (قيمته فى الدفاتر ١١٠٠ جنيه) .

والمطلوب عمل القيود الجردية فى اليومية وترحيلها إلى الأستاذ .

٤ — فى ١٩٤٠/١٢/٣١ جرد اسماعيل حسنى مصنعه فتقرر مايأتى :

(ا) تقدير البضاعة الباقية بمبلغ ٥٢٠٠ جنيه .

(ب) وجود ديون معدومه بمبلغ ٨٧٠٠ جنيه .

(ج) يعمل احتياطى ديون معدومة بواقع ٥ ٪ من الديون (المدينون فى الميزان ١٨٧٠٠ جنيه) .

(د) تستهلك آلات بواقع ١٢,٥ ٪ (آلات فى ميزان المراجعة ٨٠٠٠ جنيه) .

(هـ) يستهلك العقار بواقع ٥ ٪ (العقار فى الميزان ٢٠٠٠ جنيه) .

(و) يستهلك الأثاث بواقع ١٤ ٢/٧ ٪) (الآلات فى ميزان المراجعة ٧٠٠ جنيه) .

والمطلوب عمل القيود الجردية فى اليومية وترحيلها إلى الأستاذ .

(٢٢) فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ظهر فى ميزان المراجعة لمحل قاسم افندى مسمار الرصد الآتية :

٥٠٠ جنيه صندوق ، ١٩٨٠ جنيها بنك ، ٦٨٠ جنيها مهايا ، ٤٥٠ جنيها إعلان ، ٣٣٠ جنيها نقل للداخل ، ٥٢٠ جنيها مسحوبات ، ٢٢٠ جنيها ديون معدومة ، ١٦٠ جنيها احتياطى ديون معدومة ، ٤٠ جنيها خصم للمدينين ، ٦٠ جنيها احتياطى خصم للمدينين ، ١٥ جنيها تأمين ضد الحريق ، ٣٨٠٠ بضاعة بالمخزن (فى أول يناير سنة ١٩٤٤) ، ١١٥٠٠ جنيه مشتريات ، ١٥٠٠٠ مبيعات ، ٤٢٠ جنيها مردودات داخلة ، ٢٨٠ جنيها مردودات خارجة ، ٩٠٠ جنيه أثاث ، ٦٠ جنيها عمولة وكلاء الشراء ، ٣٠ جنيها فائدة البنك ، ١٥٠ جنيها احتياطى أجيو ، ٤١٩ جنيها نورومياه ، ٥٠١٤ جنيها مدينون ، ٨٠١٩ جنيها أوراق ، قبض ، ٢١٠٠ جنيه دائنون ، ٧٥٨٠ جنيها أوراق دفع ، ٩٠ جنيها أجيو ، ٤٤٠ جنيها مصاريف عمومية ٩٠٠ جنيه ايجار ، رأس المال .

وعند الجرد تقرر :

(ا) تقدير البضاعة الباقية بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه .

(ب) تقدّر أوراق القبض بقيمتها الحالية (متوسط المهل ٣٠ يوما والمعدل ٦ ٪) .

(ج) ظهر فى الصندوق نقود مزيفة قيمتها ٥ جنيهات تحملها صاحب المحل .

(د) قدّرت الديون المعدومة الجردية بمبلغ ١٥٠ جنيها .

(هـ) يعمل احتياطى للديون المعدومة بمعدل ٤ ٪ واحتياطى الخصم للمدينين ٢ ٪

(و) فوائد بنك لم تحسب ٧ جنيهات .

(ز) عمولة وكلاء الشراء المستحقة ٥ جنيهات .

(ح) يستهلك الأثاث بمعدّل ١٦,٢/٣ ٪

(ط) تقرر عمل احتياطى خصم الدائنين ١ ٪

(ى) الايجار الشهرى ٧٠ جنيها .

(ك) قدّرت المطبوعات الباقية بمبلغ ١٠ جنيهات .

والمطلوب :

(١) الحسابات الوهمية المحتاجة الى تسوية .

(٢) المتاجرة والأرباح والخسائر .

(٣) الميزانية .

(٤) قيد إقفال الدفاتر وفتحها .

(٢٣) كانت أرصدة الحسابات لمحل محمد افندى شهاب بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٥ كما يأتى :

٣١٠ جنيهات ديون معدومة ، ٧٥ جنيها خصم مدين ، ٤١ جنيها خصم دائن ، ٢٣٠ جنيها احتياطى ديون معدومة ، ٩٠ جنيها احتياطى خصم مدين ، ٦٠ جنيها احتياطى خصم دائن ، ٣٠٠ جنيه احتياطى خسارة الأموال المستثمرة ، ٤٢٠ جنيها خسارة الأموال المستثمرة ، ٨٠٠ جنيه أموال مستثمرة ، ٢٠٠ جنيه أجيو ، ٩٠ جنيها احتياطى الأجيو ، ٦٠٠ جنيه مهايا ، ٦٣٠ جنيها إيجار ، ٤٢٠ جنيها نقل للداخل ، ١٥٠ جنيها عمولة وكلاء الشراء ، ١٩٠ جنيها عمولة وكلاء البيع ، ٦٥٠٠ جنيه بضاعة بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٤٤ ، ١٨٢٠٠ جنيه مشتريات ، ٢٥٠٠٠ جنيه مبيعات ، ٢٤٠ جنيها مردودات المبيعات ، ٥١٠ جنيها مردودات المشتريات ، ٤٠٠ جنيه مصروفات نثرية ، ٢٤٠ جنيها صندوق ، ٥٠ جنيها صندوق المصاريف النثرية ، ١٢٤٠٠ جنيها مدينون ، ١٥٤٠٠ جنيها أوراق القبض ، ١١٢٠٠ جنيه دائنون ، ١٣٠٠٠ جنيه أوراق الدفع ، ٩٠٠ جنيه أثاث ، ٣٢٠ جنيها مصاريف تأسيس ، ١٦٥ جنيها نور ومياه ، ٢٣٠ جنيها إعلان ، ٩٠ جنيها عوائد وضرائب ، ٤١٥ جنيها مصاريف عمومية ، ٨٠٠ جنيه مسحوبات ، ؟ ؟ جنيها رأس المال .

وعند الجرد تقرر ما يأتى :

(ا) قدّرت البضاعة الباقية بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه ، والأثاث بمبلغ ٦٠٠ جنيه .

(ب) تستهلك مصاريف التأسيس بمعدل ٢٥٪

(ج) تبلغ الديون المعدومة بمبلغ ٣٠٠ جنيه .

(د) يكون احتياطى الديون المعدومة بمبلغ ٥٠٠ جنيه ، احتياطى الخصم للمدينين ١٠٠ جنيه ، ولكن يلغى احتياطى الخصم الدائن .

(هـ) قيمة الأوراق المالية عند الجرد هى ٥٠٠ جنيه ، ولكن تقرر عمل احتياطى للخسارة بمبلغ ١٠٠ جنيه فقط .

(و) قدّرت أوراق القبض بقيمتها الحالية (متوسط المهل ٢٥ يوما والمعدل ٧٪ .

(ز) الضرائب والعوائد السنوية هى مبلغ ٧٥ جنيها .

(ح) تقدر المطبوعات الباقية بمبلغ ٢٠ جنيها (المطبوعات ضمن المصاريف العمومية) .

(ط) هناك مهايا مستحقة ١٢٠ جنيها ، وعمولة وكلاء الشراء مدفوعة مقدما ١٥ جنيها ، وعمولة وكلاء البيع المستحقة ٢٥ جنيها .

(ى) الإيجار الشهرى للمحل ٧٥ جنيها .

والمطلوب :

(١) عمل حسابى المتاجرة والأرباح والخسائر .

(٢) تصوير الحسابات المحتاجة بالتسوية .

(٣) عمل الميزانية بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٥

(٢٤) ابتدأ أحمد بك حسن أعماله التجارية برأس مال قدرة ١٥٠٠٠ جنيه منها ١٠٠٠٠ جنيه نقدية أودعت فى بنك مصر و٣٠٠٠ جنيه عقار و٢٠٠٠ جنيه أثاث .

والآتى بيان نتيجة أعماله فى آخر السنة التجارية المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ .

مجموع يومية المبيعات ٢٥٢٠٠ جنيه والمبيعات النقدية ٣٤٠٠ جنيه .

« « المشتريات ١٦٤٠٠ جنيه والمشتريات النقدية ١٨٠٠ جنيه .

« « أوراق القبض ١٧٥٠٠ جنيه .

« « أوراق الدفع ١١٢٠٠ جنيه .

« « المردودات . د ٣٠٠ جنيه .

« خانة الخصم فى جانب منه من دفتر الصندوق ٢٩٠ جنيها وفى جانب له ٣١٠ جنيها .

« دفتر صندوق المصروفات النثرية ٦٤٠ جنيها .

« مادفعه المدينون العاديون ٦٤٠٠ جنيه والمدينون بكمبيالات ٣٥٠٠ جنيه .

« مادفع للدائنين العاديين ٢٦٠٠ جنيه وللدائنين بكمبيالات ٨٧٠٠ جنيه .

« ماخصم من الكمبيالات فى البنك ١٣٤٠٠ جنيه (قيمة اسمية) بلغ الأجيوعليها ٢٠٠ جنيه

« مالم يمكن تحصيله من المدينين ٤٥٠ جنيها .

وصرف مايأتى بشيكات .

١٨٠٠ جنيه مهايا ، ١٠٠٠ جنيه إعلان ، ٥٠٠ جنيه نقل للداخل ، ٢٠٠ جنيه نور ومياه ، ٣٥ جنيها تأمينات ، ٣٤٠ جنيه مصاريف تأسيس ، ٩٠ جنيها تصليحات ، ٣٠٠ جنيه مسحوبات ، ٦٠٠ جنيه مصاريف نثرية .

وعند الجرد تقرر مايأتى :

(ا) تقدّر البضاعة الباقية بمبلغ ٤١٠٠ جنيه .

(ب) يستهلك الأثاث بمعدل $\frac{٢}{٣}$ ١٦ ٪ والعقار ١٠ ٪ ومصاريف التأسيس ٢٠ ٪ .

(ج) تبلغ الديون المعدومة بمبلغ ٤٠ جنيها .

(د) يعمل احتياطى ديون معدومة بمعدّل ٥ ٪ واحتياطى خصم المدينين ١ ٪ .

(هـ) يعمل احتياطى خصم الدائنين بمعدل ١ ٪ .

(و) هناك مهايا مستحقة قدرها ١٥٠ جنيها .

(ز) مدفوع مقدما من مصاريف الاعلان مبلغ ٥٠ جنيها .

(ح) بلغت فوائد البنك ١١٠ جنيها .

والمطلوب :

(١) تصوير حسابات الأستاذ .

(٢) ميزان المراجعة .

(٣) الأرباح والخسائر .

(٤) الميزانية .

(٢٥) فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ كانت أرصدة حسابات حسن بك لبيب والبيانات التى أظهرتها عملية الجرد كالآتى ، والمطلوب عمل حسابى المتاجرة والأرباح والخسائر وتصوير الميزانية العمومية :

منه	له	الحسابات	الملاحظات الجردية
جنيه	جنيه		
٢٦٠٠		بضاعة فى ٤٤/١/١	البضاعة الباقية قدّرت بمبلغ ٢١٣٠ جنيها .
٢٠٢		أثاث	يستهلك بنسبة ١٠ ٪
١١٥٠		سيارات للنقل	يستهلك بنسبة ١٠ ٪
٢٦٠٠		أوراق ماليه	
	٢٥٠٠	دائنون	
	٨٠	أرباح الأوراق المالية	هناك أرباح لم تحصل ٥٠ جنيها .
	١٠٠٠	سلفة بفائدة ٦ ٪	معقودة من أول المدة التجارية .
٢٥٠٠		مدينون	
٢٥٥٠		مشتريات	
٣٠		فائدة السلفة	
١٨٠٠		أوراق قبض	
	٢٠٠	احتياطى الديون المعدومة	يجعل بنسبة ١٠ ٪ من الذمم .
٥٨٠٠		عقار	يستهلك بمعدل ٢ ٪
٤٥		أجيو	
١٥٠		عوائد وضرائب وتأمين	هناك تأمين مقدم قدره ١٥ جنيها .
	٩٠	ايجار العقار	
٣٤٠٠		البنك حساب جارى	هناك فائدة مستحقة ٨٥ جنيها .
١٢٠		نور ومياه وفحم	فاتورة النور لشهر ديسمبر وقيمتها ٨ (ثمانية جنيهات) لم تدفع .
	؟ ؟	رأس المال	
	١٣٠	خصم وفوائد	
٨٥٠		مهايا	هناك مهايا مقدمة ٥٠ جنيه .
	٥٠	احتياطى خصم مدين	يجعل ٢ ٪ من الذمم .
١٦٠		نقل للداخل	
٣٠٠		ديون معدومة	أعدم ٢٠٠ جنيه أخرى .
	٦٥	احتياطى أجيو	يجعل بمعدل ٨ ٪ ومتوسط الاستحقاق ١٩٤٤/٣/٣١
	٢١٠٠	أوراق دفع	
١٣٠		مصاريف نثرية	طوابع وأدوات باقية قيمتها ١٠ جنيهات .
٨٠		خصم وفوائد وعمولة	
٧٥٠		مصاريف إعلان	تستهلك على ثلاث سنوات .
	٧٠٠٠	مبيعات	
٣٥٠		صندوق	يحتوى على ٥٠ قرشا نقودا مزيفة .
٣٥٠		مردودات داخلة	

(٢٦) ميزان المراجعة لمحل طاهر عبد السلام فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ كان كما يأتى :

٨١٠ جنيهات إيجار ، ١٩٠٠٠ جنيه مشتريات ، ٣٤٠ جنيها م . داخلة ، ٢٥٠ جنيها م . خارجة و٥١٠ جنيهات نقل للداخل ، ٢١٠ جنيهات عمولة وكلاء الشراء ، ٧٢٠٠ مدينون ، ٨١٠ جنيهات ديون معدومة ، ٤٢٠ جنيها ا . ى . م ، ٨٠ جنيها خصم مدين ، ٧٠ جنيها . ا . خ . مدين ، ١٢٢٠٠ جنيه أوراق قبض ، ٢٣٠ جنيها أچيو ، ١٥٠ جنيها . ا . أچيو ، ١٨٠٠ جنيه أموال مستثمرة ، ٥٠٠ جنيه احتياطى خسارة الأموال المستثمرة ، ٣٠٠ جنيه خسارة الأموال المستثمرة ، ٥٤٠٠ جنيه دائنون ، ٧٥ جنيها خصم دائن ، ٦٠ جنيها احتياطى خصم دائن ، ٤٢٠ جنيها إعلان ، ١٢٠ جنيها عمولة وكلاء البيع ، ٨٢٠ جنيها مهايا ، ١٠ جنيهات نقل ، ٨٢٠ جنيها مسحوبات ، ٤٢٠ جنيها صندوق ، ٣٥٠٠ جنيه بنك ، ١٢٠ جنيها فوائد بنك ، ٣١٠ جنيهات مصاريف نثرية ، ٤٠ جنيها صندوق المصاريف النثرية ، ٧٣٠٠ جنيه أوراق دفع ، ١٢٠ جنيها نور ومياه ، ٣٠ جنيها تأمينات لشركات النور والمياه ، ٩٠٠ جنيه أثاث ، ٢١٠ جنيهات مصاريف التأسيس ، ٣٦ جنيها إيجار دائن ، ٣٠٠٠ جنيه بضاعة أول يناير سنة ١٩٤٤

؟ ؟ ؟ ؟ رأس المال . ٢٨٢٩

وعند الجرد وجد ما يأتى :

(ا) قدرت البضاعة الباقية بمبلغ ٥٣٠٠ جنيه

(ب) يستهلك الأثاث بواقع $\frac{1}{3}$ ٣٣٪ ومصاريف التأسيس بنفس النسبة .

(ج) تبلغ الديون المعدومة بمبلغ ٣٢٠ جنيها .

(د) تقرر عمل ا . ى . م بمعدل ٥٪ ، ا . خ . مدين ٢٪ ، ا . خ . دائن بمعدل ٢٪

(هـ) هنالك عمولة وكلاء شراء مستحقة بمبلغ ٣ جنيهات وعمولة وكلاء بيع مقدمة ٥ جنيهات .

(و) الايجار الشهرى للمحل ٧٠ جنيها وقد أجر المحل جزءا منه من الباطن بايجار شهرى قدره ٤ جنيهات .

(ز) تقدر أوراق القبض بقيمتها الحالية (متوسط المهل ٤٥ يوما والمعدل ٦٪)

(ح) مستحق لمتعهدى النقل للداخل ١٠ جنيهات

(ط) مدفوع مقدما لشركة الاعلانات ٢٠ جنيها

(ى) المطبوعات الباقية قدرت بمبلغ ٨ جنيهات

(ك) ظهر فى كشف الحساب الجارى فوائد بنك قدرها ١٠ جنيهات

والمطلوب :

(١) عمل حسابى المتاجرة والأرباح والخسائر

(٢) عمل الميزانية بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

(٣) قيد إقفال الدفاتر وفتحها .

(٢٧) الآتى بيان ميزان المراجعة لمصنع عبد الفتاح فوزى بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٣١ :

٤٨٥٠ جنيها بضاعة تامة الصنع ، ٣٨٩٠ جنيها بضاعة غير تامة الصنع ، ٥٢٠٠ جنيه مواد أولية ، ١١٩٠٠ جنيه مشتريات ، ٣٢٥ جنيها مردودات خارجة ، ٣٢٩٠٠ جنيه مبيعات ، ٩١٥ جنيها مردودات داخلة ، ٥٩٠ جنيها خصم مدين ، ٦٢٠ جنيها خصم دائن ، ١٢٠٠ جنيه ديون معدومة ، ٩٢٠ جنيها احتياطى ديون معدومة ، ٤٥٠ جنيها احتياطى خصم مدين ، ١٦٢٠٠ جنيه أوراق قبض ، ١٢٠ جنيها أجيو ، ٣٤٠٠ جنيه مدينون ، ٩٨٠٠ جنيه أوراق دفع ، ٤٣٥٠ جنيها دائنون ، ٥١٩ جنيها عمولة وكلاء الشراء ، ٣٢٠ جنيها عمولة وكلاء البيع ، ٨٢٠٠ جنيه عقار ، ١٣٠٠ جنيه للمصنع أثاث ، ١٥٠٠٠ جنيه الآلات ، ٨٥٠ جنيها أدوات ، ٢١٠٠ جنيه فحم وقود ، ٨٠٠ جنيه كهرباء ومياه ، (ثمنها للمكتب) ، ٥٥٠٠ جنيه أجور عمال ٨١٠ جنيه نقل للداخل ، ١٢٠٠ جنيه مهايا (نصفها للمكتب) ، ٧٢٠ جنيها إيجار ثمنه للمصنع ، ١٨٠٠ جنيه مسحوبات ، ١٢٨٠٠ جنيه بنك ، ٢٥٠ جنيه صندوق ، ١٢٠٠ جنيه إعلان ، ١٥٠ جنيها تأمينات ، ٣٥٠ جنيها مصاريف مختلفة (نصفها للمصنع) ورأس المال ؟؟

وعند الجرد تقرر ما يأتى :

(ا) تقدر البضاعة الباقية بمبلغ ٣١٠٠ جنيه وغير التامة الصنع ٢٩٠٠ جنيه والمواد الخام ٢٥٠٠ جنيه

(ب) تستهلك الآلات بمعدل ١٠ ٪ والأدوات ١٢ ½ ٪ والعقار ٥ ٪ والأثاث ٢٠ ٪

(ج) تبلغ الديون المعدومة بمبلغ ٧٢٠ جنيه .

(د) يكون احتياطى الديون المعدومة بمعدل ٥ ٪ واحتياطى خصم مدين ١ ٪ واحتياطى الخصم الدائن ١ ٪ أيضا .

(هـ) هناك أجور عمال مستحقة ٢٥٠ جنيها ، ومهايا مقدمة ٨٠ جنيها .

(و) عمولة وكلاء الشراء المستحقة ٢٠ جنيها ووكلاء البيع المقدمة ٨٠ جنيها .

(ز) تقدر أوراق القبض بقيمتها الحالية (متوسط المهل ٣٠ يوما والمعدل ٦ ٪) .

والمطلوب :

(١) حساب التشغيل والأرباح والخسائر .

(٢) الميزانية .

(٣) قيد إقفال الدفاتر وفتحها .

(٢٨) افتتح عبد الرحمن عطيه منشأة تجارية ابتداء من أول مارس سنة ١٩٤٣ برأس مال قدره ٥٠٠٠ جنيه وبنى المحاسبة فيها على أساس تجزئة اليومية والأستاذ إلى دفاتر فرعية ، وزود اليوميات الفرعية بخانات إحصائية مختلفة فتمكن فى ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٤ من الحصول على البيانات الآتية :

	جنيه	
مجموع يومية المشتريات	٥٣٤٦٤	
« خانة المشتريات فى دفتر الصندوق	٨٦٦٧	
« يومية المبيعات	٦٠٤٢٥	
« خانة المبيعات فى دفتر الصندوق	١١٦٦٤	
« المردودات الداخلة	١٥٤٨	
« « الخارجة	٢٤٨٧	
« « أوراق القبض	٤٤٢١٥	
« « الدفع	٣٥٢٩٠	
« مادفعه المدينون	١٠٥٨٥	وخصم لهم ٧٥٥ جنيها
« ما دفع للدائنين	١٢٤٧٧	وخصموا للمنشأة ٣١١ «
« القيم الاسمية للكمبيالات التى استحقت على المنشأة ودفعت	٢٩٨٧٥	
« « « « للمنشأة وقبضها	١١٧٣٣	
« « « « قطعتها المنشأة	٢٥٨٤٦	بلغ الأجيو عليها ٢٧٥ «

مدفوعات مختلفة :

١٤٥٠ جنيها أثاث ، ٩٠٠ جنيه إيجار ، ٢٤٠٠ جنيه مهايا ، ١١٥٣٠ جنيها مصاريف استيراد و٥٨٣ جنيها إعلان ، ١٢٣٠ جنيها مصاريف توزيع ، ٩٨٥ جنيها مصاريف نثرية ، ٥٤٧٠ جنيها مصاريف مختلفة ، ١٣٥٠ جنيها مسحوبات .

ونتيجة للجرد تقرر :

(ا) تقدير البضاعة الباقية بمبلغ ٥٧٨٥ جنيها

(ب) استهلاك الأثاث بمعدل ١٠٪

(ج) اعتبار مبلغ ٢٠٠ جنيه دينا معدوما ، ٥٪ من الديون مشكوكا فيها .

(د) متبقى مع موظف المصاريف النثرية طوابع ومطبوعات تبلغ ٣٥ جنيها

(هـ) هناك عقد ثابت مع شركة الإعلانات على استئجار مساحة بمبلغ ١٢٠٠ جنيه لمدة سنة ابتداء من أول مارس سنة ١٩٤٣ على أن يدفع عبد الرحمن شهريا مبلغ ١٠٠ جنيه سواء أعلن أو لم يعلن . ولقد بلغ ثمن ما أعلن به فعلا أثناء السنة ٧٠٠ جنيه فقط .

والمطلوب :

(١) تصوير ميزان المراجعة .

(٢) الحسابات الختامية .

(٣) الميزانية فى ١٩٤٤/٢/٢٩

(٢٩) اشترى مشير منشأة تجارية يملكها مجدى وكان أساس تقدير ثمن الشراء :

موجودات : ٨٧٥ جنيها أثاث، ٤١٧٥ جنيها بضاعة، ٢٣٢٥ جنيها مدينون، ٣١٢٥ جنيها أوراق قبض وكان ما على المنشأة ٧٣٠٠ جنيه منها ٥٢٧٥ جنيها بكمبيالات .

وفتح مشير فى يوم استئناف العمل باسمه — فى أول أبريل سنة ١٩٤٣ حسابا جاريا فى بنك مصر بمبلغ ١٨٠٠ جنيه .

ولقد نظم مشير طريقة المحاسبة فى المنشأة على أساس تجزئة الدفاتر فحصل فى ١٩٤٣/١٢/٣١ على البيانات الآتية :

	جنيه	
مجموع يومية المشتريات	٦٣٤٢٥	
« خانة المشتريات فى دفتر الصندوق	٣٧٤٣٦	
« يومية المبيعات	٨٥٣٨٥	
« خانة المبيعات فى دفتر الصندوق	٦٩٨٤٦	
« يومية المردودات الداخلة	١٨٧٦	
« « « الخارجة	١٥٨٨	
« « أوراق القبض	٥١٨٧٧	
« « « الدفع	٣٩٦٦٦	
« ما دفع للدائنين	١٧٨٥٥	وخصموا للمنشأة ٨٢١ جنيها
« « دفعه المدينون	٢٨٩١٢	وخصم لهم ٧١٢ جنيها .
« الكمبيالات التى استحقت ودفعتها المنشأة	٣٥٨١٤	
« « « « على المدينين ودفعوها ...	١٥٣١٢	
« « « قطعتها المنشأة	٣٢٦١٤	بلغ الأجيو عليها ٣٧٥ جنيها
« « « ظهرت للدائنين	٢١٥٥	
« « « رفضها المدينون	٨١٥	وقد استبدل بها كمبيالات
كمبيالات جديدة بزيادة	٣٥	منها ١٥ جنيها بروتستو والباقى فوائد .
« ما أعدم من الديون	١١٥	

مدفوعات مختلفة :

١٢٥ جنيها أثاث جديد ، ١٢١١٥ جنيها مصاريف استيراد وشراء ، ١٣٤١٥ جنيها ، مصاريف ادارية ، ١١٤٥٠ جنيها مصاريف بيع وتوزيع ، ٨٤٢٥ جنيها مصاريف تجارية مختلفة ، ١٢٢٠ مسحوبات ، ١٢٠٠ جنيه لموظف المصاريف النثرية .

أما نتائج الجرد فهى :

أولا — تقدير البضاعة الباقية بمبلغ ٣٥٧٥ جنيها .

ثانيا — استهلاك الأثاث بمعدل ١٠ ٪ سنويا .

ثالثا — اعتبار مبلغ ٣٢٥ جنيها دينا معدوما وتقدير الديون المشكوك فيها بمعدل ٥ ٪ من الذمم والخصم المنتظر ٢ ٪ .

رابعا — تقدير الخصم المنتظر اكتسابه من الدائنين بمعدل ٢ ٪ .

خامسا — هناك فرق بين رصيد حساب البنك فى الدفاتر وبين رصيد كشف الحساب الذى أرسله البنك مصدره :

(ا) استحقاق فائدة للمنشأة ١٧ جنيها .

(ب) « مصاريف على المنشأة ٨ جنيهات .

(ج) شيك سحبته المنشأة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٣ لأمر أحد الدائنين بمبلغ ١٥ جنيها لم يقدم بعد للصرف .

(د) دفع البنك باذن سابق من مشير كمبياله قيمتها ٥٤ جنيها فى ٣١ ديسمبر .

(هـ) قبض البنك لحساب مشير كمبيالة استحقت فى ٣١ ديسمبر قيمتها ٢٥ جنيها والعمليتان د ، هـ لم تثبتا بعد فى الدفاتر .

سادسا — مستحق لشركة الاعلانات ١٢٥ جنيها عن اعلانات تمت أثناء سنة ١٩٤٣

سابعا — اقترض بعض الموظفين ٥٠ جنيها من ماهياتهم فى السنة التالية فحمل حساب المهايا بهذا المبلغ

والمطلوب :

(١) ميزانية المراجعة .

(٢) الحسابات الختامية .

(٣) الميزانية بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٣

(٣٠) تابع المسألة السابقة .

وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ أستخرجت البيانات الآتية من دفاتر مشير :

	جنيه
مجموع يومية المشتريات	٧٣٤١٥
« خانة « فى دفتر الصندوق	٤٢٨١٧
« يومية المبيعات	٩٣١١٤
« خانة المبيعات فى دفتر الصندوق	٦٥٣٢٥
« يومية المردودات الداخلية	١٤٢٥
« « « الخارجية	٩٤٥
« « أوراق القبض	٦٣٤٢٥
« « « الدفع	٤٥٨٧٠

	جنيه
مجموع الكمبيالات التى استحقت على المنشآت ودفعت	٤٣٧٨٥
« « « « للمنشأة وقبضت	٣٥٨١٥
« « « قطعت فى البنك	٢٥٨٠٠
عليها	٣١٥
« مادفعه المدينون	٢٥٨١٧
خصم	٦١٥
مجموع مادفع للدائنين	٢٣٨١٠
خصم	٧٢٥

مجموع الكمبيلات التى ظهرت لأمر الدائنين ٢٧١٥ جنيها .

« « التى استحقت على المدينين ورفضت ٦٢٠ وقد استبدل بها غيرها بزيادة ٢٥ جنيها منها ٢٠ جنيها مصاريف برونستروالباقى فوائد .

مجموع ما اعتبر دينا معدوما ٧٣٥ جنيها .

مدفوعات مختلفة :

٢٠٠ جنيه أثاث جديد ، ١٤٦٢٥ جنيها مصاريف استيراد ، ١٥٧٢٥ جنيها مصاريف إدارية ، ١٦٢٧٠ جنيها مصاريف بيع وتوزيع ، ١٠١١٥ جنيها مصاريف تجارية مختلفة ، ١١٧٥ جنيها مصاريف نثرية ، ٢٠٠٠ جنيه مسحوبات .

أما نتائج الجرد فهى :

(ا) تقدير البضاعة الباقية بمبلغ ٥١٢٥ جنيها .

(ب) يستهلك الأثاث بنسبة السنة الماضية .

(ج) يعتبر مبلغ ٥١٤ جنيها دينا معدوما .

(د) تكون احتياطيات خاصة للديون المشكوك فيها والخصم بنوعيه بنسبة السنة السابقة .

(ه) يخص السنة التالية من مصاريف الإعلان ٧٢٥ جنيها .

(و) هناك قضية عسكرية مرفوعة على المنشأة و يقدر ما ينتظر أن تتكلفه بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه .

(ز) مستحق لمصلحة الضرائب غرامات لمخالفة القانون ١٢٥ جنيها .

(ح) تؤجر المنشأة منذ أول السنة جزءا من العقار بإيجار شهرى ٢٠ جنيها يقبضه مشير دون أن يثبت فى الدفاتر . وقد صرف منه أثناء السنة ٦٥ جنيها تصليحات .

والمطلوب هو عين المطلوب فى المسألة السابقة .

امتحانات مختلفة

للمعهد وكليتى التجارة

المعهد العالى للتجارة

سنة أولى — مايو ١٩٤١

السؤال الأول :

فى أول يونيه سنة ١٩٤٠ ابتدأ كامل تجارة برأس مال قدره ٥٠٠٠ جنيه فتح بها حسابا جاريا لدى بنك مصر واتخذ طريقته فى المحاسبة على أساس استعمال جميع الدفاتر المعروفة لك من يومية وأستاذ ، وفى آخر السنة التجارية (٣١ مايو سنة ٤١) استخرجت البيانات الآتية من الدفاتر وكانت كل العمليات النقدية تتم بوساطة البنك .

	جنيه	
مجموع يومية المشتريات	١٢٠٠٠	
« خانة المشتريات فى دفتر الصندوق	٦٠٠٠	
« يومية المبيعات	٢٠٠٠٠	
« خانة المبيعات فى دفتر الصندوق	٥٠٠٠	
« « الخصم المدين فى دفتر الصندوق	٢٥٠	
« « « الدائن « «	٢٠٠	
« يومية المردودات الداخلة	٦٠٠	
« « « الخارجة...	٤٥٠	
« « أوراق الدفع	٥٠٠٠	سدد منها كامل أثناء السنة ٣٠٠٠ جنيه
« « « القبض	١١٠٠٠	قطع منها ما قيمته الاسمية ٤٠٠٠ بلغ الأجيو عليها ٤٠ جنيها وحصل فوق ذلك ما قيمته الاسمية ٣٠٠٠ جنيه
« مادفعه المدينون	٤٠٠٠	
« مادفع للدائنين	٣٠٠٠	
« ما اعتبر دينا معدوما أثناء السنة	١٠٠	

مدفوعات مختلفة :

٥٠٠ جنيه أثاث ، ١٥٠ جنيها مصروفات أولية لتأسيس المحل ، ٢٤٠ جنيه مصروفات نثرية ، ٢٠٠٠ جنيه مصروفات استيراد البضاعة ، ١٥٠٠ جنيه مصروفات توزيع البضاعة ، ١٥٠٠ جنيه مصروفات إدارية ، ٦٠٠ جنيه مسجوبات ، ١٠ جنيهات تأمينات لدى الشركات .

أما نتائج الجرد فكانت كما يلى :

(١) اعتبر مبلغ ١٥٠ جنيها دينا معدوما .

(٢) قدرت الديون المشكوك فيها بمعدل ٦ ٪ من الذمم والخصم المنتظر منحه للعملاء بمعدل ١ ٪ (إلى أقرب جنيه) .

(٣) وجد أن البضاعة الباقية بالمخازن مكونة من أربعة أصناف كما يلى :

الصنف	عدد الوحدات بالمخازن	سعر التكلفة بالقرش	سعر السوق	ملحوظات الإدارة	الكمية الواجب حسابها	الثمن
ا	٢٠٠٠	١٠	١٥	منها ٥٠٠ وحدة بعب وقيدت بالدفاتر ولم تسلم بعد		
ب	٣٠٠٠	٢٠	١٨	هنالك ٥٠٠ وحدة اشتريت بسعر السوق وقيدت فعلا بالدفاتر ولكنها لم تصل بعد		
ح	٤٠٠٠	٣٠	٢٥			
د	٥٠٠٠	٤٠	٥٠	منها ١٠٠٠ وحدة ألوانها غير مطلوبة و يقترح بيعها بسعر ٢٦ قوشا		

(٤) يختلف رصيد الحساب الجارى الذى أرسله البنك عن رصيد حساب البنك فى الدفاتر ووجد أن الأسباب هى :

(ا) تستحق فائدة على الحساب الجارى مقدارها ٢٠ جنيها .

(ب) الكمبيالة رقم ٢١٢ المسحوبة على المحل وقيمتها ٢٠٠ جنيه استحقت فى ٣٠ مايو فدفعها البنك طبقا لتعليمات كامل . ولم يكن إخطار هذه العملية قد وصل بعد لكامل .

(ج) الشيك رقم ٦٥٨٧ الذى سحبه كامل فى ٢٩ مايو لأمر نصحى وقيمته ٦٥ جنيها قيد فعلا فى الدفاتر ولكن لم يقدم بعد للصرف .

(٥) أقرض المحل بعض الموظفين مبلغ ٥٠ جنيها على أن يسددوه على أقساط شهرية ابتداء من مرتب شهر يونية سنة ١٩٤١ .

(٦) فاتورة شركة الإعلانات مستحقة وقيمتها ٥٠ جنيها منها مبلغ ٢٠ جنيها لإعلانات تمت أثناء السنة التجارية والباقى لحملة إعلانية يبدأ فيها من منتصف يونية سنة ١٩٤١ .

(٧) يستهلك الأثاث بمعدل ١٠ ٪ ومصروفات تأسيس المحل بمعدل ٢٠ ٪ .

والمطلوب :

(١) حسابات الذمم والمطلوبات وأوراق القبض وأوراق الدفع والبنك .

(٢) حسابى المتاجرة والأرباح والخسائر عن المدة المنتهية فى آخر مايو سنة ١٩٤١ .

(٣) الميزانية العمومية مرتبة ترتيبا صحيحا .

السؤال الثانى :

كان بين الأصول فى الميزانية العمومية لمحل تجارى بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٤٠ ما يلى :

المبلغ الكلى		المبلغ الجزئى		البيان
مليم	جنيه	مليم	جنيه	
		—	١٥٠٠	عقار
		—	٧٥	استهلاك بمعدل ٥٪
—	١٤٢٥			
		—	٤٥٠٠	ذمم
		—	١٣٥	احتياطى الديون المعدومة بنسبة ٣٪
		—	٤٣٦٥	
—	٤٣٢١	—	٤٤	احتياطى خصم بنسبة ١٪ إلى أقرب جنيه

وفى ٣١ مايو سنة ٤١ كان بين أرصدة ميزان المراجعة لنس المحل :

٥٠٠٠ ذمم ، ٤٠ جنيها ديون معدومة ، ٥٠ جنيها خصم مدين .

وعند الجرد :

ظهر أن العملية التى تمت مع المدين محمود صدقى (ورصيده ١٢٠ جنيها) والتى بمقتضاها سحب لأمر المحل شيكا بمبلغ ٦٠ جنيها على أن يتنازل له عن الباقى طبقا للاتفاق الذى أقره دائنوه لم تثبت بعد فى الدفاتر .

وقدرت الديون المشكوك فى تحصيلها والخصم المنتظر منحه للعملاء بنفس النسب القديمة مع التقريب الى أقرب جنيه . والمطلوب :

(١) ما هو رصيد كل من العقار والذمم فى أول يونية سنة ١٩٤٠

(٢) تصوير الحسابات اللازمة لتسوية نتائج الجرد مع ملاحظة تقريب إلى أقرب جنيه دائما .

السؤال الثالث :

فى الأسبوع الأول من شهر يونيه سنة ١٩٤١ تسلمت الأوراق التجارية الآتية :

(١) سندا إذنيا حرره مدينك يحيى بمبلغ ٧٥ جنيها ويستحق بعد شهر وقد أعطى رقما مسلسلا ١٧٦ (الحساب صفحة ٧٥)

(٢) كمبيالة سحبتها فى ٣ يونيه على فوزى بنها وقيمتها ٦٠ جنيها تستحق بعد شهرين فقبلها فى ٤ منه (الحساب صفحة ٨٠) ولقد أظهرتها لأمر حمرده فى اليوم التالى (الحساب ص ٩٩) .

(٣) كمبيالة أظهرها لك مشرقى الشمسى من الجيزة بتاريخ ٤ يونيه ساحبها نصوح بالفيوم على خالد بنى سويف لأمر مشرقى ، محررة فى أول ابريل وتستحق فى ٦ يونيه وقيمتها ٨٠ جنيها (الحساب صفحة ٩٥) .

وفى ٦ يونيه رفض المسحوب عليه دفع الكمبيالة الثالثة فعملت ضده البرتستو يوم ٧ وتكلف جنيها ، وفى نفس اليوم اتفقت مع مظهر الكمبيالة على أن يسدد لك قيمة الكمبيالة المرفوضة بأخرى يقبلها فى الحال وتستحق بعد شهر بزيادة جنيه كفوائد ومصروفات خلاف البرتستو ، ولقد تم ذلك فعلا .

والمطلوب :

(١) تصوير صفحة من دفتر يومية أوراق القبض لإثبات ماتقدم (ص ٧٧) .

(٢) تصوير حساب أوراق القبض وترصيده فى ٧ يونيه (ص ٨٠) .

(٣) إثبات مايلزم من قيود أخرى .

السؤال الرابع :

ينص قانون التجارة على أنه يجب على كل تاجر أن يكون له دفتر يومية يشتمل على بيان ماله وما عليه من الديون يوما فيوما وعلى بيان أعمال تجارية وبيان ما اشتراه أو باعه أو قبله أو حاله من الأوراق التجارية وعلى بيان جميع ما قبضه ومادفعه ، ويكون مشتملا أيضا على المبالغ المنصرفة على منزله شهرا فشهرا اجمالا بغير بيان لمفرداتها » .

وينص أيضا على شروط يجب أن تتوفر فى هذا الدفتر منها التسجيل وعدم الكتابة فى الحواشى وعدم ترك بياض الخ .

ومن جهة أخرى نرى أن مقتضيات العمل قد حتمت تقسم اليومية إلى يوميات فرعية مختلفة .

فكيف توفق بين مقتضيات "مسك الدفاتر" وحكم القانون ؟ وما عسى أن يكون دفتر اليومية الذى عناه القانون فى المنشآت الكبيرة التى يتم فيها تقسيم العمل الدفترى ؟؟

المعهد العالى للتجارة

السنة الأولى — مايو سنة ١٩٤٢ — ثلاث ساعات

السؤال الأول

كان بين أرصدة ميزان المراجعة لمحل رشاد الجمال فى ٣١ مايو ١٩٤٢ ذمم ٩٥٠ جنيها ، ديون معدومة ٥٠ جنيها إحتياطى ديون مشكوك فيها ٨٠ جنيها ، خصم مدين ١٠ جنيهات ، احتياطى خصم ١٢ جنيها

ولقد جردت حسابات المدينين فكانت النتيجة كما يلى :

		جنيه	
(١)	محمد محرم ورصيده	١٣٠	ينتظر تحصيلها بالكامل .
(٢)	أحمد صقر «	٦٠	وقد سقط الحق فى مطالبته بمضى المدة .
(٣)	ابراهيم ربيع «	٢٠٠	ثمن بضاعة اشتراها منذ ٥ أيام على شرط أن يخصم له ٥ ٪ منها إن دفع فى بحر أسبوع .
(٤)	يوسف رجب «	١٢٠	ولقد توفى وليس له تركة يمكن الرجوع عليها بقليل أو كثير .
(٥)	حامد شعبان «	١٥٠	وقد توقف عن دفع ديونه منذ مدة وأجرى ضده عدة بروتستات ويحتمل ألا يحصل منه أكثر من ثلث المبلغ .
(٦)	حسن رمضان «	٢٩٠	ينتظر تحصيلها بالكامل .
		٩٥٠	

فمن هذه المعلومات صوّر :

(١) قائمة الجرد وما حكم القانون بالنسبة لها .

(٢) الحسابات التى ظهرت أرصدتها فى الميزان وتسويتها على ضوء معلومات الجرد .

(٣) حساب كل من محرم وصفر وربيع .

السؤال الثانى (١٠ درجات) :

انتهت السنة التجارية لمحل عباس بك مشرفة فى ٣١ مارس سنة ١٩٤٢ وكانت أرصدة ميزان المراجعة بعد عمل حساب المتاجرة واستخراج مجمل الربح كما يلى :

البضاعة (فى ٣١ مارس سنة ١٩٤٢) ٢٥٠٠ جنيه ، الذمم ٢٥٠٠ جنيه ، أوراق القبض ٤٥٠٠ جنيه ، المطلوبات ٢٠٠٠ جنيه ، أوراق الدفع ٨١٤٠ جنيها ، العقار ٣٠٠٠ جنيه ، التأمينات ٣٠ جنيها ، الأثاث ٦٠٠ جنيه ، البنك ١٨٠٠ جنيه ، صندوق المصاريف النثرية ٢٠ جنيها ، المصاريف النثرية ٢٠٠ جنيه ، رأس المال ٤٠٠٠ جنيه ، حساب المتاجرة (مجمل الربح) ٢٥٠٠ جنيه ، مصاريف التوزيع ٢٠٠ جنيه ، المصاريف التجارية المختلفة ٢٠٠ جنيه ، المصاريف الادارية ٦٠٠ جنيه ، المسحوبات ٥٠٠ جنيه ، الخصم المدين ٥٠ جنيها ، الخصم الدائن ٣٠ جنيها ، فائدة البنك ٣٠ جنيها .

ونتيجة للجرد :

(١) يستهلك العقار بمعدل ٣٪ والأثاث ١٠٪

(٢) تقدر الديون المشكوك فى تحصيلها بمعدل ٥٪ من الذمم .

(٣) متبقى مع موظف المصاريف النثرية طوابع تمغة وبريد ومطبوعات قيمتها ٥ جنيهات .

(٤) هناك فوائد بنك مستحقة قيمتها ٥ جنيهات .

(٥) بين أوراق القبض كمبيالة قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه لا أمل فى تحصيلها .

(٦) متفق مع أحد توكيلات الاعلان على حملة إعلانية ابتداء من أول يناير ١٩٤٢ لمدة ٦ شهور بمبلغ قدره ٣٠٠ جنيه دفع منها حتى الجرد ١٠٠ جنيه علما بأن نصيب الشهور الستة متساوٍ فى هذه الحملة .

(٧) أجر عباس بك جزءا من العقار ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٤١ بايجار شهرى ١٠ جنيهات ولقد خصص المبلغ المتحصل لترميم العقار أولا فأولا ولم يثبت فى الدفاتر شيئا خاصا بذلك .

والمطلوب :

(١) حساب الأرباح والخسائر .

(٢) الميزانية .

السؤال الثالث (٦ درجات) :

فى أول يوليه سنة ١٩٤١ أتم طاهر عبد السلام شراء عقار ليتجر فيه بثمن قدره ٢٠٠٠ جنيه دفعها بشيك .
وفى نفس التاريخ دفع سمسرة شراء بمعدل ٥ ٪ بشيك أيضا ورسوم تسجيل ١٠٠ جنيه نقدا وأخيرا اتفق مع أحد المقاولين على عمل ترميمات وتصليحات ضرورية لاعداد العقار للتاجرة بمبلغ ٣٠٠ جنيه دفعها فى أول أغسطس .

ولقد قدّر الخبراء أن ثمن الأرض ١٠٠٠ جنيه وأن المبانى تستهلك بقسط ثابت بمعدل ٣ ٪ وأن أنقاض العقار فى حالة هدمه ينتظر أن تباع بمبلغ ٥٠٠ جنيه .

فإذا علمت أن طاهر قد انتفع بالمتجر فى عمله من يوم شرائه .

فالمطلوب :

(١) تصوير حساب العقار مرصدا للميزانية فى آخر السنة (٣١ ديسمبر) .

(٢) ايجاد قيمة القسط السنوى الثابت للاستهلاك مع توضيح العمل .

السؤال الرابع (٦ درجات) :

استخرجت المعلومات الآتية من دفاتر ابراهيم بك علوان عن السنة التجارية المنتهية فى ٣١ مارس سنة ١٩٤٢

مجموع المشتريات الآجلة ١٤٠٠٠ جنيه .

« ما سحبه الدائنون من الكمبيالات ٧٠٠٠ جنيه .

« ما رد للدائنين من البضائع ٥٠٠ جنيه .

« مجموع ما دفع للدائنين نقدا وبشيكات ٣٢٥٠ جنيها وذلك بعد أن خصموا خصما نقديا بلغ مجموعه ٥٠ جنيها .

مجموع الكمبيالات التى استحقت ولم تدفع واستبدل بها غيرها ٣٠٠ جنيه .

والمطلوب :

(١) ذكر المصدر الذى تستخرج منه هذه البيانات على فرض أن طريقة المحاسبة فى المنشأة منتظمة .

(٢) تصوير الحساب الإجمالى للمطلوبات وذكر ما يعود على المنشأة من الفوائد بتوسيطه .

المعهد العالى للتجارة

سنة أولى — سبتمبر سنة ١٩٤٢

السؤال الأول (٥ درجات) :

بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٤٢ — صدرت الجمعية التعاونية المركزية للبترول من مستودع الجمعية بالسويس إلى عميلها أحمد حسن الريس بينها صهريجا من الغاز الأبيض به ١٠ طن سعر الصفيحة ١٥٨ مليما تسليم السويس مضافا إليها النولون .

وفى ٤ فبراير — أرسلت الشركة إلى بنك مصر خطابا مرفقا به بوليسة الشحن ليسلمها إلى العميل مقابل تسديد الفاتورة ومبلغها ١١٥,٩٤٠ جنيه وقد قام العميل بدفع هذا المبلغ فى البنك لحساب الشركة فى ١٠ منه .

وفى ٥ منه — وصلت الفاتورة إلى العميل ومنها اتضح أن ثمن الإرسالية بلغ ١١٠,٦٠٠ جنيه خلاف نولون السكة الحديد الذى بلغت قيمته ٥,٣٥٠ جنيه .

وفى ٩ منه — وصل إلى العميل إخطار من الجمعية بأنها قيدت لحسابه مبلغ ٧٠٠ مليم فرق سعر نظرا لهبوط الأسعار فى منطقته .

وفى ٢٠ منه — وصل إلى العميل إخطار من الجمعية بأنها قيدت على حسابه ٩٩٠ مليما فرق نولون .

وفى ٢٨ منه — وصل إلى العميل كشف حساب من الجمعية عن شهر فبراير واتضح منه علاوة على ما ذكر أن رصيده كان مدينا للجمعية بمبلغ ١٣٢,١٢٠ جنيه بتاريخ أول فبراير .

والمطلوب اثبات العمليات السابقة فى دفتر اليومية العام لمحل أحمد حسن الريس ثم صور حساب الجمعية فى دفتر أستاذ المحل مفتوحا فى أول فبراير سنة ١٩٤٢ ومرصدا بتاريخ ٢٨ منه ثم أعد فتحه فى أول مارس ١٩٤٢

السؤال الثانى (٨ درجات) :

فى أول يناير سنة ١٩٤٢ — كان رصيد الصندوق والبنك المدين لمحل على كامل ٣٠ جنيها ، ٥٠٠ جنيه على التوالى والآتى بيان بعض العمليات التى تمت بالمحل المذكور فى المدة من أول يناير لغاية ٦ منه :

فى أول يناير — دفع إيجار المحل عن ثلاثة أشهر بشيك على البنك قيمته ٤٠ ج . م

فى تاريخه — بلغت المبيعات النقدية ٢٠ ج . م

فى تاريخه — أودع فى البنك مما فى الصندوق ٣٠ ج.م

فى ١ منه — سدّد محمد على فاتورة قيمتها ١٠٠ ج.م بشيك قيمته ٩٧ ج.م أرسل للبنك توا .

فى تاريخه — وصله إشعار من البنك بأنه قيد لحسابه الجارى مبلغ ٤٩,٩٠٠ ج.م قيمة صافى ورقة أرسلت للبنك للتحصيل قيمتها الاسمية ٥٠ ج.م .

فى ٣ منه — بلغت المبيعات النقدية ٣٠ ج . م والمشتريات النقدية ٤٠ ج . م

وفى ٤ منه — سدّد حساب فهمى حسين البالغ قدره ٥٠ ج . م بشيك على البنك قيمته ٤٨,٥٠٠ ج . م

فى تاريخه — استحقت ورقة دفع مبلغها ٨٠ ج.م دفعها بشيك على البنك .

فى تاريخه — اشترى أثاثا من محلات السمرى بمبلغ ٤٠ جنيها دفعه بشيك على البنك .

فى ٥ منه — سحب من الصندوق لاستعماله الخاص مبلغ ١٠ جنيهات .

فى تاريخه — بلغت المبيعات النقدية ٢٥ جنيها والمشتريات النقدية ١٥ جنيها .

فى ٦ منه — سدد فؤاد صبرى رصيد حسابه البالغ قدره ٤٠ جنيها بشيك قيمته ٣٨ جنيها أودع فى الصندوق.

فى تاريخه — دفع محمد على نقدا مبلغ ٥٠ جنيها من حسابه .

والمطلوب تسطير صفحة من دفتر يومية الصندوق ذى الأربع خانات وإثبات العمليات السابقة به وترصيده بتاريخ ٦ يناير وإعادة فتحه فى ٧ منه .

السؤال الثالث (١٢ درجة) :

الآتى بيان ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر أحد التجار بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤١ :

أرصدة مدينة :

٢٠٠٠ جنيه بضاعة فى أول يناير سنة ١٩٤١ — ١٠٥٠٠ جنيه مشتريات ، ٦٠٠ جنيه مردودات المبيعات ، ٢٥٠ جنيها نقل للخارج ، ٣٠٠ جنيه نقل للداخل ، ٣٥٠ جنيها عمولة وكلاء الشراء ، ٤٠٠ جنيه عمولة وكلاء البيع ، ٨٠٠ جنيه مصاريف إدارية ، ٧٥٠ جنيها مصاريف تجارية ، ٦٨٠ جنيها مصاريف توزيع ، ٦٠ جنيها مصاريف نثرية ، ٤٧٠ جنيها ضرائب جمركية على البضائع المستوردة ، ٤٠٠٠ جنيه ذمم ، ٢٠٠٠ جنيه أوراق قبض ، ٣٥٠ جنيها ديون معدومة ، ١٥٠ جنيها خصم مدين ، ٤٥ جنيها أجيو ، ٢٠ جنيها تأمينات لدى شركات ، ٢٠٠ جنيه مسحوبات ، ١٥٠٠ جنيه عقار ، ٨٠٠ جنيه أوراق مالية ، ٣٠٠ جنيه أثاث ، ٦٠ جنيها فائدة القرض ، ٤٠٠ جنيه بنك ، ٥٠ جنيها صندوق ، ٥ جنيهات صندوق المصاريف النثرية .

أرصدة دائنة :

٢٠٠٠ جنيه قرض (عقد فى ١٩٤١/٤/١ بفائدة ٦ ٪ سنويا) ، ٣٠٠٠ جنيه رأس المال ، ٤٠٠٠ جنيه مطلوبات ، ٢١٠٠ جنيه أوراق دفع ، ٤٠٠ جنيه احتياطى الديون المشكوك فيها ، ٥٠ جنيها إيراد الأوراق المالية ، ٥٠٠ جنيه مردودات المشتريات ، ١٤٨٠٠ جنيه مبيعات ، ١٩٠ جنيه خصم مكتسب .

وعند الجرد جمعت المعلومات الآتية :

(١) قدرت البضاعة الباقية فى آخر المدة بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه .

(٢) هناك عمولة مستحقة لأحد وكلاء البيع قدرها ١٠ جنيهات لم تثبت بعد فى الدفاتر .

(٣) ضمن المصاريف الادارية مبلغ ٢٠ جنيها مهايا مدفوعة مقدما .

(٤) هناك طوابع بريد وطوابع دمغة باقية قدرت بمبلغ ٣ جنيهات .

(٥) يجعل احتياطى الديون المشكوك فيها معادلا ٥ ٪ من الذمم .

(٦) يستهلك العقار بمعدل ٣ ٪ سنويا والأثاث بمعدل ١٠ ٪ سنويا مع العلم بأن المحل اشترى أثاثا بمبلغ ١٠٠ جنيه فى أول يوليه سنة ١٩٤١ .

(٧) هناك فوائد على الأوراق المالية قدرها ٢٥ جنيها أعلنت ولكنها لم تستلم بعد ولم تقيد فى الدفاتر .

والمطلوب تصوير حسابى المتاجرة والأرباح والخسائر عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤١ ثم عمل الميزانية العمومية كما تظهر فى ذلك التاريخ .

السؤال الرابع (٥ درجات) :

اعتاد تاجر أن يعمل احتياطى للديون المعدومة واحتياطى للخصم على الذمم بمعدل ٥ ٪ و٢ ٪ من الذمم على التوالى . وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ بلغ رصيد الذمم فى دفاتره ٤٥٠٠ جنيه وكان ضمن عملياته أثناء سنة ١٩٤١ ما يأتى :

بلغ مجموع يومية المبيعات الآجلة ١٥٠٠٠ جنيه ، و بلغ مجموع يومية أوراق القبض ٦٥٠٠ جنيه ، و بلغ مجموع يومية المردودات الداخلة ٢٠٠ جنيه ، و بلغ مجموع قيمة الأوراق التى رفضها المدينون ٦٠٠ جنيه ، ومجموع قيمة الشيكات الواردة منهم ٩٠٠٠ جنيه ، و بلغ مجموع قيمة الخصم الذى سمح به لهم ١٠٠ جنيه وما أعدم طرفهم من الديون أثناء العام ٢٠٠ جنيه .

وعلاوة على ما تقدم و بعد عمل ميزان المراجعة فقد أعدم دين مقداره ١٠٠ جنيه . والمطلوب :

(١) تصوير حساب إجمالى الذميم كما يظهر فى ١٩٤١/١٢/٣١

(٢) تصوير الحسابات الآتية كما تظهر فى ١٩٤١/١٢/٣١ لبيان ما يرحل منها الى حساب الأرباح والخسائر .
الديون المعدومة ، احتياطى الديون المعدومة ، الخصم المسموح به ، احتياطى الخصم .

(٣) بين كيف تظهر الذمم فى الميزانية فى ذلك التاريخ .

المعهد العالى للعلوم المالية والتجارية

السنة الأولى — الدور الأول — مايو سنة ١٩٤٣

السؤال الأول (١٢) درجة :

افتتح عمرو متجرا فى أول يناير سنة ١٩٤٢ واتبع فى إثبات عملياته أحدث نظم إمساك الدفاتر وفى ٣١ ديسمبر أمكن الحصول من الدفاتر الفرعية على المجاميع الآتية :

	جنيه
مجموع يومية المشتريات	٢٣٥١٤
مجموع خانة المشتريات فى دفتر الصندوق	٩٢١٧
مجموع يومية المبيعات	٣١٦١٧
مجموع خانة المبيعات فى دفتر الصندوق	١٠٨١٧
مجموع يومية المردودات الداخلة	١٤١٥
مجموع يومية المردودات الخارجة	٩١٧
مجموع يومية أوراق القبض	٢١٦١٢
مجموع يومية أوراق الدفع	١٥٨١٦
مجموع ما دفعه المدينون بعد الخصم	٤٥١٣
مجموع ما دفع للدائنين	٣٦١٣
مجموع الكمبيالات التى استحقت للمنشأة وقبضت	١٥٩١٤
مجموع الكمبيالات التى استحقت على المنشأة ودفعت	١٠٤١٦
مجموع خانة الخصم المدين فى دفتر الصندوق	١١٨
مجموع خانة الخصم الدائن فى دفتر الصندوق	١٢٥
مجموع مادفعه عمرو أثناء السنة كرأس مال له	٨٠٠٠

مدفوعات مختلفة :

٣٠٠٠ جنيه عقار ، ١٢٠٠ جنيه أثاث ، ١٥١٤ جنيه نقل للداخل ، ٢٣١٤ جنيه عوائد جمركية على الواردات ، ٢٤١٧ جنيها مهايا ، ٨٥٩ جنيها إعلان ، ٧١٩ جنيها مصاريف توزيع ، ٥٥٠ جنيها لموظف المصاريف النثرية ، ١٤٤٥ جنيها مصاريف تجارية مختلفة ، ١٠٠٠ جنيه مسحوبات .

أما نتائج الجرد فكانت كما يلى :

(١) متبق مع موظف المصاريف النثرية ٢٥ جنيها نقدا ومطبوعات قيمتها ١٥ جنيها .

(٢) اشترى العقار ابتداء من أول يوليو ولقد تقرر استهلاكه بنسبة ٥ ٪ سنويا أما الأثاث فبنسبة ١٠ ٪

(٣) تقدر البضاعة الباقية بمبلغ ٥٤١٦ جنيها منها جملة ما تكلفته ١٣١٦ جنيها مستحق عليه ضريبة جمركية بمبلغ ٣١٦ جنيها لا يزال موجودا فى مخازن الاستيداع لعدم دفع الضريبة .

(٤) اعتبر مبلغ ١٦٥ جنيها دينا معدوما كما قدرت الديون المشكوك فيها بمعدل ٤ ٪ الى أقرب جنيه .

(٥) رصيد البنك فى الدفاتر ١٠٠٠ جنيه .

فالمطلوب تصوير حساب المتاجرة والأرباح والخسائر وكذا الميزانية العمومية بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ مرتبة ترتيبا فنيا (ملحوظة كل المبالغ بالجنيهات) .

السؤال الثانى (٨ درجات) :

فى أول أبريل سنة ١٩٤٣ اشترى سيد من صادق بضاعة بمبلغ ١٢٥ جنيها وحرر المشترى بالقيمة سندا إذنيا لأمر صادق يستحق بعد شهرين .

فى ٥ أبريل سنة ١٩٤٤ اشترى صادق من عبد المعطى بضاعة بمبلغ ١٦٠ جنيها وظهر له سند سيد تحت الحساب .

فى ١٨ أبريل قطع عبد المعطى السند فى مصرفه بمعدل ٦ ٪ وقد قيد له البنك الصافى بعد خصم رسوم تحصيل بمعدل ٠١ ٪ (واحد فى الألف) فى حسابه الجارى .

وفى تاريخ الاستحقاق رفض سيد دفع السند للبنك فأجرى البنك ضده بروتستو كلفه ١ جنيه وأخطر قاطع السند بأنه (أى البنك) قد قيد على حسابه قيمة السند والمصاريف .

وفى اليوم التالى اتصل عبد المعطى بصادق وطلب اليه دفع قيمة السند المرفوض والمصاريف فدفع . وبعد خمسة أيام اتصل سيد بصادق واتفق على أن يدفع سيد فورا ٢٦ جنيها وأن يحرر بالباقى سندا جديدا يستحق بعد شهر .

وفى تاريخ استحقاق السند الجديد دفع سيد قيمته نقدا .

والمطلوب اثبات تلك العمليات فى يوميات كل من سيد وصادق وعبد المعطى .

السؤال الثالث (٧ درجات) :

فى ٣١ ديسمبر كان رصيد حساب البنك فى دفاتر أبو النجا ٢١١٥ جنيها ولكن رصيد كشف الحساب الذى أرسله البنك جاء مخالفا لهذا المبلغ .

وبمراجعة دفتر الصندوق على الكشف اتضح أن الخلاف سببه ما يلى :

(ا) فى ٣١ ديسمبر سحب أبو النجا شيكا لأمر دائنه عيسوى بمبلغ ٥٨ جنيها لم يقدم بعد للبنك .

(ب) فى ٣١ ديسمبر أرسل أبو النجا شيكا للبنك قيمته ٨٥ جنيها للتحصيل ولم يحصله البنك بعد .

(ج) فى ٣٠ ديسمبر حصل البنك كمبيالة لأمر أبو النجا قيمتها ٧٥ جنيها ولم يثبت ذلك بعد فى دفاتر أبو النجا .

(د) فى ٣١ ديسمبر دفع البنك ٦٧ جنيها قيمة كمبيالة مسحوبة على أبو النجا وذلك بناء على تكليف سابق منه ولكنه لم يقيد ذلك بعد فى الدفاتر .

(هـ) مستحق لأبى النجا فوائد قيمتها ٨ جنيهات كما أن عليه مصاريف بريد وتمغة ٣ جنيهات لم تقيد بعد فى الدفاتر .

والمطلوب :

(١) عمل مذكرة التسوية واستخراج رصيد كشف حساب البنك .

(٢) تصوير حساب البنك معدلا واستخراج رصيد الميزانية .

المعهد العالى للعلوم التجارية والمالية

السنة الأولى — الدور الثانى سبتمبر سنة ١٩٤٣

السؤال الأول (١٢ درجة) :

فى أول مارس سنة ١٩٤٣ ابتدأ عمرو عملا تجاريا صناعيا فأنشأ مصنعا وأثبت عملياته فى اليوميات والدفاتر الفرعية المختلفة وغيرها . وفى آخر أغسطس سنة ١٩٤٣ أى بعد مرور شهور من بدء العمل أمكن الحصول على البيانات الآتية من الدفاتر :

	جنيه
مجموع يومية المشتريات (مواد خام)	١٥٤٢٥
« « المبيعات	٢٠٦٤٥
« خانة المبيعات فى دفتر الصندوق	١٠٨٥٥
« يومية المردودات الداخلة	٣٤٥
« « المردودات الخارجة	٤٢٥
« « أوراق القبض	١٠٨١٥
« « أوراق الدفع	٨٦٢٥
« مادفعه المدينون بعد الخصم	٥٦١٥
« مادفع للدائنين بعد الخصم	٩٢٥
« خانة الخصم المدين فى دفتر الصندوق	٢٢٥
« « الخصم الدائن فى دفتر الصندوق	١٧٥
« القيم الأسمية للكمبيالات التى قطعت	٤٤٢٥
« القيم الأسمية للكمبيالات التى استحقت على عمرو ودفعت	٣٤٧٥
« مادفعه عمرو أثناء السنة كراس مال له	١٤٠٠٠

(بلغ الأجيو عليها ١٥٥ جنيها)

مدفوعات مختلفة :

آلات ٦٥٧٥ جنيه، أثاث ١٤٢٠ جنيها ، أجور عمال ٨٦٢٥ جنيها ، نقل للداخل ١٢٧٥ جنيها ، مصاريف نقل وتركيب آلات ١٤٢٥ جنيها ، اعلان ١٢٢٥ جنيها ، مصاريف صناعية مباشرة ٧٢٥ جنيها ، مهايا ٢٦٢٥ جنيها ، ايجار ٥٠٠ جنيه، مصاريف توزيع ٨٦٥ جنيها موظف المصاريف النثرية ٣٠٠ جنيه ، مسحوبات ٣٧٥ جنيها ، فحم وقوة محركة ٢٢٥٠ جنيها مصاريف تجارية مختلفة ٧٥٥ جنيها .

وكانت المعلومات الجردية كما يلى :

(١) إن رصيد كشف الحساب الجارى الذى أرسله البنك مبلغ ١٨٢٥ جنيها وهو يزيد عن رصيد حساب البنك فى الدفاتر بمبلغ ٢٥ جنيها قيمة الفرق بين الفوائد المستحقة و بين المصاريف والدمغة التى تبلغ ٥ جنيهات .

(٢) تستهلك الآلات بمعدل ١٠٪ سنويا والأثاث بمعدل ١٠٪ سنويا أيضا .

(٣) متبق مع موظف المصاريف النثرية ٥٠٪ .

(٤) الايجار الشهرى للعقارات المستخدمة ١٠٠ جنيه .

(٥) من المبلغ المدفوع للاعلان ٥٠٠ جنيه صرفت للشهرة وتقرر استهلاك هذا المبلغ على خمس سنوات. أما الباقى فمنه ٢٠٠ جنيه مدفوع مقدما لحملة اعلانية تبدأ من أول أكتوبر سنة ٩٤٢ .

(٦) إن نتيجة جرد المخازن وغيرها هى : هناك بضائع تامة الصنع قيمتها ٢٦١٥ جنيها و بضائع فى المصنع لم يتم صنعها بعد ١٩٦٥ جنيها ومواد خام قيمتها ١٢٢٥ جنيها وفحم باق قيمته ٣٧٥ جنيها .

(٧) يعتبر مبلغ ٢٢٥ جنيها معدوما و٥٠٪ من باقى الذمم (إلى أقرب جنيه) مشكوكا فى تحصيلها.

والمطلوب :

(١) حساب التشغيل والأرباح والخسائر

(٢) الميزانية العمومية بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٤٣ مرتبة ترتيبا فنيا

السؤال الثانى (٨ درجات) :

أثبت العمليات مرتبة فى اليوميات الفرعية الخاصة ورحلها إلى حسابات الأستاذ لدى مجدى .

فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٣ — كانت أرصدة حساب المشتريات (ص ١٥) والمردودات الخارجة (ص ٢٥) وأوراق الدفع (ص ٣٨) ٢٥١٨ جنيها و١٢٥ ، ١٥١٧ جنيها على التوالى .

وفى تاريخه — إشترى مجدى من محرم (ص ١٤) بضاعة بمبلغ ١٦٥ جنيها بفاتورة ١٦٥

وفى ٢ سبتمبر — وصل مجدى كمبيالة سحبها محرم فى اليوم السابق بمبلغ ١٠٠ جنيه فقبلها مجدى .

وفى تاريخه — اشترى من صفر (ص ٥٦) بضاعة بمبلغ ١٥٦ جنيها بفاتورة رقم ٢٥٦ .

وفى تاريخه — رد إلى محرم بضاعة قيمتها ١٥ جنيها فوصله إشعار رقم ٨١ .

وفى ٣ سبتمبر — حرر مجدى سندا إذنيا لأمر صفر قيمته ١٠٠ جنيه يستحق بعد ٥٠ يوما

وفى ٤ منه — إشترى مجدى آلات لمصنعه من شركة سيمنس (ص ١٥) بمبلغ ٣٧٥ جنيها .

فى ٥ منه — رد إلى صفر بضاعة قيمتها ٢٠ جنيها فوصله إشعار رقم ٩٦

فى ٦ منه — إشترى من ربيع (ص ٨) بضاعة قيمتها ٦٥ جنيها بفاتورة رقم ٧٦ وقبل فى الحال كمبيالة لأمر البائع تستحق بعد ٥٠ يوما .

فى ٧ منه — إشترى من رجب بضاعة نقدا بمبلغ ٥٠ جنيها بفاتورة رقم ١٢٦

السؤال الثالث (٧ درجات) :

استخرجت المعلومات الآتية من دفاتر أحد التجار فى ٣١ — ١٢ — ١٩٤٢ وهو ختام السنة التجارية :

أرصدة مدينة		أرصدة دائنة		اسم الحساب	ملاحظات جردية
مليم	جنيه	مليم	جنيه		
—	٤٥٠			مصروفات عمومية	فاتورة النور عن شهر ديسمبر بمبلغ ٣ جنيهات مستحقة ولم تثبت بعد فى الدفاتر .
		—	٣٠٠٠	قرض برهن العقار	بفائدة ٦ ٪ سنويا وعقد فى أول أبريل سنة ١٩٤٢
—	٩٠			فائدة القرض	
—	١٣٠٠٠			مشتريات	أهمل إثبات فاتورة واردة بمبلغ ١٥٠ جنيها كما قيد فاتورة بمبلغ ١٠٠ جنيه خاصة باستعمال صاحب المحل ضمن يومية المشتريات .
		—	٣٥٠	احتياطى ديون	يراد جعله ٥ ٪ من الذمم .
—	٦٢٠٠			ذمم	
—	٣٥٠			ديون معدومة	ثبت انعدام دين ١٥٠ جنيها لم يقيد بعد .

والمطلوب تصوير هذه الحسابات كما تظهر فى ٣١ — ١٢ — ١٩٤٢ بعد تسويتها مع حساب المتاجرة والأرباح والخسائر وبيان الأرصدة النهائية فى الميزانية .

كلية التجارة — جامعة فاروق الأول

الورقة الأولى — امتحان الانتقال للسنة الثانية — الدور الاول — يونيه سنة ١٩٤٣

السؤال الأول :

الآتى بيان الفاتورة المرسلة من شركة الأثاث الفاخر إلى على افندى جلال صاحب بوفيه الهلال :

شركة الأثاث الفاخر

٢٨ شارع البحر الأعظم — دمياط

فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٢ — فاتورة رقم ١٢١٥

بيان البضاعة المبيعة الى حضرة على افندى جلال صاحب بوفيه الهلال بالاسكندرية والمرسلة الى حضرته اليوم بطريق السكة الحديد بالمستعجل :

كلى		جزئى		كمية	بيان	سعر	
مليم	جنيه	مليم	جنيه			مليم	جنيه
		—	٢٤٠	٢٠٠	كراسى خيزران	٢٠٠	١
		—	٥١٠	١٥٠	ترابيزة رخام	٤٠٠	٣
		—	٧٥٠				
		٥٠٠	٣٧		خصم تجارى ٥٪		
	٧١٢						
٥٠					أضف مصاريف دفعت لحسابكم		
		٥٠٠	٥		مصاريف لف وحزم		
		٥٠٠	١		مثال للسكة الحديد		
		٥٠٠	٦		نونون		
٥٠٠	١٣						
—	٧٢٦				فقط مبلغ وقدره سبعمائة وستة وعشرين جنيها لا غير		

السعر تسليم مقر الشركة ، ويخصم ٣٪ اذا تم الدفع قبل ١٠ فبراير سنة ١٩٤٢

ملاحظة : سدّدت قيمة الفاتورة بتاريخ ٨ فبراير بشيك رقم ١٢٧٥ مسحوبا على بنك مصر — فرع دمياط

والمطلوب استخدام البيانات الموضحة فى الفاتورة المذكورة وفى الملاحظة لإجراء قيود اليومية فى دفاتر كل من شركة الأثاث الفاخرة وعلى جلال

السؤال الثانى :

استخرجت الرصد الآتية من دفاتر مطبعة ومكتبة (صلاح الدين) فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ :

جنيه		جنيه	
٢٠٠٠	مسحوبات .	٣٥٧١٧	ما قبله
٨٢١٨	مشتريات .	٢٥٤	أجور أخرى .
١٩٤	عوائد وضرائب بلدية .	٣١٧	مصاريف نقل المبيعات .
٨٠٦	مهايا .	١١٢	تليفون وبريد وتلغراف .
٨٢	مصاريف إضاءة .	٤١٧	مصاريف عمومية .
١٩٢	مصاريف القوه المحركة .	٢٥٤٦	بضاعة بالمخزن بتاريخ ٤٢/١/١ .
٢٥٧	عمولة الوكلا المتجولين	٧٢٦٠	مبانى وأراضى .
١٣٢	تأمين	٤٩٥٠	آلات الطباعة .
٢٧٥	اعلان	٤٤٠	أثاث .
١٠٨	مصاريف نثرية .	١٩٨٥	أوراق مالية .
١٩٥٨٣	مبيعات ومطبوعات .	٧٢	فوائد وأرباح أوراق مالية .
٤١٢	مردودات المشتريات .	٢٩٠٠	مدينون .
٦٢٣	مردودات المبيعات .	٢٤٥٨	دائنون .
٨٦	ديون معدومة .	٢٤٩٢	بنك .
٥٤٢	خصم مسموح به .	٤	صندوق المصاريف النثرية .
٤٨٥	خصم مكتسب .	٩٦	صندوق .
١٧٢٢	أجور عمال الطباعة .	١٦٠٠٠	رأس المال .
٣٥٧١٧	بعده	٧٨٠٢٠	

والمطلوب :

أولا — عمل ميزان المراجعة .

ثانيا — تصوير حساب المتاجرة والأرباح والخسائر عن المدة المنتهية فى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٢ . وكذلك الميزانية العمومية مبوبة ومرتبة فى ذلك التاريخ .

مع العلم بما يأتى :

١) أنه تقرر أن يعمل احتياطى للديون المشكوك فيها بواقع ١٠٪ من المدينين .

٢) أنه تقرر أن يعمل استهلاك الآلات بواقع ١٠٪ سنويا

والأثاث « ١٥٪ سنويا

والمبانى « ٥٪ سنويا

١- تسجل بمبلغ ٨ جنيهات ضمن الحسابات الدائنة وهى ضمن المبلغ المدون بجوار ٢٠٠٠ .

(٣) أن البضاعة الباقية بالمخزن فى ٣١ ديسمبر قدرت بمبلغ ٣٤٢٨ جنيها .

(٤) أن المستحق لأجور عمال المطبعة قدر بمبلغ ٨٥ جنيها ولأجور العمال الآخرين قدر بمبلغ ١٥ جنيها .

(٥) أن التأمين مدفوع عن سنة آخرها ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٣

(٦) أنه قد قيد ضمن مصاريف الاعلان مبلغ ١٧٥ جنيها ثمن لوحة من الصاج عليها إعلان المطبعة وضعت بميدان سعد زغلول فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٤٢

السؤال الثالث :

ما هى الفوائد التى يمكن أن تجنيها مؤسسة ما من السير على نظام حسابات الأدارات .

إرسم صفحة من دفتر يومية المبيعات تتفق مع هذا النظام .

السؤال الرابع :

كلفك أستاذ "إدارة الأعمال" بحث النظام الادارى لاحدى الشركات الكبرى وقد لاحظت عند زيارتك للشركة أن لديها الدفاتر الآتية :

(١) دفتر يومية مبيعات يوم الاثنين .

(٢) « « الثلاثاء .

(٣) « « الأربعاء .

(٤) « « الخميس .

(٥) « « السبت .

(٦) « « الأحد .

فما هى الدواعى التى اضطرت الشركة الى ذلك ؟

وهل تنتظر أن تجد ما يقابل هذه اليوميات من يوميات المشتريات ؟

ولماذا ؟

كلية التجارة — جامعه فاروق

الورقة الثانية — امتحان الانتقال للسنة الثانية — الدور الأول — يونيه سنة ١٩٤٣

السؤال الأول :

أعد كتابة الجدول الآتى و بين فى الخانات الموضحة :

أولا — اسم الحساب الذى توجه اليه العملية .

ثانيا — الجانب الذى تثبت فيه قيمة العملية .

ثالثا — اسم الدفتر الأستاذ الذى يوجد فيه الحساب .

الرقم	العملية	اسم الحساب	الجانب		الدفتر الأستاذ
			مدين	دائن	
١	مجموع خانة الخصم فى الجانب المدين من دفتر النقدية				
٢	مبلغ مدفوع من الصندوق سدادا لثمن بضاعة كانت قد اشتريت على الحساب من محلات هانو الكبرى				
٣	مبلغ مقبوض ثمنا لبيع أثاث مستعمل				
٤	مجموع يومية مردودات المبيعات				
٥	مبلغ مدفوع " ليوم المستشفيات "				
٦	« « سداد لقرض				
٧	« « تأمينا لشركة النور				

السؤال الثانى :

ظهر فى دفاتر شركة توزيع المنتجات المصرية رصيد لحساب احتياطى الديون المعدومة قدره ٦٤٨ جنيها ، وذلك بتاريخ أول يناير سنة ١٩٤٢

وفى أثناء السنة حصل ما يأتى خاصا ببعض المدينين .

(١) تمت تصفية تفليسة عبد الخالق مفتاح . ودفع المصفى ٢٠ قرشا عن كل جنيه من رصيد المذكور الذى كان يبلغ ١١٥ جنيها

(٢) تم الاتفاق مع كامل مشهور على تصفية مركزه بدع ٦٠ قرشا عن كل جنيه من رصيده الذى كان يبلغ ٢٣٠ ج.م ونفذ الاتفاق .

(٣) توفى عثمان ربيع ودفعت تركته ٨٥ قرشا عن كل جنيه من رصيده الذى كان يبلغ ٤٢٠ جنيها .

(٤) حصلت الشركة على مبلغ ٣٥ جنيها .

و « ٢٧ «

و « ٤٣ «

من مدينين كانت قد أقفلت حساباتهم فى الماضى باعتبارها معدومة .

والمطلوب :

أولا — اثبات الوقائع المذكورة فى اليومية .

ثانيا — عمل التعديلات اللازمة فى حساب الديون المعدومة وحساب احتياطى الديون المعدومة فى آخر المدة التجارية .

علما بما يأتى :

(١) إن الشركة قررت عند الجرد قفل حسابات المدينين الآتيين باعتبار المبالغ المستحقة عليهم معدومة.

محمد بكر ٣٩ جنيها

على خالد ٤٣ «

حسنى غالب ١٧ «

(٢) إنها قررت جعل احتياطى الديون المعدومة بالغا ٧٥٠ جنيها .

السؤال الثالث :

(ا) ما هى الاعتبارات التى على أساسها يمكن أن تفرق بين المصروفات الرأسمالية والمصروفات الايرادية.

(ب) حلل المصروفات الآتية إلى إيرادية ورأسمالية طبقا للجدول الآتى :

الرقم	نوع المصروف	السبب	اسم الحساب الذى يرحل اليه

رقم ١ — أجور عمال مدفوعة نظير تركيب الآلات الجديدة بالمصنع .

« ٢ — تكاليف إقامة جدار متهدم .

« ٣ — عوائد وضرائب مدفوعة عن المبانى .

« ٤ — ثمن أشرطة للآلات الكاتبة .

« ٥ — ثمن شراء سيارة لتوزيع الطلبات .

« ٦ — المشتريات النقدية من البضاعة .

« ٧ — تكاليف بناء جناح جديد بمناسبة توسيع المصنع .

« ٨ — تكاليف تركيب أسلاك الكهرباء فى الجناح المذكور .

« ٩ — ثمن شراء إطارات جديدة للسيارة بدلا من الإطارات المستعملة .

« ١٠ — ثمن دفاتر اليومية والأستاذ .

السؤال الرابع :

فى أول يناير سنة ١٩٤٢ كان مجموع رصيد المدينين فى دفاتر شركة بيع المحاصيل مبلغ ٢٣٥١٧ جنيها . وكان مجموع رصيد الدائنين مبلغ ١٤٩٢٠ جنيها .

فاذا علمت أنه قد تمت العمليات الآتية فى الشركة أثناء شهر يناير :

جنيه	
٢٥٣٢٠	مشتريات بالأجل .
١٢٧٥	مشتريات بالنقد
٢٧٨٣٠	مبيعات بالأجل .
٢٤٢٥	مبيعات بالنقد .
٣٠٠	خصم مكتسب .
٤٥٠	خصم مسموح به .
٣١٥	مردودات المبيعات .
٤٢٠	مردودات المشتريات .
٧٧	ديون معدومة .

فالمطلوب تصوير حساب اجمالى للمدينين وحساب اجمالى للدائنين مع بيان رصيدهما فى آخر يناير سنة ١٩٤٢

السؤال الخامس :

كان رصيد آلات الطباعة لدى شركة المطابع المصرية بالاسكندرية فى أول يناير سنة ١٩٤٢ هو ٢٥١٧٠ جنيها .

وفى أول يوليه بيعت آلة من هذه الآلات بمبلغ ١٢٠ جنيها وكانت قيمتها فى سجل الآلات فى مبدأ المدة التجارية ١٨٠ جنيها .

وفى أول سبتمبر أشتريت آلة مستعملة من مطبعة بنك مصر بمبلغ ٧٩٥ جنيها . وصرف على نقلها مبلغ ٢٥ جنيها وعلى التأمين عليها مبلغ ٣ جنيهات وعلى بناء قاعدة لها فى المطبعة بالاسكندرية مبلغ ٩ جنيهات .

والمطلوب :

أولا — اجراء قيود يومية اللازمة بمناسبة بيع احدى الآلات فى أول يوليه وشراء الآلة الأخرى فى أول سبتمبر .

ثانيا — تصوير حساب الآلات (العام) كما يظهر فى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٢

هذا مع العلم بأن الآلات تستهلك بواقع ١٠ ٪ فى السنة .

السؤال السادس :

الفقرة الآتية مأخوذة من التقرير السنوى المقدم من مدير إحدى الشركات المساهمة الى الجمعية العمومية للمساهمين :

" ونظرا لهبوط أرباح الشركة هذا العام يرى مجلس الادارة عدم تحميل حساب الأرباح والخسائر بقيمة استهلاك الآلات " .

والمطلوب ابداء رأيك فى هذا التصريح .

كلية التجارة — جامعة فاروق

الورقة الأولى — امتحان الانتقال للسنة الثانية — الدور الثانى — أكتوبر سنة ١٩٤٣

السؤال الأول :

ما معنى امساك دفتر صندوق المصاريف النثرية بطريقة السلفة المستديمة ؟

(ب) ما الغرض من تخصيص دفتر صندوق خاص بالمصاريف النثرية ؟ وما فائدة مسكه بطريقة السلفة المستديمة ؟

(ج) ارسم دفترا للمصاريف النثرية يستعمل فى شركة تجارية كبيرة به على الأقل خمس خانات للمصاريف المختلفة وممسوكا على نظام السلفة المستديمة وقيد به عمليات أسبوع لتوضيح كيفية قيد المصروفات وكيفية معاملة السلفة المستديمة .

السؤال الثانى :

(ا) لماذا يجب أن يؤخذ فى الحسبان عند عمل حساب المتاجرة والأرباح والخسائر استهلاك الآلات ؟

(ب) كيف يقدر عادة هذا الاستهلاك ؟

السؤال الثالث :

(ا) ماهو ميزان المراجعة ؟

(ب) بكم طريقة يمكن عمله ؟

(ج) ماالغرض من عمله ؟

(د) ماالفرق بينه وبين الميزانية ؟

السؤال الرابع :

اشترى أحمد همام صاحب "المطعم الفاخر" بالاسكندرية من شركة بيع الأدوات المنزلية بالقاهرة كمية من الأطباق والملاعق والشوك والسكاكين بالشروط الآتية :

(١) يعمل خصم تجارى قدره ١٠٪ إذا زاد ثمن البضاعة عن ١٠٠٠ جنيه .

(٢) يكون سعر البضاعة تسليم محل الشركة بالقاهرة .

(٣) تدفع المصاريف بأكملها ونصف الثمن بعد استلام البضاعة بالاسكندرية ، ويسدد النصف الثانى من الثمن بعد شهرين من تاريخ الاستلام .

(٤) يقبل البائع عمل خصم قدره ٣٪ إذا دفع النصف الثانى قبل ميعاد استحقاقه .

فإذا علمت :

أولا — أن همام طلب بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٣٩ كمية من البضاعة ثمنها ١٩٠٠ جنيه .

ثانيا — أن شركة الأدوات المنزلية أرسلت البضاعة بتاريخ ٩ أبريل وأنها صرفت على لفها ونقلها وشحنها للاسكندرية مبلغ ١٢٠ جنيها .

ثالثا — أن البضاعة وصلت للاسكندرية بتاريخ ١٥ أبريل ، وأن همام صرف مبلغ ٩ جنيهات فى تفريغها ونقلها من محطة القبارى إلى محله .

رابعا — (ا) أن همام وجد بعض الأطباق وثمنها الأساسى ٢٠ جنيها مكسورة بسبب سوء اللف ، وأنه اتصل تليفونيا بالشركة البائعة فقبلت الشركة احتساب قيمة البضاعة التالفة على نفسها وأثبت همام ذلك فى دفاتره بتاريخ ١٧ أبريل .

(ب) وأنه وجد كذلك بعض السكاكين والتى ثمنها الأساسى ٢٠٠ جنيه مخالفا للعينة فأرجعها للشركة البائعة بتاريخ ١٨ أبريل وتكلف فى شحنها مبلغ ٨ جنيهات تحملته الشركة ، وأثبت ذلك بتاريخ ١٨ أبريل

(ج) وأنه فى ٢٠ أبريل وصل إلى الشركة فاتورة الخصم الخاصة بالواقعتين السالفتى الذكر ا ، ب فأثبتهما فى دفاترها فى نفس التاريخ .

خامسا — أن همام سدّد المصاريف ونصف الثمن المستحق بشيك بتاريخ ٢٠ أبريل وأنه سدّد النصف الثانى بتاريخ ٤ يونيه .

والمطلوب : إثبات الوقائع السابقة فى يومية كل من أحمد همام وشركة بيع الأدوات المنزلية .

السؤال الخامس :

(ا) ما الغرض من التعديلات التى تعمل فى رصد الحسابات الاسمية عند عمل حساب المتاجرة والأرباح والخسائر ؟

(ب) لمطبعة انجلو بولو ثلاث مخازن لحفظ الورق ، وقد أمنت على كل منها ضد الحريق بعد ١٥ يوما من توقيع عقد ايجارها .

فاذا علمت :

أن عقد ايجار المخزن الأول كان فى ١٦ مارس سنة ١٩٣٩ ومبلغ التأمين السنوى هو ٣٦ جنيها — وأن عقد ايجار المخزن الثانى كان فى ١٥ يونيه سنة ١٩٤٠ ومبلغ التأمين السنوى هو ٤٨ جنيها — وأن عقد ايجار المخزن الثالث كان فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤١ ومبلغ التأمين السنوى هو ٦٠ جنيها .

فالمطلوب :

تصوير حساب التأمين ضد الحريق من أول يناير ١٩٤٠ إلى آخر ديسمبر ١٩٤١ مع عمل التعديلات اللازمة فيه بما يقتضيه تصوير حساب الأرباح والخسائر عن سنتى ١٩٤٠ و ١٩٤١ — مع العلم بأن التأمين يدفع مقدما عن سنة كاملة .

ملاحظة : بين على حدة و بطريقة واضحة العمليات الحسابية التى يقتضيها وصولك إلى تحديد كل مبلغ من المبالغ التى ستظهر فى الحساب المطلوب .

كلية التجارة — جامعة فاروق

الورقة الثانية — امتحان الانتقال للسنة الثانية — الدور الثانى — أكتوبر سنة ١٩٤٣

السؤال الأول :

(ا) ما أهمية توجيه العمليات التجارية الى حساباتها الصحيحة ؟

(ب) بين اسم الحساب المدين الذى توجه اليه كل من العمليات الآتية باعتبار أنها جميعا تمت نقدا :

رقم	البيان	المبلغ	
		جنيه	مليم
١	فاتورة بمشترى دوبارة ملونة فى محلات باستروديس	١٣	٥٠٠
٢	« « نتائج حائط للمكتب	٩	—
٣	مدفوع لمشترى آلة طباعة (روينو) لمكتب شركة التصميمات الهندسية...	١٩٤	—
٤	« اشتراك مجلة الغرفة التجارية...	١	٢٠٠
٥	« تكاليف تركيب أسلاك الكهرباء بالجناح الجديد	٣٤	٥٠٠
٦	« مصاريف سفر صاحب المحل الى بغداد للحصول على توكيلات جديدة	١٨٩	٤٠٠
٧	« لمصلحة التليفونات قيمة اشتراكات تليفونية	١٢	—
٨	فاتورة بمشترى دوبارة فى مصانع أحذية الطويل	٩٧	—
٩	« « نتائج حائط للتوزيع على العملاء	٦٨	—
١٠	مدفوع لشركة النور قيمة تأمين عادات وأجهزة	٨	—
١١	« لمشترى آلة طباعة (روتاتيف) لمطبعة صلاح الدين	٥٢٧	—
١٢	« اشتراك شهرى لجمعية الخدمة الاجتماعية...	٢	—
١٣	« تكاليف اصلاح أسلاك الكهرباء...	٣	٩٠٠
١٤	« لشركة الوديشيال عن تأمين ضد الحريق	١٧	—

السؤال الثانى :

الآتى بيان الميزانية العمومية لمحل عبد الرحمن بك سعد صاحب مصنع التريكو بالقاهرة والإسكندرية فى أول يناير سنة ١٩٣٩ :

جنيه	جنيه		جنيه	جنيه
٦٥٠٠		عدد والآلات	١٢٠٠٠	رأس المال
٩٠٠		أثاث	٢٩٤٥	مطلوبات
٣٥٨٣		بضاعة	٢١	مصاريف عمومية
	٤٢١٥	ذمم	١٨٤٢	أرباح تحت السحب
	١٢٠	احتياطى الديون المعدومة		
٤٠٩٥				
١٦٨٧		بنك		
٤٣		صندوق		
١٦٨٠٨			١٦٨٠٨	

وقد تمت عمليات الآتية فى الأربعة أشهر المنتهية فى آخر أبريل سنة ١٩٣٩

	جنيه	جنيه	جنيه
أولا — مشتريات آلات جديدة فى أول يناير من شركة قلاده أنطون بمبلغ			١٠٠٠
ثانيا — مشتريات البضاعة الآجلة :			
من خارج القطر	٤٢٢٥		
من داخل القطر...	٣٢١٩		
		٧٤٤٤	
ثالثا — مبيعات البضاعة الآجلة :			
فى القاهرة	٦٢١٨		
فى الاسكندرية	٥٣٢٧		
		١١٥٤٥	
رابعا — مشتريات بالنقد بواسطة البنك			٦١٧
خامسا — مبيعات بالنقد :			
فى القاهرة بشيكات أودعت البنك ...	٤٨٥		
فى القاهرة نقدا	٩٧٢		
		١٤٥٧	
فى الاسكندرية بشيكات أودعت البنك	١٦٤٧		
فى الاسكندرية نقدا...	٢٢٥		
		١٨٧٢	
		٣٣٢٩	
سادسا — مقبوضات من المدينين .			
نقدا...	١٦٨٥		
بعد خصم	٤٩		
		١٧٣٤	
بشيكات	٦٠٠١		
بعد الخصم	١٢٥		
		٦١٢٦	
		٧٨٦٠	

سابعا — مدفوعات :

	جنيه	جنيه	جنيه
(ا) لشركة قلاده أنطون بشيك			١٠٠٠
(ب) للدائنين :			
نقدا	١٦١٧		
بعد خصم	٤٨		
		١٦٦٥	
بشيكات	٣٢١٣		
بعد خصم	١٦٢	٣٣٧٥	
			٥٠٤٠

(ج) مدفوعات أخرى :

(ا) نقدا :

مصاريف تجارية	٦٣٥
« عمومية	٤٩٢
« نقل المشتريات	١٦٧

(ب) بشيكات :

مصاريف إدارية	٥٨٣
أجور صناعية	٤١٥
ضرائب جمركية على البضائع المستوردة من الخارج	٤٤٠
تأمين مصلحة التليفونات	١٢
مسحوبات	٥٦٠

والمطلوب :

أولا — تصوير حساب المدينين كما يظهر فى ٣٠ أبريل ١٩٣٩

ثانيا — « « الدائنين « « ٣٠ « ١٩٣٩

ثالثا — « « البنك « « ٣٠ « ١٩٣٩

رابعا — « « الصندوق « « ٣٠ « ١٩٣٩

خامسا — عمل ميزان المراجعة فى آخر أبريل ١٩٣٩

سادسا — عمل حساب المتاجرة والأرباح والخسائر عن المدة من أول يناير حتى ٣٠ أبريل ١٩٣٩ إذا علمت :

(ا) أن البضاعة الباقية قدرت بمبلغ ٤٢١٨ جنيه .

(ب) أن الأجور الصناعية عن يومى ٢٩ و ٣٠ أبريل وقدرها ٩ جنيهات دفعت ضمن الأسبوع المنتهى فى ٤ مايو ولذلك لم تدخل فى المبلغ المذكور أعلاه .

(ج) أن المصاريف العمـومية تشمل ٣٢ جنيها ثمن مطبوعات وحبر وجد عند الجرد أن ربعها لم يستعمل .

(د) أن احتياطى الديون المعدومة يجب أن يكون ٥ ٪ من رصيد المدينين فى آخر أبريل .

(هـ) أن استهلاك العدد والآلات والأثاث السنوى يكون بواقع عشر قيمة هذه الأصول .

سابعا — تصوير حساب الأجور الصناعية وحساب المصاريف العمومية .

ثامنا — عمل الميزانية العمومية كما تظهر فى آخر أبريل ١٩٣٩

كلية التجارة — جامعة فاروق

الورقة الأولى — السنة الأولى امتحان الدور الأول — (يونية سنة ١٩٤٤)

السؤال الأول :

تكلم باختصار عن الفرق بين :

(ا) المصروفات الرأسمالية والمصروفات الايرادية .

(ب) ميزان المراجعة والميزانية العمومية .

(ج) الخصم التجارى والخصم النقدى .

السؤال الثانى :

(ا) ما أهمية توجيه العمليات التجارية الى حساباتها الصحيحة .

ب بين اسم الحساب المناسب الذى توجه اليه العمليات الآتية :

(١) ثمن بيع ثلاجة مستعملة .

(٢) اشتراك مجلة الغرفة التجارية .

(٣) مبلغ مدفوع للتأمين على حياة صاحب المحل .

(٤) مبلغ مدفوع لمراجع الحسابات .

(٥) مبلغ مدفوع لمحامى المحل للدفاع فى قضية مرفوعة من مصلحة الضرائب .

(٦) مبلغ مدفوع لشركة مصر للتأمين نظير التأمين ضد الحريق .

(٧) اشتراك مجلة التربية البدنية .

(٨) متحصل ثمن بيع أوراق سلة المهملات أثناء السنة .

(٩) مبلغ مدفوع لدهان حجرة السكرتير .

(١٠) مصاريف بناء كشك لبواب الشركة .

(١١) مبلغ مدفوع لشركة مصر للتأمين نظير التأمين ضد اصابات العمال .

السؤال الثالث :

الآتى بيان الفاتورة المرسلة من شركة " المكتب الحديث " الى على بك محمود المحاسب القانونى بالقاهرة :

شركة المكتب الحديث

٣ شارع الفلكى — الاسكندرية

تليفون رقم ١٢٣٤٥

فاتورة رقم ٩٧٥

فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٣

بيان البضاعة المبيعة الى حضرة صاحب العزة على بك محمود المحاسب القانونى بالقاهرة والمرسلة الى عزته اليوم بطريق السكة الحديد بالمستعجل .

السعر تسليم مقر الشركة ويخصم ٣٪ اذا تم الدفع قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٣

كلى		جزئى		عدد	البيان	سعر	
مليم	جنيه	مليم	جنيه			مليم	جنيه
		—	٢١٠	٢	آلة كاتبة عربى "رمنجتون"	—	١٠٥
		—	١٥٠	٢	آلة كاتبة أفرنجى "ستاندارد"	—	٧٥
		—	١٤٠	١	آلة جستتنر	—	١٤٠
—	٥٠٠						
		—	٥	٢٥	شريط للآلة الكاتبة	٢٠٠	—
		—	٤٥	١٨٠	ورقة ستنسل	٢٥٠	—
—	٥٠						
—	٥٥٠						
٥٠٠	٢٧				خصم تجارى ٥ ٪		
٥٠٠	٥٢٢						
					أضف مصاريف دفعت لحسابكم :		
		٨٠٥	١٢		مصاريف لف وحزم		
		٢١٠	—		مثال للسكة الحد		
		٩٨٥	٨		نولون		
—	٢٢						
٥٠٠	٥٤٤				فقط مبلغ وقدره خمسمائة وأربعة وأربعون جنيها وخمسمائة مليم		

فاذا علمت أن الفاتورة سددت بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٣ بشيك رقم ١٠٩٦٥ على بنك مصر بالاسكندرية

فالمطلوب : استخدام هذه البيانات لاجراء قيود اليومية فى دفاتر كل من :

(ا) شركة المكتب الحديث .

(ب) على بك محمود .

السؤال الرابع :

الآتى بيان رصد الحسابات المستخرجة من دفاتر محمود عوض صاحب مصنع الأدوية الأهلية بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٣ :

أرصدة مدينة		أرصدة دائنة		اسم الحساب
مليم	جنيه	مليم	جنيه	
—	١٠٠٠	—	٢٤٦٥٠	رأس المال والمسحوبات .
—	٧١٠٠			أدوية جاهزة ومواد أولية بتاريخ أول ابريل سنة ١٩٤٢ .
—	١٢٢٠٠	—	٣٣٦٠٠	مشتريات ومبيعات .
—	٣٥٠	—	١٩٠	مردودات داخلة ومردودات خارجة .
—	٨٤٢٠	—	٦٢٨٠	ذمم ومطلوبات .
—	١٦٩٠			حقوق اختراع مسجلة .
—	٣٤٢	—	٢٧٥	خصم .
—	٩٠			تأمين ضد الحريق .
—	١٠٢			عوائد .
—	١٦٠			نقل للداخل .
—	٢٢٥			« للخارج .
—	٥٩٠٠			أجهزة .
—	٣٥٠٠			أثاث وتركيبات .
—	٤٥٠			ديون معدومة .
		—	٥٩٠	احتياطى الديون المشكوك فيها .
—	٢٢٣٥	—	٥٤	أوراق مالية وأرباح الأوراق المالية .
—	٤٥٠			تيار كهربائى لادارة المصنع .
—	٢٥٦٠			مهايا صيادلة .
—	٨٢٠			مهايا الكتبة .
—	٥٠٠			عمولة المدير .
—	٢٦٠			مصاريف عمومية .
—	٧٠٠			مصاريف اعلان .
—	٣٤٠			مصاريف نور .
—	٤٥٠			ايجار المصنع .
—	٣٦٠			ايجار المعرض .
—	٤٩٠٠			بنك .
—	٥٣٥			صندوق .
—	٥٥٦٣٩	—	٥٥٦٣٩	

فإذا علمت :

أولا — أن الأدوية الجاهزة والمواد الأولية بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٣ قدرت بمبلغ ١٣٢٥٣ جنيها .

ثانيا — أن الأثاث والتركيبات تستهلك بمعدل ١٠ ٪

وحقوق الاختراع المسجلة بمعدل ٢٠ ٪

والأجهزة بمعدل ٣٠ ٪

ثالثا — أن المصاريف العمومية تشمل ٢٨ جنيها ثمن مطبوعات وحبر وجد عند الجرد أن ربعها لم يستعمل .

رابعا — ان احتياطى الديون المعدومة يجب أن يكون بمعدل ٥ ٪ من رصيد المدينين فى آخر مارس سنة ١٩٤٣

خامسا — أن التأمين ضد الحريق مدفوع من المدة من أول أبريل سنة ١٩٤٢ الى آخر يونية سنة ١٩٤٣

سادسا — أن أحد الصيادلة لم يقبض مرتبه وقدره ٣٠ جنيها عن شهر مارس سنة ١٩٤٣ بسبب تغيبه بالإجازة .

فالمطلوب :

أولا — عمل حساب المتاجرة والأرباح والخسائر عن المدة من أول أبريل سنة ١٩٤٢ الى آخر مارس سنة ١٩٤٣

ثانيا — تصوير الميزانية العمومية مبوبة ومرتبة فى يوم ٣١ مارس سنة ١٩٤٣

ايجاد رأس المال العامل .

كلية التجارة — جامعة فاروق

الورقة الثانية — امتحان الدور الأول — يونيه سنة ١٩٤٤ — السنة الأولى

السؤال الأول :

عرض رئيس الحسابات على مدير شركة التغليف المصرية أمر تحديد استهلاك الآلات بمناسبة تحضير حساب الأرباح والخسائر فرأى مدير الشركة أنه لا ضرورة لعمل الاستهلاك نظرا لأن الشركة قد قامت بصيانة الآلات صيانة تامة وأن القيمة الدفترية لهذه الآلات أقل بكثير من قيمتها السوقية .

فهل يتفق هذا مع مبادئ المحاسبة الصحيحة ؟ ولماذا ؟ .

السؤال الثانى :

ظهرت الرصد الآتية فى دفاتر المصانع المصرية للنشا والمكرونة فى أول يناير سنة ١٩٤٣ :

جنيه	
٣٦٠٠	أراضى فضاء .
٥٨٠٠	مبانى .
٢٩٠٠	سيارات .

وفى ١٥ أبريل سنة ١٩٤٣ — باع المصنع نصف الأراضى لعدم احتياجه اليها بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه قبضها بشيك ، كما أنه قد دفع فى ٢٠ منه قيمة المصاريف المترتبة على هذا البيع والتى بلغت ٢٥٠ جنيه بشيكات .

وفى أول يوليه سنة ١٩٤٣ — باع إحدى السيارات التى قيمتها فى سجل السيارات بتاريخ أول يناير سنة ١٩٤٣ مبلغ ٢٧٥ جنيها الى شركة جنرال موتورز بمبلغ ٢٠٠ جنيه قبضها بشيك .

وفى أول سبتمبر — عهد بطلاء المبانى بالجير الى محلات بدوى خليفة بمبلغ ١٢٠ جنيها دفعها اليهم بشيك عند اتمام العمل فى ١٥ أكتوبر .

والمطلوب :

أولا — اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات هذه العمليات وقت حدوثها علما بأن استهلاك السيارات يتم بواقع ٢٥٪ فى السنة .

ثانيا — فتح الثلاثة الحسابات وترحيل مايلزم من قيود اليومية السابقة اليها ثم تعديلها فى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٣ لأغراض حساب الأرباح والخسائر .

السؤال الثالث :

ظهرت رصد الحسابات الثلاثة الآتية فى دفاتر مصنع الأثاث الفاخر فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٣ :

منه (١) حساب مصاريف الاعلان له

مليم	جنيه		١٩٤٣	مليم	جنيه		١٩٤٣
—	٦٠	الى البنك (١)	٢٠ فبراير	—	١٥٧	من الرصيد	٣١ ديسمبر
—	١٨	الى البنك (٢)	٢ أبريل				
—	٧٠	الى البنك (٣)	٢٧ أغسطس				
—	٩	الى البنك (٤)	٨ سبتمبر				
—	١٥٧			—	١٥٧		

وبالبحث تبين ما يأتى :

(أ) أن المبلغ رقم (١) عبارة عما دفع لشركة الإعلانات الشرقية لنشر إعلان بشارع سعد زغلول لمدة ستة شهور من تاريخ الدفع .

(ب) أن المبلغ رقم (٢) دفع لمصلحة السكة الحديد لإقامة يافطة بمحطة سيدى جابر لمدة سنة ابتداء من أول مايو .

(ج) أن المبلغ رقم (٣) دفع لجريدة الأهرام لنشر إعلان أسبوعى فى خمسة أسطر لمدة سبعة شهور ابتداء من أول سبتمبر .

(د) أن المبلغ رقم (٤) دفع لمجلة الغرفة التجارية لنشر إعلان على غلاف المجلة لمدة ثلاثة شهور ابتداء من ١٥ سبتمبر .

منـــه (٢) حساب الإيجار لـــه

مليم	جنيه				١٩٤٣	مليم	جنيه			١٩٤٣
—	١٨٠	الى البنك (١)			٥ يناير	—	٨٧٠	من الرصيد		٣١ ديسمبر
—	٢٤٠	الى البنك (٢)			٢٧ فبراير					
—	٣٠	الى البنك (٣)			٢٩ مايو					
—	١٨٠	الى البنك (٤)			٥ يوليه					
—	٢٤٠	الى البنك (٥)			٥ سبتمبر					
—	٨٧٠					—	٨٧٠			

وبالبحث تبين ما يأتى :

(ا) أن المبلغ رقم (١) عبارة عن إيجار المصنع لمدة ستة شهور من أول يناير .

(ب) أن المبلغ رقم (٢) عبارة عن إيجار المعرض لمدة ستة شهور من أول مارس .

(ج) أن المبلغ رقم (٣) عبارة عن نصف الإيجار السنوى للجاراج المؤجر ابتداء من أول يونيه .

(د) أن المبلغ رقم (٤) عبارة عن إيجار المصنع لمدة ستة شهور .

(هـ) أن المبلغ رقم (٥) عبارة عن إيجار المعرض لمدة ستة شهور .

منـــه (٣) حساب العمولة لـــه

مليم	جنيه				١٩٤٣	مليم	جنيه			١٩٤٣
—	٧٥	الى البنك (١)			أثناء السنة	—	٢٥٢	من صيد		٣١ ديسمبر
—	٩٣	الى البنك (٢)								
—	٢٤	الى البنك (٣)								
—	٦٠	الى البنك (٤)								
—	٢٥٢					—	٢٥٢			

وبالبحث تبين ما يأتى :

(ا) أن العمولة تعطى على أساس ١٠/ من قيمة الطلبات المعمولة بواسطة الوكيل .

(ب) ان المبلغ رقم (١) أعطى على الحساب كعمولة الى فتحى عن طلبات قدرها ٨٢٠٠ جنيه .

(ج) ان المبلغ رقم (٢) أعطى على الحساب كعمولة الى حمدى عن طلبات قدرها ٩٤٠٠ جنيه .

(د) أن المبلغ رقم (٣) أعطى على الحساب كعمولة الى مجدى عن طلبات قدرها ٢٩٠٠ جنيه .

(هـ) أن المبلغ رقم (٤) أعطى على الحساب كعمولة الى حسنى عن طلبات قدرها ٦٤٠٠ جنيه .

(و) أنه فى يوم ٣١ ديسمبر ١٩٤٣ قدّم الوكلاء الكشوف الآتية للاعتماد عن الطلبات التى تمت بواسطتهم فى خلال هذا الشهر :

جنيه		جنيه	
٣٢٤٠	فتحى	٢٩٧٠	مجدى
١٥٨٠	حمدى	١٩٤٠	حسنى

والمطلوب : عمل التعديلات اللازمة فى الثلاثة الحسابات المذكورة لايجاد الرصيد الواجب ترحيله الى حساب المتاجرة والأرباح والخسائر توطئة لعمل حساب المتاجرة والأرباح والخسائر للسنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٣ مع بيان أثر ذلك على الميزانية العمومية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤

السؤال الرابع :

فى الميزانية الافتتاحية بتاريخ أول يناير ١٩٤٣ لشركة المشروعات المصرية المساهمة وجدت البيانات الآتية :

أصـــول :

جنيه	جنيه	
	٣٨٠٠	عمـــلاء
	٤٠٠	احتياطى الديون المعدومة
٣٤٠٠		

وفى أثناء سنة ١٩٤٣ تمت العمليات الآتية : جنيه

(١) بلغت جملة المبيعات النقدية ٩٢٠٠

وعلى الحساب ٢٨٢٩٠

(٢) بلغت جملة المردودات الداخلة ١٢٥

(٣) بلغت جملة المقبوضات من العملاء نقدا ٢٤٠٠

وبشيكات ١٧٥٠٠

(٤) بلغت جملة الخصم المسموح به ٣٨٠

(٥) بلغت جملة الديون المعدومة ٢٤٠

وعند عمل حساب الأرباح والخسائر تبين :

(ا) أن على مصطفى المدين بمبلغ ٢٥٠ جنيها قد أفلس وهرب الى خارج القطر ولا يمكن الحصول على شىء من دينه فتقرر اعدام دينه .

(ب) أن احتياطى الديون المعدومة يجب أن يكون بالغا ٥ ٪ من رصيد العملاء .

والمطلوب :

أولا — تصوير حساب العملاء بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٣ .

ثانيا — تصوير حساب الديون المعدومة وحساب احتياطى الديون المعدومة كما يظهران :

(ا) عند عمل ميزان المراجعة .

(ب) بعد تعديلهما لأغراض عمل حساب الأرباح والخسائر .

كليـــة التجارة — جامعة فاروق

الورقة الأولى — امتحان الدور الثانى — أكتوبر سنة ١٩٤٤ السنة الأولى

السؤال الأول :

اذكر التطورات التى تمت فى طرق تقييد وترحيل العمليات فى نظام إمساك الدفاتر بالطريقة المزدوجة .

السؤال الثانى :

ظهرت القيود الآتية فى دفتر يومية أحمد عبد الحفيظ التاجر بالسكة الجديدة بالاسكندرية :

منـــه		لـــه			
مليم	جنيه	مليم	جنيه		
—	١٣٠			من المشتريات	
		—	١٣٠	الى شركة استاندارد	
				ثمن آلة كاتبة	
—	٦٥			من المسحوبات	
		—	٦٥	الى الصندوق	
				مصاريف سفر صاحب المحل الى بورسعيد لاتمام صفقة تجارية	
—	١٦			من المصروفات العمومية	
		—	١٦	الى الصندوق	
				تأمينات مدفوعة الى شركة النور والمياه ومصلحة التليفونات	
—	٤٩٥			من المصاريف الصناعية	
		—	٤٩٥	الى زخارى	
				فاتورة بتكاليف انشاء سور حديد للمصنع	
—	٢٥			من مصطفى حسنى	
		—	٢٥	الى البنك	
				مبلغ مدفوع تعويض للعامل المذكور نظير إصابته أثناء العمل	
—	٦٥			من السيارة	
		—	٦٥	الى البنك	
				ثمن فردة كاوتش لسيارة توزيع الطلبات	
—	٤٠٠			من الأثاث	
		—	٤٠٠	الى البنك	
				شيك مدفوع ثمن غرفة نوم هدية من صاحب المحل الى كريمته بمناسبة زواجها	
—	١١٩٦	—	١١٩٦		

والمطلوب :

أولا — إبداء رأيك فيما إذا كانت هذه القيود موجهة توجيها صحيحا . فاذا لم تكن كذلك فوجهها التوجيه الصحيح مع ذكر السبب .

ثانيا — ثم بين فى أى الدفاتر يجب أن تثبت القيد الصحيح إذا كان المحل يسير على نظام دفاتر اليومية المتعددة.

ثالثا — ثم وضح مدى تأثير الخطأ فى التوجيهات السابقة على حساب الأرباح والخسائر .

السؤال الثالث :

الآتى بيان الفاتورة المرسلة من شركة " نيل كولد ستورج " بميدان محطة الرمل إلى "مطعم العلمين" بشارع محطة مصر :

شركة " نيل كولد ستورج "

ميدان محطة الرمل الاسكندرية

سجل تجارى رقم ٢١٢٢٥ — تليفون رقم ٢٢٦٧٨

فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٤ — فاتورة رقم ١٢٩٥

بيان المباع إلى " مطعم العلمين " بشارع محطة مصر بالاسكندرية .

السعر تسليم مقر المشترى — وبخصم ٣٪ إذا تم الدفع قبل ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٤ .

كلى		جزئى		كمية	بيان	سعر	
مليم	جنيه	مليم	جنيه			مليم	جنيه
—	٢٠٠			١	ثلاجة فريجيد مستعملة رقم ب/د/١٣٨٥	—	٢٠٠
		—	٥	٢٥	مكانس قش	٢٠٠	—
		٥٠٠	٧	١٥	مهفات ريش	٣٠٠	—
		—	٩	٥٠٠	قطعة صابون أحمر ماركة النسر	١٨	—
		٨١٦	٤	١	صندوق صابون كروسنيلد بالصندوق ١٠٠ قطعة	٨١٦	٤
		٣١٦	٢٦				
		٣١٦	١		خصم تجارى ٥٠٪		
—	٢٥						
		—	٢٤	٤٠٠	أفة كوة	٦٠	—
		—	٦	١٥	« طماطم	٤٠	—
		—	١٤	٢٠٠	« لوبيا	٧٠	—
		—	١١	٤٤	« كمثرى	٢٥٠	—
		—	٢٠	٢٠٠	« عنب	١٠٠	—
—	٧٥						
—	٣٠٠				فقط مبلغ وقدره ثلاثمائة جنيه لا غير		

ملاحظة — سددت الفاتورة بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٤ بشيك رقم ١٣٣٨ مسحوبا على بنك مصر .

والمطلوب: استخدام البيانات الموضحة فى الفاتورة المذكورة وفى الملاحظة لاجراء قيود اليومية فى دفاتر كل من:

أولا — شركة " نيل كولد ستورج " .

ثانيا — مطعم العلمين .

السؤال الرابع :

ظهرت الأرصدة الآتية فى دفاتر فوزى صاحب لوكاندة الوردة البيضاء وذلك بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٣

جنيه		جنيه	
٢٥٠٠٠	إيجار الغرف	٦	صندوق المصاريف النثرية
١٧٠٠٠	إيراد المطعم والبوفيه	٣٨٥	مطبوعات
٩٢٠٠	مشتريات (مواد غذائية)	٧٥	جرائد ومجلات
٨٥٠	موادغذائية بالمخزن (أول يناير سنة١٩٤٣)	٤١٥	كهرباء وغاز
٦٠٤٨	نقدية بالبنك	١٥٤٠	مصاريف صيانة وترميمات
٢٨٠	مدينون	٦٠٠	تأمين ضد الحريق والسرقة
٥٩٠٠	دائنون	٧٤٠	إعلانات
١٢٥٠٠٠	مبانى اللوكاندة	٣٤٢٠	مهايا وأجور
٣٥٠٠٠	أثاث	٥٠٠	مصاريف إدارية
٥٦	فوائد البنك (دائنة)	٤٣٢	مصاريف عمومية أخرى
٢٠٠	اشتراك التليفون	٣٥٠	ضريبة الأرباح التجارية
٢٨٠	إيراد التليفون	١٩٦	عوائد ورسوم
٢٢٥	بريد ودمغة	٦٥٠	مسحوبات
١٨٠	مصاريف نثرية	؟؟	رأس المال

المطلوب :

أولا — عمل ميزان المراجعة .

ثانيا — عمل حساب المتاجرة والأرباح والخسائر عن المدة من أول يناير إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٣ مع مراعاة ما يأتى :

(١) إن مبانى اللوكاندة تستهلك بمعدل ٥٪ سنويا ، والأثاث بمعدل ٢٠٪ سنويا .

(٢) إن فوزى يجب أن يتحمل بمبلغ ١٨٠ جنيها نظير إقامته فى اللوكاندة ، وكذلك بمبلغ ١٢٥ جنيها نظير ما استهلكه من المطعم والبوفيه .

(٣) إن موظفى اللوكاندة استهلكوا من المطعم فى بحر السنة ما قيمتة ١٢٠٠ جنيه

(٤) إن المواد الغذائية الباقية بالمخزن بتاريخ ٣١ ديسمبر قدرت بمبلغ ٧٢٠ جنيها .

(٥) إن التأمين ضد الحريق والسرقة مدفوع عن المدة من أول يناير سنة ١٩٤٣ إلى آخر مارس سنة ١٩٤٤

(٦) إن هناك مهايا وأجور امستحقة قدرها ٨٠ جنيها

(٧) إن كشف الحساب الجارى المرسل من البنك تبين منه أن هناك فوائد مستحقة للوكاندة قدرها ١٠ جنيهات .

ثالثا — تصوير الميزانية العمومية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٣

كلية التجارة — جامعة فاروق

الورقة الثانية — امتحان الدور الثانى — أكتوبر سنة ١٩٤٤ — السنة الأولى

السؤال الأول :

(ا) فى أى الظروف يتحتم تخصيص دفتر للمصاريف النثرية .

(ب) ما معنى نظام السلفة المستديمة فيما يتعلق بهذا الدفتر .

(ج) ارسم دفترا للمصاريف النثرية يستعمل فى شركة تجارية به خمس خانات للمصاريف المختلفة وممسكا على نظام سلفة أسبوعية مستديمة قدرها خمسة جنيهات وقيد به عمليات أسبوع لتوضيح المصروفات وكيفية معاملة السلفة .

السؤال الثانى :

هل من الضرورى عند عمل حساب الأرباح والخسائر أن تأخذ فى الحسبان احتياطى الخصم المسموح به واحتياطى الخصم المكتسب ؟

السؤال الثالث :

ظهرت المعلومات الآتية فى دفاتر شركة النشا المصرية التى بدأت العمل فى أول يناير سنة ١٩٣٥ والتى تعمل ميزانيتها فى آخر ديسمبر من كل عام .

السنة	مبيعات	مشتريات	بضاعة آخر المدة
	جنيه	جنيه	جنيه
١٩٣٥	٣٥٠٠٠	٢٢٠٠٠	١٢٠٠٠
١٩٣٦	٤٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	١٥٠٠٠
١٩٣٧	٦٢٠٠٠	٤١٠٠٠	١٨٠٠٠

والمطلوب :

أولا — تصوير حساب البضاعة بالمخزن فى هذه الأعوام الثلاثة .

ثانيا — بيان مجمل الربح أو الخسارة فى كل عام على حدة .

السؤال الرابع :

فى دفاتر شركة الأدوية المصرية المساهمة وجدت رصد الحسابات الآتية بميزان المراجعة المعمول فى تاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٣ :

منه	له	
جنيه	جنيه	
٣٤٦٠٠		ذمم .
٢٠٠		ديون معدومة .
١٢٠		خصم مسموح به .
	١٧٣٠	احتياطى الديون المعدومة .

وقد تبين أثناء الجرد أن أحد المدينين بمبلغ ٢٥٠ جنيها قد أفلس وأن وكيل الدائنين قد أخطر الشركة بأنه لا ينتظر سوى تحصيل ١٠ قروش من كل جنيه من رصيده ، كما تبين أيضا أن الديون المشكوك فى تحصيلها تبلغ ٩٤٠ جنيها .

والمطلوب : عمل قيود اليومية اللازمة لعمل حساب الأرباح والخسائر وذلك من مقتضى البيانات الموضحة أعلاه .

السؤال الخامس :

(أ) فى ل يناير سنة ١٩٤٢ تبين من دفاتر مصنع الأثاث الفاخر أن :

	جنيه
(١) قيمة الايجار المستحق عن المدة السابقة هو	٣٠
(٢) « العمولة المستحقة « « « هى	٧٠
(٣) « مصاريف الاعلان المدفوعة مقدما فى المدة السابقة هى	٥٠
(٤) أن مادفع كايجارات أثناء سنة ١٩٤٢ هو	٨٨٠
(٥) « « كعمولة « « « «	٧٨٥
(٦) « «كمصاريف اعلان « « « «	٣٩٠

والمطلوب : تصوير الحسابات السابقة بالشكل الذى تظهر به فى المدة من أول يناير إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٢ تمهيدا لاستخراج ميزان المراجعة .

(ب) وفى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٢ تبين :

(١) أن (ا) آخر دفعة مقيدة فى الدفاتر كإيجار للمخزن قدرها ٩٠ جنيها عن المدة من أول سبتمبر إلى آخر يناير سنة ١٩٤٣

(ب) آخر دفعة مقيدة فى الدفاتر كايجار للمخزن قدرها ١٢٠ جنيها عن المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٤٢ إلى آخر يناير ١٩٤٣

(٢) أن العمولة تدفع على أساس مبيعات الوكلاء بواقع ١٠/٠ منها ، وقد بلغت مبيعاتهم أثناء السنة ١٣٠٠٠ جنيه .

(٣) أن مصاريف الإعلان الموضحة أعلاه عبارة عن :

جنيه	
٢١٠	إعلانات فى الجرائد السيارة تمت لغاية آخر ديسمبر ١٩٤٢
١٨٠	« « محطات السكة الحديد بعقد سنوى بدأ فى أول مايو ١٩٤٢

والمطلوب رصد حسابات الأيجار والعمولة والإعلان من موجب المعلومات السابقة لإيجاد الرصيد الذى يجب أن يرحل إلى حساب الأرباح والخسائر .

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأوّل

الدور الأوّل — السنة الثانية — مايو سنة ١٩٤١

السؤال الأوّل (٦ درجات) :

فى أول أبريل سنة ١٩٤١ — ابتدأ محمد بك عبد الكريم واثنان من اخوته (فى هيئة شركة تضامن بأنصبة متساوية فى أموالها لثلاثتهم) أعمالهم فى تجارة المعادن برأس مال قدره ثلاثة آلاف جنيه أودع منها فى المصرف ٢٥٠٠ جنيه والباقى فى خزينة المتجر .

وفى أثناء الشهر أجريت العمليات الآتية :

مشتريات لأجل :

٨٥٠ جنيها قيمة مائة طن نحاس أحمر لوح بموجب فاتورة رقم ٣٧٥ من شركة الإمبيريال كيميكال فرع القاهرة فى ٧ أبريل .

١٩٠٠ جنيه قيمة مائة طن نحاس أبيض مدوّر بموجب فاتورة رقم ٢٢٥ من شركة هرسن باسكندرية فى ١٠ أبريل .

مبيعات لأجل :

٧٨٠ جنيها قيمة نحاس أحمر مشغول بموجب فاتورة رقم ٣٧ لشركة التعدين بشبرا فى ١٩ أبريل .

٩٦٠ جنيها قيمة أدوات مائدة بموجب فانورة رقم ٣٩ لشركة حسنين وقويدر فى ٢٠ أبريل .

مشتريات ومبيعات بالنقد :

وقد اشترى نقدا ما قيمته ٧٠ جنيها من القصدير فى ٩ أبريل من متجر كوزيريس ثم باع نقدا فى ٢٢ أبريل خمسة قناطير من قصاصة وقراضة المعادن المستعملة بمبلغ ١٨ جنيها .

تسديدات :

دفع فى ١٢ أبريل — ٧٠٠ جنيه بشيك على مصرفه لأمر شركة هوسن باسكندرية وقبل فى نفس التاريخ كمبيالة تستحق بعد شهر لفائدة شركة الأمبيريال كيميكال سدادا للفاتورة رقم ٣٧٥

وفى ٢٣ أبريل — دفعت شركة حسنين وقويدر من حسابها بمبلغ ٥٥٠ جنيها بشيك أرسل توا للمصرف لاضافته لحساب المتجر .

وفى ٢٤ أبريل — سحب المتجر كمبيالة لأمره على شركة التعدين بشبرا تستحق بعد شهرين فقبلتها سدادا للفاتورة رقم ٣٧

وفى ٢٥ منه — قطع هذه الكمبيالة السابقة فى مصرفه فقيد له البنك صافيها بعد خصم خمسة جنيهات .

والمطلوب :

لا — تقييد العمليات السابقة فى الدفتر اليومية الأصلية الخاص بمتجر محمد بك عبد الكريم و إخوته ثم الدفاتر المساعدة لها المستعملة خاصة بالمشتريات والمبيعات الآجلة والنقدية ذى الخانتين .

ثانيا — تصوير حسابى المشتريات والمبيعات والحسابات الشخصية الخاصة بها فى الدفتر الأستاذ .

السؤال الثانى (٦ درجات) :

الآتى بيان رصد الحسابات المستخرجة من دفاتر شركة التعدين بشبرا بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠

رصد مدينة :

٩٠٥٥ جنيها مشتريات ، ١٣٧٤ جنيها أجور صناعية ، ٦٦٠ جنيها مصاريف إدارية ، ٧١٤ جنيها مصاريف تجارية ، ٢٧٠٠ جنيه مبانى ، ٦٥٠٠ جنيه آلات وعدد ، ٣٠٠ جنيه أثاث ، ١٢٤٥ جنيها بضاعة فى أول يناير سنة ١٩٤٠ ، ٢٤٣٧ جنيها مدينون ، ٣٥٥٨ جنيه بنك ، ١٢٠ جنيها مردودات داخلة ، ٨٠٠ جنيه أوراق قبض ، ٤٠٠ جنيه مسحوبات .

رصد دائنة :

١٢٥٣١ جنيه مبيعات ، ٣٣٣٢ جنيها دائنون ، ١٥٠ جنيها مردودات خارجة ، ٦٥٠ جنيها أوراق دفع ٢٠٠ جنيه احتياطى ديون مشكوك فيها — من رأس المال .

فاذا علمت :

(١) أن البضاعة بالمخزن فى ٣١ ديسمبر قدرت بمبلغ ١٦٧٥ جنيها .

(٢) أن المحل يدفع كل شهر ١٣٠ جنيها أجورا صناعية .

(٣) أن القيمة المخصصة للمصاريف الإدارية شهريا هى ٥٠ جنيها .

(٤) أنه لم يقيد ضمن المصاريف التجارية مبلغ ١٥ جنيها عن تصليحات تمت أثناء السنة ولم تدفع بعد .

(٥) أن المبانى تستهلك بواقع ٣٪ وآلات والاثاث بواقع ٩٪ سنويا .

(٦) وأنه تقرر عدم زيادة قيمة احتياطى الديون المشكوك فيها والاكتفاء بالمبلغ الموجود من أول السنة .

فالمطلوب :

أولا — تصوير حساب التشغيل والمتاجرة ثم حساب الأرباح والخسائر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ .

ثانيا — تصوير حسابات المصاريف التى يجب تسويتها فى هذا التاريخ .

ثالثا — تصوير حساب رأس المال ثم الميزانية العمومية .

السؤال الثالث (٤ درجات) :

فى أول فبراير سنة ١٩٤١ — أرسل إبراهيم اليازجى التاجر ببنى سويف إلى قاوون الحريرى التاجر والوكيل بالعمولة بروض الفرج البضائع الآتية ليبيعها لحسابه وعلى ذمته نظير عمولة بيع وضمان دفع ٤٪ مع فاتورة صورية مبينا بها مايأتى :

٤٠٠ إردب قمح هندى متوسط سعر ١٣٥ قرشا .

٢٠٠ إردب عدس صحيح متوسط سعر ١٧٥ قرشا .

٣٠٠ إردب حلبة ذواتى سعر ١٦٠ قرشا .

• قد صرف عليها فى اللف والحزم ثم النقل والشحن والتأمين ماقيمته ٧٥ جنيها .

وفى ٢٧ فبراير وصل إلى إبراهيم اليازجى الموكل حساب المبيع من وكيله موضحا به .

(١) إن القمح قد بيع بسعر الاردب ١٥٥ قرشا والعدس بسعر ٢٠٥ قروش والحلبة بسعر ١٨٥ قرشا .

(٢) إن المصاريف قد بلغت ١٧ جنيها فى النقل والتخزين والتأمين فى شونة بنك مصر .

(٣) أنه قد اختصم لنفسه قيمة العمولة المستحقة بالنسبة المقررة .

(٤) وأن الصافى بعد استنزال المصاريف والعمولة قد أرسل بقيمته شيكا مرفقا بهذا الحساب .

والمطلوب تقييد العمليات السابقة :

أولا — فى الدفتر اليومية الخاص بمتجر الموكل .

ثانيا — فى الدفتر اليومية الخاص بالوكيل .

السؤال الرابع (٤ درجات) :

(ا) فرق بين المصروفات الايرادية والرأسمالية ثم وضح الغرض الذى يتوخاه المحاسب من ملاحظة هذه التفرقة .

اذكر نوع المصاريف الآتية مع بيان طريقة اثباتها فى الدفتر اليومية : مصروفات بناء جناح جديد لمصنع — مصروفات ترميم مصعد فى بنائه .

(ب) متى يتحتم تخصيص دفتر للمصاريف النثرية ، وما معنى إمساكه على طريقة السلفة المستديمة ؟ ارسم صفحة من دفتر للمصاريف النثرية به خمس خانات لأنواع تلك المصاريف المختلفة وقيد بها نحو ستة قيود توضح كيفية إمساكه ثم الترحيل منه إلى الدفتر الأستاذ .

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

السنة الثانية — الدور الثانى — سبتمبر ١٩٤١

السؤال الأول (٨ درجات) :

الآتى بيان الميزانية العمومية لمحل ا . كوتسيكا وولده فى أول يناير سنة ١٩٤١ :

الأصول: ٥٣٥٠ جنيها عدد وآلات ، ١٥٠ جنيها أثاث ، ٢٩٧٣ جنيها بضاعة بالمخزن ، ٢٥٤٦ مدينون ، ٨٤٣ بنك .

الخصوم : رأس المال ، ٢٨٦٢ جنيها دائنون .

وقد تمت العمليات الآتية فى الأربعة الأشهر التالية ، حتى آخر إبريل سنة ١٩٤١ :

مشتريات ٤٧٥٢ جنيها ، ٧٦٩٥ مبيعات ، ٣١٥٣ مدفوعات للدائنين بعد خصم مكتسب قدره ١٤٧ جنيها ، ٤٧٤٧ جنيها مقبوضات بعد خصم مسموح به قدره ٢٥٣ جنيها .

٦٠٠ أوراق دفع للدائنين ، ٧٥٠ جنيها أوراق قبض من المدينين .

مدفوعات أخرى نقدية عن طريق البنك

١١٥ جنيها مصاريف تجارية ، ٤٧٩ جنيها مصاريف ادارية ، ٢٦٣ جنيها مصاريف عمومية ، ٣٩٧ جنيها أجور صناعية ، ١٥٢ جنيها مصاريف نقل المشتريات ، ٤٢٠ مسحوبات ، ٧٥ جنيها تأمين لمصلحة السكة الحديد والتليفون .

والمطلوب :

أولا — تصوير حسابات المدينين والدائنين ثم البنك كما تظهر فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٤١ .

ثانيا — عمل حساب التشغيل والمتاجرة ثم حساب الأرباح والخسائر عن المدة من أول يناير حتى ٣٠ ابريل سنة ١٩٤١ اذا علمت :

(ا) ان البضاعة الباقية قدرت بمبلغ ٣٧١٥ جنيها .

(ب) ان الأجور الصناعية عن يومى ٢٩ ، ٣٠ ابريل وقدرها ٧ جنيهات دفعت ضمن أجر الأسبوع المنتهى فى ٤ مايو ولذلك لم تدخل فى قيمة المبلغ ٣٩٧ جنيها (مستحقة) .

(ج) ان المصاريف العمومية تشمل ثمن مطبوعات وحبر — وجد عند الجرد ان ماقيمته سبعة جنيهات منه لم تستعمل (مقدمة) .

(د) ان استهلاك العدد والآلات ثم الأثاث يحتسب بمعدل ١٢ ٪ فى السنة .

(هـ) وانه يجب تكوين احتياطى للديون المشكوك فيها بمعدل ٥ ٪ من رصيد المدينين فى آخر أبريل (مقربا لأقرب جنيه) .

ثالثا — عمل الميزانية العمومية فى آخر أبريل سنة ١٩٤١ .

رابعا — تصوير حساب الأجور الصناعية وحساب المصاريف العمومية .

السؤال الثالث (٤ درجات) :

قيد العمليات الآتية فى يومية شركة قنديل ولطفى .

(١) أرسلت الشركة الى وكيلها بالعمولة (العزبى) بسواكن بواسطة شركة النقل المصرية شحنة أرز مكونة من ألف أردب مقدرة بدفاترها بسعر ١٠٥ قروش للاردب .

(٢) تم ارسال هذه الشحنة لغاية سواكن وقدمت شركة النقل كشفا عن مطلوبها مجموعه ١٠٣ جنيه بتاريخ أول مارس سنة ١٩٤٠

) وفى ٢١ مايو سنة ١٩٤٠ رسل الوكيل بالعمولة حساب المبيع الآتى :

مبلغ		بيان		السعر
جنيه	جنيه			قرش
	٢٦٤	٢٠٠ إردب سعر		١٣٢
	٤٥٥	٣٥٠ «		١٣٠
	٣٥٩	٢٧٠ «		١٣٣
	٢٠٣	١٠٠ «		١٣٥
١٣٢١				
		المصاريف :		
	١٧٤	تفريغ وضرائب مركبة وتخزين وحراسة وغير ذلك من المصاريف العمومية .		
	٨٠	عمولة بواقع ٨ قروش عن الإردب .		
٢٥٤				
١٠٦٧		الباقى وقدره ألف وسبعة وستون جنيها مصريا .		
		سدد بشيك مرفق مع هذا الحساب مشترى على البنك الأهلى بالقاهرة .		
		التاريخ	امضاء الوكيل	

ثم صور حساب شركة قنديل ولطفى فى دفتر أستاذ العزبى الوكيل بالعمولة .

السؤال الرابع (أربع درجات) :

أجب على اثنين مما يأتى (أحدهما بالانجليزية ان استطعت) :

(ا) وضح رأيك فيما اذا كان لاستعمال الدفاتر اليومية المساعدة بجانب اليومية الأصلية أثر فى تقسيم الدفتر الأستاذ — ثم ارسم صفحة من دفتر مشتريات مجزأ واذكر بها ثلاثة قيود ليتبين منها كيفية امساكه ثم وضح كيف ترحل منه الى الدفتر الأستاذ المختص .

(ب) اذكر الغرض من عمل التسويات اللازمة فى الحسابات الاسمية والحقيقية عند فحصها فى نهاية المدة التجارية قبل ترحيل رصدها الى حساب الأرباح والخسائر — ثم بين أثر ذلك فى الميزانية العمومية .

(ج) الآتى رصد بعض الحسابات التى ظهرت بميزان المراجعة لمتجر نسيم بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ :

منه	له	
جنيه	جنيه	
١٢٠		مصاريف اعلان .
	١٨٠	إيراد العقار .

فإذا علمت :

(١) ان قيمة ما نشر فعلا من الاعلانات لغاية ٣١ / ١٢ /١٩٣٩ قدر بمبلغ ٩٠ جنيها .

(٢) وان عقد ايجار العقار الذى يملكه المتجر فى أول يوليه سنة ١٩٣٩ وقد دفع بمقتضاه هذا الايراد لمدة سنة تنتهى فى آخر يونيه سنة ١٩٤٠

المطلوب :

فتح الحسابين المذكورين وقفلهما بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ مع بيان علاقاتها بحساب الأرباح والخسائر وأثرهما فى الميزانية العمومية .

السؤال الخامس (٦ درجات) :

(ا) ظهر فى ميزان المراجعة لمحل توكل بالسكة الجديدة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ — الرصيدان المدينان الآتيان :

١٢٠ جنيها لمصاريف الاعلان ، ١٨٠ جنيها للأجور .

والمطلوب عمل حسابى مصاريف الاعلان والأجور ثم اقفالهما بعد بيان ما يرحل منهما الى حساب الأرباح والخسائر فى هذا التاريخ ، اذا علمت أن هناك مصاريف اعلان مدفوعة مقدما قدرها ٣٠ جنيها وأجورا مستحقة لم تدفع بعد قدرها ٢٠ جنيها .

(ب) فى ٧ يناير سنة ١٩٤٠ — تبين السيد حسنين البغدادى أن رصيد حساب الصندوق فى محله ٥٦ جنيها وأن رصيد حسابه فى المصرف قد بلغ ٥٧٣ جنيها .

وفى ١٠ منه — دفع اليه عميله مهدى رضوان مما عليه مبلغ ٥٠ جنيها نقدا بعد أن سمح له بخصم ٥ جنيهات .

وفى ١٤ منه — ورد من هنرى فرحات مبلغ ٣٠ جنيها بشيك وقد سمح له البغدادى بخصم ٣ جنيهات .

وفى ١٥ منه — أرسل البغدادى الى محمود نصر شيكا بمبلغ ٦٠ جنيها بعد خصم ٦ جنيهات من حسابه .

والمطلوب اثبات العمليات السابقة فى دفتر النقدية ذى الثلاث خانات الخاص بمحل السيد حسنين البغدادى وبيان كيفية الترحيل منه الى الحسابات الشخصية المختصة بالدفتر الاستاذ .

(ج) اشترى مصنع آلة فى أول يناير سنة ١٩٣٧ بمبلغ ٣٥٠ جنيها وقرر الخبراء أنها يمكن أن تظل صالحة لإنتاج أقصى ما ينتظر منها مدة ثلاث سنوات — وأن أنقاضها إذ ذاك يمكن أن تباع بمبلغ خمسين جنيها .

صور حساب الآلة كما يظهر من أول يناير سنة ١٩٣٧ لآخر ديسمبر سنة ١٩٣٩ ثم اشرح معنى الاستهلاك وبين نتيجة عدم أخذه فى الحسبان عند عمل حساب الأرباح والخسائر . واذكر نوع الأصول التى تستهلك عادة .

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأوّل

الدور الأول — السنة الثانية — مايو سنة ١٩٤٣

السؤال الأوّل :

بدأ زياد فى أوّل أكتوبر سنة ١٩٤٢ أعماله التجارية فى تجارة المنسوجات برأس مال قدره (٢٠٠٠ جنيه) منها ٨٥٠ جنيها فى البنك و ١٥٠ جنيها أثاث و ٩٥٠ جنيها بضاعة و ٥٠ جنيها فى الصندوق وفى أثناء المدة المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ حدثت الوقائع الآتية المنوه عنها فى مذكراته :

بلغت مشترياته بشيكات على مصرفه ٥٠٠ جنيه ومشترياته على الحساب (من دائنيه) ٣٦٠ جنيها ثم رد للخارج منها ٦٠ جنيها (لدائنية) .

كما قدرت مبيعاته النقدية بمبلغ (١٩٠٠ جنيه) أودع فى البنك — و بلغت مبيعاته على الحساب لمدينيه بمبلغ ٥٤٠ جنيها — ثم رد اليه بعض مدينيه ما قيمته ٤٠ جنيها منها .

وكانت مصاريفه أثناء هذه المدة ما يأتى :

٧٢ جنيها ايجار و ٤٥ جنيها مهايا و ٣٦ جنيها مصاريف عمومية مختلفة — وقد دفعت كلها بشيكات على مصرفه .

(ا) والمطلوب تسجيل العمليات السابقة فى اليومية ثم قيدها فى الحسابات المختصة بالدفتر الأستاذ وعمل ميزان مراجعة لها بطريقة الأرصدة .

واذا علمت :

(١) أن البضاعة الباقية بالمخزن قدرت عند الجرد فى ٣١ ديسمبر بمبلغ ٢٥٠ جنيها .

(٢) وأن الايجار المدفوع يتضمن قيمة ايجار الثلاثة الأشهر الأولى من سنة ١٩٤٣ التالية دفعت مقدما .

(٣) وأن هناك عمولة وكلاء متجولين ضمن المصاريف العمومية المختلفة قدرها ١٤ جنيها لم تدفع بعد

(٤) وأنه تقرر تكوين احتياطى للديون المشكوك فيها قيمته ٤٠ جنيها .

(ب) المطلوب تصوير حسابى المتاجرة والأرباح والخسائر أيضا — ثم بيان رأس المال فى آخر هذه المدة

السؤال الثانى :

(ا) صور ميزانية عمومية مرتبة فى أقسام متناسقة لمتجر زياد من واقع البيانات المذكورة فى السؤال الأول ثم استخرج من أرقام أصولها وخصومها قيمة رأس المال العامل فى هذا المتجر — ووضح بعدئذ ما تحمله اليك من معنى .

ب) كيف تجرى اصلاح القيد الآتى أن تبينت فيه خطأ :

اشتريت بضاعة بمبلغ مائة جنيه وحولت للبائع سند الإذنك أخرجته من محفظة أوراق القبض بمحلك فقيدت :

١٠٠		من البضاعة
	١٠٠	الى أوراق الدفع

السؤال الثالث :

اتفق حازم رغبة منه فى الاستعانة ببعض المال فى أعماله التجارية مع رشيد من رجال الصناعة والتجارة البارزين على أن يسحب الأول على الثانى كمبيالة بمبلغ ستمائة جنيه مؤرخة فى أول يناير ١٩٤٣ وتستحق الدفع بعد مرور ثلاثة أشهر فأشر عليها الثانى بالقبول .

وفى نفس اليوم قام حازم بالعمليات الآتية :

(١) خصم هذه الكمبيالة فى بنك الخصم التجارى بسعر ٤ ٪ .

(٢) وأعطى رشيد نصف المتحصل .

(٣) وقيدت عليه نصف مصاريف القطع .

ثم أجرى بعد ذلك :

أولا — المشتريات الآتية :

(ا) فى يوم ٢ يناير — اشترى ماقيمته ٩٧ جنيها من أدوات السفره والمطبخ نقدا

(ب) وفى ٣ منه — اشترى على الحساب من صادق أدوات مطبخ بمبلغ ٥٠ جنيها .

(ج) وفى ٥ منه — اشترى على الحساب أيضا من عابد ما قيمته ٦٠ جنيها من أدوات الحمام .

(د) وفى ٧ منه — اشترى من راتب ما قيمته ٧٠ جنيها من أدوات السفرة — ثم قدم له مقابل ذلك فى ٨ منه سندا يستحق الدفع بعد شهرين .

ثانيا — المبيعات التالية :

(هـ) فى ٩ يناير باع نقدا بضاعة من أدوات السفره والمطبخ قيمتها ٩٥ جنيها .

(و) وفى ١٠ منه — باع لسلامه على الحساب من أدوات الحمام ما قدر بمبلغ ٨٥ جنيها .

(ز) وفى ١٢ منه — باع لراتب بضاعة من أدوات السفره قدرت بمبلغ ١٠٥ جنيهات — ثم سحب عليه كمبيالة بالمبلغ تستحق بعد شهر فقبلها راتب فى ١٤ يناير .

ثالثا — سحب فى ١٥ يناير — مائتى جنيه من الصندوق ثم أودعها فى مصرفه بنك مصر .

فاذا علمت أن حازم قرر أن يمسك فى متجره اليومية والأصلية الدفاتر المساعدة الآتية فى أبسط أشكالها :

المشتريات والمبيعات الآجلة والنقدية .

المطلوب : تسجيل العمليات السابقة فى الدفاتر المذكورة ثم الترحيل منها الى الحسابات المختصة فى الدفتر الأستاذ وعمل ميزان مراجعة لهذه الحسابات بطريقتى الأرصدة والمجاميع .

السؤال الرابع :

ظهرت الرصد الآتية فى ميزان المراجعة لمتجر حموده بتاريخ ١٩٤٢/١٢/٣١ .

جانب منه : ١٢٠ جنيها حساب مصاريف الاعلان و١٨٠ جنيها حساب الأجور .

جانب له : ٢٤٠ جنيها حساب ايراد العقار .

والمطلوب تصويرهذه الحسابات الثلاثة واقفالها فى التاريخ المذكور مع بيان مايرحل منها الى حساب الأرباح والخسائر ثم اعادة فتحهما فى أول يناير سنة ١٩٤٣ اذا علمت أن هناك مصاريف اعلان مدفوعة مقدما قدرها ٥٠ جنيها وأجورا مستحقة قدرها ٤٠ جنيها — وأن ايراد العقار الناتج من ايجار بعض مبانى المتجر يتضمن ٨٠ جنيها دفعت مقدما .

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأوّل

السنة الثانية — الدور الثانى — سبتمبر١٩٤٣

السؤال الأوّل :

كانت أصول وخصوم متجر صالح جودت التى بدأ بها أعماله التجارية فى أول يناير سنة ١٩٤٢ كما يأتى :

أصول : ٧٠٠ جنيه أثاث و ٧٠٠٠ جنيه بضاعة بالمخزن و ١٩٥٠ جنيها مدينون و٣٠٠ جنيه أوراق قبض و٣٠٧ جنيهات بنك .

خصوم : ٢٠٠٠ جنيه دائنون و٧٠٠ جنيه أوراق دفع و٥٧ جنيها مهايا مستحقة و٧٥٠٠ جنيه رأس المال

وإليك مجمل عملياته أثناء سنة ١٩٤٢

٨٥٠٠ جنيه مشتريات منها ٢٥٠٠ جنيه بالنقد و١١٥٠٠ مبيعات منها ٣٥٠٠ جنيه بالنقد .

تسديدات من المدينين — ٠٠ ٢جنيه أوراق قبض و٥٤٥٠ جنيها بشيكات بعد السماح لهم بخصم ٢٠٠ جنيه

تسديدات للدائنين — ١٥٠٠جنيه أوراق دفع و٢٥٠٠ جنيه بشيكات بعد أن سمحوا للمحل بخصم ٢٥٠ جنيها

مصروفات تقدا — ٢٥٧ جنيها مهايا و١٣٠ جنيها إيجار و٧٠ جنيها مصاريف الاعلان و٦٠ جنيها مصاريف نقل المشتريات و٦٧٠ جنيها مصاريف عمومية مختلفة .

نقدية واردة وصادرة — قبض المحل من أوراق القبض ١٤٠ جنيه وخصم منها ما قيمته الاسمية ٧٠٠ جنيه فقيد له البنك الصافى وقدره (٦٨٠ جنيها) .

وسدد المحل من أوراق الدفع ١٦٠٠ جنيه ثم سحب صاحبه لمصاريفه الخاصة ٢٠٠ جنيه .

وإذا علمت ما يأتى :

(١) إن كل المعاملات النقدية تمت عن طريق البنك وأن البضاعة الباقية قدرت عند الجرد بمبلغ ٥٦٠٠جنيه

(٢) وإن هنالك ضمن المصاريف العمومية المختلفة ستة جنيهات قيمة فاتورتى النور والمياه عن شهر ديسمبر سنة ١٩٤٢ لم تدفع ولم تثبت فى الدفاتر .

(٣) وإن الايجار المدفوع يتضمن شهرا مقدما دفع يناير سنة ١٩٤٣

(٤) وإن الأثاث يستهلك بواقع ١٠ ٪ سنويا

المطلوب :

أولا — بيان كيفية إجراء قيود العمليات السابقة فى الدفتر اليومية الخاص بمتجر جودت .

ثانيا — رسم حسابات البنك والمدينين والدائنين وأوراق القبض وأوراق الدفع والايجار والمهايا كما تظهر فى الدفتر الأستاذ .

ثالثا — عمل حسابى المتاجرة والأرباح والخسائر عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢

رابعا — تصوير الميزانية العمومية فى هذا التاريخ .

السؤال الثانى :

متى يتحتم إمساك دفتر للمصاريف الثرية فى المتجر ، ارسم صفحة منه بها ما لا يقل عن خمسة خانات للمصاريف المختلفة وقيد بها نحو تسعة قيود يتضح منها تطبيق نظام السلفة المستديمة — ثم بين كتابة ماذا تعنى بامساك هذا الدفتر على طريقة السلفة المستديمة المذكورة — واذكر كيف ترحل مجاميع المصاريف المختلفة إلى الدفتر الأستاذ .

السؤال الثالث :

فى أول فبراير سنة ١٩٤٣ — باع حكيم الى نصر بضاعة قيمتها ٧٠٠ جنيه بالشروط الآتية :

(١) ان يكون التسليم بمحل نصر مع احتساب خصم تجارى قدره ١٠ ٪ من قيمة البضاعة .

(٢) وأن يدفع المشترى ٣٠ جنيها نقدا ثم يسحب عليه البائع كمبيالة بالباقى تستحق الدفع بعد ثلاثة أشهر.

وفى ٢ فبراير — دفع المشترى المبلغ المتفق عليه نقدا وقبل الكمبيالة المسحوبة عليه بعد استلامه البضاعة .

وفى ٣ فبراير — أرسل حكيم هذه الكمبيالة الى مصرفه لخصمها .

وفى ٥ فبراير — وصل اشعار من البنك بأنه احتسب عليه مصاريف الخصم بقدر ٩ جنيهات مصرية .

وفى ٣٠ أبريل — كتب نصر لحكيم بعدم مقدرته على دفع الكمبيالة المستحقة عليه وعرض عليه تجديدها لمدة ثلاثة أشهر أخرى فقبل حكيم ذلك بشرط تنفيذ النقط الآتية التى رضى بها نصر :

(أ) أن يدفع نصر نقدا مبلغ مائتى جنيه .

(ب) وأن يحتسب على نصر فائدة ٥ ٪ لمدة ثلاثة أشهر على الرصيد اعتبارا من أول مايو تاريخ الاستحقاق الكمبيالة الأولى وذلك لمصلحة حكيم .

(ج) وأن يقبل نصر الكمبيالة الجديدة التى تحسب عليه بالرصيد مع الفائدة سدادا لحسابه — فأشر عليها بالقبول بعد أن قام بتعهداته الأخرى فى أول مايو .

وفى ٢ مايو — كتب حكيم الى البنك ألا يقدم الكمبيالة المخصومة وأن يستلم قيمتها من حسابه الجارى فيه.

السؤال الرابع :

المطلوب اثبات العمليات السابقة فى دفتر يومية حكيم .

يبين ميزان المراجعة المستخرج من حسابات متجر سلامه سيدهم بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ الرصد الثلاثة الآتية :

جانب منه : ٦٠٠٠ جنيه مدينون — ١٥٠ جنيها ديون معدومة .

جانب له : ٢٠٠ جنيه احتياطى الديون المشكوك فيها .

فاذا علمت أنه قد قرر أن يجعل الاحتياطى المذكور بنسبة ٤ ٪ من رصيد المدينين فى نهاية هذه تجارية .

المطلوب تصوير حساب لديون معدومة واحتياطى الديون المشكوك فيها مع اقفالها بتاريخ آخر ديسمبر من هذه السنة المذكورة .

كلية التجارة — جامعة فؤاد

الدور الثانى (سبتمبر سنة ١٩٤٤) — السنة الثانية

السؤال الأول :

استخدمك محل قويدر وخطيب لصنع الحلوى والمتاجرة فيها محاسبا لتنظيم امساك دفاتره طبقا لنظرية القيد المزدوج لاعداد نتائج متاجرته وميزانيته عن سنة ١٩٤٣ — فاستخرجت البيانات الآتية من مذكراته فى دفاتره الخاصة بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٣ :

البيان	القيمة المقيدة بالدفاتر	ملاحظات
	جنيه	
بدأ أعماله التجارية بمبلغ	٢٥٠٠	أودعت فى بنك مصر فى أول مايو سنة ١٩٤٣
مشتريات لأجل من المواد الأولية	٥٠٠	
« بالنقد من المواد الأولية	٩٠٠	
مبيعات لأجل من مصنوعاته	٨٠٠	قبل المدينون كمبيالات بقيمتها .
« بالنقد «	١٩٨٠	
مصاريف فحم ووقود ونور ومياه للصنع	١٥٠	مسددة بالكامل .
« نقل المشتريات	٤٠	« نقدا .
« « الحلوى المبيعة للعملاء	٢٠	مدفوعة نقدا .
« تجارية وادارية	٣٢٠	« بتمامها .
أثاث آلات ولوازم	٤٠٠	دفعت بشيكات .
تأمين لدى شركات المياه والنور والتلفون	١٠	دفع ولم يسسب بعد .
مصاريف خاصة ومسحوبات أثناء السنة	١٢٠	مقبوضة بشيكات .

والمطلوب :

أولا — تسجيل هذه العمليات السابقة فى اليومية الأصلية ثم ترحيلها الى حسابات الأستاذ الآتية :

البنك — المشتريات — الدائنين — المبيعات — المدينين .

ثم عمل ميزان مراجعة بطريقة الأرصدة لجميع الحسابات الخاصة بالعمليات السابقة .

وإذا علمت ما يأتى :

(١) ن جميع العمليات الخاصة بالنقد تمت عن طريق البنك .

(٢) وأن البضاعة الباقية عند الجرد آخر هذه المدة التجارية قدرت بمبلغ ٩٩٠ جنيها .

(٣) وأنه لم يكن مقيدا ضمن المصاريف الإدارية والتجارية عمولة بعض وكلاء المحل قدرها عشرة جنيهات لم تدفع بعد .

(٤) وأن الأثاث والآلات ولوازمها قد تقرر استهلاك ١٠ ٪ من قيمتها .

(٥) وأنه تقرر عمل احتياطى للديون المشكوك فيها بمقدار ١٠ ٪ من قيمة المبيعات الآجلة .

صوّر :

ثانيا — حساب المتاجرة والتشغيل ثم حساب الأرباح والخسائر وبيان رأس المال بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٣

ثالثا — الميزانية العمومية فى هذا التاريخ .

السؤال الثانى :

فى أول يونيه سنة ١٩٤٣ باع اسماعيل عزت الى متولى فهمى بضاعة قيمتها ٧٠٠ جنيه فاذا علمت :

أولا — أن شروط البيع كانت كالآتى وقد نفذت :

(١) أن يحتسب خصم تجارى قدره ١٠ ٪ من قيمة البضاعة وأن يكون التسليم بمحل المشترى .

(٢) وأن يكون الدفع كما يأتى :

(ا) ٢٥٠ جنيها نقدا فى ظرف ثلاثة أيام من تاريخ استلام البضاعة .

(ب) وأن يقبل بالباقى كمبيالتين الأولى بمبلغ ١٨٠ جنيها تستحق الدفع بعد شهرين من أول يونيه والثانية بمبلغ ٢٠٠ جنيه تستحق الدفع بعد ثلاثة الشهور من هذا التاريخ .

ثانيا — أن البضاعة وصلت ليد المشترى فى ٣ يونيه فأرسل فى ٥ منه شيكا الى اسماعيل عزت بالمبلغ المتفق عليه .

ثالثا — أن الكمبيالة الأولى دفعت فى الميعاد أما الكمبيالة الثانية فلم يتمكن متولى فهمى من دفعها وعرض على اسماعيل عزت البائع أن يدفع منها مائة جنيه وأن تسحب عليه كمبياله جديدة بالباقى تستحق بعد ثلاثة أشهر مضافا اليه فائدة هذا المبلغ لتلك المدة بسعر ٨ ٪ فى السنة فقبل .

المطلوب اثبات ما تقدم بدفتر يومية اسماعيل عزت .

السؤال الثالث :

ظهرت الأرصدة الآتية فى ميزان المراجعة لمحل مكتبة النهضة المصرية بشارع عدلى بالقاهرة :

منه		له	
جنيه		جنيه	
١٢٠	مصاريف اعلان		
١٨٠	أجور		
	فوائد سندات قرض القطن	٢٨	

فاذا علمت أن هناك مصاريف اعلان مدفوعة مقدما قدرها ٥٠ جنيها وأن هناك ما يستحق من الأجور وقدره ٤٠ جنيها ومن فوائد السندات المذكورة مبلغ ١٢ جنيها .

المطلوب تصوير حسابات مصاريف الاعلان والأجور وفوائد سندات القرض ثم اقفالها فى ذلك التاريخ ومع بيان ما يرحل منها الى الأرباح والخسائر ثم اعادة فتحها فى أول يناير سنة ١٩٤٤

السؤال الرابع :

فى أى الظروف يتحتم تخصيص دفتر للمصاريف النثرية فى المتجر؟ وما معنى إمساك هذا الدفتر على طريقة السلفة المستديمة وما مزايا هذه الطريقة ؟

ثم ارسم صفحة من هذا الدفتر بها على الأقل خمس خانات للمصاريف المنثورة المختلفة وقيد بها نحو ثمانية قيود يتبين منها تطبيق نظام السلفة المستديمة و بين كيف ترحل مجاميع هذه المصاريف المختلفة الى الدفتر الأستاذ.

تم طبع هذا الكتاب فى يوم ٧ ذى الحجة سنة ١٣٦٤
(١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥) م

مدير المطبعة الأميرية
حامد خضر

المطبعة الاميرية ٧١٩٠-١٩٤٤-٥٠٠

DATE DUE

1 JUN 1974

J. Lib.

1 OCT 1983

657:H33muA:v.1:c.1
الحاروني ،محمد كامل
المحاسبة الرافية ومسك الدفاتر
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01029170

657:H33muA V.1

الحاروني، محمد كامل.

657
H33muA
V.1